العدد 04
أكتوبر 2020

الإبراهيمي
للآداب والعلوم الإنسانية

مجلة علمية دولية محكّمة تصدر عن جامعة برج بوعريريج - الجزائر

ر.د.م.د: 2710-7949
الإيداع القانوني: جانفي 2020

مجلة الإبراهيمي
للآداب والعلوم الإنسانية

مجلة علمية دولية محكّمة نصف سنوية
تصدر عن جامعة برج بوعريريج - الجزائر

العدد: 04
أكتوبر 2020

إشكاليات المصطلح في العلوم الإنسانية والاجتماعية

ردمد: issn: 2710 –7949
الإيداع القانوني: جانفي 2020

مدير المجلة

أ.د/ عبدالحق بوبترة

مدير الجامعة

رئيس التحرير

د. عبدالله بن صفية

هيئة التحرير

أ.د/ رحيم حسين .... جامعة برج بوعريريج (الجزائر)

أ.د/ ضياء غني العبودي .... جامعة ذي قار (العراق)

أ.د/ محمد جواد البدراني .... جامعة البصرة (العراق)

د. إسماعيل ميهوبي .... جامعة برج بوعريريج (الجزائر)

د. سليم حمدان .... جامعة الوادي (الجزائر)

د. مراد تواتي .... جامعة المسيلة (الجزائر)

د. عبدالكريم هجرس .... جامعة برج بوعريريج (الجزائر)

د. علي عبد الأمير الخميس .... جامعة بابل (العراق)

د. ناصر بركة .... جامعة المسيلة (الجزائر)

د. مصطفى أحمد قنبر .... كلية المجتمع (قطر)

د. عبدالمالك بكاي .... جامعة سطيف (الجزائر)

أ. بوبكر ملياني .... جامعة برج بوعريريج (الجزائر)

أ. رشيد حناشي ... جامعة برج بوعريريج (الجزائر)

أ. سومية ديرم .... جامعة برج بوعريريج (الجزائر)

جميع المراسلات والأبحاث توجّه إلى السيد:

رئيس تحرير مجلة الإبراهيمي للآداب والعلوم الإنسانية

جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج – الجزائر

الهاتف: 00213(0)661604837

00213(0)799280165

البريد الإلكتروني: elibrahimi.lh@gmail.com

مجلة "الإبراهيمي للآداب والعلوم الإنسانية"

مجلة علمية دولية محكّمة نصف سنوية

تصدر عن جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج - الجزائر

الهيئة العلمية الاستشارية

أ.د/ علاء الدين أحمد الغرايبة ... جامعة الزيتونة الأردنية (الأردن)

أ.د/ أحمد مسعودان .... جامعة برج بوعريريج (الجزائر)

أ.د/ صالح هويدي ناصر .... معهد التراث – الشارقة (إ . ع . م)

أ.د/ تامر محمد عبدالعزيز .... جامعة المنيا (مصر)

أ.د/ عبدالقادر بن فرح .... جامعة سوسة (تونس)

أ.د/ رشيد زرواتي .... جامعة برج بوعريريج (الجزائر)

أ.د/ مصطفى الغرافي .... جامعة مكناس (المغرب)

أ.د/ إبراهيم مصطفى الحمد .... جامعة تكريت (العراق)

أ.د/ عبدالقادر بوعرفة .... جامعة وهران (الجزائر)

أ.د/ أحمد الهادي رشراش .... جامعة طرابلس (ليبيا)

أ.د/ مصطفى عطية جمعة .. الجامعة الإسلامية – مينسوتا (و.م.أ)

أ.د/ الجودي صاطوري .... جامعة برج بوعريريج (الجزائر)

أ.د/ رحمان غركّان عبادي .... جامعة القادسية (العراق)

أ. د/ محمد بكادي .... جامعة تمنراست (الجزائر)

أ.د/ شفيقة العلوي .... م. ع. أ بوزريعة (الجزائر)

أ.د/ عادل محلو .... جامعة الوادي (الجزائر)

د/ محمد جبر جميل .... جامعة المدينة العالمية – القاهرة (مصر)

د/ ميلود زنكري .... جامعة برج بوعريريج (الجزائر)

د/ زينب رضا حمودي الجويد .... جامعة بابل (العراق)

د/ كمال فرشة .... جامعة برج بوعريريج (الجزائر)

د/ زينب حسين كاظم المحنا ... جامعة القادسية (العراق)

د/ بوبكر الصديق صابري ... جامعة برج بوعريريج (الجزائر)

د/ مبروك دريدي .... جامعة سطيف (الجزائر)

د/ جمانة بشير أبورمان ... جامعة البلقاء التطلبقية (الأردن)

د/ الحاج بلقاسم .... جامعة برج بوعريريج (الجزائر)

د/ عدنان مهنديس .... جامعة فاس (المغرب)

د/ مراد قفي .... جامعة المسيلة (الجزائر)

د/ يوسف العايب .... جامعة الوادي (الجزائر)

د/ سماح بن خروف .... جامعة برج بوعريريج (الجزائر)

د/ محمد مدور .... جامعة غرداية (الجزائر)

د/ محمد بن علي .... جامعة غليزان (الجزائر)

د/ عبدالحميد بودرواز .... جامعة المسيلة (الجزائر)

د/ ياسين بغورة .... جامعة برج بوعريريج (الجزائر)

د/ غنية بوضياف .... جامعة بسكرة (الجزائر)

د/ زهرالدين رحماني .... جامعة برج بوعريريج (الجزائر)

د/ فايزة لولو .... جامعة سوق أهراس (الجزائر)

د/ عبدالسميع موفق .... جامعة برج بوعريريج (الجزائر)

د/ فاطمة صغير .... جامعة تلمسان (الجزائر)

د/ عبدالمجيد قديدح .... جامعة برج بوعريريج (الجزائر)

د/ زوينة بن فرج .... جامعة برج بوعريريج (الجزائر)

د/ موسى بن منصور .... جامعة برج بوعريريج (الجزائر)

د/ موسى لعور .... جامعة برج بوعريريج (الجزائر)

د/ محمد يزيد سالم .... جامعة باتنة (الجزائر)

د/ العيدي طويل .... جامعة سطيف2 (الجزائر)

د/ علي دغمان .... جامعة الوادي (الجزائر)

د/ حليمة عواج .... جامعة باتنة (الجزائر)

د/ أم السعود براهيمي .... جامعة الجلفة (الجزائر)

د/ سفيان لوصيف .... جامعة سطيف (الجزائر)

د/ أحمد بقار .... جامعة ورقلة (الجزائر)

د/ إبراهيم زلافي .... جامعة المسيلة (الجزائر)

د/ الحسين بركات .... جامعة المسيلة (الجزائر)

د/ يوسف بديدة .... جامعة الوادي (الجزائر)

د/ نصيرة بلبول .... جامعة الجلفة (الجزائر)

د/ سفيان بن صفية .... جامعة سطيف (الجزائر)

د/ كمال بن مارس .... جامعة قالمة (الجزائر)

د/ خميسي بولعراس .... جامعة سطيف (الجزائر)

د/ خليل عبدالكريم .... جامعة الوادي (الجزائر)

د/ لخضر رفاف .... جامعة برج بوعريريج (الجزائر)

د/ عبد العزيز خنفوسي .... جامعة سعيدة (الجزائر)

د/ سعد مردف .... جامعة الوادي (الجزائر)

د/ غزلان هاشمي .... جامعة سوق أهراس (الجزائر)

د/ حبيبة عبدلي .... جامعة خنشلة (الجزائر)

د/ كمال بن عمر .... جامعة الوادي (الجزائر)

د/ محمد الصديق معوش .... جامعة الوادي (الجزائر)

د/ نوال أقطي .... جامعة بسكرة (الجزائر)

د/ محمد بن لخضر .... جامعة الجلفة (الجزائر)

د/ زهيرة دبيح .... جامعة المدية (الجزائر)

د/ صالح غيلوس .... جامعة المسيلة (الجزائر)

د/ رابح أولادضياف .... جامعة قالمة (الجزائر)

د/ عادل بوديار .... جامعة تبسة (الجزائر)

د/ فتحي بحة .... جامعة الوادي (الجزائر)

د/ بشير بوقاعدة .... جامعة سطيف (الجزائر)

د/ بن الدين بخولة .... المركز الجامعي – آفلو (الجزائر)

د/ سهيلة بن عمر .... جامعة الوادي (الجزائر)

د/ مراد تواتي .... جامعة المسيلة (الجزائر)

د/ عبدالقادر خليف .... جامعة تبسة (الجزائر)

د/ عبد الرحيم البار .... جامعة جيجل (الجزائر)

د/ زهور شتوح .... جامعة باتنة (الجزائر)

د/ وليد شريط .... جامعة البليدة (الجزائر)

د/ لخضر رفاف .... جامعة برج بوعريريج (الجزائر)

د/ لزهر كرشو .... جامعة الوادي (الجزائر)

د/ محمد مكي .... جامعة المدية (الجزائر)

د/ محمد بن يحي .... جامعة الوادي (الجزائر)

د/ آمال كبير .... جامعة تبسة (الجزائر)

شروط النشر في المجلة

تستقبل مجلة "**الإبراهيمي للآداب والعلوم الإنسانية**" كلّ البحوث والدراسات العلمية المندرجة ضمن دائرة اهتماماتها (الأدبية والإنسانية والاجتماعية)، وستسعى إلى نشر منجزات الباحثين من داخل الجزائر وخارجها باللّغات الثلاث (العربية الإنجليزية، الفرنسية) إذا استوفت الشروط الآتية:

- أن تتسم الأعمال المقدّمة بالجدّة والموضوعية والقيمة العلمية.
- أن تكون المادة العلمية المقدمة أصيلة، لم يسبق نشرها، ولم ترسل للنشر إلى جهة أخرى.
- يجب كتابة البحث بلغة سليمة ودقيقة، مع الالتزام بالأصول العلمية المتعارف عليها وبخاصة فيما يتعلق بإثبات مصادر المعلومات، وتوثيق الاقتباسات.
- أن لا يتجاوز عدد صفحات البحث (25) صفحة بما في ذلك قائمة المصادر والمراجع.
- يصفّف البحث وفق برنامج (Microsoft Word) بخط (Traditional Arabic) حجم 16 للمتن و12 للهوامش، وبالنسبة للغة الأجنبية (Times New Roman) حجم 14 للمتن و 11 للهوامش، على أن تدرج الهوامش في آخر المقال.
- تخصّص الصفحة الأولى لـ: عنوان البحث (وترجمته باللغة الإنجليزية)، واسم الباحث ودرجته العلمية والمؤسسة التي ينتمي إليها إضافة إلى رقم الهاتف والبريد الإلكتروني.
- يرفق البحث بملخصين للمقال (في حدود نصف صفحة على الأكثر)؛ الأوّل بلغة المقال (عربية / إنجليزية/ فرنسية)، والثاني: [باللغة الإنجليزية بالنسبة للأعمال المكتوبة باللغة العربية أو الفرنسية. باللغة العربية إذا كانت لغة المقال إنجليزية].
- يتبع الملخصان بالكلمات المفتاحية (keywords) والتي لا تتعدّى سبع (07) كلمات ترتب بحسب وظيفيتها في المقال، وينبغي أن تشملها الترجمة في الملخص الثاني.
- تخضع البحوث المقدمة إلى المجلة للتحكيم العلمي السري بحسب الأصول المتعارف عليها علميا، وقرارات المحكّمين نهائية غير قابلة للطعن.

الأعمال المنشورة لا تعبر إلا عن آراء أصحابها

فهرس المحتويات

افتتاحية العدد	08
مكانة المصطلح في الفكر العربي د. بشير حرشاية ..... المركز الجامعي صالحي أحمد - النعامة (الجزائر)	31 - 09
الترجمة بين الضبط الاصطلاحي والتقيّد بلغة التخصص أ.د/ يوسف بكوش ..... المركز الجامعي أحمد زبانة – غليزان (الجزائر)	49 - 32
الاصطلاح بيْن العرفان والتّداول د. جليلة يعقوب ..... جامعة منّوبة (تونس)	67 - 50
مشكلات تنسيق المصطلح العلمي وجهود توحيده د. ريمة خلدون ..... جامعة محمد بوضياف – المسيلة (الجزائر)	82 - 68
إشكالية المصطلح العلمي بين الصياغة والتعريب وتعدّد المدلول الباحث: ياسر خلفاوي ..... طالب دكتوراه - جامعة الطارف (الجزائر) الباحثة: وردة شيدوح ..... طالبة دكتوراه - جامعة سكيكدة (الجزائر)	100 - 83
قضايا المصطلح في كتابات علي القاسمي؛ كتاب علم المصطلح أنموذجا د. علي يحياوي ..... جامعة الأغواط (الجزائر)	128 - 101
إشكالات الدراسة المصطلحية لألفاظ القرآن الكريم: دراسة وصفية الباحثة: حورية بوايكادر ..... جامعة سيدي محمد بن عبد الله - فاس (المغرب)	144 - 129
إشكالية تبيئة المفاهيم عند محمد عابد الجابري: العلمانية أنموذجا أ. الحسن الزروالي ..... جامعة القرويين - تطوان (المغرب)	155 - 145
أزمة المصطلحات في علم الاجتماع: نماذج تطبيقية الباحثة: أمينة شابي ..... طالبة دكتوراه بجامعة باتنة1 - (الجزائر)	171 - 156
مفهوم الفقر: من الدلالات اللغوية إلى التأسيس السوسيولوجي أ. سعيد موساوي ..... جامعة محمد الأول - وجدة (المغرب)	186 - 172
مصطلح "الهجرة غير الشرعية" **بحث في المفهوم والمعالم النظرية ضمن التوجهات الأكاديمية** د. عائشة بن النوي .... جامعة الحاج لخضر - باتنة (الجزائر)	210 - 187

إشكالية ترجمة المصطلح الأجنبي (Collocation) في المعاجم اللسانية أ. عبد اللطيف الغزواني ..... جامعة القاضي عياض، مراكش (المغرب)	228 - 211
المصطلح النقدي بين التعدّد وإشكاليّة التلقي طالبة الدكتوراه: غنية جدع ..... إشراف: أ.د/ يوسف العايب جامعة الوادي (الجزائر)	245 - 229
إِشكَالُ المُصْطَلَحِ السِّيميَائِي فِي العُلُومِ الإِنسَانِيَة: الجُذُورُ وَالامْتدَادَات أ. عبد الرحيم سكري ..... جامعة عبد المالك السعدي، تطوان (المغرب)	256 - 246
إشكالية المصطلح في الدراسات النقدية بين تعدد المناهج وتنوع مجالات الاستخدام د. عبد الله بوسيف ..... جامعة محمد خيضر- بسكرة (الجزائر)	282 - 257
إشكالية تكامل وتضافر المصطلحات اللغوية وتعددها في التفسير د. مصطفى قدوري ..... جامعة عبد المالك السعدي – تطوان (المغرب)	302 - 283
الجهود الفردية والجماعية المتخصصة في خدمة المصطلح اللغوي؛ دراسة تقويميّة الباحثة: وهيبة ملال ..... جامعة الحاج لخضر - باتنة1 (الجزائر)	315 - 303
إشكال تلقي مصطلح البنيوية التكوينية في النقد العربي المعاصر **(جمال شحيد، حميد لحمداني، وجابر عصفور) نماذج** الباحث: صلاح الدين أشرقي ..... الأستاذ المشرف د: علي صدّيقي الكلية متعددة التخصصات - جامعة محمد الأول - الناظور (المغرب)	330 - 316
واقع المصطلح النقدي واللساني في العصر الحديث؛ نماذج مختارة د. أمال بوكرت ..... جامعة البليدة2 (الجزائر)	350 - 331
انفراديّة المصطلح البلاغيّ عند ابن الأثير في كتابه **" المَثَلُ السَّائِر في أَدَبِ الكَاتِب وَالشَّاعِرْ"** د. عزوز زرقان ..... جامعة محمّد البشير الإبراهيميّ . برج بوعريريج (الجزائر)	367 - 351
القيمة المصطلحية لكتاب **"الوافي في نَظْم القوافي" لأبي الطيب الرُّندي (684هـ)** د. عبد العزيز بوكطاية ..... جامعة محمد الأول - وجدة (المغرب)	392 - 368
من الأسلوب إلى الأسلوبية؛ بحث في التأصيل المصطلحي د. رشيد بلعيفة ..... جامعة عباس لغرور - خنشلة (الجزائر)	412 - 393

افتتاحية العدد

يهدف هذا العدد من مجلة "الإبراهيمي" إلى إثارة الاهتمام بإشكاليات المصطلح في العلوم الإنسانية والاجتماعية، وذلك من خلال طرحه العديد من الأسئلة الاقتضائية التي شكّلت للباحثين المساهمين محاور بحثية كبرى، منها: سؤال المرجعيات المعرفية والتداول المتخصّص، وسؤال التأصيل/ التوليد/ التأسيس، وسؤال الترجمة وراهن المصطلح العلمي وسؤال التعدّد الاصطلاحي وإشكالية التلقي، وسؤال التوحيد الاصطلاحي بين دوائر المعرفة الإنسانية والاجتماعية.

وتأسيسا على هذه الأسئلة وغيرها، تنزّلت منجزات الباحثين من داخل الجزائر ومن خارجها، مقدّمة للقارئ مقاربات علمية جادة عالجت إشكاليات المصطلح من زوايا نظر مختلفة بحسب التخصصات العلمية التي ينتمي إليها المساهمون في هذا العدد (علم الاجتماع علوم اللغة العربية، النقد الأدبي، العلوم الإسلامية، الترجمة ...) وغيرها من التخصصات العلمية الأخرى.

وبمناسبة هذه السانحة أشكر كلّ من ساهم في إخراج هذا العدد، وأدعو هيئة التحرير إلى مواصلة العمل بهذه الوتيرة، وبخاصة فيما يتعلق بإصدار أعداد دورية تعالج كلّ مرة إشكالية من الإشكاليات المطروحة في ميادين الاشتغال العلمي الإنساني والاجتماعي على النحو المعمول به في هذا العدد، لأنّ من شأن (الأعداد الخاصة) أن تجمع الباحثين على اختلاف تخصصاتهم العلمية، وتفتح لهم جسور الحوار في الموضوع المشترك الواحد، وفي الوقت نفسه تقدّم للقارئ مادة متجانسة ومتكاملة مما يوفر عليه عناء البحث.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أدعو كلّ الباحثين الأكاديميين إلى المساهمة بمنجزاتهم العلمية للمشاركة في إصدار الأعداد القادمة وإثرائها.

أ.د/ عبدالحق بوبترة

مدير الجامعة

مكانة المصطلح في الفكر العربي

The position of the term in Arab thought

د. بشير حرشاية

المركز الجامعي صالحي أحمد – النعامة (الجزائر)

gazzalla1977@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/08/18 **تاريخ القبول: 2020/10/12**

ملخص:

لا اختلاف في أنّ المصطلح يمارس دورا فاعلا في مسألة تكوين المعرفة بما هي حمولة دلاليّة وثقافيّة، ولكن مثل هذه الصورة لها وجهها التبادلي – الجدلي، بما أنّ المصطلح لا يخرج عن مقولة أنّ المعرفة هي بيئة تتكاثف فيها الدلالات وتتوالد وتتناص تحت ضاغطة الحاجة الإجرائيّة، وهذا يساهم في صياغة شكل المصطلح ومفهومه، لذلك يكون المصطلح منتَجا ثقافيّا لا يغادر ضوابطها أو معاييرها، على اعتبار أنّه وجه من وجوه التواضع التوافقي بين من لهم أهليّة التوليد والصياغة المنتسبين إلى فضاء دلالي له خصوصيّته، دافعهم حاجة مشتركة إلى توحيد الخطاب أو تخصيصه ضمن سياق معيّن تمييزا له عن الدلالة العفويّة أو المتداول الجمعي– العامي، وللتعرف على مدى اهتمام العرب بالمصطلح، وكيف كانت نظرتهم إليه، حيث انطلقنا من إشكالية: ما المكانة التي حظي بها المصطلح عند العرب؟.

الكلمات المفتاحية: مكانة، مصطلح، فكر، تراث، عرب، طرق.

Abstract:

There is no disagreement about the active role that the term can play with relatgion to the issue of knowledge formation. It is a semantic and cultural load, but such an image has its reciprocal-dialectical aspect, since the term does not deviate from the saying that knowledge is an environment in which semantics condense, reproduce and interchange under the

pressure of procedural need, and this Contributes to the formulation of the term and its concept, so the term is a cultural product that does not depart from its controls or standards, considering that it is an aspect of consensual modesty between those who have the capacity to generate and formulate who belong to a semantic space that has its own, motivated by a common need to unify the discourse or customize it within a specific context In order to distinguish it from the spontaneous or collective-colloquial connotation, and to know the extent of Arab interest in the term, and how they view it, we started from a problematic: What is the status that the term has acquired among Arabs?

***Keyword*:** Status, Term, Thought, Heritage, Arab, Methods**.**

مقدمة:

المصطلحات هي مفاتيح العلوم، على حد تعبير الخوارزمي. وقد قيل إنّ فهم المصطلحات نصف العِلم، لأنّ المصطلح هو لفظ يعبر عن مفهوم، والمعرفة مجموعة من المفاهيم التي يرتبط بعضها ببعض في شكل منظومة. وقد ازدادت أهميّة المصطلح وتعاظم دوره في المجتمع المعاصر الذي أصبح يوصف بأنّه "مجتمع المعلومات" أو "مجتمع المعرفة" حتّى أنّ الشبكة العالمية للمصطلحات في فيينا بالنمسا اتّخذت شعار "لا معرفة بلا مصطلح". فعمليات الإنتاج والخدمات أصبحت تعتمد على المعرفة، خاصّة المعرفة العلميّة والتقنيّة. فبفضل تكنولوجيا المعلومات والاتّصال، غيّرت الشركات أدوات التصميم والإنتاج فأخذت تصمّم النموذج المختبريّ لمنتجاتها وتجرّبه بالحاسوب قبل أن تنفّذه في المصنع. كما أنّها لم تعُد ملزمة بالقيام بجميع عمليات التصنيع في مكان واحد وبصورة متعاقبة، وإنّما أصبح بالإمكان تكليف شركات متعدّدة بتصنيع الأجزاء المختلفة في وقت واحد، ثم تقوم الشركة المنتجة بتجميع أجزاء المنتج وتسويقه. وأدّت هذه التطورات إلى الإسراع في التنفيذ وتخفيض التكلّفة، وتحسين الإنتاجيّة، وزيادة القدرة التنافسيّة لتلك الشركات. ونتيجة للثورة التكنولوجيّة المعاصرة، حصل اندماج وترابط بين أنواع المعارف والتكنولوجيّات المختلفة أدّى

إلى توليد علوم جديدة، وصناعات جديدة، وخدمات جديدة. وظهرت في السوق سلع وخدمات مبنيّة على تحويل المعارف إلى منتجات، تُسمّى بالسلع والخدمات المعرفيّة. ولهذا اعتبرت النظرياتُ الاقتصادية الحديثة المعرفةَ عاملاً "داخلياً" يدخل بصورة مباشرة في معادلة النمو، بعد أن كانت النظريات الاقتصاديّة القديمة تعد المعرفة عاملاً "خارجياً". فكلّما انتشرت المعرفة بين أفراد المجتمع، تحسّن أداؤهم، وارتفع مردودهم الاقتصاديّ. واللغة وعاء المعرفة، والمصطلح هو الحامل للمضمون العلميّ في اللغة، فهو أداة التعامل مع المعرفة، وأسّ التواصل في مجتمع المعلومات. وفي ذلك تكمن أهميّته الكبيرة ودورهالحاسم في عمليّة المعرفة.

إنّ نشأة المصطلح العلمي – بصفة عامة – تعد ظاهرة من الظواهر اللغوية الحضارية التي تحدث عادة بظهور أو انبثاق مفهوم جديد لا يتوفر على مقابل له في لغته، فيكرس المختصون جهودهم من أجل وضع مقابل لذلك المفهوم من لغتهم.

وإذا كان الباحثون يجمعون على أن المفكرين العرب القدامى تناولوا الظاهرة الاصطلاحية باعتبارها ظاهرة فكرية لا باعتبارها علما مستقلا، فإن الغربيين (الأوروبيين خاصة) استطاعوا صياغة قانون لوضع المصطلحات وتصنيفها مع بداية القرن 19 م. ثم توالت الجهود والمساعي على الصعيدين العربي والأوربي فظهرت المؤسسات والمجامع اللغوية التي تحمل على عاتقها سن قوانين لتوحيد جهود وضع المصطلح أو ترجمته أو تعريبه، وتجميع ذلك في معاجم متخصصة قصد تعميمها على القراء.

1/ المصطلح في التراث العربيّ

قد ورد عن العرب استخدام لفظ مصطلح إلى جانب استخدام لفظ اصطلاح وسنقتصر في بحثنا هذا على استخدام ما يشيع أكثر بين الدارسين وهو لفظ (مصطلح) إلا إذا ورد نص صريح باستخدام اللفظ الآخر (اصطلاح)[1].

أدرك العرب القدماء أهمّيّة المصطلح ودوره في تحصيل العلوم. فقال القلقشندي (المتوفى سنة 821هـ/1418م) في كتابه "صبح الأعشى" إنّ معرفة المصطلح هي اللازم المحتَّم والمهمّ المقدَّم، لعموم الحاجة إليه واقتصار القاصر عليه.

إن الصنيعةَ لا تكونُ صنيعةً حتّى يُصابَ بها طريفُ المصْنعِ"[2].

ونوّه التهاونيّ في مقدّمة كتابه المشهور "كشاف اصطلاحات الفنون"، الذي جمع فيه أهمّ المصطلحات المتداولة في عصره وعرّفها، بأهمية المصطلح فقال: إنّ أكثر ما يحتاج به في العلوم المدوّنة والفنون المروَّجة إلى الأساتذة هو اشتباه الاصطلاح، فإنّ لكلٍّ عِلم اصطلاحاً به إذا لم يُعلم بذلك لا يتيسر للشارع فيه إلى الاهتداء سبيلاً ولا إلى فهمه دليلاً"[3].

وعرّف اللغويون العرب القدامى المصطلحَ بأنّه لفظ يتواضع عليه القوم لأداء مدلول معيّن، أو أنّه لفظ نُقل من اللغة العامة إلى اللغة الخاصة للتعبير عن معنى جديد. فقال الجرجاني (740 - 816هـ/ 1340 - 1413م) في تعريف الاصطلاح في كتابه "التعريفات" "عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسمٍ ما، يُنقل عن موضعه". ثم أضاف وكأنّه يتحدث عن بعض طرائق وضع المصطلح: "إخراج اللفظ من معنى إلى آخر لمناسبة بينهما"[4].

وعرّفه أبو البقاء الكفوي (ت 1094هـ/1683م) في "الكلّيّات" "الاصطلاح هو اتفاق القوم على وضع الشيء، وقيل: إخراج الشيء عن المعنى اللغويّ إلى معنى آخر لبيان المراد"[5].

وعرّفه مرتضى الزَّبيديّ في معجمه "تاج العروس" بأنّه: "اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص"[6].

ويلخّص الدكتور أحمد مطلوب، الأمين العام للمجمع العلميّ العراقيّ، الشروط الواجب توفرها في المصطلح والتي يمكن أن نستشفّها من التعريفات السابقة فيما يأتي:

- اتفاق العلماء عليه للدلالة على معنى من المعاني العلميّة.
- اختلاف دلالته الجديدة عن دلالته اللغويّة الأولى.
- وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين مدلوله الجديد ومدلوله اللغويّ (العام)"[7].

2/ بدايات المصطلح عند العرب

يمكن التأريخ لانطلاقة المصطلحية العربية ببدء ظهور الأبحاث الإسلامية حول القرآن والحديث والسيرة النبوية، حيث بدأت تأخذ مكانتها في ركب الحضارة، وتفرض نفسها أثناء تدوين العلوم، حيث: «أصبح لدارس الإعجاز مصطلحه، وكذلك دارس التفسير

والسيرة والمغازي والتاريخ وغير ذلك من العلوم النقلية التي شكلت اللبنات الأساسية في بنية الثقافة العربية الإسلامية»[8].

كما كثر الاهتمام بمسألة الاصطلاحات أو الحدود والتعريفات (كما يرد في بعض الأحيان)، بعد انتشار العلوم العقلية، لذا يعتقد أن يكون المتكلمون من رواد المعتنين بالمصطلح.

ويزداد الاهتمام بالمسألة المصطلحية مع استيراد العرب للعلوم اليونانية والهندية والفارسية من منطق وفلسفة ورياضيات وغيرها، مما أدى إلى قيام علمائنا الأوائل بمحاورة لغتهم والتفتيش عن كنوزها الدفينة، مستعينين بوسائل شتى مثل: الوضع والقياس، والاشتقاق والنحت، والترجمة والتعريف وهلم جرا... بهدف إبداع حدود العلوم ومصطلحاتها ورسومها وتعريفاتها، حتى يسدوا العجز المصطلحي الذي عانوا منه في تلك الفترة.

لاحظ علماؤنا الأولون أن اللغة يحكمها قانون التطور في كلّ عصر وكل حال، هذا التطور يؤهلها لمسايرة الرؤى والمخترعات التي يموج بها العصر؛ لأنّ القاعدة تقول: «إذا اتسعت العقول وتصوراتها اتسعت عباراتها»[9].

وعن آليات وضع المصطلح عند العرب القدامى، يلخص عباس عبد الحليم عباس ما لاحظه د. أحمد مطلوب في كتابة "بحوث لغوية"، حين تحدث عن وسائل القدماء في وضع المصطلح، فوجد أنهم اعتمدوا في ذلك عددا من الوسائل[10]:

الأولى: اختراع الأسماء لما لم يكن معروفا كما فعل النحويون والعروضيون والمتكلمون وغيرهم.

الثانية: إطلاق الألفاظ القديمة للدلالة على المعاني الجديدة، على سبيل التشبيه والمجاز، كما في الأسماء الشرعية والدينية وغيرها مما استجد بعد الإسلام من علوم وفنون.

الثالثة: وهي نقل الألفاظ الأعجمية إلى العربية بإحدى الوسائل المعروفة عند النحاة واللغويين.

وهناك فريق آخر يرى أنّ بداية الاعتناء بالمسألة المصطلحية في التراث العربي كانت بسبب «فكرة محورها الصراع بين فريقين، أحدهما يرى أنّ اللغة توفيق ووحي وإلهام، والآخر يفسرها بالاصطلاح»[11].

ومهما اختلفت الآراء، فإنّ القدماء نجحوا في إثراء اللغة بمصطلحات متنوعة، تشمل مختلف الميادين، لكن المصطلحية – باعتبارها علما قائما على أسس نظرية مقنعة – قد بزغ نجمها في أواخر القرن التاسع عشر، «أما الطروحات العربية القديمة التي تمس الظاهرة الاصطلاحية فقد تناولت الاصطلاح باعتباره ظاهرة فكرية لا باعتباره علما مستقلا»[12].

إضافة إلى أنّ المفكرين العرب القدامى لم يكونوا يفصلون الظاهرة المصطلحية عن باقي العلوم؛ حيث تداخلت القضايا المتعلقة بالمصطلح بالكتابات اللغوية والمنطقية والفقهية والأصولية وغيرها.

وإذا كانت القرون الأولى من التاريخ الإسلامي قد شهدت ازدهارا علميا أسهم في الإعلاء من شأن الذات الثقافية المسلمة، فإنّ ركود البحث العلمي في القرون الموالية أدى إلى ركود اللغة أيضا، فجمدت المصطلحات طوال ستة قرون إبان الحكم العثماني التركي لأسباب عديدة. وما إن أشرقت شمس النهضة العربية الحديثة في القرن 19م حتى أشرقت معها أنوار "صحوة لغوية"، نظرا لما تيسر لها من وسائل العلم والثقافة كالصحف والكتب والمعاهد ... فظهرت المجامع العلمية واستنهضت الهمم وعادت المياه إلى مجاريها لينضب شريان اللغة من جديد.

فقد «بذل المرحوم رفاعة الطهطاوي وتلاميذه في مدرسة الألسن، جهدا متواضعا في تعريب بعض الاصطلاحات...»[13]. وتوالت النداءات في كافة أرجاء الوطن العربي من المحيط إلى الخليج داعية إلى بذل مزيد من الجهد في سبيل رقي اللغة العربية سواء على مستوى المؤسسات أم على مستوى الأفراد.

وحاصل الكلام، إنّ علماءنا الأوائل طرحوا العديد من القضايا التي تخص الظاهرة الاصطلاحية سواء تعلق الأمر بالوضع أو التوحيد أو التحديد، كما أن بعضهم أبدى

موقفا متحفظا من مسألة المصطلح الدخيل، والبعض الآخر «مال إلى إنشاء رسائل في الاصطلاح أدت إلى تطوير الحركة المعجمية وظهور المعاجم الخاصة التي تحوي اصطلاحات علم من العلوم أو فن من الفنون»[14].

وتبقى مسألة الاستفادة من تراث الأوائل فيما يخص الدراسة المصطلحية ضرورة ملحة حتى: «نستمد المعاصرة من أصالتنا، فنمتلك هويتنا، ونظهر بشخصيتنا»[15].

3/ المصطلح اللغوي بين المدرستين البصرية والكوفية:

أقرّ الدارسون الذين تناولوا موضوع المصطلح اللغوي ونشأته أنّ المصطلح اللغوي نشأ في مرحلة مبكرة غير أنهم لم يستطيعوا تعيين زمن وضع المصطلح ولا تحديد دلالته الأولى وذلك لأنّ المصطلح عرف مكتوباً في زمن متأخر عن مرحلة نشوء الدرس اللغوي عند العرب، ونعني بذلك وروده في كتاب سيبويه. ولا يعني إثباته في الكتاب أن المصطلح اللغوي كان من وضع سيبويه وشيوخه الأدنين كالخليل ويونس، إذ لا بد أن تكون بعض المصطلحات قد تردَّدت على ألسنة النحاة قبل الخليل، وتوارث الخليل ومن جاؤوا بعده هذه المصطلحات وزادوا عليها تبعاً لتطور درسهم اللغوي[16].

ولما كانت من المشاكل التي عرضت لدراسة المصطلح: أصول المصطلح ومصادره؟ فإنّ الدارسين يقرّون أنّ علماء العرب في العلوم الطبيعية قد استعملوا المصطلحات غير العربية ولكن جميع مصطلحات الفقه وعلوم العربية أصيلة؛ لأنها انبثقت من الفكر العربي بعد الإسلام، وكانت المصطلحات تظهر مع ظهور العلم وتتطور بتطوره وتتقدّم بتقدمه"[17].

ولحظ بعض الدارسين على استعمال سيبويه للمصطلح أنه ربما استخدم المصطلح الواحد لأكثر من مسمى، وأنه ربما "ترك أبواباً متعددة من دون وضع مصطلح لها، واكتفى بشرحها ووصفها والتمثيل لها"[18].

ولحظ دارسون آخرون أنّ المصطلحات اللغوية قد تختلف باختلاف المدرسة اللغوية فإنّ سيبويه وشيوخه من البصريين كانت لهم مصطلحاتهم التي وضعوها أو تناقلوها، وهي

التي كان لها الذيوع والشيوع بين علماء العربية، ولكن ذلك لا يعني أن أتباع المدرسة الكوفية قد استعملوا كل مصطلحات البصريين، فإن علماء الكوفة اتخذوا لأنفسهم مصطلحاتهم اللغوية الخاصة، وعزا الدارسون وضع هذه المصطلحات لرأسي مدرسة الكوفة: الكسائي والفَّراء[19].

وقد تعصب بعض الدارسين للمدرسة الكوفية فادّعى أن مصطلحاتها أكثر دقة وقرباً من المفاهيم اللغوية الدالة عليها، ومن ذلك أنّ الكوفيين يسمون (الحروف) وهي التي يسميها البصريون بحروف المعاني (أدوات)، ويرى المخزومي أن تسمية الكوفيين "أدق من تسمية البصريين في مصطلحهم هذا"، وعلل تفضيله لتسمية الكوفيين لأنها – أي الأدوات– "أصبحت رموزاً مجردة لا تدل على معنى مستقل بحيث يمكن التعبير عنه أو ترجمته، ولا يظهر معناها إلا إذا اتخذت لنفسها مكاناً معيناً في الجملة"[20].

وعلى الرغم من هذا التشيع للكوفيين وادعاء أن لهم مصطلحات خاصة بهم تختلف عما ورد عن البصريين، نحو مصطلح (الخفض) الذي هو (الجر) عند البصريين، إلا أنّ هناك من تتبع هذه المصطلحات وتوصل إلى أنّ لأغلب تسميات الكوفيين أصولاً عند البصريين، فهذا أحدهم يقول: "فكلمة الخفض التي شاعت في الاستعمال الكوفي لم يضعها الكوفيون ولم يبتكروها، وإنما أخذوها عن الخليل كما أخذوا غيرها عنه"[21].

ولحظ الدارسون أنّ التعصب هو الذي حدا بالدارسين للتفريق بين المصطلحات وجعل بعضها بصرية وأخرى كوفية، فهذا أبو الطيب اللغوي (ت 351هـ) الذي يبدو من كتابه (مراتب النحويين) أنه مشايع للبصريين ومتعصب لهم ضدّ الكوفيين ينقل عن أبي حاتم السجستاني (ت 256هـ) نصاً يتهم فيه الكوفيين الذين عاشوا في بغداد بأنهم لا يوثق بروايتهم فيما يتعلق بكلام العرب، "... وإنما همّ أحدهم إذا سبق إلى العلم أن يسير اسماً يخترعه لينسب إليه، فيسمي الجر خفضاً، والظرف صفة، ويسمون حروف الجر: حروف الصفات، والعطف النسق، ومفاعيلن في العروض فعولان، ونحو هذا من التخليط"[22].

ويظهر من النص تعصب بعض البصريين للغوييهم، ومن ثم تجريد الكوفيين من أية مساهمة فعالة في تطور الدرس اللغوي، وليس لهم سوى مخالفة البصريين بوضع مصطلحات تختلف عن مصطلحاتهم.

ولكن بعض المحدثين أثبتوا أنّ معظم المصطلحات التي نسبها أبو الطيب وغيره إلى الكوفيين ما هي إلا أسماء / أو مصطلحات بصرية. ولعلّ هذا يدلنا على أنّ العلماء الأقدمين قد وضعوا أكثر من مصطلح لغوي/ نحوي، أو لربما وضع أحدهم مصطلح (الجر) مثلاً، ثم جاء آخر فوضع (الخفض)، فأخذ البصريون بالجر، ثم جاء بعض الكوفيين فأشاعوا الخفض في درسهم النحوي، فظن بعض الدارسين تبعاً لمقالة أبي الطيب التي يرويها عن أبي حاتم، أنّ الكوفيين قد تعمدوا مخالفة البصريين شكلاً لا مضموناً بتغيير، أو باتباع مصطلح يقل تداوله بين البصريين[23].

لحظ الدارسون في الدراسات اللغوية/النحوية شيوع المصطلحات البصرية ولا سيّما التي وردت في كتاب سيبويه، ولكنّ اللغويين المتأخرين ربما تصرفوا في النقل عن (الكتاب) وفسروا وأضافوا، غير أنهم ظلوا تلامذة مخلصين لشيوخهم البصريين أمثال الخليل وسيبويه. وسنضرب لذلك مثلاً وهو تعريف سيبويه ومن جاؤوا بعده لمصطلحي المعرب والمبني/ الإعراب والبناء.

يقول سيبويه في الإعراب والبناء: "هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية: وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح والضم والكسر والوقف.

وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل – وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه — وبين ما يبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكلّ عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف وذلك الحرف حرف الإعراب.

ثم يتابع، فيقول: "... فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة وللأفعال المضارعة ولأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع: الهمزة والتاء والياء والنون". ثم يقول عن البناء وحركاته: "... وأما الفتح والكسر والضمّ والوقف فللأسماء غير المتمكنة المضارعة عندهم ما ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنىً ليس غير، نحو: سوف وقد، وللأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة، وللحروف التي ليست بأسماء ولا أفعال ولم تجئ إلا لمعنى"[24].

ويبدو من النص أنّ سيبويه قد استخدم المصطلحات ولكنه أطال في شرحها وتوضيحها، وتلقف تلامذته من أعلام البصريين كلامه فاختصروه، ووضحوه فقد عرف المبرد (ت 285هـ) المعرب بقوله: "والمعرب الاسم المتمكن والفعل المضارع..."[25].

ثم يأتي من بعده تلميذه ابن السراج (ت 316هـ) ليفرق بين حركات الإعراب وحركات البناء بشكل أوضح، ويتجلّى ذلك في قوله في باب (الإعراب والمعرب والبناء والمبني): "الإعراب الذي يلحق الاسم المفرد السالم المتمكن، وأعني بالمتمكن ما لم يشبه الحرف قبل التثنية والجمع الذي على حد التثنية، ويكون بحركات ثلاث: ضم وفتح وكسر، فإذا كانت الضمة إعراباً تدخل في أواخر الأسماء والأفعال وتزول عنها، سميت رفعاً، فإذا كانت الفتحة كذلك سميت نصباً، وإذا كانت الكسرة سميت خفضاً وجراً.

فإذا كانت الحركات ملازمة سمي الاسم مبنياً، فإذا كان مفهوماً نحو: "منذ" قيل مضموم، ولم يقل: مرفوع ليفرق بينه وبين المعرب..."[26].

ويعرف أبو علي الفارسي – تلميذ ابن السراج – الإعراب بأنّه "تغير أواخر الكلم واختلافها باختلاف العامل. والبناء خلاف ذلك"، ثم يقول: "والأسماء على ضربين" معرب وغير معرب، فالمعرب ما كان متمكناً، وهو الذي لم يشابه الحرف ولم يتضمن معناه"[27].

ويلاحظ توافق تعريف مصطلحات حركات الإعراب والبناء، والمعرب والمبني في المصادر البصرية من لدن سيبويه – في الكتاب – حتى زمن أبي علي الفارسي – شيخ

ابن جني –. وقد نلاحظ أحياناً اختلاف بعض ألفاظ التعريف إلا أنها كلها تؤدي دلالة واحدة يرجع إلى الأصل الذي استقي منه التعريف، وهو في الغالب ما تناقله البصريون عن شيوخهم ولا سيّما الخليل بن أحمد، وما أورده سيبويه في الكتاب.

وعلى الرغم من توافق نقول البصريين عن شيوخهم في تعاريف المصطلحات اللغوية فإنّ بعض الدارسين المحدثين لحظوا أنّ في بعض المصادر القديمة اختلاف التعاريف المروية إلى حدّ التناقض، فها هو ذا الخوارزمي يذكر في سفره القيم (مفاتيح العلوم) عدداً من المصطلحات التي تتصل بأحوال الكلمة في وجوهها الإعرابية المختلفة ونسبها إلى الخليل بن أحمد، ومن هذه المصطلحات: "الرفع وهو ما وقع في أعجاز الكلم منوناً، نحو قولك: زيدٌ، والضمُّ وهو ما وقع في أعجاز الكلم غير منون، نحو قولك: يفعلُ"[28].

وقد عرض د. عبابنة لهذا التناقض في تعليقه الآتي: "وهذا الذي ذكره الخوارزمي يناقض ما ورد عن الخليل في كتاب سيبويه مناقضة تكاد تكون تامة، فقد استخدم الخليل مصطلح الرفع للكلمات المعربة سواء كان آخرها منوناً نحو: رجلٌ من قولك هذا رجلٌ، أم غير منون نحو: آخر من قولك: في الدار آخر، وسواء أكان إعرابها بالحركات كالمثالين المتقدمين، أم بالحروف وذلك نحو: أخوك من قولك: كأن عبد الله أخوك. وكان يطلق كلمة الرفع أيضاً على محل الكلمة من الإعراب إذا كان محلها الرفع وذلك نحو قوله: إن حبّذا اسم مرفوع"[29].

4/ المصطلح في القرن الرابع الهجري:

من المعلوم لدى مؤرخي العلوم في الثقافة العربية الإسلامية أن القرن الرابع الهجري قد شهد نهضة علمية في شتى أنواع العلوم، فامتزجت فيه الثقافات المتنوعة من يونانية وفارسية وعربية، ولذلك شهد هذا القرن مؤلفات اهتمت بتصنيف العلوم وترجمت لأهم العلماء واستخرجت المصطلحات فنسبتها إلى علومها وفنونها وإلى واضعيها إذا عرف هؤلاء الواضعون.

وبرز في هذا القرن صنفان متميزان كبيران للعلوم هما: العلوم العربية وهي علوم الفقه والكلام واللغة من نحو ولغة وآداب وتاريخ، والثاني العلوم غير العربية كالطب والهندسة والنجوم وغيرها(30).

ولعل من أبرز المصنفات في هذا المقام كتاب (مفاتيح العلوم) للخوارزمي الذي تظهر فيه بوضوح هذه القسمة الثنائية، فقد جمع الخوارزمي "2400 مصطلحا تقريباً، اعتمد في انتقائها على مجهوده الشخصي ويبدو لنا أنه قد اعتمد في تفسيرها على ثقافته كثيراً، وعلى النقل عن السابقين قليلاً، بحيث لم يرد في الكتاب إلا الخليل بن أحمد بإزاء بعض النقول، وما عدا ذلك فهو لا يحيل إلى مرجع إلا بعبارة (قيل) أو (قال) من دون أن يسبق ذكر لمن قال".

ويرى بعض الدارسين أن معالجة الخوارزمي للمصطلحات تعدّ الخطوات الأولى على طريق تقنين المصطلح العلمي "ذلك أن عصره لم يشهد تأليفاً لمعاجم المصطلحات العلمية التي تعد بالفعل المصادر التي تستقى منها عادة تعريفات الألفاظ لغوياً واصطلاحياً"(31).

ولحظ الدارسون كذلك "أنّ جميع مصطلحات الفقه وعلوم العربية أصيلة لأنها انبثقت من الفكر العربي بعد الإسلام، وكانت المصطلحات تظهر مع ظهور العلم وتتطور بتطوره وتتقدّم بتقدّمه. وأمّا فيما يخص المصطلحات العلمية المحضة، لعلوم الطب والهندسة وغيرها أي المصطلحات العلمية غير العربية فإنها "لم تكن مستقرة في القرن الرابع الهجري فاقتضى تفسيرها بالمصطلحات والألفاظ الأعجمية"(32).

5/ أهم طرق وضع المصطلح:

أ– الاشتقاق:

ولعل أشهر تعاريفه وأجودها قول ابن دحية في "شرح التسهيل": "الاشتقاق أخْذ صيغة من أخرى، مع اتفاقهما معنىً ومادة أصلية وهيأةَ تركيبٍ لها، ليُدَل بالثانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة، لأجلها اختلفا حروفا أو هيأة؛ كضارب من ضرب، وحذر من حذر"(33).

فالاشتقاق – إذاً – نزْع لفظة من لفظة أخرى؛ وتسمى الأولى مشتقًّا؛ والثانية مشتقا منه. ويشترَط أن يكون بينهما تناسبٌ في اللفظ والمعنى معاً. وقد أثير نقاش حادٌّ بين علماء العربية حول أصل الاشتقاق؛ بحيث ذهب البِصريون إلى أن المصدر هو أصل الاشتقاق، في حين ذهب الكوفيون إلى أن الفعل هو أصل جميع المشتقات.

ويقسم علماء الصرف الاشتقاق إلى صغير، وكبير، وأكبر. فأما الاشتقاق الصغيرُ فيقتضي اتحاد المشتق والمشتق منه في الحروف وفي ترتيبها (مثل: كتب وكاتب)، وأما الاشتقاق الكبير[34] فيقتضي اتحاد اللفظتين المشتقة والأصلية في الحروف دون الترتيب (مثل: جبذ وجذب)، وأما الاشتقاق الأكبر فهو صياغة كلمة من أخرى على أن تكونا متفقتيْن في أكثر الحروف لا في جميعها؛ ومن أمثلته "الجمع بين اللفظين المتعاقبين اللذين يقعان على معنيين متعاقبين كأزّ وهزّ، ونعق ونهق، مع الأخذ بعين الاعتبار ما يعكسه التباين اللفظي الطفيف من تباين معنوي طفيف"[35]. ويسمى الاشتقاق الأكبر في العربية كذلك "الإبدال" الذي أشار إليه أحمد بن فارس (ت 395 هـ) بقوله: "ومن سنن العرب إبدال الحروف، وإقامة بعضها مقام بعض. ويقولون: مدحه ومدهه، وفرس رقل ورقن. وهو كثير مشهور قد ألف فيه العلماء..."[36] يزعم علي القاسمي أن الاشتقاق الصغير هو "الأكثر إنتاجيةً وفاعلية في النمو المصطلحي"[37] لدى العرب.

ب– المجاز:

ويقصد به "التوسع في المعنى اللغوي لكلمة مّا لتحميلها معنى جديدا"[38]؛ أي العَمْد إلى ألفاظ ذوات معانٍ قديمة، واستخدامها للدلالة على مفاهيمَ جديدةٍ؛ بحيث يكون للفظة مدلول جديد ينسخ المدلول المندثر، أو مدلول جديد ينضاف إلى المدلول القديم. وتصبح الكلمة، في هذه الحالة، من "المشترك اللفظي" الذي يعني وجود مفردة واحدة بمعان عدة.

ويشرح عبد السلام المسدّي المجاز– باعتباره إحدى آليات الوضع المصطلحي– بقوله: "يتحرك الدالّ، فينزاح عن مدلوله، ليلابس مدلولا قائما أو مستحدَثا. وهكذا يصبح المجاز جسر العبور تمتطيه الدوال بين الحقول المفهومية ... إذ يمد المجاز أمام ألفاظ اللغة جسورا

وقتية، تتحول عليها من دلالة الوضع الأول إلى دلالة الوضع الطارئ. ولكن الذهاب والإياب قد يبلغان حدا من التواتر يستقر به اللفظ في الحقل الجديد، فيقطع عليه طريق الرجوع..."[39].

وقد تم اعتماد هذه الآلية في وضع كثير من مصطلحات العلوم الشرعية الإسلامية. وهي تقوم على أساس العودة إلى تراثنا العلمي والمعرفي، والإفادة مما ينطوي عليه من اصطلاحات بعد فهرستها وتكشيفها. فـ"تراثنا هو ذاتنا؛ إذِ المستقبل غيب، والحاضر علميا لا وجود له، فلم يبقَ إلا الماضي الذي هو مستودَع الذات وخزّان الممتلكَات، بما لها وما عليها من ملحوظات وملاحظات"[40].

وللمجاز وجوه عديدة؛ منها "الاستعارة"، وهي استعمال اللفظ في غير معناه المألوف لوجود تشابه بين المعنيين، مع قرينة مانعة من إرادة المعنى المألوف/الأصلي. ومنها "التعلق الاشتقاقي" الذي هو إحْلال صيغة محل صيغة أخرى؛ كأنْ نطلق المصدر على اسم المفعول[41].

ومن أمثلة المصطلحات العربية الموضوعة بهذه الآلية نذكر الصيام، والقاطرة، والطيارة. فالمصطلح الأول يدل في أصل الوضع اللغوي على معنى الإمساك مطلقا، ثم وسّع مدلوله ليحمل معنى جديدا؛ وهو الإمساك عن شهوتي البطن والفرج من طلوع الفجر إلى غروب الشمس. والمصطلح الثاني كان يطلق على الناقة التي تتقدم قطيع الإبل، وأصبح في الاستعمال الحديث يدل على الآلة التي تجر عربات القطار على السكة الحديدية. والمصطلح الثالث أطلق في الأصل اللغوي العربي على الفَرس شديدِ السرعة، وصار الآن ينصرف للدلالة على وسيلة الطيران المعروفة.

وبالرغم من تعدد وسائل وضع المصطلح، فإنّ المجاز ما انفكّ يشكل إحدى أهم هذه الوسائل التي تُعتمد في تسمية المفهومات الجديدة. يقول جميل الملائكة: "أما مجال توسيع معنى اللفظ العربي بالخروج من حقيقته إلى المجاز، فكان وما زال من أوسع الأبواب في إغناء اللغة العربية"[42].

ج– التعْريب:

ويطلق في اللغة العربية على معاني التبيين، والتهذيب، وتلقين العربية، وإحلال اللفظ العربي محل اللفظ الأجنبي... يقول ابن منظور المصري: "(...) قال الأزهري: الإعراب والتعريب معناهما واحدٌ، وهو الإبانة... وعرب منطقه؛ أي هذبه من اللحن... وعرّبه: علمه العربية ... وتعريب الاسم الأعجمي: أن تتفوّه به العرب على منهاجها؛ تقول: عربته العرب، وأعربته أيضا، وأعرب الأعْتم، وعرب لسانه– بالضمّ– عُروبة؛ أي صار عربيا... والتعريب: أن يتخذ فرسا عربيا ... ابن الأعرابي: التعريب: التبيين والإيضاح"[43].

ولكلمة "تعريب" في الميدان الاصطلاحي معانٍ عدة، حصرها د.علي القاسمي في أربعةٍ رئيسة، يمكن أن نرتبها من الخاص إلى العام على النحو الآتي[44]:

* التعريب هو نقل اللفظ (ومعناه) من اللغة الأجنبية إلى اللغة العربية كما هو دون إحداث أي تغييرٍ فيه (الدخيل)، أو مع إحداث بعض التغيير فيه انسجاماً مع النظامين الصوتي والصرفي للغة العربية (المعرَّب).
* التعريب هو نقل معنى نصّ من لغة أجنبية إلى اللغة العربية[45]. ويقابله "التعْجيم" الذي ينصرف مدلوله إلى نقل الأثر من اللغة العربية إلى اللغة الأجنبية.
* التعريب هو استخدام اللغة العربية في الإدارة أو التدريس أو كليهما.
* التعريب هو جعْل اللغة العربية لغةَ حياة الإنسان العربي كلِّها. ويعد هذا الأمرُ أنجعَ سبيل إلى تحقيق النهضة والتنمية المنشودتيْن، إذ "لم يسجل التاريخ قط أنّ أمة حققت التنمية والتقدم الحضاري الحقيقي بلغة غيرها من الأمم"[46]. ثم إن "العالم لن يستمع إلى أمة تتحدث بلسان غيرها – كما قال الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران لشعبه المتعلم في تحذيره له من طغيان اللغة الإنجليزية"[47]. وهذا ليس معناه الدعوة إلى الانطوائية والتَّزمُّت، بل إن الانفتاح على اللغات الأخرى (العالمية منها خاصةً) أمر مهم وضروري. يقول الباحث التونسي محمد ديداوي:"إنّ التعريب ضرورة قومية، وتأكيد للهُوية الثقافية والحضارية، وفيه بلورةٌ للذاتية. كما أنّه لا ينتفي معه وجود لغات أخرى يُستعان بها ويستفاد منها، تتكامل مع اللغة القومية"[48].

ومما لا ريبَ فيه أنّ للتعريب في الوقت الحاضر أهميةً عظمى. ذلك بأنّه يسْهم في توحيد كلمة الأمة العربية، وإقامة جسْر بين الماضي والحاضر والمستقبَل، وتأكيد الهُوية الحضارية لهذه الأمة... وبناءً على هذا، يتفق المثقفون العرب — اليومَ – على أنّ التعريب ضرورة ملحة، وليس ترفا ثقافيا[49].

د– الترجمة:

ويُراد بها في المعاجم اللغوية العربية جملةُ معان، منها: التفسير، والإيضاح، والنقل. يقول ابن منظور: "التُّرْجمان والتَّرْجمان: المفسّر، وقد ترجمه وترجم عنه،... ويقال: قد ترجم كلامه، إذا فسره بلسان آخر"[50]. وجاء في "المعجم الوسيط": "ترجم الكلام: بينه ووضحه، وكلام غيره وعنه: نقله من لغة إلى أخرى، ولفلان: ذكر ترجمته"[51].

والترجمة في الاصطلاح النقدي – عموماً – هي نقل محتوى نص من لغة إلى أخرى[52]. وقد ورد في "معجم اللسانيات" الذي ألفه جون دوبْوا ورفاقُه ما يلي: "ترجمة [النص]؛ أي نقله من لغته الأم (لغة مصدر / Langue source) إلى لغة أخرى (لغة هَدَف / Langue cible)، مع مراعاة التكافُؤات السيميائية (أو الدلالية) والأسلوبية"[53].

وتُقسَّم الترجمة إلى أنواع متعددة ومتنوعة تبعاً لتنوع المعايير والاعتبارات المعتمَدة في تقسيمها. وهذا الأمر عولج قديما وحديثا أيضا، ولدى العرب والعجم على حد سواءٍ. وقد ذكر صاحب الكشكول عن الصلاح الصفدي أن للترجمة في النقل طريقتين رئيستيْن إحداهما طريقة يوحنّا بن البطريق وغيره، وتقوم على أساس أن يَنْظر المترجِم إلى كلمة من الكلمات اليونانية ومدلولها، فيجيء بمفردة من الكلمات العربية ترادفها مدلولا، فيثبتها ويعامل الأخرى بالطريقة نفسِها، حتى يأتيَ على جملة ما يريد ترجمته ... والطريقة الثانية هي طريقة حنين بن إسحاق والجوهري وأمثالهما، وتقتضي أن يأتي المترجم بالجملة الأجنبية فيحصّل دلالتها في ذهنه، ثم يعبر عنها في لغته بجملة تطابقها معنىً. ولا ريب في أن الطريقة الثانية أجود من الأولى وأنجع. ويقسم كاتفورد الترجمة باعتبار الإطلاق والتقييد إلى ترجمة كاملة، وترجمة مقيدة. ويرى أنّ الأولى تمسّ النص كاملا، والثانية تستدعي "أن يستبدل

بمواد نص في (ل.م.)[54] ما يقابلها من مواد في مستوى واحد فقط؛ أي: ترجمة تنفذ على المستوى الصوتي أو الخطي، أو على أحد المستويين: القواعد أو المفردات المعجمية"[55].

ويُهِمنا في هذا المقال أن نعرّف بـ"ترجمة المصطلح" بوصفها صورةً من صور النشاط الترجمي التي حظيت باحتفاء عديدٍ من الباحثين في الوقت الحاضر. وقد حدَّدها بعضُهم بأنها "تعويض (إبدال) مصطلح (تمثيل) من نص ينتمي إلى لغة ما بمصطلح آخر (معادل أو مقابل) من لغة أخرى"[56]. ويقصد بها في الثقافة العربية "نقل المصطلح الأجنبي إلى اللغة العربية بمعناه لا بلفظه، فيتخيَّر المترجم من الألفاظ العربية ما يقابل معنى المصطلح الأجنبي"[57].

ولتكون هذه الترجمة مستحسَنةً وجيدة، لا مناصَ من توفر جملة من الضوابط والشروط؛ من ذلك ضرورة أنْ يكون المترجم عارفا باللغة المصدر واللغة الهدف معاً ووجوب ربط المصطلح المترجَم بالبنية الثقافية التي ظهر فيها[58]. وينبغي للمترجم أن يحرص على ملاءمة المصطلح المنقول للغة المنقول إليها؛ اتّقاءَ نفور الناس منه، وضماناً لسيْرورته (بالسِّين) وتقبُّل الجمهور له. يقول المسدّي:"إن المصطلح النقدي تزداد حظوظ مقْبُوليته في التداخل والتأثير كلما توفرت فيه مقوِّمات المواءَمة الإبداعية"[59]. ويُشترَط في ترجمة المصطلح– كذلك– الأمانة، والدّقة... وعِلاوة على ما ذُكر، هناك شروط كثيرة تتصل بشخْص المترجِم. وقد أثبت محمد ديداوي في كتابه عن علم الترجمة عدداً منها[60]... وحتى تكون الترجمة العربية بهذه الصورة، والمترجِم العربي بهذا الشكل، فإنّه من اللازم العمل على إعداد المترجمين العرب إعدادا علميا متكاملا؛ ليكونوا قادرين على الإسهام في نهضة أمتنا، والرُّقي بها في مدارج الحضارة. وقد نصَّ "المؤتمر العلمي الأول للمترجمين العرب" الذي انعقد في بغداد أيام 28– 29– 30 مارس 1988، على هذا الإجراء الإعدادي في توصيته السادسة[61]...

تلكم –إذاً– بعضُ شروط الترجمة الجيدة، والتي تعد الميزان الذي يجب أن تُعرَض عليه الترجمات، قبل الإقرار بجودتها أو رداءتها. يقول محمد رشاد الحمزاوي في هذا الصدد: "فلا يمكن أن نقرّ على العموم وجود ترجمة صائبة وترجمة خاطئة، إلا إذا تقيّدنا بمعطياتٍ وقوانينَ

جماعيةٍ، تستوجبها التجربة والتطبيق"[62]... ورغم هذه الضوابط والجهود المبذولة في مضمار الترجمة، فإنّ الترجمة إلى العربية مازالت محدودة، وما زالت ثمة صعوباتٌ جمة تقف في طريقها وتعرقل سيرها. ومن هذه الصعوبات ما أشارت إليه الأستاذة نجاة المطوع في قولها: "إنّ الترجمة إلى العربية لا تزال تفتقر إلى البرامج على المستويين القطري والقومي، كما أنها لم تبن على دراسة الواقع الراهن بلغة التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، والآفاق المستقْبَلية في الوطن العربي، ولم تتسع لتلبية متطلبات العصر، ودرجة النضج عند القارئ"[63].

هـ – النحت:

ويعرَّف بأنه "انتزاع كلمة من كلمتين أو أكثر على أن يكون تناسب في اللفظ والمعنى بين المنحوت والمنحوت منه"[64]. ويجعله بعضُ الدارسين صنفا من أصناف الاشتقاق ويسمّونه "الاشتقاق الكُبَّار"؛ وهو إما اسمي (ك"جلمود" المنحوت من فعليْ "جمد" و"جلد")، وإما وصفي (ك"ضبطر" من "ضبط" و"ضبر")، وإما فعلي (ك"حَوْقَل"؛ أي قال: لا حول ولا قوة إلا بالله)، وإما حرفي (ك"لن" المنتزعة من حرف النفي "لا" وحرف الاستقبال "أن")، وإما تخْفيفي (ك" بلعنبر" من "بني العنبر") ...

وقد اختلفت وجهات نظر اللغويين العرب بشأن نجاعة آلية النحت هذه في تطوير اللغة العربية مصطلحياً. بحيث ذهبت طائفة منهم إلى أن العربية عرفت النحت منذ القدم وأفادت منه في وضع كثير من ألفاظها الوظيفية، وألحت على أهمية استخدام هذه الآلية لاسيما في نقل المصطلحات الأجنبية المشتمِلة على الصدور واللواحق. ورأى دارسون آخرون كُثْرٌ أنّ العربية لغة اشتقاقية وليست إلْصاقية، وأن إفادتها من النحت قليلة، ونادوا بعدم التوسع في استخدامه في وضع المصطلحات العربية الجديدة؛ لأنه "يتنافى مع الذوق العربي، ولأنّ المنحوت يطمس معنى المنحوت منه"[65].

وعلى العموم، فإنّ الاعتماد على وسيلة النحت في توليد المصطلح العربي الجديد قليل، ولا يُلجأ إليها إلا عند الاقتضاء. ولعل من أبرز ميزات النحت الاقتصاد اللغوي ذلك بأنه يعمِد إلى اختزال لفظين أو أكثر في تركيبٍ واحد.

هذه الآليات الخمسُ تعدّ الوسائل الرئيسةَ المعتمَدة في وضع المصطلحات الجديدة على الصعيد العربي. وقد بدأ هذا الوضع بجهود أفراد، قبل أن تظهر إلى الوجود هيآتٌ كان لها إسهام في خدمة العربية مصطلحياً؛ وفي مقدمتها مجمع اللغة العربية بدمشق (1919) ومجمع اللغة العربية بالقاهرة (1932)، والمجمع العلمي العراقي (1947)، ومجمع اللغة العربية الأردني (1976). ولكننا نلاحظ جليا أنّ صوغ المصطلح العربي "غير منوط بأية هيئة من الهيئات، بل هو عمل مشاع متروك لمبادرة الأساتذة الجامعيين ورجال العلم والثقافة والأدب والصحافة والترجمة. وهذا ما يسبب التباين، ويستدعي التنسيق والتوحيد"[66].

إنّ المصطلح النقدي يمر بمراحلَ متعاقبة قبل أن يستقرّ نهائياً. ويسهم الاستعمال بشكل حاسم في رواج المصطلح المولَّد وانتشاره بين الناس، بل إنه يعد العنصر المتحكم في حياة هذا المصطلح أو انمِحائه. يقول المسدي شارحاً هذا الأمر: "المصطلح يُبتكَر، فيوضع ويبثّ، ثم يُقذَف به في حلبة الاستعمال؛ فإما أن يروج فيثبت، وإما أن يكسد فيمَّحي. وقد يُدْلَى بمصطلحيْن أو أكثر لمتصوَّر واحد، فتتسابق المصطلحات الموضوعة وتتنافس في "سوق" الرواج، ثم يحكم الاستعمال للأقوى فيستبقيه، ويتوارى الأضْعف"[67].

ويعدّ سكّ المصطلح، والاتفاق عليه في المآل، واعتماده في المجال التداولي "تعبيراً عن اللحظة التي يتحقق فيها للعقل انتصاره المبني على صحة تصوره ومقدرته على تحديد العلاقة بين الدال والمدلول، وفرض المفاهيم على الأشياء"[68].

خاتمة:

شغلت قضية المصطلح اهتمام المفكرين العرب في التراث العربي بزخمه وامتداده، وكان لهذا الاهتمام أسباب موضوعية وخصوصيات مرجعية، والظاهر أن الجهود العربية في خدمة المصطلحية العربية التراثية تشكل معالم نظرية استغرق بناؤها زمناطويلا، وربما كان المتكلمون أول من اعتنى بهذا المجال المعرفي ويبدو أنّ من أسباب الاهتمام بالمصطلح الاتصال بالثقافات الأجنبية اليونانية والفارسية والهندية والسريانية وهذا ما دفع بالمفكرين على اختلاف تخصصاتهم إلى الاهتمام بمساءلة اللسان منتهجين عدة طرق منها: الاشتقاق والنحت والتوليد والتعريب والمجاز. وهذا الذي جعلهم يهتمون بالمصطلح وصناعته انطلاقا مما قدمه القدماء.

الهوامش والإحالات:

(1)– عبد الصبور شاهين، العربية لغة العلوم والتقنية، ص 119–121.

(2)– أحمد بن علي القلقشندي ، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، محمد حسين شمس الدين، (بيروت دار الكتب العلمية ودار الفكر، 1987).

(3)– التهاوني، كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق لطفي عبد البديع (القاهرة: 1963) ص 1.

(4)– علي بن محمد الجرجاني، التعريفات (بيروت : دار الكتب العلمية ، 1983) ص 28.

(5)– أبو البقاء الكفوي، الكليات، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري (دمشق، مؤسسة الرسالة 1992) ص 129.

(6)– الزبيدي، تاج العروس، تحقيق مصطفى حجازي (الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب) مادة صلح.

(7)– أحمد مطلوب، في المصطلح النقديّ (بغداد : المجمع العلمي، 2002) ص 8.

(8)– إشارات إلى مسألة علم المصطلح وتطوره، عباس عبد الحليم عباس، مجلة الثقافة العربية، العدد: 3 السنة: 17، شعبان، رمضان 1399 هـ/ مارس 1990م، ص: 87.

(9)– الرد على المنطقيين لابن تيمية، ص: 66، نقلا عن عبد العزيز المطاد: مناهج البحث في المصطلح ص: 21.

(10)– نقلا عن عباس عبد الحليم عباس، إشارات إلى مسألة علم المصطلح وتطوره، ص: 87.

(11)– المصطلحية العربية المعاصرة (التباين المنهجي وإشكالية التوحيد)، ص: 161.

(12)– مناهج البحث في المصطلح، ص: 20.

(13)– الاصطلاح: مصادره ومشاكله وطرق توليده، ص: 142.

(14)– مناهج البحث في المصطلح، ص: 19.

(15)– إشارات إلى مسألة علم المصطلح وتطوره، ص: 89.

(16)– انظر: جعفر عبابنة، مكانة الخليل في النحو العربي، ص 157 وما بعدها.

(17)– مطلوب، المرجع السابق، ص 1900.

(18)– عبابنة، المرجع السابق، ص 173–176.

(19)– انظر أحمد مكي الأنصاري، أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، ص 436–437.

(20)– المرجع نفسه، ص 207، و ص 242.

(21)– انظر: المخزومي، المرجع نفسه، ص 256–258 .

(22)– انظر: السيرافي، مراتب النحويين، ص 125.

(23)– انظر: سعيد جاسم الزبيدي، المرجع السابق، ص 7.

(24)– كتاب سيبويه، ج1، ص 13–15.

(25)– المبرد، المقتضب، 141/1 وما بعدها.

(26)– ابن السراج، الأصول في النحو، 45/1.

(27)– الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، المسائل العسكرية، ص 229–230.

(28)– الخوارزمي، محمد بن أحمد بن يوسف، مفاتيح العلوم، ص 62–66.

(29)– مرجع سابق، ص 158–159، وانظر كتاب سيبويه، 247/1، 280/1، 302/1.

(30)– انظر: د. إحسان عباس، تصنيف العلوم عند العرب، محاضرة في مجمع اللغة العربية الأردني، الموسم الثقافي الأول 1983م.

(31)– شاهين، مرجع سابق، ص 171.

(32)– مطلوب، مرجع سابق، ص 190، وانظر ص 198–199.

(33)– "المزهر في علوم اللغة وأنواعها" للسيوطي (ت 911 هـ)، تح: محمد أحمد جاد المولى وعلي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل (بيروت)، د. ت، 1 / 346.

(34)– ويسمى أيضا "القلب".

(35)– "الاصطلاح: مصادره ومشاكله وطرق توليده"ليحي جبر، اللسان العربي، ع36، 1992، ص151

(36)– "الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها" لابن فارس، تح: د. عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف (بيروت)، ط1 (1993)، ص: 209.

(37)– "مقدمة في علم المصطلح" للقاسمي، ص: 98.

(38)– "دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب" لشحادة الخوري، تق: عبد الكريم اليافي، دون طبعة ودون تاريخ، 1 / 174.

(39)– "قاموس اللسانيات" للمسدي، ص : 44 – 45.

(40)– "نظرات في المسألة المصطلحية" للبوشيخي، بحثٌ شارك به صاحبه في مؤتمر "قضايا المصطلح" الذي نظمته جامعة تشرين باللاذقية (سوريا)، أيام 28 – 29 – 30 أبريل 1998، ص: 3–4.

(41)– "مصطلحات النقد العربي..." للبوشيخي، ص: 80 – 81.

(42)– نقلا عن مقال يحي جبر "الاصطلاح: مصادره ومشاكله وطرق توليده"، ص : 151.

(43)– "لسان العرب"، مادة "عرب"، 1 / 588 – 589 – 590.

(44)– "مقدمة في علم المصطلح"، ص : 130 – 133.

(45)– الملاحَظ أنّ التعريب بهذا المعنى يرادف" الترجمة".

(46)– "التعريب والتنمية" لمصطفى محسن، سلسلة "شراع"، طنجة، ع 56، يونيو 1999، ص: 66.

(47)– "تجديد النهضة باكتشاف الذات ونقدها" لمحمد جابر الأنصاري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر (بيروت)، ط 1 (1992)، ص : 203.

(48)– "علم الترجمة بين النظرية والتطبيق" لمحمد ديداوي، دار المعارف للطباعة والنشر (سوسة/ تونس) ط 1 (1992)، ص: 455.

(49)– للاستزادة، يمكن الرجوع إلى مقالة "المسألة التعريبية في الوطن العربي" لفريد أمعضشو، مجلة "المنهل" ع 594، مج 66، دجنبر 2004/ يناير 2005، ص: 110 – 117.

(50)– "لسان العرب"، 3 / 47.

(51)– "المعجم الوسيط"، إعداد مجمع اللغة العربية القاهري، 1 / 83.

(52)– "نظرية لغوية في الترجمة" لكاتفورد، تر: د. خليفة الغرابي و د. محيي الدين حميدي، مراجعة: د. عيسى العاكوب، معهد الإنماء العربي (بيروت) ، ط1 (1991)، ص : 33.

(53)– Dictionnaire de linguistique, J. Dubois et Autres, Librairie Larousse, Paris, 1973, P: 490.(بتصرف) –

(54)– أي: لغة مصدر.

(55)– "نظرية لغوية في الترجمة" لكاتفورد، ص: 36.

(56)- Dictionary of language and linguistics, Hartman & Stork, ed. AMSTRDAM, 1972, P : 713.

(57)– "مقدمة في علم المصطلح"، ص : 101.

(58)– "إنتاج الدلالة الأدبية" لصلاح فضل، مؤسسة "مختار" للنشر والتوزيع (القاهرة)، ط 1 (1987) ص: 103.

(59)– "المصطلح النقدي" للمسدي، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع (تونس)، ط1 (أكتوبر 1994)، ص : 21.

(60)– "علم الترجمة بين النظرية والتطبيق"، ص: 162.

(61)– نص هذه التوصية هو: "يوصي المؤتمر بأهمية إعداد المترجم العربي إعدادا علميا جيدا، وإعطائه قدرا أكبر من الاهتمام بما ينسجم ودوره الإبداعي في النهوض الحضاري للأمة العربية". من كتاب "علم الترجمة..."، م. س، ص: 485.

(62)– "المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها (الميدان العربي)" لمحمد رشاد الحمزاوي دار الغرب الإسلامي (بيروت)، ط 1 (1986)، ص: 47.

(63)– "آفاق الترجمة والتعريب" لنجاة عبد العزيز المطوع، مجلة "عالم الفكر"، الكويت، ع 4، مج 19 1989، ص: 9.

(64)– "مقدمة في علم المصطلح"، ص : 102. – "دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب" لشحادة الخوري، 1 / 174. – "المعجم الأساسي – لاروس"، أشرفت على طبعه المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ط1 (1989)، ص: 16.

(65)– " مقدمة في علم المصطلح"، ص : 103.

(66)– "دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب"، ص: 175.

(67)– "قاموس اللسانيات"، ص: 27.

(68)– "سلطان المصطلح – سلطان المعرفة وتكريس اللوغوس" لسعيد السريحي، مجلة "علامات في النقد"، جدة، ج 30، مج 8، دجنبر 1998، ص: 128.

الترجمة بين الضبط الاصطلاحي والتقيّد بلغة التخصص

Translation and accuracy of the term and adherence to the language of specialization.

أ.د/ يوسف بكوش

أستاذ مشارك

المركز الجامعي أحمد زبانة – غليزان (الجزائر)

Youzarsif96@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/08/22 **تاريخ القبول: 2020/10/06**

ملخص:

ليس ثمَّة اعتراض بين الباحثين والعلماء في اعتبار المصطلح العلمي عصب لغات التخصص، وواحد من القضايا الَّتي تهتم بها اللّسانيات الحديثة وبالضبط اللّسانيات التطبيقية على اعتبار المصطلحية فرع من فروعها، وترجع أهمية المصطلح العلمي إلى أنَّه أساس الدِّراسة والبحث والتأليف، وهو عامة لغة العلماء فقد بُذلت فيه جهود كبيرة منذ فجر القرن العشرين؛ لأنَّه يحتل مكانة مهمَّة في المحافل العلمية وأيضا لما له من دور في تيسير العلوم وتوضيح مبادئها وأفكارها وتحديدها وضبطها من جهة، وإيجاد التقارب بين العلماء والباحثين من جهة أخرى، فقد اختلفت الأساليب المتبعة من أجله، فمن إحياء المصطلحات القديمة إلى استحداث مصطلحات جديدة؛ عن طريق الاشتقاق أو التعريب أو نقل المصطلح بعينه أو النحت... إلاَّ أنَّ التقدم التكنولوجي وسرعة العصر كانا أسرع وأكثر بكثير من كلِّ جهد مبذول وزادا من صعوبة اختلاف المصطلح العلمي من دولة عربية إلى دولة أخرى، فبالإضافة إلى ما سبق هناك اختلاف في الترجمات من اللغات الأصل إلى اللغة العربية، وهو بالضبط ما سنحاول دراسته بالموازاة مع العلاقة الجامعة بين المصطلحية والترجمة ولغة التخصص.

الكلمات المفتاحية: ترجمة، مصطلح، تخصص، لغة، ضبط.

Abstract:

There is no objection between researchers and scientists in considering the scientific term as the nerve of the languages of specialization, and one of the issues that are concerned with modern linguistics and exactly applied linguistics is the importance of the scientific term is that it is the basis of study, research and authorship, which is the language of scholars. It has made great efforts since the dawn of the twentieth century; because it occupies an important position in the scientific forums and also because of its role in facilitating science and clarifies the principles and ideas and identifies and controls on the one hand, and on the other one it finds a convergence between scientists and researchers. The methods used have changed, from the revival of old terminology to the development of new terminology. Through the derivation or Arabization or the transfer of the specific term or sculpture ... But the technological progress and speed of the era were faster and much more than any effort made and increase the difficulty of the difference of the scientific term from one Arab country to another. In addition to the above translations of the languages of origin to the Arabic language has its share in this is exactly what we will try to study in parallel with the relationship between the terminology and translation and language of specialization.

keywords*:* Translation, Term, Specialty, language, Tuning.

توطئة:

يعاني المصطلح العلمي العربي من تعدّد الاستعمالات واختلافها من قطر عربي لآخر ويعدّ عدم الاستقرار الطابع المميز لما يوضع من مصطلحات عربية مترجمة عن اللغات الأجنبية فالمصطلح الأجنبي الواحد تقابله عدَّة ترجمات عربية تختلف ما بين المشرق والمغرب العربيين، بل وتختلف حتَّى داخل القطر الواحد، وهذا ما يطلق عليه اللّغويون اسم ظاهرة (الترادف)؛ أي تعدّد المصطلحات العربية المقابلة للمصطلح الأجنبي الواحد [1].

على الرغم من توخي العلوم الدِّقة في توظيف مصطلحاتها، وتميز كلّ تخصص منها بما يناسبه من مصطلحات؛ بالتزام وجه واحد للاستعمال ومعنى واحد مناسب لا يتغير، إلاَّ أنَّ

ظاهرة الترادف من الإشكاليات المطروحة الَّتي تعيق تحقيق الدِّقة المرجوة في الاصطلاح العلمي، لهذا أضحت قضية المصطلح عتبة الإشكال المعرفي، فالمصطلح ليس إلاَّ جزءا من بناء نظري في اللغة ولغة المصطلحات لا يستغني عنها عالم في تخصصه ولا مفكر في منهجه، وقد تكون وسيلة في بعض الأحيان لاختصار كثير من المعاني في قليل من الكلمات وإنَّ عزل المصطلح فهماً وتقويماً عن الهيكل النظري الَّذي ينتمي إليه يقف عثرة أمام دلالة المصطلح الَّذي تبنى عليه النظرية، وعليه فإنَّ تداخل مفاهيم المصطلح واختلافها يعود أساسا إلى هذا الأمر(2).

ممَّا سبق يحق لنا أن نطرح الإشكالات التالية؛ والَّتي نسعى في هذه الورقة البحثية الإجابة عنها نحو: ماهية المصطلح ومفهومه؟ ماذا نقصد بلغات التخصص؟ ما علاقة لغات التخصص بالمصطلح؟ ما الدَّور الَّذي تلعبه الترجمة بالنسبة للغة التخصص في ضبط مصطلحاتها؟ للإجابة على هذه الأسئلة نتدرج بالتعريفات والمفاهيم لكل من المصطلح ولغة التخصص والترجمة لنرصد خلفها أوجه التواشج والفائدة المتبادلة فيما يلي:

1– ماهية المصطلح:

أ– لغة: جاء في (لسان العرب) مادة (ص ل ح) الصُلْحُ تَصَالَحَ القوم بينهم، والصُلْحُ السِّلْمُ وقد اصْطَلَحُوا وصَالَحُوا، وأَصْلَحُوا وتَصَالَحُوا وقوم صلوح متصالحون، كأنَّهم وصفوا بالمصدر والصلاح بكسر الصاد مصدر المصالحة والعرب تؤنثها، والاسم الصُلْحُ يذكر ويؤنث، وأصلح ما بينهم وصالحهم مصالحة وصلاحا(3).

ب– اصطلاحا:

المصطلح مصدر ميمي من الفعل اصطلح بمعنى اتفق، و«المصطلح هو لفظ اتفق العلماء على اتخاذه للتعبير عن معنى العلمية...والاصطلاح يجعل للألفاظ مدلولات جديدة غير مدلولاتها اللغوية أو الأصلية»(4). وهو كما جاء به "عبد السلام المسدي" أنَّ «المصطلحات لا توجد ارتجالا ولا بدَّ في كلِّ مصطلح من وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة كبيرة كانت أو صغيرة بين مدلوله اللّغوي ومدلوله الاصطلاحي»(5). ويعرفه "محمود

فهمي الحجازي" في كتابه (المبادئ الأساسية لعلم المصطلح): «إنَّه اتفاق قوم على تسمية شيء باسم بعد نقله من موضوعه الأول لمناسبة بينهما أو لمشابهتهما في وصف أو غيرها»[6].

وعليه توجد علاقة تربط بين المعاني اللّغوية والمعاني الاصطلاحية، وهي تتسع وتضيق بفعل عدَّة عوامل زمانية ومكانية وفكرية وغيرها، وبناء على ذلك فإنَّه يمكننا القول إنَّ المصطلح هو دليل خاص يشكل وحدة مركبة من دال ومدلول، وتأتي خصوصيته في أنَّ اتساعه الدَّلالي مرهون بالمدلول وليس بالدال، فالأمر المهمّ في المصطلح هو معرفة الشيء أو المفهوم اللّغوي الَّذي ينبغي أن يتلاءم مع دلالة محددة سلفا، في هذا المقام ميز "هرمانس" (Hermans) بين نوعين من المصطلحات العلمية[7].

2- المصطلحات التقنية (Les Termes Technique):

يتعلق هذا النَّوع من المصطلحات بالمكونات الحية، وغير الحية والأشياء الَّتي يتعامل معها الباحث أثناء مزاولة نشاطه الفكري العلمي ولصياغة هذا النوع من المصطلحات يعتمد الباحث على عدَّة طرق أهمها:[8]

* ربط التسمية بشكل أو حجم أو لون التسمية.
* ربط التسمية بحالة أو فعل أو حركة.
* ربط التسمية بالمسكن أو بمكان معين.
* ربط التسمية باسم الباحث أو المخترع.
* ربط التسمية بالعدد أو الكثرة أو الكثافة.

3- المصطلحات المعبرة عن المفاهيم:

عندما يتوصل الباحث إلى تفسير ظاهرة من الظواهر فإنَّه مطالب بأن يسميها تسمية تجعل القارئ يدرك مفهومها، أو ما يريد أن يوصله من أفكار حول هذا المصطلح وهذا النوع لا يمكن إدراكه ككلمات؛ لأنَّها مرتبطة بالسياق الذي تذكر فيه وهو ما ذكره "هرمانس": «إنَّ هذا النوع من الألفاظ يستمد معناه من خلال توظيفه في السياق»[9]

ولصياغة هذا النَّوع من المصطلحات يعتمد الباحث على عدَّة طرق أهمّها – حسب الدكتور أحمد الحطاب – :[10]

* اللجوء إلى رصيد المفردات المتداولة.
* اللجوء إلى المفردات أو المصطلحات العلمية الأخرى.
* اللجوء إلى أسماء الباحثين وتوظيفها.

- **الشروط الَّتي يجب أن تتوفر في المصطلح وتميزه عن غيره من الألفاظ:**[11]

يرى الدكتور محمود حجازي في كتابه "المبادئ الأساسية لعلم المصطلح" ضرورة توافر جملة من الشروط في المصطلح لتمييزه عن باقي المفردات نوجزها فيما يلي:

– علاقة المشابهة أو المشاركة بين المصطلح ومفهومه.
– وضوح الدَّلالة: وهي من أهمِّ السمات الَّتي تميز المصطلح عن باقي الكلمات في اللغة العادية أي لا بدَّ أن يكون بدلالة واضحة وواحدة داخل التخصص.
– أحادية الدَّلالة: قد يعود وضوح الدَّلالة أحيانا إلى تعدّد المصطلحات لمفهوم واحد، أو تعدّدهما ممَّا يحدث اضطراب في الحقول العلمية.
– عدم استيعاب المصطلح لكلِّ المعاني: بمعنى على المصطلح أن يحمل معنى واحد لا غير.
– إرفاق المصطلح بتعريف: نخص هنا المعاجم المتخصصة الَّتي توصف أنَّها مخزن مفهومي لا غنى عنه، والَّتي نرى أنَّ الجيِّد منها تلك الَّتي تحتوي على لغتين أو أكثر، وترفق كلّ مصطلح بتعريف واضح يساعد على إدراك المفهوم.

4– اللغة ولغة الاختصاص:

اللغة هي نظام من الأدِّلة المنطوقة أو المكتوبة مرتبط بتاريخ ما وبثقافة معينة، ولغة الاختصاص هي لغة في مقام استعمال احترافي – لغة داخل اختصاص معين–كما ترى مدرسة براغ هي اللغة ذاتها باعتبارها نظاما مستقلا لكنها في خدمة وظيفة رئيسية نقل المعارف، يتم تسمية المعارف المتخصصة بواسطة المصطلحات الَّتي هي قبل كل شيء كلمات ورموز من الكلمات (مركبات اسمية ونعتية وفعلية...) خاضعة لتعريفات اصطلاحية

تتواجد هذه المصطلحات في معترك السباق مع غيرها من المصطلحات في نفس اللغة، وفي الغالب مع مقترضات، كما يمكن أن تكون متعدية الشفرة كالماء (H2O) لكنها ذات نتائج لغوية وهو ما ذهب إليه بيير لوراه.[12]

5- اللّغة المتخصصة / لغة التخصص:

هي لغة تفاهم بين العلماء، وهي جزء من المنهج ولا يستقيم منهج إلاَّ إذا قام على مصطلحات دقيقة تؤدي الحقائق العلمية أداء صادقا، وهي ثمرة العلم يسير لسيره ويتوقف لوقوفه، وتاريخ العلوم لحدّ ما تاريخ مصطلحات[13].

اللغة المتخصصة أو لغة التخصص أو ما يطلق عليها (لغة الأغراض الخاصة)؛ عرفها كلّ من "هيربرت بيش" (Herbert Bicht) و"جينفر دراسكا" (Jenifer Draskaw) بقولهما: «ضرب مقنن ومنمَّط من ضروب اللّغة يستعمل لأغراض خاصة، وفي سياق حقيقي، أي يوظف لإيصال معلومات ذات طابع تخصصي على أي من المستويات على أكثرها تعقيدا بهدف نشر المعرفة بين المهتمين وتلقينهم أصوله، وذلك بأكثر السبل إيجازا ودقة ووضوحا»[14].

ومعنى ذلك أنَّ لغة التخصص هي المصطلحات المتداولة في حقل معين، بين أهل العلم بهذا الحقل أو المهتمين به، وهي تختلف عن لغة الأغراض العامة، أو اللغة العامة الَّتي ينهل منها الجميع، ويكمن الهدف من تدريس اللّغة المتخصصة في أنَّ المترجم محكوم عليه في سوق العمل بترجمة نصوص متخصصة في أغلب الأحيان، ولا يكفي أن يعرف اللغة العامة ليصبح مترجما متخصصا، بل لا بدَّ له أن يعرف لغة الطب، ولغة القانون، ولغة الاقتصاد...وسواها من اللغات في المجالات المتخصصة، إذ نجد أنَّ لكلّ منها موضوعها ومصطلحاتها ونظرياتها.

وفي هذا الشأن يقول "محمد الديداوي": «لغة العلوم التي تشكل المصطلحات والقوالب المصطلحية الدعامة الرئيسية لها بالمفاهيم ودقائق المعاني التي تحملها»[15].

6- أهمّ خصائص اللغة المتخصصة:[16]

ترى الباحثة عبد الباقي زهرة في كتابها "إشكالية ترجمة المصطلحات" إلى أهم مؤشرات خصائص اللغة المتخصصة التي نوجزها فيما يلي:

- الميل إلى الدِّقة.
- استعمال الاختزال.
- الوضوح الذي يجلي الحقائق ويساعد على الفهم.
- استعمال البساطة والبعد على التعقيد.
- اللغة المتخصصة تشمل مختلف التخصصات مثل: لغة الإدارة، ولغة الإعلام، ولغة الرياضيات... من هنا يتجلى بوضوح العلاقة الوطيدة بين المصطلحات ولغة التخصص باعتبار أنَّه لا يمكن للغة أن تأخذ سمة التخصص دون أن يكون لها وعاء خاص بها؛ يحمل مصطلحات يميزها عن غيرها من التخصصات، وإلاَّ تصبح لغة العامة والتعاملات اليومية بعد هذه الوقفات نعرج للمصطلح العلمي عند العرب.

7- المصطلح العلمي العربي:

إنَّ المصطلح العلمي ليس بجديد على اللغة العربية، فلقد احتضنه العرب منذ زمن بعيد واتهمت به العربية، واستوعبت سيلا من المصطلحات الدَّخيلة في فترة العصور الذهبية (العصر العباسي) فعربت وأدخلت ونحتت ثمَّ اخترعت؛ ففي مكتبة قرطبة زهاء 500000 كتاب في وقت لم يكن في شمال جبال البرانس سوى 500 كتاب[17]، واضطلع العرب بدور عظيم في بناء العلم ونشره وتطويره؛ ففي عصر الازدهار نقلوا عن اليونان والفرس والهند وأضافوا إليها علما واسعا استفادت منه الإنسانية جمعاء، فنقلت الأمم الأخرى علوم العرب وترجمتها، وقد ساهم العرب في إنشاء جهاز مصطلحي واكب نشاطهم العلمي فوصلنا منه رصيد كبير[18].

7-1/ المصطلح والتعريب:

وفي هذا المقام يرى "محمد ساخي" «أنَّ إشكالية المصطلح العلمي في الثقافة العربية أضحت مقترنة بالترجمة والتعريب، فأغلب الدِّراسات التي تناولت المصطلح سواء تعلق الأمر بآليات وضعه أو بأطره الابستمولوجية فإنَّها لا تتجاوز هذين الإطارين»[19].

فقد باتت ولادة المصطلح العلمي العربي رهينة لوجود المصطلح الغربي، وأمسى تداول المصطلحات العربية والخطاب العلمي وقفا على درجة تمكُّن المتلقي من المصطلحات الغربية ومفاهيمها، فجلُّ المصطلحات معرب تعريبا صوتيا وهذا طبعا دون إنتاجها....أي أنَّ المصطلح العربي يكاد يكون عربيا في مفاهيمه وشبه غربي في صياغته، وكأنَّها ألفاظ أجنبية كتبت بأحرف عربية في كثير من الأحيان، وما يزيد الطينة بلَّة عدم الالتزام بما تصدره المجامع والمؤسسات العربية من مصطلحات نخصّ منها: مكتب تنسيق التعريب بالرباط مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مجمع اللغة العربية ببغداد ... ممَّا خلق نوعا من البلبلة عندما نجد للمصطلح الواحد عدَّة مقابلات عربية على غرار: (اندفاع = تفجر= éruption) (دحرجه = انسياقه = زحف = charriage)[20].

7-2/ المصطلح وآليات التواصل:

وعليه للترجمة أهمية بالغة في التواصل الحضاري بين الأمم، حيث جمعت بين الآداب ومختلف العلوم في سياق الاحتكاك والتأثير والتأثر، وفتحت الأبواب للأخذ وعطاء والتبادل بين مختلف الشعوب، واليوم تشهد الترجمة تطورا ملحوظا تعبر من خلاله عن دورها الريادي في تعميق أواصر التواصل خصوصا في ظلِّ ما يشهده العالم من تطور تكنولوجي الذي جعل العالم قرية صغيرة.

فهي– الترجمة – الوسيلة الوحيدة لتبادل ما عند الأمم من أفكار ومعارف وآراء في شتى الحقول الفكرية: أدب، طب هندسة، فن، فلسفة ... ولعلَّ أحسن دليل على ما للترجمة من فائدة حركة التعريب التي حدثت أيام الدولة العباسية، إذ نقل علماؤها عن اللغات اليونانية، والفارسية والهندية والسريانية فاستطاعوا عن طريق التَّرجمة معرفة معلومات

كثيرة لم تكن معروفة بعد عند العرب، وما زاد من أهميتها عناية الخلفاء العباسيين بها وعلى رأسهم "المأمون" وذلك بتشجيعه للمترجمين عندما كان يمنح المترجم وزن الكتاب ذهبا ونفس الشيء في زماننا من تبادل معارف بين مختلف اللغات بواسطة الترجمة؛ وعليه فالترجمة إذا ما هي إلاَّ تمازج أفكار وتلاقي عبقريات وتبادل معارف[21].

7-3/ المصطلح والاصطلاح الخاص به:

ناهيك أنَّ لكل لغة اصطلاحاتها الخاصة، وقواعدها المتبعة وجمالياتها المميزة عن غيرها غير أنَّ هذا وإن يكن أساسا وجوهرا في الوقت نفسه لا يكفي ولا يعود بالفائدة المرجوة إن لم يضف الناقل على قطعته المنقولة أو النَّص أو الكتاب المنقول رونقا أدبيا يلائم روح النَّص فيعالج الموضوع معالجة تنسي القارئ أو السامع أنَّها ترجمة، حينها فقط تصبح الترجمة معادلة للأصل حسنا وأداء للمعنى[22].

وعلى اعتبار أنَّنا ننظر للترجمة على أنَّها تبسيط علمي لمتلق تعسَّر عليه أخذ ما يحتاجه من مادة عليمة بلغة يعجز عن فهمها إلاَّ بالاستعانة بالكتب المترجمة، أو ترجمة مصطلحات بعينها لعلاقتها والرابط الَّذي يجمعها في ميدان تخصصي معين نذهب للبحث حول بعض الجوانب التي نرى أنَّه لا ضير من توضيحها فيما يخص مجال الترجمة:

8- الترجمة:

كما تعرفها المعاجم مع بعض التفاوت هي: التعبير بلغة أخرى، أو بلغة الهدف عمَّا عبر عنه بلغة ما أي لغة الأصل أو لغة المصدر، مع الحفاظ على الخصائص الدَّلالية والأسلوبية للنَّص المنقول.[23] فهي إعادة إبداع نص المنشأ بجدارة فنية وأخلاقية مهنية، مع احترام قيمته شكلا ومحتوى وبذلك يقدم المترجم للكثيرين إمكانية ولوج جماليات أعمال ستظل محرَّمة عليهم دون الترجمة[24].

يقودنا هذا إلى الاستنتاج بأنَّ الترجمة تمتاز بالازدواج فهي نتاج تفاعل بين ثقافتين ورؤيتن ولغتين تنتمي من حيث هي رؤية إلى مؤلف بعيد، ومن حيث الصَّوت إلى مترجم

قريب، وتنطوي على مؤلف حاضر في أفكاره وغائب في لغته، ومترجم غائب في أفكاره وحاضر في لغته، وهذا يعني أنَّ الترجمة هي فعل مزدوج: ازدواج في اللغة، وازدواج في الثقافة وازدواج في الرؤية الصَّوتية أي في النهاية ازدواج في الانتماء والهوية[25].

- **تاريخ الترجمة عند العرب:**

من المعروف أنَّ الأدب العربي في الجاهلية لم يعرف من فنون النَّثر إلاَّ الخطابة والحكم والأقوال المأثورة؛ لأنَّ الشعر كان ديوان العرب، وقد ظلَّ الأمر على هذه الحال بعد الإسلام إلى أن بدأت كتب الإبداع الأدبي النثري بالظهور، وكان فاتحتها كليلة ودمنة بترجمة "عبد الله بن المقفع" عن الفارسية، وكانت النسخة الفارسية من الكتاب الفارسي مترجمة بدورها عن السنسكريتية، لقد ضاع الأصل السنسكريتي مثلما ضاعت الترجمة الفارسية لكن الترجمة العربية الَّتي تعتبر عملا أدبيا رفيعا عاشت وترجمت قديما إلى اليونانية واللاتينية والهندية، ثمَّ ترجمت فيما بعد إلى حولي أربعين لغة أوربية وآسيوية حديثة، وإذا كان قد قيَّض لكتاب كليلة ودمنة أن يظلَّ حيا في ذاكرة الإنسانية فإنَّما الفضل في ذلك يعود إلى الترجمة بل وإلى ترجمة عن ترجمة عن ترجمة[26].

9– المترجم:

هو القارئ والمتلقي الأول للمصطلحات أو لنص المؤلف، غير أنَّه يشتغل عليه من زاوية نقله إلى لغة أخرى موجهة لقارئ لا يفهم لغة المؤلف، وعليه يشكل المترجمون جسر تواصل بين اللّغات والثقافات ووسطاء تعريف ثقافة من خلال ثقافة أخرى، بالتوجه إلى متلق تشكل لغته وثقافتها مرجعية لفهم غيرها من الثقافات[27].

فقد وجد المترجمون مذ وجدت اللّغات وتعدَّدت، أي مذ تلعثمت ألسن البشر وتعدَّدت لغاتهم ولم يعد أحدهم يفهم الآخر، فكان المترجمون سفراء قومهم ورسلهم وممثليهم الناطقين بسمهم أمام الآخر ... ويرى جوهر الحاجب أنه من غير الممكن تصوّر ثقافة أدبية لأي أمة أو لغة معاصرة دون ترجمات شكسبير وثرفانتسي، وميلتون، ووايتمان وبوشكين، وتشيكوف وفيكتور هوغو وغوته...إلخ[28].

9-1/ أنواع الترجمة:

حدَّد المهتمون بالترجمة عدَّة أنواع وصنفوها حسب الاختصاص كما يلي: يختص الصنف الأول بالمواد اللّغوية غير النَّصانية وهي الَّتي لا تخدم غرضا اتصاليا مباشرا، وإنَّما قد تستخدم في غرض اتصالي في المستقبل مثل ترجمة القواميس أو المواد الَّتي لا تتخذ شكل نص، ويشار إليها بمصطلح غير نص، ويختص الصنف الثاني بالترجمة النَّصانية وهي التي تخدم غرضا اتصاليا مباشرا، وفي هذا المقام تتفق "سوزان ماك جوير" مع "رومان جاكبسون" في التفريق بين ثلاثة أنواع من الترجمة:

أولا: الترجمة داخل اللغة والتي تعتبر نوعا من التفسير للنَّص بعلامات من لغة النَّص الأصلية، ثانيا الترجمة من لغة إلى أخرى وهي الَّتي تتعلق بترجمة العلامات اللغوية في لغة ما بعلامات لغوية في لغة أخرى ويشار إليها في العادة بالترجمة الحقيقة، وثالثا: الترجمة العلامية وهي التي يتم فيها نقل معنى من نظام معين إلى نظام آخر ومثالها تحويل رواية إلى عمل سينمائي[29].

9-2/ حواشي المترجم فكرة للتبسيط العلمي للقارئ:

حواشي المترجم خير حيز لمحاولة تقريب النَّص الأصلي، أو شرح مفردات أو التعريف بمصطلحات من ثقافة إلى الثقافة المنقول إليها، أي تقليص المسافة الَّتي تفصل بين وضعية متلقي النَّص الأصلي ووضعية متلقي النَّص المترجم، ... وهي إضافة إيجابية إن كان المترجم لديه ما يقوله خدمة لقارئه ولوظيفة لا بدَّ للترجمة من أن تضطلع بها[30].

10- المصطلحات العلمية والترجمة:

إنَّ التطور العلمي والتكنولوجي الَّذي فرض تعاونا بين الدول في كلّ المجالات جعل للترجمة أهمية قصوى في ربط العلاقات وتبادل الفائدة ... وجعل في ذات الوقت للمترجم التميز عن غيره وزادت مسؤوليته وثقُلت؛ وذلك أنَّ الصعوبة الأساسية الَّتي قد يصادفها المترجم أثناء عمله من اللغة الأجنبية إلى اللغة العربية خاصة إذا تعلق الأمر بالترجمة العلمية

تكمن في إيجاد المصطلح المناسب الَّذي يقابل المصطلح الأجنبي، وهنا يرى "الديداوي" أنَّ المترجم يكون أمام احتمالين:(31)

1- توفر المصطلح: على المترجم أن يتصيد ويهتدي إليه، وهنا تظهر أهمية المعاجم المتخصصة والموحدة التي تسهل عمله.

2- غياب المصطلح: في بعض الأحيان يصعب على المترجم إيجاد المصطلح وهنا تشكل الترجمة المصطلحية أي ترجمة المفاهيم عنصرا رئيسيا في هذه العملية، التي ينبغي ألاَّ يتصدى لها سوى مترجم قادر على الإلمام بالموضوع، ومتمرس في ترجمته أو أخصائي له ركيزة لغوية متينة وقدرة على النقل.

10-1/ الترجمة ونقل المصطلح:

لا شك أنَّ بين الترجمة وعلم المصطلح عضوية لا يمكن لطرف أن يتنصل منها وهناك أمور تتحقق من تفاعلهما يمكن حصرها فيما يلي:(32)

أ- التفاعل اللغوي: يفرض على الترجمة أن تحتك بالمصطلح وتتفاعل معه.

ب- المصطلح: يساعد على تحقيق الترجمة ويعدّ عامل تميز لطبيعتها.

ج- الترجمة: تساعد في ظل هذه المعطيات على التطوير العلمي والحضاري، فهي لم تعد تفي بالشكل اللّغوي وحده، وإنَّما تبحث في الموضوع تحقيقا وتوثيقا مع مراعاة الأمانة العلمية والتأصيل للمادة للعناية بالنقل الدَّقيق الَّذي يكون بلغة الاختصاص؛ بمعنى أن تنقل العلاقة الصحيحة بين الشكل والمضمون وهذا ما يطلق على تسميته بترجمة المفاهيم.

10-2/ معايير وقواعد الترجمة:

عدَّد المتخصصون في مجال البحث والترجمة جملة من القواعد الأساسية على المترجم أن يشتغل عليها ولا يغفل عنها البتة، لتكون الترجمة أقرب من الدِّقة، أو تحمل تماما أفكار ومعارف والمعلومات الّتي كان يريد المؤلف أو الباحث إيصالها للقارئ نذكرها فيما يلي:

- تحليل الجمل والتعابير والمفردات.
- دراستها دراسة دقيقة مع السيطرة التَّامة على كل شاردة وواردة.

- التَّأكد من الفهم الصحيح للمفردات والجمل، وحتَّى يطمئن المترجم لعمله يتجلى له ذلك من تناسق عبارته والإحساس بحسن تركيبه... (33)
- فهم النَّص كوحدة تامة كاملة ودون الغوص مباشرة في مفرداته وعباراته الغامضة.
- يجب المقارنة بين الكلمات ومرادفاتها ثمَّ على المترجم أن ينتقي المعنى المناسب للقطعة المنقولة، فربما اختلف معنى الكلمة الواحدة باختلاف موقعها من الجملة، واعتماد لفظ غير مناسب قد يؤدي إلى تشويه المعنى المقصود.
- تبدأ الترجمة أو التعريب فقرة فقرة ثمَّ تنسيق معانيها وعباراتها بأسلوب يتفق واللغة التي تنقل إليها.
- المحافظة على دقة المعنى وحسن السَّبك ومتانة العبارة، والرَّبط بين أجزاء القطعة مع مراعاة خصائص كل من اللغتين المنقول منها والمنقول إليها.
- هناك مصطلحات لغوية خاصة بكل لغة من اللغات، وتعريب أو ترجمة هذه المصطلحات لا يكون حرفيا وإنَّما يكون بنقل معناها ويفضل إذا أمكن باصطلاح آخر(34).

10-3/ ازدواجية المصطلح في لغة المصدر:

قد تنجم ازدواجية المصطلح الواحد في اللغة العربية عن ازدواجية المصطلح في لغة المصدر ففي حالة اللغة الإنجليزية مثلا قد يستعمل العلماء الأمريكيون مصطلحات غير الَّذي يستعمله زملاؤهم البريطانيين للدلالة على المفهوم ذاته، ونذكر المثال التالي: إذ يطلق الفزيائيون الأمريكيون تعبير (Electronic Tube) على الشيء الَّذي يسميه البريطانيون (Electronic Valve) ولهذا يحصل المترجم العربي الَّذي يستخدم المصدر الأمريكي على الترجمة العربية (أنبوب إلكتروني) بينما يتوصل المترجم العربي الذي يعتمد المصدر البريطاني إلى الترجمة العربية (صمام إلكتروني) وهنا نواجه مصطلحين عربيين للمفهوم الواحد (35).

وعلى إثر إشكالية الترادف في لغة التخصص يقترح المهتمون بالمصطلح العلمي العربي وضع نظام لتوحيد المصطلحات، ومن بين هذه المقترحات قواعد التنميط الَّتي يدعو إليها "الحمزاوي" مستوحيا إياها من معايير التنميط الَّتي ذكرها (Robert Dubue)؛ يراد

بالتنميط وضع مقاييس لاختيار المصطلحات مع تصنيف تلك المقاييس وضبط ميادين تطبيقها؛ بهدف تحقيق تواصل أفضل بين مستعمليها والمتخاطبين بها، فالهدف من التنميط إذن تجنب الاعتباطية وعلى هذا الأساس يختلف مفهوم التنميط في معناه عمَّا يعني بتوحيد طرق وضع المصطلحات من مجاز واشتقاق ونحت وتعريب ... كما يختلف تماما عن توحيد مناهج الترجمة وتقنياتها.

فالتنميط يفيد في اختيار شكل أو استعمال أو مصطلح لغوي دون غيره من الأشكال أو الاستعمالات أو المصطلحات السائدة في ميدان معين، حيث يعتمد التنميط على أربع مبادئ هي: الاطراد أو شيوع المصطلح، يسر التداول، الملائمة والحوافز، ويقصد بالحوافز كل ما يحفز المستعمل على اختيار المصطلح من ذلك؛ صيغته البسيطة، قابلية للاشتقاق، تركيبته الصرفية الواضحة، بعده عن الطول والغرابة[36].

وفي ذات المقام يرى الدكتور" عبد الرحمن الحاج صالح" رحمه الله أنَّ الترجمة والمصطلح من الأدوات اللازمة للانفتاح على الآخر من جهة، والالتحاق بركب التطور من جهة أخرى، ويعطي عدَّة نصائح للنهوض بهاذين المجالين يمكن تلخيصها في [37]:

* إدراج الترجمة ضمن موضوع البحث العلمي والتشجيع على دراستها والإبداع فيها.
* العمل على تبني مشروع لتكوين الاختصاصيين في فهم المصطلحات والعمل على إعداد مترجمين متخصصين.
* العمل على إنشاء مشروع الذخيرة اللغوية للبحث في المصطلحات وتجميعها وتوحيدها واستعمالها.

خاتمة:

نُجمل أهمَّ ما توصلنا إليه في أنَّ أسباب صعوبة ضبط المصطلحات ترجع إلى ما يلي:

– من الناحية النظرية:

- انعدام التنسيق بين المجامع العربية بشأن معايير وضع المصطلحات.
- التشتت والتعدد اللذان يمثلان أكبر خطر يواجه مستقبل العربية.

- اختلاف مصادر التكوين العلمي والمعرفي بين اللسانيين العرب، وتوزيعهم بين ثقافة فرنسة وانجليزية وألمانية وغيرها.
- التطور المستمر للبحث اللّساني العالمي وظهور المزيد من المفاهيم، وهو ما يعني ضرورة توفير مصطلحات لسانية عربية جديدة.
- سيادة النزعة الفردية في وضع المصطلح العربي المتخصص، وعدم الاكتراث برأي الآخر ولو كان صائبا.

2- من الناحية التطبيقية: في الجانب التطبيقي رصدنا الملاحظات التالية:

- ترجمة المصطلح نفسه بمصطلحين أجنبيين والعكس.
- أخطاء أسلوبية تتعلق بطريقة التعبير وكيفية إيصال الفكرة للمتلقي بين لغتين.
- عدم التمييز بين المعنى المعجمي الوصفي، والمعنى الاصطلاحي المؤطر بالسياق وهذا بالاعتماد على ما تقدمه المعاجم العامة من تحديدات مفهومية عامة غير مؤطرة بأسباب استعمال المفهوم ثقافيا وعلميا.
- الاضطراب الذي يلحق الدَّلالة الاصطلاحية، والَّذي يرجع إلى التعبير عن المصطلح بجملة بدل وضع لفظة واحدة، مما يعني الإبقاء على المصطلح الأجنبي في الاستعمال في الكثير من الأحيان.

مقترحات:

بعد الدِّراسة والبحث واستنادا لما سبق نعطي الحق لأنفسنا مرة أخرى بأن نقدم مجموعة من الاقتراحات لعلَّ بها تكون لنا الفائدة الَّتي نروم تحقيقها من مشاركتنا:

- ضرورة انصراف المعاهد العلمية والجامعات إلى تكوين فرق للبحث في مسح جزئيات وتنقيب في جهود تراثنا وجهود علمائنا والبحث في بطون كتب التراث.
- إنَّ الحاجة إلى توحيد المصطلح أصبحت ملحة إلى أقصى درجاتها بخاصة ونحن في عصر الأنترنت، وهو ما من شأنه تسهيل الاتصال وبناء الروابط بين اللسانيين والمترجمين العرب لتبادل تجاربهم في هذا المجال وبالتالي تقليص الفوارق والاختلافات.

- دعوة الجامعات والأفراد إلى تسويق جهودهم العلمية في ميدان المصطلح اللساني عبر شبكة الأنترنات، أو باستخدام بنوك معلوماتية تتيح للدارس الاطلاع على كل المستجدات.
- إن وجود عدة مجامع لغوية ولجان للترجمة والتعريب في الوطن العربي دون وجود عمل منسجم ومنسق بينهم أدى إلى تشتت الجهود، وازدواجية المصطلحات وعليه ندعو لضرورة التنسيق وتوحيد الجهود.
- هذا وتبقى اللغة المتخصصة وعاء حامل لمصطلحات تخصص معين، نستشفي من ورائه الفرق بين تخصص وتخصص آخر.
- إضافة إلى أنَّ للترجمة دور مهم وحيوي في نقل مصطلحات علمية من لغة إلى لغة أخرى وبالتالي ربط العلاقات وتبادل الفائدة بين الباحثين الناطقين بلغات مختلفة.
- وعليه تجمع بين كل من المصطلحية والترجمة واللغة التخصص علاقة تفاعل وتحاور وأخذ وعطاء متبادلة فيما بينها، وتصب في جبٍّ واحد هو النهوض بالمعرفة والضبط العلمي الدقيق للمصطلحات.

الهوامش والإحالات:

(1)– ينظر: عبد المنعم خفاجي، المصطلح العلمي في اللغة العربية، مجلة الحضارة الإسلامية، المعهد الوطني للتعليم العالي، ع3، نوفمبر 1998م، وهران، الجزائر، ص103.

(2)– ينظر: زهرة عبد الباقي، إشكالية ترجمة مصطلحات الجنسية الجزائرية، مذكرة ماجستير، جامعة أبو بكر بالقايد تلمسان، الجزائر، 2015/2014، ص13.

(3)– ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، 1990، مج:2، مادة (ص ل ح)،ص: 517.

(4)– أحمد مطلوب، بحوث لغوية، دار الفكر، سورية، ط1، 1987، ص204–208.

(5)– عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات (عربي فرنسي، فرنسي عربي)، مع مقدمة في علم المصطلح الدار العربية للكتاب (دط)، (د ت)، ص13.

(6)– محمود فهمي الحجازي، المبادئ الأساسية لعلم المصطلح، دار غريب، ط1، ص10.

(7)- Hermans , op , cit, p.530.

(8)- Cabré.M.Térésa , la terminologie théorie méthode et application, paris, p.168.

(9)- Hermans , op , cit, p.530.

(10)– الحطاب أحمد، المصطلحات العلمية وأهميتها في الترجمة العلمية، لجنة اللغة العربية الأكاديمية المملكة العربية، طنجة 1995، ص 35–36.

(11)– ينظر: محمود فهمي الحجازي، المبادئ الأساسية لعلم المصطلح، ص12.

(12)– ينظر: بيير لوراه (PIERRE LERAT)، خطاب اللغات المتخصصة، تر: يوسف مقران المدرسة العليا للأساتذة، الجزائر، ص373.

(13)– ينظر: عبد العزيز محمد حسن، القياس في اللغة العربية، دار الفكر العربي، ط1، ص230.

(14)– هيربرت بيشث وجينفر دراسكا، مقدمة في المصطلحات، تر: محمد حلمي هليل، معلمي النشر العلمي، الكويت، 2000، ص15.

(15)– الديداوي محمد، الترجمة والتواصل دراسات تحليلية كلية لإشكالية الاصطلاح ودور المترجم، المركز الثقافي العربين المغرب، ط1، 2000، ص45.

(16)– ينظر: زهرة عبد الباقي، إشكالية ترجمة مصطلحات قانون الجنسية، ص29.

(17)– ينظر: الديداوي محمد،علم الترجمة بين النظرية والتطبيق،دار المعارف،تونس،ط1، 1992،ص29.

(18)– ينظر: عبد العزيز محمد حسن، المصطلح العلمي عند العرب تاريخه ومصادره ونظرياته، هاني للطباعة، مصر، 2000، المقدمة.

(19)– ساخي محمد، المصطلح العلمي بين الصياغة والتداول، اللسان العربي، ع50، 2001،ص92 .93.

(20)– ينظر: الديداوي محمد، الترجمة والتواصل دراسات تحليلة عملية لإشكالية الاصطلاح ودور المترجم ص50.

(21)– ينظر: جان الدّيك، دليل الطالب في الترجمة، مكتبة حبيب، الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية القاهرة، 1984م، ص06.

(22)– ينظر: المرجع نفسه، ص05.

(23)– ينظر: صالح علماني، الترجمة الأدبية مهمة شاقة لكنها ممتعة، أعمال مؤتمر الترجمة وإشكالات المثاقفة، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة، 2014، ط1، ص137.

(24)– ينظر: المرجع نفسه، ص140.

(25)– ينظر: سعيد الغانمي، الترجمة صنفا أدبيا، أعمال مؤتمر الترجمة وإشكالات المثاقفة، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة، 2014، ط1، ص242.

(26)– ينظر: صالح علماني، الترجمة الأدبية مهمة شاقة لكنها ممتعة، ص 145–146.

(27)– ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(28)– ينظر: خالف الجوهر، إشكالية الصورة في الترجمة الأدبية –حكاية سندباد البحري من ألف ليلة وليلة– مذكرة ماجستير قسم الترجمة، يوسف بن خدة، الجزائر، 2008م، ص19.

(29)– ينظر: يوسف نور عوض، علم النص ونظرية الترجمة، دار الثقة للنشر والتوزيع، ط1، 1410هـ ص 79–80.

(30)– ينظر: رضوان ظاظا، حواشي المترجم وهاجس التلقي، أعمال مؤتمر الترجمة وإشكالات المثاقفة منتدى العلاقات العربية، والدولية، الدوحة، 2014، ط1، ص565.

(31)– ينظر: الديداوي محمد، الترجمة والتواصل دراسات تحليلة عملية لإشكالية الاصطلاح ودور المترجم ص51.

(32)– ينظر: المرجع نفسه، ص 52.

(33)– ينظر: جان الديك، دليل الطالب في الترجمة، ص07.

(34)– ينظر: المرجع نفسه، ص8–9.

(35)– ينظر: القاسمي علي، مقدمة في علم المصطلح، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط2، 1987 ص 81–82.

(36)– ينظر: الحمزوي محمد رشاد، المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها، دار الغرب بيروت، 1986، ص 63–64.

(37)– الحاج صالح عبد الرحمن، الترجمة والمصطلح العربي، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2 ص125.

الاصطلاح بيْن العرفان والتّداول

The Term between Cognition and Pragmatics

د. جليلة يعقوب

كلّيّة الآداب والفنون والإنسانيات، جامعة منّوبة (تونس)

yacoubjalila@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2020/08/08 **تاريخ القبول: 2020/10/07**

ملخّص:

يندرج هذا البحثُ ضمن الاصطلاح في أصوله العلميّة والمرجعيّة، وما يفرضه التّحوّل الثّقافيّ والحضاريّ من التباساتٍ في المعنى والتّأويلِ تستدعي وضعَ المصطلح في حقله المعجميّ والتّوجّهات في انتقاء المعنى وجعلِه موافقًا لمقامه المعرفيّ والتّداوليّ. ويرتبط هذا الاختلاف بمجالات العلوم وتعدّدها بيْن النّصّ والواقع، وبطرق التّلقّي بيْن أسبابِ الإدراك وغاياته في التّمييز والتّذكّرِ ومدى استجابتهما لشروط المعرفة والعلم، وما يحفّ به من إشكاليات في الاصطلاح والاشتقاقِ قد يولّد تداخلاً في المفاهيم يكون من الضّروريّ معه إردافُ صفةٍ لربْطِ المصطلح بمجاله الدّقيق في الدّين والعقيدة، أو بما يتميّز به من بساطة أو تعقيد، وانغلاقٍ في التّجربة إلى انفتاح على الحياة والواقع. مسألةٌ قد يكون للتّاريخ أثرٌ في إبرازها خاصّة مع تطوّر العلوم اللّسانيّة في شبكة معرفيّة تكتسب فيها الفروقُ خصوصياتها دون أنْ تقطع صلاتها بالأصلِ في المعجم وآليّةِ الحدّ والتّعريف، وخاصّة في علاقة العرفنة والعرفان بالمفرد والعدد في تجربة الحسّ، والإدراك والقصد بيْن الطّبيعة والميتافيزيقا في اللّغة والتّصوّر والذّهن. هذه الخصائصُ في جدليّة تعدّدِ الألفاظ واختلافِ أشكال المعرفة تطرح إشكالياتٍ متنوّعةً نسعى إلى تبيينها والنّظرِ في تأثيراتها وإمكاناتِ المعنى فيها، ويمكن إيجازها في ثلاثٍ: 1. اللّسانيات والاصطلاح والنّسبيّة المعرفيّة، 2. المصطلح وبلوغ المعنى بيْن الحياة والواقع، والذّهن والتّجريد، 3.البحث في الأشكال البنيويّة وعلاقاتها بأنظمة العرفان والتّفكير.

الكلمات المفتاحية: الاصطلاح، العرفنة، العرفان، التّداوليّة.

***Abstract*:**

This research falls within the terminology in its scientific and reference origins. The ambiguities imposed by the cultural and civilizational changes in meaning and interpretation require the placing of the term in its lexical field and trends in selecting meaning and making it compatible with its cognitive and pragmatic context. This difference is related to the fields of science and their multiplicity between the text and reality, and the ways in which the reasons for awareness and its goals in distinction and remembering are received and the extent to which they respond to the conditions of knowledge and science, what surrounds it with problems in convention and derivation may generate an overlap in concepts with which it is necessary to add an adjective to link the term to its precise domain in religion and belief, or by its simplicity or sophistication, and by its closeness in experience to openness to life and reality. A matter that history may have an impact in highlighting, especially with the development of linguistics in a knowledge network in which the branches acquire their peculiarities without cutting their ties to the original in the dictionary and the limitation and definition mechanism, especially in the relationship of Cognition and Cognitive Science of Religion with singular and multiple in the experience of sense, perception and intent between nature and metaphysics in language, perception and mind. These characteristics in the dialectic of plurality of words and the different forms of knowledge present various problems that we seek to identify and consider their effects and the possibilities of meaning in them, which can be summarized in three: 1. Linguistics, term and cognitive relativity; 2. The term and the attainment of meaning between life, reality, mind and abstraction 3. Research in structural forms and their relationship to the systems of cognition and reasoning.

***Keywords*:** Term, Cognition, The Cognitive Science of Religion, Pragmatics.

مقدّمة:

يقترن التّعدّد المصطلحيّ بالتّعدّدِ المعرفيّ سمةً مميّزة للنّظريات سواء أتعلّقت بالجانب العلميّ التّأسيسيّ أمْ بالنّاحية الاعتقاديّة التي تقترن بالمعرفة من نوعٍ مختلفٍ، وتتطلّب أيْضًا منهجًا في الإجرائيّ استثنائيًّا، وفي التّلقّي متغيّرًا بما يعني تشكيلَ معاني المفاهيم ودلالاتِ المصطلحات حسب الأطروحة التي تمثّلها وأُطُرِ التّعاملِ معها، وهو ما يفرز فُروقًا وجزئياتٍ مرتبطةً بالأنواع والخصائص وطُرقِ التّفكير فيها بآليات إدراكٍ هي جزءٌ من شبكة أنظمة المفهوم بيْن الوضع والاستعمال يقترنان بالاصطلاح والعرفان أو العلاقة السّببيّة غيْر المباشرة بيْن حالات المركّبات المعرفيّة والإدراكيّة، دلالة تقترن بالظّرف واختلاف العلوم وأنظمتها المعياريّة في التّعريف والتّأثير، والمفهوم بيْن النّمذجة العلميّة والإجراء التّداوليّ الذي قد يحيل في الواقع إلى محتويات مختلفةٍ هي المسؤولة عن التّغييرات في المحتوى الإدراكيّ والمعتقدات التّأثيريّة. وقد تُفرز التّحوّلاتُ المعرفيّة إشكالاتٍ في التّلقّي، فيتغيّر مدلولُ المصطلح وطبيعتُه المفهوميّة، ويتطلّب ذلك الاستدلالَ استنادا إلى قواعدَ يمكن وصفها بالعبارات الاستنتاجيّة من ظواهر الحال والتّعديل والإبلاغ في العرفان والتّوجيه في التّداول.

وقد تشترك بعض المصطلحات في حالات معرفيّة متعدّدة، لكنّها تظلّ مقيّدةً بشروطها المطلوبة لذاتها، الوفيّةِ لمقاماتها في الاعتقاد ولنوعها في المعقول والكلّيّ من المعرفة. وإنّ شرطَ الوضوحِ الدّلاليّ هو تماسك السّمات المميِّزة للأنواع المعرفيّة بما يجعل المفاهيم تحدّد محتوياتها وتوافقها في الاتّساق البنائيّ والانسجام الدّلاليّ. والفروق في الاصطلاح المجاليّ تنشأ من الفرضيات النّمطيّة والتّمثيليّة في إطار الاستدلال والتّفسير يريد منهما "العارف" إيجاد "الواقعيّ" في الفرضيّ و"الحقيقيّ" في الموضوعيّ عبْر التّجربة وطرح السّؤال وإشكاليات البحث في ما يلي:

– المصطلح هل هو معرفة في إطار عامّ أم تفكير عقليّ يتطلّب تحليلاً استدلاليًّا في إطار نظريّ مخصوص؟

- تختلف المصطلحات، لكن كيْف نستخلص الاستنتاجات من الأدلّة عليْها؟ وهل الحكم على نوع المصطلح أمْ على حال القول فيه، أمْ المعتقد الذي يحيل إليْه؟
- الاصطلاح ومواضيع المعرفة، التّقارب في فروع البحث والخصوصيّة في النّحو ومجال التّداول.

1 – المصطلح بيْن الوضع والتّداول

المصطلح هو معنى محتمَل لكلمة تؤدّي وظيفة في المعرفة الموسوعيّة في مجالات علميّة وسياقات لغويّة تجعل معانيَ هذه المصطلحاتِ غيرَ ثابتة، وأنّها إمكاناتٌ للتّفعيل بناءً على التّفسير في السّياق[1] والمجال التّداوليّ، وهذا يعني أنّ المصطلح في المعجم يمثّل ذاته لفظًا، وهو إلى ذلك بنية دلاليّة تحمل معانيَ كثيرة وتستودع مبادئ توجيهيّة لمفاهيم ودلالات موسوعيّة عديدة.

وإذا نُظِر إلى المصطلح على أنّه نموذج ذهنيّ مخصوص ينبغي أنْ يكون ذلك في إطار بنيةٍ تنسجم مع طبيعة العلم الذي تندرج فيه والإدراكِ الذي يجعله جزءًا من "معرفة صريحة منظّمة في نظامِ معتقَدٍ"[2]، وهو إلى ذلك جزء من المعرفة المكتسبة بشكلٍ ضمنيّ من خلال ربط الوعي بالافتراض في المحاكاة العقليّة والتّرجيح يُفهَم على أنّه احتمالٌ حقيقيّ ومحاكاةٌ شرطيّة في النّظام التّحليليّ، أو كما يقول جوناثان إيفانز: "المعتقدات هي أشكال من المعرفة الصّريحة (التي قد ندركها)، ولكنّ المساراتِ التي تسترجعها وتطبّقها ضمنيّةٌ في الطّبيعة. ومن ثمّ، توصف بأنّها "إرشاديّة"[3].

المعرفة في علاقتها بالسّلوك والتّجريب من ناحية، وبأنظمة الاكتشاف الضّمنيّ من ناحية أخرى في امتلاك تصوّرِ حالة أو حقيقةٍ تشي بالتّباعد الاصطلاحيّ بيْن التّقليد المعرفيّ في التّاريخ، أو التّوجّه نحو فهْم الأفكار في سياق مُساوقٍ للتّاريخيّ، فتجد ما يناظرها في الحياة والواقع أو ما يصطلح دانيال ريسبرغ على تسميته بِـ"الأحداث العقليّة"[4] تجعل الشّيءَ البسيطَ ينفتح على سلسلة معقّدَةٍ من الخطوات تُخرج الاعتقادَ من حيّز الكمونِ

الفرديّ إلى إجرائه وعيًا في الخارج والوسط الاجتماعيّ، وهو أيْضًا ما يجعل المصطلحَ يتجاوز حدود العلم التّجريديّة ليدخل مجال التّفاعلِ الحواريّ.

إنّ الرّبط بيْن العرفان والتّداول مردّه تعلّقهما بالنّظام المركزيّ للفكر الذي لا يقف عند حدّ النّظام اللّغويّ والاصطلاح في معناه الحرفيّ، وإنّما له إحالاتٌ ممكنة تستقلّ عن هذا وذاك في عالم التّصوّر الذّهنيّ، وتنفتح على الأشياء الموجودة في الخارج إمّا ببيان الخصائص في دلالاتها الموضوعيّة، أو بتعيين إحالتِها الذّاتيّة في النّفس التي يصبح معها العالم الموضوعيُّ استعارةً لعالمِ الإضمار والكمون والتّمثيل الإشاريّ للكون يتمّ التّحصّل على استنتاجاته بواسطة الاستدلال الاستنباطيّ وليْس عن طريق الاستلزامات السّياقيّة[5]. العرفان الصّوفيّ هو الوعي واللاّوعي، والعمل والنّصّ بُغية الوصول إلى حقيقة المعرفة حين يكون الحديثُ بمصطلحات فلسفيّة انتقلت إلى لغة التّصوّف، إمّا عن طريق علم الكلام أو الفلسفة نفسها؛ يقول إبراهيم إبراهيم يس: "فهُمْ يتحدّثون عن "شيئة الوجود"، و"شيْئة الثّبوت" فأمّا شيئة الوجود فتعني وجود الأشياء في الأعيان الثّابتة بعد انتقالها من "الثّبوت" العلميّ وتكون شيْئة الثّبوت بهذا المعنى، هي ماهيات الأشياء في عالَمِ العالِم بها قبل إضافةِ الوجود إليْها بفعلِ أمْر الإيجاد.

وأمّا "الأعيان الثّابتة" فهي حقيقة الشّيء في الحضرة العلميّة لا تتّصف بالوجود، بل هي معدومة، وهي حقائقُ أزليّةٌ غيْرُ مجعولةٍ، لأنّها عبارةٌ عن كيفيات تعيين الأشياء في علم الحقّ. وهذا المصطلح يُشير إلى وجود عالَمَ معقولٍ يُمثّل الحقائق المطلَقَة في العالَمَ الإلهيّ والعيْنِ العلميّة بواسطة ميتافيزيقيّة بيْن عالَمَ الحقّ المطلق والأعيان، وهي مفاتيح الغيْب أو الواسطة بيْن الله والعالَمَ، وهي مرتبة "الفيْض الأقدس" الذي يمثّل ظهور الحقّ لنفسه في صور الأعيان الثّابتة"[6].

العرفان، في المطلق، وخصائص المعرفة والإدراك، يتنوّع المنهج، وتختلف اعتباراته ويظلّ المضمون العقليّ واحدًا (الإدراك) يتردّد بيْن عالميْ الحسّ والمادّة في التّجربة، والتّجريد والإطلاق في إقامة الدّليل والبرهان. والأقوالُ في كلّ الأحوال، ضماناتُ الانتقال بيْن

المجاليْن، أمّا التّواصل ونِسَبُهُ فيظلّ رهينَ قدرات التّلقّي والالتقاء مع الآخر، وما يؤلّف أو يفصل الذّاتَ عن الموضوع. وتعدّدُ الاصطلاح لا ينفي وَحدة مفهوم النّظريّة المعرفيّة ومقْولاتها – رغم أنّها تظلّ محكومةً بمبادئ التّغاير في الوَحدة – ما يدلّ أيْضًا على أنّ التّعدّدَ الاصطلاحيّ محكومٌ بالظّرفيّة التّاريخيّة التي تولّد اعتقاداتٍ متباينةٍ ومواقفَ متغايرة ودلالاتٍ مختلِفةً لنفْسِ المصطلح.

اللّفظ والاصطلاح وإشكاليّة التّلقّي ناتجة عن التّجاذب بيْن المعنى الحرفيّ للمصطلح والمعنى الضّمنيّ الذي لا يُحدَّد إلاّ في أُطُرٍ تداوليّةٍ أو من خلال نماذج تمثّل الخطابَ وتفرِض له تحليلاً مخصوصًا، فقد نصل بالفعل إلى التّمييز بيْن العرفنة والعرفان الصّوفيّ، لكن تبقى الإشكاليّة قائمةً في ما يخصّ مختلف العلوم المنضوية تحت العرفنة[7] من حيث العُقد التي تشدّها إليْها وتنظم معها شبكة معلوماتيّة وتداوليّة؛ كذا الشّأن بالنّسبة إلى العرفان[8] حين يتّصل الأمر بالطُّرُق الصّوفيّة في تعدّدها واختلافها وفي الاستلزامات التي تميّز العبارات المستعمَلة ومعرفة معانيها. ويتجاوز الإشكال تجريد اللّغة في أنظمتها وخصائصها الجوهريّة – وهي المشتركة بيْن الأصول والفروع – لتحيل إشكالياتُ التّلقّي إلى ما يحدث من تغييرات في المعلومة حسب الاستعمال وتردّدِه بيْن القاعدة والمفهومِ وملكَة الإدراك بيْن الطّبيعة والاستخدام[9]. وتظلّ "الحقائق المؤَكَّدَة" ذاتيّةً في التّوقّع، نسبيّةً في التّصوّر والفكر، خاصّة وأنّ المصطلحَ لا يحمل طاقاته المعرفيّة في ذاته بل في مفهومه، وهو تجريدٌ يتّسع لإمكانات إجراء عديدةٍ تتنوّع وتتوزّع بيْن اللّفظ والمعنى، ووضعِ الاستعمال والتّلقّي، أو كما يقول العيّاشي أدراوي: "إنّ كلّ خطاب بطبيعته، علاقةٌ بيْن متكلّم ومستمِعٍ، أيْ علاقة تؤطّرها محدّداتٌ اجتماعيّة وتفاعليّة، فالتّعابير الخطابيّة، مهما كانت الأوضاع المقاميّة التي تُنجَز فيها، موجَّهَةٌ نحو الآخر، نحو مستمِعٍ معيَّنٍ ولو كان من حيث وجوده الواقعيّ غائبًا"[10].

وإنْ أردنا توضيح ذلك في رسم فيمكن بيانه على النّحو التّالي:

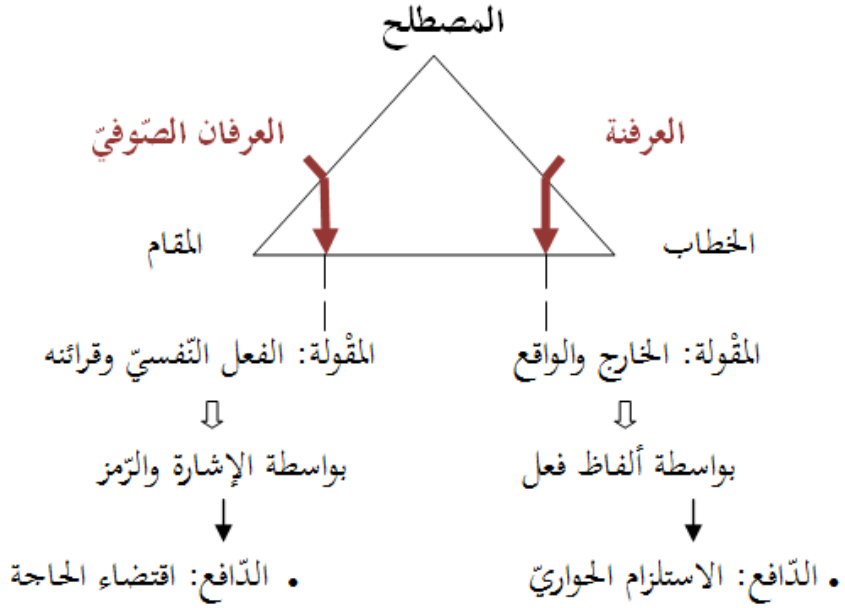

- **الدّليل: الاستدلال على المدلول من الدّالّ، واستنباط المعنى القائم فيهما حقيقة أو مجازًا.**
- **الدّليل: المعنى القائم في النّفس تبقى ترجمته مجرّدة.**[11]

2– العرفنة والعرفان: أيّ إشكال؟

أسئلة تطرحها إمكاناتُ المفهوم وخصوصيّةُ التّصوّر وحدودُ الإدراك في الجدل وآلياته، فللمصطلح درجةُ دقّتِه في الاصطلاح، وله عمومُ تحليلِه في استعمال اللّغة وإنشاءِ الخطاب في المراجعِ الخاصّةِ بكلامنا اللّغويّ[12]. فالتّعاملُ مع المصطلح في أصله المعجميّ قد يفتقر إلى الوسائل المرِنَة في التّعبير غيْرِ المحدودِ من الوصف والتّمثيل، فيظلّ مقيَّدًا غيرَ قادرٍ على استيعاب الظَّرْف أو طرحِ أسئلة المعرفة وتفرّعات الاصطلاح حسب العلوم إنْ بقي أسير "اللّغة النّمط"[13].

حين تتعدّد المصطلحاتُ وتتشابه في اللّفظ وتتقارب في المعنى، ليْس للمتلقّي إلاّ الإطار المعرفيّ مرجعًا لتبيّنِ المقصودِ منه. وبالنّسبة على العرفنة والعرفان الصّوفيّ المسألةُ

متعلّقةٌ خاصّة بعلوم اللّسانيات الفلسفيّةِ أكثرَ منه بمجال التّداول؛ وبالتّالي، إنْ كان هناك إشكالٌ في التلقّي فهو متّصلٌ بالمفاهيم في حدودها ومجالاتِ التّجريب فيها والغاياتِ منها. والحديث عن التّجريب بالنّسبة إلى العرفان الصّوفيّ يبقى ذاتيًّا في الممارسة، اجتماعيًّا في العقيدة، ما يجعل مسألةَ التّلقّي تبقى في حدود المعرفيّ بما لا يُعرَف في الآن والزّمان وبالنّسبة إلى أصحابه هو المطْلَقُ الذي لا نهايةَ له في المعرفة ولا في الإدراك. والتّلقّي أصولٌ ومبادئُ، أمّا الغايات فلامحدودة بما أنّها تندرج ضمن ما يتجاوز اللّسانَ حتّى كان الميْلُ إلى الإيماءِ والإشارةِ والرّمزِ عسى أنْ يَقْدِرَ المتلقّي على محاصرةِ معرفةٍ غيبيّةٍ يقف على تخومها دون القدرةِ على الولوج إلى مجالها إلاّ مجازًا. وعلى العكس من ذلك، فإنّ العرفنة تبدأ من التّصوّريّ الذّهنيّ الذي قد يتّخذ اشكالاً رمزيّة في معادلاتٍ رياضيّةٍ قد تستوعب الكلَّ، ولكنّها تفارقُها في مستويَيْن حين يتعلّق الأمر بالتّلقّي فيُولّد إشكالاً؛ أمّا المستوى الأوّل ففي إمكانيّة تحقيق المتلقّي الانسجامَ بيْن الثّالوث: 1. التّمثيل الرّياضيّ التّجريديّ؛ 2. التّصوّر الذّهنيّ – وهو ذاتيّ –؛ 3. مدى مناظرة كليْهما بالسّياق المعرفيّ في إطار العلم الواحد أو ضمن المقارنة بيْن العلوم؛ وأمّا المستوى الثّاني ففي علاقة العرفنة بالتّداول واتّصال المعرفة باللّسان وبالثّقافة الاجتماعيّة في الآن والزّمان، فتكون نسبيّةُ التّلقّي أوّلاً من حيْث علاقة الذّاتيّ بالموضوعيّ أو الأُطُر الحافّة بعمليّة التّلقّي، وثانيًا في تعدّد المتلقّين في الآن وهنا يَدخُل عنصرُ التّفاوت بيْنهم في الثّقافة والإدراك، وبالتّالي في الفهم والتّأويل، أو في الزّمان ومعه تتكثّف عناصرُ ارتفاعِ نسبيّةِ إشكاليّةِ التّلقّي حين يكون المعرفيُّ المعْلَمَ الفاصلَ بيْن التّاريخيّ والآنيّ، أو بيْن سلطةِ الأصل وضرورة مساوقته للظّرف بكلّ شروطه وإملاءاتِه[14].

إنّ وجهاتِ النّظر المختلفةَ وما يمكن أنْ يستجدَّ معها من خصائصِ التّمثيل بيْن النّاحية النّظريّة وما يمكن أنْ يُناسبها مِنْ ناحية الإجراء ينبغي ألاّ تكونَ بمعْزِلٍ عن أنظمةِ اللّغة في الحدّ والتّعريف، وفي التّواصل والتّأثير سواءٌ أتعلّق الأمر بالعرفنة أم بالعرفان الصّوفيّ لأنّ المتلقيَّ في كليْهما يسعى إلى تحقيق الفائدة من خلال النّماذجِ المعرفيّة المنتشرةِ التي قد تقف عند حدّ المجاز والاستعارة في العرفان الصّوفيّ، ولكنّها لا تدرك غايتها في الواقع مع

العرفنة حتّى تكتسب طابعَها الاجتماعيَّ في سياقِها الاتّصاليّ[15]. ولا تقف إشكاليّةُ التّلقّي عند حدّ المصطلح ومجاله المعرفيّ، بل في ما قد يتّصل به، من خلال اللّغة، من علومٍ ربّما أقربها إلى العرفان الصّوفيّ هو علاقة اللّسانياتِ بعلْمِ النّفس والتّركيز على الأثر، أمّا الاتّصال في العرفنة ففي علاقتها بعلم اللّسان الاجتماعيّ والعناية بالتّفصيل في فَهْمِ الكلام من خلال الاستدلال على المعنى.

بيْن العرفنة والعرفان "استعارةٌ مفهوميّة (...) من الأدلّة والمعطياتِ والحجج (...) متعدّدة (...) من حيث الإشكاليات المطروحة (العقل والحقيقة، طبيعة العقل، المقْولات)[16] على أنّ بيْنهما فروقًا يمكن بيانُها في الجدولِ التّالي:

العرفنة	العرفان
* مساءلة الذّهن في الواقع	– مساءلة الطّبيعة في التّجريد
* الاندراج في الاجتماع	– الإقبال على الذّات
* استعمال اللّغة في مختلف أشكالها وتجلّياتها التي يغلب عليْها "المعنى المباشر (دلالة المعنى أصل المعنى، المعنى الوضعيّ، المعنى المباشر)"[17]	– الميْل إلى اللّغة التي يغلُب عليْها "المعنى غيْر المباشر: تضمين، إيحاء، دلالة حافّة، معنى ذاتيّ، موحيات"[18]
← معانيها تتجلّى في الواقع	← دلالاتها لا تناسب "حال الأشياء في الواقع. وما الرّموز التي تناسب العالم الخارجيّ إلاّ تمثيل داخليّ للواقع الخارجيّ"[19].
⇦ الرّموز إنْ هي إلاّ اختزالٌ لعالم الحسّ والمعنى التّجريبيّ "لذلك يمثّل الذّهن مرآة للطّبيعة من حيث يعمل على تمثيلاتٍ داخليّةٍ للواقع الخارجيّ، فيكون على ذلك الفكرِ الصّحيح السّليمِ ما عكس منطقَ الأشياء في العالم الخارجيّ"[20].	⇦ الرّموز تظلّ ذهنيّة تجريديّة "كون حلول الفكر في الأجسام أمرًا عارضًا لا يمسّ شيْئًا من جوهر الفكر، إذْ كان الفكر متعاليًا متجاوزًا حدودَ المادّة. ولئن كان لا بدّ من الأجساد للعيش في المحيط، فهي مجرّد أدواتٍ يقودها الفِكرُ المجرّدُ ويوجّهها"[21].
* الحقيقة مفهومٌ، وتجلّياتها نسبيّةٌ سواء أتعلّق	– الحقيقة في معناها ومبادئها مطلقة في الذّات

الأمر بالموجودات في الكون المادّيّ أمْ في ما يتمّ التّعبيرُ عنه باللّغة في استعاراتها ومجازاتها * الدّلالة متعدّدة حسب السّياق والظَّرْف والمقام، والقصد والتّأويل ⬅ وحدتها لا تتجاوز حدود التّصوّر الذّهنيّ	– الدّلالة واحدة حرفيّة ⬅ التّصوّر الذّهنيّ هو نسقٌ يناظر المنظور في عالَمِ الذّات الحقّ
* الفكر يتحوّل من التّمثيل والتّصوّر إلى المظهر المتّصل "بالمجالات الأساسيّة من قبيل الزّمن والأوضاع والمكان والعلاقات والأحداث والتّغيّر والجعْل وما إليْها"[22]. ⇦ المعارفُ تتطوّر وتتغيّر وتتشعّب في عالَمٍ يدْرس القدرة على الاكتساب وتطويره إلى نظرياتٍ حول كيفيّة القيام بذلك على مستويات مختلفة من التّجريد ووضع القواعد [23].	– الفكر ينقطع عن الجسد ليحِلّ في التّجلّي الذي لا يقبل التّجزئة ولا التّأويل، وهو الذي يحقّق للذّات المحدودة وحدتَها وانسجامَها في العالم اللاّمحدود. ⇦ المعارف تعود إلى المحور مصدرِها في الكيْنونة والانسجام ضمن عالَمٍ يشي بالكيفيّة في اللاّوعي، باتّباع قواعدَ يجب أنْ يمثّل نفسَها.

إنّ الإدراك يقترن باللّغة في لفظها وإشارتها بوصفِها أداةَ سلوكٍ واستخدامٍ في الحاضر وارتقابٍ لمنْتَظَرٍ هو الحاجة المستقبليّة أو "المرتَقَب الحاليّ"[24] ينشأ في الإدراك ببُعدين: حقيقيّ، وتمثيليّ للمكتسَبِ وتطويرِه؛ بعدان لا ينفصلان عن المجال التّداوليّ والتّواصلِ الاستدلاليّ الذي يُجانس بيْن الاصطلاحيّ والوضعيّ. ويربط كلٌّ من دان سبربر وغلوريا أوريجي في ذلك بيْن الشّكلِ المنهجيّ والبُعد التّداوليّ، فيقولان: "يرتبط هذان الجانبان، ولا يمكن أنْ يكون ذلك، في شرحٍ وافٍ، إلاّ إذَا كانت وظيفةُ اللّغةِ في التّواصلِ هي توفيرُ دليلٍ على معنى المتحدِّث وليس ترميزَه"[25].

هناك شروط في الاعتقاد والمعرفة تميّز الوحدات اللّغويّة المستعملة في العرفنة أو في العرفان تفسّر طبيعةَ الافتراضات بيْن أنْ تتماشى واختلاف العصر ومعالجة نظريات المعرفة الحديثة بصيغة العقل والشّمول، وبيْن أنْ تكون قرينة الذّات في المنهج والاختيار دون التّبرير

التّاريخيّ[26]. المسألةُ تتجاوز التبّريرَ والمبرَّرَ لتكون أسئلة تُطرَح حول صلة المصطلح بتمثيلٍ في التّصوّرِ والذّهن، أو بنموذجٍ في الحياة، ومدى خضوع كليْهما إلى المنطق البرهانيّ أو إلى الاستدلال الجدليّ، وكيف يمكن أنْ ترتبط النّماذجُ العقليّةُ بقدرات العقلِ الأخرى، وخاصّة اللّغة في التّفكير والتّجلّي بأشكاله المتنوّعة بيْن الفَهْم والحدْس، أو المعرفة ووهمِها حين تتعدّد الدّلالاتُ والسّبلُ.

إنّ طُرُقَ تحديدِ العناصر والأنواعِ بيْن العرفنيّ والعرفانيّ تستوعب النّماذجَ الخارجيّة ولكنّ فَهْمَها على أنّها إمكاناتٌ متاحةٌ أو هياكلُ معقّدَةٌ لا تُدرك حتّى توضع في كلّها الشّموليّ المبدئيّ هي من العوامل المؤكّدةِ لضرورة ربْط الاصطلاحيّ بنوعه المعرفيّ، وتكون اللّغةُ هي آليّة إنشاء الفكرة من نموذج عقليٍّ إلى ظاهرة حقيقيّةٍ مثيرة لإشكالياتٍ أخرى قد تكون تفسيراتٍ بديلةً لها.

3 – الاصطلاح وتجاوز الوضع إلى التّأويل والقصد:

تعود مسألة "التّعدّد الاصطلاحيّ وإشكاليّة التّلقّي" عامّة إلى:

– أصول المصطلحات الثّقافيّة والحضاريّة وصعوبات نقْلها ليْس فقط على هذيْن المستويَيْن بل كذلك لغويًّا للاختلافات بيْن الألسُن في البنية والمعنى؛

– استعمال نفس المصطلح في سياقات متباينة، ما قد يؤدّي إلى مغالطات مفهوميّة تبعدها عن إدراك المتلقّي؛

– المداخل التي يربط بها المتلقّي المصطلحَ حين يُعيد تأويلَه حسب أطروحات حديثةٍ قد تقترن بالزّمان وتحوّلاته، أو بوجهة نظره بما يُضفي على المصطلح "حمولة إيديولوجيّة" تلغي دلالة الكلمة الأصليّة (أو تُقلِّصُها)؛

– تناول التّعريفات في مفاهيمَ عامّةٍ "لا تأخذ في الحسبان مختلف الاستعمالاتِ المتباعدة دلاليًّا ومفهوميًّا"[27].

إذن، هناك قواعدُ ومبادئُ في التّعامل مع المصطلحات حتّى لا يكون التّداخلُ أو إشكالُ التّلقّي، وهي مرتبطةٌ باستلزاماتٍ بيْن مقدّمات المعارف والعلوم خاصّة وغاياتها في

المعتقداتِ والأفعال؛ هي معاييرُ تقييمٍ وحُكْمٍ نقديٍّ للرّبط بيْن الجوانب النّظريّة وما يُوافقها بشكْلٍ طبيعيّ في الواقع والمجتمع، حدوده براغماتيّة في نوعٍ مِنْ أنواع العَرفنة، ولكن قد يكون التّعالي إلى ما هو إنسانيّ عقلانيّ في العرفان الصّوفيّ حين يستوْعِب الفلسفيُّ الدّينيَّ الطّقوسيَّ: "وبهذه الطّريقة، بافتراض الوجود الضّروريّ للحقيقة الفئويّة المعياريّةِ القاطعة في كلّ القصد البشريّ العقلانيّ، بما في ذلك كلّ الوعي البشريّ العقلانيّ، والمحتوى العقليّ والمعتَقَد، والإدراك والمعرفة، فإنّ الفيزيائيّة الاختزاليّة حول القصد والإدراك والمحتوى العقليّ لا تصحّ. ومن ثمّ، ليْس إنقاصُ الوعي البشريّ على هذا النّحو، هو الذي يُقوّضُ بشكلٍ حاسمٍ الاختزالَ الفيزيائيَّ، ولكن بدلاً مِنْ ذلك، لا يُمكن إنقاص العناية البشريّة العقلانيّة الواعية بحجّة المبادئ المعياريّة"[28].

هو التّجاذبُ بيْن مَنْ يتوخّى الاعتقادَ "الحقيقيّ" في عوالمَ ممكِنة ميتافيزيقيًّا وبيْن مَنْ يُحدِّد وِجهتَه عن طريق قدرةٍ أو آليةِ معرفةٍ أساسها المنطقُ الرّياضيّ العقلانيُّ "في تأكيدِ الافتراضات و"اعتبارها صحيحةً""[29]. فالحقيقة والإدراك البشريُّ نسبيّان في المفاهيم وعلاقاتِها بالأشياء ومصطلحاتها، وبأسبابها بيْن التّجريب في الواقع والتّأسيس في العلم.

قد يتعرّف المتلقّي إلى حدّ المصطلح ومفهومِه، ويُرجعه إلى نظريّته المحدّدَة، لكنّ هذه الجوانبَ لا تمثّل إلاّ خطوة أولى تقترن بإشكالياتٍ عديدة تتجاوز مستوى علاقة المصطلح بغيْره، لتكون في ذات المصطلحِ من حيْث تمثّله عقليًّا، والاقتناع بإمكانيّة تمثيله في الحياة والواقع. وقد يكون هذا ممكنًا مع العرفنة لصلتها بالتّداول الاجتماعيّ، لكنّ المتلقيَّ يصطدم بصعوبات إذا ما تعلّق الأمرُ بالعرفان الصّوفيّ بيْن أنْ يكون اعتقادًا دينيًّا يُخْتَزَنُ في عالمِ الرّوح والنّفْس، وبيْن أنْ يكون معانيَ فلسفيّةً تستوجب عالمَ الإدراكِ والعقلِ، ومعه يتجاوز الرّمزُ مستوى الحركةِ الحسّيّة تعاليًا إلى العالم الغيْبيّ ليُصبح "حالة عقليّة معيّنة"[30] توجّه الرّمزَ نحو شيءٍ ما، وبالتّالي يُمكن أنْ يُناظِرَ الرّمزَ شكلٌ لغويٌّ ما، لكنّه يظلّ متغيّرًا باعتبار الاعتقادات لا تُعقَل، ولا يُمكن أنْ تمثّلَ معنى مُشتَرَكًا يخضع لقواعدَ نهائيّةٍ، أو صورةً واحدة للفكر البشريّ، إذْ قد يختلط الفهْمُ بتصوّراتٍ عديدة، أو بغموضٍ في اللّفظ والمعنى يَعْسُرُ

إيجادُ تمثيلاتٍ صريحةً لمحتواها. ولا تخلو العرفنة أيْضًا مِنْ صعوباتٍ في التّلقّي والفهم والتّأويل ويرتبط هذا بتعدّد فروعها والعلوم المتّصلة بها من ناحية؛ ثمّ، ليْس لنا أنْ نتبيّن مميّزاتها جميعًا لأنّها تستدعي التّمثّلاتِ والرّسومَ والقواعدَ بيْن الصّريح والضّمنيّ، وهو اختزالٌ شديد في القول لا يُمكن أنْ يعكس حقيقةَ أنظمتِها وطُرُقَ تناولها في العِلْم وعلاقته بالإدراك والتّمثيل والتّداول في البيئة والزّمن.

تتوفّر معطياتٌ عديدة قد تكون حسّيّة أو إشاريّة إيحائيّة تجعلنا نميّز بيْن هذا المصطلحِ أو ذاك إمّا في نفس الظّروف أو في تفاوتٍ وأبعادٍ، سواءٌ أكان ذلك بالنّسبة إلى الشّخص الواحد أمْ إلى الآخرين، ما يفرز أحكامًا ومواقفَ ذاتَ مسافاتٍ متفاوتة متّصلة بمساراتٍ متعدّدة في الكشف والنّظْم تضمَن المرونةَ وتعدّدَ الاستخداماتِ وخصائصَ قد تولّد التّناغم والانسجام في الأسُسِ المعرفيّة[31]، ولكنّها تقترن في الغالب الأعمّ باختلافاتٍ في القصد ومنتهى التّأويل، وهو ما يبيّن إشكاليّةَ التّلقّي حتّى وإنْ كانتِ الأشياءُ قريبةً والظّروفُ متشابهةً في الواقع. يرجع هذا الخُلف إلى الإدراك ومداه في التّعلّق بالنّظام البصريّ وإشاراته أو بالتّصوّرات الذّهنيّة تغرق في اللاّوعي، وتجعله هو الوعي الحقيقيّ خاصّة بالنّسبة إلى العرفان الصّوفيّ. ينضاف إلى ذلك اعتبارُ دائرة المعرفيّ فيه المقدّسَ في فهْمِ العقيدةِ الدّينيّة وارتباطها بالعواطفِ والرّموز والطّقوسِ ومعانيها أو المظاهرِ والقيمة بالمعنى الأخلاقيّ، وبالتّالي ليْس من الممكن إكسابُ هذا أبعادًا ثقافيّةً تجعل له ميزةَ الاجتماعيّ والأنثروبولوجيّ المنفتحِ على نماذجَ مركّبةٍ منْ حيْث الحركيّة والتّطوّر؛ وهنا، لا بدّ من التّمييز بيْن المعرفة في مرجعياتها الدّينيّة ومفاهيمها المضبوطةِ بسلطة النّصّ وبقناعات الذّات، وبيْن العرفان علمِ معرفةٍ ينشغل بالبحث عنْ آفاق أكبرَ وأفكارٍ مبتكَرَة تجعل الدّينيَّ جزءًا من الاجتماعيّ والثّقافيّ تصبح معه الهياكلُ والرّموزُ آلياتِ تعبيرٍ عن المواقفِ والأفكار التي لا ترتبط ضرورةً بالقواعدِ الأخلاقيّة والأعرافِ الاجتماعيّة من وجهة نظرٍ تأصيليّةٍ في التّراث والتّاريخ، بل تتطوّر في ما يتعلّق بالسّلوك الاجتماعيّ أو بناء القوانين الأخلاقيّة؛ وهكذا يتبيّن تطوّر العرفان الصّوفيّ في اتّجاهات عديدةٍ تنبع من أصول الدّين، وتؤسّس لمتغيّرٍ أُجْرِيَتْ له مراجعةٌ منهجيّة وتجريبيّةٌ

واسعةُ النّطاق تعزّز التّعاونَ والتّماسك الاجتماعيّيْن، وتحدّ من إشكاليات التلقّي سواءٌ في الحرص على وضع الحدود الفاصلة بيْن المعارف والعلومِ أمْ في تداخل المفاهيم والمقاصد[32].

المعرفة وما يتّصل بها من العلوم تُراوح بيْن الحقيقة والخيال، والعقل هو المصطلح تتعدّد ألفاظه الدّالّة عليْه، لكنّه لا يتجاوز الحقل المعجميّ يردّ المسمّياتِ إلى الشّبكة الدّلاليّة التي تحتوي جميعَ عناصره، وإنشاء العوالم الواقعيّة أو الميتافيزيقيّة تتعلّق بالإنسان وبكيفيّة تمثّل وجوده بمظاهر المادّة أو عبر صُوَرِ القوّة المتخيَّلَة؛ الموضوعيّ المشترك بيْن المتلقّين، والذّاتيّ الذي يُحوّل هذا المشتَرَكَ إلى عالمٍ إشكاليّ في صناعة المعنى أو في تأويل حقائقه وخصائصه ومبرّرات اختلافات التّلقّي هي:

- العلاقة بالزّمان والمكان؛
- النّظرة والزّاوية التي بها ومنها ينظر المتلقّي إلى المعرفة، وكيفيّة تصوّر المرئيات والمنظورات؛
- قُوَى الإدراك الحسّيّة والعقليّة وتفاوتها من طرَفٍ إلى آخرَ طبيعةً واكتسابًا؛
- المدْرَكاتُ بيْن الذّات والماهيّة، والحقيقة الكونيّة أو المعقولة، والرّوحيّة أو النّفسيّة؛
- المصطلح بيْن المرجعيّة التّاريخيّة والاقتضاء العلميّ؛
- المعاني الاصطلاحيّة ووظيفتها في تحقيق التّواصل بيْن نظاميْن معرفيّيْن تكمن خصوصياتهما في العلْم منهما، ولكنّهما يحقّقان التّواصلَ بيْن مراحل التّوجّه الحضاريّ في المباحثِ اللّغويّة، وما نتج عنها من علومِ الفكر عامّة، قد تشي مقْولاتُها باستقلاليّتها، إلاّ أنّها تبقى مرتبطةً باستخدام اللّفظ والمعنى في النّظريّة الواحدة.

تتعلّق المسألة بالحركة الذّهنيّة ومجال نشوئها وتدرّجِ التّناسب فيها بيْن الاندراج الكلّيّ في الظَّرْف والمقام، أو اعتبارهما مرقى إلى عالم آخرَ يُناسِب "نسيجًا في الرّأي" تحكُمه الإشاراتُ لا المسافاتُ في بُعدِها الموضوعيّ. هذا النّسيجُ هو شبكةٌ من المميّزاتِ تشي بالتّأثّر، وتكشف أيْضًا رغبةً في التّأثير لا يتجاوز حدودَ الذّات في العرفان الصّوفيّ؛ أمّا حين تُربَط هذه التّأثيراتُ، في العرفنة والتّداول، بمجالات تواصلٍ أوسعَ مع الآخر فإنّها تكشف

عن فوائدَ في سياقات أكبرَ من المفهوم وبياناته الفرديّة، لأنّها تُقدّم نموذجًا تفاعليًّا في شبكاتِ اندماجٍ اجتماعيٍّ في مختلف الاتّجاهات والمجالاتِ المعرفيّة التي تنفتح عليها العرفنةُ.

خاتمة:

- إنّ المسألة لا تتعلّق بتعدّدٍ اصطلاحيّ فحسب، بل تحيل أيْضًا إلى شبكةٍ من المعاني المتقاربة ترجع إلى الأصل الاشتقاقيّ. والتّعدّدُ هو في المعاني الثّواني التي يضبطها المجال المعرفيّ من ناحية، وثنائيّة الممارسة والتّنظير من ناحية أخرى.
- منْ أسباب الخلط بيْن مصطلحيْ العرفنة والعرفان التّقاربُ الدّلاليّ المعجميُّ؛ ولتجاوز هذا الإشكالِ، ينبغي اعتمادُ السّياقات الفكريّةِ والمعرفيّة حتّى تكون عاملاً مساعدًا على وضع الحدود المميّزة لما قد يبدو بيْنهما من تناسبٍ، فتتمّ بلورةُ مفاهيمِ الأشياءِ المختلفة في خصوصيّةِ الدّين وتداولِ المجتمعِ.
- تعدّدُ الثّقافات وتداخلُ مجالات المعرفة بيْن فلسفيّ مفاهيميّ، وعقائديّ دينيّ، وثقافيّ موسوعيٍّ جعلاَ تحقّقَ التّوافق والانسجامِ الاصطلاحيّيْن لا يخلوان من صعوباتِ الفهْمِ وتوحيدِ القصْد لخصوصيّة كلِّ تجربةٍ ومقاماتِ نشأتها والأُطُرِ الحافّة بمقاصدِ القوْلِ فيها.
- قد تكون للمصطلح مرجعيّتُه التّاريخيّةُ التي منها يستقي حدَّه وتعريفَه، أمّا المرونة ففي المعنى الذي يجعل المفهوم قالبًا أقرب إلى الثّبات في صورة الأنموذج، لكنّ الإجرائيَّ منه يمكن أنْ يتّخذ صِيَغًا وتجلّياتٍ هي جزءٌ من تطوّر المعرفة وتطبيقِ المناهج الحديثةِ على التّراث وقراءتِه بمنهج مختلف عن التّاريخيّ، وإنْ كان منه يكتسب وجودَه واختلافَه.

في أفق بحث آخرَ، إمكانيّةُ ربْط التّوحيدِ الاصطلاحيّ في مجال علم النّفس وتوجيه المعرفة نحو الذّاكرة بيْن أنْ تكون خزّانًا علميًّا مُشترَكا في تجريد المفاهيم، أو أنْ تختزلَ الذّاتَ وتحيل إليْها في الواقع والتّجربة.

الهوامش والإحالات:

(1)- Vyvian Evans (2007) *A Glossary of Cognitive Linguistics*, Edinburgh University Press, pp. 131 – 132.

(2)- Jonathan St B. T. Evans (2020) *Hypothetical Thinking Dual Processes in Reasoning and Jugement*, London & New York, Routledge Taylor & Francis Group, p. 50.

(3)- Ibid, p. 124.

(4)- Daniel Reisberg (2018) *Cognision Exploring The Science of The Mind*, New york – London, W. W. Norton & Company, p. 9.

(5)– جاك موشلير – آن ريبول (2010) القاموس الموسوعيّ للتّداوليّة، تونس، المركز الوطنيّ للتّرجمة دار سيناترا، ط2، ص 449.

(6)– يس إبراهيم إبراهيم (2002) المدخل إلى التّصوّف الفلسفيّ دراسة روحيّة سيكو ميتافيزيقيّة، المنصورة – مصر، دار الوفاء للطّباعة والنّشر والتّوزيع، ص ص 27 – 28.

(7)– في تعريف جاك موشلير (Jacques Moeschler) للنّظريات العرفانيّة* ضمن "القاموس الموسوعيّ للتّداوليّة" ورد أنّه "يوافق النّوع الثّالث من النّظريات ذات الشّكل Y**، والنّظريّة العرفانيّة صيغة من صيغ التّداوليّة الجذريّة. وقد أفضت في الواقع إلى مسلكيْن متوازييْن: مسلك **شكلانيّ** (تمثّله أعمال غازدار(G. Gazdar) وتتعلّق بالنّظريّة الخطّيّة، ومسلك **عرفانيّ** منظوميّ تمثّله أعمال سبربر وولسن (Sperber & Wilson) [1986 و1989]"***.

* تكاد تكون كلّ الدّراسات اللّغويّة مستعملةً لهذا المصطلح بما يرادف (cognition) في الإنكليزيّة، ويستعملون أيْضًا المعرفة والعرفان. وفي هذا البحث، عمدنا إلى استعمال **العرفنة** المصطلح الذي اختاره الأزهر الزّنّاد في بحوثه اللّسانيّة المتعلّقة بهذا الفرع؛ وما يُبرّر الاختيار: 1. أنّ المعرفة مجالٌ أوسعُ من أنْ يناظر نظريّة لغويّةً معيّنة – إلاّ إذا وُضع المصطلح في سياقه العلميّ المحدود جدّا حتّى يُفهم في معناه التّداوليّ هذا؛ 2. اختلاط هذا الفرع اللّسانيّ مع المفهوم الدّينيّ العرفان في علاقته بالتّصوّف. ولهذا، رغم التّمييز بيْن المصطلحيْن في المعجم، كان الحرص في البحث أيْضًا على إلحاق نعت "صوفيّ" به لمزيد التّوضيح خاصّة وأنّ محور الإشكاليّة يدور حول "التّعدّد الاصطلاحيّ وإشكاليّة التّلقّي: العرفنة والعرفان في المرجع والاستعمال"، فكان لا بدّ من التّدقيق في المقدّمات والمنهج حتّى ينسجمَا والغايةَ من الطّرح والتّناول، وما يفضيان إليْه من نتائجَ.

** "نقدَ النّظرياتِ الخطّيّةَ (انظر، فان دايك Van Dijk 1977) أصحابُ التّداوليّة المدمجة (انظر، أنسكوبر وديكرو Anscombre & Ducrot 83)، ففي إطار التّداوليّة المدمجة لا

وجود لمعالجة خطّيّة للقول، بل يوجد جمعٌ بيْن المعلومات اللّغويّة (المنتمية إلى المكوّن اللّغويّ) والمعلومات غير اللّغويّة (المنتمية إلى المكوّن البلاغيّ). فالمكوّن اللّغويّ هو محلّ تطبيق التّعليمات المتّصلة باللّفاظم وسائر الوحدات المعجميّة، والوحدة المعالجة هي الموضوع النّظريّ **جملة** الذي توفّرتْ لنا معالجتُه اللّغويّةُ الدّلالةَ. وينتج عن الجمع بيْن دلالة الجملة والمعلومات غيْر اللّغويّة **معنى القول** الذي هو **حصيلة المكوّن البلاغيّ**. ولنا أنْ نمثّل لهذا الضّرب من النّظريات بخطاطة ذات الشّكل Y (ومن هنا تأتّتْ عبارة: "نظريّة ذات الشّكل Y" المأخوذ من برّوندونر 1981 Berrendonner)"[7']".

(7')– جاك موشلير – آن ريبول، القاموس الموسوعيّ للتّداوليّة، المرجع السّابق، ص 42.

*** لا شكّ أنّ هذا التّعريف مُختزلٌ جدّا، لكن أريدَ منه فقط، تحديدُ الإطار المفهوميّ للمصطلح. ويمكن التّوسّعُ في ذلك بالرّجوع إلى القاموس ذاته، ص ص 44 – 45.

[8]– **العرفان الصّوفيّ** أو امتزاج النّزعة العقليّة والمنطق الفلسفيّ بالنّزعة الصّوفيّة الدّينيّة ذات المرجعيّة العاطفيّة، ارتقاء الحاجة فيه إلى أسمى ما يكون فيه الإنسان من المعرفة، وقد حُدّد ذلك بمداخلَ ثلاثة: 1. الاتّجاه العرفانيّ، وهو الاتّجاه الذي يرى أنّ التّصوّف علم الحقائق الذّوقيّة التي تتكشّف للصّوفيّ في مقابل الرّسوم الشّرعيّة*؛ 2. المدخل الأخلاقيّ؛ 3. المدخل النّفسيّ**.

* ركّزنا على المدخل الأوّل لصلته المباشرة بإشكاليّة البحث فروقًا في المفاهيم والغايات لا تنفي وجوهَ تقاربٍ في الأصل الاصطلاحيّ ونهجِ المعرفة سبيلاً إلى تحقيق جانبٍ منَ الوجود باللّغة والتّواصل، وفق خلفيّة فلسفيّة في النّظر العقليّ والكشف والعرفان.

** يس إبراهيم إبراهيم، المدخل إلى التّصوّف الفلسفيّ دراسة روحيّة سيكو ميتافيزيقيّة، المرجع السّابق، ص 14.

[9]– العيّاشي أدراوي (2011) الاستلزام الحواريّ في التّداول اللّسانيّ من الوعي بالخصوصيات النّوعيّة للظّاهرة إلى وضع القوانين الضّابطة لها، الجزائر، منشورات الاختلاف، ط1، ص 22.

[10]– نفسه، ص 24.

[11]– لمزيد التّوسّع، انظر نفس المرجع السّابق، ص ص 44 – 46.

[12]- Tecumsech W. Fitch (2010) Three Meenings of « recursion » : Key distinctions for biolinguistics, IN : *The Evolution of Human Language Biolinguistic Perspectives*, Cambridge University Press, p. 89.

[13]- Ibid, p. 90.

[14]- Dan Sperber & Deirdre Wilson (1996) *Relevance Communication & Cognition*, Oxford UK & Cambridge USA, Blackwell, 2sd ed., p. 29.

(15)- Ibid, p. 279.

(16)– الأزهر الزّنّاد (2010) نظريات لسانيّة عرفنيّة، الدّار العربيّة للعلوم ناشرون؛ دار محمّد عليّ الحاميّ؛ منشورات الاختلاف، ط. 1، ص 135.

(17)– السّعيد بوطاجين (2009) التّرجمة والمصطلح دراسة في إشكاليّة ترجمة المصطلح النّقديّ الجديد الجزائر، منشورات الاختلاف؛ بيْروت – لبنان، الدّار العربيّة للعلوم ناشرون، ط1، ص 186.

(18)– نفسه.

(19)– الأزهر الزّنّاد. نظريات لسانيّة عرفنيّة نفس المرجع السّابق، ص 136.

(20)– نفسه.

(21)– نفسه.

(22)– نفس المرجع، ص 138.

(23)- Steven Horst (2016) *Cognitive Pluralism*, London, England, Cambridge, Massachusetts, the MIT Press, p. 123.

(24)- Peter Gärdenfors & Mathias Osvatath (2010) Prospection as a cognitive precursor to symbolic communication, IN : *The Evolution of Human Language Biolinguistic Perspectives*, Cambridge University Press, p 109.

(25)- Dan Sperber & Gloria Origgi (2010) A pragmatic perspective on the evolution of langage, IN : *The Evolution of Human Language Biolinguistic Perspectives*, Cambridge University Press, p. 131.

(26)- Steven Horst. *Cognitive Pluralism*, Op. Cit., p. 95.

(27)– السّعيد بوطاجين. التّرجمة والمصطلح دراسة في إشكاليّة ترجمة المصطلح النّقديّ الجديد، المرجع السّابق، ص ص 115 – 117.

(28)- Robert Hanna (2015) *Cognition, Content, and the A Priori A study in the philosophy of mind and knowledge*, UK, Oxford University Press, p. 8.

(29)- Ibid, p. 262.

(30)- Pierre Steiner. Introduction cognitivisme et sciences cognitives, in : *Labyrinthe* : 20/ 2005 (1), pp. 22.

(31)- Daniel Reisberg. *Cognision Exploring The Science of The Mind*, Op. Cit., p. 98.

(32)– لمزيد التّوسّع، انظر:

Lluis Oviedo (2018) Explanatory Limits in the Cognitive Science of Religion: Theoretical Matrix and Evidence Levels, IN: *New Developments in the Cognitive Science of Religion The Rationality of Religious Belief*, Swizerland, Springer, pp. 15 – 34.

مشكلات تنسيق المصطلح العلمي وجهود توحيده

The Problems of Coordinating the Scientific Term and the Efforts to Unite it

د. ريمة خلدون

جامعة محمد بوضياف – المسيلة (الجزائر)

dr.khaldoune@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/08/17 **تاريخ القبول: 2020/09/18**

ملخص:

إنّ تقدم الأمم يقاس بمدى توحيد مصطلحاتها وما تعبر عنه مدلولاتها ومدى توظيف هذه المصطلحات في الحياة الاجتماعية والثقافية، لأنّ الهدف من علم المصطلح هو نشر المعرفة لترقية حياة الإنسان.

كما أنّ قضية توحيد المصطلح العلمي تعرف أزمة لا يمكن تجاوزها إلا بتجاوز أسباب هذه الأزمة، وبتضافر الجهود ووجود استراتيجيات متكاملة بين المجامع اللغوية المختلفة.

الكلمات المفتاحية: المصطلح العلمي، مشكلة، توحيد، أزمة، تنسيق.

Abstract:

The progress of nation is measured by the extent of standardization of terms and what their meanings express and the extent of using in social and cultural life because the term science is intended to spread knowledge to promote life human.

Also, the issue of unifying scientific term defines a crisis that can be overcome only by araising its causes and by concerted efforts and by integrating strategies between the different linguistic communities.

Keywords: scientific term, problem, crisis, standardization, coordinate.

مقدمة:

لطالما اقترن المصطلح العلمي بكلمة مشكلة أو أزمة في جميع الدراسات أو في معظمها، والتي تختص بتعريفه أو تطوره أو كيفية صياغته، وقد خُصّت هذه الإشكالية بالكتابة والبحث دون إيجاد حلول نهائية وصارمة لها، فكم أنشئت من مراكز ومعاهد ومكاتب بغية التنسيق وإيجاد الحلول، ولكن ما نلمسه في الواقع هو تجدد الأزمة دون وجود تقدّم ملموس.

وتتعقد الأمور إذا عدنا إلى كلمة "مصطلح" في اللغة العربية، فهذه الكلمة لا وجود لها في الأساس، وإنما هو في الحقيقة مظهر من مظاهر مشكلات التنسيق، «وإنه لغريب أن نجد معظم الباحثين يستخدمون كلمة "مصطلح" بدلا من اصطلاح، مع العلم أن هذه الكلمة لا تصح لغة، ولم ترد في المعجم لهذه الدلالة ولا لغيرها»[1]، فقد ذاع استعمال كلمة مصطلح بدلا من اصطلاح، وعليه سنوظف في هذا البحث تسمية المصطلح نظرا لشيوعه.

تجمع التعريفات المختلفة للمصطلح على أنه اتفاق بين الجماعة على أمر مخصوص وبالتالي خروج المصطلح من مفهومه العام إلى الخاص وقد يحدث العكس حيث يتم انتقال المصطلح من الخاص إلى العام «ذلك أنّ إيجاد المصطلح لا يحتاج بالضرورة إلى اجتماع واتفاق، فقد يبتكره شخص ثم يضعه في أبحاثه ومؤلفاته، ثم يجد فيه الآخرون غناء فيأخذونه وبذلك قد يكون الاتفاق لاحقا لوضع المصطلح»[2]، فيكفي الإجماع بالاستعمال والتداول للمصطلح بين الجماعة المشتغلة بميدان مخصوص.

أشار عبد الملك مرتاض إلا أنّ لفظة المصطلح تعود إلى الصلاح يقول «إن المصطلح مفهوم آت في أصله من تركيب (ص ل ح) الدال في عموم معناه على الصلاح، أي على ما فيه المنفعة للناس في الحياة»[3].

وجاء لفظ "المصطلح العلمي" في اللغات الأوروبية Terminologie / أو Terminology يتكون من كلمتين «من Terme وهو الذي جاء من اللفظ اللاتيني

Terminus والذي معناه الحد، مضافا إليه اللاحقة الإغريقية المعروفة "Logos" الواردة بمعنى العلم، فكأنه يعني في اللغات الأوربية بعامة علم الحدّ، أي العلم الذي يستطيع وضع الحدود للمفاهيم»[4].

ويعرّف المصطلح العلمي، والذي هو موضوع بحثنا حيث جاء منصبا على أسباب الأزمة التي يعرفها في الوطن العربي والفوضى التي اقترنت به، بالإضافة إلى محاولة ذكر جهود توحيده، على أنه «لفظ كلمة أو كلمات، تحمل مفهوما معينا ماديا أو معنويا غير ملموس أو هو كلمة أو كلمات ذات دلالة علمية أو حضارية، يتواضع عليها المشتغلون بتلك العلوم والفنون والمباحث، وفي جميع الأحوال يجب عند وضع المصطلحات الاهتمام بالمعنى قبل اللفظ، وأن يكون لكل مفهوم مصطلح مخصوص به، وأن يكون لكلّ مصطلح مفهوم مخصوص به»[5].

وتبرز قيمة هذ العلم في أنّه، علم مشترك بين مختلف التخصصات وأنّه يساهم في توحيد الأمم ذات اللغات المشتركة «والأمة العربية في نهضتها العلمية والاجتماعية الراهنة بأمس الحاجة إلى نتائج هذا العلم وتطبيقاته، لا لتسيير نقل العلوم والتكنولوجيا وتنميتها فحسب، بل لتوحيد مصطلحها كأساس من أسس وحدتها»[6].

تنوعت العلوم والمعارف واختلطت الشعوب والثقافات، مما أثّر على كلّ لغات العالم وفرض عليها منطقا جديدا هو منطق التحديث المستمر للمصطلحات العلمية، نتيجة التغير السريع والطارئ في مستجدات الحياة العلمية والاجتماعية والثقافية وغيرها، وفي ظلّ هذا التغير المفاجئ ظهرت مشكلة فوضى المصطلح العلمي، والتي لم تستثن منها اللغة العربية عموما «وإنّ مشكلة تعددية المصطلح العلمي العربي مشكلة لا مفر منها، وذلك لأسباب عديدة... مما يؤدي إلى بقاء المصطلحات المقررة حبيسة المعاجم المتخصصة، دون أن يتاح لها المجال لمواجهة اختبار الاستعمال والقبول لعدم التزام الجهات المعنية بوجوب استعمالها»[7].

1- أزمة المصطلح العلمي وعدم استقراره:

صحيح أنّ اللغة العربية اليوم تعرف أزمة تتعلق بالمصطلح العلمي نظرا للتطور الملحوظ في مجالات العلم المختلفة، ولكن ما أسباب هذه الأزمة؟ خصوصا إذا علمنا بأنّ اللغة العربية قد عرفت تطورا منذ نشأتها وأنّ احتكاكها باللغات الأخرى ليس وليد اليوم حيث دخلت العديد من المصطلحات الجديدة إلى اللغة العربية في العصر العباسي، ولم يتم الحديث عن وجود فوضى مصطلحية في ذلك العصر «ولم نعثر على أثر في تاريخ الثقافة العربية، لشكاية واحدة مكتوبة أو مروية، عن صعوبة ما ساورت سبيل العلماء العرب في إيجاد مصطلحات من لغتهم لحقول تخصصاتهم»[8].

إنّ أزمة المصطلح العلمي هي ظاهرة حديثة، ويوجد من لا يعدها أصلا مشكلة «ذلك إذا وضعنا في الاعتبار أن الاصطلاح هو لفظ يصطلح الناس أو جزء منهم كعلماء الفيزياء مثلا، على تخصيصه لدلالة بعينها والعرف الموروث في هذا المجال أنّه لا مشاحّة في الاصطلاح»[9]، فتعدد المصطلح العلمي عند بعض الدارسين هو حالة صحية للغة، مع أنّ هذا القول فيه إعادة نظر.

وبالرغم أنّ هناك طرقا كثيرة في إيجاد المصطلحات، ووجود هيئات علمية مختصة بذلك وهي تقوم بواجبها في هذا المجال إلا أنّ المشكلة تتجلى أكثر في غياب التنسيق بين هذه الهيئات وهو ما خلق فوضى مصطلحية.

ذكر الدارسون والمهتمون أسبابا عديدة وكثيرة لا يتسع المجال لذكرها بكل تفاصيلها ولهذا سنوجز القول، حيث أرجع "علي القاسمي" في مؤلفه "المصطلحية مقدمة في علم المصطلح"، أسباب النقص في وضع المصطلحات العلمية في الوطن العربي إلى[10]:

أ . خلال أربعة قرون من الحكم العثماني والسيطرة على البلاد العربية لم تُستخدم اللغة العربية في الإدارة أو التعليم، ففقدت شيئا من استمراريتها ونموها في هذين المجالين.

ب . وقبيل تلك الفترة الطويلة، وقبيل نهضتنا العلمية المعاصرة، لم تكن هنالك اختراعات أو اكتشافات أو أبحاث علمية رصينة في الوطن العربي لكي تسبغ مصطلحات عربية على

المخترعات أو المكتشفات ونحن نعلم أنّ المصطلحات العلمية والتقنية يضعها المخترعون والمكتشفون والعلماء الباحثون.

ت . أن تدفق المصطلحات العلمية والتقنية الجديدة كلّ يوم من الدول الصناعية يجعل من العسير على العربية مجابهتها واستيعابها بالسرعة اللازمة إذ تقدر هذه المصطلحات الجديدة بخمسين مصطلحا يوميا.

فهذه أهم الأسباب الرئيسية التي كان لها تأثير على تنسيق المصطلح العلمي في الوطن العربي، كما سنشير إلى أسباب أخرى تطرق إليها الباحثون والنقاد من أهمها:

1 . 1/ أسباب تتعلّق بالمنهج:

لا يخفى علينا أهمية المنهج في كلّ عمل فعال وصائب، وعليه لا بد من تحديد مفهوم المصطلح العلمي أولا ثم تحديد طرائق وضعه وصياغته واحترام هذه الطرائق يعدّ أكثر من ضروري، خاصة إذا علمنا أنّ تجاهلها سيؤدي إلى فوضى مصطلحية لا تحمد عقباها، «إنّ أهم ما يتسم به وضع المصطلح هو طابعه العفوي وهي عفوية لا تقترن بمبادئ منهجية دقيقة ولا باكتراث بالأبعاد النظرية للمشكل المصطلحي، وقد قادت هذه العفوية إلى كثير من النتائج السّلبية، في مقدمتها الاضطراب والفوضى في وضع المصطلح، وعدم تناسق المقابلات المقترحة للمفردات الأجنبية»[11].

إنّ إغفال الأفراد لأهمية المنهج في وضع المصطلح العلمي واعتمادهم على الاجتهاد والنزعة الفردية الذّاتية، يعتبر تمردا على البحث العلمي والعمل الجاد «إنّ وضع منهجية دقيقة ملزمة لكلّ المصطلحين أمر هام لا بد من وجوده حتى يمكن أن تتصف عملية الاصطلاح عندنا بأنها عملية علمية مبنية على أسس ومناهج سليمة ولا تشكل العفوية فيها شيئا يذكر، كما أنها بعيدة عن الفهم الخاص والمزاجية الفردية»[12].

1 . 2/ أسباب تتعلق بفوضى المصطلح:

أشار الباحثون إلى فوضى المصطلح، وإلى تقاعس أهل العلم في الحدّ من هذه الظاهرة خاصة وأنهم يلجؤون إلى التعريب كحل سريع لإيجاد مقابل للمصطلحات الجديدة «فنؤثر

أن ننقل هذه المصطلحات جاهزة معلبة مقرطسة من أهل الغرب، كما نؤثر أن نستهلك ما يرد علينا معلبا مقرطسا من بضائع أهل الغرب أيضا النشطين العاملين، دون أن نفكر، أو نكاد نفكر، في أن نصنع، نحن أيضا، مثلما يصنعون»[13]، ومن أسباب فوضى المصطلح ذلك الصراع الذي نشأ بين اللغويين المنادين بالحرية التامة في وضع المصطلحات، كيفما كان مصدرها وهذا لأنّ الوقت والحاجة إلى المصطلح تتطلب الإسراع في هذه العملية والذين رفضوا ذلك، وطالبوا بالعودة إلى التراث في وضع المصطلح العلمي على اعتبار أن التراث ثري بالمصطلحات، بالإضافة إلى مسألة أخرى ضرورية وهي موضوع الاشتقاقية حيث أنّ المصطلح الجديد لا بدّ أن يتمّ الاشتقاق منه وهي قضية لغوية، «بحيث تتكون لدينا في نهاية الأمر أسرة لفظة تيسر بناء النظام المصطلحي في اللغة وتسهل علينا حفظه وتذكره»[14].

ويعاني المصطلح العلمي في الوطن العربي من إشكالية تتعلق باللغة العربية في ذاتها وهي ازدواجية المصطلح والتي أدّت إلى فوضى المصطلح داخل اللغة الواحدة «وفي مجال المصطلحات العلمية والتقنية ينصب اهتمامنا، على الفروق اللفظية بين اللهجات العربية الفصيحة فعندما يضع عالم مصري مصطلحات علمية أو تقنية، فإنه قد يختار كلمة تستعمل في العربية الفصحى المصرية، في حين يقوم عالم جزائري بوضع مقابل آخر للمفهوم نفسه مستخدما كلمة تستعمل في العربية الفصحى الجزائرية، ومن هنا نجد أنفسنا أمام ازدواجية غير مرغوب فيها قد تؤدي إلى صعوبة فهم المطبوعات العلمية الصادرة في بلد عربي معين»[15].

ومن دواعي فوضى المصطلح التي أشار إليها الدارسون هو موضوع النزعة الإقليمية «التي تلعب دورا كبيرا في الخلط الاصطلاحي والتشتت في وضع المصطلح، وإدخال كلمات عامية في مجال المصطلحات العلمية حسب أهواء المؤلفين»[16]، والتي تجعل من قضية توحيد المصطلح العلمي أمرا لا يمكن تحقيقه.

1 . 3/ أسباب تتعلق باختلاف المدارس:

ويقصد باختلاف المدارس، الخلفيات الفلسفية للمصطلحات الأجنبية من جهة واختلاف العلوم من ناحية أخرى، فالأولى نمثل لها بتلك المصطلحات التي تنشأ نتيجة

فلسفة معينة كالوجودية أو الظاهراتية ... فمصطلحاتها لها دلالات معينة، وجب على المصطلحيين الانتباه لها بتفريغها من حمولاتها الفلسفية التي لا تنطبق مع ثقافتنا ومرتكزاتنا أمّا اختلاف المدارس باختلاف العلوم المتنوعة «فهناك مدارس يغلب عليها الطابع النفسي وأخرى يغلب عليها الطابع الاجتماعي، وثالثة تلح على الجانب المعنوي الوظيفي، كل هذا ينعكس سلبا على توحيد المصطلح، لأنّ دلالة كلّ مصطلح تختلف باختلاف المدرسة التي ينتسب إليها أو الشخص الذي قدمه فمن الطبيعي أن تنشأ فوضى في مجال المصطلح لتعدد المصادر التي اعتمد عليها المترجمون من ناحية، والاجتهاد الفردي خارج الإطار العلمي من ناحية ثانية»[17].

1 . 4/ أسباب تتعلق باللغات المأخوذ منها:

وهذه مشكلة أساسية من مشكلات المصطلح العلمي في الوطن العربي، ذلك راجع إلى الاختلاف الموجود بين الأقطار العربية في الترجمة من الفرنسية أو من الانجليزية، وهو بطبيعة الحال يقع تحت تأثير اختيار لغة الدول المحتلة لها سابقا، وهذا سيؤدي إلى فوضى مصطلحية «عندما تعطى الانكليزية والفرنسية اسمين مختلفين للشيء أو المفهوم الواحد وتلجأ العربية إلى اقتراض المصطلح مرتين فإنها ستنتهي إلى ازدواجية في المصطلح، أي إلى مصطلحين عربيين يدلان على الشيء ذاته»[18]، ولو أنّ الباحثين في الشأن اللغوي يتبعون طريقة موحدة في ترجمة المصطلح العلمي لما وصل الحال إلى هذه الفوضى المصطلحية.

1 . 5/ أسباب تتعلق بالمصطلح "ثقافة الناقل":

إنّ محدودية ثقافة الناقل من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية وصعوبة إيجاده لمصطلح علمي عربي يقابل المصطلح المأخوذ من اللغات الأخرى، أدى إلى وجود أزمة لأنّ «معرفة المصطلحات العربية كثيرا ما تكون أشق من معرفة الموضوعات العلمية نفسها، فالذي يتقن لغة أجنبية كبيرة يستطيع بطريقة ما فهم موضوع علمي ولكنه لا يستطيع نقله إلى لساننا ما لم يجد له مصطلحات عربية يركن لها»[19].

كما تظهر أزمة المصطلح العلمي، في محاولة إيجاد مقابل للمصطلح الأجنبي ولكن بالعودة إلى التراث المصطلحي العربي، فلا بدّ أن يكون هذا المصطلح التراثي يتوافق إلى حدّ ما مع ما يقابله في اللغات الأخرى «أمّا الكلمة العربية التي ستوضع أمام الأعجمية، فليس من السهل إيجادها أو اختيارها، فهناك تراث علمي قديم لنا يجب مراجعته بغية العثور على لفظ عربي سائغ، له معنى اللفظ الأعجمي، أو له معنى مقارب لمعناه»[20].

6.1/ عدم استخدام المصطلح في الحياة العلمية والثقافية الاجتماعية:

فلا فائدة من وضع مصطلح علمي يبقى حبيس المعاجم اللغوية، لهذا فإن أهمية المصطلح العلمي تظهر في وظيفيته داخل المجتمع المتخصص أو العام، «وأنه لا قيمة لكل هذا من معاجم المصطلحات العلمية سواء أكانت جهودا فردية أم جامعية ما لم تستعمل في مجالات الحياة العلمية المختلفة، سواء أكان ذلك في الجامعات والتعليم العالي أم في غيرها»[21].

ومن بين الأسباب التي لا يجب أن نغفل عنها، اختلاف العلوم وتنوعها، مما يؤدي إلى اختلاف المصطلح العلمي الخاص بكل علم من العلوم «سبب هذه المحنة اللغوية، على عهدنا الراهن، يعود، في الغالب، إلى أنّ العلماء الذين يشتغلون بحقول العلوم ... وسائر الحقول التكنولوجية التي نراها، والتي قد تكون في نفسها حقا كذلك متناهية التعقيد: لا يعرفون العربية العالية التي تمكنهم من إيجاد مقابلات عربية سليمة»[22]، فاعتقد هؤلاء أنّ اللغة العربية قاصرة، على حين أنهم في الواقع هم المقصرون في معرفة لغتهم.

والمفارقة التي تقابل عجز أصحاب العلوم الجديدة في معرفة لغتهم هي أنّ «الذين يعرفون العربية في العالم العربي، معرفة عالية، فهم أساسا أساتذة اللغة العربية وأدباؤها، أو قل طائفة منهم على الأقل حتى نكون في قولنا صادقين، وأمثال هؤلاء لا يستطيعون إيجاد مصطلحات لوظائف آلات لا يتعاملون معها، ويجهلون أسرار ارتباطها وعليّات علاقات بعضها ببعض، فكيف نطالبهم بما لا يجوز!؟»[23].

وهذا أدى إلى دخول مصطلحات غريبة، واعتقاد البعض عجز اللغة العربية عن مواكبة العصر، وهو تبرير لا أساس له من الصحة.

كما سعت اللغة العربية إلى إيجاد مصطلحات جديدة تواكب العصر إلا أنها قد واجهت بعض الصعوبات منها:[24]

أ – إن الناس في عامتهم غير متضلعين في العربية القديمة التي كثير من معانيها يصلح لأن يُحيَى، ويستعمل في معان عربية جديدة، بدلا من الاستقاء من اللغات الأوربية التي تستقي، هي أيضا، من الإغريقية القديمة، واللاتينية المنقرضة.

ب . إنّ المضي في نحت المصطلح في اللغة العربية، من الرباعي والخماسي فقط، كثيرا ما يفضي إلى عرقلة علمية أكيدة، إنّ كثيرا من المصطلحات العلمية الجديدة ننقلها بجملة من الكلام، وفي أحسن الأحوال بصفة وموصوف، أو مضاف ومضاف إليه، وإنما المصطلح يجب أن يكون لفظا واحدا متصلا بسيطا أو مركبا، لا جملة من الكلام.

وتوجد معوقات أخرى في سبيل توحيد المصطلح العربي ذكرتها "رجاء دويدري" تتمثل في "عدم وجود سياسات وطنية وجهوية وقومية موحدة لمسايرة التقدم العلمي والتقني وعدم وجود خطة عربية موحدة تتصدى لمشكلة إنتاج المصطلحات العلمية العربية، وعدم التعريف بالتراث العلمي العربي والاستفادة منه لإغناء المعاجم العربية المعمول بها حاليا»[25].

وإلى جانب هذه الأسباب، توجد النزعة الفردية وتعدد واضعي المصطلح العلمي، بين مراكز التعريب والمجامع اللغوية ومعاهد التعليم العالي دون تنسيق بينهم، وهذا أدى إلى فوضى مصطلحية لا يمكن تجاوزها إلا بالاتحاد بين هذه المراكز المختلفة.

كما أنّ تجاهل توظيف التراث في المصطلح العلمي له خطورته، حيث تبقى المصطلحات حبيسة المعاجم والقواميس ويتم اللجوء إلى التعريب كحل سريع وهذا أمر خطير سيؤدي إلى فناء اللغة واندثارها.

2- الجهود المبذولة في إطار توحيد المصطلح العلمي

إنّ الايمان بالوحدة العربية يساهم إلى حدّ بعيد في توحيد المصطلح العلمي من خلال نبذ الفردية، لأنّ الأمة الواحدة لا بدّ أن تكون لها لغة واحدة واصطلاح واحد وهذه

القضية «ذات وجهين: وجه الاتفاق على المصطلح نفسه من حيث هو قضية علمية متصلة بطبيعة اللغة وخصائصها وبالواقع الحضاري العام، ووجه توحيده في أنحاء الوطن العربي من حيث هو قضية لغوية قومية عامة، لا يمكن أن ينفرد في اختيار الحلول لها قطر عربي أو أقطار متعددة، فهو عمل معرفي في الجانب المعرفي وسياسي في الجانب القومي»[26].

وأمام صعوبة إيجاد المصطلح العلمي الدقيق لكل علم من العلوم ولتسهيل وضعه وصياغته، فقد وضع العلماء تقنيات لإنشاء المصطلح العلمي الجديد، نذكرها في:[27]

أ . استعمال «اللاحقة العلمية» التي كانوا يطلقون عليها "الياء الصناعية"، والتي جاءت من توليد العلماء للدلالة على المذهبية والنزعة مثل قولهم " النظرية" الآتية من النظر.

ب . استعمالهم بناء "فعللة" للدلالة على جملة من المعاني الجديدة مثل "تلفزة".

ت . استعمال بناء "فاعول" الذي يشيع في العربية القديمة مثل الفاروق، فبنوا عليه فقالوا: صاروخ، حاسوب.

أمّا مسألة أن تأخذ اللغات العربية من اللغات الأخرى، فهو ليس انتقاصا منها فهذه طبيعة اللغات العالمية هي العطاء والأخذ معا «فلا يُخجِلُ، اليومَ، العربية أن تأخذ هي أيضا من بعض اللغات العالمية الكبيرة لإثراء جهازها المصطلحاتي، وقد كانت هي أمدتها، حين كانت حضارتها زاهية، بفيض من هذه المصطلحات عبر قريب من عشرة قرون»[28].

تظهر قيمة اللغة العربية في قدرتها على مسايرة التغيرات الحاصلة في العلوم «وإن أكثر اللغات تطورا في العالم هي أقدرها على إيجاد المصطلح اللائق للمعاني الحضارية الجديدة والمستكشفات الطارئة في كلّ حقول المعرفة»[29].

يخضع موضوع توحيد المصطلح العلمي لقواعد ومنهجية محددة ومضبوطة تتمثل هذه الخطة في ما يلي:[30]

أ . جمع المقابلات العلمية العربية للمصطلح الأجنبي التي وضعتها المجامع اللغوية والجامعات والمختصون والمعجميون في الوطن العربي والتنسيق بينها لمعرفة ما اتفق منها وما اختلف فيه، ومقارنتها مع مصطلحات التراث.

ب . عقد ندوات مصغرة للمختصين العرب لمراجعة المصطلحات العربية ومقارنتها مع مقابلاتها الأجنبية في ضوء مدلولاتها العلمية.

ت . استكمال النقص في المصطلحات العربية في ضوء ما يرد عليه من مصطلحات من البلدان المصنعة في أوروبا وأمريكا وما يستجد في مجالات الاختصاص.

ث . الإعداد لمؤتمرات التعريب للنظر في المصطلحات المنسقة وتوحيدها وإقرارها وتعميم استعمالها في جميع أقطار الوطن العربي.

كما أشارت "رجاء دويدري" في مؤلفها " المصطلح العلمي في اللغة العربية" إلى ميسرات لتوحيد المصطلح العربي منها:[31]

أ . الرجوع إلى التراث العلمي العربي لتسخيره أداة لإنتاج المصطلحات.

ب . تضافر الجهود وتنسيق العمل بين المتخصصين في العلوم والمتخصصين في اللغة العربية لإيجاد منهجية واحدة في وضع المصطلح العلمي.

ت . إنشاء مركز قومي يجتمع فيه جهود المعربين ورجال اللغة، والتزام الأفراد والمؤسسات بتطبيق ما ينتهي إليه هذا المركز.

ث . تشجيع البحث في مجال إنتاج المصطلحات، وتوحيد المصطلح في كتب التدريس وإشاعته في الجامعات، والاستفادة من تجارب الجامعات التي عربت التعليم فيها في الاختصاصات العلمية المختلفة، ومراجعة بحوثها الجامعية.

ج . إنشاء مؤسسة عامة أو مؤسسات قطرية متخصصة بالترجمة، على مثال ما تحقق في العصر العباسي، وعلى مثال ما فعله الطهطاوي في مطلع النهضة.

ح . عدم إثارة الخلاف حول مصطلح استقر أو قارب أن يستقر في معظم أنحاء الوطن العربي، لمصلحة مصطلح يراه البعض أكثر صلاحا، ولا يعني هذا عدم مراجعة المصطلح، لأنّ تطور العلوم يمكن أن يمس المدلولات ويعدّل فيها، وقد لا تقبل النفس بعض المصطلحات وينفر منها الذوق.

خ . تأسيس مكتبات علمية في التخصصات المختلفة تأليفا وترجمة والعمل على ترجمة ما يصدر من الغرب من كتب علمية، وبيان الكشوف العلمية بالاستعانة بالمصطلح الذي سبق إقراره، أو وضع مصطلح جديد لما يسبق تسميته أو تعريبه.

د . ضبط العمل في أجهزة الإعلام ووسائله، والإفادة منها في توحيد المصطلحات المستحدثة وتعميمها، وأن يوجد مدقق لغوي مسؤول يزوّد بمعاجم المصطلحات.

ذ . النظر في مصطلحات المعاجم العالمية التي تظهر في كل سنة وطبعاتها المتلاحقة وتعريب مصطلحاتها يعين على إدخالها حياة الناس قبل أن يدخلها التعريب المرتجل.

هذا، وتتنوع الجهود في توحيد المصطلح العلمي فنجد:

أ . الجهود المصطلحية الفردية:

وهي الجهود التي يقوم بها الباحثون بشكل فردي، والتي نجدها في المؤلفات من كتب ومقالات ودراسات «وأبرز ما يلاحظ على هذه الجهود الفردية أنه ورغم نجاح البعض منها في تحقيق بعض الاستقرار المصطلحي لبعض المفاهيم وقدرتها على حمل الجماعة اللسانية العلمية (أهل الاختصاص) على تداول هذا المصطلح أو ذاك فإنها تظل مفتقرة إلى جهود إضافية ممنهجة ومتظافرة إن شئنا أن يكون للسان العربي شأن في المستقبل»[32].

ب . الجهود المصطلحية الجماعية:

وتتجلى هذه الجهود بصفة أكبر في الملتقيات العلمية المهتمة بالمصطلح العلمي والتي تقوم بها المعاهد الجامعية، وكذا عقد ندوات داخلية بين الأساتذة المهتمين بشأنه وتأليف معاجم متخصصة جماعية، «غير أنّ ما نؤاخذ به هذه الجهود هو محليتها رغم طابعها الجماعي، فغالبا ما تكون المجموعة التي نذرت نفسها لإنجاز ثبت مصطلحي من قطر عربي واحد ولا يتعداه إلى باحثين آخرين من أقطار عربية أخرى»[33] وهذا ما يجعل من هذه الجهود أنها لا تساهم في توحيد المصطلح العلمي العام لمحدودية اتساعها.

ج . الجهود المصطلحية المؤسساتية:

وهي جهود منظمة تقوم بها هيئات معتمدة كمراكز التعريب والمجامع اللغوية لكن ما ينقصها هو قلة التنسيق فيما بينها، كما لها إصدارات منتظمة تعنى بقضايا المصطلح العلمي وآلياته، وعقد لقاءات وإنشاء مجلات علمية بهذا الخصوص.

ولا ينبغي التركيز على الجهود المبذولة في إطار توحيد المصطلح العلمي فقط ونهمل الجانب الأهم وهو نشر المصطلحات العلمية الموحدة، حيث سعى مكتب تنسيق التعريب على إنشاء «وحدة الشبكة المعلوماتية، التي من بين مهامها تخزين المصطلحات الموّحدة وتزويد المستعملين بها»[34] وقد ساهمت المعاهد والجامعات وحتى وسائل الإعلام المختلفة في نشر المصطلح العلمي الموحد وتوزيعه:

أ . المعاهد والجامعات:

جاءت الدعوة إلى ضرورة توحيد المصطلح العلمي من الجامعات والمعاهد العلمية، التي استشعرت أهمية تدريس هذا العلم وإدخاله في مقرراتها الدراسية، لأنّه «ينبغي إعداد جيل من الاختصاصيين المتمرسين بمنهجية وضع المصطلحات من الذين تتوافر فيهم الإمكانات والكفاءات العلمية واللغوية والفنية»[35]، فكانت الدعوة بأن يتعرف الطلبة على المصطلحات العلمية في تخصصاتهم، وصقل موهبتهم في معرفة منهجية صياغة المصطلح العلمي.

ولا يتوقف الأمر على الجامعات باعتبارها مراكز علمية في وضع المصطلح العلمي بل يستحسن «تنظيم برامج تدريبية قصيرة لتطوير مهارات العاملين في حقل المصطلحات»[36] ولا يخفى ما تقدمه هذه الدورات من خدمات جليلة في سبيل القضاء على مشكلات التنسيق والتوحيد بين مختلف التخصصات والعلوم.

ب . وسائل الاعلام:

لا يمكن تجاهل دور وسائل الإعلام في توحيد المصطلح العلمي وانتشاره في أوساط الجماهير، حيث أنّ هذه الوسائط كالمذياع والمجلات وأجهزة التلفزيون لها تأثيرها وفعاليتها كما تساهم الوسائط الاجتماعية الجديدة في توحيد المصطلح وأحيانا تعمل عكس ذلك «ولقد تأكدت القناعة مرارا أن لغة الإعلام أصبحت رائدة وسائدة في مجال بث

المصطلحات الجديدة وترسيخها في الأذهان والاستعمال، ولو لحين إلى أن تنقضها غيرها من المفردات الأكثر متانة والأسلم صياغة»[37]، فوسائل الإعلام تساهم في شيوع اللغة الفصحى بين أفراد المجتمع على اختلاف مستوياتهم التعليمية، وعليه لا يمكن إغفال دورها في توحيد المصطلح العلمي وشيوعه ووضعه حيز الاستعمال.

خاتمة:

يمكن القول بأنه علينا تذليل كافة العقبات التي تحول دون إنجاح عملية صياغة المصطلح العلمي والعمل به، وذلك بتوحيد الجهود الفردية والجماعية وضرورة وضع معاجم عربية معاصرة متخصصة، ليكون للعربية شأن في زمن تتسابق فيه اللغات نحو الحياة.

الهوامش والإحالات:

(1)– يحي عبد الرؤوف جبر، الاصطلاح مصادره ومشاكله وطرق توليده، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، اللسان العربي، ع36، 1992، ص143.

(2)– مصطفى طاهر الحيادرة، مصطلحاتنا اللغوية بين التعريب والتغريب، مجلة التعريب، المركز العربي للتعريب والترجمة، ع26، دمشق، 2003، ص45.

(3)– عبد الملك مرتاض، نظرية النص الأدبي، دار هومة، ط2، الجزائر، 2010، ص18.

(4)– المرجع نفسه، ص19.

(5)– رجاء وحيد دويدري، المصطلح العلمي في اللغة العربية عمقه التراثي وبعده المعاصر، دار الفكر دمشق، 2010، ص147.

(6)– علي القاسمي، المصطلحية، مقدمة في علم المصطلح، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1985، ص7.

(7)– محمد علي الزركان، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، اتحاد الكتاب العرب، دمشق 1998، ص469.

(8)– عبد الملك مرتاض، نظرية النص الأدبي، ص23.

(9)– يحي عبد الرؤوف جبر، الاصطلاح مصادره ومشاكله وطرق توليده، ص 145.

(10)– علي القاسمي، المصطلحية، مقدمة في علم المصطلح، ص (62،63)

(11)– عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، منشورات عويدات، بيروت، ط1، 1986 ص 394.

(12)– إبراهيم كايد محمود، المصطلح ومشكلات تحقيقه، مجلة التراث العربي، ع 97، 2005، ص30.

(13)– عبد الملك مرتاض، نظرية النص الأدبي، ص 24.

(14)– علي القاسمي، المصطلحية، مقدمة في علم المصطلح، ص 65.

(15)– المرجع نفسه، ص75.

(16)– علي توفيق الحمد، المصطلح العربي: شروطه وتوحيده، مجلة جامعة الخليل للبحوث، مج2، ع1 2005. ص7.

(17)– إبراهيم كايد محمود، المصطلح ومشكلات تحقيقه، ص35.

(18)– علي القاسمي، المصطلحية، مقدمة في علم المصطلح، ص 79.

(19)– محمد علي الزركان، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، ص53.

(20)– المرجع نفسه، ص 54.

(21)– المرجع نفسه، ص 469.

(22)– عبد الملك مرتاض، نظرية النص الأدبي، ص24.

(23)– المرجع نفسه، ص25.

(24)– ينظر المرجع نفسه، ص28.

(25)– رجاء وحيد دويدري، المصطلح العلمي في اللغة العربية عمقه التراثي وبعده المعاصر، ص169.

(26)– المرجع نفسه، ص265.

(27)– ينظر، عبد الملك مرتاض، نظرية النص الأدبي، ص26.

(28)– المرجع نفسه، ص21.

(29)– المرجع نفسه، ص22.

(30)– علي القاسمي، المصطلحية، مقدمة في علم المصطلح، ص121.

(31)– رجاء دويدري، المصطلح العلمي في اللغة العربية، ص269.

(32)– يوسف منصر، الجهود المصطلحية للمجلس الأعلى للغة العربية، مجلة أبوليوس، ع1، 2008. ص47

(33)– المرجع نفسه، ص47.

(34)– علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، مكتبة لبنان ناشرون، ط2، لبنان 2019، ص277.

(35)– محمد علي الزركان، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، ص462.

(36)– علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص316.

(37)– عز الدين حفار، واقع المصطلح العلمي العربي في وسائل الإعلام، الإعلام الجزائري نموذجا www.alarabiahconferences.org

إشكالية المصطلح العلمي بين الصياغة والتعريب وتعدّد المدلول

The Problem of the Scientific Term between Phrasing, Arabization and Polysemy

الباحث: ياسر خلفاوي

طالب دكتوراه بجامعة الطارف (الجزائر)

الباحثة: وردة شيدوح

طالبة دكتوراه بجامعة سكيكدة (الجزائر)

khalfaoui-yasser@univ-eltarf.dz

تاريخ الإرسال: 2020/08/30 **تاريخ القبول: 2020/09/08**

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى مقاربة الأسس الإبستمولوجية والسيميائية التي تشتغل وفقها التسمية بواسطة المصطلح العلمي العربي، كما يروم معالجة إشكالية وضع المصطلح المترجم والمعرب وتوحيده وتنميطه وما قد يترتب عن عدم التوحيد من إخلال بالمنظومة التواصلية في الحقل المعرفي، ذلك أن إشكالية المصطلح العلمي في الثقافة العربية أضحت مقترنة بالترجمة والتعريب، ونادرا ما تم التطرق إلى مبحث الاصطلاح بمعزل عن هذين المبحثين، وقد باتت ولادة المصطلح العلمي العربي رهينة بوجود المصطلح الغربي وأمسى تداول المصطلحات العربية والخطاب العلمي بين المختصين وقفا على درجة تمكن المتلقي من المصطلحات الغربية ومفاهيمها وهذا إنما ينمّ عن أمرين اثنين: أولهما أنّ الجهاز المصطلحي العربي يكاد يكون غربيا في مفاهيمه وشبه عربي في صياغته، وثانيهما أن مَهَّمة الفكر العربي ظلّت منحصرة في محاولة استيعاب المفاهيم العلمية الغربية ونقلها إلى العربية في صورة قوائم مفردات جلّها معرّب تعريبا صوتيا لا أقل ولا أكثر.

الكلمات المفتاحية: المصطلح العلمي، الترجمة، الصياغة، التعريب، التأصيل.

***Abstract*:**

This research aims to approach the epistemological and semiotic foundations according to which the nomenclature operates by the Arabic scientific term, as it aims to address the problem of placing the translated and Arabized term, its standardization and patterning, and the disruption of the communicative system in the educational field that may result from non-monotheism. Since the problem of the scientific term in Arab culture has become in conjunction with translation and Arabization, the topic of the term has rarely been addressed in isolation from these two topics. The birth of the Arabic scientific term has become a hostage to the existence of the Western term, and the circulation of Arabic terms and scientific discourse or between specialists has been based on the degree to which the recipient is able to acquire Western terminology and concepts, and this reflects two things. The first is that the Arab terminological apparatus is almost western in its concepts and quasi-Arab in its formulation and the second is that the task of Arab thought has been limited to trying to understand Western scientific concepts and transfer them to Arabic in the form of vocabulary lists, most of which are translated phonetically, no less or more.

Keywords: scientific term, translation, the wording, rooting.

مقدمة:

المصطلحات مفاتيح العلوم، فهي الجسر الذي عزّز أواصر التواصل المعرفي وامتزاج الثقافات المختلفة، حيث نجد العرب والغرب كل منهما بحاجة للقيام بعمليات ترجمية وتعريبية واسعة وعميقة للكثير من المصطلحات العلمية وبالتالي ساهم المصطلح العلمي في تحصيل وتبادل المعارف وتطور العلوم ومن هنا نلتمس أهميته في بناء النهضة العلمية التي سعى إليها العرب القدماء كما نلحظ أنّ تطور تلك العلوم وتقدمها صاحبه تعدّد المصطلحات ومنه صيغ لكلّ علم مصطلحات خاصة به في حين اتسمت هذه الأخيرة في بعض الأحيان بالعشوائية والاضطراب المصطلحي الذي سبّب لنا اختلافا في فهمها نظريا وفي كيفية تطبيقها عمليا، وهو ما أدى إلى تنامي الاهتمام وتضافر جهود اللغويون ودراساتهم لعلم المصطلح دراسة عميقة وخاصة المصطلحات العلمية الجديدة الوافدة من

كلّ مصر وعصر، حيث وجدنا العديد من المصطلحات أثناء هجرتها وارتحالها من بيئة إلى أخرى تغيرت وأخذت منحى دلاليا وَفقا للمتغيرات الزمانية والمكانية والمعرفية، وما إن تعددت واختلفت المصطلحات نجم عن هذا الأمر اختلافا في مبنى المصطلح الواحد ومنه اختلافا في مفهومه لحظة تداوله وهو ما يؤدي إلى اضطراب الفهم وينعكس سلبا على استيعابنا للمعرفة، ورغم اتحاد الباحثين العرب إلاّ أنّ إشكالية اضطراب المصطلح العلمي بين وضعه ونقله وبين صياغته وتداوله مازالت قائمة وتعود أسبابها الرئيسة إلى اختلاف مصدر المصطلح وتنوع المترجمين وغياب العامل العلمي الحاسم في صياغته مع المنهجية الواضحة لوضعه وتشابك الطرائق واتسامها بالذاتية، لأنّ التحكم في كيفية نقل المصطلح وإخضاع صياغته للذاتية هو تحكم في المعرفة وتضييق لها، ولأنّ وضع المصطلح العلمي وتداوله هو الأمر الذي من شأنه الإبقاء على استمراره وأحقيته في ذلك، به تترسخ المصطلحات العلمية أو تزول من الاستعمال، ثم دعت وتعالت أصوات منادية بضرورة توحيد المصطلحات العلمية والقضاء على التعدد غير المبرّر في صياغة المصطلح الواحد وتداوله من أجل تحقيق النهضة العلمية وإثراء حركة البحث العلمي فلا خلاف حين نؤكد على إشكالية صياغة المصطلح العلمي وتداوله والتأكيد على توحيد المصطلحات توحيدا دقيقا.

ولا ننكر أنّ الكتابة في العلوم الحديثة تعاني نقصا في المصطلحات العربية، ولذا يفضل كثير من المشتغلين بهذه العلوم المصطلح الأجنبي، أو الكتابة بغير العربية، أمّا الذين يكتبون في علم اللغة الحديث، فيعانون مشكلتين حادتين هما:

- كثرة المصطلحات في العلوم التي تدرس مستويات اللغة المعروفة، أي الصوت والصرف والنحو والدلالة، وإنّ بعض هذه المصطلحات لا تتوافر فيها شروط المصطلح، ما يخلق حالة من التصادم والتعارض بين هذه المصطلحات ومستعمليها.
- تشابك المصطلح التراثي الذي وصل إلينا عن علماء اللغة القدماء والمصطلح الجديد واشتداد الصراع بين أنصار القديم الذين يؤثرون المصطلح العربي، وأنصار الحديث الذين يميلون إلى المصطلح الجديد، فيؤدي ذلك إلى ارتباك القارئ، واختلاط المفاهيم لديه وعدم قدرته على تحديدها.

ومن هنا يتضح لنا أنّ الكتابة في العلوم الحديثة تشكو بطء عملية تعريب المصطلح ويشكو اللغويون المحدثون فوضى المصطلح اللغوي، وعدم توحده، ومعنى ذلك أنّ المصطلح اللغوي الحديث قد فقد أهم خصيصة من خصائص الاصطلاح وهي خصيصة الاتفاق أو الإجماع، التي بسببها سمي المصطلح مصطلحا، لأنه مأخوذ من قولهم: اصطلحوا على كذا أي اتفقوا عليه.

فبدلا من أن يكون المصطلح اللغوي الحديث عامل توحيد وتجميع، أصبح عامل تفريق وتشتيت، حتى لتجد أنّ اللغويين في البلد العربي الواحد متعارضون في استعمال بعض المصطلحات وغير مجمعين على التعبير عن حقيقة لغوية معينة بلفظ واحد.

فاللغة صورة لأصحابها، وقد تبوأت اللغات مكانة بارزة في خريطة المعرفة الإنسانية وتعاظم شأنها في عصر العولمة والمتغير المعلوماتي؛ فما من نهضة حضارية إلا وصاحبتها نهضة لغوية، وإذ تطلع أمتنا العربية نحو استئناف دورها الحضاري، مما يتطلب دخول ميادين العلم والمعرفة وامتلاك مفاتيحها، ولن يتأتى ذلك إلا إذا أخذنا من الآخرين كثيرا من المفاهيم والتقنيات الحديثة وقمنا بتعريبها، فالتعريب من المنطلقات الرئيسة للنهضة الثقافية. يقتضي ذلك الوقوف على معطيات الواقع اللغوي، غثه قبل سمينه، وتتراءى صورة الواقع ببعديه العربي والعالمي، فمؤشرات الواقع اللغوي العربي كشفت أنّ عملية التعريب تسير على استحياء بين إقدام وإحجام؛ فثمة ثقافة لغوية مغيبة، وتعريب متعثر، ومجامع تعمل ببطء في الظلال، وزاد الطين بلة ضغوط العولمة مما أثقل كاهل العربية ومؤسسات التعريب.

ويتزامن ذلك مع واقع لغوي عالمي غير مسبوق، تضخ فيه المستجدات، وتتوالد المفاهيم، وتتقولب المصطلحات، وقد تجاوز العالم برزخ لغة من لا ينتظر التي كانت من مفاهيم عربيتنا.

فالإشكالية – فيما يبدو – ليست في تعثر عملية التعريب لتباين المناهج أو المشارب بل في تأهيل الأمة نحو استئناف دورها الحضاري بلغة حضارية، أي دفع العربية نحو ولوج الفضاء اللغوي العالمي.

ويرى الباحث أنه لا ينبغي أن نطيل الانتظار، أو نستمر في اجترار الماضي، بل لعله من الحكمة أن نحدد آلية للخروج من – شرنقة الجمود – أزمة الوضع اللغوي العربي الراهن.

وعليه؛ فسيلقى الباحث الضوء على واقع التعريب في الوطن العربي وتداعياته في ظل مستجدات العولمة بهدف تحديد مواصفات الخطاب اللغوي العربي الحضاري، وسيقتصر البحث على عملية تعريب المصطلحات ويتخذها مجالاً تطبيقياً، لأنها واسطة العقد في عملية التعريب إذ تشير الدراسات إلى استحالة نهوض أمة في غياب لغتها بشكل عام ولغتها العلمية – المصطلحات – بشكل خاص، وسيتخذ الباحث من المنهج التحليلي الوصفي طريقاً.

ما دفعنا إلى الخوض في مناقشة هذا الموضوع وإثارة المسألة حوله دون أن نقتصر على تبيان الخلل والعلل في صياغة وتداول المصطلح العلمي وفي ظلّ هذه الأزمة المصطلحية نتساءل: كيف يمكننا أن نؤسس لمنهج متكامل لصناعة المصطلح العلمي وصياغته وتداوله وتوحيده في نسق اللغة والمعرفة؟

وفي خاتمة البحث محاولة جادة من شأنها الإفادة في توحيد المصطلح العلمي دون أن ننكر جهود القدماء العرب وعنايتهم بالمصطلح وامتداد جذور تفكيرهم المصطلحي إلى أعماق القضية.

1- المصطلح العلمي بين الصياغة والمرجعية المعرفية:

إنّ الأعمال النظرية العربية التي تعالج موضوع المصطلح والاصطلاح لا تعدو أن تكون عبارة عن تَغَنٍّ بأمجاد اللغة العربية في العهود الخوالي واستظهار طاقاتها التعبيرية النظرية من خلال استعراض الأوزان الصرفية المستعملة منها والمهملة.

والحال أنّ معظم الدراسات المصطلحية تذهب إلى أن حلّ إشكالية الاصطلاح والتعريب يكمن في إيجاد مقابلات عربية للمصطلحات الغربية وتبويبها في مدونات، تسمى تعسفا معاجم، يلجأ إليها المهتم عند الحاجة. وهي بذلك تضرب صفحا عن بعدين

أساسيين في تفجير الطاقات التعبيرية للغة، يتجلى أولهما في بلورة المعرفة العلمية بلورة أصيلة ويكمن ثانيهما في إنتاج خطابات علمية باللغة العربية.

لقد ترسخ هذا التصور في ذهن الباحث العربي إلى درجة صار معها تعريف المصطلح العلمي مرادفاً لإيجاد المقابل العربي كما نلاحظ ذلك من خلال التعريف الذي يسوقه محي الدين صابر في كتابه "من قضايا الثقافة العربية المعاصرة" إذ يقول : "المصطلح، هو إيجاد المقابل العربي للمصطلح العلمي باللغة الأجنبية"[1] وتتجلى خطورة هذا الطرح في كون البحث عن مقابلات المصطلح الأجنبي العربية يتمّ في معظم الحالات عبر التوسل باللغة الأجنبية نفسها عوض مساءلة المرجعيات والمفاهيم التي تحيل إليها المصطلحات الغربية. فما دام الفكر العربي عاجزا عن مجاراة الفكر الغربي في الميدان العلمي والتقني فإنه يتعين على الباحث العربي أن يعيد صوغ ما يعبر عن الاكتشافات العلمية الغربية انطلاقاً من جذورها الإبستمولوجية ومرجعياتها التصورية غير اللسانية عوض اللجوء إلى جذور المصطلح اللغوية. ونتيجة ارتباط البحث المصطلحي العربي باللغات الأجنبية ارتباطاً وثيقاً، صار المصطلح العلمي العربي يشتغل وفق نظرية سيميائية فريدة من نوعها، نظرية تقتضي وجود دالين ومدلولين لدليل لساني واحد، وربما تسميتين لمرجع واحد. ومثالاً على ذلك أنّ مجرد سماع مصطلحات عربية كمصطلح "تحلون الدم"، قد يطرح في ذهن المتلقي جملة من التساؤلات حول المفاهيم والمرجعيات الثاوية وراء هذه الكلمة العلمية ليجد بذلك نفسه مضطراً للرجوع إلى تعريفاتها، لكن مجرد استحضار مقابلاتها في اللغة الفرنسية مثلا قد يُغنيه عن الاستنجاد بتلك التعريفات. ذلك أن مصطلح "glycéme" هو (تحلون الدم) تفي على التوالي بالغرض المطلوب لأنها تحمل في طياتها تعريفاتها، وهذا إنما يكشف النقاب عن مسألة غاية في الخطورة تتجلى في كون البعد التداولي في المصطلح العربي بعد غربي صرف. وقد يعود ذلك إلى سببين اثنين: ظاهرهما أنّ تعريب العلوم ظلّ تعريباً جزئياً سواء تعلق الأمر بفروع العلوم المنقولة أو بمختلف مرافق الحياة العلمية، وباطنهما، وهو أعظم شأنا، أن الخلفية العلمية العربية خلفية غربية على الرغم من عالمية المفاهيم العلمية.

2- إشكالية تعريب المصطلحات العلمية:

أثارت عملية صناعة المصطلحات وبرمجتها والاتفاق عليها إشكاليات عدة لدى اللغات الحية كافة، ولذا فمن المتوقع أن تكون أكثر حدة لدى العربية وفي العالم العربي بشكل خاص، فقد حملت النهضة العلمية الحديثة للعالم العربي طموحات كبيرة وتحديات كثيرة، ولعلّ من أبرزها تعريب المفاهيم والمصطلحات، والمتتبع لمسيرة نقل العلوم والتقنيات إلى اللسان العربي يجد أنّ العاملين في حقل التعريب قد واجهوا متاعب عديدة نتيجة لسرعة تدفق العلوم والمعارف، وما تحمل من مفاهيم ومصطلحات وتقنيات، وما تتطلبه من معادل لغوي عربي.

ويلاحظ أنه على الرغم من الحماس والجهود المبذولة؛ إلا أنه لم تكن هناك سياسة واضحة أو منهجية محدودة متفق عليها التزم بها العاملون في مؤسسات التعريب والجامعات والمؤسسات التربوية. ولذلك فقد تعددت الاجتهادات وتباينت الآراء أثناء عملية نقل وتعريب المصطلحات. وقد استوقفت إشكالية تعريب المصطلح كثيراً من الباحثين، ومن الذين أثارت حفيظتهم د. عبد القادر الريحاوي حيث يقول "إن معضلة المصطلح ما زالت قائمة، إذ تتفاوت المصطلحات في مستواها وقابليتها للبقاء والشيوع، كما يختلف تعريب المصطلح الواحد باختلاف البلدان والمعاجم والأفراد، ولا يكاد يتفق معربان من بلد واحد على صياغة مصطلح واحد"[(2)].

وما هذا ببعيد عن ما أشار إليه د. أنور الخطيب إذ أطلق على عملية التباين في تعريب المصطلحات بفوضى المصطلح العربي، حيث يقول " أضحى داءً من أدواء لساننا العلمي العربي اختلاف المصطلحات الموضوعة لمدخل علمي واحد، وأمسى قاتلاً انفصال الأقطار العربية بعضها عن بعض، وتباعد مجامعها اللغوية، وجامعاتها وأساتذتها ومستوياتها العلمية والاجتماعية والأخلاقية وانتماءاتها القومية[(3)].

وإذا ما أضيفت إلى هذه الإشكاليات إشكالية كبرى، ألقت بثقلها على الساحة الدولية . ألا وهي إشكالية التعامل مع المصطلحات في ظلّ العولمة وما أفرزت من مفاهيم

وأثارت من تداعيات في الآونة الأخيرة؛ إذ لعبت التقنيات وأنظمة المعلومات وشبكاتها من محطات تلفزيونية كونية وصحافة إلكترونية دوراً فاعلاً في صناعة ثقافة العولمة وترويجها فكان ذلك مدعاة للتوجه نحو ثقافة العولمة الأمر الذي أثار جملة من الإشكاليات في الفكر والثقافة والخصوصية الحضارية، وبخاصة في وطننا العربي الذي تعصف فيه رياح التغير.

وتعزى أسباب التباين في وضع المصطلح إلى مجموعة من القضايا أبرزها:

1. تعدد مشارب واضعي المصطلحات، مما أدى إلى اختلاف في المفاهيم وتباين في التعبير عنها ومن ثمّ في تعريبها.
2. الطريقة التي اتبعها معربو المصطلحات، فقد آثر بعضهم اعتماد ما جاء في المعاجم وآثر آخرون استخدام المصطلح الأجنبي منقولاً بلفظه نقلاً حرفياً.
3. اعتماد بعض المعربين الترجمة الحرفية في كثير من الأحيان وبذلك غفل عن المهمة المكلف بها، مما انعكس سلباً على المصطلح المعرب فجاء نابياً غير مأنوس.
4. غرابة المصطلح أصلاً وعدم اقتباسه من المعطيات البيئية المحلية.
5. عدم اقتران المصطلح المعرب بالأصل الأجنبي أو إثباته بين هلالين لإزالة الغموض.

ويرجع سعد مصلوح[4]، التباين إلى أسباب فلسفية وإقليمية وفردية، يربط بين تفاوت حظها من التوفيق في النقل وتفاوت حظوظ أصحابها من المعرفة الوثيقة بأصول التصورات المنقولة، وسلامة الأداة الناقلة والمقدرة على الإحاطة بميزان العربية في موضوع النقل، وما هذا ببعيد مما أشار[5] وهو يعقب على اختلاف المناهج في النقل تعريباً وتعبيراً، وبخاصة بين المؤسسات التي تصدت لعملية التعريب كالجامعات العربية، والاتحادات العلمية والمنظمات الإقليمية بالإضافة إلى المجامع العلمية واللغوية والتي يعوّل على إنتاجها كثيراً.

واستكمالاً للفائدة نعرض نموذجاً من المصطلحات كما عربتها مجموعة من المعاجم:

حرفC	مصطلحات علم النباتات	مصطلحات علم الحيوان	المعجم الطبي الموحد
1.Calcar	.	كلس	مهماز
2.Capsule	علبة	.	محفظة
3.Carbohydrate	كاربوهيدرات	كربوهيدرات	السكريات
4.Cholecyst	.	كيس الصفراء	المرارة
5.Character	صفة	.	خاصة
6.Chill	.	قشعريرة	نافض
7.Cusp	.	طية صمام القلب	مصراع
8.Cyst	حوصلة	كيس	كيسة
9.Cytoplasm	سيتوبلازم	ساتيوبلازم	الهيلولى

ومما زاد في حدة التباين ظهور معاجم ذات صفة تجارية، وأخرى ذات طابع سياسي بدعم من بعض الدول الأوروبية بهدف ترسيخ البعد الثقافي من جهة وتسهيل العلاقة التجارية من جهة أخرى(6)، كما أسهم في هذه الإشكالية التدفق المتسارع للعلوم والفنون والتكنولوجيا وبطء مجامع اللغة والمؤسسات العلمية في متابعة المستجدات، فكان أن تصدى لصناعة المصطلحات وتعريبها القادر وغير القادر والمؤهل وغير المؤهل.

ويرى الباحث أنّ الإشكالية ليست في تعريب المصطلحات ونقلها فحسب بل في القدرة على استعمال هذه المصطلحات وتداولها وترويجها في الوسط العربي، فإذا كانت عملية تعريب المصطلحات تمثل الجانب اللغوي الأصولي من هذه الإشكالية؛ فإنّ استعمال المصطلحات ونشرها هو الجانب الفني التكميلي؛ ذلك أنّ عملية التعريب لا تستوي إلا على جناحين اثنين هما:

1. تعريب المصطلحات وألفاظ الحضارة.
2. نشرها بين المتعلمين والعاملين والذين هم بحاجة إليها تمهيداً لإدخالها اللغة العلمية فلا قيمة لمصطلح علمي، أو لفظ حضاري يبقى حبيس رفوف مكتبات مجامع اللغة

أو مؤسسات التعريب، فالمصطلحات شأنها شأن اللغات تحيا بالاستعمال والتداول وتموت بالهجر والإهمال[7].

وإذ تكشف مؤشرات الواقع العربي، من خلال تتبع قرارات وندوات ومؤشرات المجامع، أنّ دراسة المصطلحات وصولاً إلى إقرارها يستغرق وقتاً طويلاً علاوة على التباطؤ في إصدار القرارات؛ إذ يعقد المؤتمر العام للتعريب مرة واحدة في كلّ عام لدراسة مصطلحات محددة وإقرارها وتترك مدة ستة أشهر ليدلي العلماء العرب برأيهم فيها[8].

ولعل هذا البطء الشديد في إصدار قرارات التعريب أفسح المجال للاجتهادات الشخصية، مما برر للبعض استخدام المصطلح الأجنبي دون العودة إلى العربية أو مؤسسات التعريب، وتشير الوقائع إلى أنّ العديد من مشاريع التعريب ما زالت جاثمة على رفوف مكتب تنسيق التعريب في الرباط دون قرار أو تنتظر الإقرار[9].

بقي أن نشير إلى أنّ هذا الواقع العربي يتزامن مع رياح التغير –الانقلاب المصطلحي– التي تجتاح العالم اليوم، وها هي تعصف بالمنطقة العربية وبلغتها بشكل خاص. إن دخول القرن الحادي العشرين، قرن المتغيرات المتسارعة، والانفتاح الحرّ وتلاشي الحواجز والحدود بين الأمم يعدّ مقدمة لطلائع الثورة المعلوماتية الثالثة إذ تزداد المخاوف من أن يتحكم العولميون نتيجة لامتلاكهم زمام التقنية بالمصطلحات المفتاحية الضابطة لقنوات الاتصال. مما يوسع التهديد اللغوي المصطلحي، فالهوة بيننا وبين الآخرين تتسع، في الوقت الذي تتعمق العلاقة وتصبح حميمة بين اللغة وتكنولوجيا المعلومات.

فماذا نحن فاعلون أمام اندفاع لغة العولمة – الإنجليزية . وانكماش العربية لغة الآباء الأجداد والتراث؟

3– المصطلح العلمي والعولمة:

أما وقد تعاظم دور اللغة في عصر العولمة والمتغير المعلوماتي، فثمة معركة لغوية تدور بالسر والعلانية نتيجة إحساس كثير من دول العالم بخطر لغة العولمة.

فقد ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية – عرابة العولمة – في هيمنة وشيوع الإنجليزية وجعلت منها رأس حربة في تنفيذ مخططاتها لسيادة العالم معلوماتياً وثقافياً وبذلك تدخل – بشكل واثق الخطى – بوابة القرن الحادي والعشرين، ولتجعل منه قرناً أمريكياً. عولمياً لا عالمياً. قرناً لغوياً إذ من المتوقع أن يكون للرمز –اللغة– فيه سلطة تفوق كلّ السلطات[10].

ولنتأمل مقولة أحد منظري العولمة لعلها تكشف عن منهجية دفع الأحداث نحو لغة العولمة – الأنجلو أمريكية – فهذا بنيامين باربر يقول (الأسواق المشتركة تتطلب لغة مشتركة ونقداً مشتركاً وتفضي إلى سلوكيات مشتركة)[11].

وما هذا ببعيد عن سياسة الدفع المستمر والتوجيه المبطن لسيادة لغة العولمة المتمثل في مقولة ديفدريثكوين حيث يقول "إذا كان العالم يتحرك باتجاه، لغة مشتركة، فإنّ هذه اللغة ستكون هي الإنجليزية".

وقد بلغت درجة الإعجاب باللغة الإنجليزية أن أطلق عليها ديفدكريستيال اللغة الكوكبية من خلال كتابه المعروف "اللغة الإنجليزية لغة كوكبية".

ولعلّ لغة الأرقام تكشف عن فاشية الإنجليزية في مجال الإعلام:

65% من البرامج الإذاعية تذاع باللغة الإنجليزية.

70% من البرامج المتلفزة تبث باللغة الإنجليزية.

90% من الوثائق المخزونة في شبكات الإنترنت بالإنجليزية.

85% من المكالمات الهاتفية الدولية بالإنجليزية.

ويشير الباحثون إلى أنّ العولميين يمارسون ضغوطاً لغوية غير مسبوقة على لغات العالم كافة، ضغوطاً لا ترحم أحداً: عدواً كان أو صديقاً وتلك وقفة تأمل لواقع دولة صديقة – على حد زعم العولميين – فرنسا عاصمة الثقافة العريقة تترنح أمام الإعصار الثقافي الذي يعصف باللغة الفرنسية عبر الأطلنطي، وهذه اليابان رائدة التكنولوجيا الحديثة تعلن انسحابها من صناعة البرمجيات تحت ضغط أنظمة المعلومات الإنجليزية[12].

وهكذا ضاقت لغات العالم ذرعاً بالإنجليزية، وحتى اللغات الأوروبية بدت تدافع عن لغاتها وتعمل على حمايتها من خلال التنوع اللغوي أو محاولة الوقوف ضدّ هيمنة القطب اللغوي الأوحد، ويمثل هذا الاتجاه اليابان التي ربطت مصيرها التقني والمعلوماتي بلغتها الأم. واتقاء لشر الإنجليزية بدأت العديد من الدول الغربية تحيي سياسات التقارب اللغوي نحو الانجلوفونية، والفرانكوفونية، والإسبانوفونية.

وبقراءة تحليلية ناقدة نلاحظ توالد العديد من المصطلحات نحو الإمبريالية اللغوية والكوكبية، الدارونية اللغوية كما يطيب لبعض الباحثين تسميتها[13] ولعل هذه التسميات تعكس هيمنة الإنجليزية التي بدأت تفرض عالميتها وعولمتها على لغات العالم، الأمر الذي سيعمل على إقصاء بعض اللغات من الساحة الدولية اللغوية ومن هنا يمكن القول بأن عولمة اللغة لا تقل خطراً عن عولمة الاقتصاد بل لعلها مكمن الخطر لأنّ اللغة ليست نظاماً صوتياً فحسب؛ وإنما أداة فكر وعقيدة، والفكر هو الموجّه لسلوك الإنسان، فالإنسان أسير فكره وعقيدته قبل أن يكون أسير بطنه، وإذ تختلف فلسفة النظرة إلى الحياة من أمة إلى أخرى، مما يتطلب المحافظة على خصوصيات الأمم، الأمر الذي يقود إلى مزيد من التنوع مما يسهم في الارتقاء بالجنس البشري فاختلاف الألوان في الثقافات والحضارات ظاهرة صحية لأنها تتيح فرصة لتلاقح الأفكار وتبادل الثقافات – المتناقضة – خلافاً لما يسعى إليه مخططو العولمة من إذابة الثقافة لتحلّ مكانها ثقافة الأقوى وبالتالي لغة الأقوى وهذا يعني سيادة الإنجليزية، واضمحلال ما سواها[14].

بناء على ما تقدّم وفي ضوء ما تتعرض له الخريطة الجيولغوية العالمية، أين موقع العربية من بين اللغات العالمية وخاصة في زخم العولمة واكتساح اللغة الإنجليزية التي حازت على شعبية واسعة حين تسلطت على رقاب العلم والأدب ؟

4- آلية الخروج من أزمة تعريب المصطلحات:

على الرغم من أنّ صورة الواقع اللغوي العربي ضبابية فثمة تباين وإشكاليات متنوعة وقع فيها علماؤنا الذين قادوا مسيرة التعريب؛ إلا أنّ الأمانة العلمية تقتضي منا أن نبارك جهود علمائنا؛ فقد سددوا وقاربوا، وبذلوا جهوداً جبارة لا ينكرها إلا عاق للعربية والعرب.

ولعلّ ما توصل إليه الباحثون المخلصون والغيورون يدفعنا نحو استئناف المسيرة، لكن مسيرة الاستئناف تكمن في الائتلاف؛ مما يتطلب ضبط أمور ومرجعيات ومنهجيات كثيرة إذ تقتضي الحكمة أن نعيد ضبط وبرمجة كثير من القضايا الشائكة على شكل آلية عمل تتضمن مجموعة من القضايا الساخنة التي ستسهم بإذن الله في معالجة إشكاليات تعريب المصطلح ولعل من أبرزها:

- **الارتقاء بأساليب البحث اللغوي العربي:**

تقتضي عملية تطوير المعاجم المتخصصة التي تعنى بالمصطلحات الارتقاء بأدوات البحث من جمع ونقل ووضع للمصطلحات وتأليف للمعجمات، فمن العبث أن يقتصر البحث على الوسائل التقليدية؛ إذ يفترض أن نبدأ سلسلة من الإجراءات العملية نذكر منها:

أ. بناء مستودعات – بنوك – للمصطلحات: وذلك باعتماد نظام حوسبة آلي يقوم على قاعدة بيانات مصطلحية، وهذا يتطلب الشروع في تصميم معجمات متخصصة حاسوبية تعتمد النظام الألف بائي – الأحرف العربية وفق صورتها الطبيعية – على أن تبوب المصطلحات العلمية موضوعياً، ويوضع ما يقابلها بالإنجليزية، أو الفرنسية.

ب. استخدام التكنولوجيا في مجالات البحث اللغوي كافة، لأنها إضاءة عصرية ينبغي الإفادة منها وتوظيفها لخدمة العربية، إذ لا غنى للغة قط عن برامج حوسبة اللغة وبرمجة منظوماتها، ونذكر باحترام وتقدير جهود علمائنا العرب الذين استطاعوا تطويع آخر إنجازات علم النص لمطالب نصوصنا العربية[15].

ج. الشروع في اتخاذ خطوات إجرائية نحو إحياء المشروع اللغوي الحضاري العربي.

د. التحذير من الاندفاع وراء المصطلحات البراقة، دون دراستها أو إجازتها أو تعريبها بشكل غير دقيق، كي لا تتحول ثقافتنا الأصلية إلى ثقافة استهلاكية وهي ما تعرف بـ Consumer Culture نتيجة ضغوط العولمة.

هـ. تصميم برامج التعامل مع الواقع اللغوي في ظل الفضاء المعلوماتي يتطلب ذلك تأهيل المتخصصين وطلبة العلم والدراسات العليا للتعامل مع العوالم الخائلية، مما يقتضي اكتساب مهارات جديدة كمهارة الحوار عن بعد ومهارة التفاعل مع نظم الواقع الخائلي[16].

و. التركيز على مهارات التواصل اللغوي مع الآخرين فقد فتح عصر العولمة باباً واسعاً للاحتكاك مع الآخرين مما يتطلب تنمية الثقافة وأساليب الإقناع وهندسة الحوار وإبرام الصفقات المتوازية وهذه وقفة – لا تخلو من شكوى – نراها ونسمعها من طلبتنا في كافة مواقعهم ومستوياتهم تتمثل في ضمور . مهارة التواصل اللغوي . قراءة، وكتابة واستماعاً . مما يتطلب إعادة النظر في مناهجنا بشكل عام وطرائق تعليم اللغات والعربية بشكل خاص كي نصل إلى سلامة القلم واللسان[17].

ويلاحظ من يتولى تحليل مناهجنا المدرسية والجامعية أنها تفتقر إلى إجابات شافية لما يدور في عالمنا اليوم ويشاطرني في هذا الرأي كثير من الباحثين، بل منهم من يذهب أبعد من ذلك فيرى أنه لا يوجد في (خططنا المستقبلية حتى اللحظة، رغم مرارتها، كيف نواجه التحديات القادمة ؟ وكيف يجب أن تكون العلاقة بين المخزون المعرفي ومتطلبات العصر ؟ وما هي الخبرات المقترحة والمساحات المفتوحة أمامنا ؟)[18].

وعليه؛ فثمة توجه ينبغي العمل على تطويره وهو ثقافة الأزمات وما يتطلبه من تطوير برامج لغوية لهذه الغاية تتضمن معاجم ثنائية محوسبة، ولعلّ هذا التوجه يتفق مع توجهات المتخصصين في اللسانيات الحديثة الذين يدفعون بعجلة التنظير اللغوي نحو هندسة اللغة وفق نظام رياضي لكتابة قواعد النحو، فقد آتت عملية التفاعل بين أهل اللغة وأهل الحاسوب أكلها فظهرت نماذج نحوية ينبغي لنا أن نحذو حذوها نذكر منها:

أ. نحو وظيفي معجمي Lexical Functional Grammar.

ب. نحو علائقي Relation Grammar.

ت. شبكات الانتقال المعززة Augmented Transition Network .

ولعل هذا المنهج يدفع أهل العربية للخروج من أسر – دائرة – النهج التحليلي القائم على الاكتفاء بإعطاء الأمثلة، وهذا يقودنا إلى اقتحام أبواب اللغات المتقدمة والإفادة من برامجها، فثمة أبواب فتحت . إبان عصر العولمة .

5- نحو مصطلح علمي موحد:

سأل الفيلسوف كونفيشيوس في الصين عن كيفية إصلاح البلاد فأجابه: "عليك أن تبدأ بإصلاح اللغة"[19].

إنّ اللغة العربية الفصحى في حاجة إلى تلاحم جميع اللسانيين والمختصين من أجل العمل على تيسير استعمالها في الحياة العامة،وتجنب كل التعقيدات الممكنة، وتدليل الصعوبات الكائنة، وتبسيط القواعد النحوية، والصرفية، مع العمل على تزكيتها بقوالب صيغية ومصطلحات جديدة في حدود اللغة القابلة للاستعمال.

هنا يمكن أن نبتدئ بوضع منهجية واضحة وموحدة في توليد المصطلح اللساني الحديث. إن استخدام المصطلح اللساني الحديث داخل الترجمة والتعريب هي أحد أبرز الأسباب التي أدت إلى خلخلة التوازن المعرفي الذي نضبطه، لذا كانت الضرورة ملحة من أجل ضبط دقيق للحالات التي ينبغي فيها ترجمة المصطلح والحالات التي يجب فيها تعريبه على الرغم ممن يوازي بين الترجمة والتعريب ويعتبرهما شيئا واحدا، وهو أمر خاطئ بالنظر إلى مسألة التخصص ومجال الاشتغال.

إنّ الآلة التي بموجبها اشتغل جلّ الباحثين في المجال الاصطلاحي هي: الاشتقاق والاقتراض، والنحت، والتوليد. إذ يصرّ بعض المصطلحيين على إيجاد المقابل العربي وتجنب الوافد الأجنبي، هذا التجنب الذي يؤدي في غالب الأحيان إلى خلق مقابلات متعددة وعلى ضوء هذا، يتأكد أنّ النقاش والخلاف بين اللسانيين الساهرين على تنظيم المصطلح

داخل المعجم، فمنهم من ينتصر للنحت فيضع كمقابل لـ électromagnétique "كهرمغناطسي" وهناك من يعمل على تحليل الكلمة ويقسمها إلى أجزائها الأصلية قبل تعريبها مثلا. walky-talky، في مقابل ذلك هناك من يبحث في الإرث اللغوي ليستعمل بدل التلفون، الهاتف.

وهو الأمر الذي انعكس بالتأكيد على عملية عدم الضبط الدقيق للمصطلح اللساني الحديث، إذ نجد كمقابل لـ مصطلح phonology علم الأصوات التنظيمي، علم التشكيل الصوتي، علم وظائف الأصوات، النطقيات، علم الأصوات، علم الأصوات التشكيلي أو التنظيمي، علم النظم الصوتية، دراسة اللفظ الوظيفي، علم الأصوات اللغوية الوظيفي. وبالتعريب يمكن أن ننقل الكلمة عبر الاشتقاق phonological كمقابل لـ : فونولوجي وphonology كمقابل لـ: فونولوجيا[20].

إذا كان جميع المختصين، وكلّ المجامع اللغوية لا تخرج عن ذلك الإطار الذي يحدد بشكل قوي القواعد الأساسية التي بموجبها يحوسب المصطلح، فلما لا توجد خطاطة عامة نعمل بموجبها على توحيد المصطلح اللساني، كما أنها ستوفر مجموعة من إمكانات التوليد الدقيقة والمضبوطة، من منطلق تطبيق آلية الاشتقاق، والنحت، والاقتراض، والتوليد.

خاتمة:

أمّا وقد تراءت لنا صورة الواقع اللغوي ببعديه العربي والعالمي فنحن أمام خيارين؛ إما أن نعمل على تغيير هذا الواقع أو أن نترك الواقع يغيرنا ويستبيح حمى لغتنا، إذ تشير الدراسات الاستشرافية إلى اتساع نطاق هيمنة اللغات نتيجة لتلاحق المتغيرات والمستجدات.

ويبدو أنّ إشكالية اللغة ومصطلحاتها ووسائل إنعاشها أكبر من يحاط بها دون استراتيجية واضحة على مستوى قومي، فحجم التحدي الذي أفرزته العولمة كبير، ولا ينبغي أن ندخل في معركة غير متكافئة مع العولمة؛ بل لعله من الحكمة أن نفيد منها، بأن نتخذ من تحديات العولمة محرضاً ثقافياً، وكفى بالعولمة محرضاً، فقد فتحت أمامنا أبواباً ما برحت

مغلقة، وأتاحت لنا الوصول إلى تخوم المعرفة، فنحن بحاجة إلى أقلمة العربية لكي تتعايش مع الإنجليزية – ولا ضير في ذلك – فقد أقلم اليابانيون والصينيون لغاتهم وفقاً لحاجات العصر، إذ يمكن مسايرة الواقع العالمي بوعي وكياسة كي لا ندخل بوابة العزلة اللغوية والتقوقع على الذات، بوسع أمتنا أن تستنبت معارفها إذا ما ارتفعت بوسائل تطوير لغتها وأن تحلق بجناحين اثنين، جناح الأصالة الذي يمثل خصوصيتها وثوابتها وتراثها، وجناح التقنية الذي يمثل عنفوانها ودورها الحضاري – لا أقول المنتظر – بل المتواصل.

لقد أفرزت إشكالية المصطلح ظاهرة تسمى (القلق اللغوي المصطلحي) وهي ظاهرة سبق أن خاضت غمارها العربية أفادت منها اللغات؛ فاللغات الحية تبدي قلقاً بدفعها باستمرار نحو مراجعة معجمها وتجديد ذاتها.

ختاماً يمكن القول إن إشكالية الاصطلاح في العلوم العربية هي إشكالية فكر ولغة وخطاب ومصطلح في آن واحد ولا يمكن الفصل بين هذه المقومات، ومن ثمّ فإن معضلة المصطلح ينبغي مقاربتها من داخل الفكر واللغة العربيين قبل اللجوء إلى وسائل خارجية.

الهوامش والإحالات:

(1)– محي الدين صابر "من قضايا الثقافة العربية المعاصرة "المكتبة العصرية، بيروت، 1987، ص129.

(2)– عبد القادر الريحاوي، قضية تعريب العلوم، المؤتمر الأول للكتابة العلمية باللغة العربية، بنغازي 1990

(3)– أنور الخطيب، منهج بناء المصطلح العلمي العربي، مجلة اللسان العربي، مج20 الرباط، 1986، ص86.

(4)– سعد مصلوح، رصيد مصطلحي بغير استثمار، ندوة التعاون العربي في مجال المصطلحات علماً وتطبيقاً، تونس، 1986.

(5)– محمود الحبيب، مشاكل ومعوقات التعريب، مجلة اللسان العربي، عدد 17، 1979م، ص186.

(6)– أنور الخطيب، منهج المصطلح العلمي العربي، مرجع سابق، ص87.

(7)– ممدوح خسارة، منهجية التعريب عند المحدثين، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، 1993 ص462.

(8)– مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، ط2، مجمع اللغة العربية بدمشق، 1988، ص7.

(9)– اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية، ندوة تعريب المصطلح الفني، تونس، 1992، ص104.

(10)– نبيل علي، الثقافة العربية وعصر المعلومات، عالم المعرفة، الكويت، 2001م، ص272.

(11)– عزت السيد أحمد، انهيار مزاعم العولمة، منشورات اتحاد الكتاب العربي، دمشق، 2000.

(12)– نبيل علي، مرجع سابق، ص272.

(13)– نبيل علي، مرجع سابق، ص272.

(14)– إبراهيم حمدان، عولمة اللغة أم لغة العولمة، ندوة العولمة وأولويات التربية، جامعة الملك سعود الرياض، 1425هـ.

(15)– نبيل علي، الثقافة العربية وعصر المعلومات، عالم المعرفة، الكويت، 2001، ص125.

(16)– نبيل علي، مرجع سابق، ص315.

(17)– إبراهيم حمدان، عولمة اللغة أم لغة العولمة، مرجع سابق، ص20.

(18)– بركات محمد مراد، ظاهرة العولمة رؤية نقدية، مرجع سابق ص119.

(19)– الفاسي الفهري، أزمة اللغة العربية في المغرب نين اختلالات التعددية و ثغرات "الترجمة"، منشورات الزاوية، المغرب. 2005، ص94.

(20)– الفاسي الفهري، المقارنة والتخطيط، دار توبقال، ط1، المغرب، 1998، ص118.

قضايا المصطلح في كتابات علي القاسمي؛ كتاب علم المصطلح أنموذجا

Term issues in the writings of Ali Al-Qassimi
the Book of Terminology as a Model

د.علي يحياوي

جامعة الأغواط (الجزائر)

yahiaouiprof@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2020/08/05 **تاريخ القبول: 2020/09/13**

ملخص:

يعرَّف «علم المصطلح» الحديث الذي نشأ في القرن الماضي، بأنّه العلم الذي يدرس العلاقة بين المفاهيم والألفاظ التي تعبّر عنها. ولهذا فإنّ هذا العلم يتألَّف من عدة علوم هي: علم اللغة، وعلم الترجمة، وعلم العلامات (السيميائيات)، وعلمي النطق والوجود (المنظومات المفهومية)، وعلم الفهرسة والتصنيف، وصناعة المعجم، وعلم الحاسوب. ومن هنا جاء لقب علم المصطلح بـ "علم العلوم".

ويعدّ الدكتور "القاسمي علي" من الباحثين العرب المحدثين الذين بذلوا جُهودًا كبيرةً لخدمةِ المصطلح العربيّ، بما أضافهُ للدراسات المصطلحية العربية نظريًا وتطبيقيًا، كما يعدّ من الذين وضعوا أسُس علم المصطلح في العالم العربي وسعى إلى تأسيس نظرية مصطلحيةٍ حديثةٍ مُحدّدةَ المفاهيم.

وإنّ هذا البحث يسْعى إلى الوُقوف على مختلف قضايا المصطلح العربي عند القاسمي مركزين على كتابه "علم المصطلح".

وعلم المصطلح علم حديث ما يزال تحت الصنع، كما يقول المؤلّف. ومن القضايا التي سنتطرق إليها، استقراء الجُهد المصطلحي عنده، والذي صبّ مُعظمهُ في خدمة العربية نظريًا وتطبيقيًا، والبحثِ في الجُهود النظرية التأسيسية التي قام بها في علم الصّناعة المصطلحية على المستوى النّظري، وفي نقل المصطلح العربيّ من العمل الفردي، إلى العمل المؤسّسي المنضبط.

الكلمات المفتاحية:

المصطلح، الصناعة المصطلحية، قضايا، العربية، اللسانيات، علم المصطلح.

***Abstract*:**

The modern “science of terms” that originated in the last century, studies the relationship between concepts and the expressions that they express. Hence, this science consists of several disciplines: linguistics, translation science, semantics (semiotics), phonology and existence (conceptual systems), cataloging, lexicon making, and computer science. Hence terminology is considered as "science of sciences".

Dr. Al-Qassimi Ali is considered one of the modern Arab researchers who made great efforts to serve the Arabic term, and what it added to Arabic terminological studies in theory and practice.

This research seeks to find out the various issues of the Arabic term in Al-Qassimi, focusing on his book *The Science of the Term*. It is a modern science that is still under construction, as the author says. Among the issues that we will deal with is the extrapolation of the terminological effort that he has, most of which has been poured into the service of Arabic theory and practice, and research on the foundational theoretical efforts that Al-Qassimi undertook in terms of industry at the theoretical level, and in transferring the Arabic term from individual work to disciplined institutional work.

***Keywords**:* the term, the terminological industry, issues, Arabic, linguistics, the science of the term.

مقدمة:

إنّ الثورة المعلوماتية التي يشهدها العالم اليوم، أنتجت تقدّما هائلا في المعرفة البشريّة والتكنولوجية والاقتصادية يعتمد إلى حدّ كبير على توثيق المعلومات وتبادلها. وتُستخدَم المفاهيم، التي نعبّر عنها بالمصطلحات والرموز، أساساً لتنظيم الأفكار العلميّة وجميع المعلومات الأخرى. غير أنّ هذا التطور السريع في المعارف الإنسانيّة أدّى إلى صعوبة إيجاد مصطلحات كافية شافية، إذ لا يوجد تطابق ولا تناسب بين عدد المفاهيم العلميّة المتنامية

وعدد المصطلحات التي تعبّر عنها. فعدد الجذور في أيّة لغة لا يتجاوز الآلاف على حين يبلغ عدد المفاهيم الموجودة الملايين وهي في ازدياد ونموّ مطّردين[1].

ولهذا كلّه، تلجأ اللغات إلى التعبير عن المفاهيم الجديدة بالمجاز والاشتراك اللفظيّ وغيرهما من الوسائل الصرفيّة والدلاليّة؛ وقد يقود ذلك إلى ارتباك واضطراب على المستوَيين الوطنيّ والدوليّ، خاصّة أنّ تصنيف المفاهيم وطريقة التعبير عنها يختلفان من لغة إلى أخرى ما يؤدّي إلى صعوبة في تبادل المعلومات وتنميتها. ولهذا، كذلك، كان لا بدّ من توحيد المبادئ التي تتحكّم في إيجاد المفاهيم أو تغييرها وفي وضع المصطلحات المقابلة لها وتعديلها، ومن هنا نشأ علم المصطلح خلال القرن العشرين؛ وهو علم حديث النشأة وما زال في طور النمو والتكامل.

فالمصطلحات هي مفاتيح العلوم، على حدّ تعبير الخوارزمي. وقد قيل إنّ فهم المصطلحات نصف العِلم، لأنّ المصطلح هو لفظ يعبر عن مفهوم، والمعرفة مجموعة من المفاهيم التي يرتبط بعضها ببعض في شكل منظومة. وقد ازدادت أهميّة المصطلح وتعاظم دوره في المجتمع المعاصر الذي أصبح يوصف بأنّه "مجتمع المعلومات" أو "مجتمع المعرفة"[2].

ونظرًا لأهميّة هذا الموضوعِ –المصطلحية العربيّة– ومُختلف قضاياها؛ فقد نال حظًّا وَافرًا من الدّراسة في جانبيْهِ النّظري والتّطبيقي قديمًا وحديثا، وعلى المستوى الفردي والمؤسّساتي.

فقد سعى العُلماء العرب المحدثون إلى وضعِ أسُسٍ ومنهجيّةٍ جديدةٍ للنهوض بالمصطلح العربي والتخلص من الفوضى التي يشهدها.

مِن هنا سنعالج في بحثنا: قضايَا المصطلح في كتابات عليّ القاسمي –كتاب علم المصطلح أنموذجا–، مُوضّحين منهَجَه ونظْرَتَهُ إلى الموضُوع من زاويتي الأصَالةِ والمُعاصرة عاقدين مُوازنةً من حيثُ تأصيلُ المُصطلحِ العلمي ومكانته وتوحيده وكُلّ ذلك في ضَوْء الدّرسِ اللّساني الحديث. وتأتي الإشكالية الرئيسية وفق الصيغة التالية:

كيف تجلّى موقفُ علي القاسمي من المصطلح التّراثي العربي، وما هي الجُهود التي قدّمها في سبيل النّهوض بالمصطلحية العربية؟ وما مدى استثماره لمعطيات الدّرس اللّساني الحديث؟

وتتخلّلها بعض الإشكاليات الفرعية، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ما دور الجُهود التي بذلها في ضبط آليات توحيد وتنميط المصطلح؟ وهل يمكن أن نقول إنّه وفق في مُعالجة القضايا الحقيقيّة للمصطلح العربي؟ ثم كيف كانت نظرته إلى المورُوث المصطلحي العربي؟ وما الجديدُ الذي يحملُه المشرُوع المصطلحي عنده؟

أمّا أهداف البحث فيمكن إيرادها فيما يلي:

- دراسةُ المصطلحية العربيّة دراسةً وصفيّة تحليليّة نقديّة عند القدماء والمحدثين، والوُقوف بدقّة عند مُصطلحات علم المصطلح في ضوء علم اللّغة الحديث، ثم معرفة الخصائص المميّزة للمصطلح العربيّ، ومُحاولة التقرّب من صناعة المصطلح العربيّ وطُرق تقييسه وتوحيده عند المحدثين.

وسأعتمدُ في دراستي هذه على المنهج الوصفي التحليلي، فإنّي أراهُ يخدم موضُوعنا.

المبحث الأول: تعريف علم المصطلح عند علي القاسمي:

هو العلمُ الذي يبحثُ في العلاقة بين المفاهيم العلميّة والألفاظ اللغويّة التي تعبّر عنها وصناعةُ المُصطلح التي تدُور حول نشر المعاجم المتخصّصة الورقية منها والالكترونية، والبحث المصطلحي هو المؤرّخ لعلم المصطلح والمدارس وتوثيق المصطلحات والمؤسسات المصطلحية.

يتجلى لنا أنّ ميدان المصطلحية عند القاسمي يضمّ: علم المصطلح، وصناعة المصطلح والبحث المصطلحي، وهذه بمثابة محاور الدرس الاصطلاحي؛ الذي سعى من خلاله الدكتور القاسمي إلى بسط تعريف دقيق للمصطلح مركّزًا على الجانب المفهومي له، ومحاولًا إبراز الفرق بين علم المصطلح وصناعة المصطلح واختار لفظ المصطلحية الذي يجمعُ علم المصطلح وصناعة المصطلح.

فالقاسمي يجعل اسمي علم المصطلح الذي يُعنى بالجانب النّظري وصناعة المُصطلح التي تُعنى بالجانب التّطبيقي مُرادفًا للمُصطلحية كاسمٍ جامعٍ، ويجعلُ المُصطلحيّة وعلم المصطلح مُترادفين؛ والشكل التالي (رقم1) يلخّص القول:

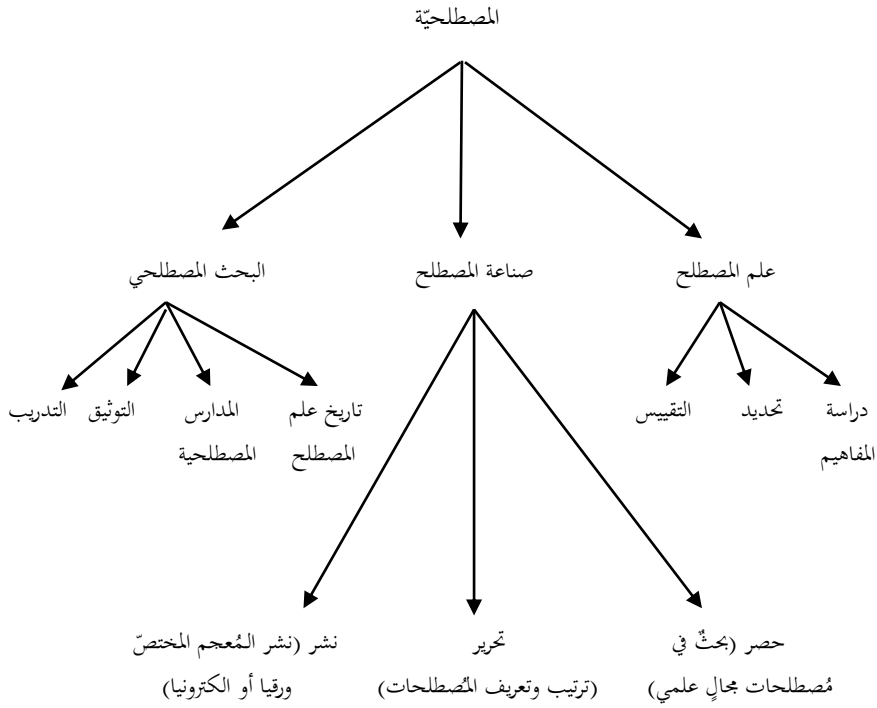

شكل رقم :01 : فروع المصطلحية عند القاسمي[4]

المبحث الثاني: القاسمي والمصطلح التراثي العربي:

يُعدّ القاسمي رائدًا من رُوّاد الدرس المصطلحي في العصر الحديث، حيث طَرق موضُوع المصطلح التراثي العربي من جهتي الإهمال والإعمال؛ وأجاب عن السؤال الذي يطرحُه المثقّف العربي: لمَ نلجأ إلى التّراث في وضع المصطلحات الجديدة؟ أليس من الأسهل توليدها مباشرة دون الرجوع إلى التراث؟ ويرى القاسمي أنّ السائل قد يبدو مُحقّا في

سُؤاله ويظهر ما اقترحَهُ لأوّل وهلةٍ نهجًا بسيطًا من حيثُ تحقيقُه، ولكنّ البساطة الحالية لا تعدّ سهولةً حقيقيّةً إذا ما أدّت إلى تعقيداتٍ لاحقةٍ وتسبّبت في صعوباتٍ بعديّةٍ.

فإذا كانت اللّغة تتوفر على مصطلحات في تراثها، وعمَدْنا إلى إغفال تلك المصطلحات وإهمالها وعمِلْنَا على وضْعِ مُصطلحات جديدة تعبّر عن ذات المفاهيم التي تعبّر عنها تلك المصطلحات التراثية، فإنّ ذلك سيؤدّي إلى إحدى نتيجتين لا مفرّ منهما: إمّا انقطاعُ تواصُل اللغة وانفصام استمراريتها، وإمّا ازدواجيةٌ مصطلحيةٌ لا تخدم غرضنا في التّعبير الدّقيق والتفاهم السّريع(5).

ويمكن تلخيص فوائد استخدام المصطلحات التراثية في وقتنا الحاضر في خمسِ فوائد:

- ربطُ حاضر اللّغة بماضيها.
- توفيرُ الجُهد في البحث عن مصطلحات جديدة.
- سلامةُ المصطلح العربي التراثي وسهولته.
- تجنّبُ مخاطر الاقتراض اللّغوي.
- الإسهامُ في توحيد المصطلح العلمي العربي(6).

وبعد ذلك ذكر القاسمي الوسائل التي تتبعها اللّغة العربية في توليد المصطلحات وحصرها في ست، يعنينا منها – في سلّم الترتيب – الوسيلة الأولى، وهي استثمار التراث وما يلفت الانتباه في سياق البيان المعرفي تعقيبان الأوّل قوله: «ومن العبث إضاعة الوقت في وضع مصطلحات جديدة لهذه المفاهيم، كما أنّه من الأفضل استخدام المُصطلحات ذاتِها –أي التراثية– من أجل استمرارية العربية، ووصل حاضرها بماضيها»(7)، والثاني قولُه في مبحث إعمال التّراث العادي العربيّ: «المصطلحات العربية – فضاء التراثية ليست معروفة للباحثين المعاصرين، وذلك لأسباب كثيرة، منها الانقطاع بين التراث والمعاصرة ومنها أنّ معظم كتب التراث مازالت مخطُوطة ولم تنشر وليست متوفّرة في المكتبات العامة وحتى لو نشرت فإنّ علماءنا الشباب يفضّلون الرجوع إلى المصادر الحديثة»(8).

في حين نجد أحد المحدثين وهو **الشاهد البوشيخي** والذي اقترح منهجية شاملة للاستفادة من التراث العربي المخطُوط في توليد المصطلحات العلمية، وجعل الخُطوات المنهجية كالآتي:

الفهرسَة: وضعُ معجم مفهرس للمخطوطات المطبوعة، وآخر للمخطوطات التي لم تطبع.

التّصوير: تصويرُ جميع المخطوطات التي يشتمل عليها المُعجم المفهرس.

التّخزين: حفظ ما صُوّر من مخطوطات بأحدث تكنولوجيا المعلومات وتوفيرها حاسوبيًّا.

التّصنيف: أي تصنيف المخطوطات المصوّرة موضوعيًّا وزمانيًّا ومكانيًّا.

التّوثيق: التثبّت من صحّة المخطوط ونسبته إلى مؤلِّفه.

التّحقيق: التأكّد من صحّة المتن اللّغوي للمخطوط.

التّكشيف: إعدادُ كشافات لمُحتويات المخطوطات.

النّشر: نشرُ المخطوطات ورقيّا وإلكترونيّا.

وبعد ذلك نحتاج إلى الإعداد العلمي الشّامل للمصطلحات التراثية، ويتمّ ذلك عبر الخطوات التالية:

الفهرسةُ: إعداد معجم مفهرس للمصطلحات في كل تخصص من تخصصات التراث.

التّصنيفُ: تقسيم المصطلحات حسب مجالها العلمي.

التّعريفُ: تعريف المصطلحات غير المعرفة، تعريفا لغويا واصطلاحا.

التّخزينُ: حفظ المصطلحات المعرفة بالحاسوب.

النّشر: إصدار المصطلحات المعرفة ورقيًا والكترونيًا للاستفادة منها في توليد المصطلحات العلمية الجديدة[9].

أمّا فيما يخصّ المصطلح في التراث العربي؛ فيرى القاسمي[10] أنّ العرب القدماء أدركوا أهميّة المصطلح ودوره في تحصيل العلوم، فقال القلقشندي (ت 821هـ) في كتابه (صُبح الأعشى): «على أنّ معرفة المصطلح في التلازم المُحتّم والمُهمّ المُقدّم لعُموم الحاجة إليه واقتصار القاصر عليه: إنّ الصّنيعة لا تكُون صنيعةً حتى يُصاب بها طريفُ المصْنعِ»[11].

كما نوّه التّهانوي في كتابه المشهور (كشّاف اصطلاحات الفنون) الذي جمع فيه أهمّ المُصطلحات المتداولة في عصره وعرّفها، وأشار بأهميّة المُصطلح فقال: «إنّ أكثر ما يحتاج به في العُلوم المدوّنة والفنُون المروّجة إلى الأساتذة هو اشتباهُ الاصطلاح، فإنّ لكلّ علْمٍ اصطلاحا خاصّا به إذا لم يعلم بذلك لايتيسّر للشّارع فيه إلى الاهتداء سبيلاً ولا إلى فَهمه دليلاً»[12].

وعرّف اللّغويون العرب القدامى المصطلح بأنّه لفظ يتواضع عليه القوم لأداء مدلول معيّن، أو أنه لفظ نقل من اللغة العامة إلى اللغة الخاصّة للتعبير عن معنى جديد، فهاهو الجرجاني (ت816هـ) في تعريف الاصطلاح في كتابه التعريفات: «عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما، ينقل عن موضعه. ثم أضاف وكأنه يتحدث عن بعض طرائق وضع المصطلح: إخراج اللفظ من معنى إلى آخر، لمناسبة بينهما»[13].

ولخص أحمد مطلوب، الشروط توافرها في المصطلح، والتي تستشف من التعريفات السابقة فيما يأتي:

- اتفاق العلماء عليه للدلالة على معنى من المعاني العلمية.
- اختلافا دلالته الجديدة عن دلالته اللغوية الأولى.
- وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين مدلوله الجديد ومدلوله اللغوي العام.
- الاكتفاء بلفظة واحدة للدلالة على معنى علمي واحد[14].

المبحث الثالث: الدراسات الغربية الحديثة في كتابات القاسمي المصطلحية

أبدى القاسمي اهتمامهُ وإعجابهُ بالطّرقِ الغربيةِ الحديثةِ في الاهتمام بالعمل المصطلحي ويَعتبرُ القاسمي الانفتاحَ على روح العصر قضيّةً جوهريةً لتطوير العمل المصطلحي فالنظريّة المصطلحية الحديثة تستفيدُ من مُختلف تطوّرات النظام اللّغوي، فالانفتاحُ على مستوى المادّة اللّغوية يقتضي الاهتمام بالمُولَّدِ والاستعمالاتِ اللّغوية الجديدة، وعلى مُستوى المعاني يتطلّب استحضار المدلوُلات الجديدةِ للمداخل المُعجمية تجاوُزًا لسِمَةِ النّمطيةِ والتّكرار في

سَرْدِ عرضِ المعاني، لكَوْنِ الاستيعابِ والفَهْمِ الجيّد لِلّغةِ يتأتّى من خلال ربْطِها بمظاهرِ الحياةِ الفرديّة والجماعيّة والثقافيّة والاجتماعيّة وبيئتها المُتنوّعة(15).

واستطاع القاسمي في مشرُوعه المصطلحي نقل علوم القارّات الأخرى؛ حيث توغّل في الدراسات اللغوية؛ وإتقانه للّغات الأجنبية خاصّة الفرنسية والإنجليزية وسفره إلى البلاد الأجنبية لحُضور الملتقياتِ المتنوّعَةِ لَخيرُ دليل على اطّلاع القاسمي الواسع في ميدان المصطلحية الغربية الحديثة.

- **نشوء علم المصطلح الحديث(16):**

يرى القاسمي أنّ علماء الأحياء والكيمياء بأوربّا، كانوا أوّل من شرع في توحيد قواعد وضع المصطلحات على النّطاق العالمي منذ ق19م، وتطوّر ذلك تدريجيًّا، حتّى صدر مُعجم (شلومان المُصوّر للمُصطلحات التقنية بستّ لغاتٍ مابين 1906م و1928م) في 16 مُجلّدًا، وكان مُرتّبا على أساس المفاهيم والعلاقات القائمة بينها، بحيث يُسهم في تصنيف المفاهيم ذاته في توضيح مدلول المُصطلح وتفسيره.

– وشهد عام 1931م، صدور كتاب (التوحيد الدولي للغات الهندسة – خاصة الكهربائية) للأستاذ ويستر Wuster، والذي يعدّ أكبر رواد علم المصطلح الحديث.

– وفي سنة 1936م، تشكّلت اللّجنة التّقنية للمصطلحات بطلب من أكاديميّة العلوم السّوفياتية، ومن روّاد علم المصطلح الحديث السّوفيتيان: لوط(ت1950م)وشابلجين (1926م).

– وفي عام 1971م، تأسس مركز المعلومات الدولي للمصطلحات في فيينا وترأّسهُ (هلموت فلبر) ومن أهم أهداف المركز:

– تشجيع البحوث العلمية في النظرية العامة لعلم المصطلح، ووضع المصطلحات وتوثيقها.

– توثيق المعلومات المتعلقة بالمصطلحات.

– تنسيق التعاون الدولي في حقل المصطلحات.

– بحث إمكانات التعاون بين بنوك المصطلحات.

– وفي نيسان 1979م؛ انقعد المؤتمر الأول لبنوك المصطلحات الدولية بفيّينا الذي كان القاسمي فيه ممثلا للوطن العربي. وفي نوفمبر 1979م؛ الندوة العالمية حول المشكلات النظرية والمنهجية في علم المصطلح بالسوفيات.

– في 1982م؛ الندوة العالمية حول مشكلات الترادف والتعريف في علم المصطلح بكوبيك – كندا.

– في 1983م؛ الندوة الخاصة بعلم المصطلح بجامعة اكستر – انجلترا، وكان علي القاسمي أحد المشاركين فيها.

– المبحث الرابع: المصطلح وقضاياه عند القاسمي:

يعدّ علي القاسمي من الذين وضعوا أسُس علم المصطلح في العالم العربي وسعى إلى تأسيس نظرية مصطلحيةٍ حديثةٍ، مُحدّدةً المفاهيم.

ويبيّن القاسمي أنّ كلمتي (مصطلح) و(اصطلاح) مهما كان الاختلافُ بين الدّارسين والباحثين، فإنّ الكلمتين مترادفتين في اللّغة العربية[17].

وهما مُشتقتان من (اصطلح) وجذره (صلح)، بمعنى اتّفق ولم يتوسّع في مفهومه اللغوي لأنّه اهتم بالمصطلح من الناحية المفهومية، أمّا إذا بحثنا عن المعنى اللغوي فنجدُ كلّ المعاني تدلّ على الصّلح والاتفاق بالمعاجم العربية القديمة.

ويرى القاسمي أنّ المصطلح اسم شامل لنوعين من النشاط[18]:

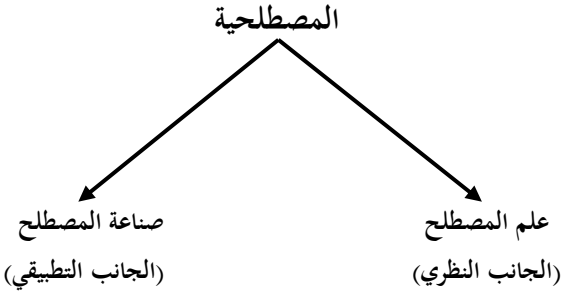

وقد بيّن القاسمي ظهور المصطلح في الدراسات الغربية، ووقف على أهمّ المراحل التي قطعها بدءًا من مراكز البحوث النظرية العامّة لعلم المصطلح بالنّمسا على يدي فيستر وفلبر إلى مدرسه براغ، ثمّ إلى كندا التي عقدت مؤتمرات كبرى في المُصطلحية، ثمّ إلى فرنسا أين وُجد كثير من اللّجان والجمعيات من أجل تنسيق نشاطات هذه المؤسسات في حقل المصطلحات، ثمّ الاتّحاد السوفياتي سابقًا الذي نظّم مؤتمرين عالميين، ومجيئا إلى الوطن العربي أين ظهر دور المجامع اللغويّة العربية وسعيها إلى وضعِ المصطلح والتقنية، ونشوء مكتب تنسيق التعريب بالرباط ومجلته (اللّسان العربي).

4-1/ جُهود القاسمي:

انطلق علي القاسمي ممّا توصّلت إليه النّظرية العامّة لعلم المصطلح من مبادئ في وضع المصطلحات وتتمثل في:

- الانطلاق من مفاهيم والعلاقات القائمة بينها.
- تحرّي مبدأ الاقتصاد في اللّغة بُغية التّسهيل في الأداء والاستيعاب.
- إعطاء الأولويّة للمُصطلحات الجارية في التّداول اللّغوي.
- اعتمادُ التّقييس[19] وسيلةً في وضع المصطلحات تجنُّبًا للتّرادف والتعدّد.

ووفقًا لهذه المبادئ فإنّ العملَ المصطلحيَّ حسب القاسمي يتمّ تبعًا للخطوات الآتية:

- تحديدُ موقع المفهوم بين باقي المفاهيم الخاصّة بحقلٍ علمي معيّن.
- تحديدُ مدلول المُصطلح من خلال التّعريف.
- إلحاقُ مُصطلح من بين المصطلحات بالمفهوم بعد اختياره بدقّةٍ وتمحيصهِ.
- توليد مُصطلحٍ جديدٍ للمفهوم عند تعذُّر الاختيارِ من المترادفات.

وقد تُرجمت جُهوده في الكتب التي ألّفها مثل: مُعجم مصطلحات علم اللّغة الحديث. علم المصطلح أسُسه النّظرية وتطبيقاتها. مقدّمة في علم المصطلح. علم اللّغة وصناعةُ المعجم.

وكذلك نشاطهُ الواسع في مكتب تنسيق التعريب وخارجه، والذي تكلّل بمقالات منشورة على صفحات مجلة (اللسان العربي) أو غيرها من الوسائط.

4-2/ خطوات القاسمي في التّوحيد المصطلحيّ:

وذلك بعد جمع الوثائق المتعلّقة بحقلٍ علميٍ معيّنٍ وتمثلت في:

- تثبيت موقع كلّ مفهوم في منظومة المفاهيم الخاصّة بذلك الحقل العلمي طبقا للعلاقات المنطقيّة والوجوديّة بين تلك المفاهيم.
- تثبيتُ معاني المصطلحات عن طريق تعريفها.
- تخصيصُ كلّ مفهومٍ بمصطلحٍ واضحٍ يتمّ اختيارُه بدقّةٍ من بين المترادفات الموجودة.
- وضعُ مُصطلح جيّدٍ للمفهوم عندما يتعذّر العُثور على المصطلح المناسب من بين المترادفات الموجودة[20].

ويتّضحُ من خلال هذه الخطوات أنّ القاسمي يجعلُ التّوحيد المعياريّ لاحقًا لعملية وضع المصطلح؛ ذلك أنّ واضع المصطلح الجيّدِ عندما ينطلقُ من منهجيّةٍ واضحةٍ ومعاييرَ محدّدة في وضع المصطلح، يغلبُ على عمله أنْ يُنتج مُصطلحًا تتوافر فيه جُلّ متطلّبات التّوحيد المصطلحي إنْ لم نقل كلّها[21].

كما يدعو القاسمي إلى الاستفادة من المبادئ التي توصّلت إليها النّظريّةُ العامّة لوضع المصطلحات مثل:

- **مبدأ الانطلاق:** من المفاهيم والعلاقات القائمة بينها بدلاً من الانطلاق من المصطلحات إلى المفاهيم.
- **مبدأ الاقتصاد:** في اللّغة عند وضع المصطلحات تحقيقًا للسّهولة في الأداء والاستيعاب.
- **مبدأ الأخذ بالاستعمال اللغوي:** وما جرى عليه العُرف من المصطلحات ولا تُغيّر إلاّ لأسباب وجيهة.
- ونتيجة لهذا السّعي في توحيد المصطلحات تولّدت نظرةٌ حسّيةٌ جعلت التّقييس وسيلةً أساسيّة لتحقيق التوحيد، اعتمدها القاسمي وغيرُه من العلماء[22].

المبحث الخامس: المصطلح العلمي العربي ومشكلاته

لقد خصص القاسمي بابًا للحديث عن مشكلات المصطلح العلمي العربي تضمن ثلاثة عشر صفحة؛ حاول فيه وضع اليد على أسباب هذه المشكلات، وقد لخّصها فيما يلي:

– **النقص في المصطلحات العلمية العربية:** وقد أرجع المؤلف ذلك إلى العوامل التالية:

أ– إنّ الآثار السلبية التي خلّفها الاستعمار الأوربي وسيطرة الحكم العثماني على البلاد العربية، انعكست على اللغة العربية إذ همشت وأبعدت عن مجالات التداول الإداري والتعليمي مما أفقدها بريقها واستمرار نموها في هذين المجالين.

ب– إنّ الجمود الذي سيطر على المجتمعات العربية على مستوى الاختراع والابتكار والأبحاث العلمية، أدى إلى ضعف الإنتاجية الاصطلاحية والعجز عن وضع المصطلحات العلمية والتقنية.

ج– عجز اللغة العربية عن الاستيعاب السّريع للمصطلحات العلمية والتقنية الجديدة التي تدفقت عليها بشكل وافر من الدول الصناعية كلّ يوم.

– اضطراب الجهات الواضعة للمصطلحات[23]

يشير القاسمي بخصوص هذه النقطة إلى تنوع الجهود المهتمة بوضع المصطلحات العلمية وتشتتها، وانعدام التنسيق بينها وتفرقها بين الجماعات (مجامع، جامعات، وزارات) والأفراد (كتاب، مترجمون، معجميون).

– اضطراب المنهج المتبع في الوضع[24]:

يرى القاسمي أنّ المنهج المتّبع في الوضع يتأرجح بين الاقتراض والتوليد، ومن ثم فالوطن العربي منذ النهضة العربية الحديثة تنازعه تياران من اللغويين: تيار محافظ وتيار متحرر حول المصطلحات العلمية الحديثة وكيفية وضعها. وبذلك اختلف الأمر بين متحرّر مؤيّد لاستعارة المصطلحات بحرية من لغات أخرى كالإنجليزية والفرنسية وحتى من اللهجات بدعوى أنّ الاقتراض يسهم في تطور اللغة وتنميتها، وبين محافظ يدعو إلى التقيد باختيار الألفاظ العربية الفصيحة مقابل المصطلحات الأجنبية، لأنّ اللغة العربية لغة

اشتقاقية. ويضرب الباحث مثالاً لذلك بكلمة ''راديو'' التي لا يتيسر أن نشتق منها كلمات أخرى بخلاف كلمة ''مذياع'' التي تمكننا من اشتقاق كلمات عديدة أخرى من جذعها هي: أذاع، إذاعة، مذيع، مذيعة، محطة الإذاعة.

5-1/ مشكلات المصطلح العلمي العربي[25]:

وبعد الفراغ من تشخيص الأسباب انتقل القاسمي إلى بسط مشكلات المصطلح العلمي العربي فلخّصها في نوعين بارزين:

النوع الأول: المشكلات اللغوية: وتشمل: المشكلات اللغوية الناتجة عن اللغة العربية والمشكلات الناتجة عن لغة المصدر.

النوع الثاني: المشكلات التنظيمية أو المنهجية.

وقبل التفصيل في هذه المشكلات بأنواعها، نشير إلى أنّ القاسمي وضع مقياسا علميا ضابطا لقياس جودة المصطلحات العلمية والتقنية. وهذا المقياس يستند إلى قاعدتين هما:

- ضرورة تمثيل كل مفهوم أو شيء علمي بمصطلح مستق.
- عدم تمثيل المفهوم أو الشيء العلمي الواحد بأكثر من مصطلح واحد.

وبالاحتكام إلى هذا المقياس أكّد القاسمي أنّه لا توجد مصطلحات مثالية تتحقق فيها هاتان القاعدتان، وأنّ ما يوجد ويتداول في الوطن العربي من مصطلحات تقنية هو أقرب ما يكون إلى الفوضى والاضطراب. فما أسباب هذه الفوضى وهذا الاضطراب؟ وما صوره؟ وما السبيل إلى إصلاح هذا الوضع وتصحيحه؟

5-2/ المشكلات اللغوية:

وتتفرع إلى نوعين، منها ما ينتج عن اللغة الأم ''العربية''، ومنها ما ينتج عن اللغة المصدر التي تستقي منها العربية ''اللغة الأجنبية''.

فالمشكلات الناتجة عن اللغة العربية عزاها المؤلف إلى ثلاثة ظواهر هي: ظاهرة الازدواجية، ظاهرة تعدد اللهجات الفصحى، وظاهرة الترادف.

وبخصوص المشكلات الناتجة عن لغة المصدر، يرى القاسمي أنّ اللغات الأجنبية التي تستقي منها اللغة العربية المصطلحات العلمية التقنية تعدّ مصدرا لعدة مشاكل تشوش على

عملية اقتراض المصطلحات وترجمتها من لغتها الأصلية إلى اللغة العربية. وقد أجمل المؤلف هذه المشاكل في:

– تعدد مصادر المصطلحات التقنية، فعندما تعطي الانكليزية والفرنسية كلمتين مختلفتين للمفهوم الواحد، وتلجأ العربية إلى اقتراض المصطلح مرتين، مرة من الانكليزية وأخرى من الفرنسية، فإنّ الأمر سيؤول إلى ازدواجية في المصطلح أي إلى مصطلحين عربيين يدلان على الشيء ذاته. ويمثل القاسمي لذلك بلفظ Nitrogen بالإنجليزية التي تعني Azot بالفرنسية وقد استعيرت الكلمات بلفظيهما فانتهتا إلى (آزوت) و(نتروجين) باللغة العربية.

– ازدواجية المصطلح في لغة المصدر التي قد تؤدي إلى ازدواجيته في اللغة العربية. فقد تجد اختلافا في استعمال المصطلح للدلالة على المفهوم الواحد بين الأمريكيين والبريطانيين مثلا، فالأمريكيون يستعملون مصطلحا، والبريطانيون يستعملون مصطلحا آخر، وكلاهما للتعبير عن مفهوم واحد. فإذا استعمل مترجمان عربيان مصدرين مختلفين للمصطلحات، الواحد أمريكي والآخر بريطاني، فإنهما قد يضعان مقابلين عربيين مختلفين للمصطلح الواحد. ومثال ذلك: تعبير (electronic tube) يطلقه الفيزيائيون الأمريكيون على الشيء الذي يسمّيه البريطانيون (electronic valve) فالكلمتان (tube) و (valve) تختلفان مبنى ومعنى. وعند الترجمة، الذي يعتمد المصدر الأمريكي يأتي بتعبير "صمام إلكتروني" valve والذي يعتمد المصدر البريطاني سيترجم بتعبير (أنبوبة إلكترونية .(tube) ومن ثم تتضح الازدواجية الاصطلاحية باللغة العربية.

5-3/ الترادف والاشتراك اللفظي في لغة المصدر:

يذهب القاسمي إلى أنّ الازدواجية في المصطلح العربي يكون سببها وجود الترادف في اللغة المصدر مثلا: المصطلحان الفرنسيان pompe à main و pompe à bras يدلان على مفهوم واحد، لكن عند ترجمتهما إلى العربية يترجمان بـ: pompe à main منفاخ يدوي، و braspompe à منفاخ بالذراع، دون إدراك أن هذين المصطلحين مترادفان في اللغة المصدر، ومن ثم وجب وضع مقابل واحد في العربية.

5-4/ المشكلات التنظيمية والمنهجية[26]:

بعد الحديث عن مشكلات المصطلح العلمي اللغوية، انتقل القاسمي إلى الحديث عن نوع آخر من المشكلات سماه "المشكلات التنظيمية"، وقد قسّم هذه المشكلات إلى ثلاثة أنواع هي:

- تعدد الجهات الواضعة للمصطلح.
- إغفال التراث العربي.
- إهمال الجانب التداولي للمصطلح الموضوع.

فبخصوص الجهات الواضعة للمصطلحات العربية أجملها المؤلف في:

أ- المجامع اللغوية والعلمية العربية.

ب- جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة.

ج- منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة مثل: اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية.

د- الاتحادات المهنية العربية مثل: اتحاد الأطباء العرب – واتحاد المهندسين العرب واتحاد الجامعات العربية.

هـ- الجامعات والكليات ومعاهد التعليم العالي.

و- المؤلفون ودور النشر والمعجميون.

ز- الدوريات من صحف ومجلات.

ح- مؤسسات عالمية أخرى.

وإضافة إلى تعدد الجهات الواضعة للمصطلح في الوطن العربي، هناك مشكلة أخرى تكمن في انعدام التواصل بين الأقطار العربية نتيجة العراقيل والصعوبات الجغرافية والسياسية والتقنية التي تحدّ من رواج الكتب والمؤلفات التي تنتجها هذه الجهات، ممّا يؤدّي إلى فوضى في ترجمة المصطلح العلمي مما يفرز تعدّدا في المصطلحات الدالة على المفهوم العلمي الواحد، وكلّ ذلك ينعكس على عملية التوحيد التي لا يمكن أن تتحقق إلا بالاعتماد على المرجع الواحد.

وبخصوص إغفال التراث العربي، يرى المؤلف أن التراث العلمي العربي غني بمصطلحاته وألفاظه العلمية لكن هذه المصطلحات غير معروفة لدى الباحثين لأسباب كثيرة منها:

– القطيعة الحاصلة بين التراث والمعاصرة.

– إهمال المصادر التراثية المخطوطة، وانعدام الاهتمام بتحقيقها ونشرها وإخراجها إلى حيز الوجود ليستفيد منها الباحثون والدارسون.

ومن النتائج السلبية الأخرى لإغفال التراث العلمي العربي يشير القاسمي إلى ظاهرة سماها الأستاذ عبد العزيز بنعبد الله "الترجمة من العربية إلى العربية" ومقتضى هذه الظاهرة أنّ اللغات الأوربية استعارت من العربية آلاف المصطلحات ثم جاء المترجمون العرب وعربوا بعض هذه المصطلحات دون الالتفات إلى أصلها العربي فأفرزت هذه العملية كلمات مشوهة[27].

أما النوع الثالث من المشكلات التنظيمية فهو المتمثل في ضعف القبول الجماهيري للمصطلحات الموضوعة على مستوى الاستعمال والتداول، ومن ثم تبقى هذه المصطلحات رهينة الرفوف وسجينة الكتب والمعاجم، في حين تستعمل كلمات غيرها.

ولقد أرجع القاسمي ذلك إلى أسباب عديدة منها:

– انعدام المسح الشامل من لدن المعجميين والأكاديميين لما هو مستعمل من المصطلحات قبل وضع مصطلحاتهم الجديدة.

– انحصار المصطلحات التي يقترحها المعجميون والعلماء وبقاؤها في بطون الكتب إما بسبب انتشار الأمية وانعدام الوعي لدى أغلبية الجماهير العربية، وإما بسبب انعدام سبل نشر هذه الكتب وتوزيعها على نطاق واسع.

– الحلول العلاجية: (التوحيد وتنسيق الجهود)[28]:

إنّ الغاية التي يرمي إليها القاسمي، من تشخيص واقع المصطلح العلمي العربي والوقوف على مشكلاته وأسباب هذه المشكلات، هي الوصول إلى ضرورة تنسيق الجهود وتوحيدها في ميدان المصطلحات العلمية والتقنية. وقد أشار القاسمي إلى أنّ هذه المهمة

الخطيرة، مهمة التوحيد، قد أوكلت إلى مكتب تنسيق التعريب بالرباط من أجل وضع خطة متكاملة لجمع المصطلحات العلمية والتقنية الموضوعة في شتى أقطار الوطن العربي وتنسيقها وتقديمها في صيغة مشاريع معجمية إلى مؤتمرات التعريب العربية وذلك لدراستها وتوحيدها وتعميم استعمالها في الأقطار العربية، كما بادرت المجامع اللغوية العربية إلى تكوين اتحاد المجامع بغية تنسيق جهودها في ميدان المصطلحات العلمية والتقنية.

ويختتم علي القاسمي حديثه عن مشكلات المصطلح العلمي العربي بتفاؤل واضح بمستقبل مشرق للغة العربية وثقة بالغة في قدرتها على مسايرة التطور العلمي والتقني وقدرتها على أن تغدو لغة العلم والتكنولوجيا، يتضح ذلك بجلاء من قوله: "وإنّنا لواثقون أنّ العربية ستغدُو لغة العلم والتكنولوجيا كما هي لغة الفكر والأدب إن شاء الله"[29].

هذه هي المشكلات التي ركز عليها القاسمي وتلكم أسبابها، لكن هناك بعض المشكلات يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- انعدام المتابعة وموت المشاريع، فإذا كان مكتب تنسيق التعريب هو الهيئة العليا التي أوكلت إليها مهمة التنسيق والتوحيد فأين هو من هذا الآن؟

2- غياب الوعي المصطلحي في الجامعات والمعاهد العليا ومدارس التكوين، ولدى معظم الباحثين والطلبة.

3- غياب سياسة تعليمية وتكوينية قوية في هذا الباب.

4- انعدام الوعي بالقضية المصطلحية كقضية هوية وكقضية وجود[30].

5-5/ المصطلحية والمواصفات العلمية[31]:

إنّ إخضاع الوحدات اللغوية للتقييس والتعيير هو عمل شبيه بعملية التعيير والمعيارية أو بعملية التحكيم اللغوي الذي تجاوزته اللسانيات الوصفية واللسانيات التحليلية والتفسيرية، ولذلك قد يلاحظ نوع من التناقض بين مبادئ التقييس والتنميط والتوحيد وبين المبادئ اللسانية التي تهدف إلى الوصف، أو التحليل والتفسير والتعليل. غير أنّ النظر في اللغة الصناعية الاصطلاحية وباعتبارها صناعية قد يفضي إلى الربط بينها وبين مبادئ

التقييس والتنميط وبين علم المصطلح لأنّ تلك المبادئ لا تعدو أن تكون مجموعة من التقنيات المرتبطة بالمصطلح، أو مجموعة من الآليات المصاحبة للعمل المصطلحي، منها ما هو متعلق بالوجه اللغوي للمصطلح، ومنها ما هو مرتبط بالمصطلح من إجراءات تقنية مصاحبة له، ومنها ما هو مرتبط بالممارسة المصطلحية.

إنّ اللجوء إلى التقييس في مجال المصطلح يمكّن من التحكّم في وضع المصطلحات وتوليدها وتوحيدها وذلك بقصد الاتفاق على المفاهيم التي تعبّر عنها هذه المصطلحات وأنظمتها وإدراكها. فالتقييس في المفاهيم عمل مرتبط بالمصطلح (المصنوع)، أو (المنتوج) والعمل الذي تقوم به المؤسسات والمنظمات والمجامع اللغوية، والمؤسسات المصطلحية عمل يهدف إلى الإحاطة بقضايا المصطلح، وتطوير المبادئ المعتمدة في تكوين المفاهيم، وأنظمة المفاهيم، وخدمة المصطلح والمصطلحيين، سواء تعلّق الأمر بـ(وضع المصطلح)، أو (توثيق المصطلح)، أو (نشر المصطلح).

ولتوضيح ارتباط التقييس بالمصطلح نورد بعض مهام اللجنة التقنية رقم (37) المهتمة "بوضع التوصيات الخاصة بتوحيد المبادئ المصطلحية والمعجمية التي لا غنى للعاملين في حقل المصطلحات وتوثيقها عنها".[32]

والمهتمة كذلك بمراجعة تلك التوصيات بين الفينة والأخرى وتعدلها لتواكب المفاهيم في تطورها وتغيّرها. أمّا المجالات التي تخصها هذه التوصيات فهي:

أ- المفردات: في هذا المجال، تُعْنى المنظمة بتحديد مفردات النظرية العامة في علم المصطلح، أي مصطلحاتها، وتعريف تلك المصطلحات.

ب- طريقة العمل: في هذا المجال، تتولى المنظمة إصدار أدلّة تحتوي على تعليمات لمصنفي المسارد والمعاجم حول تقنيات عملهم والطرائق الواجب اتباعها.

ج- مبادئ التسمية: وفي هذا المجال، تصدر المنظمة توصيات بالمبادئ التي ينبغي مراعاتها لدى تكوين المفاهيم، وأنظمة المفاهيم، والمصطلحات، والتعريفات.

د– الرموز: وفي هذا المجال، تصدر المنظمة أدلّة بالرموز التي تمّ الاتفاق عليها دوليّا الخاصّة باللغات، والأقطار، والسلطات، وكذلك الرموز المعجميّة المستعملة خصوصا في المفردات المصنَّفة المعرّفة[33].

والخلاصة أنّ المصطلحي محكوم بمجموعة من القضايا الفنية والآلية والمنهجية، والعمل المصطلحي مرهون بمجموعة من التقنيات والإجراءات، وتدبيره يفرض ما يلي:

1- التقييس أي العمل على إرساء المقاييس، واعتماد المعايير، أو الأنماط ... والمواصفات التي تصاغ وفقها المصطلحات.

2- التنميط: أي وضع المصطلحات الجديدة للتعبير عن المفاهيم المستحدثة وفق الأنماط والمعايير المتفق عليها في عملية التقييس.

3- التوحيد: أي توحيد المعايير والمنهجيات التي تصاغ في ضوئها المصطلحات، واختيار المصطلح الواحد للتعبير عن المفهوم الواحد [34].

ويمكن أن يكون الاتّباع الأمثل لهذه المواصفات، والتوظيف العلمي للمقاييس والمعايير، والتمثل الأنضج للقضية المصطلحية عامة عاملا مساعدا ليكون المصطلح العربي ملائما لما وضع له، وموافقا لما يعبر عنه. ومتجاوزا للاضطراب الذي يعوق نجاعته وفعاليته ومساهما في إنتاج المعرفة، ورواج المعرفة، وخلق مجتمع المعرفة.

المبحث السادس: رأي القاسمي في الترادف والمشترك اللفظي:

لقد أثبت القاسمي وجود ظاهرة المشترك اللفظي والترادف، واعتبر المشترك اللفظي وسيلة ضرورية للتعبير عن المعاني الجديدة، فلا مناص منه. وقد احتكم للنظريّة السياقيّة ليبرّر فيه المشترك اللفظي في اللغة المنطوقة والمكتوبة، لأنّ السياق يعطي عادة معنى واحدًا للفظ الواحد، وهذا ما تدعو إليه النظريّة المصطلحيّة، وهنا تتجلّى ملامح الحداثة في فكر علي القاسمي في سبيل صوغ النظريّة المصطلحيّة الحديثة.

أمّا رأيه في قضيّة الترادف فقد أقرّ بعدم وجود الترادف التام في اللّغة، وما يوجد في اللغة هو الترادف الجزئي، ونظرًا لأنّ كلّا من الترادف والمشترك اللفظي يدخلان في باب

المجاز فإنّ المصطلحيين يواجهون صعوبة في مراعاة مبدأ مقبول في علم المصطلح ينصّ ذلك المبدأ على: "عدم استخدام أكثر من مصطلح واحد للتعبير عن المفهوم الواحد، وعدم استخدام المصطلح الواحد للتعبير عن أكثر من مفهوم واحد، في الحقل العلمي الواحد"[35]، وهذا القول يعني تجنُّب الترادف والاشتراك اللفظي في صياغة المصطلحات الخاصة بحقل علمي معيّن ضمانًا للوضوح والدّقة في اللّغة العلمية.

فلقد تمّ إبعاد ظاهرة الترادف المصطلحي عن مجال اهتمام النظرية المصطلحية العامة شأنها في ذلك شأن ظاهرة المشترك المصطلحي، ويرجع هذا الإبعاد إلى أنّ كلا من الترادف والاشتراك يخلّ بأحد أهم مبادئ النظريّة المصطلحيّة ويتعلق الأمر بمبدأ التوحيد المصطلحي[36].

ويعرّف الترادف في التوصية رقم (1087) للمنظمة الدوليّة لتقييس (إيزو) بأنّه: "توالي مصطلحات متعدّدة بمعنى واحد بالضبط أو بالتقريب، لكنّها تختلف في الشكل الخارجي"[37]، وتقدّم الأبحاث المصطلحيّة تمييزا بين مفهومين اثنين؛ هما مفهوم "المترادفات" ومفهوم "أشباه المترادفات" ومفاد هذا التمييز أنّ "أشباه المترادفات" مصطلحات لا يمكن استبدال بعضها ببعض في كلّ الأسيقة، على خلاف "المترادفات"، وعلى أساس هذا التمييز تُعرّف أشباه المترادفات بأنها المصطلحات "التي لها معنى واحد بالتقريب"[38]، أي أنّها مثل المترادفات، إلا أنها تختلف في خاصية من الخصائص المكونة للمفهوم، أو في تمثل موقعه داخل اللّغة الخاصة.

6-1/ رأي القاسمي في قضية التعريب والاقتراض:

يرى القاسمي أنّ الاقتراض اللغوي؛ نوعٌ من المولّد؛ والتّوليد قد يكون من داخل اللغة كالمجاز والاشتقاق، والنحت، والتركيب والاقتراض، و قد يكون من خارجها وهو أنواع: المعرّب والمحدث والدّخيل، فالقاسمي يرى أنّ المعرّب فرعٌ من المولّد، وفيما يلي تفريق بين هذه المصطلحات التي جرى فيها اختلاف بين العلماء:

– **المُعرّب**: اللّفظ الذي تقترضه اللّغة العربيّة من اللغات الأخرى، وتُخضعه لنظامها الصّوتي والصّرفي عن طريق الزيادة فيه، أو الإنقاص منه أو القلب؛ وهذه العملية تسمى التعريب.

– **الدّخيلُ**: هو اللّفظ الذي تقترضه اللّغة العربيّة من اللّغات الأخرى، وتُبقيه على حاله دون أن تغيّر في أصواته وصيغته. أي: عدم إخضاع اللفظ لمقاييس العربيّة وبنائها وجرسها.

– **المُحدثُ**: ما وُلّد من الألفاظ بعد عصر الاستشهاد؛ عن طريق الاشتقاق أو المجاز أو النّحت أو التركيب، أي؛ الألفاظ المولّدة عربيّة خالصة.

مجمع اللغة العربية بالقاهرة يستعمل لفظ مُحْدَث؛ فهو اللفظ الذي استعمله المحدثون في العصر الحديث، وشاع في الحياة العامّة.

وهنالك من يعتبر الدّخيل؛ ما نُقل إلى لُغة العرب سواء جرت عليه أحكام التّعريب أم لم تجر عليه، فالدّخيلُ موافقة لهذا الرأي أعمّ من المُعرّب، "فكلّ معرّب دخيلٌ، وليس كلّ دخيل معرّبا"[39].

والمُلاحظ على طرح القاسمي في تناوله لمصطلح المعرّب؛ يختلف عن طرح قدماء العرب فالسيوطي في كتابه (المُزهر في عُلوم اللّغة) يعتبر المعرّب هو اللّفظ الذي دخل العربية في عصر الفصاحة، والمولّد هو ما بعد هذا العصر[40]، والدّخيل عند القدماء إمّا أنْ يكُون معرّبًا أو مولّدًا؛ فالمعرّب عندهم قسمٌ من الدّخيل، فالقدماء لم يُميّزوا بين هذه المصطلحات الدّقيقة ومزجوا كُلاً من المولّد والمعرّب؛ فكلّ لفظٍ دخل العربيّة بعد عصر الفصاحة سواء كان أجنبيًا أو عربيًّا مولّدًا سُميّ دخيلًا.

فسيبويه يُعتبرُ من أوائل العرب الذين تحدّثوا عنهُ وقد سمّاه إعرابًا، وقد تحدّث عن طريقة العرب في التعريب؛ أي أنّهم كانوا يُغيّرون الحُروف الأعجمية من إبدالٍ أو تغيير حركاتٍ أو حذفها وإلحاقها بالأوزان العربية؛ وهذا التعريف يوافق رأي القاسمي، لكن سيبويه ضمّنه بتعريف آخر و هو: التعريب ما أخذته العرب من اللّغات الأخرى وأبقوه على حاله دون تغيير"[41]، هذا التعريف الأخير يوافق تعريف القاسمي للدّخيل.

6-2/ قضية التعريب وضوابطها عند القاسمي[42]:

يرى القاسمي أنّ تدفّق المصطلحات في عصر النّهضة العربية الحديثة، قد شهد إقبالا واضحًا من العلماء على اللغات الأجنبية التي نهض أهلها بالعلوم، فوقع خلاف حول ظاهرة الاقتراض؛ فبعض اللّغويين العرب يرون بأهمية فتح باب الاقتراض على مصراعيه واستخدام المصطلحات الأجنبية في اللغة العربية، وذلك بغية الإسراع في نقل المفاهيم العلمية، لأنّ المهمّ ليس المصطلح وإنّما مفهومه، في حين نادى بعضهم بضرورة المحافظة على نقاوة اللّغة ووضع مصطلحاتٍ مشتّقَةٍ من أصُولِ عربيّة، مقابلة للمصطلحات العربية لها قدّرة توليديّة تمكّننا من إضافة حمولة مفهومية إلى الدّرس المصطلحيّ العربي، يرتبط بالتراث المصطلحي مع الانفتاح على النّماذج المصطلحية العالميّة الحديثة، والاستعانة بالعلوم المرتبطة بالمصطلحية، كالنطق واللّسانيات والابستمولوجيا والمعلُوماتية.

وللمُصطلحيّين العرب المحدثين الأخذ بآليات وضع المصطلح عند العلماء العرب القدامى والاقتداء بطُرقهم في تسميةِ المفاهيمِ العلميةِ والفنية وتحديدها، ومنها:

- الاشتقاقُ نظرًا لخصوصيّة العربيّة وطابع أبنيتها الصّرفية.
- توليد المصطلحات المصُوغة من الأوزان المزيدة خصُوصًا بعد استنفاذ طاقات الأوزان المجرّدة.
- استخدام صيغ الجُموع بأنماطها المختلفة عند تسميةِ المفاهيم علمًا أنّ جمع المذكّر السّالم قلّما يُستعمل لهذا الغرض نظرًا لكونه يجمعُ ما يعقِل، وأغلبُ التّسميات هي لأشياء وذوات جامدةٍ أو مجرّدة.
- الاستفادة من أبواب الترخّص التي فتحها العرب القدامى في لُغتهم العلميّة لاختلاف طبائع هذه الأخيرة عن طبيعة اللّغة العامّة، من ذلك جواز النّسبة إلى الجمع دون ردّ المصطلح إلى المفرد؛ كقول ابن سينا (قروحي) نسبة إلى قُروح وهو جمع لمفرده (قُرْحة).
- استساغةُ استعمال التّراكيب العلميّة في تسميه المفاهيم إنْ اقتضى الأمرُ ذلك وحملُ المصطلح أكثر من معنًى، وقد ترِدُ التّراكيب الاصطلاحية مكوّنةً من كلمتين أو من

ثلاثِ كلماتٍ أو من عبارة اصطلاحيّة، وبذلك يبطُل القيدُ الذي وضعهُ بعض روّاد النّهضة العربيّة الحديثة في إلزاميّة تكوّن المصطلح العلمي من كلمةٍ واحدةٍ.

- إجازة الاشتقاق من المعرّب كاشتقاق الصّفات: مزعفرٌ – زعفران، مُفلْفلٌ من فلفل.
- الاجتهادُ في تأصيل الدّخيل من المصطلحات وطبعِها بطابعٍ عربيّ يجعلُها تعكسُ طبيعة التّلاقي الحضاري (العربيّ/الأجنبي) المنزّه عن كلّ تبعيةٍ ونسخٍ حرفيٍّ للوافد.
- ارتكاز التعريف بداية على التّحليل اللّغوي للمُصطلح وإرجاعه إلى أصله الاشتقاقي ليعقب ذلك ذكرٌ لمعاني المصطلح عند أهلِ الاختصاص العلميّ أو الفنّي أو المهني والتمييز في تحديد المفهُوم بين المستوى العلمي والمستوى التّعليمي والإشارة إلى مجالاتِ استعماله، ممّا يتيحُ تفنينا لسماته الدّلالية من أجْل تفادي أيّ لُبسٍ في توظيفه من طرف أهلِ الاختصاص.

خاتمة:

وبوُصولي إلى خاتمة هذا البحث، كان لي ولابدّ من الوقوف على أهمّ النتائج التي توصّل إليها البحث ويمكن إجمالها في الفقرات التالية:

– لقد وُفّق علي القاسمي في معالجة قضايا المصطلحية العربية من حيث المصطلحُ والمفهومُ والمنهج، كما استطاع أنْ يُثري السّاحة العربية بمؤلفات مُختلفةٍ؛ ووُفّق إلى وضع نظريةٍ مصطلحية حديثة تُعالج قضايا المصطلح العربي؛ وتُزاوج بين التراث واللّسانيات الحديثة نظريا وتطبيقيا.

– للمُصطلحات الجيّدة شرطان هُما: ينبغي تمثيلُ كلّ مفهومٍ أو شيءٍ علميّ بمُصطلح مُستقل، وعدمُ تمثيل المفهومِ أو الشّيء العلميّ الواحدِ بأكثرِ من مصطلحٍ واحدٍ. كما أنّ صناعة المصطلح في حاجةٍ إلى تظافُرِ جُهودِ المهتمّين بعلُوم اللّغة كُلِّها وخاصّة الباحثين في النّحو والصّرف والدّلالةِ ممّا يستدعي العملَ الجماعيَّ.

– من الأسس التي وضعها المنظّرون في صناعة المصطلح الحديث: الجمع بين القديم والحديث (المولّد والمحدث والمعرّب والدّخيل)، والعناية بالمصطلحات العلمية، والألفاظ الحضارية والتعريف، وتأصيل المصطلح والاستعانة بذوي الخبرات والتخصّصات المتنوعة في وضع المصطلح.

– استعمل القاسمي لفظي مُصطلح واصطلاح بوصفهما مُترادفين،كما اعتبر التّرجمة والتّعريب عنصرين من عناصر نقل المصطلح، وبيّن أنّ صناعة المصطلح لم تعد جهدًا فرديّا بل أصبحت منجزا مؤسساتيًّا يقوم على فريق العمل.

– يرى القاسمي أنّه إذا استطعنا أنْ نعرّب التعليم العالي والبحث العلمي ونرفع من مستواهما؛ ونعمّم التعليم ونشيع الديمقراطية، سنضرب عصفورين بحجر: الأوّل إيجاد مُجتمع المعرفة القادر على تحقيق التّنمية البشرية، والثاني تيسيرُ وضع المصطلحات بالعربية.

– دعا القاسمي إلى اعتماد وسائل التّقانة الحديثة في صناعة المعجم خاصة معاجم الترجمة الآلية وصناعة المعجم التاريخي للغة العربية، كما رأى أن تدفّق المصطلحات العلمية يشكّل معضلة للّغات غير المنتجة مُصطلحياً، أي التي لا ينجز أهلها كثيراً من البحث العلمي،فهم لا يولّدون المصطلحات، وإنّما يستهلكون ما يوضع منها في البلاد الأخرى.

الهوامش والإحالات

(1)– القاسمي علي، علم المصطلح: أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت 2008، باب :04، فصل: 16، ص:299.

(2)– المرجع نفسه، ص:299.

(3)– علي بن الحاج محمد بن الحاج عيسى بن الحاج حسين القاسمي (المعروف بالدكتور علي القاسمي) ولد في بلدة الحمزة الشرقي في محافظة القادسية في العراق في 1942/5/31؛ مقيم في المملكة المغربية منذ سنة 1972. عنوان البريد الإلكتروني: alkasimi@gmail.com.

تلقى تعليمه العالي في جامعاتٍ في العراق (جامعة بغداد)، ولبنان (الجامعة الأمريكية في بيروت وجامعة بيروت العربية ـ فرع جامعة الإسكندرية)، وجامعة أوسلو، وأكسفورد، والسوربون، وجامعة

تكساس في أوستن، حصل على الإجازة (مرتبة الشرف) في الآداب، وليسانس في الحقوق وماجستير في التربية، ودكتوراه الفلسفة في علم اللغة التطبيقي.

مارس التعليم في جامعة بغداد، وجامعات عالمية مثل تكساس، وجامعة الملك سعود بالرياض وجامعة محمد الخامس بالرباط. كما حاضر في جامعات أخرى مثل جامعة أكستر في بريطانيا وجامعة تمبرة في فنلندة، وجامعة مراويستي في الفلبين. واشتغل خبيراً في مكتب تنسيق التعريب بالرباط التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو). وعمل مديراً لإدارة التربية في المنظَّمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو) بالرباط؛ ثم مديراً لإدارة الثقافة ومديراً لأمانة المجلس التنفيذي والمؤتمر العام في المنظمة نفسها، ثم مديراً للأمانة العامة لاتحاد جامعات العالم الإسلامي.

نشاطه الأكاديمي:

عضو مجمع اللغة العربية بدمشق. ـ عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة (2004 ـ 2019) ـ عضو المجلس العلمي لمعجم الدوحة التاريخي للغة العربية. ـ عضو المجلس العلمي للمعجم التاريخي للغة العربية – اتحاد المجامع اللغوية، القاهرة (2004 ـ 2019) ـ عضو الهيئة الاستشارية للمركز الكوري للغة العربية والثقافة الإسلامية في سيئول. ـ عضو المجلس الاستشاري للأمم المتحدة حول تقرير"التكامل العربي". ـ عضو المجلس الإداري لمؤسَّسة عبدالهادي بوطالب للعلم والتنوير الثقافي الدار البيضاء. له مؤلَّفات بالعربية والإنجليزية منها في المصطلحية:

– علم المصطلح: أسسه النظرية وتطبيقاته العملية. ط2 (بيروت: مكتبة لبنان ناشرون 2019)، ط1 (بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 2008). 877 صفحة.

–. مقدمة في علم المصطلح، ط2: (القاهرة: مكتبة النهضة، 1988)، ط1: (بغداد: الموسوعة الصغيرة، 1985).

– مصطلحات علم اللغة الحديث (بيروت: مكتبة لبنان،1981) – مع آخرين– كما له مؤلفات في المعجمية والتربية والتعليم والفكر والنقد الأدبي والرواية والترجمة، وحاز كثيرا من الدروع والأوسمة.

(4)– القاسمي علي، علم المصطلح، ص317.

(5)– القاسمي علي، المرجع نفسه، ص: 208.

(6)– المصدر السابق، ص: 208.

(7)– القاسمي علي، المصطلحية مقدمة في علم المصطلح أسسه، دار الشؤون الثقافية، العراق، 1985 ص: 152–153.

(8)– المصدر نفسه، ص: 07.

(9)– ينظر: البوشيخي الشاهد، دراسات مصطلحية، مصر دار السلام للطباعة والنشر، ط2، 2012 ص: 66-67-68-69، وينظر: درقاوي مختار، استثمار التراث العربي في ترجمة المصطلح اللساني مقال مجلة اللسانيات العربية مجلة علمية مُحكَمة تصدر عن مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، العدد 02، سبتمبر، 2015.

(10)– القاسمي علي، علم المصطلح، ص: 304.

(11)– القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، تح: محمد حسين، بيروت، دار الكتب العلمية ودار الفكر ، 1987. نقلا عن علي القاسمي علم المصطلح، ص304.

(12)– التهانوي ،كشاف اصطلاحات الفنون، تح: لطفي عبد البديع، القاهرة، 1963، ص1.

(13)– الجرجاني علي بن محمد، التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، 1983، ص: 28.

(14)– مطلوب أحمد، في المصطلح النقدي، بغداد، المجمع العراقي، 2002، ص:8، وينظر: بحوث مصطلحية، المجمع العلمي العراقي، بغداد، 2006.

(15)– القاسمي علي، علم اللغة وصناعة المعجم، ص:97.

(16)– القاسمي علي، علم المصطلح: أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت 2008، ص: 305-307.

(17)– القاسمي علي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص:261.

(18)– المرجع السابق، ص:264.

(19)– التقييس المصطلحي standardisation هو اعتماد المعايير والمقاييس التي ينبغي أن توضع المصطلحات طبقا لها.

(20)– ينظر: القاسمي علي، علم المصطلح، ص:311.

(21)– ينظر: الحيادرة مصطفى طاهر، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، عالم الكتاب الحديث، ط1 ج 02، ص: 34.

(22)– ينظر: المرجع السابق، ص: 35.

(23)– علي القاسمي، علم المصطلح، ص: 200.

(24)– المرجع نفسه.

(25)– منتصر أمين عبد الرحيم ، الدكتور علي القاسمي –سيرة ومسيرة، دار الوفا لدنيا الطباعة والنشر الإسكندرية، ط: 01، 2018، ص: 80.

(26)– علي القاسمي، المصدر السابق، ص: 199.

(27)– علي القاسمي، المصدر السابق، ص: 203.

(28)– المصدر نفسه، ص: 203.

(29)– علم المصطلح، ص: 203.

(30)– منتصر أمين عبد الرحيم ، الدكتور علي القاسمي –سيرة ومسيرة، ص: 80.

(31)– المصدر نفسه، ص:63.

(32)– المصدر السابق، ص:309.

(33)– علي القاسمي: (2008). ص:309.

(34)– المصدر نفسه، ص: 305

(35)– القاسمي علي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص: 372.

(36)– القاسمي علي، المرجع السابق، ص: 372.

(37)– معجم مفردات علم المصطلح، إيزو (iso) التوصية رقم (1087) تر: علي القاسمي، اللسان العربي، الرباط 1984، ع22، ص: 213.

(38)– المرجع السابق، ص: 213.

(39)– القاسمي علي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص: 416.

(40)– ينظر: السيوطي جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، باب معرفة المعرب، شر: محمد أبو الفضل وآخرون، ط 03، مكتبة دار التراث، القاهرة، الباب 19، ص141.

(41)– ينظر: سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ط 03، بيروت، 1983، عالم الكتب ج1، ص:133.

(42)– علم المصطلح، ص: 420.

إشكالات الدراسة المصطلحية لألفاظ القرآن الكريم؛ دراسة وصفية

Problems of the Terminological Study of the Holy Quran; Descriptive Study

الباحثة: حورية بوايكادر

جامعة سيدي محمد بن عبد الله

سايس – فاس (المغرب)

houriabouiygader2016@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/08/15 **تاريخ القبول: 2020/09/21**

ملخص:

من المعلوم في كلّ عصر ومصر أنّ المصطلحات مفاتيح العلوم، لأنّ العلوم مختزلة في مفاهيم، والنفاذ إلى أسرارها وخباياها يتطلب التمكن من مداخيلها الطبيعية التي هي المصطلحات،خاصة إذا تعلق الأمر بمصطلحات القرآن الكريم التي يجب الوقوف على معانيها الدقيقة، لأنها المفتاح لفهم الدين واستيعاب مسائله، لهذا كان لزاما الوقوف عند مصطلحاته باهتمام بالغ حتى نتمكن من استيعاب المعاني السامية التي يحض عليها القرآن الكريم، ويرى أنصار المدرسة الفاسية وعلى رأسهم الدكتور الشاهد البوشيخي أنّ منهج الدراسة المصطلحية النموذج الأمثل لدراسة المصطلحات، ويهدف هذا المنهج إلى بيان معانيها وفق منهج علمي متكامل من شأنه أن يوصل الباحث إلى فهم عميق، واستيعاب دقيق لكلّ ما يتعلق بالمصطلحات بجانب المتن الواردة فيه. وعلى الرغم من دقة هذا المنهج وعلميته في دراسة المصطلح فإنّ الباحث في المصطلح القرآني يصادف العديد من الإشكالات، لأنّ المصطلح القرآني يقتضي خصوصية في التناول والدراسة لقداسته وربوبية مصدره. لهذا يجب مراعاة خصوصية مصطلحات القرآن الكريم أثناء تطبيق منهج الدراسة المصطلحية للوقوف على معانيها الدقيقة.

الكلمات المفتاحية: الدراسة المصطلحية، المصطلح القرآني، دراسة وصفية، المفاهيم.

Abstract:

It is known in every epoch and every place that terms are the keys to science, because science is reduced to concepts, and the access to its secrets and mysteries requires mastery of its natural intries which are the terms, especially if it comes to the terms of the Holy Quran, whose accurate meanings must be grasped, because it is the key to understand the religion and its issues, that's why it was mandatory to stop at its terminology with great interest in order to realise the lotfy meanings that the Holy Quran urges. Moreover, the supporters of the Fassian School, headed by Dr. Al-Shahid al-Bouchikhi, believes that the terminological study methodology is the ideal model for studying terminology. This methodology aims to explain its meanings according to an integrated scientific method that would lead the researcher to a deep understanding and an accurate comprehension of everything related to the terminology besides the text contained in it.

Despite the accuracy and science of this method in studying the term, the researcher in the Quranic text encounters many problems, because the Quranic text requires scrutiny in dealing it and studying its holiness and the divinity of its source. That is why it is necessary to take into account the peculiarities of the terms of the Holy Qur'an while applying the terminology methodology to find out their precise meanings.

Keywords: terminology study, Quranic text, the terminology, Descriptive Study, Concepts.

مقدمة:

يعتبر القرآن الكريم كتاب الله الخالد، ومعجزة الرسول العظيمة، ودستور هذه الأمة الذي به تنتظم الحياة، وترقى المجتمعات، وتستقيم الأنفس، وقد أورد فيه سبحانه وتعالى كنوز العلم والمعرفة وقواعد الهداية في نسق مفاهيمي شديد الإحكام عميق المعنى. كما

يزخر هذا الكتاب الحكيم بذخيرة مصطلحية مهمة تختزل المفاهيم الكلية والجزئية المكونة للدين، التي تستلزم التمعن الدقيق والفهم السليم، ولا سبيل إلى تحقيق هذه الغاية دون البحث في المصطلحات والوقوف عليها بالدراسة والتحديد، وفق الدراسة المصطلحية التي تهدف إلى دراسة المصطلحات وفق منهج علمي متكامل لمعرفة دلالتها الحقيقية والعميقة وبالتالي التمكن بناصية العلم الذي تنتمي إليه. لأنّ المصطلحات هي المفاتيح التي تفتح بها أقفال العلوم، ولعلّ هدف منهج الدراسة المصطلحية الأسمى هو تبين وبيان المصطلحات بدقة، وبالتالي التمكن من ناصية أي علم من العلوم.

إذن ما المقصود بالدراسة المصطلحية؟ وما أهمية الدراسة المصطلحية للمصطلح القرآني؟ وماهي الصعوبات والإشكالات التي تواجه دارس المصطلح القرآني وفق منهج الدراسة المصطلحية؟

1- مفهوم الدراسة المصطلحية:

تعدّ الدراسة المصطلحية بوابة لولوج أي علم، لأنّ العلوم مختزلة في المفاهيم، والنفاذ إلى أسرارها وخباياها يتطلب التمكن من مداخيلها الطبيعية التي هي المصطلحات، فالدراسة المصطلحية تعدّ المنطلق الصحيح، والطريق السديد الذي يجب أن يتبعه الباحث ليتمكن من التدقيق في معاني المصطلحات، وتصحيح ما حقه التصحيح، سواء كان ذلك بسوء القصد أو بسوء الفهم، وهذا يتأتى بمنهج الدراسة المصطلحية للمصطلحات، التي هي بمثابة مفاتيح للعلوم على اختلاف مناهجها وموضوعاتها، إذ انبنت وتأسست هذه العلوم وفق نسق مفاهيمي يتعالق ويتداخل في ما بينه، ويستلزم فهمه معرفة دلالات المصطلحات المكونة له باعتبارها مفاتيح، ومفتاح هذه المفاتيح هو منهج الدراسة المصطلحية، فما مفهوم الدراسة المصطلحية؟

الدراسة المصطلحية ضميمة وصفية مكونة من لفظين أحدهما: الدراسة وهي في اللغة مشتقة من الجذر اللغوي (درس) بمعنى: البحث والتحقيق[1]، والدرس يعنى الطريق الخفي ودرس الشيء، والرسم يدرس درسا بالضم: عفا. ودرسته الريح درسا: إذا تكررت عليه

فعفته، ودرسه القوم: عفوا أثره[2]، فالدراسة بمعناها اللغوي تدلّ على البحث والتحقيق والعفاء. في الاصطلاح يقول الراغب الأصفهاني: "درس الدار معناه: بقي أثرها، وبقاء الأثر يقتضي انمحاءه في نفسه، فلذلك فسر الدروس بالانمحاء، وكذا درس الكتاب ودرست العلم: تناولت أثره بالحفظ، ولما كان تناول ذلك بمداومة القراءة عبر عن إدامة القراءة بالدرس"[3]، والدراسة بهذا المعنى تناول الشيء المدروس بالقراءة والحفظ وإدامة العمل عليه، من أجل الإلمام والإحاطة بكلّ ما يتعلق به لحصول العلم والمعرفة به.

والآخر مصطلحية: لم يرد في حقيقة الأمر لفظ المصطلح في اللغة وإنما ورد لفظ الاصطلاح الذي يرجع أصله إلى مادة (ص.ل.ح) وهو ضد الفساد يقول ابن فارس: "الصاد واللام والحاء أصل واحد يدل على خلاف الفساد"[4]،كما تتحدد هذه المادة بمعنى الصلح والاتفاق والتعارف، كما ورد عند ابن منظور: "اصطلح الناس: زال ما بينهم من خلاف، توافقوا وزال تخاصمهم، واصطلح القوم على الأمر: تعارفوا عليه واتفقوا"[5]. أما في الاصطلاح يقول الجرجاني: "الاصطلاح عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول، وإخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما، وقيل الاصطلاح اتفاق قوم على طائفة على وضع اللفظ إزاء المعنى"[6]. إذن يمكن أن نقول إنّ الاصطلاح اتفاق جماعة ينتمون إلى مجال أو تخصص معين على تسمية شيء معين بلفظ ليدلّ عليه. وهنا يجدر بنا أن نميز بين الكلمة واللفظ والعبارة. فالكلمة هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد يتخذ قيمته داخل استعمال المتكلم، واللفظ هو صوت مشتمل على بعض الحروف ولا يلزم أن يكون له معنى، ويمكن أن نسميه كلمة إن كان دالا على معنى، أما العبارة هي كل تركيب أو جملة تفيد معنى.

ويعرف أهل الاختصاص الدراسة المصطلحية بتعريفات عديدة أهمها تعريف الدكتور الشاهد البوشيخي: "أنها ضرب من الدرس العلمي لمصطلحات مختلف العلوم، وفق منهج خاص بهدف تبيين وبيان المفاهيم[7] التي عبرت أو تعبر عنها تلك المصطلحات في كلّ علم، في الواقع والتاريخ معا"[8]، ويعرفها كذلك الدكتور فريد الأنصاري بأنّه: بحث في

المصطلح لمعرفة واقعه الدلالي من حيث مفهومه وخصائصه المكونة له وفروعه المتولدة عنه ضمن مجاله العلمي المدروس به. أمّا الدكتور إدريس الفاسي الفهري فيعرفها بأنها: "منهج من مناهج البحث، موضوعها النصوص، وهدفها تعريف المفاهيم المتضمنة في النص موضوع الدراسة، ولها مراحل وهي الإحصاء، والدراسة المعجمية، والدراسة النصية، والدراسة المفهومية، والعرض المصطلحي[9].

إذن الدراسة المصطلحية هي الدراسة العلمية للمصطلح، وفق منهج خاص، بهدف معرفة دلالته بدقة في الواقع والتاريخ، وخصائصه وفروعه، موضوعها النصوص، وهدفها تعريف المفاهيم.

2- أهمية الدراسة المصطلحية للمصطلح القرآني:

لقد بدأ الاهتمام بالمصطلحات خاصة مع انتشار الإسلام، واتساع الحقول المعرفية وتطور اللغة العربية وازدهارها، حيث أصبحت الحاجة ماسة إلى وضع مصطلحات تساير هذا التطور؛ إذ أصبح لكلّ حقل معرفي مصطلحاته الخاصة التي تعبر عن مفاهيمه والتي تكتسي دلالات خاصة داخله. فمع كلّ تطور علمي يتزايد عدد المفاهيم التي تتطلب إيجاد مصطلحات تمثلها وتختزل دلالتها بشكل دقيق، كما يتضح من خلال قول علي القاسمي: "فالوحدة التي لا انفصال لها بين المفهوم والمصطلح قائمة على التعريف العلمي الدقيق ومصطلحات علم محدد من العلوم تشكل فيما بينها نظاما لا يحقق الغاية من وجوده ما لم تكن العلاقات المتبادلة بين عناصره متميزة دلاليا ومتجاوبة مع النظام المفهومي لعلم من العلوم حتى نحقق تصنيفا مفهوميا يقوم على أسس موضوعية ومنطقية"[10]. وهكذا، فإنّه لا سبيل إلى اقتحام هذا الحقل أو ذاك دون استيعاب دلالات مصطلحاته ومفاهيمه، وهذا ما يؤكده الدكتور الشاهد البوشيخي في قوله: "إنما تؤتى البيوت من أبوابها، وأبواب كلّ علم مصطلحاته، بل إنّها خلاصة البحث في كلّ عصر ومصر، ببدايتها يبدأ الوجود العلني للعلم، وفي تطورها يتلخص تطور العلم"[11].

إنّ البحث في عالم المصطلح هو بحث في الهوية والشخصية والذات "ذلك أنّ المصطلحات هي قواعد الارتكاز الثقافي والحضاري، وهي المعالم الفكرية التي تضبط هوية الأمة، وهي فضلا عن هذا أوعية للتواصل بين أفراد الأمة جيلا بعد جيل"[12]، خصوصا إذا تعلق الأمر بالمصطلح القرآني الذي يعدّ مفتاحا لمعرفة أحكام وغايات الدين ويختزل قيما ومبادئ من شأنها أن تسهم في تطور المجتمعات وحضارتها. ولكن لما "غفلت الأمة عن هذا الجانب الأساسي من جوانب بنائها الحضاري، اضطربت مفاهيم علومها، والتبست مصطلحاتها، وتخلفت بالتالي عن مسايرة الركب الحضاري، ودبّ التصدع والفرقة في كيانها الثقافي"[13]. لأنها تعكس تراث الإنسان وماضيه وخصوصياته الحضارية والثقافية والدينية وإذا ما غابت انصهرت الذات معها. وبناء على ذلك، يمكن القول إنّ السبيل الوحيد لاقتحام أيّ علم من العلوم وفهمه هو الدراسة المصطلحية للمصطلحات، فبواسطتها يمكن رفع اللبس عن المصطلحات وإزالة الغموض الذي يشوب بعض المفاهيم، والخلط الذي يمكن أن يقع بين بعضها، وتحديد دلالتها المقصودة بشكل دقيق.

ولقد كان لمجيء الإسلام الفضل في ظهور مجموعة من العلوم والحقول المعرفية؛ التي تخدم الوحي الإلهي قرآنا وسنة، كعلوم الحديث، وعلوم القرآن، وكتب التفسير... مما أدى إلى ثورة مصطلحية مصاحبة لهذه العلوم. ولما كان هذا الوحي عبارة عن نسق مكون من مجموعة مفاهيم؛ وجب فهم حقيقة هذه المفاهيم ودلالتها العميقة، بعيدا عن كلّ خلط، أو تحريف في المفهوم والمعنى، وهذا لن يتأتى إلا بفقه النسق الذي يعدّ السبيل إلى فهم الدين "ذلك لأنّ النسق نسق مفاهيم، ومجموع مفاهيم، منسوقة أفقيا وعموديا، هو صورة الدين (...) إنّ الدين مفهوميا خلقة سوية مضبوطة المكونات، والمقاييس، والأبعاد، والرتب، وأي تغيير يمسّ شيئا من ذلك ليس منه، هو تغيير لدين الله، ولخلق الله، ولفطرة الله"[14]، من هنا تتبين خطورة الفهم الخاطئ لمفاهيم مصطلحات القرآن الكريم؛ الذي يؤدي لا محالة إلى تحريف النص القرآني، ومن ثمّ تشويه معاني آياته وعدم فهم أحكامه.

إنّ المتأمل لآيات القرآن الكريمة يجدها شديدة الإحكام، عميقة المعنى، منظومة بشكل متين وبديع مصداقا لقوله تعالى:﴿**كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ**﴾(سورة هود، الآية: 2)، وقد يكون للفظ القرآني دلالات متعددة حسب سياقات ورودها "والقرآن الكريم وهو يتنزل كان يعطي ألفاظه؛ التي هي عماد الدين معاني محكمة في العقيدة أو الشريعة، إجمالا أو تفصيلا، ولو تتبع الباحث الاستقراء الكامل لمواطن ورود اللفظ الواحد لأمكنه الوقوف على معاني اللفظ الجمة، وعلى حقيقته، والمراد منه في هذا الموطن أو ذاك سواء اتحدت المعاني أو اختلفت، ولكان ذلك خير معين لفهم المراد من كلام الله تعالى في كتابه"[15]، إضافة إلى هذا فقد جاءت بعض الآيات لتصحيح بعض المفاهيم؛ بل منع استعمالها أحيانا كما تبين الآية الكريمة:الآية الكريمة:﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انْظُرْنَا وَاسْمَعُوا وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ**﴾(سورة البقرة، الآية: 103)، فأصل كلمة "راعنا"، على سبيل المثال، من الرعاية وهي النظر في مصالح الإنسان، وقد حرفها اليهود فجعلوها كلمة مسبة، مشتقة من الرعونة والحمق، لذلك نهي عنها، فمقصود "راعنا" في الآية الكريمة هي راقبنا وأمهلنا[16].

وقد جاء في تفسير التحرير والتنوير لمحمد الطاهر بن عاشور رحمه الله؛ أنّ سبب منع استعمال مصطلح "راعنا" في هذه الآية هو أنّ اليهود كانت لهم عبارة في العبرانية تشبه كلمه "راعنا" بالعربية، وتعني السب، وقيل تعني لا سمعت دعاء، فقال بعضهم لبعض، كنّا نسب محمدا فأعلنوا به الآن، فكانوا يقولون هذه الكلمة مع المسلمين ناوين بها السب فكشفهم الله وأبطل عملهم بنهي المسلمين عن قول هاته الكلمة حتى ينتهي المنافقون عنها، ويعلموا أنّ الله أطلع نبيه على سرهم[17]. وهذه الآية دعوة إلى ضرورة اجتناب الألفاظ التي من شأنها أن تنقص من قدر الرسول صلى الله عليه وسلم وأمته الإسلامية، أو من شأنها أن تزيح المعنى المقصود إلى معنى آخر، كما جاء في الآية الكريمة: ﴿**قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ وَإِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ**﴾(سورة الحجرات، الآية: 14).

فقد زعم الأعراب أنهم آمنوا، وهم لم يؤمنوا بعد، لأنّ الإيمان تصديق مع ثقة واطمئنان القلب، ولا يحصل لهم ذلك لأنهم منّوا على الرسول الإسلام والمقاتلة، وقد دلّت الآية على أنّ الإيمان مرتبة أعلى من الإسلام؛ الذي هو الاستسلام والانقياد للظاهر[18]. فالنص القرآني هنا ميّز بين الإيمان الذي هو التصديق الثابت لله ورسوله النابع من القلب والإسلام الذي مقره اللسان (النطق بالشهادتين).

إنّ الدراسة المصطلحية لألفاظ القرآن الكريم هي اللبنة الأساسية الأولى لفهم مصطلحات القرآن الفهم الصحيح، ومن ثمّ فهم النصوص التي جاء بها الوحي الإلهي، كما قال الراغب الأصفهاني في مقدمة مفرداته "إنّ أول ما يحتاج أن يشتغل به من علوم القرآن اللفظية، ومن العلوم اللفظية تحقيق الألفاظ المفردة، فتحصيل معاني مفردات ألفاظ القرآن في كونه من أوائل المعاون لمن يريد أن يدرك معانيه، كتحصيل اللبن في كونه من أول المعاون في بناء ما يريد أن يبنيه، وليس نافعا في علم القرآن فقط، بل هو نافع في كلّ علم من علوم الشرع، فألفاظ القرآن هي لبّ كلام العرب وزبدته، وواسطته وكرائمه وعليها اعتماد الفقهاء والحكماء في أحكامهم وحكمهم وإليها مفزع حذاق الشعراء والبلغاء في نظمهم ونثرهم وما عداها وعدا الألفاظ المتفرعات عنها والمشتقات منها هو بالإضافة إليها كالقشور والنوى بالإضافة إلى أطايب الثمرة، وكالحثالة والتبن بالإضافة إلى لبوب الحنطة"[19].

فالنص عبارة عن مجموعة من المصطلحات، والمصطلحات لها مفاهيم، وفهم النص يستلزم فهم مصطلحاته ومعرفة مفاهيمها ودلالتها الحقيقية، "ولا سبيل إلى فقه النسق، أو المفاهيم المكونة له، بغير دراسة ألفاظ القرآن الكريم دراسة مصطلحية، فهي مفتاح الوصول إلى ما نزل على الرسول صلى الله عليه وسلم قرآنا وسنة وهي المدخل المصطلحي المقطوع بأنّه من الوحي، واختيارها من الله جلّ وعلا، واستعمال السنة لها تابع لاستعمال القرآن فدراستها في القرآن والسنة تفضي إلى العلم بمفاهيمها وأنساقها المركبة ... لكنّ ما مفتاح هذا المفتاح الذي يحلّ المفردات والمركبات؟ إنّه الدراسة المصطلحية لتلك الألفاظ، إنّه دراسة ألفاظ القرآن الكريم في الكتاب والسنة وفق منهج الدراسة المصطلحية"[20].

والمصطلح القرآني على وجه الخصوص؛ يختزل مفاهيم سامية ودلالات عميقة تستلزم التمعن الدقيق، والفهم السليم، وهذا لن يتأتى إلا بالدراسة المصطلحية لمصطلحات القرآن الكريم، لفهم واستيعاب كلّ ما جاء به القرآن الكريم، ولعلّ هذا هو المقصد الأسمى من هذه الدراسة[21].

وتكمن أهمية الدراسة المصطلحية للمصطلحات بصفة عامة؛ سواء مصطلحات القرآن أو غيرها من المصطلحات في عدة أمور حددها الدكتور الشاهد البوشيخي[22] على النحو التالي:

1- الموضوع: هو المصطلحات، إذ لا سبيل إلى فهم وتحليل وتعليل ظواهر أيّ علم دون معرفة المصطلحات ودلالتها الحقيقية، كما لا يمكن للعلوم أنّ تتطور دون تطور المصطلحات، فتجديد أيّ علم رهين بتجديد مصطلحاته.

2- الهدف: يتمثل في تبيين وبيان مفاهيم المصطلحات، والمقصود بها "دراسة المصطلح ودلالته بهدف إيصاله إلى المتلقي في مقال يعبر بدقة عن الحال، وليس الهدف هو وضع المصطلح أو تعريبه أو توحيد استعماله[23].

3- المنهج: وهو منهج علمي متكامل قائم بذاته، وله خمسة أركان: الإحصاء – الدراسة المعجمية، الدراسة النصية، الدراسة المفهومية، العرض المصطلحي.

4- الإشكالات: تتمثل في معضلة إعداد النص وقراءته، ومعضلة المنهج.

5- ضرورتها الحضارية بالنسبة للذات: يتعلق البحث في المصطلح بفهم الذات ماضيا ومستقبلا وحاضرا، بل إنها من أوجب الواجبات وأسبقها، وهي ضرورية وملزمة لكل باحث في أي فن من فنون التراث.

وعلى العموم فإنّ الدراسة المصطلحية، أضحت ضرورة حضارية وعلمية وشرعية ملحة تتعلق بالفهم الصحيح للمصطلحات، والاستيعاب الدقيق للألفاظ التي هي مرآة كاشفة عن كنه وجوهر العلم.

3– مقاصد الدراسة المصطلحية لألفاظ القرآن الكريم:

تعتبر المصطلحات مفاتيح العلوم والنظريات، فهي المدخل الأساسي إلى فهم أسرار أيّ علم، لأنها تختزل مضامينه ومحتوياته، وكذلك الشأن بالنسبة لمصطلحات القرآن الكريم فهي الطريق الموصل إلى ما نزل على الرسول صلى الله عليه وسلم قرآنا وسنة، فدراستها دراسة مصطلحية ستفضي إلى معرفة مفاهيمها ومعانيها، ومن ثمّ فهم الدين الفهم الصحيح بعيدا عن أيّ تحريف أو تشويه وتغيير. وهكذا، فإنّ دراسة المصطلح القرآني تعد ضرورة من الضروريات الحتمية الملحة، لعدة موجبات من أهمها:

أ– كون القرآن مجموعة من المفاهيم يستلزم فهمه فهم المفاهيم التي يتضمنها. ففهم القرآن الكريم رهين بضبط المصطلحات وبعدم الخلط بين مفاهيمها، وذلك ما نلاحظه من خلال عدة آيات من القرآن الكريم، كقوله تعالى:﴿**قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا**﴾(سورة الحجرات، الآية: 14).

ب– حصول تشوه في فهم بعض المصطلحات القرآنية: لقد أنزل الله تعالى القرآن الكريم بشكل محكم ومتقن بألفاظ دقيقة ومصطلحات مضبوطة، لدرجة أنه أعجز بلغاء وفصحاء العرب "لكن لما تعامل الناس مع هذه المصطلحات في مختلف الأعصار والأمصار، ألبسوها شيئا من بشريتهم، حيث زحزحوا بعض المصطلحات عن مواقعها، وكان حقها ألا تزحزح"[(24)]، وبذلك تغيرت دلالاتها ومعانيها على غير المراد بها؛ ومن ثمّ تغيرت النظرة إلى الدين الإسلامي والمسلمين، فأيّ خلط وعدم فهم لمصطلحات القرآن من شأنه أن يؤدي إلى تحريف أو زيغ عن مقصد بعض الأحكام والشرائع المعبر عنها بالمصطلحات في النص القرآني، كما يؤكد الدكتور الشاهد البوشيخي من خلال قوله: "إن الدين مفهوميا خلقة سوية مضبوطة المكونات والمقاييس والأبعاد، والرتب، وأي تغيير يمسّ شيئا من ذلك ليس منه، هو تغيير لدين الله، ولخلق الله، ولفطرة الله"[(25)].

ج– قدسية المصطلح القرآني بالنسبة لمصطلحات العلوم؛ فإن المطلع على النص القرآني سيجده لا محالة يكتنز كلّ مصطلحات العلوم الأخرى، ومن ثمّ فالباحث في

مصطلحات القرآن الكريم، يكون دارسا لأصل المصطلحات العلمية التي يحتويها القرآن، وهذا ما تؤكده فريدة زمرد في قولها: "لا يكاد يتبادر إلى الذهن مجال من مجالات العلوم والمعرفة، إلا ونجد له مصطلحات دائرة في النص القرآني، مستعملة فيه بشكل من الأشكال، حاملة لدلالة من الدلالات، سواء كانت من مصطلحات العلوم الشرعية، وتلك لها النصيب الأوفر، إذ في القرآن الكريم أصل المصطلح الفقهي، والأصولي، والعقدي، أو تعلق الأمر بمصطلحات العلوم الإنسانية عموما فلا يخلو القرآن من مصطلحات اللغة والأدب، ولا من مصطلحات التاريخ والاقتصاد والسياسة والاجتماع، كما لا يخلو أيضا من مصطلحات العلوم المادية"[26] فالحضور القوي لمصطلحات القرآن الكريم في مختلف العلوم؛ دليل على أنّ القرآن مصدر العلم ومنبع الحكمة والمعرفة.

د- كون الدراسة المصطلحية هي مفتاح المفتاح: إنّ دراسة المصطلحات القرآنية وفق منهج الدراسة المصطلحية؛ سيفضي إلى تحصيل معاني المفردات، وحل المركبات وبالتالي فهم الدين واستيعاب كلّ ما نزل على الرسول صلى الله عليه وسلم.

أما بالنسبة لمقاصد الدراسة المصطلحية لألفاظ القرآن الكريم، فقد ميزت "فريدة زمرد" بين نوعين من المقاصد: المقاصد العلمية والمقاصد العملية[27]:

أ- **المقاصد العلمية**: تتمثل أولا؛ في ترسيخ المفاهيم الصحيحة للقرآن الكريم، وفهمها فهما متكاملا، وضبط معانيها ودلالتها، وتخليصها من اللبس والتحريف وسوء الفهم وثانيا، في تصحيح المفاهيم الخاطئة الناتجة عن كثرة النصوص الشارحة والمفسرة؛ التي أفسح بعضها المجال للخلط وسوء الفهم.

ب- **المقاصد العملية**: وتتمثل في تطبيق مقتضيات مصطلحات الوحي وإشاعة هذه المصطلحات بين الناس؛ باستعمالها نطقا وخطا، والعمل بمقتضياتها باللسان والقلب والجوارح.

وخلاصة القول، إنّ ترسيخ المفاهيم الصحيحة يسهم في فهم ومعرفة غايات الوحي الحقيقية بعيدا عن أي لبس أو غموض، ويمكن من العمل بمقتضياته وتنزيله في الواقع الملموس، فيمتثل بذلك الإنسان لأوامر الله ويجتنب نواهيه.

4- إشكالات الدراسة المصطلحية لألفاظ القرآن الكريم:

يعدّ البحث في المصطلح كيفما كان أمرا ليس بالهين، وهذا راجع إلى طبيعة كل مصطلح وخصوصية المجال الذي ينتمي إليه. ولعلّ الاهتمام الذي يحظى به منهج الدراسة المصطلحية؛ من قبل العلماء والباحثين في جميع مجالات العلم والمعرفة؛ راجع إلى كونه يراعي أثناء التطبيق خصوصية وطبيعة المصطلح والمجال الذي ينتمي إليه، فإذا كان البحث في المصطلح في أي مجال من المجالات يثير مجموعة من الإشكالات فإنّ البحث في مصطلحات القرآن الكريم يبقى أكثر صعوبة لأنّ فهمه رهين بفهم الأحكام الشرعية، لهذا فإنه يتطلب التسلح بعُدة منهجية وعلمية، كما يتأكد من خلال قول الدكتور الينبوعي: "إذ المطلوب من الدارس لها أن يقطر نصوصها تقطيرا ويعصرها تعصيرا حتى يدنو من ثمارها وفواكهها ويسيطر على مفاهيمها ويجليها لنفسه أولا ثم لغيره ثانيا، وليس ذلك أمرا هينا بالنسبة لمصطلح قائله ربّ المخلوقات، وبيده مفاتيح الملكوت، وواضعه في مكانه من النسق والدين هو الخبير العليم، وقصد منزله على فصحاء العرب هو إعجاز بلغاء العرب وصناع الكلام"[28] ذلك لأنّ مصطلحات القرآن الكريم المفاتيح الكاشفة عن مكنونه العلمي والمعرفي والشاملة على مسائل الدين وأحكامه وكلّ مايتعلق به، ومقاربتها بالدرس المصطلحي تقتضي مراعاة طبيعة النص الذي تنتمي إليه، فالقرآن الكريم منذ نزوله وهو محل إكبار وإجلال لبلاغته وفصاحته وبيانه وحكمته، لأنّه يهدي إلى الصراط المستقيم، ويحض على طريق الصلاح والإصلاح، وينظم شؤون العباد تنظيما محكما بحكمه، ونظمه ليس بشعر ولا نثر وإنما هو كلام خاص به عز وجل، أفحم البلغاء والفصحاء منذ نزوله، لأنّه نسج وسبك على نحو فريد ومحكم. مخالف لما عهدوه في الشعر والنثر. لهذا وجب استحضار طبيعته أثناء تناول مصطلحاته بالدراسة المصطلحية.

إن تفسير مصطلحات القرآن الكريم، بعلو شأنها وقوتها الاصطلاحية وقداستها وجلالها، يستلزم دراستها داخل السياق الواردة في القرآن الكريم مع مراعاة مقتضى حال المخاطب، وأسباب النزول، بدل الاقتصار على معانيها ودلالتها في المعاجم العربية فقط[29]، للنفاذ إلى الأبعاد الدلالية التي تكتنزها هذه المصطلحات فالعلم بأسباب النزول يبين دلالتها الحقيقية والمراد منها، فالأحداث والوقائع التي جرت في عهد الرسول ونزلت على إثرها السور لبيانها أو تفسيرها أو الحكم عليها يجلّي معاني المصطلحات الواردة في السور بوضوح.

كما "توجد في مصطلحات القرآن الكريم من الخصوصية والخصوبة المفهومية، بحكم قرآنيتها ما ليس لمثلها من الألفاظ، في أي علم من العلوم بحكم بشريتها"[30]، فالمصطلحات القرآنية تتميز بخاصية الاكتناز المعرفي حيث تختزل أبعادا دلالية واسعة ومتعددة وتحمل قضايا سامية رفيعة، ويتبين هذا فيما "يحمله المصطلح من دلالات معنوية ترتقي من مستوى المعاني الجزئية لتكون قضايا كلية كبرى ومبادئ عامة، بل وأصولا مذهبية أحيانا بحيث تلفي كلّ مصطلح قرآني يحمل من المعاني ما يشكل قضية كبرى من القضايا الدينية ذات الطابع العقدي الكلي في الغالب، فإذا بالبحث الدلالي فيه ينتقل بنا من فكرة إلى فكرة مكملة لها، حتى الانتهاء إلى مبدأ متكامل، فكلّ مصطلح قرآني قد وضع إذن عنوانا لقضية كبرى وليس عنوانا لمعنى جزئي، فإذا ما أتينا على سبيل المثال مصطلح الخلافة في الأرض، تبين لنا أنه مصطلح وضع للدلالة على المهمة التي من أجلها خلق الإنسان، وأنّ مهمة الخلافة تلك تعني التعمير في الأرض ماديا باستثمار مرافقها، ومعنويا بترقية الذات الإنسانية فردا ومجتمعا، وكلّ ذلك تطبيقا لأوامر الله تعالى ونواهيه"[31]، فالنص الذي تنتمي إليه هذه المصطلحات ليس من إبداع وصنع الإنسان، بل هو كلام الله الجليل المعظم يستوجب الفهم الدقيق الصحيح، فهذا النص ليس كأي نص ودراسة مصطلحاته وفق منهج الدراسة المصطلحية يتطلب حذرا شديدا والأخذ بعين الاعتبار لخصوصياتها المميزة لها وسياقات ورودها لتقصي معانيها التي تكتسبها وفق المواضع الواردة فيه في النص القرآني.

خلاصة: إنّ القرآن الكريم كنز حقائق، وكنز معان، يستلزم فهم مصطلحاته بشكل صحيح ودقيق لاستبصار مقاصد آياته، وبواطن مفرداته، كمصدر يقيني للعلم والمعرفة، الذي من خلاله يستمد الإنسان استقامته وتوازنه وثباته، لذا كان لزاما الوقوف على معاني مصطلحاته بشكل علمي دقيق، ويتبين أنّ الدراسة المصطلحية أكثر أحقية في الاعتماد من المناهج الأخرى، نظرا لقيمتها الموضوعية والمنهجية والمقصدية، التي تتأسس على منهج علمي دقيق ومتكامل يراعي خصوصية وطبيعة كلّ مصطلح. وهذا الأمر الذي جعل الدارسين يحتكمون في دراسة المصطلحات إليه؛ من أجل تحديد معانيها ومعرفة حقيقتها الدلالية التي تكتنزها في السور مع مراعاة خصوصياتها أثناء تطبيق قواعد هذا المنهج كخاصية القدسية، وخاصية الإنزال والتنزيل، وخاصية الاكتناز المعرفي، وغيرها.

الهوامش والإحالات:

(1)– لسان العرب، ابن منظور الإفريقي المصري، دار الفكر للطبعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 1990م. مادة (درس).

(2)– تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي الحنفي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت. لبنان، 1994م، مادة(درس).

(3)– مفردات غريب القرآن، للأصفهاني، تحقيق صفوان داوودي، دار القلم، دمشق، الدار الشامية بيروت، الطبعة الرابعة، 2009م. مادة (درس).

(4)– مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس زكريا، تحقيق وضبط عبد السلام هارون، دار الجيل بيروت، الطبعة الأولى، 1991. مادة (صلح).

(5)– لسان العرب لابن منظور، مادة: (صلح).

(6)– التعريفات للجرجاني، التعريفات، الشريف الجرجاني، مكتبة لبنان، ط3، 1990م. (لاصطلاح).

(7)– أي "تبيين المراد بدقة من ألفاظ أي علم، في واقعه وعبر تاريخه، ولدى ممثليه، أفرادا وطوائف، وبيان المراد منها بدقة كذلك للناس في الواقع والتاريخ معا، ولدى الأفراد والطوائف الممثلة جميعها". نظرات في المصطلح والمنهج، الدكتور الشاهد البوشيخي، مطبعة أنفو–برانت، الليدو– فاس، طبعة الثانية، 2003، ص: 16.

(8)– نظرات في المصطلح والمنهج، الدكتور الشاهد البوشيخي، ص: 15.

(9)– مجلة دراسات مصطلحية، عنوان المقال: مفهوم الإحصاء في الدراسة المصطلحية، بقلم الدكتور الفاسي الفهري، معهد الدراسة المصطلحية، العدد الخامس، 2005، ص: 18.

(10)– النظرية العامة والنظرية الخاصة في علم المصطلح، الدكتور علي قاسمي، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز بفاس. عدد:4، 1988م، ص: 15.

(11)– نحو تصور حضاري للمسألة المصطلحية، الدكتور الشاهد البوشيخي، مطبعة أنفو– برانت الليدو– فاس، 2002. ص: 9.

(12)– دراسات في علم المصطلح الحديث، إدريس الخرشافي، الطبعة الأولى، (د.ت)، ص: 2.

(13)– المرجع نفسه، ص: 4.

(14)– القرآن الكريم والدراسة المصطلحية، الدكتور الشاهد البوشيخي، مطبعة أنفو–برانت، الليدو– فاس 2002م. ص: 7– 8.

(15)– المصطلح: خيار لغوي وسمة حضارية، للدكتور سعيد شبار، كتاب الأمة، السنة العشرون، العدد 78، أكتوبر 2000م. ص: 37.

(16)– صفوة التفاسير، للشيخ محمد علي الصابوني، دار الصابوني للطباعة والنشر والتوزيع، مدينة نصر القاهرة، الطبعة التاسعة. م1، ص: 10.

(17)– تفسير التحرير والتنوير، محمد طاهر عاشور، الدار التونسية للنشر، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان. (د.ط)، (د. ت). م1، ج 1، ص: 650.

(18)– صفوة التفاسير، للشيخ محمد علي الصابوني، م 26، ج 3، ص: 237.

(19)– معجم مفردات ألفاظ القرآن الكريم، للراغب الأصفهاني، ص: 55– 54.

(20)– القرآن الكريم والدراسة المصطلحية، الدكتور الشاهد البوشيخي، ص: 8.

(21)– المصطلح القرآني: "يقصد به إجمالا: كلّ لفظ قرآني عبّر عن مفهوم قرآني، وتفصيلا، كلّ لفظ من ألفاظ القرآن الكريم مفردا كان أو مركبا، اكتسب داخل الاستعمال القرآني خصوصية دلالية قرآنية جعلت منه تعبيرا عن مفهوم معين، له موقع خاص داخل الرؤية القرآنية ونسقها المفهومي"، القرآن الكريم والدراسة المصطلحية، الدكتور الشاهد البوشيخي، ص: 20.

(22)– نظرات في المنهج والمصطلح، الدكتور الشاهد البوشيخي، ص: 15– 16–17–21.

(23)– مفهوم التأويل في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، الدكتورة فريدة زمرد، مطبعة أنفو برانت–الطبعة الأولى، فاس 2001. ص: 30.

(24)– مفهوم الجهل والجاهلية في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف؛ دراسة مصطلحية موضوعية الدكتور محمد الينبعي، إشراف: الدكتور الشاهد البوشيخي، دار السلام، مصر، الطبعة الأولى 2013م. ص: 58.

(25)– القرآن الكريم والدراسة المصطلحية، الدكتور الشاهد البوشيخي، ص: 7-8.

(26)– مفهوم التأويل في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، الدكتورة فريدة زمرد، ص: 79.

(27)– مفهوم التأويل في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، الدكتورة فريدة زمرد، ص: 80- 81.

(28)– مفهوم الجهل والجاهلية في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، دراسة مصطلحية موضوعية، الدكتور محمد الينبوعي، ص: 14.

(29)– المرجع نفسه، ص: 62.

(30)– نحو معجم تاريخي للمصطلحات القرآنية، الدكتور الشاهد البوشيخي، مطبعة انفو-برانت، الليدو فاس، الطبعة الثانية 2009م. ص: 2.

(31)– مصطلح الشهادة على الناس في القران الكريم وأبعاده الحضارية، الدكتور عبد المجيد النجار ندوة الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية. (كلية الآداب – سايس، شعبة الدراسات الإسلامية- فاس، ومعهد الدراسات المصطلحية كلية الآداب- ظهر المهراز- فاس، 2009م. ص : 290.

إشكالية تبيئة المفاهيم عند محمد عابد الجابري؛ العلمانية أنموذجا

The Problem of Domesticating Concepts According to Muhammad Abed Al-Jabri, Secularism as a Model

أ. الحسن الزروالي
جامعة القرويين – تطوان (المغرب)
zeroualielhassan@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/08/24 **تاريخ القبول: 2020/09/15**

ملخص:

تنتقل المفاهيم من وسط فكري إلى آخر، ومن ثقافة إلى أخرى، فتكتسب دلالات ومعان جديدة. في هذه الدراسة، نناقش نظرية التبيئة التي اعتمدها الجابري كمنهجية للتعامل مع المصطلحات المنقولة، وكيف أنّه توصل بواسطتها إلى رفض العلمانية بدعوى ارتباطها بالسياق الغربي، وبالدين المسيحي حصرا. ومن ثمّ فالأنسب هو استبدالها بمفهومي الديمقراطية والعقلانية.

الكلمات المفتاحية:

المصطلح، المفهوم، المجال التداولي، التبيئة، العلمانية، المفاهيم المنقولة.

Abstract:

Concepts move continuously from an intellectual milieu to another, acquiring new meanings. To reject or accept these imported notions, Al-Jabiri calls for the conceptual adaptation field. By applying this methodology to secularism as a concept, he approved that it is a alien to arabic-islamaic culture, and can never become a part of the arabic culture.

***Keywords*:** Term, concept, pragmatic field, Environmentalism secularism, reported concepts.

مقدمة:

بين المصطلحات والمفاهيم عموم وخصوص، وتداخل على مستوى المعاني والدلالات. فالمفاهيم غالبا ما تفيد العموم والتجريد وصعوبة التحديد قبل استعمالها وتوظيفها في جمل محددة لتكتسب مقاصد ودلالات محددة، عكس المصطلحات، فهي كما يحددها الشريف الجرجاني صاحب قاموس التعريفات أدق من حيث المعنى والدلالة، لأنها تعمل على إخراج الشيء من معناه اللغوي إلى معنى آخر لبيان المراد"[1]، عكس المفاهيم، فهي واسعة الدلالة، حمالة أوجه، تقتضي التأويل لبيان معناها، وإخراجها من نطاق الغموض والإبهام إلى حيز الوضوح والتجلّي.

الثقافة العربية لم تكن في يوم من الأيام متعالية عن الصراعات السياسية والاجتماعية بل لقد كانت باستمرار هي الساحة الرئيسية التي تجري فيها هذه الصراعات، فالهيمنة الثقافية كانت النقطة الأولى، وأحيانا الوحيدة المسجلة على جدول أعمال كل حركة سياسية أو دينية"[2]. الهيمنة التي لا يمكن أن تتم دون ممارسة نوع من التأويل، تأويل للنصوص في سياق انتقال الثقافة في اتجاهات متعددة. لذلك "صارت التأويلية هي جوهر ولبّ نظرية المعرفة في محاولتها وصف فعل القراءة، أي قراءة لأيّ ظاهرة كانت، تاريخية أو فلسفية أو اقتصادية أو أدبية، باعتبارها بناء معقدا من العلاقات التي تتضمن عناصر الذات والموضوع والسياق ونسق العلاقات والرسالة، وهي عناصر تتفاعل مع بعضها تفاعلا يتسم بالتوتر الذي يُفضي إلى بروز بعضها على حساب البعض، دون أن يُفضي إلى إخفائها إخفاء كاملا"[3]، هذا التوتر ينتج عنه التباس كبير على مستوى المفاهيم، لاسيما المفاهيم المنقولة إلينا من بيئات ثقافية وفكرية أجنبية.

في خضم هذه الصعوبات التي تطرحها المفاهيم المنقولة، تعددت رؤى أهل الفكر والعلم بخصوص هذه الإشكالية تبعا لاختلاف زوايا نظرهم وكذا اختلاف انتماءاتهم واتجاهاتهم الفكرية. في هذا الصدد، تبتغي هذه الصفحات إبراز المعالم الكبرى لنظرية المرحوم محمد عابد الجابري بخصوص كيفية النقل السليم للمفاهيم الفكرية إلى ثقافتنا المعاصرة، والتي سماها "تبيئة المفاهيم".

- **الجابري والاتجاه الفكري التوفيقي:**

تعددت تيارات الفكر العربي المعاصر في علاقته بالفكر الغربي إلى اتجاهات مختلفة وصنفت تصنيفات متعددة، أهمها التقسيم الثلاثي كما يلي: "تيار القطيعة مع الفكر الغربي، تيار التقليد، وتيار التوفيق"[4]. من ضمن هذه التيارات الثلاث، ينتسب المفكر محمد عابد الجابري إلى تيار التوفيق، أي أنصار خيار الأخذ بأحسن ما في النموذجين الغربي والعربي.

فإذا كانت الحاجة ماسة إلى الأخذ من علوم وثقافة وحضارة الغرب، فيجب أن نكتفي منها بما يتماشى ويتوافق مع كياننا الثقافي وموروثنا الحضاري. لا يمكن التشكيك في حقيقة أننا بحاجة إلى استيراد الكثير من حضارة الغرب ومنتجه الحداثي الذي يُمثل– في تاريخنا المعاصر– سقف ما وصلته البشرية من علوم ومعارف ومناهج. فالغرب في زماننا هذا أوتي ناصية العلوم والتقنيات والتكنولوجيا، وبذلك فقد صار بالنسبة إلينا نموذجا يُحتذى وخصما لابدّ أن يُتقى شره في نفس الوقت. مما يستدعي التعامل مع مُنتجه الحداثي بذكاء وتحفظ، وعدم الانجرار خلف كلّ ما يَفد إلينا من مقومات ثقافته. وفي مقدمتها المفاهيم والمصطلحات التي هي، بكلّ تأكيد، جزء من كيانه الثقافي ومنظومته المعرفية.

- **المفاهيم المنقولة وآفة التباس المعنى:**

ما المقصود بالمفاهيم المنقولة؟

يؤكد المفكر المغربي طه عبد الرحمن على أنّ التثاقف والمثاقفة هي "حق، فكما أننا نأخذ من ثقافة الآخرين ونحتاج إلى البقاء على الأخذ منهم، لا من جهة الاطلاع على أسباب المعرفة فحسب، بل أيضا من جهة تقوية العمل التعارفي الذي يرجع إليه كمال التخلق، فكذلك ينبغي أن نُعطيهم من ثقافتنا ما لا يقدرون على تحصيله بأنفسهم"[5]. ففي إطار كونية العلم، ووحدة المصير البشري، لا يبقى من خيار أمام البشرية سوى التعاونُ والتآزرُ لمجابهة مختلف الصعوبات التي نواجهها. وهذا ما يستدعي الأخذ المتبادل الذي ينشأ عنه انتقال للمفاهيم من أوساط ثقافية إلى أخرى. فالمفاهيم المنقولة هي التي جرى

استحداثها لغة ومفهوما، بهما معا أو بأحدهما"[6]، وجرى نقلُها وتوظيفُها في فضائنا الفكري حتى صارت جزءا من مجالنا التداولي. فلا يقتصر معنى المفاهيم المنقولة على تلك العابرة إلينا من الآخر، بل أيضا تلك التي تنحدر إلينا من تراثنا لكنها حاملةٌ لدلالات ومعاني مختلفة عما تحمله في عصرنا الحاضر وفي فضائنا الفكري المعاصر.

ومن المسلم به أنّ المفاهيم والمصطلحات هي بمثابة كائنات حية، تولد وتشب ثم تموت. لكن ولادتها في بيئة ثقافية أجنبية يُكسبها حمولة دلالية خاصة، من الصعب نقلها إلى بيئة ثقافية أخرى دون إخضاعها لنوع من التأويل، وإلا حصل لها الالتباس والغموض. هذا الالتباس الذي ينتج جراء عاملين اثنين:

– "أولهما: التحولات التي تطرأ على الواقع الذي وُجد ذلك المفهومُ من أجل التعبير عنه.

– ثانيهما: الاستحداثات المختلفة التي تمنحُه دلالات مختلفة نسبيا بعضها عن البعض الآخر"[7]. مما يجعل من إشكالية نقل المصطلح من بيئة ثقافية إلى بيئة أخرى عملية ليست بالهينة، نظرا لما تطرحه من محاذير وصعوبات على مستوى الانزياحات الدلالية التي تلحق المفاهيم جراء هذا النقل. في هذا السياق، يطرح المرحوم محمد عابد الجابري خيار تبيئة المفاهيم كعلاج لهذه الإشكالية الهامة. فما المقصود بتبيئة المفاهيم؟ وما هي ضوابط هذه العملية الإجرائية؟ وما هي مرتكزاتها وآفاقها؟

- **تبيئة المفاهيم كممارسة نقدية:**

الممارسة الفكرية عند محمد عابد الجابري هي ممارسة واعية، وكلّ ممارسة واعية هي عملية نقدية بالأساس. والغرض من ممارسة النقد عند الجابري هو "التحرر من كلّ ما هو ميت أو متخشب في كياننا العقلي وإرثنا الثقافي، والهدف هو فسح المجال للحياة كي تستأنف فينا دورتها وتعيد فينا زرعها"[8].

قد يتبادر إلى الذهن أنّ الجابري من أنصار الخطاب التوفيقي الذي يسعى إلى الجمع بين أحسن ما في النموذجين، السلفي العربي الاسلامي واللبرالي الغربي، كلا، بل على العكس من ذلك، فالجابري من أنصار "استراتيجية تقوم على التحرر من سلطة التراث

العربي والحداثة الغربية على حدّ سواء، ومن سلطتهما المرجعية، وبالتالي التعامل معهما بروح نقدية عقلانية، في أفق إعادة بناء التراث وتأسيسه من الداخل، وذلك باتصال فاعل مع مُنجزات العقل الحداثي، وتأصيل قيمه الكونية في فكر وسلوك العرب والمسلمين بما يكفل لهم الانتظام في حداثة بمواصفات عربية، يتم فيها ردمُ الهوة بين الأصالة والمعاصرة، أي بين التراث والحداثة"[9]. واستلهام التراث وإعادة الانتظام فيه أيضا، "لا يعني الانغلاقَ فيه ولا الوقوفَ عند مُعطياته، بل يعني تجديدَه وجعلَه مُعاصرا لما جَدَّ من تطورات"[10]. من هنا يتبين أنّ الممارسة النقدية المعتمدة عند محمد عابد الجابري تعتمد الوسطية والاعتدال، فهي لا ترفض التراث جملة كما لا ترفض الحداثة جملة كذلك، بل تأخذ من كليهما أخذا ذكيا واعيا، بقصد البناء والتشييد والتجاوز لكل ما هو عقيم وميت منا وفينا. لكن بأية وسائل؟ وما موقع النقد الإبستمولوجي من هذه العدة المنهجية؟

- **النقد الإبستمولوجي والحاجة إلى تبيئة المفاهيم:**

يرتكز المشروع الفكري لمحمد عابد الجابري على نقد العقل، ونقد العقل هو نقد للفكر، الفكر العربي بوصفه ناتجا ثقافيا ومنتجا للثقافة في الوقت نفسه. "والاتجاه مباشرة إلى العقل لنقده، هو كما يرى الجابري، مدخل إبستمولوجي لا غنى عنه. غير أنّ العقلانية النقدية، كما يراها الجابري، لا تقف عند حدود، لأنّ النقد يجب أن يستمر وأن يتجدَّد ويُستأنف"[11]، إنّه نقد مزدوج يتوجه إلى المنتج الحداثي كما يتوجه إلى المنتج التراثي. فكلاهما حاضران بقوة في الثقافة العربية الإسلامية، ولا غنى عن أحدهما أبدا.

تراثنا يسكننا وليس باستطاعتنا أن ننسلخ منه انسلاخا كليا، "فلا يمكن للعرب أن يدخلوا إلى مرحلة التحديث الحق لمجتمعاتهم دون أن يحلوا مشكلة العلاقة بتراثهم، ودون أن يُدْمجوهُ في المسار الذي يريدونه لشعوبهم"[12]، ومن ثَمَّ فهو يمارس علينا سلطة معرفية هامة عبر سيل من المفاهيم التي تؤطر ممارستنا الفكرية، وهي مفاهيم تزيد من حدة التشظي الفكري والمنهجي، لأنها تتسبب في "عدم الاتفاق على قاموس موحد ومرجعية واحدة لغوية معرفية للخطاب وآلياته ومرتكزاته"[13]. إذا كان هذا هو حالنا مع المفاهيم المنقولة إلينا من

الماضي، فإنّ المشكلة نفسها تواجهنا عندما نتعامل مع المصطلحات والمفاهيم المنقولة إلينا من البيئة الفكرية الغربية. ولتفادي هذه الصعوبات المنهجية يدعو محمد عابد الجابري إلى تبيئة هذه المفاهيم، أي أن نبحث لها عن موضع قدم ملائم داخل مرجعيتنا الفكرية المعاصرة. فما هي الحاجات الحقيقية التي تستدعي هذه التبيئة؟ وما هي مواصفات ومرتكزات هذه العملية الفكرية؟

- **مرتكزات التبيئة وخطواتها المنهجية:**

من أهم الدواعي التي تدفع إلى تبيئة المفاهيم هي الأزمة البنيوية التي يعرفها الفكر العربي المعاصر منهجا ومضمونا؛ حيث "أنّ جميع المفاهيم التي يستعملها الفكر العربي الحديث من أدوات منزلية إلى أجزاء الطائرة إلى أسماء دقائق أجزاء جسم الإنسان التي ما زلنا ننطق باسمها الأعجمي، لا نجد ما يؤسسها في اللغة العربية على صعيد اللغة، دع عنك صعيد المضمون"[(14)]. هذه المفاهيم المستعملة، وباعتبارها تُوظَّف كوسائل لمعالجة إشكاليات ومواضيع راهنة، فلا يمكننا توظيفها واستعمالها دون تعميق معرفتنا بتاريخها وحيثيات نشأتها واستعمالاتها المختلفة. فالتبيئة تفرض علينا عدم الركون سواء إلى ما قاله السابقون، أو إلى ما أنتجه الآخر من أجوبة على إشكاليات ومواضيع هي من صميم تاريخه وبيئته الخاصة. هذه المعرفة القبلية هي التي تؤهلنا لنجعلها تتوافق مع البيئة الفكرية التي تمّ نقلها إليها. فعملية التبيئة، إذن، هي عملية إجرائية، وممارسة منهجية دقيقة الأهداف والغايات، واضحة المراحل والخطوات. فما هي إذن حيثيات هذه العملية، عملية تبيئة المفاهيم المنقولة؟

يؤكد الجابري على أنّ نقل المفاهيم وتبيئتها، عملية تقتضي خطوتين رئيسيتين:

"**الأولى**: التعرف عن قرب على تاريخ المفهوم الذي يُراد نقلُه، تاريخه كما تُعطيه المرجعيةُ التي ينتمي إليها.

الثانية: النظرُ في كيفية إعادة استنبات ذلك المفهوم في المرجعية التي يراد نقله إليها"[(15)]. فالمفاهيم إذا لم يتم التعرف على تاريخها وزمن ظهورها، وتوظيفها المختلفة. فإنّه من المجازفة استعمالها في مواضيع، وطرحها كإشكاليات، في بعد تام عن البيئة الفكرية التي ظهرت فيها، وتأسست نتيجة لتطورها.

- **العلمانية كمثال تطبيقي:**

عديدة هي المفاهيم المنقولة التي اشتغل عليها الجابري، وعمل على دراستها وفق الخطوات المنهجية والإجرائية التي تكلمنا عنها سابقا، والتي أطلق عليها اسم التبيئة. في مقدمتها: الإصلاح، العقلانية، المجتمع المدني، العقد الاجتماعي، العلمانية...

- **العلمانية كنموذج:**

إذا تتبعنا تاريخ ظهور هذا المصطلح، تبين لنا أنّ العلمانية من أكبر الإشكاليات الفكرية تعقيدا، إذ تعود جذور المصطلح إلى المرادف العربي للكلمة الإنجليزية secularism وقد أطلق المصطلح أول مرة مع نهاية حرب الثلاثين عاما سنة 1648، وتوقيع صلح وستفاليا، وبداية ظهور الدولة القومية الحديثة، وهو التاريخ الذي يعتمده العديد من المؤرخين كبداية لمولد ظهور العلمانية"[16].

سيرسُخ هذا الاستعمال في الفضاء الفكري الأوروبي بعد الصراع المرير الذي عاشته الكنيسة مع النظريات العلمية؛ فقد كان رجالها يعتمدون نظرية بطليموس التي مفادها أن الأرض هي محور الكون، وأن باقي الكواكب تدور حولها، فلما جاء كوبرنيك ظهرت نظريةٌ جديدةٌ ترى عكس مذهب الكنيسة، إلا أنها تصدَّت لها بواسطة محاكم التفتيش التي أنشأتها، وزجت بالعديد من العلماء في السجون، وقتلت العديد منهم. كتابُ حركة الأجرام السماوية لكوبرنيك، سيتمُّ تداولُه على نطاق واسع، لاسيما على يد أحد تلاميذه المدعو جوردانو برونو، الذي بحث النظرية الكوبرنيكية بعد وفاة صاحبها. لكن مصيره لم يختلف عن مصير سابقيه من العلماء؛ فقد تم الزجُّ به في السجن، ولما أصَرَّ على رأيه تم إحراقُ جسده، وذر رماده في الهواء[17]، ليكون عبرة لمن يعتبر.

أما بخصوص استعمال المصطلح في الفضاء العربي الإسلامي، فإن "هذا لفظ ليس فيه من اللغة العربية إلا الصياغة، أعني القالب المسمى "المصدر الصناعي"، مثل الحرية الإنسانية والأرضية ... إلخ. أمّا على مستوى الاشتقاق، فمخترعو هذا اللفظ الذي يجري مجرى الاصطلاح، يُلحون على أنّه ليس مشتقا من العلم (بكسر العين)، وإنما من "العَلْم"

(بقتح العين وسكون اللام)، وهو عندهم مرادفٌ للفظ العالم، والعالم الذي يقصدونه هو الدنيا. وهذا تكلُّفٌ مضاعف: فالعَلم نادر الاستعمال في اللغة، وغير شائع في المعاجم المعتمدة، فكيف يمكن تعريف مفهوم بربطه بلفظ نادر الاستعمال؟ في حكم المجهول...؟ وإذا قصرنا معناه على العالم الدنيوي، فلن يفيد شيئا محددا في المجال التداولي العربي"[18]. هذا من جهة تاريخ ظهور المفهوم في السياق الغربي، فماذا بشأن علاقته بالمجال التداولي العربي الإسلامي؟ وهل من إمكانية لتبيئة المفهوم في الفضاء الفكري العربي الإسلامي؟

ظهور أولى الدعوات العلمانية في العالم العربي يعود إلى دول بقوميات متعددة، ووجود أتباع ديانات مختلفة كمصر ولبنان وسوريا. فقد "قام العلمانيون منذ شبلي شميل، ويعقوب صروف، وفرح أنطون، ونقولا حداد، وسلامة موسى، وولي الدين يكن، ولويس عوض وغيرهم ... يدعون إلى العلمانية بنفس المعنى الغربي، أي بالمطالبة بفصل الدين عن الدولة والدين لله والوطن للجميع... الملاحظُ أنهم كانوا كلُّهم من النصارى، وغالبيتُهم من نصارى الشام، الذين كان ولاؤُهم الحضاري للغرب، ولا ينتسبون للإسلام لا دينا ولا حضارة. تربوا في المدارس الأجنبية، وفي إرساليات التبشير، فكان الأسهل في دعواتهم الصادقة للتقدّم والنهوض بالبلاد العربية، أن يتم أخذُهم بالنمط الغربي الذي عرفوه ودعوا إليه، ورأوه ماثلا في تقدم الغرب الفعلي"[19]. وهو ما يؤكده الجابري في موضع آخر، وبدقة أكبر، قائلا: "إنّ شعار العلمانية رُفع أول مرة في لبنان، ربما في منتصف القرن الماضي (القرن التاسع عشر)، وذلك من أجل التعبير عن مطالب الاستقلال عن الخلافة العثمانية أو على الأقل للمطالبة بالديمقراطية واحترام حقوق الأقليات"[20]، وبالتالي فطرح إشكالية العلمانية في العالم العربي هو"مسألة مزيفة، بمعنى أنها تُعَبّر عن حاجات بمضامين غير متطابقة مع تلك الحاجات: عن الحاجة إلى الاستقلال في إطار هوية قومية واحدة، والحاجة إلى الديمقراطية التي تحترم حقوق الأقليات، والحاجة إلى الممارسة العقلانية للسياسة،هي حاجات موضوعية فعلا، إنها مطالب معقولة وضرورية في عالمنا العربي، ولكنها تفقد معقوليَتَها وضروريَتَها عندما يتم التعبير عنها بشعار مُلْتبس كشعار العلمانية"[21]، ومن الأفضل في رأي الجابري أن نستبدل شعار العلمانية بمفاهيم أدق، في مقدمتها الديمقراطية والعقلانية.

خلاصات ونتائج:

انطلاقا مما سبق يمكننا تسجيل الخلاصات والنتائج التالية:

يتأسس المشروع الفكري لمحمد عابد الجابري على النقد المزدوج، أي نقد التراث والحداثة معا، ولا سبيل إلى هذا النقد المزدوج إلا بإعادة قراءة التراث قراءة معاصرة، يتم من خلالها تحديده من الداخل، ولا سبيل إلى تحديده من الداخل إلا بتبيئة مفاهيمه، وإعادة طرح إشكالياته طرحا يتوافق وإشكالياتنا الثقافية المعاصرة، ويتناسب مع متغيراتها المختلفة. الشيء نفسه يجب اعتماده مع المنتج الحداثي الغربي، ومفاهيمه المنقولة إلينا بفعل الاحتكاك الحضاري مع معطيات الحداثة الغربية.

إذا كانت الدولة الوطنية في أوروبا قد نشأت نتيجة لقيام نقاشات عديدة تولدت من صميم التطور الطبيعي للمجتمعات الأوروبية، فإنّه من المجازفة نقل هذه النظريات الفكرية وما تولد عنها من مفاهيم ومصطلحات إلى فضائنا الفكري العربي الإسلامي دون فهم العلاقة التي يمكن نسجُها بين فكرنا العربي الإسلامي وبين الفضاء الأوروبي الذي نشأت فيه مثل هذه المفاهيم.

بعد التعرف على تاريخ هذه المفاهيم، لابد من حُسن استنباتها وتوطينها داخل فضائنا الفكري العربي الإسلامي، وهو ما أطْلَق عليه الجابري مصطلح "التبيئة" وهي أن نسعى لإيجاد رابط وعلاقة حقيقية وملائمة بين مثل هذه المفاهيم وبين إشكالياتنا الفكرية والحضارية قبل الخوض فيها، وإلا كان عملنا هذا تعسفا وتكلفا، أو بمثابة من يطرق على حديد بارد.

عديدة هي المفاهيم التي تولَّدت عبر المسار التطوري للمجتمعات الغربية، من قبيل: العلمانية، المجتمع المدني، الديمقراطية، اللبرالية، الشيوعية، العقد الاجتماعي... ولا سبيل إلى توظيفها في فضائنا الفكري المعاصر إلا بمعرفة الروابط الحقيقية التي قد تُعطي لإعادة طرحها في فضائنا الفكري معاني ومدلولات مقبولة.

الهوامش والإحالات:

(1)– الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، 2005، ص 28.

(2)– محمد عابد الجابري، تكوين العقل العربي، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، 1984.

(3)– نصر حامد أبو زيد، الخطاب والتأويل، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط1، 2000، ص 177.

(4)– نصر حامد أبو زيد، المرجع نفسه، ص 184.

(5)– سعيد شبار، حوارات من أجل الذكرى والذاكرة حول قضايا في الفكر العربي والإسلامي والغربي مركز دراسات المعرفة والحضارة، فاس، الطبعة الأولى، 2017، ص 139.

(6)– سعيد شبار، المرجع نفسه، ص 212.

(7)– احميدة النيفر ومحمد وقيدي، لماذا أخفقت النهضة العربية؟ دار الفكر العربي، دمشق– سوريا الطبعة الأولى، يناير 2002، ص 89.

(8)– محمد عابد الجابري، تكوين العقل العربي، مرجع سابق ص 7–8.

(9)– إدريس جبري، سؤال الحداثة في الخطاب الفكري لمحمد عابد الجابري، رؤية مختلفة، مؤسسة فاليه للطباعة والنشر والتوزيع، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2013، ص 41.

(10)– محمد عابد الجابري، وجهة نظر... نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر المركز الثقافي العربي الطبعة الأولى، 1992، ص 175.

(11)– أحمد برقاوي، التراث والنهضة، قراءات في أعمال محمد عابد الجابري، مؤلف جماعي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2004، ص 164.

(12)– محمد وقيدي، التراث في فكر الجابري: الإشكال والمنهج، ضمن مؤلف جماعي بعنوان: التراث والحداثة في المشروع الفكري لمحمد عابد الجابري، إشراف وتقديم محمد الداهي، منشورات دار التوحيدي، الرباط، الطبعة الأولى، 2011، ص 89.

(13)– محمد عابد الجابري، وجهة نظر–نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر، مرجع سابق، ص19

(14)– محمد عابد الجابري، في نقد الحاجة إلى الإصلاح، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2014، ص 77–78.

(15)– محمد عابد الجابري، المرجع نفسه ص 81.

(16)– عبد الوهاب المسيري وآخرون، ندوة الحداثة وما بعد الحداثة، تنسيق وإشراف هشام جعفر منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، 1998، ص 16.

(17)– كرين برينتن، أفكار ورجال، قصة الفكر الغربي، ترجمة محمود محمود، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، 2020، ص 234 .

(18)– محمد عابد الجابري، في نقد الحاجة إلى الإصلاح، مرجع سابق، ص 78.

(19)– حسن حنفي، محمد عابد الجابري، حوار المشرق والمغرب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت، الطبعة الأولى 1990، ص 73.

(20)– محمد عابد الجابري، سلسلة مواقف: إضاءات وشهادات، العدد 56، الشركة العربية الافريقية للتوزيع والنشر والصحافة، الدار البيضاء، الطبعة الاولى 2006 ص 61.

(21)– محمد عابد الجابري، المرجع نفسه، ص 62.

أزمة المصطلحات في علم الاجتماع: نماذج تطبيقية

Terminology Crisis in Sociology: Applied Models

الباحثة: أمينة شابي

طالبة دكتوراه بجامعة باتنة1 – (الجزائر)

Aminachabbi12@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/08/11 **تاريخ القبول: 2020/09/22**

ملخص:

توجد العديد من المصطلحات الوظيفية في علم الاجتماع والتي تحدد مجالات دراسته إلا أنّ علم الاجتماع يواجه أزمة في استخدام هذه المصطلحات، الأمر الذي جعل الدراسات تختلف من باحث لآخر، وهذا هو محور هذه الدراسة التي نحاول من خلالها تسليط الضوء على أزمة المصطلحات الاجتماعية محاولين إبراز ذلك من خلال مجموعة من النماذج.

الكلمات المفتاحية: الأزمة، علم الاجتماع، المصطلحات.

***Abstract* :**

There are many functional terms in sociology that define the areas of his study, but sociology faces a crisis in using these terms which made studies differ from one researcher to another. This study focuses on the crisis of using social terms and we attempt to show this through a set of forms.

***Keywords*:** crisis, sociology, terminology.

مقدمة:

يعتبر علم الاجتماع العلم الذي يعنى بدراسة القضايا الاجتماعية والسلوك الإنساني داخل الجماعة، والتفاعلات والنظم الاجتماعية والبناء الاجتماعي وكلّ ما يدور في كنف الجماعات، وبما أنّه يختص بدراسة العديد من القضايا التي تدور في الجانب الاجتماعي، فله العديد المصطلحات وهذا التعدد قد يكون ميزة وقد يخلق أزمة، ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة حول أزمة المصطلحات في علم الاجتماع، ونلخص هذه الأهمية في:

- ضرورة الوقوف على حيثيات أزمة مصطلحات علم الاجتماع.
- ضرورة معرفة أسباب أزمة مصطلحات علم الاجتماع.

أمّا أهداف هذه الدراسة فتتمثل في:

- محاولة مقاربة الموضوع من خلال مصطلحات اجتماعية.
- كشف أسباب أزمة المصطلحات الاجتماعية.
- إبراز أزمة المصطلحات والتفصيل فيها.

إشكال الدراسة:

فيمَ تتمثل أزمة المصطلحات في علم الاجتماع وما هي أسبابها وحلولها؟

المنهج المتبع:

في هذه الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي من أجل وصف الموضوع وتحليله وتفسيره والوصول إلى حلول للموضوع.

فرضيات الدراسة:

تمّ تبني الفرضية التالية:

إنّ علم الاجتماع الغربي أثر على نشأة علم الاجتماع العربي وخلق أزمة حقيقية فيه.

- **الجانب النظري:**

لمعالجة مسألة أزمة المصطلحات في العالم العربي في علم الاجتماع لابدّ لنا أن نقف على كمّ معرفي نظري يحدّد لنا مدلولات الأزمة، والعوامل التي ساهمت فيها ونلخص هذه المعلومات في:

1- تحديد مفاهيم الدراسة:

مفاهيم هذه الدراسة هي: علم الاجتماع، الأزمة، المصطلحات.

1-1/ **علم الاجتماع:** يعرف علم الاجتماع بعدة تعاريف منها مايلي:

"علم الاجتماع هو دراسة المجتمع الإنساني أو التفاعلات الاجتماعية أو السلوكيات الاجتماعية أو العلاقات الاجتماعية. وعرفه "غدنز" أنّه المدرسة العلمية للمجتمع"[(1)].

"وهو ذلك العلم الذي يبحث فيما يعرفه كلّ إنسان، بحيث بعد صياغته وقراءته لا يفهمه أيّ إنسان، صحيح هو الأمر بأن كتابات المختصين بعلم الاجتماع معقدة ولكن المعرفة التي يحتويها علم الاجتماع هي تلك المعرفة التي يجمعها باحثو هذا العلم من الناس أنفسهم ثم ينظرون حول هذه المعرفة ويستخدمون نظريات كثيرة لتفسير الظواهر الاجتماعية والمعرفة المتعلقة به"[(2)].

التعريف الإجرائي:

علم الاجتماع هو الدراسة العلمية للمجتمع وكلّ العمليات والتفاعلات التي تتم في إطاره.

1-2/ الأزمة:

تعرف الأزمة بأنها: "مرحلة صعبة تمر بها مجموعة اجتماعية أو يمر بها فرد، وبصورة أدق، يحيل هذا القول لكلمة أزمة إلى فكرة تصدع التوازن بين مكونات متباينة"[(3)] ومنه فالأزمة هي التصدع في بنية أمر ما.

1-3/ المصطلحات:

تعرف المصطلحات بأنها: "وعاء يوضع فيه مضمون من المضامين، وبحسبانه أداة تحمل رسالة: المعنى"[(4)] ومنه فالمصطلح هو مفردة تبين معنى معين وتطلق على أمر معين

كمصطلح الجندر أو النوع الاجتماعي الذي يعني تقسيم الأدوار والمكانات وتوزيعها اجتماعيا بين النساء والرجال.

2- أبرز المصطلحات الاجتماعية:

هناك عدد كبير من المصطلحات الاجتماعية منها:

- **الجماعة:** "لا يوجد تعريف محدد للجماعة الاجتماعية فلقد اختلف العلماء في تعريفهم ويرجع سبب ذلك إلى وجود عدة أنماط من الجماعات تختلف في أشكالها ووظائفها.

أسس (شروط) قيام الجماعة الاجتماعية:

- وجود شكل أو درجة معينة من أشكال التفاعل الاجتماعي.
- الإحساس بالانتماء للجماعة.
- وجود مصالح واهتمامات مشتركة بين أعضائها.
- الالتفاف حول عدد من المعايير والقيم الاجتماعية.
- وجود هيكل محدد للجماعة له وحداته الأسرة لها هيكل وبين أفرادها درجة من التفاعل"[5].

ومنه فالجماعة هم أفراد يكون بينهم مصالح واهتمامات مشتركة وتفاعل اجتماعي.

– المجتمع: يعرف المجتمع بعدة تعاريف منها:

يرى "ماكفير" أنّ المجتمع عبارة عن النسق المكون من الفعل والموضوع والإجراءات المرسومة، ومن السلطة والمعونة المتبادلة ومن كثير من التجمعات والأقسام وشتى وجوه ضبط السلوك الإنساني والحريات، أما "جتربرج" فيرى أنّ المجتمع ما هو إلا تعبير عن كل صلة للإنسان بالإنسان، سواء أكانت هذه الصلة مباشرة أم غير مباشرة، منظمة أم غير منظمة عن وعي أم بدون وعي"[6].

ومنه فالمجتمع هو عبارة عن جماعة اجتماعية تربط بينهم روابط ومصالح مشتركة ويعملون لتحقيق ذات الأهداف.

– الثقافة:

"تعني الثقافة في نظر علماء الاجتماع جوانب الحياة الإنسانية التي يكتسبها الإنسان بالتعلم لا بالوراثة، ويشترك أعضاء المجتمع بعناصر الثقافة تلك التي تتيح لهم مجالات التعاون والتواصل وتمثل هذه العناصر السياق الذي يعيش فيه أفراد المجتمع. وتتألف ثقافة المجتمع من جوانب مضمرة غير عيانية، مثل: المعتقدات، والأراء، والقيم التي تشكل المضمون الجوهري للثقافة ومن جوانب عيانية ملموسة مثل: الأشياء، والرموز أو الثقافة التي تجسد هذا المضمون"[7].

فالثقافة هي كل من العادات والتقاليد والأعراف والمعتقدات وكل ما يكتسبه الإنسان كفرد في مجتمعه.

– البناء الاجتماعي: يشمل البناء الاجتماعي عدد من الأنساق الاجتماعية والتي ينظمها المعايير والقيم والقوانين والتعاليم الدينية ...إلخ، وهو يعرف بأنّه مصطلح يستخدم للإشارة: "إلى الوحدات المكونة لهذا البناء، وإلى الترتيب الذي تخضع له الوحدات بحيث ينتج عن ذلك طابع معين يميز المجتمعات بعضها عن بعض"[8].

وبالتالي فالبناء الاجتماعي يمثل نسق من الأنظمة الاجتماعية والوحدات التي تحدد طبيعة المجتمع.

– العلاقة الاجتماعية:

تعرف بأنّها "تصرف مجموعة من الأشخاص في تتابع متوافق بصورة تبادلية تبعا لمعناه وتوجه وفقا لهذا المعنى، وتتكون العلاقة الاجتماعية تماما وحصريا من فرصة أن يتم فعل اجتماعي بصورة يمكن وصفها تبعا للمعنى، بغض النظر تماما عن الأساس الذي تقوم عليه هذه الفرضية"[9].

ومنه فالعلاقة الاجتماعية تمثل الفعل الذي يصدره التفاعل بين مجموعة من الأشخاص في موقف اجتماعي معين مثل: علاقة الأفراد داخل الأسرة.

– **التغير الاجتماعي**: هو بحسب الباحث "مصطفى الخشاب" "كلّ تحول في النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية سواء كان ذلك في البناء أو الوظيفة ولما كانت النظم في المجتمع متكاملة بنائيا ومتساندة وظيفيا، فإنّ أيّ تغير يحدث في ظاهرة لابدّ وأن يؤدي إلى سلسلة من التغيرات الفرعية التي تصيب معظم جوانب الحياة بدرجات متفاوتة"[10].

التعريف الإجرائي: التغير الاجتماعي هو من خلال كلّ ما تمّ ذكره هو عملية مستمرة وتتسم بالديناميكية ويتمّ على مستوى العلاقات الاجتماعية، النظم الاجتماعية والبناء والأدوار والوظائف.

وهذه هي أبرز المصطلحات في علم الاجتماع، وقد ذكرنا هذه المصطلحات على سبيل المثال وليس الحصر.

3– مدلولات أزمة المصطلحات:

بالحديث على أزمة المصطلحات في علم الاجتماع نجد عدة مدلولات تبين هذه الأزمة وفيما تتمثل ونذكر أبرز مدلولات هذه الأزمة فيما بلي:

3–1/ هيمنة المفاهيم الغربية على المفاهيم العربية:

"إنّ المتأمل للكثير من المفاهيم على مستوى العلوم الاجتماعية والإنسانية يجد أنها تنتمي لمكينة الإنتاج المعرفي الغربي أو غيره من المناطق الجغرافية الأخرى مثل آسيا وأمريكا اللاتينية. فالمفاهيم المرتبطة بنظريات التبعية والتنمية والعولمة وصراع الحضارات والحداثة وما بعد الحداثة وتحليل الخطاب لم تسهم الجامعات العربية فيها بشيء. وهذا ما أدى إلى أزمة حادة انتابت الدراسات السوسيولوجية في الجامعات العربية متمثلة في التبعية النظرية للحقل المعرفي الغربي"[11].

فارتباط المفاهيم بالعالم الغربي جعلنا – بالرغم مما ابتدعه علم الاجتماع العربي– نستخدم المفاهيم الغربية، مثال ذلك: تحول مصطلح **الجندر** عربيا إلى مصطلح **النوع الاجتماعي** لكننا نجد أنفسنا نستخدم المصطلحين، وهذا يخلق تعددا لفظيا للمفهوم ذاته وهو ما قد يؤدي إلى الخلط.

3-2/ ارتباط المصطلحات بالمجتمع الغربي:

إنّ ارتباط المصطلحات بالمجتمع الغربي أحد أوجه أزمة المصطلحات في علم الاجتماع فالمصطلحات التي ولدت في ظلّ مجتمع غربي لا يمكن بأيّ صورة إسقاطها على مجتمع عربي مختلف تماما عنه.

3-3/ إشكالية تعدد المصطلحات لمفهوم واحد:

فتعدد المصطلحات لنفس المعنى يعد كعائق للبحث، فمثلا عندما نقول تنشئة اجتماعية، نجد البعض الآخر يقول تطبيع اجتماعي، والآخر يقول تربية اجتماعية مما يجعل الباحث في حيرة من أمره.

3-4/ التبعية الغربية في طريقة الدراسة:

تعتبر التبعية للغرب في الدراسات الاجتماعية أحد أوجه الأزمة، فإذا خاطبنا المجتمع المبحوث بمصطلحات غربية وطريقة دراسة غربية فقد لا نتمكن من جمع المادة المعرفية.

3-5/ إشكالية المنهج:

"لقد كان المنهج الهاجس المقلق لعلم الاجتماع منذ النشأة، حيث كان البحث عن المنهج هو البحث عن العلم في حدّ ذاته داخل النسق الفلسفي. إنّ أصل أزمة المنهج في علم الاجتماع هو الرغبة الملحة في استخدام طرق ومناهج وأساليب العلوم الطبيعية وتطبيقها بحذافيرها في دراسة الظواهر الإنسانية والاجتماعية على أمل أن يساعد ذلك على الوصول إلى نفس الدرجة من الدقة التي بلغتها العلوم الطبيعية.

والمنهج باعتباره الطريقة الصحيحة والسليمة التي توصلنا إلى نتائج أفضل في أسرع وقت وأقل جهد لم يستطع أن يتلائم مع موضوع علم الاجتماع الذي لم يتحدد بعد. فتعددت المناهج بتعدد المواضيع، وتفاقم الصراع المعرفي داخل النسق السوسيولوجي، وأصبح موضوع علم الاجتماع هو الصراع الداخلي حول أفضل منهج وأحسن أداة وأسلوب "وفي هذا الإطار يذهب "الطيب تيزيني" –في تقديمه لكتاب نقد علم الاجتماع البرجوازي المعاصر– إلى أنّ علم الاجتماع الذي دخل الوطن العربي بعد الحرب العالمية الثانية ركز

على الموقف الإمبيريقي التجزيئي المبسط في ملاحظة الظواهر مبعثرة، مسقطة من حسابها الإطار النظري الشامل الذي يحتويها، مما أدى حسبه إلى انسداد الأفق التاريخي في البحث السوسيولوجي العربي"[12].

4- أسباب أزمة المصطلحات:

هناك جملة من الأسباب أدت إلى بروز أزمة المصطلحات الاجتماعية وهي متمثلة في:

- ❖ صعوبة فهم الدراسات السوسيولوجية.
- ❖ مشكلة الترجمة من الغربي إلى العربي.
- ❖ صعوبة فهم الأسلوب السوسيولوجي المعتمد من قبل الباحثين.

ويبرز "محمد الجوهري" بعض هذه الأسباب في:

- ❖ "أن أغلب المادة التي تمثل موضوعا لعلم الاجتماع هي: من أمور الحياة اليومية. ولذلك يجد الناس أنّ استبدال اللغة اليومية المألوفة ببعض المصطلحات الفنية أقل إقناعا في علم الاجتماع منه في أيّ علم آخر.
- ❖ لقد تأخر علماء الاجتماع –لأسباب غير معروفة بالتحديد– في الاتفاق على تعريفات موحدة للمصطلحات الفنية التي يستخدمونها، الأمر الذي يجعل المختصين يعجزون عن فهم بعضهم البعض أحيانا. ونجد في الكتابات الاجتماعية الغربية التعبير عن مصطلح systam بكلمة نسق، (التي يستخدمها الأغلبية)، وكلمة جهاز أو نظام اللتين يستخدمهما القلة، والتعبير عن كلمة socialization بكلمة تنشئة غالبا و تطبيع أحيانا أخرى وهكذا.
- ❖ وقد يحدث عند التعبير عن مادة البحث عدم تطابق مفاهيم وتصنيفات العالم الاجتماعي مع المفاهيم والتصنيفات التقليدية للعلاقات الاجتماعية والراسخة في اللغة المستخدمة بين الناس. إلى ما يعبر عنه الشخص العادي بكلمة الزعيم أو الرئيس، بينما هي تنطوي على خصائص ومواصفات متميزة توفر على دراستها

المشتغلون بعلم الاجتماع السياسي، وعلم النفس الاجتماعي وغيرهم، وتعني القيادة الملهمة"[13].

ومنه فقد تعددت المعاني للمصطلح الواحد، وهو في حدّ ذاته أحد الأسباب التي أدت إلى الأزمة في المصطلحات الاجتماعية.

- **الجانب التطبيقي:**

قمنا بمقابلة 20 أستاذ في علم الاجتماع في جامعات متفرقة من الوطن، وكانت المقابلات إلكترونية بالاعتماد على مواقع التواصل الاجتماعي، حيث حاولنا من خلال المقابلات التوصل إلى أسباب ومظاهر أزمة المصطلحات في علم الاجتماع.

– تحليل المقابلات:

– البيانات الأولية:

تعدّ البيانات الأولية بمثابة جملة من المعلومات الخاصة بالعينة المبحوثة والتي تحدد صفاتها وخصائصها وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على متغيرين هما: متغير الجنس والذي يدلّ على الحالة البيولوجية للعينة المبحوثة ومتغير الجامعة وهو مكان العمل، وفي هذه الدراسة قمنا بمقابلة إلكترونية مع 20 أستاذا، تخصص علم اجتماع، في أربع جامعات من الجزائر وهي: جامعة سطيف، جامعة تبسة، جامعة باتنة، وجامعة البليدة، ومقسمين إلى 10 نساء و10 رجال.

	ذكور	إناث
الجامعة	سطيف/ باتنة	البليدة/تبسة
الجنس	10	10

الجدول رقم1: يمثل خصائص العينة المبحوثة.

– مظاهر أزمة علم الاجتماع:

*** ما الذي يوحي بوجود أزمة في المصطلحات الاجتماعية؟**

من خلال الإجابة على هذا السؤال وجدنا أنّ مظاهر أزمة علم الاجتماع منحصرة في أربع إجابات: أزمة المصطلحات وتعددها، أزمة المنهج، أزمة فهم التحليل السوسيولوجي والارتباط بعلم الاجتماع الغربي، وقد حصرت النسبة الأكبر 35% أزمة علم الاجتماع في أزمة المصطلحات وتعددها، إذ أنّ وجود كمّ هائل من المصطلحات المتماثلة والمتشابهة – بحسب الأساتذة – هو أزمة في حدّ ذاته، ونسبة 25% جعلت الأزمة في فهم التحليل السوسيولوجي للدراسات وفي الارتباط بعلم الاجتماع الغربي فالأول يجعل الدراسات السوسيولوجية مبهمة وصعبة الفهم، والثاني يجعل هوية علم الاجتماع العربي غير ظاهرة ولا تتبلور بفعل هذا الارتباط.

الإجابات	التكرار	النسبة
أزمة المصطلحات وتعددها	07	%35
أزمة المنهج	03	%15
أزمة فهم التحليل السوسيولوجي للدراسات	05	%25
الارتباط بعلم الاجتماع الغربي	05	%25
المجموع	**20**	**%100**

الجدول رقم2: يمثل وجود أزمة في علم الاجتماع العربي.

هل كل المصطلحات الموجودة في علم الاجتماع مرتبطة بالواقع الاجتماعي العربي؟

نجد أنّ الإجابات التي قدمها الأساتذة حول هذا السؤال كانت كالآتي: 10 من الأساتذة أجابوا أن ليست كلّ المصطلحات في علم الاجتماع مرتبطة بالواقع الاجتماعي العربي، وذلك لوجود عدد كبير من المفاهيم نابع من مجتمعات أخرى كالمجتمع الفرنسي أو

الغربي بصفة عامة، أما النصف الآخر من العينة فقد أجابوا بأنّ علم الاجتماع في الوطن العربي يخلق لنفسه مفاهيم معادلة ونابعة من مجتمعه لتعبر عن ما فيه.

الجدول رقم 3: يمثل قدرة علم الاجتماع العربي على ايجاد مفاهيم خاصة به.

الإجابة	التكرار	النسبة
لا	10	%50
علم الاجتماع العربي يخلق مفاهيمه الخاصة	10	%50
المجموع	20	%100

– حسب رأيكم ما الذي قد يجعل الباحث في علم الاجتماع العربي، يدرك أنّ هناك أزمة في المصطلحات؟

من خلال تحليل إجابة الأساتذة حول هذا السؤال توصلنا إلى أنّ كلّ أفراد المجتمع المبحوث أجابوا بأنّ ما يجعل الباحث في علم الاجتماع العربي يدرك أنّ هناك أزمة في المصطلحات هو التعدد في المصطلح الواحد، فنفس المفهوم الاجتماعي له عدة مسميات كمصطلح التنشئة الاجتماعية، يقال له أيضا تطبيع أو تربية اجتماعية ...

الإجابة	التكرار	النسبة
التعدد في المصطلح الواحد	20	%100

الجدول رقم4: يمثل أبرز ما يوحي بأزمة علم الاجتماع العربي

هل يوحد منهج واضح في علم الاجتماع العربي نعتمده في دراسة وفهم المصطلحات الاجتماعية؟

من خلال الإجابة على هذا السؤال عن وجود منهج واضح في علم الاجتماع العربي بخلاف المناهج المتعارف عليها في علم الاجتماع الغربي، فقد أجاب الأساتذة أنّ كلّ هذه

المناهج موجودة لدى ابن خلدون منذ أكثر من أربع عشرة قرن، وبالتالي يمكن اعتبارها مناهج عربية المنشأ، فنجد أنّ نسبة 65% أجابوا بأنّه لا يوجد منهج واضح لفهم ودراسة المفاهيم الاجتماعية لأنّ المناهج غربية معربة، في حين نجد أنّ نسبة 35% قد أجابوا بأنّ المنهج الذي يمكننا من فهم المصطلحات الاجتماعية هو المنهج الرابط بين هذه المصطلحات وبين الواقع الاجتماعي مع ترك واقعنا العربي يحددها مفهوما ومدلولا.

الإجابة	التكرار	النسبة	لماذا(التبرير)
نعم	07	%35	ربط المصطلحات بالواقع الغربي ودراستها.
لا	13	%65	المناهج غربية
المجموع	20	%100	//////////

الجدول رقم5: المنهج في علم الاجتماع العربي.

المحور3: أسباب أزمة المصطلحات في علم الاجتماع:

– حسب رأيكم إلى ماذا يعود التأزم الحقيقي في المصطلحات الاجتماعية؟

بحسب الإجابة على هذا السؤال نجد أنّ أسباب التأزم الحقيقي في المصطلحات الاجتماعية يعود إلى تعدد المصطلحات الاجتماعية وتأخر الدراسات الاجتماعية العربية حيث أنّ الأول جعل المصطلحات كثيرة مما صعب الفهم على الباحثين في علم الاجتماع العربي، وأما الثاني فقد جعل الباحثين يلجؤون إلى الدراسات الغربية في علم الاجتماع.

على اعتبار أنّ أحد أسباب الأزمة في علم الاجتماع هو التبعية لعلم الاجتماع الغربي، لماذا لم نتخلص منها (التبعية) حتى الآن؟

بحسب هذا السؤال، وجدنا إجابة واحدة وهي قلة الدراسات السوسيولوجية العربية وأكثرها هي مجرد ترجمات لعلم الاجتماع الغربي، كذلك عدم وجود مدارس في علم

الاجتماع العربي، فمثلا الفكر الخلدوني لم يجد من يكمل مساره لكي يبرز فكره الاجتماعي العربي بطريقة مفهومة.

– هل تعتبر اللغة العامية البسيطة أحد أسباب الأزمة؟

نجد أنّ الأساتذة في إجاباتهم حول إن كانت اللغة العامية البسيطة أحد أسباب أزمة مصطلحات علم الاجتماع قد انقسمت إلى قسمين متساويين؛ فنسبة 50% أجابوا بنعم أي أنها أحد أوجه الأزمة، إذ أبعدت علم الاجتماع ومصطلحاته عن المسار العلمي الصحيح، في حين 50% أجابوا بلا، أي ليست من أسباب الأزمة لأنها مصطلحات عامية بسيطة ولكنها نابعة من واقع المجتمع العربي وبالتالي فهي تعبر عنه.

الإجابة	التكرار	النسبة	لماذا (التبرير)
نعم	10	%50	تبعد علم الاجتماع على المسار العلمي الصحيح.
لا	10	%50	المصطلحات العلمية البسيطة نابعة من المجتمع العربي وتعبر عن علم الاجتماع العربي
المجموع	20	%100	////////////////

الجدول 5: استخدام اللغة العامية في علم الاجتماع.

من خلال المقابلات خلصنا إلى أنّ أزمة علم الاجتماع العربي إذا وجدت باحثين أكفاء في الميدان فستزول بما سيقدمونه من دراسات، فمظاهر أزمة علم الاجتماع العربي تتمثل في:

– عدم القدرة الحقيقية على التحليل السوسيولوجي من خلال الربط بالواقع العربي.

– تعدد المصطلحات وتعدد تعاريفها.

– ارتباط المنهج بالواقع الغربي والارتباط الكلي بعلم الاجتماع الغربي في النشأة والمواضيع.

أما عن أسباب هذه الأزمة فتتمثل في:

– عدم وجود مدارس لتدريس الفكر الاجتماعي الغربي.

– قلة الدراسات الاجتماعية العربية.

وعليه، فللخروج من هذه الأزمة وجب التعمق في الدراسات السوسيولوجية العربية والعمل الجاد من الباحثين العرب في هذا المجال.

*** حلول واقتراحات للأزمة:**

نقدم جملة من الحلول للخروج من أزمة المصطلحات في علم الاجتماع وهي:

- ضرورة تعميق الدراسات السوسيولوجية في الوطن العربي.
- الاتفاق على نسق من المصطلحات في هذا العلم لكي لا يقع الباحثون في الأزمة.
- جعل الدراسات السوسيولوجية ذات أسلوب واضح ودقيق.
- التعريف بالمفاهيم السوسيولوجية بطريقة واضحة.

خاتمة:

في الختام نصل إلى أنّ علم الاجتماع هو الدراسة العلمية للسلوك الجماعي أو للسلوك الإنساني في إطار الجماعة، والذي من خلاله ندرس كلّ الظواهر التي تدور في المجتمع ونقدّم حلولا لها.

وعلم الاجتماع يعاني من أزمة المصطلحات التي من أوجهها، تعدّد المصطلحات وارتباطها بالمجتمع الغربي وبعلم الاجتماع الغربي.

أبرز الحلول للخروج من أزمة علم الاجتماع هي العمل على خلق نسق من المصطلحات المشتركة التي يعمل بها كل الباحثين في هذا المجال.

الملحق:

دليل مقابلة حول: أزمة المصطلحات في علم الاجتماع

المحور1: البيانات الأولية:

1– الجنس: ذكر ( ) أنثى ( )

2– الجامعة: .....

المحور2: مظاهر أزمة علم الاجتماع:

3– ما الذي يوحي بوجود أزمة في المصطلحات الاجتماعية؟

.....

4– هل كلّ المصطلحات الموجودة في علم الاجتماع مرتبطة بالواقع الاجتماعي العربي؟

.....

5– حسب رأيكم، ما الذي قد يجعل الباحث في علم الاجتماع العربي، يدرك أنّ هناك أزمة في المصطلحات؟

.....

6– هل يوجد منهج واضح في علم الاجتماع العربي نعتمده في دراسة وفهم المصطلحات الاجتماعية؟ نعم ( ) لا ( )

7– لماذا؟.....

المحور3: أسباب أزمة المصطلحات في علم الاجتماع:

8– حسب رأيكم، إلى ماذا يعود التأزم الحقيقي في المصطلحات الاجتماعية؟

.....

9– على اعتبار أنّ أحد أسباب الأزمة في علم الاجتماع هو التبعية لعلم الاجتماع الغربي لماذا لم نتخلص منها (التبعية) حتى الآن؟

.....

10– هل تعتبر اللغة العامية البسيطة أحد أسباب الأزمة؟ نعم ( ) لا ( )

11– لماذا؟.....

الهوامش والإحالات:

(1)– إسماعيل محمد الزيود، علم الاجتماع، كنوز المعرفة للنشر، عمان، 2011، ص17.

(2)– المرجع نفسه، ص17.

(3)– كلود دوبار، أزمة الهويات: تفسير تحول، تر: رندة بعث، المكتبة الشرقية للنشر والتوزيع، بيروت 2008، ص29/28.

(4)– محمد عمارة، معركة المصطلحات بين الغرب والإسلام، مؤسسة نهضة مصر، مصر، 2004، ص3.

(5)– حنان حافظ، مدخل إلى علم الاجتماع، مدرسة هدى شعراوي للبنات، الإسكندرية، مصر، دت ص13.

(6)– غريب عبد السميع غريب، علم الاجتماع: مفهومات، موضوعات، دراسات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص18

(7)– أنتوني غدنز، علم الاجتماع، تر: فايز الصياغ، مركز دراسات الوحدة العربية، مؤسسة ترجمان بيروت، 2005، ص82.

(8)– مجد الدين عمر خيري خمش، علم الاجتماع: الموضوع والمنهج، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع عمان، 2005، ص91.

(9)– ماكس فيبر، مفاهيم أساسية في علم الاجتماع، تر: صلاح هلال، المركز القومي للترجمة، القاهرة 2011، ص 56.

(10)– خليفة عبد القادر، تحولات البنى الاجتماعية وعلاقتها بالمجال العمراني في مدن الصحراء الجزائرية دراسة سوسيوأنثروبولوجية لمدينة تقرت، (دكتوراه)، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011/2010، ص84.

(11)– سهى حمزاوي، سامية كواشي، إشكالية علم الاجتماع في الوطن العربي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع28، الجزائر، 2017، ص 98.

(12)– المرجع نفسه، ص96.

(13)– محمد الجوهري، المدخل إلى علم الاجتماع، كلية التربية، جامعة القاهرة، 2007، ص24.

مفهوم الفقر: من الدلالات اللغوية إلى التأسيس السوسيولوجي

The Concept of Poverty: from linguistic signification to sociological fondation

أ. سعيد موساوي

جامعة محمد الأول – وجدة (المغرب)

said.doc1@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/08/17 **تاريخ القبول: 2020/09/22**

ملخص:

تتميز الدلالات الملازمة لمصطلح الفقر في المعاجم العربية بشمول معانيها، عكس المعاني الموضوعة لمصطلح الفقر في المعاجم الفرنسية واللاتينية بوجه عام، فهي تشير إلى الحاجة والحرمان الاجتماعي من وسائل العيش، بوصفها مؤشرات تحيل إلى نسب الاندماج في المعايير الاستهلاكية المحددة اجتماعيا من جهة، ومضامين الإعاقة وإرادة الهيمنة التي تحكم علاقة الفئات المسيطرة مع الفئات المسيطر عليها من جهة ثانية، وذلك بشكل يسمح للفئة الأولى بإعادة إنتاج الفقر، والحفاظ على استمرارية تفوق رأسمالها الثقافي والاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: العوز، الفقر، التفقير، ثقافة الفقر، إعادة الإنتاج.

Abstract:

Contrary to the meanings established for the term poverty in French and Latin dictionaries in general, the connotations associated with the term poverty in Arab dictionaries are distinguished by their comprehensive meanings, as they refer to the need and social deprivation of means of living, that are considered as indicators which lead to integration's rates in socially defined consumer standards. On the other hand, it refers to the contents of disability and the will to dominate that govern the relationship of the dominant groups with the dominated groups, in a way that allows the first group to reproduce poverty and maintain a continuity that exceeds its cultural and social capital.

Keywords: Poverty, Pauperisme, Culture of poverty, Social reproduction.

مقدمة:

للسوسيولوجيا موضوع يتكلم[1]، عبارة صرح بها بيير بورديو (Pierre Bourdieu) لتلخيص كلّ الإشكاليات النظرية والمنهجية التي تواجهها العلوم الإنسانية بوجه عام والسوسيولوجيا على وجه الخصوص، فرغم كلّ الجهود النظرية والمنهجية المحاكية للعلوم الطبيعية، والتي استهدفت تحويل السوسيولوجية إلى علم دقيق ينهل من الانتصارات المحققة في الرياضيات والفيزياء والبيولوجية، سواء من حيث طرق مقاربة الموضوع أو من جهة تبني منهجية التحري الإمبريقي في جمع المعطيات ومعالجتها، إلا أنّ الإشكاليات الكلاسيكية التي واجهتها السوسيولوجية لازالت تطرح نفسها في كلّ السجالات ذات الأبعاد الإبستيمولوجية والنظرية.

ولعلّ إشكالية المفاهيم في علم الاجتماع، هي من بين الإشكاليات التي تفرض نفسها على السوسيولوجيين، وتنتصب بوصفها حقلا للتجاذب والاختلاف، على مستويات طرق مقاربة المفهوم وصياغته. فإذا كان المفهوم تعبيرا عن مجموعة من الخصائص المشتركة لظاهرة اجتماعية معينة، وكذلك تجريدا للظاهرة في قالب نظري يتمّ من خلاله تلخيص وتكثيف كل المتغيرات والمؤشرات ذات الطابع الكمي أو الكيفي، إلا أنّه لا يمكن أن ينفلت من طابعه التاريخي والاجتماعي، ولا من مؤثراته الثقافية والسياسية والاقتصادية. إنّه بهذا ليس بناءً جامدا ذا طابع ميتافيزيقي صالح لكلّ زمان ومكان، إذ إنّ عملية بنائه لا يمكن أن تستقيم إلا على أساس نموذج مثالي (idéaltype) كما ذهب إلى ذلك جون كلود باسرون (Jean-Claude Passron)[2] ما يمكن أن يعنيه مفهوم بالنسبة إلى مجتمع ما، لا يمكن إسقاطه وتبنيه على وجه الإطلاق على مجتمع مغاير بطريقة تعسفية، بل المطلوب في الحقل السوسيولوجي الاعتماد على صياغة نماذج مثالية للمفهوم (concept typologique)، التوجه الذي لا يشير إلى أيّ تجاوز لشرط القابلية للتعميم، بوصفها ركيزة أساسية لصحة النظريات السوسيولوجية، بل إنّ الأمر تستلزمه الشروط التاريخية والاجتماعية التي ينبغي تأويل المفهوم في سياقها أو ما اصطلح عليه عبد الرحمان المالكي بديناميكية حياة المفهوم [3].

سنحاول في هذه الورقة التطرق إلى مفهوم الفقر، بالنظر لمجموع الإشكاليات التي ما لبثت تناقش طرحه إن على مستوى المتغيرات والمؤشرات المرصودة لقياسه ميدانيا، أو على مستوى صياغة تعريف يتواضع المهتمون بدراسته بوصفه ظاهرة على تبنيه، ولعلّ ملاحظة بسيطة للكلمات المفتاحية سيوضح، كما سنشير إلى ذلك، إلى غياب مرادف لمصطلح الفقر في اللغة الفرنسية، وبالتالي التأكيد على ترجمة كلمة (Pauvreté) بمصطلح عوز.

لذلك فإنّ منطلقنا في مقاربة هذا المفهوم يكمن في الإجابة على سؤال: ما مدى الترابط بين مختلف المضامين والدلالات اللغوية التي تحيل إليها المتون المعجمية، العربية واللاتينية، وبين الاستعمالات السوسيولوجية لمفهوم الفقر؟ وهو ما لا يمكن أن يتأتى إلا بوضع إطار نقدي لبعض التفسيرات السوسيولوجية المستهدفة للفقر بوصفه مفهوما وظاهرةً للوصول إلى مدى الانسجام بينها وبين الدلالات اللغوية المستنبطة من مصطلح الفقر.

أولا: الدلالات والأبعاد اللغوية لمصطلح الفقر:

1- مصطلح الفقر في اللغة العربية، التأصيل اللغوي للمفهوم:

يعدّ البحث في الأصول اللغوية لأيّ مفهوم، اللبنة الأولى لاستقصاء دلالاته، وحمولاته والإحالات التي يشير إليها؛ من أجل إعطائه الدقة اللازمة لوصف الظواهر المراد التعبير عنها سوسيولوجيا، الشيء الذي يندرج في إطار التأسيس لعلم المصطلحية في ارتباطه بالتنظير السوسيولوجي، إذ يجب توحيد الاستعمال العلمي للمصطلحات، من خلال البحث عن دلالاتها اللغوية والثقافية، ليتسنى بعد ذلك استعمالها وتحويلها إلى مفاهيم قابلة للتعميم والقياس على الظاهرة موضوع البحث.

لذلك وجدنا أنّه من الضروري العودة إلى المتون اللغوية من أجل استخلاص مختلف المعاني والدلالات التي تحملها المصطلحات، وإعادة بناء المفهوم بما يتوافق مع خلفياته اللغوية والثقافية. هكذا نجد أنّ مصطلح الفقر يحيل إلى عدة دلالات لغوية، تعبر عن التمثلات التي اختزنها الإنسان انطلاقا من تجربته الوجودية والتفاعلية على مرّ التاريخ الاجتماعي لمعايشته لهذه الظاهرة.

في معجم "لسان العرب" يشير ابن منظور إلى الفقر بالقول: (الفَقْرُ والفُقْرُ، ضدّ الغنى مثل الضَّعْفِ وَالضُّعْفِ. الليث: والفُقْرُ لغةٌ رَدِيئةٌ؛ ابن سيده: وقدرُ ذلك أن يكون له ما يكفِي عيالهُ، ورجل فقِيرٌ من المال، وقد فَقُرَ، فهو فَقِيرٌ، والجمع فُقَرَاءُ، والأنثى فَقِيرَةٌ من نسوة فَقَائِرَ [...] ابْنُ السكيتِ: الفَقِيرُ الذي له بُلغَةٌ من العَيشِ [...] والفَقرُ هو الحاجَّةُ وَفِعْلُهُ الافْتِقَارُ وَالنعتُ فَقِيرٌ)[4]، أمّا في المعجم الوسيط الفَقْرُ هو العَوَز والحَاجَة[5].

يبدو أنّ ابن منظور يربط بين الفقر والضعف والحاجة بوصفها مصطلحات تعبر عن واقع واحد، إلا أنّه يفرق بين الفقير والمسكين مستشهدا بالآية: ﴿**إنما الصدقات للفقراء والمساكين**﴾؛ فقد (سُئِلَ أبو العباس عن تفسير الفَقِيرِ والمِسْكِينِ فقال: قال أبو عمرو بن العلاء فيما يروي عنه يونس: الفَقِيرُ الذي له ما يَأكُلُ، والمِسْكِينُ الذي لا شيء له وقيل إنّ الفقير الذي لا شيء له والمسكين الذي له بعض ما يكفيه، وإليه ذهب الشافعي رضي الله عنه) [6].كما أنّ تمييز الفقير عن المسكين، أرجعه ابن منظور إلى معايير سوسيو– مهنية بالقول: إنّ الفقراء هم الزُّمنَى الضِعَاف الذين لا حرفة لهم، والمساكين السُؤَّال ممن له حرفة تقع بموقعها ولا تغنيه وعياله.

إنّ الهدف من وراء السعي نحو التمييز بين هاتين الفئتين هو التوصل إلى من لهم الأحقية في الحصول على الصدقات، وبذلك يكون الدافع وراء هذا المسعى دينيا في عمقه فابن عرفة يصرح أنّ الفقير عند العرب هو المحتاج مصداقا لقوله تعالى: ﴿**أنتم الفقراء إلى الله**﴾ أي المحتاجون إليه، فأمّا المسكين فالذي قد أذله الفقر، فإن كان هذا إنما مسكنة من جهة الفقر حلت له الصدقة، وكان فقيرا مسكينا، وإذا كان مسكينا قد أذله سوى الفقر فالصدقة لا تحل له، وفي تعبير آخر أنّ الفقر المكسور الفِقَار، ويضرب مثلا لكلّ ضعيف لا ينفد من الأمور، أي أنّ الفقير معناه المقهور الذي نزعت فقرة من ظهره فانقطع صلبه من شدة الفقر[7]، ويقال فقرا: اشتكى فِقَارهُ من كسر أو مرض، فهو فقر أو فقير[8]، كما أنّ الفقر أن يُخَز أنف البعير ليدلل الصعب وبذلك يروضه[9].

إن هذه الإطلالة السريعة على الأصول اللغوية لمفهوم الفقر، قد قادتنا إلى مختلف الدلالات الظاهرة والمستترة في ثنايا هذا المفهوم، دلالات تحيل إلى العوز والحاجة، إلى الموارد المالية، لكنها في الوقت نفسه دلالات تحيل إلى إرادة الهيمنة والسيطرة والتركيع والإعاقة وكلها تمس في جوهرها وتنطبق على واقع حال الإنسان الفقير، من حيث إنّه إنسان غير قادر على الحركة بسبب معاناته المزمنة مع فقراته، أو قدراته وإمكانياته؛ إذ ما استعرنا تعبير أمارتيا صن (Amartya Sen)،وهو ما ينطبق كذلك على كونه مَفْقُوراً (مثل الناقة المَفْقُورَة) بسبب إرادة الهيمنة والسيطرة الممارسة عليه.

وهنا لا بدّ أن نشير إلى أنّ هذا التحليل لا يروم الوصول إلى أحكام أخلاقية قبلية جاهزة، بالقدر الذي يسعى إلى استنباط الدلالات الخفية للمفهوم، ومحاولة جعله مطابقا لتجلياته على مستوى الواقع الاجتماعي.

2- مصطلح الفقر في المعاجم الفرنسية

إنّ اقتصارنا على المعاجم الفرنسية لاستكشاف المعاني والدلالات التي تعطى لمصطلح "الفقر" وعدم التطرق للمعاجم الإنجليزية قد حتمه معطيان، الأوّل يتمثل في كون اللغتين (الفرنسية – الإنجليزية) تنتميان إلى نفس الأصول اللغوية "اللاتينية"، أمّا الاعتبار الثاني فلكون كلمة (Povrety) الإنجليزية ماهي إلا اشتقاق من الكلمة الفرنسية (Pauvreté)[10].

تشير المعاجم الفرنسية إلى دلالات متقاربة لمصطلح "الفقر"، فهو مشتق من الكلمة اللاتينية (Paupertas)، وهو يختلف باختلاف السياقات المستعملة فيه، إذ يمكن أن يشير إلى معنى مباشر يوصف به فرد أو مجموعة معينة، كما يمكن أن يحيل إلى دلالات مستعارة تعبر عن إحدى المشاعر والأفكار السلبية أو الإيجابية. لذلك سنتطرق لكلّ حالة على حدة، مع احترام الترتيب المعتمد من لدن تلك القواميس في طرح مختلف الدلالات.

- يشير مصطلح "الفقر"إلى العوز والنقص في الخيرات والأشياء اللازمة للحياة[11].
- يشير "الفقر"إلى الإخلاص (dévotion) كاختيار عقائدي ديني، في علاقته مع القيم الإنجيلية التي تمجد الفقراء، وفقر الفقير هنا هو اختيار حر للانسلاخ عن

الملذات الدنيوية[12]، وهو كذلك فقر روحي غير مادي من خلال التخلي عن الطموحات المادية الدنيوية[13].

- يستعمل مصطلح "الفقر" مجازيا (figurément) للتعبير عن انحطاط شيء ما كلغة فقيرة أو خطاب فقير للتقليل من قيمته، أو الإشارة بتعبير "الفقر" إلى كل ما يمكن أن يقال أو يفعل على سبيل الاستهجان[14].

تظهر لنا هذه المعاني التي أعطيت للفقر في ارتباط تحديده بعناصر مادية ترجع إلى محددات اقتصادية بالدرجة الأولى، من خلال التركيز على أساسيات الحياة ومدى التوافر عليها لتحديد حالة الفقر، كما أنه يشير إلى مضامين روحية تعبر عن درجة الانسلاخ من المتطلبات والحاجيات الاجتماعية أو الفيزيولوجية بوصفه اختيارا حرا. ويوظف هذا المصطلح للتعبير عن تقييم سلبي للأقوال أو للأفعال، أي للتعبير عن الرفض لها وللجهة الصادرة عنها.

كما أنّ لمصطلح الفقير (Pauvre) والذي يعبر عن صفة للفقر، عدة استعمالات وتوظيفات لغوية في سياق المعجمية الفرنسية لعلّ من بينها:

- الفقير هو الذي لا يملك ما يكفيه من الضروريات أو له اليسير منها، ويمكن أن يوصف كفقراء الفلاحين وذوي الحرف البسيطة[15]
- يقصد بالفقير كذلك عن طريق توسيع المعنى (extension)، الشخص الذي ليس له ما يكفي للعيش بكرامة.[16]
- يستعمل مصطلح الفقير لوصف لغة خطاب ما بأنه فقير عندما تستعمل فيه كلمات ليس من الضروري سردها، ويمكن استعمال هذا الوصف للتعبير عن التعاطف مع شخص ما لإظهار تعاسته.[17]
- يمكن استعمال هذا الوصف للتعبير عن الحب والعطف على شخص مقرب.
- يستعمل كذلك للتعبير عن ازدراء حالة معينة كوضعية السكن، أو إعطاء شخص ما مكانة غير مستحقة.[18]

- يستعمل وصف "فقير" للإحالة على وضعية غياب الاعتبار الاجتماعي لشخص ما.
- يستعمل كذلك مصطلح "فقير" للإشارة إلى من تنقصه المهارات اليدوية والفكرية لإنجاز مهنة ما[19].

إنّ المقارنة بين الدلالات الموضوعة لمصطلحي الفقر والفقير في كل من اللغة العربية واللغة الفرنسية، تقودنا للقول بوجود حدّ أدنى من التوافق في المعاني الموضوعة لكلا المصطلحين، والتي تجمع على ربط الفقر بغياب الإمكانيات الضرورية للحياة اليومية، كما يظهر الإجماع على وضعية الازدراء والوصم الذي تختزنه هذه المصطلحات، والتي لا تمثل إلا تعبيرا عن تفاعل اجتماعي ينبذ كل المظاهر الاجتماعية للفقر، كما يلصق صفة الفقر بكل التعابير الاجتماعية التي لا تلتزم بالقواعد العامة للسلوك المقبول.

غير أن الملاحظ في الدلالات التي تم التطرق إليها في المعاجم الفرنسية، اقتصارها على سرد الصفات الفردية للفقراء، دون الإشارة إلى الأسباب الاجتماعية المولدة للفقر بأي شكل من الأشكال، مع الاقتصار على سرد الصفات التي تنسب للأفراد الفقراء في المجتمع أي حالات الوصم التي تلحقهم، بوصفها نتيجة للفقر وليست أسبابا يمكن تفسير الفقر من خلالها، مما يتيح لنا القول بأنّ الترجمة الأكثر مصداقية لكلمة (Pauvreté) هي كلمة العوز.

بناء عليه، وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد تحول الفقر في بعض التعابير الثقافية العربية إلى وصم اجتماعي حقيقي، إلى درجة أضحى معها: "الفقير يعتبر معرة، والفقير بلا مروءة حتى قيل: الفقير رأس كلّ بلاء وداعية إلى مقت الناس، وهو مع ذلك مسلبة للمروءة، مذهب للحياء، فمتى نزل الفقر بالرجل لم يجد بُدًّا من ترك الحياء، ومن فقد حياءه فقد مروءته، ومن فقد مروءته مقت، ومن مقت أزدرى به، ومن صار كذلك كان كلامه عليه لا له"[20]، ولعلّ هذا ما دعا لقمان إلى تلقين ابنه نصيحة تقيه شر ازدراء المجتمع بالقول: "يا بني أكلت الحنظل وذقت الصبر فلم أر شيئا أمر من الفقر، فإذا افتقرت فلا تحدث الناس به كي لا ينتقصوك"، إنّ السؤال الذي يطرح نفسه بقوة هو: ما مصدر هذا الكم الهائل من الحمولات القدحية في حقّ الفقراء؟ هل هم الفقراء أنفسهم بوصفهم

تعبيرا عن أقصى درجات احتقار الذات؟ أم أن مصدرها قوى أخرى تلعب على معطى ترسيخ دونية وعجز هذه الفئات لضمان السيطرة الاجتماعية والطبقية؟

ثانيا: الفقر من الأبعاد اللغوية إلى الاستعمالات السوسيولوجية

تطغي على السوسيولوجيا المواضيع ذات الأبعاد السجالية، والتي غالبا ما تفشل في حشد إجماع كلّ المهتمين، ولعلّ هذا الأمر يعود إلى اختلاف الخلفيات العلمية والنظرية والإيديولوجية لكلّ باحث، مما ينوع مسالك دراستها وفهمها. كما يرجع كذلك إلى الدينامية التي تعرفها الظواهر الاجتماعية، الأمر الذي ينطبق على الدراسات التي قدمها علماء الاجتماع حول ظاهرة الفقر، وهو ما يظهر في صيغة الإجابة عن سؤال: ما هو الفقر؟ الصيغة التي تختلف باختلاف المتغيرات والمؤشرات المرصودة للقياس والتعريف.

في ظلّ هذه الاختلافات، يمكن تقسيم النظريات السوسيولوجية حول الفقر إلى مقاربتين أساستين: الأولى مقاربة فردية، والثانية مقاربة هيكلية.

تأسيسا على ما سبق، سنحاول التطرق إلى مدى الترابط بين الدلالات التي أعطيت لمفهوم الفقر في مساهمة أوسكارلويس (Oscar Lewis) من خلال أطروحته حول ثقافة الفقر، والتي تمثل المقاربة الفردية فيتحميلها الأفراد وِزْرَ فقرهم، إلى جانب مقاربة بيير بورديو حول البؤس الاجتماعي بكلّ تجلياته، حيث يُعَدّ من المدافعين عن الطابع الهيكلي لأسباب الفقر، مع استحضار ربط تصورهما لمفهوم الفقر بالأبعاد اللغوية المبثوثة في المعاجم العربية.

1. أوسكارلويس وثقافة الفقر:

تندرج المساهمة التي قدمها أوسكار لويس ضمن المقاربة الثقافية للفقر، فمن خلال دراسته حول أطفال سانشيز (The Children of Sanchez) سنة 1961، انتهى إلى أنّ هناك سمات ثقافية تعمل على إعادة إنتاج نفسها من جيل إلى جيل، مضمونها الأساس: الاتكالية والقدرية والخمول والاتجاه إلى نبذ كلّ مشاركة في منظمات المجتمع المدني والسياسي إذ أجمل هذه الصفات في أزيد من سبعين سمة متبادلة اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا، ليقدّم

بذلك تعريفه لثقافة الفقر بكونها: "نمط للعيش يتميز بالاستقرار وبالاستمرارية، حيث ينتقل من جيل إلى جيل بفضل الأسرة. إنّ لثقافة الفقر طرائق وأشكالا نفسية واجتماعية تظهر لدى الأفراد، كما أنه العامل الدينامي الذي يحدد كيفية الانخراط في الثقافة الوطنية بوجهها الأعم والأشمل، وفي الوقت نفسه تصبح ثقافة الفقر جزءًا من الثقافة الوطنية العامة"[21].

لقد توصل "أوسكار لويس" إلى هذا التعريف من خلال رصده للأوجه التي تجعل من الفقر يأخذ طابعا تطوريا خطيا عبر الزمن من جيل إلى جيل من الآباء نحو الأبناء، حيث تعمل على إعادة إنتاج نفسها، وبهذا تتمكن من أن ترقى إلى وصفها بنمط العيش (way of life) أو أسلوب حياة سائد لدى الفقراء، كما أنها تمثل في الوقت نفسه ثقافة فرعية داخل الإطار الثقافي العام.

إنّ الإرهاصات الأولى لتحميل الفقراء مسؤولية فقرهم، لم تكن وليدة نظرية أوسكار لويس حول ثقافة الفقر، ولكن كانت نتيجة الإصلاحات الدينية البروتستانتية في صيغتها الكالفينية المتطرفة، كاستجابة إيديولوجية لما أملته البنية الاقتصادية السائرة إلى المزيد من اللبرلة (Libéralisation) التجارية والصناعية، تجسيدا لمبدأ "دعه يعمل دعه يمر".

إنّ التأمل في مجمل الصفات التي وضعها أوسكار لويس للفقراء، لا يمكن أن يقودنا إلا إلى استنتاج التطابق والتقارب بين تلك الصفات المتعددة التي تسردها المعاجم اللاتينية وهو ما يدفعنا إلى طرح فرضيتين يمكن أن تشكل إحداهما أو كلاهما إجابة عن هذا التطابق:

– **الفرضية الأولى:** إنّ أوسكار لويس عمل على إسقاط تلك المضامين اللغوية على الواقع الاجتماعي المدروس قصد تفسيره أو تبريره، بما يخدم المصالح الإيديولوجية للمسيطرين.

– **الفرضية الثانية:** تحيلنا إلى العلاقة الممكنة بين البنية اللغوية الرمزية والبنية الاجتماعية.

لقد تعرضت نظرية أوسكار لويس إلى الكثير من الانتقادات، لعل من أبرزها ما ذهبت إليه شيلمان كاترين (Chilman Catherine) في كتابها "**نمو الفقر**"، والتي سجلت فيه أنّ المنشورات التي تصدرها حكومة الولايات الأمريكية حول الفقر، تدفع بالمرء

إلى الذهاب إلى أنّ الحكومات الاتحادية لها أهمية عظمى في الترويج لمنظور ثقافة الفقر. إذ نجد أنّ جلّ الإسهامات التي نشرت بدعم من الأوساط الرسمية قد استعملت الإطار النظري والمفاهيمي نفسه الذي صاغه "أوسكار لويس"، وهو ما يظهر بوضوح في التوجه الذي دافع عنه شارلز موراي (Charles Murray) من خلال ربطه بين الخمول والكسل وانعدام الرغبة في العمل، وتدني الترابط العائلي، وبين ارتفاع المخصصات المرصودة لدعم الفقراء في الولايات المتحدة الأمريكية[22]، ويمكن تبرير هذا بالرغبة التي كانت تحدو السياسيين للتغطية على عجز المخططات التي تمت صياغتها لصالح الفقراء، بدعوى أنّ البنية الثقافية لهؤلاء هي العائق وراء عرقلة تنفيذ السياسات المرصودة لمحاربة الفقر.

من خلال ما سبق تتضح المعاني السوسيولوجية التي أشارت إليها المعاجم اللغوية العربية بربط الفقر بالإعاقة والهيمنة، التي تمارسها القوى الاجتماعية المهيمنة على الأفراد والجماعات، وتقديم التبريرات التي تحول الضحايا إلى جنات، ولنخلص إلى أنّ المقاربة الثقافية لمفهوم الفقر بالصيغة التي قدمها أوسكار لويس لا تستجيب لكلّ الأبعاد الدلالية التي يختزنها مفهوم الفقر في المصطلحية العربية، بوصفه يرصد أوجه الحاجة المادية للفقراء والوصم الاجتماعي الذي يواجهونه داخل المجتمع، كانعكاس لثقافة الفئات المسيطرة ولكنه يشير في الوقت نفسه إلى الأسباب التي نعُدُّها هيكلية في إعادة إنتاج الفقر وهي إرادة الهيمنة والسيطرة الاجتماعية، من خلال فعل الإعاقة التي يعاني منها الفقراء.

2. بيير بورديو: إعادة إنتاج الأوجه الاجتماعية للفقر

لا يمكن تأويل تصور بيير بورديو للفقر دون استحضار أطروحته حول علاقة المؤسسة المدرسية بإعادة الإنتاج الاجتماعي، هذه العلاقة التي تنطلق من اعتبار المدرسة مؤسسة طبقية تحافظ – عن طريق مجموعة من الآليات – على التفاوت الاجتماعي، وإضفاء الشرعية عليه، بحيث إن إضفاء الشرعية هذه تعتمد على وسائل متعددة من أجل إخفاء طابعها الإقصائي اتجاه الفئات الأخرى، فثقافة المدرسة ثقافة للفئات المسيطرة، تعمل على الانتقاء لتحديد ما هو مثمن ومتميز، أو عكس ذلك ما هو مبتذل وركيك وعمومي[23].

إنّ الطابع الانتقائي للمدرسة لا يمكن أن يكون مقنعا دون فرض نوع من الإيهام والإقناع على الطبقات الدنيا، ولاسيما من خلال إيديولوجيا الموهبة التي تسلم بأنّ التفاوت في النجاح المدرسي يعكس التفاوت في القدرات الفطرية، وعلى هذه المواهب ينبني استحقاق كلّ فرد.

إنّ زيف هذه الإيديولوجيا يظهر –حسب بيير بورديو– في الجماعة المسيطرة التي فوضت للمدرسة سلطة الفرض، أي سلطة فرض المحتويات المطابقة لمصالحها، من خلال جملة من الإجراءات، لعلّ من أهمها طبيعة التوجيه الذي يستفيد منه أبناء كلّ من الفئات المسيطرة والمسيطر عليها، والتي يطغى عليها عدم التوازن لصالح الفئة الأولى، المالكة لرأسمال ثقافي واجتماعي يمكنها من اتخاذ القرارات الصائبة في الوقت المناسب وفي التخصصات المناسبة، بحيث تصبح التخصصات المدرسية هي نتاج علاقة قوى بين جماعات اجتماعية[24]، رهانها الأول والأخير الحفاظ على التميز الاجتماعي من خلال التميز المدرسي. هذا الواقع يشكل في الوقت نفسه إعاقة للطبقات المهيمن عليها تحول دون تمكنها من الانخراط في الحركية الاجتماعية الصاعدة.

فالطبقات المسيطرة، لا تدخر جهدا في التأخير أو الإجهاز على كلّ أمل للطبقات الدنيا في الاستفادة من الحركية الاجتماعية الصاعدة، وهنا تجد المدرسة هي الأداة لتحقيق هذا الكبح الطبقي، فمع الترويج لأطروحة دمقرطة التعليم، وانفتاحه على كلّ الفئات الاجتماعية على المستوى الكمي، برزت إلى الواجهة معضلة تراجع قيمة الشهادات الممنوحة لأبناء الطبقات الدنيا، فبإجراء تشابه مع آليات الاقتصاد النقدي، يلاحظ أنّ الزيادة في كمية النقود تؤثر في قيمتها [25]، أي أنّ القيمة الاسمية للشهادات المحصل عليها يطرد تدنيه بازدياد حامليها، ذلك بأنّ التوجيه المدرسي الموضوع من قِبَلِ المسيطرين وفقر الرأسمال الثقافي والاجتماعي للمنتسبين لهذه الفئات، يدفعهم منذ نهاية دراستهم الابتدائية إلى توكيل مصيرهم إلى تعليمات المؤسسات المدرسية، ما يضعهم في مهب الصدف الاجتماعية – بعد سيرورة من الإقصاء المستمر داخل المدرسة – التي غالبا ما تقذف بهم إلى المواقع الاجتماعية الموروثة عن آبائهم في مواجهة البطالة وشتى أشكال الإقصاء الاجتماعي.

عكس هذه الوضعية تؤهل الفئات المسيطرة أبناءها لاحتلال المواقع الاجتماعية نفسها، بفضل الملكة/ الهابيتوس (habitus) التي اكتسبوها في أوساطهم العائلية، والتي تعطي آثارها خلال المسار المدرسي، كما أنّ امتلاكها لمصادر متنوعة لاستقاء المعلومات وتوظيفها، تسمح لهم بتطبيق استراتيجية تضمن النجاح والتفوق المدرسي والاجتماعي لأبنائها، الأمر الذي يفسر أنّ الدخول إلى المؤسسات المشهورة أو ذات الاستقطاب المحدود، كما هو الشأن بالنسبة إلى المغرب، يظلّ حكرا على الفئات المسيطرة[26]، فبجانب منطق نقل الرأسمال المعرفي، تحتكر الطبقات المسيطرة أرقى المؤسسات المدرسية التي تقود إلى المواقع العليا في السلطة الاقتصادية والسياسية[27]، وعلى هذا الأساس تبقى كلّ الفرص الاجتماعية في متناول هذه الفئات الممسكة بزمام الأمور، لتحقق بذلك هيمنتها على المواقع الاستراتيجية، على المستويات: الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي، وعلى حساب إنتاج وإعادة إنتاج أسباب الإعاقة والهيمنة الاجتماعية نفسها على الفئات المسيطر عليها.

إنّ المقاربة التي قدمها بيير بورديو لإعادة الإنتاج وعلاقة المدرسة به، تظهر لنا الدلالات الحقيقية التي يجب على مفهوم الفقر أن يحيل إليها سوسيولوجيا، فهو ظاهرة ناتجة عن استراتيجيات الهيمنة في المجتمع، بالإضافة إلى أنّ أسبابه هيكلية منتجة مؤسساتيا ومسوغة عبر جميع مصادر الإنتاج الإيديولوجي، فهو فقر يتم إنتاجه اجتماعيا، عن طريق إعاقة وكبح كلّ طموح للفئات المسيطر عليها في الانخراط في صيرورة الحركية الاجتماعية الصاعدة، ويتمّ الإقناع بهذا الوضع عن طريق عدة آليات تبريرية مثل التميز والاستحقاق لنصبح بعد ذلك أمام إنسان مكسور الفِقَار، لا يقوى على مجابهة لعبة اجتماعية محسومة النتيجة لفائدة من يتحكمون في إدارة أطوارها، وهو بذلك مَفْقُور – مثل الناقة المِفْقُورَة – أو متحكم في حركيته التي لن تتعدى المسار الموروث اجتماعيا عن أبائه وأجداده، لتكون محصلة هذه الهيمنة وإرادة الإخضاع الاجتماعي، بروز الفقر بوصفه عوزا وحاجة، الأمر الذي تعكف جلّ المؤسسات المهتمة بدراسة واقع التنمية على دراسته، وإصدار الأرقام الصماء التي لا تلامس الأسباب، بالقدر الذي تبرر فيه النتائج. لذلك لا يمكن مقاربة مفهوم الفقر سوسيولوجيا وبانسجام تام مع جذوره اللغوية في المعاجم العربية، إلا باستحضار

ميكانيزمات الإخضاع والإعاقة التي تدخل في علاقة تأثير وتأثر بشتى مظاهر العوز والحاجة وفقدان الاندماج الفعلي في سيرورة الإنتاج والاستهلاك. الأمر الذي يحتم علينا إعادة النظر في الكثير من المصطلحات ذات الانتماء إلى الحقل التداولي لمفهوم الفقر، ذلك بوصفه مجرد تحصيل حاصل لدلالات يمكن لمفهوم الفقر وحده أن يعبر عنها بالأمانة والدقة المطلوبتين.

خاتمة

للبحث المعجمي أهمية عظمى في التأسيس للمفاهيم، وربطها بالسياقات الاجتماعية والثقافية التي تحتضنها، لأنّ اللغة هي الخزان الذي تودع فيه المجتمعات تجاربها وخبراتها العاطفية والفكرية، وهي كذلك ذاكرة تاريخية واجتماعية، تستوجب على الباحث في ميدان العلوم الاجتماعية والإنسانية الانطلاق منها للتأسيس النظري والمنهجي للمفاهيم التي يستعملها للتعبير عن الواقع وقياسه.

بناء عليه، يمكن القول إنّ البحث المعجمي في مصطلح الفقر قد قادنا لاستنتاج مفاده أن ترجمة الكلمة الفرنسية (Pauvreté) بمفهوم الفقر هي ترجمة لا تستوفي كلّ الدلالات المعجمية الموضوعة في كلمة فقر، كما أنّها يمكن أن تترجم فقط بكلمة عوز، في حين تعجز عن التعبير عن دلالات توحي إلى –بشكل حصري– مفهوم الفقر بوصفه إرادة الهيمنة "فقر الناقة لترويض الصعب منها"، والإعاقة في أبعادها الاجتماعية "الفرد المفقور أو المنزوع الفقار". لذلك فالكلمة اللاتينية السالفة الذكر يمكن أن تغطي فقط الجوانب الاقتصادية، في حين تعجز عن استيفاء الدلالات السياسية والاجتماعية للظاهرة.

إنّ مفهوم الفقر في استعماله السوسيولوجي، قابل للتعميم، بوصفه أداة تحيل إلى مجموعة من المتغيرات والمؤشرات القادرة على قياس ظاهرة اجتماعية معينة، تجد سندها في عدة إسهامات نظرية؛ لعلّ من أبرزها مقاربة "أمارتيا صن" للفرص والقدرات والإمكانيات وكذلك استجابة هذا المفهوم للحمولات النظرية للطرح البورديوي المتعلق بإعادة الإنتاج الاجتماعي. ليصبح بذلك مفهوم الفقر مستوفيا لكلّ الشروط اللغوية والنظرية، وتصبح معه عدة مفاهيم أخرى كالفقر النسبي الفقر المطلق الفقر الكبير، إلى غير ذلك من المفاهيم مجرد تحصيل حاصل لدلالات يكفي مفهوم الفقر للتعبير عنها بكل أمانة.

الهوامش والإحالات:

(1)– ستيفان شوفالييه، كريستيان شوفيري: معجم بورديو، ترجمة الزهرة إبراهيم، دار الجزائر، الطبعة الأولى، سنة 2013، ص 23.

(2)- Dominique Raynaud: Les concepts de la sociologie sont-ils d'une nature spéciale?https://goo.gl/mqEj4f [dernière consultation le 20 Juillet 2020].

(3)– عبد الرحمان المالكي: الاندماج والإدماج مستويات الدلالة السوسيولوجية، ضمن "التكوين الجامعي والاندماج السوسيو مهني"، مركز الأبحاث والدراسات النفسية والاجتماعية، ع1، 2001، ص6.

(4)– ابن منظور: لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، "مادة فقر"، ص 3444.

(5)– المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية، الإدارة العامة للمعاجم و إحياء التراث مكتبة الشروق الدولية الطبعة الرابعة، 2004، ص697.

(6)– ابن منظور: "لسان العرب"، مصدر سابق، ص 3444.

(7)– المصدر نفسه، ص 3445.

(8)– المعجم الوسيط، مصدر سابق، ص 697.

(9)– ابن منظور، مصدر سابق، ص 3446.

(10)- Edgar F. Borgatta, Rhonda J. V. Montgomery , Encyclopedia of Sociology, imprint of the Gale Group, Second Edition,VOL 3, 2000, P2210

(11)- Dictionnaire de L'Académie francaise (5e édition), Paris, 1798, p2313.

(12)– يمكن أن نجد مرادفا لهذا التوجه الزهدي في الثقافة الإسلامية من خلال تعبير "الفقراء إلى الله" والذي لا يعني حصرا الفقر في بعده الاجتماعي.

(13)- Encyclopedia of Sociology, op. Cite, P2313

(14)- Ibid, P 2210

(15)- Ibid, P 2313

(16)- Ibid, P 2314

(17)- Ibid, P 2314

(18)- Le Petit Robert micro , Edition LE Robert , Mai 2013, P1030

(19)- op. Cite, Dictionnaire de L'Académie française, P 2313

(20)– محمد استيتو: الفقر والفقراء في مغرب القرنين 16 و18م، مؤسسة النخلة للكتاب، وجدة، الطبعة الأولى، 2004، ص12.

(21)- Barbara E.Coward , and all , The culture of povrety debat: Some Additional data, in social problems, V21, N5 (Jun 1974), p 622. https://goo.gl/KKHHP6 [dernière consultation le 20 Juillet 2020].

(22)- Edgar F. Borgatta, op.cite; P2213

(23)– عبد الكريم بزاز: المدرسة وإعادة الإنتاج الاجتماعي حسب بيار بورديو، مجلة ثقافات، البحرين عدد 23، سنة 2010، ص 98.

(24)– المرجع نفسه، ص 99.

(25)– نفسه، ص 103.

(26)– نفسه، الصفحة نفسها.

(27)– بيير بورديو: بؤس العالم، ترجمة، محمد صبح، دار كنعان، الجزء 3، سنة 2010، ص 19.

مصطلح "الهجرة غير الشرعية"
بحث في المفهوم والمعالم النظرية ضمن التوجهات الأكاديمية

The Term Illegal Immigration: An examination of the concept and theoretical milestones within academic trends

د. عائشة بن النوي
جامعة الحاج لخضر – باتنة (الجزائر)
Aicha.bennoui@univ-batna.dz

تاريخ الإرسال: 2020/08/24 **تاريخ القبول: 2020/10/17**

ملخص:

تهدف الدراسة إلى البحث في المفاهيم النظرية لمصطلح الهجرة غير الشرعية، ومدى أهميتها في تطوير فهمنا لآلياتها وأشكالها وخصائصها، وسنحاول من خلال ذلك التطرق إلى التأصيل المفاهيمي للهجرة غير الشرعية، وإبراز السياقات الفكرية لهذه الظاهرة ضمن أهم التعاريف الاجتماعية المتجددة والمتغيرة، وفقا لتجلياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وإعطاء نظرة عامة لجملة النظريات المفسرة لها وتحديد معالمها من أجل الفهم الجيد لظاهرة الهجرة غير الشرعية، وتحليل تطورها والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي نشأت فيها والعلاقة مابين المفاهيم والنظريات.

الكلمات المفتاحية: الهجرة، المهاجر، الهجرة غير الشرعية، الهجرة غير القانونية، الهجرة السرية.

Abstract:

The study aims to research the theoretical concepts of the term illegal immigration, and its importance in developing our understanding of its mechanisms, forms and characteristics, and through that we will try to address the conceptual rooting of illegal immigration, highlighting the intellectual contexts of this phenomenon within the most important renewable and changing social definitions, according to its political, economic and social

manifestations. Giving an overview of the set of theories explaining it and defining its features in order to better understand the phenomenon of illegal immigration, analyze its development and the economic and social conditions in which it arose, and the relationship between concepts and theories.

Keywords: immigration, immigration, illegal immigration, illegal immigration, clandestine immigration.

مقدمة:

الهجرة مصطلح عرفه الإنسان قديما حيث كان تنقل الأشخاص وممتلكاتهم موجود مع مسايرة التطور التاريخي، منذ عدة قرون بغية الاسترزاق وتلبية الحاجات من خلال الانتقال من منطقة إلى أخرى، وهذا بمراعاة الشروط القانونية والضوابط المحددة للمنطقة التي يتمّ الانتقال إليها، ورغم وجود هذه القوانين إلا أنّ بعض الأفراد يغامرون بالتسلل وخرقها وبظهور أشكال عديدة من الاعتداءات على أمن الدول ما دفعها إلى تدعيم حراسة حدودها التي تعدّ خط الدفاع الأساسي ضدّ محاولة أي اعتداء أو تسلل.

إنّ ظاهرة الهجرة لم تكن تلفت الانتباه أو تثير الجدل أو ردود أفعال إلا بعد تبني نموذج الدولة الحديثة، حيث رسمت الحدود وظهر مفهوم القومية والوطنية، فخضعت الظاهرة لتقنين يخدم مصالح الدول ولا يؤثر على الحياة الطبيعية لمواطنيها (إسماعيل شرقي 2018، ص119) والذي من خلالها أصبحت الهجرة غير الشرعية إحدى القضايا التي تحظى باهتمام كبير خاصة في السنوات الأخيرة، ويلاحظ من خلال ذلك تعدد الدوافع المؤدية إلى هذه الظاهرة من خلال التباين الكبير بين البلدان المستقبلة للمهاجرين والبلدان المصدرة للمهاجرين التي تشهد غالبا افتقارا إلى عمليات التنمية وقلة فرص العمل، وانخفاض الأجور وما يقابله من ارتفاع مستوى المعيشة والحاجة إلى الأيدي العاملة في الدول المستقبلة للمهاجرين، بالإضافة إلى انعدام حقوق الإنسان السياسية والاجتماعية والثقافية (مختار عز الدين فكرون، على مفتاح الجد، 2017، ص131).

* **إشكالية الدراسة:** تنبع إشكالية الدراسة من محاولتها الوقوف على مصطلح الهجرة غير الشرعية والتي ترتبط بفكرة الحدود بين الدول وكذا بالأنواع الأخرى للحركات السكانية التي باتت ميزة من مميزات المجتمع الإنساني ككل، ولكنها في نفس الوقت ترتبط بالسياسات والمنظومات القانونية، التي تتبناها الدول مما يجعلها متعلقة بالدراسات القانونية والاجتماعية إذ تتناولها هذه الأخيرة على أنها مشكلة تهدد القوانين والاتفاقيات الدولية المعمول بها في هذا المجال، كما تتعلق بالعلاقات الدولية بما أن آثارها لا تقتصر على دولة واحدة بل تمس دولا عديدة فتجعل منها موضوعا من مواضيع تعاملاتها، وتشمل كذلك علوم أخرى كالاقتصاد، وعلم الاجتماع، والجغرافيا، والعلوم الإنسانية، وأنّ حدة هذه الظاهرة وحداثتها وتزايدها بشكل سريع في زمن العولمة بالموازاة مع نتائجها على الدول تمخضت عنه تسميات مختلفة تمتاز بكثير من التعقيد والتداول مع عدة أنواع أخرى من الحركات السكانية، لذلك وجب الخوض في مفهومها وأهم المعالم المحددة لها ضمن اختلاف الدلالات والمضامين، وعليه فإنّ مشكلة الدراسة يمكن صياغتها وحصرها في التساؤلات التالية: ماهي أبرز المضامين الفكرية والمفاهيمية لظاهرة الهجرة غير الشرعية ضمن السياقات المختلفة للعلوم؟ وماهي أهم المفاهيم التي لها صلة في تفسير ظاهرة الهجرة غير الشرعية؟ وماهي أهم النظريات والنماذج المفسرة لها؟

* **أهمية الدراسة:** وتأتي أهمية الدراسة في الاهتمام بالجانب النظري لمصطلح الهجرة غير الشرعية، حيث أنّ هناك شحا في الأبحاث والدراسات النظرية المتعلقة بالهجرة غير الشرعية والتي تعدّ حقلا عابرا لكلّ التخصصات، وبات هذا الحقل على درجة من التعقيد بحيث يعتذر التعمق في دراسته من دون الاهتمام بهذا الجانب النظري الذي يسهم في حال توافره في فهم وتفسير آليات عمل الهجرة غير الشرعية، وتحديد أنماطها وأشكالها وخصائصها ومقرراتها وتأثيراتها ومن ثم رسم السياسة الملائمة لها.

- **مفاهيم ومعالم مصطلح الهجرة غير الشرعية**

1/ توجهات في تعريف الهجرة:

إنّ العلوم الاجتماعية بصفة عامة تعاني من إشكالية توطين الإطار التعريفي للعديد من المفاهيم المستعملة، وكذا توطين المصطلحات الأجنبية وذلك لغياب ترجمات موحدة ودلالات مشتركة لهذه المصطلحات، والهجرة كمصطلح في حقل العلوم الاجتماعية بصفة عامة يواجه هذه الإشكالات(نبيل عاشوري، 2019، ص23)، وإنّ مفهوم الهجرة غير الشرعية مفهوم معقد ينطوي على العديد من الدلالات المختلفة، وهو ما يستدعي ضبطه بالتطرق إلى تعريفه ضمن الأطر النظرية المفسرة له(نبيل عاشوري، 2019، ص23)، وباعتبار أنّ الهجرة غير الشرعية جزءٌ من الهجرة بصفة عامة كان لابدّ من الوقوف على تعريفها كمصطلح عام ثم التدرج إلى مفهوم الهجرة غير الشرعية.

1.1/ مفهوم الهجرة:

أ/ لغة: كلمة هجرة في اللغة العربية من (الهَجْر) ضدّ الوصل، والاسم (الهجْر) و(المُهاَجُر) من أرض إلى أرض ترك الأولى للثانية، و(التّهَاجُر) التقاطع (فريد أمعضشو، 2013، ص111).

ولقد ورد مصطلح الهجرة في القرآن الكريم، حيث قال الله تعالى في سورة النساء ﴿**ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغماً كثيراً وسَعَةً ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله وكان الله غفوراً رحيماً**﴾(سورة النساء، الآية 100) وقال أيضاً ﴿**قالوا فيم كنتم قالوا كنا مستضعفين في الأرض قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها**﴾(سورة النساء، الآية 100).

وتعرف الهجرة في لسان العرب لابن منظور بأنها الخروج من أرض إلى أرض، وأصل المهاجر عند العرب خروج البدوي من باديته إلى المدن (أحمد عبد العزيز الأصقر، 2010، ص9).

فمصطلح الهجرة في اللغة العربية يقابل مصطلحات ثلاثة مجتمعة في اللغة الإنجليزية فهناك مصطلح (Migration) الذي يشير إلى عملية الانتقال، أو الحركة المستهدفة للهجرة

في حين يشير مصطلح (emigration) إلى هذه الحركة في علاقتها بالوطن الأصلي، أي أنه يشير إلى حركة الهجرة المغادرة، أي النقلة إلى الخارج، فكأنه يشير إلى الحركة في علاقتها بموطن الإرسال، أمّا مصطلح (immigration) فإنه يشير إلى دخول المهاجرين، وإقامتهم بالفعل في موطن الاستقبال(عبد الله عبد الغني غانم، 2020، ص15).

فالهجرة في اللغة تعني (الترك والمغادرة) ويقال هجر الشيء إذا تركه.

ويعطي قاموس ويبستر الجديد ثلاث معاني للفعل (هاجر) (Migrate) هي:

– الانتقال من مكان إلى آخر وبخاصة من دولة أو إقليم أو محل سكن أو إقامة إلى مكان آخر بغرض الإقامة فيه.

– الانتقال بصفة دورية من إقليم أو مناخ آخر.

– ينتقل أو يجول (To Transfer).

ب/ اصطلاحا: وقد ورد مفهوم الهجرة في العديد من المعاجم، فقد جاء في "معجم المصطلحات الجغرافية" مشيراً إلى انتقال الأفراد من مكان إلى آخر للاستقرار فيه بصفة دائمة أو مؤقتة، كما ورد في "المعجم الديمغرافي" الصادر عن قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة تعريفاً بأنها شكل من أشكال انتقال السكان من أرض تدعى المكان الأصلي، أو مكان المغادرة إلى أخرى تدعى مكان الوصول، أو المكان المقصود ويتبع ذلك تبدل في محل الإقامة (عطية أنور العدل، 1987، ص241–242).

–أمّا **التعريف الإحصائي للهجرة** فيعتبر أنّ كلّ حركة من خلال الحدود الدولية ماعدا الحركات السياحية تدخل ضمن إحصائيات الهجرة، فإذا كانت هذه الحركة لمدة سنة فأكثر تحسب هجرة دائمة، وإن كانت أقل من سنة تعتبر هجرة مؤقتة.

– وتعرف الهجرة حسب **تعريف قسم السكان بهيئة الأمم المتحدة** بأنها ظاهرة جغرافية يعنى بها الانتقال للسكان من منطقة جغرافية إلى أخرى، وبالتالي ينتج عن ذلك تغير مكان الاستقرار الاعتيادي للفرد، أي تغير هذا المكان عبر الوحدات الجغرافية ذات الحدود الدولية الواضحة (رزيق لمخادمي عبد القادر، 2012، ص15).

– وتعرف الهجرة بأنها التحرك تحت ظروف أساسية، ورئيسية تتيح للأفراد، والجماعات تحقيق قدر من التوازن(رزيق لمخادمي عبد القادر، 2012، ص15)، أو الاستمرار في الوجود عن طريق إشباع الحاجات الإنسانية المختلفة البيولوجية، والاجتماعية، والسيكولوجية، والثقافية والسياسية، وغيرها، وباختصار فإنّها عملية لإعادة التوازن للنسق الاجتماعي، والثقافي.

– ففي **علم السكان** تعرف بأنّها" الانتقال بشكل فردي أو جماعي من موقع إلى آخر بحثاً عن وضع أفضل اجتماعياً أو اقتصادياً أو سياسياً"، وهنا نلاحظ أنّ هذا التعريف يتمحور على حوافز الهجرة والتي يغلب عليها الطابع الاقتصادي أي من أجل حياة أفضل للمهاجر (علياءشكري وآخرون، 2006، 271).

1. 2/ تعريف المهاجر(Migrant) (عبد الحليم بن مشري، 2018، ص28): هو الشخص الذي يقوم بالهجرة، وتستخدم كلمة المهاجر دلالة على الوافد أو النازح معا، ومصطلح النزوح يعني ترك المكان، ثم الوفود وتعني الهجرة إلى مكان ما، فالمهاجر هو الشخص الذي ينتقل من مكان إقامته الأصلية إلى الإقامة الجديدة بهدف الاستقرار أو العمل.

2/ مدخل مفهوماتي ونظري لمصطلح الهجرة غير الشرعية: بناءً على ما تقدم نستطيع القول بأنّ مصطلح الهجرة غير الشرعية عكس الهجرة الشرعية، فالهجرة غير الشرعية بداية هي مصطلح حديث النشأة بالمقارنة مع مصطلح الهجرة، وهذا الأمر يرجع بشكل أساسي إلى أنّ الدول الاستعمارية القديمة كانت قبلة العمالة الوافدة من دول الجنوب، وقد كان ذلك بتشجيع من الدول الأوروبية ذاتها، إذ كانت في حاجة ملحة في مساندة المجهود التنموي(طارق عبد الحميد الشهاوي، 2009، ص39) الكبير الذي انطلق مع نهاية الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي نتج عنه هجرة كثيفة خلال فترة الخمسينات والستينيات من القرن الماضي غير أن تراجع نسق النمو الأوروبي خاصة بعد الأزمة البترولية سنة 1974 دفع كبريات الدول المستوردة لقوة العمل العربية والإفريقية لغلق الهجرة الشرعية أو ما يسمى بسياسة الهجرة الصفر هذا ما أدى إلى ظهور السرية التي تفاقمت خاصة في العقد الأخير من القرن العشرين(رؤوف قميني، 2016، ص29).

تعرف **الهجرة غير الشرعية** بأنها خروج الشخص من إقليم دولته أو دولة أخرى بطريقة شرعية أو غير شرعية قاصدا دخول دولة أخرى دون الحصول على موافقتها أو بالحصول على موافقتها لفترة ما أو لغرض ما واستمرار بقائه على إقليمها بغرض الإقامة الدائمة عقب انتهاء فترة السماح أو دخوله إلى إقليم تلك الدولة (المستقبلة) من منفذ غير شرعي حاملا مستندات غير حقيقية للدخول إلى المنطقة المهاجر إليها مخالفا بذلك لوائحها ونظمها الداخلية والقواعد المتعارف عليها دوليا(فايزة ختو، 2011، ص35) فهي تتعدد دلالاتها بين الهجرة السرية، الهجرة غير القانونية، الهجرة غير الشرعية، الهجرة غير النظامية، فمفهوم الهجرة غير الشرعية هو إطار شامل لكلّ هذه الحالات التي تترتب عنها هذه الظاهرة والتي تعني انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة(عبد الحليم بن مشري، 2018، ص98) كما هو متعارف عليه دوليا.

وعليه فإنّ التعاريف المتداول عليها في تعريف مصطلح الهجرة غير الشرعية والتي تشير إلا أنّ المصطلح قد أطلق عليه العديد من التسميات: كالهجرة غير الشرعية، وغير المشروعة، وغير القانونية والسرية، حسب المؤتمر الدولي لسكان والتنمية المنعقد سنة 1994 فقد استعمل مصطلح "**الأشخاص بدون وثائق**"(عزت حمد الشيشي، 2010، ص140) نظرا لأنّ مصطلحي المهاجر غير الشرعي أو غير القانوني يحمل في طياته طابع التجريم، في حين نجد أنّ الملتقى المنعقد في سنة 1999 ببانكوك للهجرة يرى توظيف "الهجرة غير القانونية" لأنّ هذه الهجرة تنظم بواسطة شبكات إجرامية مختصة في تهريب المهاجرين.

وتعرف **المفوضية الأوروبية الهجرة السرية أو غير الشرعية:** "بأنها ظاهرة متنوعة تشتمل على أفراد من جنسيات مختلفة يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير مشروعة عن طريق البر أو البحر أو الجو بما في ذلك مناطق العبور في المطارات، يتم ذلك عادة بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من المهربين والتجار، وهناك الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية وبتأشيرة صالحة ولكنهم يبقون أو يغيرون غرض الزيارة فيبقون بدون الحصول على موافقة السلطات، وأخيرا هناك مجموعة من طالبي اللجوء السياسي

الذين لا يحصلون على الموافقة لكنهم يبقون في البلاد (Rapport de Commission monde de Migration Internationales, 2005,p35)، كما عرفها تقرير اللجنة العالمية للهجرة الدولية والصادر في أكتوبر2005: مصطلح الهجرة السرية والذي يطلق لوصف ظاهرة دخول الأفراد إلى بلدان غير بلدانهم خارقين بذلك قوانينها الداخلية، هذا ما يشمل المهاجرين الذين يدخلون ويبقون في بلد ما دون رخصة، وأيضا المهاجرين ضحايا تجارة البشر والتهريب المهاجرين عبر الحدود وكذلك طالبي اللجوء الذين لا يحترمون قرارات طردهم (فريجة لدمية، 2010، ص51).

1.2/ تمييز الهجرة غير الشرعية بما يشابهها من المصطلحات:

جاء في أحد تقارير المنظمة الدولية للعمل أنّ " الهجرة السرية أو غير الشرعية" هي تلك التي يكون بموجبها المهاجرون مخالفين للشروط التي تحددها الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية، ويقصد على هذا الأساس بالمهاجرين غير القانونيين والأشخاص الذين يعبرون الحدود خلسة عن الرقابة المفروضة، والأشخاص الذين يدخلون الإقليم بصفة قانونية وبترخيص إقامة ثم يمددون إقامتهم عن المدة المحددة، أو الأشخاص الذين رخص لهم العمل بموجب عقد ويخالفون العقد سواء بتخطي المدة المحددة له أو بالقيام بعمل غير مرخص له بموجب العقد، والملاحظ أنّ التصنيف قد اعتمد من طرف الكثير من الباحثين وهو ما يتفق مع التحديد الفئوي للمهاجرين غير الشرعيين (عبد الحليم بن مشري، 2018، ص101) والذي قدمه "تابينوس"(Tapinos) حيث قدّم هذا الأخير أربعة حالات تمكننا من إطلاق صفة المهاجر غير الشرعي وهي:

- دخول قانوني، إقامة قانونية، عمل غير قانوني.
- دخول قانوني، إقامة غير قانونية، عمل غير قانوني.
- دخول غير قانوني، إقامة قانونية، عمل قانوني.
- دخول غير قانوني، إقامة غير قانونية، عمل غير قانوني.

وبالنظر إلى هذا التعدد في الأشكال التي يقدمها الكثير من الباحثين لمفهوم الهجرة غير الشرعية، على أن هناك مفاهيم مشابهة وليست متطابقة معها بالضرورة.

ففي الحالة التي يكون فيها الدخول والإقامة قانونيان: غير أنّ العمل غير قانوني تكون أمام مفهوم "**العمالة غير المشروعة**" والمثال على هذه الحالة هو قيام الأجانب بأعمال في دولة ما دون ترخيص من هذه الدولة، أو أنهم يقومون بأعمال غير تلك المنصوص عليها في عقود العمل.

أمّا بالنسبة للحالة الثانية أو التي يكون فيها الدخول قانوني أمّا الإقامة غير قانونية فتكون بصدد مفهوم جديد مغاير للسابق هو "الإقامة غير المشروعة" والاستمرار في المكوث إلى ما بعد الفترة المسموح بها كما هو الحال بالنسبة للطلاب والسياح والرياضيين في المنافسات الرياضية الذين لا يعودون إلى أوطانهم بعد انقضاء المدة المرخص لهم بالإقامة خلالها، وكذا متخلفي الحج والعمرة، كما نضيف إلى ما سبق أن هناك من المهاجرين غير الشرعيين من يعمد إلى تقديم نفسه في الدولة المضيفة، على أنّه لاجئ من أجل التسهيل دخوله إلى هاته الدولة بحثا عن فرص العمل، مما قد يجعل كلا من مفهوم الهجرة واللجوء متقاربين حيث أنّ اللاجئ في حقيقيته يعرف بأنّه ذلك الشخص الذي وقع تحت ضغط اضطره إلى ترك وطنه(جمال بونوة دوبي، 2016، ص269).

2.2/ علاقة الهجرة غير الشرعية بالمفاهيم العالمية المعاصرة

1.2.2/ علاقة الهجرة غير الشرعية بمفهوم حقوق الإنسان والأمن الإنساني

أ– علاقة الهجرة غير الشرعية بمفهوم حقوق الإنسان: أصبح مفهوم حقوق الإنسان له ارتباط وطيد في كلّ المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، مما أدى بالمجتمع المدني والمجتمع الدولي وجلّ الحكومات التي لها اهتمام بالغ بموضوع الحماية الوطنية والدولية الحكومية وغير الحكومية لحقوق الإنسان مثل الحق في الحياة والحرية، التعليم والصحة وغيرها من الحقوق الأساسية التي يتمتع بها الإنسان باعتباره المحور الأساس للتنمية الإنسانية(جمال دوبي بونوة، 2016، ص270). وتعتبر الحماية الدولية للحقوق المهاجرين غير

الشرعيين قاعدة مكملة لمفهوم حقوق الإنسان لأن المهاجر غير الشرعي هو إنسان وحماية حقوق الإنسان تقوم على الذات الإنسانية، حيث قدرت منظمة العمل الدولية حجم الهجرة غير الشرعية ما بين 10% و15% من عدد المهاجرين في العالم والبالغ حسب الإحصائيات الأخيرة للأمم المتحدة حوالي 180 مليون شخص، وقد قدرت منظمة الهجرة الدولية حجم الهجرة غير القانونية في الاتحاد الأوروبي حوالي 1.5 مليون شخص، وتقدر منظمة الأمم المتحدة عدد المهاجرين غير الشرعيين إلى الدول العالم المتقدم خلال العشر السنوات الأخيرة حوالي 155 مليون شخص، ولكن لايزال موضوع حماية حقوق المهاجرين غير الشرعيين بعيد المنال وتحقيق الأهداف لأنّ الدول أصبحت تنتهك حقوق المهاجرين غير الشرعيين وتنظر إليهم وتعاملهم على أنهم مجرمون والدليل على ذلك القبض عليهم والسجن التعسفي والتعذيب، وممارسة أساليب منافية لحقوق الإنسان أثناء عمليات الاستجواب وفرض ترسانة من القوانين والإجراءات الردعية عليهم من أجل الحدّ من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

ب– علاقة الهجرة غير الشرعية بمفهوم الأمن الإنساني: جاء في أول إعلان للأمم المتحدة عن مفهوم الأمن الإنساني من خلال تقرير التنمية البشرية لسنة 1994 الذي قدم مفهوما جديدا للأمن وهو مفهوم الأمن الإنساني بحيث يتحول تحقيق أمن الأفراد إلى أهم الأولويات في العلاقات الدولية وقد طرح تقرير الأمم المتحدة مجموعة من المبررات(حمزة قدي 2011، ص92) تشكل الهدف الأساسي من طرح مفهوم مغاير لمفهوم الأمن الوطني وقد تمثلت هذه المبررات فيمايلي:

- ❖ إنّ تحقيق الأمن الإنساني هو شأن عالمي فهو مهم للأفراد في كلّ مكان، وفي الدول الغنية والفقيرة على حدّ سواء وذلك في ظلّ ما يواجهه الأفراد في العالم من تحديات مشتركة منها ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- ❖ وجود تداخل وتشابك بين مفهوم الأمن الإنساني والهجرة غير الشرعية بحيث يتوقف الأمن الإنساني على معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية والحدّ منها.

- ❖ إنّ مفهوم الأمن الإنساني محوره الفرد وهو يعتبر الإطار والداعمة الأساسية لأمن الفرد وحريته فكلما انتشرت ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتزايدت معاناة المهاجرين غير الشرعيين اختل مفهوم الأمن الإنساني ومصداقيته في العلاقات الدولية.

2.2.2/ المفاهيم ذات الصلة بالهجرة غير الشرعية

أ– الحرقة: تشتهر الهجرة غير الشرعية في أوساط المجتمع الجزائري بمصطلح "الحرقة" والحراقة هم الذين يهاجرون سرا، وتعبير الحراقة يعني أولئك الذين يحرقون ماضيهم ويتسللون في ظلام الليل باتجاه حلم لا يعرفون حقيقته، ويتجمع الحراقة في أماكن قريبة من البحر بانتظار إشارة من أصحاب القوارب الذين بدورهم ينتظرون سكون وهدوء البحر لينطلقوا بقواربهم خاصة في الليالي، وإن تمّ القبض عليهم من طرف شرطة الحدود للدولة المهاجر إليها يعاودون الكرة مرة أخرى حتى ينجحوا(إسماعيل شرقي، 2018، ص124).

ب– النزوح: هو الشخص الذي أجبر أو أكره على الفرار وترك منزله ومكان إقامته المعتادة أو الأصلية، أو اضطر لذلك لتفادي أثار النزاع المسلح أو حالات العنف، أو انتهاكات حقوق الإنسان، أو الكوارث الطبيعية ولكنه لم يعبر حدودا دولية معترف بها والنزوح هو انتقال فرد ما إلى مكان آخر داخل حدود دولته بحثا عن الأمن والسلامة والحماية ربما بسبب بعد الحدود أو بسبب ما يكتنف رحلة المغادرة من أخطار ناجمة عن النزاع العسكري كالألغام أو إغلاق السلطات المحلية طرق المغادرة...إلخ (خديجة بتقة، 2014 ص40) فالنزوح لا يندرج تحت مفهوم الهجرة الاختيارية للمواطن، فهو يختلف عن الهجرة التي تتم قسرا بل رغبة واختيارا من الفرد أو الجماعة، كما أنّه يحدث فجأة دون سابق تخطيط، والنزوح قد يكون شاملا وذلك بأن تنزح قبائل بأكملها دون أن يحمل هؤلاء النازحون ما يكفيهم من احتياجاتهم. أمّا الهجرة فإنها تتم عن سابق تمعن وتفكير وقد تكون هجرة فردية أو جماعية وللمرء أن يختار ما يحمله معه من مستلزمات، إنّ الهجرة التي تتم عبر مراحل يسهل امتصاصها واستيعابها في الدولة المستقبلة، على عكس النزوح الذي تعجز المجتمعات عن استيعاب كل الأعداد النازحة مرة واحدة.

ج– اللجوء: هو الاضطرار إلى هجرة المواطن بسبب تغيير نظام الحكم بفعل ثورة أو انقلاب، هربا من الإرهاب أو الاضطهاد أو أسباب دينية أو سياسية أو عقائدية أو عنصرية واختيار دولة أخرى للإقامة بها بصورة دائمة أو مؤقتة لحين زوال سبب اللجوء، كما أنّ تعريف اللاجئ يختلف باختلاف الظروف والوقائع التي يعيشها الشخص أو وفقا للملابسات السياسية التي أدت به إلى اللجوء، حيث تعددت تعاريف اللاجئ في المواثيق والأعراف الدولية فهو يشير إلى أنّ كلّ شخص تواجد بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية خارج بلد جنسيته ولا يستطيع أو يرغب بسبب ذلك الخوف أن يعود إلى دولته (عبد القادر رزيق لمخادمي، 2012، ص37).

3.2/ محددات الهجرة غير الشرعية: الهجرة غير الشرعية لها العديد من المحددات التي تساعد على فهم وتحديد طبيعتها، وتتلخص هذه المحددات في خصائص الهجرة غير الشرعية وأنواعها وأشكالها:

1.3.2/ خصائص الهجرة غير الشرعية: يمكن تصنيف الهجرة إلى عدة خصائص بعضها بحسب عامل إرادة الفرد وبعضها بحسب استمرارها، كما قد يكون بحسب مكان الانتقال أو بحسب شرعيتها وسنتعرض إلى شرح ذلك بالتفصيل كما يأتي:

* الهجرة بحسب إرادة الفرد قد تكون هجرة اختيارية، وهي عادة ما تتم بمبادرة فردية ذاتية أي بحسب رغبة الفرد في الانتقال من وطنه الأم إلى مجتمع فيه فرص أفضل من تلك التي كان يعيشها في وطنه الأصلي(فاضل عبد الزهرة الغراوي، 2013، ص50).

* كما قد تكون الهجرة بحسب إرادة الفرد هجرة قسرية أو إجبارية حيث تعرف **الهجرة القسرية** بأنّها إجبار مجموعة من السكان تقيم بصورة قانونية على أرضها وفي ديارها على الانتقال إلى منطقة أخرى (رؤوف منصوري، 2014، ص24) والحالات التي تتم فيها عمليات التهجير القسري تشمل إبعاد الأفراد والجماعات باستخدام شتى وسائل القمع والعنف والترويع والإرهاب حتى يفرون من أوطانهم وهذا ما حدث للاجئين الفلسطينيين عندما قمعت القوات الصهيونية التي احتلت الأراضي الفلسطينية وقمعت أهلها ليتركوها ويرحلوا عنها.

* كما يمكن تصنيف الهجرة على أساس استمراريتها وديمومتها إلى **هجرة دائمة:** كأن يهاجر الأفراد والجماعات إلى الدول الجديدة دون التفكير في العودة إلى أوطانهم الأصلية، وهذا النوع هو الأكثر خطورة لأنّه يقطع الجذور بأصوله وبالتالي يقطع خطّ الرجعة.

* هناك **الهجرة المؤقتة** وهي عكس الأولى حيث نجد في هذه الحالة أنّ الأفراد والجماعات يهاجرون إلى الدولة الجديدة بصورة مؤقتة وتكون إقامتهم في البلد المهاجر إليه بهدف تحسين الأوضاع المعيشية أو لأسباب سياسية ولكن هذا النوع يعود في نهاية المطاف إلى وطنه.

ب– **أنواع الهجرة غير الشرعية:** هناك نوعان أساسيين للهجرة غير الشرعية: الهجرة غير الشرعية المباشرة والهجرة غير الشرعية غير المباشرة، سنحاول في هذا المطلب شرحهما بإيجاز.

* **الهجرة غير الشرعية المباشرة:** نقصد بها تلك الهجرة التي تتم بطريقة مباشرة بين دولتين فقط وهما: الدولة المنشأ أو الأصل والدولة المقصد، أي دون أن يمر المهاجرون السريون بالدولة العبور فيمكن أن نذكر مجموعة من الحالات التي يستعملها هؤلاء المهاجرين للوصول إلى دولة المقصد(أحمد عبد العزيز الأصقر، 2010، ص11).

– قد يستعمل المهاجرون غير الشرعيون الحدود البرية ويدخلون البلد المقصد بطريقة غير قانونية سواء عن طريق استعمال الوثائق المزورة والدخول من المعابر القانونية على الحدود أو عن طريق التسلل عبر كامل الحدود مستعملين بذلك كافة الوسائل المتاحة لذلك.

– قد يستعين المهاجرون غير الشرعيون بجماعات تهريب المهاجرين سواء عن طريق البر أو البحر أو الجو.

* **الهجرة غير الشرعية غير المباشرة:** يقصد بها مجموعة المهاجرين السريين التي تنطلق من البلد المنشأ، وتعبر بطريقة غير قانونية دولة العبور من أجل البقاء فيها لمدة معينة بهدف الوصول إلى الدولة المقصد بطريقة غير قانونية، مستعملين لذلك مختلف الطرق البرية التي قد تعبر دولة أو مجموعة من الدول، إذاً هي عبارة عن عملية اختراق غير قانونية لحدود دولة أو العديد من دول العبور؛ أي دخول غير قانوني بهدف دخول آخر غير شرعي إلى الدولة المقصد. تتميز الهجرة غير المباشرة أو العابرة بما يلي:

– هي عبارة عن دخول أو اختراق غير شرعي لحدود بلد، والعبور انطلاقاً من البلد المنشأ بهدف التخطيط والبحث عن سبل الدخول غير القانوني أو إقامة غير شرعية في بلد المقصد أي أن تتم هذه الهجرة السرية بين أكثر من ثلاث بلدان(أحمد عبد العزيز الأصقر، 2010 ص11).

– تتم بشكل فردي أو جماعي إماًّ إرادياً أو قصراً ضمن شبكات التهريب المهاجرين والاتجار بالبشر والتي توفر أطول مدة ممكنة من الإقامة غير القانونية في الدولة العبور أو الدولة المقصد.

2.3.2/ أشكال الهجرة غير الشرعية: الهجرة غير الشرعية ذات أشكال متعددة ينتهجها المهاجرون غير الشرعيين من أجل الدخول إلى البلد الذي يقصدونه، سوف نتطرق إلى أهم هذه الأشكال في النقاط التالية:

* **المهاجرون غير الشرعيون الذين يدخلون البلد بشكل غير قانوني:** حالات الدخول غير القانوني متعددة فهناك الدخول عن طريق تزوير الوثائق، كجوازات السفر وبطاقات الهوية والوثائق الثبوتية ويتم هذا الأمر من المعابر الحدودية سواء البرية أو البحرية أو الجوية، وهناك الدخول غير القانوني الذي يتمّ عبر كلّ الحدود البرية والبحرية إذ يتجنب المهاجرون السريون معابر الحدود ونقاط التفتيش بطرق متعددة، مثل التسلل عبر الحدود البرية أو البحرية، إذ يعرف التسلل على أنّه: "الدخول المستتر إلى حدود الدولة كما هو عليه الحال في الهجرة السرية والتي تدل على الدخول إلى أراضي الدولة خفية وعلى بعد من عيون المراقبة والضبط في المراكز الحدودية والاستفادة من موطن الخلل في عملية المراقبة والضبط في نقاط التماس بين الدول، كذلك هناك الدخول غير القانوني باستعمال القوارب: تنتشر هذه الطريقة في أغلب الدول التي تطل على البحر، يدفع من خلالها المهاجرون السريون تكاليف الرحلة بأموال باهظة مع العلم بأنّ هذه الطريقة ليست مضمونة فقد يهلكون في المياه أو قد يقعون في أيدي خفر السواحل التي تعيدهم إلى بلداهم الأصلية (إيناس البهجي محمد، 2013، ص21).

* **المهاجرون الذين ينتهكون قواعد الزيارة أو الإقامة:** يدخل هؤلاء المهاجرون إلى دولة المقصد بطريقة قانونية تتمثل في عدة أساليب نذكر أهمها:

– الدخول إلى الدولة المقصد بطريقة شرعية بحجة زيارة الأقارب لمدة محددة زمنياً في الوثائق القانونية وعند انتهاء هذه المدة لا يغادرون البلد ويبقون فيه.

– الدخول إلى الدولة المقصد بحجة متابعة الدراسة ولكن عندما تنتهي المدة المقررة لا يقدم هؤلاء على تجديد رخص الإقامة ويبقون في الدولة بصفة غير مشروعة، أو هي إقامة غير مشروعة بعد انقضاء فترة الإقامة المشروعة والاستمرار في المكوث إلى ما بعد الفترة المسموح بها إذن فالهجرة غير الشرعية يمكن أن تنطبق على هؤلاء الأفراد الذين يدخلون بصفة قانونية ولكن لا يجددون بطاقات إقامتهم وبالتالي يصبحون مهاجرين غير شرعيين.

* **المهاجرون الذين ينتهكون نظام اللجوء:** إنّ تعبير اللاجئ ينطبق على كلّ شخص أرغم على مغادرة موطنه الأصلي بحثاً عن ملاذ وعنده خوف من التعرض للاضطهاد (إسماعيل شرقي، 2018، ص133) بسبب العنصرية أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب الرأي السياسي ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية بلده أو العودة إليه خشية التعرض للاضطهاد.

- **النظريات والنماذج المفسرة لمصطلح الهجرة غير الشرعية:**

1/ نظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية: تعددت النظريات المفسرة للهجرة بصفة عامة والتي يمكن منها استخلاص تفسيرات للهجرة غير الشرعية، وسوف نتطرق إلى أهم النظريات التي حاولت إعطاء تفسيرات لظاهرة الهجرة.

1.1/ النظرية المفسرة للهجرة الدولية: ربما كانت أول الأفكار حول الهجرة الدولية والتي تبلورت في إطار نظري قد ظهرت منذ قرنين في دراسة أجراها عالم الاجتماع السويدي كريجر عام 1764 عن أسباب الهجرة الدولية، وكان يركز فيها على عوامل الطرد حيث كانت السويد في ذلك الوقت بلدا فقيرا يعاني من انخفاض الأجور في بعض القطاعات والضرائب غير العادلة، وتدهور نظام التأمين الإجتماعي، وبعد أقل من قرن قام عدد من الباحثين مثل ريفانشتين بطرح نظريات حول الهجرة الدولية، وحدد العوامل السياسية

للهجرة الدولية في عاملين هما: الاتصال وتعدد العلاقات القائمة بين البلدان المرسلة والمستقبلة للمهاجرين ومنها نظرية عوامل الطرد البسيطة مثل الفقر واضطهاد والعزلة الاجتماعية وعوامل الطرد الصعبة والمجاعات والحرب والكوارث البيئية، ويمكن أن تكون عوامل الطرد عوامل بنائية مثل النمو السكاني العالمي السريع وأثره على الغذاء والمواد الأخرى والنمو السكاني أكثر وضوحا في البلدان الفقيرة، والتي تناضل فعلا في مواجهة مشكلات الغذاء، ويمثل السبب البنائي الآخر الهوة المرتبطة بالرفاهية بين الشمال والجنوب أو الحرب كعامل من عوامل الطرد بين الأمم أو داخلها وكذلك غياب العدالة الاقتصادية مما يخلق تدفقا لتيارات الهجرة هربا من الحروب(نجيب سويعدي، 2012، ص29).

2.1/ النظرية الاقتصادية: يرى أنصار التفسير الاقتصادي أنّ العوامل الاقتصادية هي المفسر الأساس لمصطلح أو ظاهرة الهجرة، بحيث ينطلقون في تفسيرهم من مجموعة من النقاط الأساسية أهمها:

- إنّ حدوث الهجرة يرتبط بعوامل طاردة وعوامل جاذبة ففي حالة العوامل الطاردة؛ نجد أنّ الحالة الاقتصادية الصعبة في الموطن الأصلي للمهاجر غير الشرعي تدفع به إلى مغادرة بلده وتركه، أماً فيما يخص العوامل الجاذبة فهي تتعلق بالمجتمع المضيف وهي التي تجذب المهاجر إليها (نجيب سويعدي، 2012، ص29).
- إنّ سلوك المهاجر يساير دائماً نموذج تعظيم المنفعة الذي يفترض أنّ المهاجر يستهدف تعظيم المنفعة الاقتصادية من خلال قيامه بالهجرة (نجيب سويعدي، 2012، ص30).

كما نجد أيضا أنّ العديد من المنظرين الماركسيين انطلقوا من اعتبار العامل الاقتصادي هو المسلمة الرئيسية في قضية الهجرة وسياسة الهجرة بصفة عامة، وهذا لزيادة وتعظيم الأرباح والمكاسب من خلال يد عاملة بأقل الأثمان، فالمنظور الماركسي يرتكز على العديد من العناصر، أهمها:

- اليد العاملة المهاجرة جزء من بنية الرأسمالية واليد العاملة المهاجرة هي خدمة للطبقة الرأسمالية الحاكمة، ومن هنا فالرأسماليون يعملون على تشجيع الهجرة باستمرار بين البلدان بهدف الحفاظ على تدفق اليد العاملة المهاجرة الرخيصة(إبراهيم زروقي، 2009، ص14).

- أيضا حسب المنظور الماركسي تعمل الهجرة على خلق الانقسامات داخل الطبقة العاملة في الدول الرأسمالية، وهذا ما يجعل الطبقة المالكة تستفيد من هذه الانقسامات، كما نجد أن الرأسمالية العالمية تشجع على الهجرة، وذلك لأنّ اليد العاملة المهاجرة تعطي الحلول للأزمات التي تحل بالنظام الرأسمالي من خلال:

– إمكانية التحكم في اليد العاملة المهجرة بسهولة والعمل على إقصائها في مراحل الركود الاقتصادي.

– اليد العاملة المهاجرة تستهلك أقل مقارنة باليد العاملة المحلية، ومن هذا فهي تقلل من إمكانية حدوث التضخم، خاصة في مرحلة التوسع الرأسمالي وهذا لأن اليد المهاجرة تكون بمثابة الأجير الذي يختفي بانتهاء العمل الموكل له.

– تعتمد هذه النظرية على تفسير ظاهرة الهجرة انطلاقا من كونها شكل من أشكال استغلال دول المركز للمحيط أي أنّ دول المركز وهي الدول المصنعة تعمل على تشجيع الهجرة وخاصة هجرة اليد العاملة بهدف الحفاظ على معدلات الإنتاج.

3.1/ النظرية الاجتماعية: يرى التفسير الاجتماعي لمصطلح الهجرة غير الشرعية أنها ترتبط بعدة أبعاد نذكرها فيما يلي:

– ضغوط البيئة وما يصاحبها من تفكك في قواعد الضبط الاجتماعي والروابط الاجتماعية وينعكس ذلك ميدانياً في صورة أنّ المهاجرين غير الشرعيين يعيشون في بيئات اجتماعية منخفضة المستوى اقتصاديا.

– اختلال التوازن بين الوسائل والأهداف المتاحة لتحقيق هذه الأهداف بالطرق المشروعة فالمجتمع يؤدي في حالات متعددة إلى حدوث الاضطرابات ما يؤدي بدوره إلى إضعاف

التماسك والتساند الاجتماعيين وبالتالي ظهور الانزلاقات، يختلف التفسير السوسيولوجي للهجرة عن غيره من التفسيرات فهو لا يركز على عامل واحد في التفسير ولا يركز على عوامل الطرد وحدها بل ينظر إلى الهجرة والمهاجرين نظرة متكاملة، فيرى أنّ المهاجرين هم حلقة وصل تربط بين مجتمع الإرسال ومجتمع الاستقبال، وأنّ الظروف السائدة في كلا المجتمعين تلقي بآثارها على الهجرة والمهاجر(Giorgio di Pietro,2009) وتحدد قرار الهجرة واتجاهها ومدتها وعوائدها...إلخ . وعموماً فإنّ التفسير الاجتماعي يقدّم عوامل اجتماعية للهجرة ومنه فثمة نظريات يمكن التركيز عليها:

أ- **النظرية الثقافية:** يرى أنصار هذا المدخل أنّ الثقافة الخاصة بالمجتمع هي المسؤولية عن الميل العام للهجرة داخل الجماعة، فالنسق الهجري الأساسي هو جزء من شكل المجتمع ونظامه، والثابت عموماً هو انتقال الناس وتحركهم وهجرتهم داخل أو خارج حدود المجتمع إنما يحدث لامتزاج الثقافة والدوافع الاقتصادية، والعوامل المؤثرة في حجم السكان بالمنطقة هي نفسها محركات للهجرة، ويقسمها البعض إلى الظواهر الفيزيقية للمنطقة، عمل النظام الاقتصادي، التأثير الثقافي، تأثير الكوارث، القرارات السياسية.

ب- **نظرية التنظيم الاجتماعي:** يقدم (Mongalam) نظرية التنظيم الاجتماعي للهجرة ويقول فيها: إنّ كل مجتمع أنما يمر بمرحلة من التغيير الاجتماعي يوضحها اختلاف وضع المجتمع ونظامه الاجتماعي في فترتين مختلفتين وذلك بالنسبة إلى التغييرات في كل من أنساقه الثلاث، ويعني أن النسق الثقافي والاجتماعي ونسق الشخصية، وفي هذه العملية تأخذ الهجرة دورها الذي يمكن تخيله كعملية حفظ التوازن الديناميكي للنظام الاجتماعي عند الحد الأدنى من التغير، وفي الوقت نفسه تعطي لأعضائه طرقاً ليتخلصوا من حرمانهم، وأنّ الهجرة تؤثر بالنظام الاجتماعي لكلّ من منطقتي الجذب والطرد، وكذلك القيم الثقافية وأهداف المهاجرين ومعاييرهم تتغير أثناء هذه العملية، ونسق الهجرة يشتمل على عناصر تتمثل في المنطقة الأصلية (الطرد) ومجتمع منطقة (الجذب)، وهذه العناصر تكون كلا متساناً ديناميكيا.

2/ النماذج المفسرة لظاهرة الهجرة غير الشرعية وهي عدة نماذج يمكن ذكر البعض منها وهي كالتالي:

1.2/ نموذج تحرير التجارة (Trade Liberalization Model): دأبت الدول المتقدمة في السنوات الأخيرة على الانتفاع من فوائد العولمة من خلال تبني معايير لتحرير التجارة ولكن التوسع الكبير في الأسواق المحلية ربما يؤدي إلى بطالة أعداد غفيرة من العمال الزراعيين والعمال غير المهرة والذين قد يبحثون عن فرص عمل وفرص أفضل للحياة الكريمة عن طريق الهجرة غير الشرعية، وهذا ما يفسر لجوء الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال إلى توقيع معاهدة التجارة الحرة مع دول أمريكا الشمالية، لتحسين أوضاع المزارعين في المكسيك غير القادرين على المنافسة مع الإنتاجية العالية للنشاط الزراعي المدعوم في أمريكا وخاصة إنتاج الذرة، ومعاهدة نافتا ربما أدت بصورة غير متوقعة إلى تحسين متطلبات التعليم للأعمال الصناعية في المكسيك مما انعكس على الصادرات المكسيكية التي تتطلب مهارات وتعليم لا يملكها العمال غير المهرة في السابق (Hanson, Gordon H,2007).

2.2/ نموذج الطلب البنيوي في الدول المتقدمة Structural Demand In Developed States Model: يرى "دوجلاس مسي" (Douglas Massey, 2003) أنّ سوق العمل في الدول المتقدمة يخلق مطلبا بنيويا للعمال المهاجرين غير المهرة لملء الوظائف غير المرغوبة التي لا يقبل عليها العمال الأصليون في الدولة المستهدفة للهجرة غير الشرعية بغض النظر عن حجم الأجور. كما يرى دوجلاس أنّ اقتصاد ما بعد الصناعة وسع الفجوة في الدخول في وظائف تتطلب مستويات عالية من التعليم (رأس المال الاجتماعي) التي يتأهل إليها عادة العمال الأصليون والمهاجرون الشرعيون وبين الوظائف الدنيا غير المرغوبة ولا تتطلب تعليما وتتضمن هذه الوظائف الدنيا حصاد المحاصيل الزراعية والبناء والتشييد وتنظيف المساكن وأعمال الخدمة في الفنادق والمطاعم، حيث تستقطب هذه الوظائف العديد من المهاجرين غير الشرعيين. وتشير البحوث إلى أنّ استفادة هذه القطاعات من توظيف المهاجرين غير الشرعيين تنمو كلما لجأت قطاعات أخرى إلى هذا الخيار، وفي الدول المتقدمة وتحديدا

الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال هناك 12% من قوة العمل يقلّ تعليمها عن الثانوية العامة، بينما المهاجرون غير الشرعيين لديهم مستويات تعليمية أقل، كما تبين أن 70% من العمال غير الشرعيين في أمريكا من المكسيكيين يقل تعليمهم عن الثانوية العامة(Valenzuela, Jr., Abel,2006)، وحتى رواتب الوظائف الدنيا في الدولة المستهدفة تزيد بكثير عن الرواتب في البلد الأصلي للعمال غير الشرعيين، وبينما الكثيرون من العمال غير الشرعيين يتوقعون العمل بصورة مؤقتة في البلد المهاجر إليه، فإنّ ضعف فرص الترقية يراها الكثيرون ليست مشكلة بالنسبة إليهم، فمثلا تبين أنّ 79% من العمال المكسيكيين يرغبون بشكل اختياري بالعمل المؤقت الذي يجعلهم يعملون بشكل قانوني لعدد من السنوات حتى لو تطلب منهم ذلك المغادرة بعد ذلك، إذا نظرية الطلب البنيوية ترى أنّ الرغبة في العمل بالوظائف غير المرغوبة هو ما يجعل المهاجرين غير الشرعيين يحصلون على وظائف، كما ترى هذه النظرية أنّ حالات مثل هذه تظهر عدم وجود تنافس مباشر بين العمال غير الشرعيين والعمال الأصليين، وهذا ما يدحض مقولة أنّ العمال غير الشرعيين يقبلون برواتب زهيدة ويسرقون فرص العمل من العمال الأصليين في البلد المستهدف بالهجرة (Fleming, Lucy, 2006).

3.2/ نموذج الانفجار السكاني (Overpopulation Model**)**: يؤدي النمو السكاني الذي يفوق القدرة على التحمل في منطقة ما أو في بيئة ما إلى الانفجار السكاني وقد نما سكان العالم من 1.6 مليار إنسان في 1990م إلى 7 مليار إنسان في الوقت الراهن (Peter Ford, 2012) وهناك من يرى أنّ الهجرة عبارة عن طريق يمنح صمام الإغاثة للانفجار السكاني الذي يوقف السكان من طرح نتائج انفجارها السكاني، وأن يصدّر ذلك الانفجار السكاني إلى مكان آخر أو إلى دولة أخرى، والمؤشرات توحي بأنّ سكان العالم يتزايدون بمعدل 75 مليون سنويا وأنّ أغلب هذا النمو يحدث في المناطق الأقل نموا مما يزيد من فرص الهجرة غير الشرعية من تلك المناطق إلى الدول المتقدمة.

4.2/ نموذج الحروب وطلب اللجوء (Wars and Asylum Model):

قد تكون - الحروب الأهلية والقمع والاضطهاد في البلد الأصلي سببا للهجرة غير الشرعية، وتتضمن عوامل الطرد غير الاقتصادية الاضطهاد الديني أو العرقي وغيرهما والإيذاء المستمر والبلطجة والاضطهاد والإبادة الجماعية والمخاطر التي قد يتعرض لها المدنيون أثناء الحروب الأهلية، لذلك تضطر بعض الدول إلى تحويل حالة المهاجرين غير الشرعيين إلى حالة طالبي اللجوء وخاصة الهاربون من ويلات الحروب أو الاضطهاد والإبادة الجماعية.

5.2/ نموذج الحرمان من حق المواطنة (Deprivation of Citizenship Model):

يرى هذا النموذج أنّ الأقليات في بعض الدول تضطر إلى الهجرة غير الشرعية هروبا من جحيم سوء المعاملة والقتل والتعذيب والتشريد وهدم المنازل، ومن أبرز هذه الأقليات التي تم حرمانها من حق المواطنة جماعة الروهنجيا المسلمين في ماينمار، حيث تعرض أكثر من 750.000 إنسان من أفراد هذه الجماعة إلى أبشع صنوف التعذيب والقتل والتشريد منذ عام 1982 وتم حرمانهم من الجنسية والحق في المواطنة في انتهاك صريح لحقوق الإنسان.

خاتمة:

بناءً على ما سبق يمكننا أن نخلص إلى أنّ ظاهرة الهجرة غير الشرعية عرفت تنوعا واختلافا في التعريفات والمفاهيم والأطر النظرية المفسرة لها، وبالنظر إلى تعدد المصطلحات في تعريف الهجرة التي هي موضوع الدراسة، فإنّ استعمال عبارة الهجرة غير الشرعية أو الهجرة غير القانونية يقتصر على الانتقال وعبور الحدود بشكل غير قانوني وعلى اعتبار أنّ ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية موجودة في دول كثيرة، والتي لها ارتباط مباشر بمفاهيم عالمية أبرزها مفهوم حقوق الإنسان والأمن الإنساني، بالإضافة إلى أنّ لها أشكالا مختلفة وخصائص متنوعة فضلا عن علاقتها وارتباطها بالتهديدات الأمنية مما جعلها موضوعا هاما في الدراسات الأكاديمية، لذا فإن الاستفادة من المفاهيم النظرية الحالية أصبح ضرورة علمية يجب العمل على تطويرها وتكييفها من أجل المساهمة الفاعلة في وضع مفاهيم ونظريات جديدة لظاهرة الهجرة غير الشرعية تتماشى مع التحولات البنيوية والمهنية والثقافية الحاصلة فيها محليا وإقليميا، وعالميا مما يسهل مسألتي الفهم والتفسير.

قائمة المراجع:

*** المراجع باللغة العربية**

1- الأصقر أحمد عبد العزيز (2010)، الهجرة غير مشروعة الإنتشار والأشكال والأساليب المتبعة مكافحة الهجرة غير مشروعة، ط1، الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية، السعودية.

2- العدل عطية أنور (1987)، السكان والتنمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.

3- الشهاوي طارق عبد الحميد (2009)، الهجرة غير الشرعية رؤيا مستقبلية، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، مصر.

4- الشيشي عزت حمد (2010)، المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، جامعة نايف للعلوم، الرياض، السعودية.

5- الغراوي فاضل عبد الزهرة (2013)، المهجرون والقانون الدولي الإنساني، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان.

6- البهجي محمد إيناس (2013)، الأسس الدولية لحق اللجوء السياسي والإنساني بين الدول المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، مصر.

7- أمعضشو فريد (2013)، "الهجرة المغربية إلى أوروبا في الحاجة إلى مقاربات بديلة"، مجلة مسالك في السياسة والاقتصاد، العدد03، المغرب.

8- بن مشري عبد الحليم (2018)، ماهية الهجرة غير الشرعية، مجلة المفكر، العدد07، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر.

9- بونوة دوبي جمال(2016)، "ظاهرة الهجرة غير الشرعية دراسة نقدية في المفاهيم والأساليب" مجلة تاريخ العلوم، العدد05، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر.

10- بتقة خديجة (2014)، السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر.

11- ختو فايزة (2011)، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو مغاربية 1995-2010، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر.

12- رزيق لمخادمي عبد القادر (2012)، الهجرة السرية واللجوء السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

13- زروقي إبراهيم(2009)، الهجرة السرية والأمن القومي: دراسة في الانعكاسات واستراتيجية المواجهة «المجتمع الجزائري أنموذجا" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير علوم اجتماعية تخصص أنثروبولوجيا الجريمة، قسم الثقافة الشعبية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

14- سويعدي نجيب(2012)، إدارة سياسة الهجرة وعلاقتها بصناعة القرار المحلي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، قسم العلوم السياسية، جامعة ورقلة، الجزائر.

15- شرقي إسماعيل(2018)، الهجرة غير الشرعية من خلال مواقع الفضائيات الإخبارية (دراسة تحليلية لموقعي فرنس 24 والعربية نت)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم الإعلام والاتصال، تخصص إعلام آلي واتصال وعلاقات عامة، قسم علوم الإعلام والاتصال وعلم المكتبات، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة1، الجزائر.

16- شكري علياء وآخرون(2006)، دراسات علم السكان، مطبعة العمرانية للأوفيست، مصر

17- عاشوري نبيل(2019)، حوكمة الهجرة في المنطقة المتوسط(مقارنة بين دور المنظمة الدولية للهجرة والإتجاه الأوروبي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د في العلوم السياسية تخصص الأمن والتعاون في العلاقات الدولية ودراسات متوسطية، قسم العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة1، الجزائر.

18- غانم عبدالله الغني (2002)، المهاجرون دراسة سوسيو أنثروبولوجية، ط2، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.

19- فكرون مختار عز الدين، الجد على مفتاح(2017)، "واقع الهجرة غير الشرعية"، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد6، العدد01، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب، ليبيا.

20- قميني رؤوف(2016)، آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية، دون طبعة، دار الهومة، الجزائر.

21- قدي حمزة(2011)، معالجة الصحافة الوطنية لظاهرة الهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عنابة، الجزائر.

22- لدمية فريجة(2010)، استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة "الهجرة غير الشرعية أنموذجا"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص سياسة مقارنة، جامعة بسكرة، الجزائر.

23- منصوري رؤوف(2014)، الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، تخصص حقوق الإنسان والأمن الإنساني، قسم الحقوق كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف2، الجزائر.

*** المراجع باللغة الأجنبية:**

24- Fleming, Lucy(2006), "Gambia – new front in migrant trade", BBC News Viewed on site news.bbc.co.uk/2/hi/africa/5383080.stm (27/04/2019) 14 :45

25- Giorgio di Pietro(2009),Trade, Legal, and Illegal Immigration, University of Westminster, Viewed on site https://en.wikiyy.com/wiki/Illegal_immigration(30/04/2019)11:47

26- Hanson, Gordon H(2007), "The Economic Logic of Illegal Immigration. Report to the Council on Foreign Relations", Counècil on Foreign Relations (CSR No. 26) Viewed on site https://en.wikipedia.org/wiki/Illegal_immigration (10/05/2019) 17 :08

27- Peter Ford(2012),"Why deadly race riots could rattle Myanmar's fledgling reforms". The Christian Science Monitor, Viewed on site https://www.csmonitor.com/.../2012/.../Why-deadly-race-riots-coul (12/05/2019)18 :45

28- Valenzuela, Jr., Abel (2006), Theodore, Nik; Meléndez, Edwin; Gonzalez, Ana Luz, "On the Corner: Day Labor in the US", UCLA Center for the Study of UrbanPovert.

إشكالية ترجمة المصطلح الأجنبي (Collocation) في المعاجم اللسانية

The Problematic of Translationing the foreign term "Collocation" in linguistic Dictionaries

أ. عبد اللطيف الغزواني

جامعة القاضي عياض، مراكش (المغرب)

abdellatifssi01@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/08/05 **تاريخ القبول: 2020/08/31**

ملخص:

تروم هذه الدراسة معالجة إشكالية ترجمة المصطلح الأجنبي في المعاجم اللسانية من خلال التمثيل بالمصطلح اللساني (Collocation)، ومحاولة تفسير تعدد مقابلاته العربية في هذه المعاجم، ثم اقتراح مجموعة من الحلول لرأب الصدع الترجمي الذي يخلفه هذا التعدد وذلك بالارتكاز على محاور ثلاثة، هي:

1. منطلقات ومسوغات البحث.
2. عرض المقابلات العربية للمصطلح الأجنبي (Collocation)، ومحاولة تفسير تباينها ومدى إيفائها بالمفهوم المراد منها.
3. اقتراح حلول لمعالجة إشكالية التعدد المصطلحي

الكلمات المفتاحية: التلازم اللفظي، الترجمة، اللسانيات، المعاجم المختصة.

Abstract:

The purpose of this research is to study the problem of translating the foreign term "Collocation" in a set of linguistic dictionaries, by analyzing its equivalents,in order to show their multiplicity,to identify which equivalent has preserved the concept as well as the original English term, and to give some solutions and suggestions to avoid multiple translations.

To achieve this objective, the article is divided into three main sections. The first section gives the definition of the term "Collocation" and the reasons of this research.The second section present the equivalents of this term in a set of linguistic dictionaries, and mentions why translators had chosen those equivalents. The third section offers suggestions that can improve translation of the foreign linguistic terms into Arabic.

Keywords: Collocation, Translation, linguistics, Dictionary

توطئة:

يندرج هذا البحث ضمن إشكالية طالما تكرر الحديث عنها في الفكر اللغوي المعاصر، وهي إشكالية ترجمة المصطلح اللساني الأجنبي، ومدى التوفق في الاحتفاظ بمفهومه الذي وُضع لأجله، إذ الملاحظ أنّ العديد من المصطلحات الوافدة إلى مجال اللسانيات العربية لا تزال مثار إشكال لدى الباحثين، بفعل جملة أمور أهمها: عدم وضوح المفهوم المنُوط بالمصطلح الأجنبي لدى المترجِم، وتعدد مقابلاته العربية، وتقاطع بعضها مع مصطلحات أخرى تنتمي إلى حقول معرفية مختلفة، الأمر الذي يفسر غموض الرؤية لدى أولئك الباحثين، ويجعل الدراسات المتعلقة بهذه المصطلحات في اللغة العربية غير ملتئمة.

ومن بين المصطلحات التي تعكس مثل هذه الصعوبات: مصطلح (Collocation) الذي قدمه اللغوي الإنجليزي جون روبرث فيرث[1] J.R.Firth منتصف القرن العشرين في إطار نظريته السياقية؛ فما إن انتقل هذا المصطلح إلى مجال الدراسات اللسانية العربية، حتى جُوبِه بمقابِلات مصطلحية متعددة، دون أن تستقر أنظار الدارسين على واحد منها، إلى أن عقدت الجمعيّة المغربيّة للدراسات المعجميّة عام 2005م بالرباط ندوة علمية حول هذه الظاهرة اللغوية، واختارت مصطلح "التلازم اللفظي" للتعبير عنها، ثم تبنّى بعد ذلك جلُّ الدراسين هذا المقابل العربي، وقرَّ استعماله في أبحاثهم العلمية.

فما المقصود إذن بمصطلح (Collocation)؟ وما هي أهم مقابلاته العربية؟ وما دلالاتها؟ وما أسباب عدم اتفاق اللسانيين العرب على صياغة مصطلح وحيد يفي بمفهومه

كما أريدَ له في لغته المنشأ؟ ثم كيف يمكن أن نعالج إشكالية التعدد المصطلحي الناتجة عن تباين الترجمة؟

للإجابة عن هذه الأسئلة، قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة محاور هي:

المحور الأول: منطلقات ومسوغات البحث.

المحور الثاني: عرض المقابلات العربية للمصطلح الأجنبي (collocation)، ومحاولة تفسير تباينها، ومدى تعبيرها عن المفهوم المراد منها.

المحور الثالث: اقتراح حلول لمعالجة إشكالية التعدد المصطلحي.

أولا: منطلقات ومسوغات البحث

تشكل المصطلحات في الدرس اللساني، كما هو الشأن في سائر الحقول المعرفية، أداة رئيسية للتعبير عن المفاهيم ولبلوغ المعرفة. فمعرفة المصطلح، كما يقول القلقشنديُّ (ت821هـ): «هي اللازم المحتَّمُ، والمُهِمُّ المقدَّمُ، لعموم الحاجة إليه، واقتصار القاصر عليه»[2]. وقد دفعت الحاجة إلى المصطلحات الباحثينَ إلى تأليف مجموعة من المعاجم اللسانية الاصطلاحية التي أثَّثت الدرس اللساني في جلّ الأقطار العربية، إمّا ثنائية أو ثلاثية اللغة، بيد أنّ هذه المعاجم لم تتفق في موادها المصطلحية، فتباينت ترجمتها للعديد من المصطلحات الأجنبية من جهة، ومن جهة أخرى اقتصرت على ذكر مقابلاتها العربية دون تعريفها أو تحديدٍ لمفهومها، وهي إحدى الهفوات التي تعتري هذه المعاجم.

ومن بين أهم المصطلحات اللسانية التي استأثرت باهتمام الدارسين في العقود الأخيرة مصطلح (Collocation) الذي قدمه اللغوي الإنجليزي فيرث في إطار نظريته السياقية (Contextual Theory)، ومؤدى هذه النظرية أنّ وظيفة اللغة الأساسية هي التواصل الاجتماعي، ومن ثَمّ فالبحث في المعنى يقتضي فهم العلاقات السياقية، والنظر إلى علاقة اللفظ بغيره من الألفاظ التي تأتي مصاحبة له في السياق الاستعمالي، أي أنّ دلالة الكلمة تكون تابعة لاستعمالاتها التي ينجزها المتكلم عند التكلم بها في مناسبة معينة، وأنّ محتوى القول يشكِّلُه السياق الذي يقال فيه، ولذلك يمكن أن يتغير محتوى أقوال نفس الجملة

نتيجة اختلاف سياقات هذه الأقوال، وهو ما اصطلح عليه فيرث بسياق الحال (Context of situation)[3].

ويقصد فيرث بمصطلح (Collocation)، الارتباط الاعتيادي والمتكرر لبعض الوحدات المعجمية المترابطة دلاليا في اللغة:

«The habitual and recurrent juxtaposition of semantically related words»[4].

ويُستفاد من هذا التعريف، على وجازته، الخصائصَ المميزة لهذا الضرب من التراكيب المعجمية في اللغة، وهي: ثبات بنيتها التركيبية، وكثرة تداولها في الاستعمال اللغويّ على نحو مطّرد، وشفافيتها الدلالية؛ إذ يكفي معرفة معاني العناصر المكوّنة لها في حالتها الإفرادية من أجل استخلاص معناها التركيبي. وهي بذلك تنماز، من جهة، عن التراكيب الحرّة؛ حيث يمكن للكلمة أن ترتبط بعدد كبير من الكلمات في اللغة، ومن جهة أخرى، عن التعابير الاصطلاحية أو المسكوكات؛ والتي يؤدي ارتباط كلمتين أو أكثر فيها إلى تشكيل وحدة دلالية لا يمكن تبيّن معناها انطلاقا من معاني الكلمات التي تؤلفها. يقول الحسن شاهر: «إنّ المفردة (أي الكلمة) تعرف بما يصاحبها أو يلازمها من مفردات، فكلمة "ليلة" ترد عادة مصاحبة لكلمة "مظلمة/ظلماء" كما في (ليلة مظلمة/ظلماء)، ويمثل هذا التلازم دلالة ذات معنى، بحيث أنّ جزءا مما تعنيه كلمة "ليلة" ينبثق من مصاحبتها لكلمة "مظلمة/ظلماء"، وكذلك فإنّ جزءا من معنى كلمة "مظلمة/ظلماء" يأتي من مصاحبتها لكلمة ليلة»[5].

وتتميز الظاهرة اللغوية التي يعبِّر عنها هذا المصطلح الأجنبي بالكونية، فلا تكاد تخلو منها لغة من اللغات، حيث يتفق متكلمو كلّ لغة على استعمالات مخصوصة لبعض التراكيب، يعسر معها استبدال لفظ بآخر يدل على نفس المعنى؛ فيقال مثلا في العربية: (شعر أشقر) و(فتاة شقراء) ولا يقال (بابٌ أشقر) أو (هِرٌّ أشقر). وتتلازم الكلمة الفرنسية (blême) (مكفهر) مع (وجه) و(ضوء)، لكن ليس مع أشياء. وفي الإنجليزية نقول فتاة

جذابة (Pretty girl) ولا نقول ولد جذاب، وإنما نقول وسيم (Handsome). وفي اللغة الألمانية تتلازم كلمة (keúsch) التي تعني طاهر أو نقي، مع الأشخاص، وليس مع الأشياء والأطعمة، وهكذا بالنسبة إلى سائر اللغات.

وبعد الظهور الأولي لهذا المصطلح في الدراسات اللسانية الغربية، تتالت التعريفات التي حاولت ضبط مفهومه، والتي أتى بها بعض تلامذة فيرث الذين تبنوا نظريته السياقية، ونال المصطلح درجة عالية من القبول في الأوساط اللسانية الغربية[6]. غير أنّ توافده على الدراسات اللسانية العربية لم ينل نفس الدرجة من المقبولية على مستوى الوضع المصطلحي حيث تُرجم فيها بمقابلات عربية مختلفة، بلغ تَعدادها زهاء عشرين مقابلا عربيا، حسبما أشار إلى ذلك "د. لواء عبد الحسن عطية"، في كتابه الموسوم بـ"المصاحبة اللغوية بين الموروث اللغوي والمنجز اللساني، المفهوم والأنماط والوظائف"[7] فنتج عن هذا التعدد المصطلحي ضبابية في المفهوم، والتي انعكست سلبا على الدراسات التي تناولت الظاهرة في المدونات والمتون العربية، مما شكل عنَتًا للباحثين الذي يبتغون تتبع موارد المصطلح فيها. كما أخلّ بشرط الاتفاق بين أهل الاختصاص، والذي يمثل الأساس الذي يُقبَل بموجبه أي مصطلح[8].

وليس القصد من هذا البحث تتبع جميع هذه المقابلات العربية، أو المفاضلة بينها وإنما نرمي إلى فحص أكثرها تداولا في المعاجم المختصة والدراسات اللسانية العربية، والتي أوكل إليها حمل مفهوم المصطلح الأصليّ، ثم الإنباه على دلالاتها، ومدى تمثلها للمفهوم لنرى كيف أنّ عدم اعتماد مقابل وحيد أضفى على هذه المقابلات بعض الالتباس، ولنصل إلى مصطلح التلازم اللفظيّ الذي نال جاذبية في التداول، وبات جلّ الدارسين يعتمدونه فيما ينجزونه من أبحاث وندوات.

وفي سياق هذا المسعى، سنقتصر في الحيز المخصص لهذا المقال بالإشارة إلى أبرز هذه المقابلات وأكثرها استعمالا في الدرس اللساني العربي الحديث، من خلال تتبعها في أبرز المعاجم العربية المختصة في المصطلحات اللسانية، قبل أن نقترح مجموعة من الحلول التي نراها ملاذا آمنا يجنبنا هذه الفوضى المصطلحية.

ثانيا: المقابلات العربية لمصطلح (Collocation)

تعددت المعاجم المختصة في الحقل اللساني، وتنوعت مناهج صياغتها للمصطلحات فهي إمّا معاجم ثنائية (فرنسي/عربي أو إنجليزي/عربي)، أو ثلاثية اللغة (فرنسي/ إنجليزي/ عربي). وبالرجوع إلى مقابلات مصطلح (Collocation) في أهم هذه المعاجم اللسانية تحصَّل لدينا الجدول الآتي[9]:

المقابل العربي	المعجم أو المعاجم التي تضمنته
التتابع	- معجم المصطلحات اللغويّة (إنجليزي – عربي) لرمزي منير بعلبكي (1990) - معجم المصطلحات الألسنية (فرنسي–إنجليزي–عربي) لمبارك مبارك (1995)
المصاحبة اللفظية	- معجم مصطلحات علم اللغة الحديث (إنجليزي – عربي) م. باحثين (1983) - المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات (إنجليزي – فرنسي – عربي) لمجموعة من الباحثين عن مكتب تنسيق التعريب (2002) - معجم الحافظ للمتصاحبات العربية (عربي – إنجليزي) للطاهر بن عبد السلام (2004)
التضامّ	- قاموس اللسانيات (عربي فرنسي – فرنسي عربي) مع مقدمة في علم المصطلح لعبد السلام المسدّي (1984) - معجم المصطلحات اللغوية (إنجليزي – عربي) لرمزي منير بعلبكي (1990) - معجم المصطلحات اللسانية (إنجليزي – فرنسي – عربي) لعبد القادر الفاسي (2009).
التلازم اللفظي	- معجم المصطلحات اللغوية (إنجليزي – عربي) لرمزي منير بعلبكي (1990) - قاموس دار العلم للمتلازمات اللفظية لحسن غزالة (2007)
الارتصاف	- معجم المصطلحات اللسانية (إنجليزي – فرنسي – عربي) لعبد القادر الفاسي (2009)

وبالإضافة إلى هذه المقابلات العربية، نجد في البحوث والدراسات اللغوية التي اعتنت بالظاهرة مصطلحات أخرى، لكنها أقل انتشارا، من قبيل: التتابع، والرّصف، والاقتران وتوافق الوقوع، والتعابير السياقية، وغيرها، الأمر الذي يعكس حجم الغموض، والتشويش المصطلحي الذي قد يصادفه الباحث المتلقي للمصطلح المترجَم.

ونسجل من خلال هذه القائمة من المقابلات العربية جملة أمور، منها:

(1) الاضطراب الحاصل في تصور المصطلح المناسب في المعاجم اللسانية، مع اختلاف الصياغة الصرفية الموظفة للتعبير عن كل مصطلح: (تفاعل، مفاعلة، افتعال ...). وقد أثبتت دراسة أنجزها الدكتور عبد الرزاق جعنيد[10] حول ثلاثة معاجم لسانية هي: (قاموس اللسانيات) لعبد السلام المسدّي، و(معجم المصطلحات اللسانية) لعبد القادر الفاسي الفهري، و(المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات) الصادر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم)، أنَّ نسبة المصطلحات المشتركة بين هاته المعاجم لا تتعدى عشرة بالمئة (% 9.39)، في الوقت الذي يتفرد فيه كلّ واحد منها عن الآخر، ويختلف عنه بقائمة من المصطلحات تربو أحيانا عن 400 مصطلح[11].

(2) اقتصارها على ذكر المقابل العربي للمصطلح الوافد، دون تعريفه أو تحديد مفهومه، وهي إحدى الهفوات التي تعتري المعاجم اللسانية المختصة. وبذلك فإنّ هذه المعاجم، كما قال الأستاذ حلام الجيلالي: «لا تُعدُّ معاجمَ بمعنى الكلمة بقدر ما هي مسارد مفرداتية ثنائية أو متعددة الألسن، خالية من التعاريف»[12].

(3) التباين في منهجية ترجمة مؤلفي هذه المعاجم للمصطلح الوافد، وفي طريقة وضعهم لمقابله العربي، بحيث يلجأ المؤلف (المترجِم) إمّا إلى استعمال مصطلح تراثي يسدُّ مسدَّ المصطلح الأجنبي، نحو مصطلحي التضامّ والنَّظم اللذين ارتبط استعمالهما بالحقل البلاغي، وإما إلى الترجمة بمصطلح جديد يفي بالمفهوم الذي يعرب عنه، كما هو الحال بالنسبة لمصطلحات المصاحبة والتلازم اللفظيّ والاقتران وتوافق الوقوع، مما ولد مشاكل كثيرة انعكست سلبا على سيرورة الأبحاث في الدرس اللساني العربي، وفهمها وتلقيها من لدن الباحثين المهتمين بالظاهرة، ولعل أبرزها التداخل المفهومي بين المصطلحات المنتمية إلى حقول معرفية مختلفة.

(4) على الرغم من اعتماد جميع هذه المعاجم آلية التفكيك في ترجمتها للمصطلح الوافد، فإنها لم تتفق على صياغة مصطلح وحيد يكون ناقلا للمفهوم. ويقصد بهذه الآلية: «تفكيك الوحدات الدلالية المتضمَّنة باللفظ الأجنبي إلى ما يُقابلها في اللغة المنقول إليها، فيُنتِج التفكيك عبارة اصطلاحية تنحو نحو الشرح والتفسير بغاية ائتلاف المفهوم الجديد مع الواقع اللغوي»[13].

(5) تأليف هذه المعاجم المختصة تم بطريقة فردية، وفي أقطار عربية متباعدة، وأزمنة مختلفة باستثناء المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات الذي ألَّفه لَفيفٌ من الباحثين عن مكتب تنسيق التعريب. ومن ثمَّ فاختيار المقابل العربي للمصطلح الوافد اختيار فردي قد تتحكم فيه خلفيات للمترجِم. واختلاف الثقافات يؤدي حتما إلى اختلاف في ترجمة المصطلحات.

(6) من بين أهم الشروط التي ينبغي مراعاتها عند بناء كلّ مصطلح مترجَم: أن يكون ذا شفافية دلالية بحيث يشير إلى الظاهرة التي يعبر عنها بدقة ووضوح، ويحقق لفظُه الانتماء التام إلى الحقل المعرفيّ الذي يُستعمل فيه. والملاحظ أن هذا الشرط افتُقِد في بعض المصطلحات التي قُدِّمت كمقابل للمصطلح الوافد، مثل مصطلحات التتابع والرَّصف وتوافق الوقوع، إذ لا تتضمن صيغها أية إشارة إلى الجانب الدلالي المميِّز للظاهرة، وتجعلها حصرا على الجانب التركيبي.

هكذا إذن تعددت المقابلات العربية لمصطلح (Collocation) بتعدد أسماء المترجمين ثم ما فتئت تتناسل بشكل لافت، فتَولّد من بعضها مصطلحات أخرى تتفق معها في مادة المصطلح وتختلف عنها في الصيغة الصرفية؛ فمن رحم "المصاحبة" وُجدت مصطلحات المصاحبة اللغوية، والمصاحبة اللفظية، والمتصاحبات، والتصاحب. واشتق من مصطلح الرصف مصطلح آخر هو الارتصاف. فسِرنا بذلك نجد كل من خطَّ بحثا أو ألَّف كتابا انتقى ما يناسبه من هذه المقابلات العربية، حتى وإن كان مصطلحا غيره مألوفا وشائعا ومتداولا، وكان لهذا التنوع المفرط أثرٌ في إغفال حمولة المصطلح الوافد وشُحناتِه المفهومية.

إزاء هذا الاضطراب الترجمي، نقترح قراءة تحليلية موجزة للمقابلات العربية الآنفة الذكر في ضوء المفهوم الذي وصف به فيرث وتلامذته المصطلح، وذلك قصد إبراز المعاني والأدوار التفسيرية التي تضطلع بها في التعبير عن الظاهرة.

ولعلّ أول هذه المقابلات العربية: مصطلح "التّضام" الذي اقترحه تمام حسان في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها"، دون أن يصرح بمقابلته للمصطلح الأجنبي، وعرفه بقوله: «هو تَطَلُّبُ إحدى الكلمتين للأخرى في الاستعمال على صورة تجعل إحداهما تستدعي الأخرى»[14]، لكن توظيفه لهذا المقابل لم يكن على درجة من الوضوح والملاءمة تجعله حصرا على مفهوم محدد، وإنما تنازعه مفهومان آخران ينضويان ضمن حقلي النحو والبلاغة، اصطلح تمام حسان على أحدهما "التوارد"، والآخر "التلازم"، فقال مفسِّرا وجهيْ التضامّ: «يمكن فهم التضام على وجهين نلخصهما فيما يأتي: الوجه الأول أن التضام هو الطرق الممكنة في رصف جملة مّا، فتختلف كلّ طريقة منها عن الأخرى تقديما وتأخيرا وفصلا ووصلا وهلم جرا، ويمكن أن نطلق على هذا الفرع من التضام اصطلاح "التوارد" وهو بهذا المعنى أقرب إلى اهتمام دراسة الأساليب التركيبية البلاغية الجمالية منه إلى دراسة العلاقات النحوية والقرائن اللفظية. والوجه الثاني أنّ المقصود بالتضامّ أن يستلزم أحد العنصرين التحليليين النحويين عنصرا آخر فيسمى التضامّ هنا "التلازم" أو يتنافى معه فلا يلتقي به ويسمى هذا "التنافي"»[15].

وواضح من خلال هذا التعريف الذي قدّمه تمام حسان أنّ مصطلح "التّضام" يفتقد لأهم خصيصة يجب توفرها فيه، وهي أحادية الدلالة التي تنفي عنه الاشتراك والتعميمَ وتُحقق انتماءه إلى حقل مفهومي محدد. وهو أمر يكاد يكون طبيعيا لاعتبارين اثنين: أولهما أنّ كتاب "اللغة العربية معناها ومبناها" ظهر في حقبة لم يكن الدرس اللغوي العربي الحديث قد انفتح على اللسانيات الحديثة انفتاحا تاما وتعرف بما يكفي على مفاهيمها ومصطلحاتها، وثانيهما جُنوح تمام حسان في أغلب ما ألَّفَ إلى الاحتفاء بالمصطلح العربي التراثي. ويمثل كتابه الآخَر "مناهج البحث في اللغة" الذي ألفه سنة 1955م نموذجا لهذا

الاحتفاء، حيث آثر فيه مجموعة من المصطلحات اللغوية التراثية، وقام بتوسيع دلالاتها ومنها على سبيل المثال لا الحصر المصطلحات الصوتية[16]. يقول الدكتور مصطفى غلفان ممتدحا هذا الصنيع: «لم يكن العالم العربي وقت صدور كتاب "مناهج البحث في اللغة" يعي طبيعة المفاهيم اللسانية وعيا تاما، فكان لتمام حسان الفضل في نشر جزء كبير من هذه المفاهيم الجديدة وليس المصطلحات فقط (...) وكان بإمكان تمام حسان السير بالمصطلح اللساني العربي الحديث نحو مسار أعمق ومستقل كليا عن المصطلح التراثي العربي، لكنه ظل عن طواعية محافظا على علاقاته المتينة بالتراث لا مُكرها في مهمة صوغ مصطلحات جديدة»[17].

ومن المؤكد أيضا أنّ تمام حسان اطّلع على مصطلح فيرث قبل أن ينتقي له مصطلح التضامّ، بدليل أنه خصص الفصل السادس من كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها" للحديث عن الظواهر السياقية، فضلا عن ترجمته لمجموعة من المصطلحات الفيرثية (نسبة إلى فيرث) في كتاب "مناهج البحث في اللغة"، مثل مصطلح الورود الذي يقابل المصطلح الغربي (Occurence)، ومصطلح الاستبدال الذي يقابل مصطلح (Commutation) ومصطلح "الماجَريات" أو "سياق الحال" كمقابل للمصطلح الغربي (Context of situation)، قبل أن يعدل عنه باستعمال مصطلح "المقام" بديلا عنه[18]. ومع ذلك فإنّ مصطلح التضامّ لم يحظ بالاطراد والشيوع في الأبحاث اللسانية، فعُدِل عنه إلى مصطلحات أخرى.

وإلى جانب مصطلح التضامّ، وظف بعض اللسانيين مصطلحا تراثيا آخر هو "النّظم" مقابلا للمصطلح الوافد، ومنهم الدكتور أحمد مختار عمر في كتابه "علم الدلالة"[19] والدكتور جاسم محمد عبد العبود في كتابه "مصطلحات الدلالة العربية: دراسة في ضوء علم اللغة الحديث"[20]. ويثير هذا المصطلح إشكاليات عدة منها عدم الدقة وتعدد المعاني التي يدل عليها، إذ يُقصد به عند عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) مكانة الكلمة المفردة في التأليف، وحسن ملاءمة معناها لمعاني جاراتها، بما يضمن لها الفصاحة، ويرقى بالتركيب

الذي ترد فيه إلى حيث «تنقطع الأطماع، وتَحْسَر الظنون، وتسقط القوى، وتستوي الأقدام في العجز»[21]. أما دلالته في الحقل اللساني، كما أريد به كترجمة للمصطلح الأجنبي الذي نحن بصدده، فهي تكرر ارتباط كلمات مخصوصة من غير أن يُشترط في ارتباطها مزيّة البلاغة، أو بلوغ درجة من النُّبل في النظم والتأليف. أضف إلى ذلك أنّ المفهوم البلاغي لمصطلح النظم يولي أهمية إلى السياق اللغوي في الكشف عن مدلولات الألفاظ، في حين قد يرتبط مفهومه اللساني بسياقات أخرى غير لغوية تكون هي المسؤولة عن الترابط بين الألفاظ في اللغة. ولهذا أورد أحمد مختار عمر رحمه الله تعريفا على لسان ستيفن أولمان (Stephen Ulman)، يقرن فيه مصطلح النظم بنظيره الأجنبيّ تفاديا للَّبْس، قائلا: «هناك تطور هام للمفهوم العملي للمعنى تمثل في دراسة طرق الرصف أو النظم Collocations وهو ما ركز عليه فيرث وأتباعه»[22]، ثم عرفه بقوله: «الارتباط الاعتيادي لكلمة ما في لغة ما بكلمات أخرى معينة، استعمال وحدتين معجميتين منفصلتين استعمالهما عادة مرتبطتين الواحدة بالأخرى»[23].

ولا ينفي هذا التباين الملاحظ بين المفهومين وجود نقاط تقاطع بينهما، منها أن ارتباط الألفاظ في التأليف ناتج عن ارتباط معانيها في النفس، وأنّ تصوراتها الذهنية هي المتحكمة في مجيئها على نحو متلازم ومتكرر. يقول الجرجاني: «ليس المقصود بنظم الألفاظ مجرّد تتابعها في النطق كما هي الحال في نظم الحروف، إذن لاستوى الناس كلّهم في العلم بحسن النظم ورداءته؛ لأنّهم جميعاً يُحسّون بتوالي الألفاظ في النطق إحساساً واحداً. ولكنّ المقصود به تناسق دلالاتها وتلاقي معانيها على الوجه الذي يقتضيه العقل. وإذن فإنّ الاعتبار في النظم هو للمعاني وليس للألفاظ؛ بل إنّ الألفاظ في ذلك تَبَعٌ للمعاني، فهي تترتّب تلقائياً بحسَب الترتيب الذي تنشأ عليه المعاني في النفس»[24].

وهكذا، فإنّ مصطلح النظم يبدو غير مؤهل للتعبير عن مفهوم المصطلح الأجنبيّ الوافد (Collocation) لِمَا يتضمنه من إيحاءات دلالية ترتبط بمفهومه في الحقل البلاغي وبالنظر إلى إمكانياته الاشتقاقية المحدودة، والتي تحول دون توليد ضمائم من نفس الجذر

تعبر عن الظاهرة. وضمن نفس المقاربة، يمكن استبعاد مقابلات أخرى من قبيل الرصف والارتصاف، والتتابع، وتوافق الوقوع، لما يكتنفها من تعميمٍ للدلالة، وافتقارها إلى الدقة والفعالية والملاءمة، وهي قيود واجبةُ الوجود في أيّ مصطلح.

ومن المقابلات التي حظيت بالقبول في المعاجم المختصة، واتسع استعمالها على نطاق واسع في الأبحاث اللسانية: مصطلح "المصاحبة". ونلمس حضور هذا المقابل أيضا على مستوى عناوين بعض الكتب والبحوث التي اعتنت بالظاهرة؛ حيث ألف الدكتور محمد حسن عبد العزيز كتابا سماه "المصاحبة في التعبير اللغوي"[25]، ووسم الدكتور لواء عطية كتابه بـ"المصاحبة اللغوية بين الموروث اللغوي والمنجز اللساني، المفهوم والأنماط والوظائف" كما وُظِّف المصطلح في كثير من الأبحاث والدراسات ورسائل الدكتوراه. غير أنّ تنوع صيغه الصرفية، وحضوره بأنماط تأليفية متنوعة، نجم عنه نوع من التشويش الاصطلاحي، وأضفى على مفهومه بعض الالتباس، فصرنا نجد الحديث عن المصاحبة، والمصاحبة اللفظيّة والمصاحبة اللغوية، والتصاحب، والمتصاحبات، الأمر الذي يخرق مبدأ الاختزال في المصطلح، ويسم مفهومه بنوع من التشتت، وإغفال بعض سمات المصطلح الأصليّ.

وكان لأشغال الندوة الدولية التي نظمتها الجمعية المغربية للدراسات المعجمية بالرباط[26] سنة 2005 م الفضل في شيوع مصطلح التلازم اللفظيّ، وتطوره بصورة أضحى معها ميسما للمصطلح الأجنبيّ (Collocation) الوافد إلى الدراسات العربية، خصوصا بعد أن اتخذت الجمعية توصيةً باستخدامه بدلا من المصطلحات الأخرى، وطفِق الباحثون يلتزمونه في معظم ما ينشرونه من أبحاث أو يقيمونه من ندوات.

ويرجع الفضل في سك مصطلح التلازم اللفظيّ إلى الدكتور رمزي منير بعلبكي، الذي أورده أوَّلَ مرة في معجمه "قاموس المصطلحات اللغوية" كمقابل للمصطلح الإنجليزيّ، ثم أخذه عنه بعد ذلك حسن غزالة في معجمه الموسوم بـ "قاموس دار العلم للمتلازمات اللفظية"، معرِّفا إيّاه بقوله: «هو كلمتين أو مجموعة من الكلمات التي يرد بعضها مع بعض بشكل دائم وثابت في مختلف السياقات»[27]، وقال عن اختياره للمصطلح: «ولو كان لنا

من خيارٍ بديلٍ لمصطلح (المتلازمات اللفظية) لاخترنا مصطلح (المتواردات) الذي كان للعلامة الشيخ إبراهيم اليازجي اللبناني قصب السبق في استخدامه في عنوان كتابه النفيس: نجعة الرائد وشِرعة الوارد في المترادِف والمتوارِد»[28].

ويستجيب مصطلح التلازم اللفظي على نحوٍ مُرْضٍ لمجموعة من القيود المصطلحية أولها قيد الدقة؛ إذ يعبر عن حصول الارتباط المتكرر بين الألفاظ، وثانيها قيد الخاصية الاشتقاقية؛ حيث يرتبط بمجموعة من الضمائم التي تعبر عن الظاهرة من قبيل: ملازَمة وتلازم، ومتلازِمة. فضلا عن جاذبيته للتداول. وقد ارتضى الدكتور عبد الغني أبو العزم ضميمةً أخرى اصطلح عليها "المتلازمات الاصطلاحية"، وعرَّفها بقوله: «هي وحدةٌ لغوية اسمية أو فعلية مكوَّنة من كلمتين أو أكثر، ينشأ عن ارتباطها معنًى جديد، يختلف كلِّيًّا عمّا كانت تدل عليها معانيها اللغوية الأصلية منفردةً، حيث تنتقل بذلك إلى دلالات اجتماعية وسياسية ونفسيّة واصطلاحية»[29]، ثم حذا حذوه الدكتور إبراهيم بن مراد آخِذًا بأقصى درجات التلازم بين الألفاظ، وعرَّف التلازم اللفظيَّ بأنه «تجمعات تركيبية جاهزة قد تواتر استعمالها منذ أجيال حتى تجمّدت أو تكلسّت أو تلازمت عناصرها فصارت بتلازمها وحدة معجمية ذات وظيفة إحالية، وليس هي وظيفة تعيينية»[30]، فجعلا بذلك مصطلح (المتلازمات الاصطلاحية) لينوبَ مَنابَ مصطلح "المسكوكات" (Idioms) وليس ذلك بسديدٍ، لأنّ الثاني رسَا استعماله بمحض اتفاق معظم الباحثين، وابتداعُ مصطلح آخر يدل على المفهوم ذاته مُفضٍ إلى تعددٍ مذمومٍ للمصطلحات، بينما الواجب علينا توحيدها ما استطعنا إلى ذلك سبيلا[31].

وليس يُفهم من لفظ "التلازم" امتناع وجود لفظ ما بدون وجود لفظ آخر، وبلوغهما حدّ التكلُّس في الارتباط، بل يعني أنّ اللفظ لطول مصاحبته لفظا أو ألفاظا أخرى، يُصبح معروفا بتلك الألفاظ، وينتج عن تكرر استعمالهما معا حصول نوع من الأُلفة بينهما بحيث يمكن أن نتنبأ مسبقًا باللفظ الذي يجب أن يأتي به المتكلم بكيفية فورية ومتزامنة مع نطقه للفظ الأوّل. على أنّ عدم القول بالإلزام لا يعني اعتباطية الاقتران بين الألفاظ، أو

التركيب الآلي بينها، بل هو تركيب خاضعٌ لعلاقات دلالية كامنة بين اللفظين المتلازمين. يقول الدكتور حسن غزالة: «لا يفهم من غياب صبغة الإلزام في مصطلح المتلازمات اللفظية أنها عبارات مفتوحةٌ، ومطّاطةٌ، وخاضعة لمزاج مستخدمي اللغة ومتحدِّثيها. بل هناك عُرفٌ سائد في استخدامها يجعل من معظمها عبارات شبه ثابتة يستخدمها أهل اللغة بديهيا ولا يستشعرون وجودها إلا إذا أُسيءَ استخدامها، أو لأسباب الدراسة والتحليل في الترجمة»[32].

ثالثا: حلول ومقترحات لمعالجة إشكالية التعدد المصطلحي

رأينا أنّ المصطلح الإنجليزي (Collocation) تُرجم في المعاجم اللسانية العربية بمصطلحات عدة، اختلفت في صيغة اللفظ، واتفقت في ماهية المفهوم. ولعلّ من أهم أسباب هذا التعدد المصطلحي للمفهوم الواحد: أحادية الصناعة المعجمية، وصوْغ المصطلحات فيها بطريقة فردية، وما يستتبع ذلك من غياب العمل المعجمي المؤسساتي وانعدام التنسيق بين مختلف الجهود المبذولة. الأمر الذي يستدعي التفكير في آليات أكثر دقة وفعالية للتخلص من هذه المعضلة الترجمية التي أرقت ولا زالت تؤرق الباحثين في مجال علم اللسانيات، وخاصة في الجانب المتعلق بالمصطلحات منه، إذ بواسطة المصطلح يتم «تحديد الموضوع العلمي في مجال مخصوص، وبالمصطلح يتم وصف ظواهر الموضوع المحدد في علم من العلوم، وبالمصطلح تُبنى النظريات وتُقام المناهج»[33].

ولا يخضع اختيار المصطلح العربيّ الأنسب لاعتبارات جمالية أو أخلاقية، وإنما يرتبط بمعايير معينة هي التي تحدد بنيته ومفهومه، وتضمن له الاطراد والشيوع، ويُسر التداول. وأول هذه المعايير أن يخضع المقابل العربي للتقييس(Standarization)[34]؛ أي أن يكون بناء المفهوم الذي يعكسه هذا المقابل العربيُّ منطبقا على ما يُقصد من وضعه، من خلال جرد سمات المصطلح الأجنبيّ، واستيعاب حمولته الدلالية في لغته المنشأ، قبل البحث عن البنية التي تعبِّر عنه في اللغة العربية. ويجب على الترجمة أن تراعي احتمال وجود مصطلحات مماثلة في الحقل اللساني، أو في حقول معرفية أخرى لها مفاهيم مختلفة، ولا يتأتى ذلك إلا بالتوفر على فريق متكامل من المصطلحيين اللسانيين يكون مؤهلا علميا ولغويا للتدقيق وتأصيل المصطلحات اللسانية.

وثمّة جملة من الخصائص التي ينبغي استيفاؤها في المقابل العربي الأنسب للمصطلح الأجنبي (Collocation)، قبل اعتماده مقابلا وحيدا في كل المعاجم اللسانية، ولعل أبرز هذه الخصائص: تسميته للمفهوم الذي يعبر عنه، وتوفره على شفافية دلالية تضمن له الاطراد والشيوع، ويسر تداوله في الحقل اللساني، وعدم موافقته لمصطلح مماثل ينتمي إلى حقل معرفي آخر. وهي عناصر مستوفاة في مصطلح التلازم اللفظيّ كما بينت هذه الدراسة.

وفي هذا الصدد، توصي الدراسة باتخاذ جملة من الإجراءات المنهجية نجملها فيما يلي:

(1) حصر جميع المقابلات العربية لمصطلح (Collocation) في المعاجم المختصة والأبحاث اللسانية، ورصد أنماط وطرائق صياغتها، والوقوف على مظاهر تطابقها أو اختلافها مع المصطلح الأصلي.

(2) تبني مصطلح التلازم اللفظيّ مقابلا وحيدا للمصطلح الأجنبيّ في سائر هذه المعاجم. وهو مايستلزم مراجعتها طبقا لما استُجد في ساحة البحث اللساني من مفاهيم ومصطلحات جديدة، حتى تساير التطور الحاصل في المجال.

(3) تعريف مفهوم المصطلح باللغات المعتمدة في المعجم، والتمثيل له بالأمثلة المناسبة.

(4) توحيد استعمال مصطلح التلازم اللفظيّ، وتقوية حضوره في الدرس اللساني وفي الأبحاث العلمية.

خاتمة:

نطمح في ختام هذا البحث إلى مراجعة المعاجم اللسانية وتحيينها وفق ما يستدعيه تطور المصطلحات، وتبيُّن مفاهيمها لدى أهل الفن، إذ يمثل المفهوم الحجر الأساس لوضع أي مصطلح، ولذلك وجب تحديده بكيفية مستمرة، وتمييزه عن المفاهيم المشابهة.

وقد أضحت المعالجة الآلية السبيل الأنجع لتحقيق هذا المسعى، وذلك بأنْ يُعهدَ إلى الجهات المختصة بوضع المصطلحات، بتشكيل أبناك مصطلحية تضم جميع فروع اللسانيات، ويتم فيها تحديد المصطلح الواحد للمفهوم الواحد، مع ضرورة التنسيق التام بين هذه الجهات، ومراعاتها تحقيق عنصري المواءمة والملاءمة في وضع المصطلحات اللسانية

أي ملاءمة المصطلح للمفهوم الذي وُضع لأجله، ومواءمته لتطور هذا المفهوم داخل الفرع اللساني الذي ينتمي إليه. وبذلك نستطيع توقّي التعدد المصطلحيّ الذي تفضي إليه ترجمة المصطلحات الأجنبية إلى اللغة العربية، وتُمنح شرعية التداول لمقابل وحيد يصير معتمدا داخل الحقل اللساني.

الهوامش والإحالات:

(1)– يعتبر اللغوي الإنجليزي جون روبرت فيرث J.R.Firth (1890 – 1960) أحد رواد الدراسات المعجمية، وإليه تُعزى النظرية السياقية للمعنى "Contextual Theory of Meaning". ومن تلامذته: ماك هاليداي M.A.K.Halliday، وجون سنكلير J.M.Sinclair

(2)– القلقشندي، أحمد أبو العباس، صبح الأعشى في كتابة الإنشا، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1922. ج7/1.

(3)– ينظر حول النظرية السياقية لفيرث: "الدلالة السياقية عند اللغويين المحدثين" للدكتورة عواطف كنوش المصطفى، دار السياب، لندن، الطبعة الأولى، 2007. ص185 وما بعدها. وكتاب فيرث:

John Firth .Papers in linguistic. Oxford Universty .press New york Toronto 1957.

(4) - Sabrine Bartsch/Stefan Evert : Towards a Firthian Notion of Collocation (OPAL 2/2014) pp 48.

(5)– الحسن، شاهر، علم الدلالة، السيمانتيكية والبراجماتية في اللغة العربية، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، 2001. ص 51.

(6)– ينظر هذه التعاريف في مقال:

Dina Abdel Salam El- Dakhs, Collocational Competence in English Language Teaching, Arab World English Journal, Vol. 6 No 1. March 2015. Pp 69-70.

(7)– عطية، لواء عبد الحسن، المصاحبة المعجمية: المفهوم والأنماط والوظائف بين الموروث العربي والمُنجَز اللساني، دار الكتب العلمية، بيروت، 2018. ص50–51.

(8)– يعرف علي بن محمد الجرجاني (ت816هـ) المصطلح بقوله: «المصطلح عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما، يُنقل عن موضعه» التعريفات، ص28. ويقول أبو البقاء الكفوي (ت1094هـ): «الاصطلاح هو اتفاق القوم على وضع الشيء، وقيل: إخراج الشيء عن المعنى اللغوي إلى معنى آخر لبيان المراد» الكليّات، ص128. للمزيد ينظر: الكفَوي، أبو البقاء أيوب بن موسى، الكليّات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تح: عدنان درويش، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1998.

(9)– أشرنا بين قوسين إلى سنة صدور الطبعة الأولى من المعجم.

(10)– أستاذ باحث بكلية الآداب، جامعة شعيب الدكالي، الجديدة، المغرب.

(11)– عبد الرزاق جعنيد، ترجمة المصطلح اللساني بين الائتلاف والاختلاف، الترجمة والمصطلح اللساني (كتاب جماعي)، تنسيق حسن درير وآخرون، العدد الرابع، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن 2016. ص71 و77.

(12)– الجيلالي، حلام، تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، الطبعة الأولى، 1999. ص86.

(13)– اليعبودي، خالد، مسارات الترجمة المتخصصة والمصطلحية بين الاتصال والانفصال، الترجمة والمصطلح اللساني، المرجع السابق، ص93. وذكر الكاتب مسالك أخرى للترجمة منها: التدخيل: ويتم في حالة عدم تلاؤم المفهوم الوافد مع وحدات رصيد اللغة المستقبِلة. والتعريب: ويكون بإخضاع المفهوم الوافد لسنن الصوتية والصرفية للغة المستقبلة.

(14)– حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، 1994. ص 94.

(15)– نفسه. ص216.

(16)– من ذلك أن تمام حسان يستخدم مصطلح (حرف) مقابلا لمصطلح Phoneme، ومصطلح صوت مقابلا لمصطلح Allophone، ومصطلح الماجريات مقابلا لمصطلح Context of situation. ينظر في هذا الصدد: المصطلح اللغوي عند الدكتور تمام حسان، عبد الرحمان بن حسن العارف، مجلة دراسات مصطلحية، العدد السادس، فاس، 2006. ص177– 216.

(17)– مصطفى غلفان وفهد بن مسعد محمد اللهيبي، طلائع المفاهيم والمصطلحات اللسانية عند تمام حسان في كتابه مناهج البحث في اللغة، الترجمة والمصطلح اللساني (كتاب جماعي)، م س. ص181.

(18)– حسان، تمام، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط1، 1990. ص65 و159 و182.

(19)– عمر، أحمد مختار، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، د.ت، ص 74.

(20)– عبد العبود، جاسم محمد، مصطلحات الدلالة العربية (دراسة في ضوء علم اللغة الحديث)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2007. ص 154.

(21)– الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ت ص34–35.

(22)- Stephen Ulman, Meaning and style, Blackwell publishers, First edition, 1973. p 9.

(23)– عمر، أحمد مختار، علم الدلالة، المرجع السابق، ص74.

(24)– دلائل الإعجاز، المرجع السابق، ص53–54.

(25)– عبد العزيز، محمد حسن، المصاحبة في التعبير اللغوي، القاهرة، دار الفكر العربي، ط1، 1990.

(26)– نُشرت أعمال هذه الندوة سنة 2005 في العدد الخامس من مجلة الدراسات المعجمية التي كانت تصدرها حينئذ الجمعية المغربية للدراسات المعجمية بالرباط.

(27)– غزالة، حسن، ترجمة المتلازمات اللفظية، مجلة الترجمان، مدرسة الملك فهد العليا للترجمة، طنجة المغرب، المجلد 2، العدد 1، 1993. ص7.

(28)– غزالة، حسن، قاموس دار العلم للمتلازمات اللفظية، ص6.

(29)– أبو العزم، عبد الغني، مفهوم المتلازمات وإشكالية الاشتغال المعجماتي، مجلة الدراسات المعجمية الجمعية المغربية للدراسات المعجمية، العدد 5، 2006. ص 34.

(30)– ابن مراد، إبراهيم، الوحدة المعجمية بين الإفراد والتضامّ والتلازم، مجلة الدراسات المعجمية، العدد السابق. ص29–30.

(31)– عقدت عدة ندوات لتوحيد المصطلح، أهمها ندوتان نظمهما مكتب تنسيق التعريب؛ نُظمت الأولى في الرباط سنة 1981م في موضوع "توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي". والثانية في عمان سنة 1993م، وموضوعها: "تطوير منهجية وضع المصطلح العلمي العربي". ويبدو أنّ أعمال هذه الندوات لم تستثمر استثمارا جيدا في بعض الفروع اللسانية الناشئة، لاسيما منها اللسانيات النصية، واللسانيات التطبيقية.

(32)– أبو العزم، عبد الغني، مفهوم المتلازمات وإشكالية الاشتغال المعجماتي، مجلة الدراسات المعجمية العدد السابق. ص 34.

(33)– البوشيخي، عز الدين، دور المصطلحات والمفاهيم في بناء العلوم الإسلامية، ضمن ندوة "الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية، نظمها معهد الدراسات المصطلحية وشعبة الدراسات الإسلامية بجامعة سيدي محمد بن عبد الله، أيام 23–24–25 نونبر 1993، بفاس. الرباط: مطبعة المعارف الجديدة، 1996، العدد الأول، ص64.

(34)– تتم عملية التقييس في مرحلتين: مرحلة أولى يحدد فيها مفهوم المصطلح في لغته المنشأ، ويوضع له تعريف دقيق في الحقل المعرفي الذي انتقل إليه، يميَّزُ به عن بقية المفاهيم المقاربة له. ومرحلة ثانية تحدد فيها طريقة وضع المصطلح، واقتراح مقابلٍ مناسب، مع الأخذ بعين الاعتبار مميزات اللغة المستقبلة ومراعاة منظومتها الاصطلاحية ينظر: بحث بعنوان "إشكالية المصطلح المترجم بين تحديات التقييس واستعارة التصور" لأحمد كروم، الترجمة والمصطلح اللساني (كتاب جماعي)، المرجع السابق، ص35.

المصطلح النقدي بين التعدّد وإشكاليّة التلقي

The Critical Term between plurality and Reception

طالبة الدكتوراه: غنية جدع

إشراف: أ.د/ يوسف العايب

مخبر: بحوث في الأدب الجزائري ونقده

جامعة الوادي – الجزائر

ghania-djedaa@univ-eloued.dz

تاريخ الإرسال: 2020/08/05 **تاريخ القبول: 2020/08/26**

ملخّص:

يعتبر المصطلح بمثابة البوابة الموصلة للنّظريّة إذا ما أحسنّا التّحكم فيه، وهو المفتاح الأساسي للعلوم. ويشهد المصطلح النّقدي على وجه الخصوص إشكالات عدّة في تلقّيه لعلّ أبرزها تعدّد التّسميات للمصطلح الواحد جرّاء تعدّد ترجماته باختلاف فهم النقّاد العرب له، وبتعدّد ثقافاتهم وتباين نظرتهم للمصطلح ولحمولته الأيديولوجيّة.

وتحاول هذه الدّراسة أن تقف عند موضوع من أهمّ المواضيع والإشكالات في العلوم الإنسانيّة وهو التّعدّد الاصطلاحي وإشكاليّة التّلقّي، كما تسعى للكشف عن أزمة المصطلح النّقدي العربي بين تعدّده وإشكاليّة تلقّيه، بالاستناد إلى المنهج الوصفي والتّحليلي بغية تحديد أبرز أسباب تعدّد هذا المصطلح وما ينجم عن ذلك من إشكالات.

الكلمات المفتاحيّة: المصطلح، المصطلح النّقدي، تعدّد المصطلح، إشكاليّة التلقّي.

***Abstract*:**

The term is considered as the connecting gate to the theory in case it is well controlled; it is the primary key to science. The critical term, in particular, is experiencing several problems in its

reception. The most prominent problem may consist in the multiplicity of nomenclature of the single term resulted from the multiplicity of its translations due to the different understanding of Arab critics and their multiculturalism and the different perceptions of the term and its ideological load. This study attempts to highlight one of the most important issues in the humanities, which are the idiomatic diversity and the problem of reception. It also seeks to reveal the crisis of the Arab critical term as far as its multiplicity and the problem of its reception are concerned. The descriptive approach and analysis were adopted in order to determine the most prominent causes of the multiple term and the resulting problems.

Keywords: term, critical term, multiplicity, reception problem.

يعتبر المصطلح بمثابة البوابة الموصلة للنّظريّة إذا ما أحسنّا التّحكم فيه، وهو المفتاح الأساسي للعلوم، ويشهد المصطلح النّقدي على وجه الخصوص إشكالات عدّة في تلقّيه لعلّ أبرزها تعدّد التّسميات للمصطلح الواحد؛ جرّاء تعدّد ترجماته باختلاف فهم النقّاد العرب له، وبتعدّد ثقافاتهم وتباين نظرتهم للمصطلح، ولحمولته الأيديولوجيّة انطلاقا من حقيقة أنّ الكلمة غير بريئة، فهي حمّالة فكر، مكثّفة، تكتنز أيديولوجيات داخلها فالمصطلح غير بريء فهو محمّل بخلفيات فلسفيّة، قد تتعارض وطبيعة النصّ العربي المختلف عن النصّ الغربي؛ ما دفع بالنّقاد إلى تغيير صيغته.

وهناك من حافظ على ذات التّسمية ومن حوّرها، ومن حافظ على المفهوم والمكون الفكري للمصطلح، بتخيّر مصطلح مغاير، قد يكون مصطلحا جديدا من وضع النّاقد، أو مصطلحا تراثيا من التّراث العربي، لغايات عديدة منها تحديث التّراث، أو التّأصيل لأحدث المصطلحات في التّراث العربي، ما جعل الآراء النّقدية تتباين بين مؤيّد للمصطلح التّراثي ورافض له، ورافض للتّأصيل لأحدث المصطلحات التّي هي وليدة البيئة الغربيّة في الماضي العربي، ما أدّى إلى تفاقم في أزمة المصطلح النّقدي وإشكالياته، أضف إلى ذلك الخلل

المنهجي الذّي وقع فيه العديد من النقّاد وهو سوء فهمهم للنّظريّة النّقديّة الغربيّة، ما أنتج سوء ترجمتهم للمصطلح، واختلاف التّرجمة أدّى بدوره لتعدّد المصطلح.

* **إشكاليّة الدّراسة:** تتمثّل إشكاليّة هذه الورقة البحثيّة في الآتي:

– ما خلفيّة التعدّد الاصطلاحي وما أهمّ أسبابه؟ وماهي علاقة هذا التّعدد بإشكاليّة التّلقّي؟

ومن هذا الإشكال المحوري تتفرّع عدّة تساؤلات لعلّ أبرزها:

– ما هي النّتائج المترتّبة عن إشكاليّة تعدّد المصطلح؟

– كيف نتجاوز إشكاليّة تعدّد المصطلح؟

– ما مصير المصطلح النّقدي العربي مستقبلا؟

– وهل سنتجاوز إشكاليّة تعدّد المصطلح؟

– ما الدّور الذّي تؤديه دوائر المعرفة النّقديّة في المشرق والمغرب لتوحيد المصطلح؟

* **أهميّة البحث وأهدافه:**

تكمن أهميّة هذا البحث في التّعريف بالمصطلح والمصطلح النّقدي، وكشف أبرز إشكاليّاته من خلال التّركيز على إشكاليّة تعدّد المصطلح، وإشكاليّة التلقّي باعتبارهما وجهين لعملة واحدة، فإشكاليّة تلقّي المصطلح تؤدّي إلى إشكاليّة تعدّده،كما تهدف هذه الدّراسة للكشف على إحدى أهمّ أزمات المصطلح النّقدي وأبرز النّتائج المترتّبة عنها.

قبل أن نتعرّف على إشكاليّة تعدّد المصطلح والتلقّي، يجب علينا الوقوف عند تعريف الإشكاليّة والمصطلح، فالإشكاليّة: عبارة عن مجموعة من التّساؤلات والقضايا التّي تثير انشغالا ما. أمّا المصطلح لغة: من الاصطلاح وهو الاتّفاق، وهذا المعنى اللّغويّ غير بعيد عن المعنى الاصطلاحي.

فكلمة الاصطلاح "تعني (الاتّفاق)، وهذا الاتّفاق بين اللّغويّين وأهل الاختصاص على استعمال ألفاظ معيّنة في التّعبير عن الأفكار والمعاني العلميّة والتّقنيّة وغيرها من

المعارف"[1] فالاصطلاح يقتضي الاتّفاق لا الاختلاف؛ حتّى لا تتعدّد التّسميات وتتباين. فكما يرى "السكّاكي" و"الخوارزمي" ويتّفق معهما "عبد السّلام المسدّي" أنّ "مفاتيح العلوم مصطلحاتها"[2] فبالمصطلح نصل إلى النّظريّة، وبه نتعرّف على مختلف العلوم، ومن خلاله ندرك المعاني العلميّة والمقاصد الفكريّة للمعارف. أمّا المصطلح العلمي هو: "كائن لغوي، ينشأ مع المفهوم الذّي يدلّ عليه،كلمة أو تركيبا أو رمزا أو عبارة، دقيقا واضحا موضوعا لما جدّ من مفاهيم وتصوّرات في مختلف فروع المعارف والفنون والعلوم، تواضع عليه العلماء المختصّون وأسهم في وضعه المترجمون واللّسانيّون وعلماء الدّلالة وعلماء النّفس والاجتماع والاتّصال ووافق عليه مستعملوه، وتساعد على وضعه واستعماله العوامل اللّسانيّة والاجتماعيّة والمعرفيّة والاقتصاديّة والسّياسيّة والدّينيّة والثقافيّة"[3].

من خلال ماسبق يتّضح لنا أنّ المصطلح هو تسمية اتّفق عليها مجموعة من المتخصّصين؛ للتّعبير عن الأفكار والعلوم، تتّسم بالوضوح والدّقة والمباشرة، أمّا المصطلح العلمي فأكثر تركيزا ودقّة من المصطلح عموما،حيث يولي المختصّون عناية فائقة له أثناء وضعه؛ ليغدو بمثابة الدالّ على مدلوله، العلم، أو النّظريّة، أو التّخصصّ.

أمّا المصطلح النّقدي فهو الكلمات والألفاظ المتعلّقة بالخطاب النّقدي، وهذا لا ينفي استمدادها من حقول معرفيّة أخرى، ويعرّفه "أحمد مطلوب" بأنّه: "مجموع الألفاظ الاصطلاحيّة لتخصّص النّقد"[4]. وبدوره يواجه هذا الأخير عدّة إشكاليّات لعلّ من أهمّها التّعدّد الاصطلاحي، النّاتج عن إشكاليّة التلقّي وفعل التّرجمة على وجه الخصوص فالمصطلح النّقدي على غرار بقيّة المصطلحات يعرف أزمة اصطلاحيّة، تسهم في ميلاد أزمات ناتجة عنها بالضّرورة، كالخلط المنهجي بين المفاهيم، خاصّة لدى القارئ العادي وإشكاليّة ضياع الأفكار والمفاهيم التّي يحملها المصطلح، فبعدما يهاجر هذا المصطلح النّقدي من بيئته الغربيّة إلى ساحة النّقد العربي يعرف تغيّرات على مستوى الصّياغة ليلائم البيئة العربيّة، وهذا ما قد يؤدّي إلى خلخلة بنيته المفهوميّة، فينزاح عن كنهه وأصل وضعه الغربي، كما أنّ هذا المصطلح الوافد إلى بيئة غير بيئته وثقافة مختلفة عن ثقافة واضعه

سيؤدّي حتما إلى إشكالات أخرى، قد تضرّ بخصوصيّة النصّ العربي، الذّي يختلف عن النصّ الغربي بالدرجة الأولى، وبالمصطلح الغربي في بنيته ومفهومه وسيشكّل خطرا على هويّتنا العربيّة ومقوّماتها.

زادت أزمة المصطلح النّقدي العربي مع بداية الدّرس اللّساني والنّقدي، بالتّقريب في ستّينيات القرن العشرين فحدثت المثاقفة، وتعدّدت ترجمات النّظريّات النّقديّة الغربيّة، وعرّبت أجهزتها الاصطلاحيّة، مازاد في تعدّد مصطلحاتنا النّقديّة العربيّة؛ وهو ما أدّى إلى تباين وجهات نظر النقّاد، ومواقفهم من جهازهم الاصطلاحي التّراثي، ومن هذه المصطلحات الوافدة بين الإحياء والنّقل، وتجاوز المصطلح النّقدي التّراثي وجعل المصطلح النّقدي الأجنبي محلّه، باسم التّحديث وتجاوز الماضي ومقاطعته، فضاع المصطلح وغدا يصارع ويلات التّعدد في ظلّ مشكلة تباين هذه المواقف النّقدية وتعدّد ترجماته.

على أنه ليس من اليسير وضع مصطلحات تعبّر بدقّة عن مفاهيم علميّة، خاصّة إذا كانت هذه المصطلحات وافدة من الغرب،حيث يلجأ العلماء لوسائل لغويّة متباينة؛ قصد نقل المصطلح للعربيّة أوّلها التّرجمة أي: "وضع التّسمية المناسبة للمصطلح الأجنبي"[5] التي تتوافق مع شروط التلقّي العربي، ولا تخالف القيم والمبادئ العربيّة وتكون التّرجمة في المعنى بدل اللّفظ، مع معرفة أبعاد المصطلح وامتداداته، والدقّة في استعماله ومعرفة مفاهيمه. فيمرّ المصطلح الوافد المترجم حسب "عبد السّلام المسدّيّ" بثلاث مراحل: هي التّقبّل، التّفجير والتّجريد، بحيث يكون المصطلح في حالة غربة بين القبول والرّفض، وبمجرّد أن يجد التّجانس الصّوتي والصّرفي يدخل ضمن الرّصيد المعجمي والاستعمال، كمصطلح "الانحراف الأسلوبي" الذّي واجه إشكالا في صعوبة تقبّله نظرا لمكنونه السّلبي والدّلالة السّلبيّة للكلمة.

ولإزالة غربة المصطلح يفجّر بفصل دالّه عن مدلوله، وآخر مراحل تقبّل المصطلح هي مرحلة التّجريد في لحظة يتآزر فيها العقل باللّغة في اشتقاق صورة ذهنيّة للمصطلح، فنلجأ حينذاك لاستعمال مصطلح الانزياح الأسلوبي بدلا من الانحراف الأسلوبي. كما يلجأ المختصون لآليّة الاشتقاق اللّغوي، فاللّغة العربيّة تتميّز بطابعها الاشتقاقي عن بقيّة لغات

العالم، وذلك خلال مراعاة الأوزان العربيّة، وهو وسيلة ناجعة للتّنمية اللّغوية وإثراء المعجم العربي،كما يستخدم اللّفظ العربي الأصيل حفاظا على المصطلح التّراثي من جهة، وتجنّبا لفوضى المصطلحات الحديثة والمعاصرة من جهة أخرى.

هذا ويلجأ المختصّون في علم المصطلح للاقتراض أو التّعريب، فالمعرّب ما توافق مع الأوزان العربيّة، والدّخيل المقترض ماكان قريبا من هذه الأوزان، كما يستعين هؤلاء بآليّة لغويّة أخرى هي النّحت أي اختزال كلمتين أو أكثر في كلمة واحدة، وهو عدّة أنواع قد يكون النحت بالفعل، أو الاسم، أو غير ذلك. وبالرّغم من هذه الجهود التّي قدّمها المختصّون، إلّا أنّ المصطلح لم يسلم من التّأزّم والإشكال، فتباين الآليات الاصطلاحية وتعدّد التّرجمات للمصطلح الواحد أدّى إلى تعدّد التّسميات للمفهوم الواحد، أي تعدّد المصطلحات وكذلك وجود تسمية واحدة لعدّة مفاهيم، بمعنى "أن يكون للمفهوم الواحد أكثر من مقابل"[6] وهو مايعرف بالمشترك اللّفظي، أمّا الإشكاليّة الثانيّة فتعدّد التّسميات لمفهوم واحد، وهي ليست حكرا على لغتنا العربيّة فقط.

- **إشكاليّة تعدّد المصطلح النّقدي:**

ترجع إشكاليّة المصطلح النّقدي لعدّة أسباب وعوامل، لعلّ أهمّها حمولته الفلسفيّة فالمصطلح النّقدي نشأ في أحضان الفلسفة الغربيّة وترعرع بين جنباتها، وبالتّالي سيتحيّز المصطلح لبيئته الحاضنة له، وسيكون خادما لفلسفتها وباعثا لحضارتها وفكرها الفلسفي والاجتماعي. بالإضافة إلى أنّه مصطلح وافد من الغرب، غريب عن بيئة النّقد العربي فحتما سيلاقي إشكالات خصوصا إذا ما كان هذا النّقل غير واع، وسيشكّل خطرا على رؤيتنا الحضاريّة بما يمسّ مقوّماتنا وهويّتنا، فالتّفكيك مثلا تقويض للميتافيزيقا الغربيّة وهدم لكلّ ماهو مركزي، فكيف سيكون حال النصّ المقدّس في ظلّ هذه الاستراتيجيّة التّي أساسها الهدم؟ فالحذر مطلوب عند التّعامل مع مثل هذه المصطلحات النّقدية المشبعة بالأيديولوجيا وفلسفات اللّامركز، كما تجدر بنا الإشارة في هذا المقام إلى وجود مصطلحات نقديّة لاقت إشكاليّة التّعدّد الاصطلاحي في بيئتها الأم، فكيف سيكون مصيرها في غير بيئتها؟ فتعدّد

التّسميات لمثل هذه المصطلحات كان نتيجة طبيعيّة لتعدّدها في موطنها الأصلي وبين روّادها، كما أنّ غرابة المصطلح وغموضه سبب في إشكاليّة تلقّيه ومنه عامل من عوامل تعدّده وتباين ترجماته.

إنّ اختلاف ثقافة المترجمين والمؤلّفين والباحثين أدّت بدورها لتعدّد المصطلحات، فما يشهده المصطلح النّقدي في المغرب والمشرق دليل على ذلك، فنقّاد المغرب ثقافتهم تختلف عن ثقافة نقّاد المشرق،كما أنّ لغة التّرجمة تختلف بينهما، فالمغرب العربي كان يعتمد على التّرجمة من المصادر الفرنسيّة، والمشرق العربي ترجم عن الإنجليزيّة، وبين هذا وذاك، تباينت ترجمات المصطلح وتعدّدت تسمياته. كما أنّ الحريّة في وضع المصطلحات تعدّ عاملا مهمّا في تعدّد المصطلح، إذ لم يكن هناك جهود تنظيميّة للحفاظ على المصطلح والمصطلح النّقدي على وجه الخصوص من التّعدّد، زد على ذلك الفردانيّة في وضع المصطلح النّقدي كما أنّ اقتحام الكتّاب غير المختصّين ساحة المصطلح النّقدي العربي يعدّ في حدّ ذاته إشكاليّة، فصرنا نسمع بمصطلحات غريبة ومنحوتات عجيبة.

يرى الدكتور"لعبيدي بوعبد الله" أنّ لتعدّد هذه التّسميات وجهان: وجه إيجابي ووجه سلبي، فأمّا الوجه الإيجابي فيكشف عن قدرات اللّغة العربيّة في وضع المصطلحات باختلاف التّخصّصات ويبيّن فضلا على ذلك أنّها تواكب المفاهيم المعاصرة والتطوّرات العلميّة، أمّا الوجه السّلبي: فيظهر من خلال هذا التّعدّد في كافّة أقطار الوطن العربي، ويعد من أسباب هذه الأزمة الاصطلاحيّة التي تتلخص في التعصّب الفكري، والمجهود الفردي في وضع المصطلحات ما أدّى بدوره لتعدّد تسمياته، فعشرات التّرجمات لمصطلح أجنبيّ واحد تراوحت بين اللّسانيات، علم اللّغة، الألسونيّة، علم اللّسان ...، كما أشار إلى دور مؤتمر التعريب بالرّباط 1961 الذّي سعى لوضع استراتيجيّات لتوحيد المصطلحات، كما تناول أيضا إشكاليّة تعدّد التّسميات للمفهوم الواحد(7).

كما لا يخفى علينا أنّ الاستعمال العادي غير المتخصّص للكلمات على أنّها مصطلحات أدّى إلى تعدّد المصطلح، فعلى سبيل المثال لفظة أو تسمية "المذهب

الشّكلاني" لا يعدّ مصطلحا نقديّا تواضع عليه المختصّون، لكنّه شاع رغم أنّه تسمية غير متخصّصة ولا مضبوطة، كما قد نجد البعض ينادي بـ "نظريّة التّفكيك" وما التّفكيك بنظريّة كما صرّح بذلك مؤسّسه "جاك دريدا" حيث اعتبره استراتيجيّة قرائيّة، والشّأن نفسه مع التّناص "فالنقّاد أنفسهم اختلفوا في تحديد ماهيته بين الإستراتيجية والمنهج والآليّة والنّظريّة، كما اختلفوا في ترجمته بين "التّناصص"، "النصّانيّة"، "النصّ الغائب"، و"التّفاعل النصّي" وغيرها من التّسميات. والسّؤال المطروح هاهنا إذا كان هذا حال النّقاد والمختصّين من اختلاف وتباين في التّرجمة، فكيف هو الحال بين بقيّة القرّاء والباحثين؟

وما يزيد الوضع تأزما إشكال تلقّي الباحثين له في ظلّ هذا التعدّد في المصطلح وأكثر من ذلك إشكاليّة تلقّي النقّاد أنفسهم للمصطلح، النّاتج عن إشكاليّة سوء فهمهم للمفهوم الذّي يحمله المصطلح، وهو ما وقع فيه كثير من النّقاد في السّاحة النّقديّة العربيّة "فعبد اللّه الغذامي" مثلا أخطأ في ترجمته وفهمه للتّفكيك، الذّي يعني الهدم فراح يحدّثنا عن هدم لأجل البناء، وهو ما لم يقصده "دريدا" والتّفكيكيون الغربيون، فالإشكاليّة هنا لم تقف عند المصطلح فقد تجاوزته للمفهوم التّنظيري والفكر المحمول داخل المصطلح، حيث تغيّرت دلالاته وتحوّرت مكنوناته.

وفوضى التعدّد المصطلحي هذه تؤدّي بدورها لفوضى تلقّي المصطلح على مستوى القارئ، الطّرف الأهم في ظلّ نظريّة التلقّي لدى روّاد مدرسة "كونسطانس الألمانيّة" حيث قدّموا مشعل تأويل النصّ للقارئ، الذّي غيّب دوره لقرون عدّة، وهو الذي بإمكانه الكشف عمّا يريد النصّ قوله من خلال ملء بياضاته، ومشاكسة ألفاضه عبر تحرير الدّال من الارتباط بمدلول واحد، وعبر لعبة الكشف والتخفّي، والسّؤال وطرح الإشكالات والسّعي للغوص في أغوار النصّ قصد كشف مكنوناته. فكيف سيكون تلقّي القارئ للمصطلح عموما وللمصطلح النّقدي خصوصا؟ وهل سيلجأ القارئ للحفر مجدّدا في أصل المصطلح النقدي في لغته الأم؟ وهو وإن فعل ذلك ستتولّد إشكالات أخرى أوّلها إشكال اللّغة، وهو تحدّ واجه أكبر المترجمين، ولتجاوز هذه المعضلة ربّما سيلجأ إلى المترجم ليساعده

على فهم النّصوص والنّظريّات في لغتها الأمّ وبين روّادها، لكنّ هذا أيضا سيؤدّي بدوره إلى إشكالين آخرين؛ أوّلهما: احتمال وقوع المترجم في خطأ تحريف المصطلح والمفهوم لأنّه ليس متخصّصا في مجال النّقد، والإشكال الثاني: أنّ فوضى التّعدد الاصطلاحي ستتفاقم.

فبدلا من حلّ إشكال التّعدّد سيتولّد إشكال مضاعف، يرتبط بالتّرجمة وتعدّد التّسمية بين النقّاد والمترجمين والقارئ، وهذا الباحث الذّي كلّف نفسه عناء الحفر المعرفي بمساعدة خبير، سيجد نفسه في معضلة تكاد تحتويه أمام مصطلح جديد ومفهوم قد يكون خاطئا وهذا يقودنا إلى حقيقة أزمة التّعدّد الاصطلاحي وأزمة النّقد العربي عموما وهي إشكاليّة التأسي بالآخر لدرجة الدّهشة وتتبّع معظم إنتاجاته النّقديّة والعلميّة، دون سعي للمنافسة والمناقشة. إنّها إشكاليّة غياب نظريّة نقديّة عربيّة، لها جهازها الاصطلاحي الخاص بها، والتّي ستسهل على القارئ العربي فهمها دون حاجة للغرب، وهذا ربّما ضرب من المستحيل كما رسخ في أذهاننا.

كما تكمن إشكاليّة المصطلح النّقدي العربي المعاصر فضلا عن غياب الدّراسات المتخصّصة، وفردانيّة هذه الدّراسات في هيمنة الاستخدام الشّمولي للمصطلحات في المجال النّقدي، وأيضا عزلة النقّاد أنفسهم عن بعضهم البعض. زد على ذلك وجود أكثر من مدرسة أدبيّة ومنهج نقدي، وهو ما سيؤدّي حتما إلى مشكلة تعدّد المصطلح؛ وذلك راجع لاختلاف مبادئ كل مدرسة وتيّار فكري وتباين أيديولوجيّاتها في التّعامل مع النّظريّة وبالتالي تباين مصطلحاتها. كما أنّ ما آل إليه المصطلح النّقدي العربي نتيجة حتميّة لحقيقة التشظّي الفكري أو بعبارة أخرى تجاذبات النقّاد لمنهج دون آخر، بالإضافة إلى تحوّل السّاحة النّقديّة العربيّة إلى ساحة للعرض، تستقبل مختلف الموضات النّقديّة؛ وهذا راجع كنتيجة مباشرة للتّأثر بالآخر الغربي الذّي لا يمركز شيئا ويسعى لخلخلة كلّ ثابت.

يمكن القول كذلك إنّ منبع هذه الموضة النّقدية هو نتيجة للتّأثّر بالفكر التّفكيكي الغربي، الذّي يسعى جاهدا لتجاوز كلّ مفهوم مركزي ثابت، معتبرا إيّاه وجها ميتافيزيقيّا يجب خلخلته، حيث يتجاوز كلّ منهج المنهج الذّي سبقه، ومنه ميلاد مصطلحات

جديدة تطمح للحلول محلّ المصطلحات النّقدية الأقدم منها، وذلك يؤدّي إلى إشكالات أعمق من بينها هذه الموضة الفكريّة التّي تقصي المعارف والنّظريات التّي سبقتها، وقد ينتج أيضا عن هذا التّباين الفكري في تلقّي المناهج والمصطلحات ميلاد إشكاليّة العنف الرّمزي بين النّقاد، وقد حدث ذلك بين كبار النّقاد العرب، كما هو الشّأن مع "جابر عصفور" وصاحب المرايا الثّلاث، حيث وصف تبنّيه للبنيويّة كذاهب للحجّ والنّاس عائدون منه صحيح أنّ البنيويّة وصلتنا بعد أفول نجمها عند مؤسّسيها، لكنّ تبنّي النّاقد "عبد العزيز حمودة" لها حريّة فكريّة لا مبرّر للسّخرية منها، وإن كان هناك مبرّر فالسّخرية الحقيقيّة من عجز الجميع عن منافسة الغرب والتّأثير فيهم كما فعلوا هم معنا.

كما لا يخفى عنّا في هذا المقام الإشكاليّة المتصلة بالنّاقد العربي ذاته، بل الإنسان العربي الذّي يشعر بالدّونيّة أمام الآخر الغربي، ويحسّ بالعجز عن منافسته وتقديم حضارة عربيّة ونظريّات عربيّة لها جهازها الاصطلاحي واستراتيجياتها الخاصّة بها، بالإضافة إلى قدرته على تسمية الظّواهر والإنتاجات الجديدة على السّاحة العربيّة.

كما لا يخفى على أحد أنّ الحمولة الفلسفيّة والأيديولوجيّة للمصطلحات تعدّ إشكاليّة في حدّ ذاتها، حيث يرفض "عبد العزيز حمّودة" نقل هذه المصطلحات، ويعدّ نقلها خطأ لاختلاف المصطلح الغربي عن المصطلح العربي وخلفياته، "ووجه الإشكاليّة في ذلك أنّ المصطلح الأجنبيّ قد ينقل بمصطلح عربي مبهم الحدّ والمفهوم، أو أنّ المفهوم الغربي الواحد قد ينقل بعشرات المصطلحات العربيّة المترادفة أمامه، أو أنّ المصطلح العربي الواحد قد يرد مقابلا لمفهومين غربيّين أو أكثر في الوقت ذاته، أو أنّ النّاقد العربي الواحد قد يبيح لنفسه التصرّف – زيادة أو انتقاصا– في المقابل الأجنبي، وما إلى ذلك من المناهج الإشكاليّة"[8] وهذا مانجده حقيقة في السّاحة النّقدية خاصّة الحديثة والمعاصرة، فالبنيويّة ترجمت لعشرات التّرجمات "كالمنهج الهيكلاني، البنويّة، البنائيّة عند "صلاح فضل" البنويّة وما إلى ذلك من التّرجمات وتجدر بنا الإشارة هنا لخطأ هذه الترجمة "بنيوية".

ولعلّ عمليّة نشر وتوزيع الكتب النّقديّة في أركان الوطن العربي عامل من عوامل تعدّد المصطلح، فغدت "ازدواجيّة المصطلحات العربيّة مسألة لا مهرب منها. فالمصطلح الذّي يترجم في مصر من الانجليزيّة قد يترجم مرّة أخرى في العراق، ومرّة ثالثة من الفرنسيّة في المغرب"[9] ونتيجة لذلك سنكون أمام ثلاثة مصطلحات لمفهوم واحد.

- **الحلول للحدّ من إشكاليّة تعدّد المصطلح:**

انتهجت العديد من الدّول العربيّة سبلا للحدّ من إشكاليّة تعدد المصطلح، "فقد شكّلت كلّ دولة عربيّة مجمعا لغويّا أو لجنة للتّرجمة والتّعريب تعنى بوضع المصطلحات العلميّة والتّقنيّة، وهكذا ظهرت مجامع وأكاديميّات لغويّة وعلميّة في دمشق والقاهرة وبغداد وعمان والرّباط وتونس والرياض والخرطوم والجزائر وطرابلس"[10] ورغم هذه الجهود الجبّارة تعدّدت المصطلحات وتباينت بين المشرق والمغرب؛ مادفع بهذه الاتّجاهات إلى الاتّحاد. والمشكل لم يقف عند هذا الحد، فهناك العديد من الجهات الأخرى التّي تضع المصطلحات دون التّنسيق مع الجهات المختصّة كما هو الحال في المعاهد والجامعات، وكذا في ميادين التّرجمة والتّعريب.

ربّما الرّاهن يؤكّد استحالة القضاء على إشكالية تعدّد المصطلح عموما والمصطلح النّقدي على وجه الخصوص، نظرا للصّعوبات التّي تواجه القائمين على هذه المجهودات الجبّارة، كما أنّ حقيقة النّقد العربي المعاصر وتبعيّته للغرب دون مناقشة، أو حتّى التّفكير في التّنظير لنظريّات نقديّة عربيّة يقوم حاجزا أمام تكوين مصطلحات خاصّة بنا، فالحلّ في حدّ ذاته مشكلة – إن صحّ التّعبير – لأنّ الذّهنية العربيّة الآن تعوّدت على جاهزيّة المصطلحات والنّظريّات والعلوم فأنّى لها بقدرات تنافسيّة؟

ثم إنّ توحيد الجهود ومحاربة الفردانيّة في وضع المصطلحات النّقديّة، إلى جانب نبذ التّعصّب الفكري والتوجّه الأيديولوجي، يعدّ وسيلة مهمّة قد تنقص من فوضى المصطلحات وتعدّديتها، وربّما يتحقّق ذلك إذا ماتزامنت هذه الجهود وتنسيق الرّؤى، ومحاولة توحيد التّوجهات النّقديّة، إلى جانب الموازنة بين استعمال المصطلحات النّقديّة التّراثيّة والمصطلحات

الجديدة، وذلك من خلال دراسة تاريخ المصطلح والتّغيّرات التّي طرأت عليه، وذلك مايقوم به مجمع اللّغة العربيّة في كلّ قطر عربي. كما أنّ التّريّث في تبنّي المناهج والتيّارات يعدّ حلّا من حلول التّخفيف من تعدّد المصطلحات، حيث مثّل "الاضطراب المصطلحي الذّي يعدّ السمة الغالبة في البحوث النّقديّة والصادر عن التّنوّع في تبنّي هذا التيّار أو ذاك، وعن غياب رغبة حقيقيّة في تمثّل وفهم جوهر السّؤال"[11] إشكالا في حدّ ذاته فكان بمثابة "فايروس اصطلاحي" كما وصفه "يوسف وغليسي" فايروس أصاب النّقد العربي ونتج عن موضة تعدّد المناهج النّقديّة.

وغير بعيد عن هذا يرى "صالح بلعيد" أنّ إشكاليّة المصطلحات عموما وإشكاليّة تعدّد المصطلح لا ترجع لغياب منهج علمي، وإنّما لغياب سياسة منهجيّة تطبيقيّة مصطلحية موحدة، ويرجع تعدّد المصطلح العربي لاتّساع الرّقعة الحضاريّة والجغرافيّة للّغة العربيّة، ولا يعتبر أنّ فردانيّة الجهود في وضع المصطلح إشكالا وسببا لتعدّده، وإنّما الشّأن في غياب منهجيّة لوضع المصطلح، بدقّة ورصانة دون تعصّب لأيّ اتّجاه، فالاتجاه التّاريخي تعصّب للمصطلح التّراثي، والاتّجاه الثاني الحداثي يلغي الأوّل ويسعى لنشر المصطلحات المعاصرة ترجمة وتعريبا، والاتجاه الآخر وسط بين الاثنين يأخذ من التّراث العربي مصطلحاته ومن الغرب جهازه الاصطلاحي مترجما ومعرّبا، فالمصطلح العربي تشتّت بين هذه الاتّجاهات والحاجة لتبنّي سياسة ومنهجيّة راشدة باتت ضروريّة جدّا.

كما يرى "صالح بلعيد" أنّ الأولويّة لاستعمال المصطلح الشّائع على اللّسان الجماعي، سواء المصطلح التّراثي أو المعاصر، كما يؤثر الوضوح والبعد عن التّعقيد في المصطلحات، ويدعو لتأسيس اتّجاهات مرافقة للهيئات المتخصّصة في التّرجمة والتّعريب دون إغفال المصطلح التّراثي، إلى جانب التّدقيق اللّغوي للمصطلحات من خلال مراجعة المعاجم اللّغويّة المتخصّصة والكتب القديمة والحديثة؛ لدراسة تاريخ وحياة المصطلحات؛ لمعرفة أصلها وماطرأ عليها من تغيرات، بالإضافة إلى اللّجوء للتّرجمة المعنويّة، والتّركيز على دلالة المصطلحات، مع وضع تعريفات لها، وهذا كلّه من خلال تتبّع سياسة لنشر المصطلحات ابتغاء تقويّة التّخطيط اللّغوي وعبر معالجة نقائص المؤسّسيّة الاصطلاحيّة في الوطن العربي[12].

وإذا كانت إشكاليّة المصطلح تكمن حسب "سعيد يقطين" في حمولته ومكنونه باعتبار أنّنا "عندما نكون نحن العرب في وضع استعمال هذه المصطلحات ونقلها إلى لغتنا واستعمالنا النّقدي لها فإنّنا لا ننقل فقط كلمات ولكن ننقل علاوة على ذلك مفاهيم مثقلة بحمولات تاريخيّة ومعرفيّة واستعماليّة"[13]، يتوجّب علينا مراعاة حقيقة المصطلح ككلمة مكثّفة، حاملة للفكر والمعرفة، ومرتبطة بخلفيات فلسفيّة وذهنيّة وتاريخيّة، تختلف من بيئة إلى أخرى، من خلال معرفة هذه الخلفيات والحذر في تطبيقها على النصّ العربي حرصا على خصوصيّته ومراعاة الاختلاف بينها.

وفي هذا السياق يرى "عبد الغني بارة" أنّ مشكلة المصطلح هي "مشكلة حضاريّة لها خصوصيّتها الفكريّة والمعرفيّة التّي تختلف عن البنية المحتضنة للمصطلح"[14] فكما أشارنا سابقا أنّ تحديد الإشكاليّة جزء من حلّها فمعرفة ماوراء المصطلح من خلفيات سبيل إلى تجنّب اللّبس والغرابة عند استعماله وعدم الوقوع في فخّ الأيديولوجيا.

ويكاد يجمع أغلب النقّاد على توحيد المصطلح للحدّ من إشكاليّة تعدّده، وفي هذا المقام يرى "علي القاسمي" أنّ الغاية من توحيد المصطلحات هو "تهيئة الأرضيّة اللّغويّة الصّالحة لوحدة الأمّة الفكريّة والاجتماعيّة والسياسيّة"[15] وغير بعيد عن ذلك يرى "عبدالرّحيم محمد عبدالرّحيم" أنّ قيمة المصطلح مرتبطة ارتباطا وثيقا بتحقّق شرطين اثنين: "أحدهما التّوحّد، وثانيهما الشّيوع"[16] الأوّل يعني أن نطلق تسمية واحدة على مفهوم واحد دون سواه ومن خلال ذلك نتجنّب مشكل التّرادف والاشتراك اللّفظي، أمّا الثّاني فانتشار المصطلحات وكثرة استعمالها في ميدان تخصّصها كفيل بحفظها في الذّاكرة دون سواها.

وفي سبيل توحيد المصطلحات يوجب "أحمد مطلوب" على اتّحاد المجامع العربيّة أن تبذل"مجهودا كبيرا لتوحيد المصطلحات وتقريبها ليصدر الباحثون والمترجمون عن منهج واحد لاستعمال المصطلحات"[17] أي أنّه يدعو لتوحيد السياسة المنهجية لوضع المصطلح؛ حتّى لا تتباين الطرق بين الباحثين والمترجمين وتختلف.

وغير بعيد عمّا سعى إليه "أحمد مطلوب" في توحيد المصطلح نجد "محمد الأمين خلادي" في بحثه حول ترجمة المصطلح النّقدي العربي، الذي ألقاه ضمن فعاليات الملتقى الأوّل في "الاتّجاهات الحديثة في دراسة اللغة والأدب" بورقلة، يدعو لتبنّي نظام الأولويّة في تخيّر المصطلحات واستعمالها استعمالا موحّدا، يقول: "جميل أن يتخيّر المستعمل الاصطلاحي منظومته الاصطلاحيّة تحت إمرة الأولويّة، حيث يدرج المصطلح الذّي تتيسّر ترجمته إلى أغلب اللّغات حفاظا على سلامة النصّ النّقدي الذّي يمنح قراءة النصّ مقاربة صحيحة سليمة"[18] أي أولويّة تبنّي المصطلحات التّي تسهل ترجمتها، حتّى لا نقع في إشكالات تتعلّق بالمصطلح ذاته وبالمفهوم الذّي يحمله، وكذا وجوب تناسق المصطلح النّقدي مع النص المدروس؛حتّى لا يكون تحت رحمة المصطلح وتسلّطه، فتكون القراءة النّقديّة آنذاك غير موضوعيّة، مركزة على المصطلح على حساب النصّ. كما دعا في خاتمة مقاله لاقتراح "بناء منهجي لنظريّة المعجم المفصل للمصطلح النقدي المترجم من خلال مؤتمر دولي (عربي–أجنبي)، بإسهام كلّ الأطياف العلميّة العالميّة لتحقيق هذا الشأن"[19] ولمحاولة القضاء على هذه الإشكاليّة.

كنا قد أشرنا في صفحات سابقة إلى إشكاليّة شيوع الموضة النّقديّة – بعبارة أخرى – تبنّي منهج أو نظريّة نقديّة والتّخلّي عنها بمجرّد ظهور نظريّة أو منهج جديد، وبالتّالي ميلاد مصطلحات جديدة، تحلّ محل المصطلحات القديمة أو تختلط معها، وقد رسخ هذا الفكر الإقصائي في ذهنيّة بعض النقّاد والباحثين، ولإنصاف المناهج يرى "عبد الله توام" أنّه "ليس بإمكان منهج نقدي واحد أن يستوعب الظّاهرة الأدبيّة من كلّ الزّوايا، وعلى النّاقد العربي المعاصر أن تكون لديه نظرة شموليّة ثاقبة نحو جميع المناهج النّقديّة المعاصرة دون الانحياز لمنهج على حساب آخر، حتّى لا يضيّق الخناق على النّاقد العربي ويصبح في حيّز نقدي محدود الأفق يحدّ من نظريّة تفسير النصوص الأدبيّة وتحليلها"[20] أي أنّه لا يؤيّد الفكر الإقصائي للمناهج، ويربط أزمة المصطلح بالتّعدّد المنهجي وتباين آلياته، ما ينتج تعدّدا اصطلاحيا، يقضى عليه من خلال النّظرة الشموليّة للمناهج لا النّظرة المركزيّة لمنهج وتهميش آخر؛ حتّى لا تختلط المصطلحات ولايقصي مصطلح آخر.

*** خاتمة:**

من خلال ماتقدّم يمكن أن نخلص إلى مايلي:

- تتمثّل خلفيّة التّعدد الاصطلاحي في التّباين الفكري والأيديولوجي للنقّاد واختلاف نظرتهم للمصطلح ومكنونه، فيغدو المصطلح غريبا بين متلقّيه؛ نظرا لاختلاف مواقفهم منه ومن استعماله وكذا مصدره، ولتعدّد ترجماتهم له بالإضافة إلى قصور التّرجمة وعجزها عن نقل المفهوم.
- ومن بين أسباب تعدّد المصطلح اختلاف ترجمات النقّاد له بين المشرق والمغرب وفي البيئة الواحدة حيث ترجم المشارقة من المصادر الإنجليزيّة وأخذ المغاربة عن المصادر الفرنسيّة فكان ذلك سببا جوهريا في اختلاف التّرجمة وتعدّدها بينهما، ولم تقف الإشكاليّة عند هذا الحدّ فكانت في البيئة الواحدة.
- كما يرجع تعدّد المصطلح النّقدي إلى تعدّد المناهج ورسوخ فكرة الموضة النّقديّة، إلى جانب تعدّد آليات وضع المصطلح، حيث تعدّدت المصطلحات التّابعة لكلّ منهج والتّي قد تختلط مع مصطلحات المنهج الآخر، وما يزيد الوضع تأزّما رسوخ فكرة الإقصاء، إذ تلغي مصطلحات المنهج الجديد مصطلحات المنهج السّابق له في ظلّ تعدّد المناهج وميلاد فكرة الموضة النّقديّة.
- كما يمكننا تحديد الإشكاليّة المحوريّة لتعدّد المصطلح النّقدي العربي والمصطلح عموما إلى غياب النّظريّة العربيّة وذلك راجع لشعور الإنسان العربي بالعجز عن منافسة الآخر وتأسيسه لنظريّات وظواهر عربيّة، لها القدرة على تسميته ووضعه.
- ينتج عن هجرة المصطلحات زيادة على تعدّدها ضياع مكونها ومكنونها الفكري، وسوء فهمها، بالإضافة إلى التّضييق على استعمالها خصوصا المصطلحات التّراثية منها، وهو ماحدث مع العديد من النقّاد، كاستراتيجيّة التّفكيك مثلا، حيث اعتبره "عبد الله الغذامي" نظريّة هدم لأجل البناء وهو ما لم يأت به "جاك دريدا" مؤسّس التّفكيك نفسه، وذلك يعتبر تحويرا للمكنون الفكري للمصطلح. زد على ذلك التّضييق الذّي

يمارسه المصطلح الوافد على المصطلح التّراثي حيث يحدّ من فرص استعماله في ظلّ تباين مواقف النّقاد منه بين مؤيّد ومعارض، وآخر يسعى للتّوفيق بين استعمال المصطلح التّراثي والمصطلح الوافد.

- وللتّقليل من إشكاليّة تعدّد المصطلح يتعيّن على النّقاد العرب تحقيق حلم التّنظير، الذّي طال عمره من خلال تجاوز نظرتهم الدّونيّة لأنفسهم وذلك بتسمية الظواهر الجديدة وإبداعها، ومراجعة الإشكالات نفسها؛ سعيا منهم لتجاوزها، إلى جانب انتهاج استراتيجيّة وسياسة لغويّة؛ لتوحيد وضع المصطلح، بالإضافة إلى استعمال المصطلح الشّائع سواء أكان مترجما أم تراثيا.

الهوامش والإحالات:

(1)– إبراهيم السمرّائي: في المصطلح الإسلامي، ط1، دار الحداثة، بيروت 1990، ص167.

(2)– عبد السّلام المسدي: قاموس اللّسانيات مع مقدّمة في علم المصطلح، الدّار العربيّة للكتاب، ص16.

(3)– لعبيدي بوعبد اللّه: مدخل إلى علم المصطلح والمصطلحيّة: دار الأمل للطّباعة والنّشر والتّوزيع (دط)، تيزي وزو – الجزائر، 2012، ص20.

(4)– أحمد مطلوب: المصطلح النّقدي دراسة ومعجم عربي – عربي، مكتبة لبنان – ناشرون، ط1 2012، ص235.

(5)– المرجع نفسه، ص115.

(6)– المرجع نفسه، ص145.

(7)– ينظر: لعبيدي بوعبد الله: مدخل إلى علم المصطلح، ص– ص145–150.

(8)– يوسف وغليسي: إشكاليّة المصطلح في الخطاب النّقدي العربي الجديد، منشورات الاختلاف، ط1 الجزائر العاصمة – الجزائر، 2008، ص55.

(9)– المرجع نفسه، ص236.

(10)– المرجع نفسه، ص236.

(11)– رشيد بن مالك: مقدمة في السّيميائيّة السّرديّة، دار القصبة – الجزائر، 2000، ص71.

(12)– ينظر: صالح بلعيد: نحو استراتيجيّة عربيّة لنشر المصطلح الموحّد، الملتقى السّنوي لمجمع اللّغة العربيّة بدمشق، قسم اللّغة العربيّة، جامعة تيزي وزو– الجزائر، 9–12أكتوبر2004، ص ص1–12.

(13)– سعيد يقطين: المصطلح السّردي العربي قضايا واقتراحات، مجلة نزوى، ع21، عمان، 2000 ص62.

(14)– عبد الغني بارة: إشكاليّة تأصيل الحداثة في الخطاب النّقدي المعاصر، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب ط1، مصر، 2005، ص293.

(15)– علي القاسمي: تخطيط السياسة اللّغويّة في الوطن العربي ومكانة المصطلح الموحّد، مجلّة اللّسان العربي، العدد23، مكتب تنسيق التّعريب، 1983، ص51.

(16)– عبد الرّحيم محمد عبد الرّحيم: أزمة المصطلح في النّقد القصصي، مجلّة فصول في النّقد، مج7 ع3–4. ص99.

(17)– أحمد مطلوب: معجم مصطلحات النّقد العربي القديم: عربي–عربي، مكتبة لبنان – ناشرون بيروت – لبنان، ط1، 2001، ص21.

(18)– محمد الأمين خلّادي: ترجمة المصطلح النّقدي وآليات إنجاحها، الملتقى الوطني الأوّل في: الاتّجاهات الحديثة في دراسة اللّغة والأدب، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، 26–27أكتوبر2011، ص63.

(19)– المرجع نفسه، ص72.

(20)– عبد الله توام: أزمة المصطلح في المقاربة النّقديّة بالتّعدّد المنهجي، مجلّة العلوم الإنسانية والاجتماعيّة العدد الأوّل، جامعة الجيلالي بونعامة خميس ميليانة، فيفري 2020، ص26.

إِشكَالُ المُصْطَلَحِ السِّيميَائِي فِي العُلُومِ الإِنسَانِيَة: الجُذُورُ وَالاِمْتدَادَات

The terminological problematic of semiotics in humanities: roots and extensions

أ.عبد الرحيم سكري

جامعة عبد المالك السعدي، تطوان (المغرب)

Farisse_98@hotmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/08/10 **تاريخ القبول: 2020/09/04**

ملخّص:

إذا كانت اللسانيات في دلالتها الاصطلاحية تشير إلى العلم الذي يعنى بدراسة الألسنة البشرية دراسة علمية وموضوعية، فإنّ العلم الذي يدرس أنظمة العلامات – الدلائل – اللغوية وغير اللغوية يعرف اضطرابا وتعددا في المصطلحات، أدّى إلى حدوث لبس واضح لدى كثير من الباحثين والقرّاء، نتيجة توظيف عدد من الاقتراحات والصيغ: علم الأدلة، علم العلامات، علم الإشارات، السيميولوجيا، السيميوطيقا...، وعدم الاستقرار على صيغة موحّدة بين الدارسين، يراد بها هذا العلم في شموليته، شأنه شأن مصطلحات العلوم الطبيعية أو العلوم الإنسانية والاجتماعية الأخرى: علم النفس، علم الاجتماع، الأنثروبولوجيا، البيولوجيا، الجيولوجيا، وغيرها من العلوم التي لا يعتريها إشكال كثرة المصطلحات مقارنة بالسيميائيات ... وعليه، تروم هذه الدراسة لفت الانتباه إلى إشكال نعدّه في غاية الأهمية في العلوم الإنسانية، ويرتبط أساسا بمصطلح السيميائيات الذي يواجه فيه الباحث تعدّد المقترحات والصيغ، محاولين الانطلاق من جذوره، ومن ثمة الانتقال إلى امتداد تسمياته عند العرب والغرب معا، ومركزين على صيغتي السيميوطيقا والسيميولوجيا.

الكلمات المفتاحية: المصطلح، السيميوطيقا، السيميولوجيا، العلوم الإنسانية.

Abstract:

If linguistics is the science that studies human linguistic phenomenon, then the science of non-linguistic systems contains many divergent terminological items, the thing which led to an observed confusion among many researchers, consequently of using a number of formulas: Semiology, Semiotics ... etc.

The later problem has also led to instability in the formation of the terms agreed upon by specialists compared to the terminologies of natural sciences or humanities and other several social sciences (psychology, sociology, anthropology, biology, geology). These later sciences clearly show less divergence and contradiction which is not the case with semiotics...

Hence, this study aims to delve into the terminological problem in semiotics, with a specific and concise focus on semiotics and semiotics.

Keywords**:** The term, Semiotics, Semiology, Humanities.

مدخل:

يعترض القارئ أو الباحث في العلوم الإنسانية تعدّد المصطلحات[1] التي تومئ إلى العلم الذي يعنى بدارسة أنساق العلامات – الدلائل – اللغوية وغير اللغوية (السيميائيات)[2]، لدرجة قد يخيّل فيها إلى الكثير من القرّاء أو الدارسين، أنّ ثمة اختلافا في دلالات الصيغ المقترحة لهذا العلم الذي سنحاول عرض أصوله العلمية، وبيان تسمياته في المشارب والاتجاهات المعرفية، خصوصا وأنّ إشكال المصطلح فيه لا ينحصر في الترجمة أو التعريب فحسب، بل في صعوبة الاتفاق – عند العرب أو الغرب – على توظيف مصطلح موحّد في مختلف مدارس واتجاهات هذا الحقل المعرفي العام، إذ كثيرا ما نجد الدارسين يوظّفون مصطلحات متباينة للعلم نفسه، الذي يراد به الإشارة إلى السيميائيات (دراسة ومنهج نقدي)، رغم التباين في التعاريف المقدّمة لها، بعدّها تارة علما يدرس أنظمة الدلائل في كنف المجتمع (السيميولوجيا)، وتارة أخرى نظرية تعنى بالأنساق اللغوية وغير اللغوية (السيميوطيقا).

إنّ أية محاولة للتعريف كما أشار إلى ذلك الناقد عبد الرحيم جيران، لابدّ لها أن تصطدم بتعدد وجهات النظر في تحديد هوية هذا الحقل المعرفي تحديدا قارا. خصوصا إذا نحن أدركنا أنّ الحيّز الزمني الذي يستغرقه حيّز قصير[3]، وهو ما يصدق على السيميائيات التي يعترض الباحث فيها عدم الاستقرار في المصطلح، لاسيما عند الانتقال من سيميائي إلى آخر، ففي الغرب (أوربا وأمريكا) غالبا ما يلجؤون في دراساتهم النظرية أو التطبيقية إلى توظيف مصطلحي (Sémiologie، Sémiotique) للإشارة إلى السّيميائيات، الأولى – السّيميولوجيا – قياسا على ما جاء به اللساني السويسري فرديناند دو سوسور في تبشيره بظهور هذا العلم، والثانية – سيميوطيقا – نسبة إلى الفيلسوف والمنطقي الأمريكي تشارلز سندرس بورس الذي عمد إلى القول بها في أعماله السيميائية، والتي يرى وفق منظوره الخاص أنها نظرية عامة للعلامات من جهة، وليست سوى وجه آخر للمنطق من جهة أخرى.

هذا التباين وعدم الاستقرار في المصطلحات التي تقدم للسيميائيات لم يسلم منه المفهوم، إذ نصادف في تحديد مدلولها العام تعريفات مختلفة بين السيميائيين المختصّين فجوليا كريستيفا تعدّها خطابا يروم بناء نفسه كعلم الدلالات من الكلمة الإغريقية التي تفيد معنى دليل، بالإضافة إلى كونها منهجية العلوم الإنسانية التي تعدّ الممارسات السوسيوتاريخية بمثابة أنساق دالة"[4]، أما أمبرطو إيكو، فذهب إلى أنها إذا كانت قبل كل شيء علم الأعراض، فإنها إذن علم التأويل كما أراد بورس[5]، ويرى تزفيتان تودوروف أن السيميائيات لم تعد علما للدلائل غير اللغوية فحسب، بل لكل أنواع الخطابات[6].

ثمة إذن، صعوبات تواجه الباحث في المفاهيم الإنسانية بوجه عام، أبرزها أن هذه المفاهيم لا يمكن أن تقارب المصطلحات العلمية من حيث الدقّة و الضبط، وأن يجمع فيها الناس على تعريف واحد أو تحديد بعينه. وبعبارة أخرى، فإنّ هناك بونا شاسعا بين المعنى المعجمي والمعنى الاصطلاحي والمعنى الإجرائي للألفاظ. والصعوبة الأخرى تتجلى في التطبيق بعد التحديد، أي بالبحث عن "الماصدقات" في الواقع والعمل[7].

ومن السيميائيين الذين أولوا اهتمامهم بما يتصل بإشكال المصطلح السيميائي الفيلسوف الإيطالي أمبرطو إيكو، يقول في كتابه «La structure absente»: لقد قرّرنا على كلّ حال أن نتبنّى هنا بصفة نهائية مصطلح السيميوطيقا بدون أن نتوقّف عند المناقشات حول التوريطات الفلسفية أو المنهجية لكلا المصطلحين. نحن نخضع بكل بساطة للقرار المتخذ في يناير 1969 بباريس من لدن الهيئة الدولية التي تمخّضت عنها الجمعية الدولية للسيميوطيقا والتي قبلت – بدون أن تقصي استعمال السيميولوجيا – مصطلح السيميوطيقا على أنّه هو الذي ينبغي ابتداء من الآن أن يغطّي جميع المفاهيم الممكنة للمصطلحين المتنافس فيهما[8]، وعلى الرغم مما قال به إيكو في محاولة السّيميائيين الحسم في المصطلح الذي ينبغي تبنّيه، إلا أنّ توظيف الدّارسين في أوروبا وأمريكا، ما زال يتأرجح بين مصطلحي السيميولوجيا والسيميوطيقا، أما في الدراسات المنشورة باللغة العربية فنلاحظ لخبطة وفوضى في المصطلحات التي يراد بها الإشارة إلى السيميائيات في الترجمة والتعريب أو الدراسة والتأليف: السيميائية، السيميولوجيا، علم الأدلة، السيميوطيقا، علم العلامات، الدلائلية... وغيرها من المصطلحات التي سنعرضها في الشق الخاص بمصطلح السيميائيات عند العرب.

1– الجذور التاريخية للمصطلح:

تمتدّ السيميائيات إلى حضارات وعصور ضاربة في عمق التاريخ البشري، ومن أمثلة ذلك ما أورده بول كوبلي وليتسا جانز عن علم العلامات ما يلي: من الرواد الأوائل لعلم العلامات أفلاطون (428–348 ق.م) الذي يتأمل في محاورة كراتيلوس (Cratylus) أصل اللغة، وأرسطو (384–322 ق.م) الذي يولي عناية بالأسماء في كتابيه فن الشعر، وعن التأويل. الكلمة (Semiotics) مشتقة من الجذر اليوناني (Seme)، كما في كلمة (Semeiotikos) التي تعني مؤول العلامات، وعلم العلامات هو تحليل العلامة أو دراسة طريقة عمل أنظمة العلامات[9]. وقد وظفت في مجال الطب بمعنى دراسة العلامات الدالة على المرض، واستعمل جون لوك كلمة (Semiotike)، أو مذهب العلامات بحسب

تعبيره، وعدّه أحد العلوم في شجرته للعلوم،وخصّ مذهب العلامات بتعريف حقلي، حيث عرّفه بأنه العلم الذي يدرس طبيعة العلامات التي يستعملها العقل لفهم الأشياء وتوصيل المعنى للآخرين[10]، ووردت في التراث العربي بتسميات متعدّدة، غير أنها ظلّت متناثرة، إلى أن جاء كلّ من فرديناند دو سوسور وتشارلز ساندرس بورس، فأخذ المصطلح في الارتباط بعلم له قواعده وأسسه الخاصة، تلاه ظهور مدارس واتجاهات تعنى بالسّيميائيات: اتجاه الدلالة، اتجاه التواصل، الثقافة، السرد ...

2- المصطلح السيميائي عند الغرب:

– السيميولوجيا والسيميوطيقا:

بشّر السويسري فرديناند دو سوسور (1857–1913) بظهور علم أطلق عليه اسم السيميولوجيا، يقول في محاضراته التي خصّ بها اللسانيات العامة: إنّ اللغة باعتبارها نظاما من الدلائل تعبّر عن الأفكار، ومن هنا يمكن مقارنتها بالكتابة، وبأبجدية الصم – البكم الطقوس الرمزية وأشكال التحية والإشارات العسكرية، ولكنها أكثر أهمية من كل هذه الأنظمة ومن هذا المنطلق يمكن إذن أن نتصور في يوم من الأيام نشأة علم يدرس الدلائل وسط الحياة الاجتماعية، وسوف يكون هذا العلم جزءا من علم النفس الاجتماعي، وبالتالي من علم النفس العام، وسنطلق على هذا العلم اسم السيميولوجيا المشتق من الكلمة اليونانية (Sémion) أي دليل، وسوف يكشف لنا هذا العلم كينونة الدلائل، وأيضا القوانين التي سوف تحكمها، ولكن لمّا كان هذا العلم لم ينشأ بعد فإننا لا نستطيع أن نتنبأ بكيفية تطوره، ولكن لابد من ظهوره، فمكانه محدد سلفا وليس علم اللغة سوى جزء من هذا العلم، وستنطبق القوانين التي تكتشفها السيميولوجيا – بلا جدال– على علم اللغة[11].

انطلق دو سوسور إذن من إمكانية ظهور هذا العلم الذي وسمه بالسيميولوجيا، وربطه موضوعه بالوظيفة الاجتماعية، وأرجع جذوره إلى الكلمة الإغريقية التي تفيد معنى دليل واعتبر علم اللغة – اللسانيات – جزءا منه، وقد سار على نهجه في توظيف هذا المصطلح بعض السيميائيين في فرنسا، ومن ثمة فقد عمدوا توظيف مصطلح (Sémiologie) مثل

رولان بارت رائد اتجاه الدلالة الذي وإن ذهب في اتجاه آخر، باعتباره السيميائيات الجزء مقابل اللسانيات التي تمثل الكل، إلا أنّ ما يهمنا في بارت السيميائي أنّه وظّف في دراساته مصطلح السيميولوجيا[12] وذهب في تحديد الدليل السيميائي إلى عدّه كالدليل اللساني: "كلاهما يتكون من دال ومدلول"[13]، كما سار في نفس الاتجاه رواد اتجاه التواصل الذي تزعمه لويس بريطو وجان مارتيني وإريك بويسنس[14]، إذ ربطوا الدليل بوظيفته التواصلية واعتبروه أداة تواصل تؤدي وظيفة الإبلاغ وتحمل قصدا إبلاغيا سواء في النسق اللغوي أو غير اللغوي، بيد أنّ هناك من وظّف في فرنسا مصطلح (Sémiotique)، وهو ما نجده في كتابات ألخيرداس جوليان غريماس رائد مدرسة باريس السيميائيات، الذي استخدم مصطلح سيميوطيقا في دراساته النظرية أو التطبيقية:

- **Du sens**, **essais sémiotiques**, Éditions du Seuil, 1970.
- **Sémiotique et sciences sociales**, Éditions du Seuil, 1976.
- Maupassant : **la sémiotique du texte**, exercices pratiques, Éditions du Seuil, 1975.
- **Sémiotique des passions** :des états de choses aux états d'âme (avec Jacques Fontanille), Éditions du Seuil, 1991.

في الضفة الأخرى، لجأ الفيلسوف الأمريكي تشارلز ساندرس بورس (1839– 1914) إلى توظيف مصطلح سيميوطيقا، والتي يرى أنها ليست سوى وجه آخر للمنطق، ونظرية شبه ضرورية للأدلة، وأشار إلى أنّه لم يكن بوسعه يوما أن يدرس أي شيء إلا ومنطلقه الأساس من السيميوطيقا، يقول بورس: لم يكن بوسعي أن أدرس أي شيء سواء تعلق الأمر بالرياضيات أو الأخلاق أو الميتافيزيقا أو الجاذبية أو الديناميكية الحرارية أو علم البصريات أو الكيمياء أو علم التشريح المقارن أو علم الفلك أو علم النفس أو علم الصواتة أو الاقتصاد أو تاريخ العلوم، وكذا الويست (ضرب من لعب الورق) والرجال والنساء والخمر والميتولوجيا، إلا من زاوية نظر سيميائية[15].

ثمة إذن في الغرب من يوظف مصطلح السيميولوجيا، خصوصا في بعض المدارس والاتجاهات السيميائية في فرنسا، ومردّ ذلك تبنّي المصطلح الذي وظفه دو سوسور (رولان بارت، إريك بويسنس، لويس ريطو)، وهناك من لجأ إلى استخدام مصطلح السيميوطيقا الذي استخدمه بورس كميشيل أريفي وألخيرداس جوليان غريماس جوزيف كورتيس وتشارلز موريس وتوماس سيبوك، بيد أنه ومما ينبغي الإشارة إليه أن هناك من قام بإحصاء المصطلحات المتداولة في اللغتين الإنجليزية والفرنسية، وعلى الرغم من ذلك، إلا أنّ المصطلحين الشائعين هما السيميولوجيا والسيميوطيقا، ومن اللغويين الذين أشاروا إلى هذه المصطلحات كريستال ديفيد في تحديده لخمس دوال في الإنجليزية:

- Signific
- Semiotics
- Semiology
- Seminasiology
- Seméiology

أما غريماس فقد أشار إلى أهم المصطلحات المتقاربة في المعاجم السيميائية المختصة وأبرزها[16]:

- Sémiologie
- Sémiotique
- Sémanalyse
- Sémiologie
- Sémasiologie
- Séméiologie

3– المصطلح السيميائي عند العرب:

من المهم التأكيد على قدرة اللغة العربية على استيعاب المصطلحات، بما في ذلك قبول دخول مصطلحات وكلمات أجنبية إلى اللغة العربية منذ أقدم العصور[17]، وبالرجوع إلى المعجم العربي، نجد أنّ لفظة سيمياء وردت في معجم لسان بن منظور بمعنى العلامة:

"والسومة والسيمة والسيماء والسيمياء: العلامة. وسوم الفرس: جعل عليه السيمة. وقوله عز وجل: حجارة من طين مسومة عند ربك للمسرفين، قال الزجاج: روي عن الحسن أنها معلمة ببياض وحمرة، وقال غيره: مسومة بعلامة يعلم بها أنها ليست من حجارة الدنيا ويعلم بسيماها أنها مما عذب الله بها، الجوهري: مسومة أي عليها أمثال الخواتيم. الجوهري: السومة، بالضم، العلامة تجعل على الشاة وفي الحرب أيضا، تقول منه: تسوم"[18].

والمتأمل في بعض الصيغ التي تقدم للسيميائيات عند المحدثين، يخلص إلى أنها نحت في تركيبها الصوتي منحى ما جاء به العرب القدامي، خصوصا في بعض الصيغ الاشتقاقية مثل: سيمياء، السيميائية، سيميائيات، وهو ما نجده في كثير من الدراسات والمؤلفات المترجمة، والتي وسمت بمصطلحات راعت الاشتقاق العربي:

- **المقاربة السيميائية السردية**، عبد الرحيم جيران، دار الحوار، 2020.
- **سيميائيات السرد** (La sémiotique narrative)، أ.ج.غريماس، ترجمة وتقديم عبد المجيد نوسي، المركز الثقافي العربي، 2018.
- **سيمياء الكون** (Sémiosphère)، يوري لوتمان، ترجمة عبد المجيد نوسي، المركز الثقافي العربي، 2011.
- **سيميائيات الأهواء من حالات الأشياء إلى حالات النفس** (Sémiotique des passions: des états de choses aux états d'âme)، ألجريداس ج. غريماس جاك فونتنيي، ترجمة وتقديم سعيد بنكراد، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2010.
- **سيميائية اللغة** (La sémiotique du langage)، جوزيف كورتيس، ترجمة جمال خضري، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2010.
- **سيميائية السرد بحث في الوجود السيميائي المتجانس**، محمد الداهي، دار رؤيا القاهرة، 2009.
- **سيماء المرأة في الإسلام بين النفس والصورة**، فريد الأنصاري، منشورات ألوان مغربية، 2003.

لقد عرف الوطن العربي القراءة السيميائية المبكرة منذ منتصف السبعينات، وأخذت تتأسس خلال الثمانينات من بوابة المغرب العربي (خصوصا المغرب والجزائر)، ومن خلال الأقلام التي أسهمت في هذا الحقل العربي المعاصر ... وتبعا لحداثة الموضوع على الثقافة العربية النقدية المعاصرة، فإن الدارس يلاحظ من الوهلة الأولى اختلافا واضحا في ترجمة المصطلح "سيميائية"، فنجد ركاما من المصطلحات، مما يبرز ضخامة إشكالية المصطلح في الثقافة النقدية المعاصرة[19]:

- السيميائية.
- السيميولوجيا.
- السيميوطيقة.
- العلامية.
- الإشارية.
- علم العلامات.
- علم الإشارات.
- الدلالية.

4- الحاجة إلى توحيد المصطلح:

لا مراء أن الاضطراب الذي ما زال يعترض الباحثين بخصوص مصطلح السيميائيات قد شمل الغرب والعرب، وانعكس على الدراسات في هذا المجال، بتوظيف مصطلحات مختلفة، خصوصا مع تزايد الاهتمام بهذا العلم الذي يروم دراسة الأنظمة الدالة لغوية كانت أم غير لغوية، مما يستلزم تبنّي مصطلح متفق عليه، وتجاوز فوضى المصطلحات، لاسيما التي تقوم في تبنّيها لمصطلح ما على أساس إيديولوجي، دون ربطه بأصوله المعرفية وجذوره ودلالاته العلمية، فالأيديولوجيا ليست مجرد انعكاس بسيط لأفكار الطبقة الحاكمة، إنها على النقيض من ذلك ظاهرة معقدة دوما قد تدمج رؤيات للعالم متصارعة ومتناقضة[20].

إنّ الدرس السيميائي في حاجة إلى وحدة المصطلح مقارنة بالدرس اللساني الذي لا يكتنفه اضطراب المصطلح، إذ على الرغم من إرساء معالم اللسانيات في نفس المرحلة التي ظهر فيها الاهتمام بموضوعات السيميائيات علميا، إلا أنّ ثمة من الفروق الواضحة بين العلمين في المصطلحات المتداولة بين المختصّين في هذا العلم، إذ في اللسانيات (L'linguistique) نلمس نوعا من الاتفاق على المصطلح عكس السيميائيات التي تعرف تعددا في المصطلحات المتداولة.

تأسيسا على ما سبق، يتضح أننا اليوم في حاجة إلى توحيد المصطلحات العلمية ومصطلح هذا الحقل المعرفي على وجه الخصوص (السيميائيات)، ذلك أنّ استيعاب المفهوم العام في علم من العلوم رهين بعدم اضطراب وفوضى المصطلح، وتوحيده من شأنه أن يسهم في البحث العلمي الذي ننشده وفق لغة علمية مضبوطة.

الهَوامِشُ والإحالات:

(1)– يقصد بالمصطلح في العلوم كلّ كلمة لها دلالة معينة، متفق عليها بين العلماء في علم ما.

(2)– ثمة العديد من الدراسات التي تختلف في توظيف المصطلح الذي يشير إلى السيميائيات:

- Algirdas Julien Greimas. ***Sémiotique et sciences sociales***, Éditions du Seuil, 1976.
- Roland Barthes .Éléments de sémiologie, Denoël/Gonthier, Paris, 1965.
- Umberto Eco. Sémiotique et philosophie du langage, Paris, PUF, 1988 (Semiotica e filosofia del linguaggio, Milan, Einaudi, 1984) .

– سعيد بنكراد: **السيميائيات مفاهيمها وتطبيقاتها**، دار الحوار للنشر والتوزيع، الطبعة 3، 2012.

– محمد السرغيني: **محاضرات في السيميولوجيا**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1987.

– محمد فكري الجزار: **سيميوطيقا التشبيه: من البلاغة إلى الشعرية**، نفرو للنشر – القاهرة، 2007.

(3)– عبد الرحيم جيران: (**مفهوم السيميائيات**)، الحوار لأكاديمي والجامعي، العدد1، السنة1 يناير 1988، ص 7.

(4)- Kristeva Julia. ***La mutation sémiotique***. In: *Annales. Économies, Sociétés, Civilisations*. 25e année, N. 6, 1970. p. 1497.

(5)-Eco Umberto, Pezzini Isabella. ***La sémiologie des Mythologies***. In: *Communications*, 36, 1982. Roland Barthes. P23.

(6)- Todorov Tzvetan. ***De la sémiologie à la rhétorique***. In: *Annales. Economies, sociétés, civilisations*. 22e année, N. 6, 1967. p1327 .

(7)– انظر: عصام عبد الله: **التسامح**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة مكتبة الأسرة، سلسلة الفكر القاهرة، 2006، ص120.

(8)– جميل حمداوي: **السيميولوجيا بين النظرية والتطبيق**، دار الريف للنشر، ط2، 2020 ص 38.

(9)– سعد لخذاري: **الدرس البلاغي العربي بين السيميائيات وتحليل الخطاب**، منشورات ضفاف ط1، 2017، ص56.

(10)– رسول محمّد رسول، **فلسفة العلامة من جون سانت توماس إلى جيل دولوز**، بغداد: وزارة الثقافة، ط1، 2015، ص11.

(11)– سعاد بن سنوسي، **السيرورة السيميائية ومشروع الدلالات المفتوحة: قراءة في الخطاب النقدي المغاربي**، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، 2019، ص74. ينظر:

- F.de. Saussure, ***Cours de linguistique générale***, payot, paris, 1972, p99.

(12)- Barthes Roland. ***L'Aventure sémiologique***, Éditions du Seuil, Paris, 1

(13)- Barthes Roland. ***Éléments de sémiologie***. In: *Communications*, 4, 1964. Recherches sémiologiques. P 106.

(14)- Eric Buyssen. ***Les langages et le discours. Essai de linguistique fonctionnelle dans le cadre de la sémiologie***, Brüssel 1943.

(15)– سعيد بنكراد: **السيميائيات والتأويل مدخل لسيميائيات ش.س.بورس**، المركز الثقافي العربي، ص13

(16)– فيصل الأحمر، **معجم السيميائيات**، منشورات الاختلاف، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2010، ص13.

(17)– علي بن إبراهيم الحمد النملة: **إشكالية المصطلح في الفكر العربي: الاضطراب في النقل المعاصر للمفهومات**، بيسان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010، ص25.

(18)– أبو الفضل محمد بن مكرم بن عليّ، جمال الدين ابن منظور، **لسان العرب**، ج 12، ص 312.

(19)– حفناوي بعلي: **استقبال النظريات النقدية في الخطاب العربي المعاصر: دراسة نقدية**، دروب للنشر والتوزيع، 2016، ص 163.

(20)– تيري ايج إجلتون: **النقد والأيديولوجيا**، ترجمة فخري صالح، المؤسسة العربية للدراسات والنشر لبنان، بيروت، 1992، ص 14.

إشكالية المصطلح في الدراسات النقدية بين تعدد المناهج وتنوع مجالات الاستخدام

The problematic of the term in critical studies between the variety of approaches and the diversity of areas of use

د. عبدالله بوسيف

جامعة محمد خيضر– بسكرة (الجزائر)

abdallah.madridi83@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/08/05 **تاريخ القبول: 2020/09/08**

ملخص:

تعدّ المصطلحات مفاتيح العلوم، ولكلّ علم مصطلحاته التي تنبئ عن مفاهيمه التي يقتضيها، غير أنّ الإشكالية التي تعاني منها أغلب العلوم، ولاسيما الإنسانية هي مشكلة المصطلح في ظلّ تعدد المناهج وتنوع مجالات الاستخدام، وهذا ما أسهم في بلورة الوعي بمشكلة المصطلح التي أخذت حيزا هامًّا في المنجز النقدي العربي الحديث والمعاصر.

وتسعى هذه الدراسة إلى الحديث عن أزمة المصطلح والتي تمخضت عنها جملة من الإشكاليات ترتبط أساسا بتعدد المناهج وتنوعها بين سياقية ونسقية، إضافة إلى غياب الوعي بأصولها وخلفياتها، ولعلّ هذا ما جعل مشكلة تعدد المناهج النقدية تعدّ من القضايا الشائكة التي حظيت –ولا تزال– بالاهتمام من قبل النقاد والدارسين. كما أنّ الأزمة المصطلحية خلقت أزمة أخرى تمثلت في استعمالات المصطلح وما نتج عنها من تضارب في اختيار المصطلح الأنسب والأقدر على طرح الفكرة وتوصيل المعنى.

الكلمات المفتاحية: إشكالية المصطلح، الدراسات النقدية، العلوم الإنسانية، النقد الأدبي تعدد المناهج، استخدام المصطلح.

***Abstract*:**

Terms are the keys to science; each science has its own terminology that foretells its required concept. However, the problematic of terminology is what most of science suffers especially humanities under the variety of approaches and the diversity of areas of use. This is what contributed to the crystallization of awareness of the problematic of terminology that took a significant space in the modern and contemporary accomplished Arabic criticism.

This study endeavours to talk about the term crisis, which resulted in a number of problems mainly related to the variety of approaches and their diversity between contextual and coordinate, in addition to the lack of awareness of its origins and backgrounds. Perhaps this is what made the problem of the variety of critical approaches one of the thorny issues that have received - and are still recieving - the attention of critics and scholars. The terminology crisis also created another onee, which was the uses of the term, and the resulting conflict in the choice of the most appropriate and suitable term to present the idea and convey the meaning.

***Keywords*:** Problematic, terminology, Critical studies, Humanities, Literary criticism, Variety of approaches, Use of the term.

مقدمة:

تعدّ قضية المصطلح من أهم القضايا التي شغلت بال الدارسين وجذبت اهتمامهم كونه شفرة الخطاب النقدي الذي لولاه ما وقع التواصل. وللمصطلح دور كبير في تحديد قيمة المعرفة نظير ما يحمله من زخم الثقافة العربية والغربية على حدٍّ سواء.

وتكاد أغلب الدراسات الحديثة تؤكد على أنّ مسايرة الركب اللغوي والنقدي تتطلب الضبط الدقيق للمصطلحات حتى يتم توظيفها بشكل سليم يرقى من خلاله الدرس النقدي ويتطور، ونظرًا للأهمية التي تشكلت حول المصطلح تولدت لديّ رغبة في دراسة أزمة المصطلح، لذا جاء عنوان الدراسة موسوما بـ: "**إشكالية المصطلح في الدراسات النقدية الحديثة بين تعدد المناهج وتنوع مجالات الاستخدام**".

وتتمحور إشكالية الدراسة حول: فيم تكمن أزمة المصطلح في الدراسات النقدية الحديثة؟ هل تكمن في تعدد المناهج أم في تنوع مجالات الاستخدام؟ كما تفرعت عن هذه الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية النابعة من طبيعة العلاقة بين المصطلح والمنهج ومنها: ما المقصود بالمصطلح؟ وفيم تكمن أهميته ووظائفه؟ هل يمكن تجاوز أزمة المصطلح في الدراسات النقدية الحديثة؟ وما هي الحلول الكفيلة بتجاوز الأزمة؟

سأقف في هذه الدراسة عند جملة من النقاط أبرزها: مفهوم المصطلح لغة واصطلاحا أهمية المصطلح النقدي ووظائفه، إشكالية المصطلح في ظل تعدد المناهج، أزمة المصطلح في ضوء تنوع مجالات الاستخدام، إضافة إلى خاتمة تضمنت أهم النتائج المتوصل إليها.

1- مفهوم المصطلح:

أ. لغة: نجد أن أول معجم لغوي تناول لفظ "مصطلح" هو "**معجم تاج العروس**" **للزبيدي** حين قال: «وَالِاصطِلَاحُ: اِتِّفَاقُ طَائِفَةٍ مَخصُوصَةٍ عَلَى أَمرٍ مَخصُوصٍ»[1]؛ أي اتفاق مجموعة من النقاد أو الباحثين على مصطلح بعينه في مجال محدد.

والمصطلح لفظة مأخوذة من المادة اللغوية (ص ل ح) «وَالصَّادُ وَاللَّامُ وَالحَاءُ أَصلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ الفَسَادِ»[2] وهو نفسه ما ذهب إليه **الفيروز أبادي** حين عرفه بـ: «الصَّلَاحُ ضِدُّ الفَسَادِ»[3]، «والصُّلحُ: السِّلمُ وَقَد اِصطَلَحُوا وَصَالَحُوا وَأَصلَحُوا وَتَصَالَحُوا وَ اصَّالَحُوا مُشَدَّدَةُ الصَّادِ»[4]، كما يبدو فإن لفظة (صُلح) تعني في المعاجم اللغوية إنهاء الخصومة والسلم والتوافق، وهو ضد الفساد.

ومما ورد في معجم اللغة العربية المعاصرة: «مصطلح (مفرد): ج: مصطلحات/ اسم مفعول من اصطلح، اصطلح على: ما تم الاتفاق عليه، كلمة أو مجموعة من الكلمات لها معنى معين، معجم المصطلحات الطبية، العلمية، أمر مصطلح عليه»[5]؛ وهذا يعني وجود مجموعة من المفردات التي وضعت للدلالة على علم ما من العلوم المختلفة، فلكل علم مفرداته واصطلاحاته التي تميزه عن غيره.

ب . اصطلاحا:

عُرّف المصطلح بأنه: «اتفاق طائفة على شيء مخصوص ولكل علم اصطلاحاته»[6]، وعرّفه الشريف الجرجاني بقوله: «الاصطلاح عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما يُنقل عن موضعه الأول وإخراج اللفظ عن معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما، وقيل الاصطلاح: اتفاق طائفة على وضع اللفظ إزاء المعنى، وقيل: هو إخراج الشيء عن معنى لغوي إلى معنى آخر لبيان المراد، وقيل: الاصطلاح لفظ معين بين قوم معينين»[7].

فالمصطلح اتفاق بين الجماعة كشرط لوضعه، فلا تحدد دلالته إلا ضمن هذا الإطار ومنه أمكن القول: «إنّ المصطلحات هي مجموعة الألفاظ التي يصطلح بها أهل علم من العلوم على تصوراتهم الذهنية الخاصة بالحقل المعرفي الذي يشتغلون فيه، وينهضون بأعبائه ويأتمنهم الناس عليه، ولا يحق لأحد أن يتداولها بمجرد إظهار النية بأنها مصطلحات في ذلك الفن إلا إذا طابق بين ما ينشده من دلالة لها وما حدده أهل ذلك الاختصاص لها من مقاصد تطابقا تاما»[8].

وعرّف محمود حجازي المصطلح بقوله: «المصطلح اسم قابل للتعريف في نظام متجانس يكون تسمية حصريا (تسمية لشيء) ويكون منظما في نسق، ويطابق دون غموض فكرةً أو مفهوما»[9]؛ فالمصطلح كلمة جيء بها لتدلّ على شيء ما في نظام متسق ومترابط، ويطابق الفكرة التي وضع لها.

ويرى علي بن إبراهيم النملة في كتابه الموسوم بـ: **إشكالية المصطلح في الفكر العربي** أن لفظة المصطلح ليست وليدة العصر الحديث، بل توجد في التراث الإنساني إسهامات عالجت المفهوم؛ فتحدث عن ذلك الجاحظ (ت 525 هـ) و الفارابي (ت 350هـ) والجرجاني (ت 816هـ) وغيرهم[10].

ويشير ممدوح محمد خسارة إلى أنّ المعنى الاصطلاحي للفظ (مصطلح) يقصد به «نقل اللفظ من معناه اللغوي إلى معنى آخر تتفق عليه طائفة مخصوصة»[11]؛ فالمصطلح

يعني اتفاق قوم أو جماعة من الناس على تسمية الشيء باسم ما، فيُنقل عن موضعه الأول ويتفقون جميعا على استخدامه.

والمصطلح أيضا «لفظ اتفق العلماء على اتخاذه للتعبير عن معنى من المعاني العلمية»[12]؛ فالاتفاق شرط ضروري لدلالة المصطلح على معنى من المعاني العلمية. «والمصطلح كلمة أو مجموعة من الكلمات من لغة متخصصة علمية أو تقنية يوجد موروثا أو مقترضا للتعبير عن مفاهيم وليدل عن أشياء مادية محددة»[13]، ولكن قد تكون بعض المصطلحات لها معنى معين في منطقة ما وخلافه تماما في منطقة أخرى.

عموما فالمصطلح لفظ موضوعي يؤدي معنى ما بوضوح ودقة، بحيث لا يقع أي لُبس في ذهن القارئ أو السامع، وتشيع المصطلحات الضرورية في العلوم الصحيحة حيث يُحدد مدلول اللفظة بعناية من قبل أصحاب الاختصاص.

ج . المصطلح النقدي:

يشكل المصطلح النقدي العمود الذي يقوم عليه الخطاب؛ فهو رمز لغوي (مفرد أو مركب) أحادي الدلالة مُنزاح نسبيا عن دلالته المعجمية الأولى يعبر عن مفهوم نقدي واضح، ومتفق عليه بين أهل الحقل المعرفي.

ويشير الدكتور أحمد مطلوب إلى أن المصطلح النقدي «جزء من المصطلح العام وهو اللفظ الذي يسمى مفهومًا نقديًّا لدى اتجاهٍ نقدي ما، ويعبر عن ألفاظ ذلك الاتجاه أو من مصطلحاته، أو هو مجموع الألفاظ الاصطلاحية لتخصص النقد»[14].

فالمصطلح النقدي هو الذي يؤطر التصورات الفكرية التي ينتجها فعل الممارسة النقدية وفق ضوابط منهجية من شأنها توضيح دلالته، كما أنّ المصطلح النقدي يظهر من خلال الألفاظ النقدية التي تعبّر عن الاتجاه النقدي وألفاظه ومصطلحاته.

وتجدر الإشارة إلى أنّ المصطلح النقدي نابع من بيئته والأجواء التي نشأ وترعرع فيها وتطوره يكون حسب تزايد الحاجة للنقد، وعلى حسب تطور دراسة النقاد له، ومدى قدرتهم في إثبات قوته وكفاءته ودعمه للدراسة النقدية ليؤدي الغرض الذي وضع من أجله.

ومنه نخلص إلى أنّ المصطلح النقدي يتميز عن غيره من باقي المصطلحات بالحقل المعرفي الذي ينتمي إليه؛ حيث يلبس المصطلح النقدي خصوصية مفهومية ناجمة عن ارتباطه بالمعرفة الأدبية ومجال التفكير في الأدب نظريا وتحليليا.

2- أهمية المصطلح النقدي ووظائفه:

إنّ أهمية المصطلح لا تكمن في كونه لفظا يطلق على معنى معين اتفق العلماء والمفكرون على استعماله، بل إن أهميته تكمن في أنه أداة من الأدوات المعرفية التي دون معرفتها لا يمكننا أن نفهم ماهية وحقيقة المعرفة، لأنّ المصطلحات هي تلك الألفاظ المحددة والدقيقة الدالة على المفاهيم الكلية، كما أنها تؤدي دورا أساسيا في حياة المختصين في كل العلوم على اختلافها.

والحقيقة أن تأثير المصطلح في المجال النقدي خاصة والمعرفي بشكل عام يجعله يحظى بأهمية كبيرة في المنظومة المعرفية، ذلك أنّ «مفاتيح العلوم مصطلحاتها، ومصطلحات العلوم ثمارها القصوى، فهي مجمع حقائقها المعرفية وعنوان ما به يتميز كلّ واحد منها عمّا سواه وليس من مسلك يتوصل به الإنسان إلى منطق العلم غير ألفاظه الاصطلاحية حتى لكأنها تقوم من علم مقام جهاز من الدوال ليس مدلولاته إلا محاور العلم ذاته ومضامين قدره من يقين المعارف وحقيق الأقوال»[15].

فأهمية المصطلح تكمن في فهم المعنى وتحديد الدلالة، لذلك فإنّ العلم به ومعرفته تعد ضرورة علمية ومنهجية، كما أنّ المعنى الذي يحدده المصطلح يساعد على حسن الأداء ويقرب مسافة الفهم، ويجنب اللبس والغموض.

وحظي المصطلح النقدي في العصر الحديث باهتمام بالغ؛ حيث فرض عصر العولمة على الدارسين الاهتمام بالمصطلح النقدي باعتباره ظاهرة عالمية يقوم عليها تأسيس المنهج

النقدي، فلا وجود للمنهج النقدي دون تحديد للمصطلحات النقدية الخاصة به[16]، لذا فالمصطلحات النقدية تشكّل الدعامة الأساسية للمنهج النقدي.

وتجدر الإشارة إلى أنّ المصطلح النقدي له وظائف عديدة تمنحه بعدا شموليا، ومن بينها: الوظيفة المعرفية، الاتصالية، الاقتصادية، والوظيفة الحضارية، ولكلّ وظيفة من هاته الوظائف دورها الذي تقوم به؛ فالوظيفة المعرفية تستلزم كون «المصطلح تراكم مقولي يكتنز وحده نظريات العلم وأطروحاته»[17]؛ ويتضح من هذا القول أنّ المصطلح له دور أساسي في تكوين المعرفة وحفظ المعارف، كما أنّ الحفاظ على العلم مرهون بما يملكه من جهاز اصطلاحي يوفّر مادة غنية هي بمثابة الجسر الواصل بين الباحث ومجال بحثه.

وتتجلى الوظيفة التواصلية في أن المصطلح مفتاح العلوم، وبذلك فهو يمثل أبجدية التواصل بين أهل الاختصاص في أي حقل معرفي «لذلك كانت المصطلحات أولى قنوات الاتصال بين مجالات العلوم البشرية مثلما هي على مستوى الحوار الحضاري بين الأمم، والتواصل الثقافي بين الشعوب بمثابة الجسور الواصلة بين اللغات»[18]. من هنا نقول إنّ المصطلحات أساس كل العلوم، بها يتم التواصل وبدونها تختفي قنوات الاتصال بين الأمم.

أما الوظيفة الاقتصادية للمصطلح فتكمن فيما يمنحه من طاقة في الاستيعاب وقوة في التخزين لكم كبير من المعارف المختلفة، بحيث يمكن التعبير عن عدة مفاتيح بلغة اصطلاحية تسهم في منحها الدقة والاختصار والاقتصاد، وبذلك يصبح «المصطلح صورة مكثفة للعلاقة العضوية القائمة بين العقل واللغة، وتتصل أيضا بالظواهر المعرفية، لأنّ المصطلحات في كلّ علم من العلوم هي بمثابة النواة المركزية التي يمتد بها مجال الإشعاع المعرفي، ويترسخ بها الاستقطاب الفكري»[19]، وتتجلى الوظيفة الحضارية في كون اللغة الاصطلاحية ملتقى الثقافات الإنسانية وهي الجسر الذي يربط لغات العالم بعضها ببعض.

نخلص في ختام هذا العنصر – أهمية المصطلح النقدي ووظائفه – إلى أنّ أهمية المصطلح النقدي تكمن في أنه أداة من أدوات توحيد الفكر عند الأمة الواحدة، كما أنّ له أهمية بالغة في فهم المعنى وتحديد الدلالة، أما بخصوص وظائف المصطلح فيمكن تحديد أربع

وظائف هي: المعرفية، التواصلية، الاقتصادية والوظيفة الحضارية؛ أما الوظيفة المعرفية فتتجلى في دور المصطلح الرئيس في تكوين المعرفة، كما أنه يمثل الجسر الذي يربط بين الباحث ومجال بحثه، أمّا الوظيفة التواصلية فتبرز من خلال دور المصطلح في إقامة التواصل بين أهل الاختصاص في أي حقل معرفي، ويتجلى دور الوظيفة الاقتصادية في أنها تمنح المصطلح قوة في تخزين عدد هائل من المعارف لاستثمارها قيما بعد، وتبرز الوظيفة الحضارية من خلال اللغة الاصطلاحية؛ هذه الأخيرة هي ملتقى كل الثقافات الإنسانية في شتى العصور.

3- إشكالية المصطلح في ضوء تعدد المناهج:

تعدّ العلاقة بين المصطلح والمنهج علاقة تلازم؛ يظهر ذلك في ما يحدثه المصطلح من تأثير جلي في تحديد طبيعة المنهج ووظيفته سواءً أكان ذلك على المستوى النظري أم التطبيقي «فبين المصطلح والمنهج علاقة قرابة وثيقة يجدر بالناقد وصلها، إنها صنوان ليس في وسع أحدهما أن يستغني عن الآخر أثناء الفعل النقدي ودون ذلك يهتز الخطاب النقدي وتذهب ريحه ويفشل في القيام بوظيفته»[20]؛ فالعلاقة بين المصطلح والمنهج علاقة تأثير وتأثر؛ إنهما وجهان لعملة واحدة.

فالمنهج مرهون في وظيفته بالمصطلح المستخدم فيه، وكل ما يصيب المصطلح ينعكس على المنهج سلبا أو إيجابا، فالمنهج يفقد وجوده في غياب المصطلح، كما أنه يؤثر في طبيعة المصطلح ويحدد مساره ووجهته، وهذا يدل أن هناك علاقة تأثير متبادل بينهما، فكلاهما يؤثر في الآخر، «والمنهج عامة يحدد المصطلح، ومن خلال تحديد المنهج يتولد المصطلح الذي يساهم في بلورته وإنجاز فعله»[21]؛ ولهذا فعلى الناقد أن يراعي التقارب بين المنهج والمصطلح الذي يتّبعه في دراسة ما والمصطلحات التي يتوجب عليه اعتمادها، فاختيار المصطلحات أمر لا بدّ منه عند القيام بأيّ دراسة نقدية، وإذا فقد الناقد التحكم في لغة المنهج ومصطلحاته سينتهي به الأمر حتما إلى إصدار أحكام مضطربة، وتصبح بذلك الدراسة ضربا من العبث وتفقد جوهرها وحقيقتها، ويصيبها الوهن الذي يتحول معه الخطاب النقدي إلى كيان فاقد للدقة والموضوعية العلمية.

وبالحديث عن علاقة المنهج بالمصطلح يرى يوسف وغليسي أنهما «رديفان متلازمان وأنّ المصطلح في أدنى وظائفه النقدية هو مفتاح منهجي، لأنّ المصطلحات المستخدمة في القراءة النقدية تحدس بالمنهج الذي ينطوي تحته المصطلح وأن استخدام مصطلحات بعينها يشكل علامة على المنهج المتّبع»[22]، ويؤكد على فكرة التلازم بين المصطلح والمنهج قائلا: «يمكن قراءة المصطلح النقدي برمّته من خلال تفكيك جهازه الاصطلاحي»[23].

وبالنظر إلى هذه العلاقة الوطيدة التي تربط بين المصطلح النقدي والمنهج نستنتج أن غموض المصطلحات نتج عنه غموض في المناهج وتعددها[24]، لذا أصبح كلٌّ من الناقد والقارئ عاجزين أمام هذه الإشكالية، ومنه وجب معالجة أزمة المصطلح النقدي في ضوء تعدد المناهج.

ولا تنحصر إشكالية المصطلح في تعدد المناهج فحسب، بل تتعداها إلى العديد من الإشكاليات الأخرى، على غرار الأصول التكوينية للمصطلح؛ إذ يكاد أغلب الدارسين يجزم أن إشكالية المصطلح تكمن أساسا في أصوله التكوينية المعقدة بوصفه حصيلة لقوى جذب وطرد متباينة، إضافة إلى إشكالية الترجمة وتعريب المصطلحات الأجنبية؛ حيث تتعرض في رحلتها من لغة إلى لغة أخرى لتأثيرات عديدة ومختلفة تحمل محمولات ثقافية في لغتها الأصلية، ثم تتأثر بالثقافة التي تنتقل إليها، وبذلك تتحول دلالتها وتفقد الكثير من الدقة والوضوح والتحديد[25].

وتعددت المناهج التي اهتمت بقراءة النص الأدبي ومعاينته، وانقسمت بين مناهج سياقية (تاريخية) وأخرى نسقية (حداثية)، ومن أمثلة القسم الأول نجد: المنهج التاريخي الاجتماعي، النفسي، إضافة إلى المنهج الانطباعي والشكلي والتكاملي، ومن أمثلة القسم الثاني نجد: المنهج البنيوي، الأسلوبي، السيميائي، إضافة إلى المنهج التفكيكي والتداولي.

ولعلّ كثرة هذه المناهج وتنوعها هو ما أسهم في بروز أزمة مصطلحية واكبت ظهور هذه المناهج، إذ نجد العديد من المصطلحات للمنهج الواحد، ولعلّ هذا يرجع لأسباب عديدة أبرزها وجود اختلاف بين البيئة التي نشأ فيها المصطلح والبيئة العربية التي نُقل إليها.

وفي ضوء هذا الواقع النقدي طفت إلى السطح مشكلة عدم تحديد المنهج النقدي والمصطلح، وهذا ما عطّل من نشوء نظرية نقدية عربية أصيلة يتفق عليها جميع النقاد[26].

وتواجه المنهج النقدي مشكلة تعدد المفاهيم، ومن ثمَّ تباين الخلفيات المنهجية والمنطلقات النظرية خاصة لدى النقاد المشتغلين في حقل المناهج المعاصرة، حيث تؤدي هذه الاضطرابات المعرفية والمفهومية إلى حجب الرؤية الصحيحة عن ذهن المتلقي مما ينشئ القطيعة بين الناقد العربي والنظريات النقدية[27]، وكدليل على تعدد المصطلحات للمنهج الواحد نجد على سبيل المثال:

المنهج البنيوي	المنهج السيميائي	المنهج الأسلوبي	المنهج التفكيكي	المنهج التداولي
–البنوي –البنائي –الشكلي –الهيكلي	– السيميائية – السيميولوجيا – الدلائلية – علم العلامات – علم الادلة – السيميوطيقا – علم الإشارة	– علم الأسلوب – الأسلوبيات	– الهدمية – التشريحية – الهدم والبناء – التفويضية – التفكيك	– التداولية – البراغماتية – النفعية – الذرائعية – المقامية

إن تعدد المصطلحات الدالة على المنهج الواحد زاد – بشكل كبير– من تعميق أزمة النقد، مما خلق صعوبة لدى النقاد والقراء والباحثين في اختيار المصطلح الأنسب ليدللوا به على المنهج الذي هم بصدد دراسته، وهذا ما خلق مشكلة أخرى تمثلت في أي المصطلحات هي الأنسب لتمثيل المنهج أصدق تمثيل.

3-1/ المناهج السياقية: (التاريخية)

أ- المنهج التاريخي:

يعدّ المنهج التاريخي أول المناهج النقدية ظهورا في العصر الحديث[28]، وهو المنهج الذي «يتخذ من حوادث التاريخ السياسي والاجتماعي وسيلة لتفسير الأدب وتعديل ظواهره»[29]؛ ما يعني أنّ المنهج التاريخي يفيد في تفسير تشكّل خصائص اتجاه أدبي، وهو ما يعين على فهم المؤثرات في نشأة الظواهر والتيارات الأدبية التي لها صلة وثيقة بالمجتمع وبفضل استقصاءات التاريخ الأدبي والثقافة الواسعة للناقد، يستطيع الأخير أن يحدد لحظة تكوين العمل الأدبي بدقة[30].

وحدد سيد قطب جملة من الخصائص التي يقوم عليها المنهج التاريخي والتي من بينها:

* إن المنهج التاريخي لا يستقل بنفسه، بل يعتمد على المنهج الفني؛ فالتذوّق والحكم ودراسة الخصائص الفنية ضرورية في جميع مراحل الدراسة[31].
* من مخاطر المنهج التاريخي الاستقراء الناقص والأحكام الجازمة والتعميم العلمي؛ فالخطر الأول يودي بنا دائما إلى خطأ في الحكم على الحوادث والظواهر التي نرصدها في حياتنا، كما تمثل الأحكام الجازمة خطورة، لاسيما ونحن نواجه في الغالب مسائل تاريخية ليست لدينا جميع مستنداتها وحيثياتها، كما يعتبر التعميم العلمي خطيرا؛ لأنّ الأدب بطبيعته غير العلم، كون المشاعر والأحاسيس قد لا تتابع تطور الأحياء[32].
* من خصائص المنهج التاريخي أيضا إلغاء قيمة الخصائص والبواعث الشخصية؛ فطول معاناة الملابسات التاريخية والطبيعية والاجتماعية عند أصحاب هذا المنهج يجرهم إلى إغفال قيمة العبقرية الشخصية وعدّها من آثار البيئة والظروف[33].

أما يوسف وغليسي فقد أشار هو الآخر إلى جملة من الخصائص التي تميز المنهج التاريخي ومن ذلك[34]:

* الازدهار في أحضان البحوث الأكاديمية المتخصصة التي بالغت في ارتضائه منهجا واحدا لا يرضى بديلا.

* الربط الآلي بين النص الأدبي ومحيطه السياقي، واعتبار الأول وثيقة للثاني.
* الاهتمام بالمبدع والبيئة الإبداعية على حساب النص الإبداعي ذاته.
* التركيز على السياقات الخارجية لمضمون النص مع تغييب واضح للخصوصية الأدبية للنص الأدبي.

ويمكن الإشارة إلى عَلمين جوهريين ممن أسهموا في تشكيل الاتجاه التاريخي في النقد الأدبي وهما: "**تين**"(*) و"**لانسون**"(**)؛ أمّا الأول فربط الأدب بالعوامل الثلاثة الأساسية المكونة له وهي البيئة، الجنس، والوسط، وأمّا الثاني فهو الذي تبلور المنهج التاريخي على يديه وبالتحديد في مقاله الشهير الموسوم بـ: "مفهوم البحث في الأدب"[35].

وبدأ ظهور المنهج التاريخي في الأدب العربي في نهايات الربع الأول من القرن العشرين على يد نقاد تتلمذوا على رموز المدرسة الفرنسية، ومن بين هؤلاء الدكتور طه حسين وزكريا مبارك وأحمد أمين.

ب– المنهج الاجتماعي:

يعد المنهج الاجتماعي من المناهج الأساسية في الدراسات الأدبية والنقدية، حيث نشأ في كنف المنهج التاريخي واستقى منطلقاته الأولى منه، خاصة عند النقاد والمفكرين الذين فهموا فكرة تاريخية الأدب وارتباطها بتطور المجتمعات، مما أسفر عن توجه عام للربط بين الأدب والمجتمع[36].

وإذا كان علم الاجتماع «يدرس أشكال النشاط المتبادل بين كل الأشخاص الذين يتدخلون في عالم الأدب، فإنّ النقد الاجتماعي يفسّر نوعيا كيف أن الكتابة حدث ذو طبيعة اجتماعية»[37].

فالمنهج الاجتماعي يربط بين النتاج الأدبي – بأنواعه المختلفة – والبعد الاجتماعي وبما أنّ كلّ إنتاج أدبي لا بدّ أن يرتبط بالمجتمع والحياة الاجتماعية، فإنّ المهم هو كيف ينظر الكاتب إلى حركة المجتمع في عمله الإبداعي؟ وكيف يفهم العلاقة بين النص الأدبي والعوامل الاجتماعية في ذلك النص؟

ويرى زعماء المنهج الاجتماعي أنّ الحياة نفسها حقيقة اجتماعية، وبما أنّ الأدب نشاط إنساني يعكس الحياة الاجتماعية وتطورها، فهو نشاط اجتماعي يمثل جزءًا من الحياة الاجتماعية للأفراد[38].

وعن دراسة العلاقات بين الأدب والمجتمع يؤكد "روبير اسكاربيت"*Robert Escarpit (1918-2000)*، عن انتصاره لجانب المجتمع «عند تخطيطه للظاهرة الأدبية: الإنتاج (الكاتب ووسطه ومشكلات التعبير)، والتوزيع (الطبع والبيع ونقد العمل)، والاستهلاك (معنى القراءة اجتماعيا من جانب الجمهور مباشرة)»[39].

وهذا يعني أنّ المنهج الاجتماعي يعتبر الأدب جزءًا من مكونات الحركة الثقافية للمجتمع، كما أنّ تحليل الأدب من المنظور الاجتماعي يقتضي تجميع أكبر قدر من البيانات عن الأعمال الأدبية، على غرار دراسة الظروف المحيطة بالإنتاج الأدبي، من توزيع وبيع واستهلاك من قبل الجمهور.

ومن أهم القضايا التي أثارها المنهج الاجتماعي قضية الالتزام أو الفن للحياة، إضافة إلى قضية الأدب وصراع الطبقات[40]، ولا شكّ أنّ كلّ القضايا التي عالجها هذا المنهج تنطلق من علاقة الأديب بالمجتمع الذي يعيش فيه، كما أنّه من القضايا التي أثارها المنهج الاجتماعي علاقة الكاتب بالمتلقي، وعلى هذا الأساس قامت دراسات عديدة تتناول هذه العلاقة، وأثر القراءة في توجيه الكتاب ليُلبّوا حاجات جمهورهم.

فالمنهج الاجتماعي لا ينظر إلى الأديب بوصفه فردا ينغلق على ذاته، أو ينشأ أدبه في فراغ بمعزل عن حركة التاريخ وظروف المجتمع، بل إن الأديب يعكس من خلال أدبه طبيعة المجتمع وحركة تطوره، من جهة، وعلاقته بالمجتمع الذي يعيش فيه من جهة أخرى.

ج– المنهج النفسي:

ارتبط ظهور المنهج النفسي في النقد الأدبي «بمدرسة عُرفت باسم مدرسة التحليل النفسي Psycho-Aanlyasis School هذه المدرسة التي عُدّت ثورة على النزوع

الجسدي للدراسات النفسية واتجاها نحو سيكولوجية الأعماق»[41]. وتأسست هذه المدرسة على يد "**سيغموند فرويد**" Sigmund Freud (1856-1939)، في مطلع القرن العشرين[42]، مستعينا في تأسيسه للمنهج النفسي بدراسة ظواهر الإبداع في الأدب والفن كتجليات للظواهر النفسية[43].

ومن النقاط الأولى التي انطلق منها "فرويد" تمييزه بين الشعور واللاشعور، مشيرا إلى أنّ تفسير الأحلام هو النافذة التي يطل منها اللاشعور، «كما اعتبر أنّ الأدب والفن تعبير عن اللاوعي الفردي، وتجليا تظهر فيه تفاعلات الذات وصراعاتها الداخلية»[44]؛ فالأدب والفن – حسبه – هما في النهاية تعبير عن اللاشعور الصادر عن الكاتب، ومن خلالهما تظهر صراعات الذات الداخلية.

ويتكفل المنهج النفسي بالإجابة عن جملة من الأسئلة من قبيل: كيف تتم عملية الخلق الأدبي؟ وما هي طبيعة هذه العملية من الناحية النفسية؟ هل تنعكس دلالة العمل الأدبي على نفسية صاحبه؟ وكيف يتأثر الآخرون بالعمل الأدبي عند قراءته؟[45]

هذه الأسئلة وغيرها يتصدى لها المنهج النفسي ويحاول الإجابة عنها، غير أنه لا يمكنه تقديم إجابات حاسمة ودقيقة، والسبب أنّ الاعتماد على علم النفس أضيق دائرة من النفس بطبيعة الحال.

وبالرغم من تعدد الاتجاهات النفسية التي نهلت منها الدراسات الأدبية فإن النقد النفسي ظلّ يتحرك ضمن جملة من المبادئ والثوابت منها[46]:

- ربط النص بلا شعور صاحبه.
- افتراض وجود بنية نفسية متجذرة في لا وعي الكاتب تنعكس على نصه.
- النظر إلى الشخصيات (الورقية) في النصوص على أنها شخصيات حقيقية.

وعموما فقد استثمرت الدراسات الأدبية حقائق علم النفس ومفاهيمه عبر مجالات عديدة ومتنوعة منها[47]:

- دراسة العملية الإبداعية في ذاتها.
- دراسة شخصية المبدع؛ أي البحث في دلالة العمل الإبداعي على نفسية صاحبه.
- دراسة العلاقة النفسية بين العمل الإبداعي والمتلقي.
- دراسة العمل الإبداعي من زاوية سيكولوجية؛ بمعنى التحليل النفسي للأدب.

وتعددت الدراسات التي تناولت تحليل النصوص الأدبية تحليلا نفسيا ومن بين ذلك الأعمال نذكر: "عقدة أوديب في الرواية العربية"، "رمزية المرأة في الرواية العربية"، "الروائي وبطله مقاربة اللاشعور في الرواية العربية"، وغيرها من الدراسات.

وبالرغم من الإضافات الجليلة التي قدمها المنهج النفسي للنقد الأدبي، إلا أنّه واجه بعض المآخذ من بينها: اهتمامه بصاحب النص على حساب النص ذاته، التسوية بين النصوص الرديئة والجيدة، والتعسف في فرض بعض التأويلات النفسانية على النصوص، إلى جانب الاهتمام بالمضمون النفسي للنص على حساب شكله الفني.

وتجدر الإشارة إلى أنّ ما زاد من أزمة النقد الأدبي الحديث تعدد المناهج، «فمناهج أغلب الباحثين في شرقنا العربي إما مناهج غامضة أو محرّفة عن أصولها في الثقافة الغربية»[48]، كما أنها «لا تنطلق من النص قصد استكناه دلالته، بل تسعى لإيجاد مبررات لأدوات المنهج المتوسل به، فيحدث التنافر بين النص والمنهج وتغيب الدلالة وتُطمس معالم النص ويسود الغموض»[49].

ومنه فغياب الوعي بأصول المنهج وخلفياته المعرفية كان من بين أكثر الصعوبات التي أدخلت القارئ في متاهة للقبض على إجراءات المنهج وتتبعها، وهذا ما زاد من غربته وصعوبة فهم إجراءاته.

وقد «أكّد النقاد العرب على جدلية العلاقة بين المنهج والمصطلح، إذ يحدد المنهج المصطلح ويؤطره، ويؤكد المصطلح المنهج ويوضحه، فإن لم يكن المصطلح واضحا يتأثر المنهج بالتأكيد، ويسبب مشاكل في الاستيعاب وصعوبة في تلقي المادة لدى القارئ»[50] وهذا ما يوضح سرّ ارتباط المصطلح بالمنهج، فكلاهما يؤثر في الآخر ويتأثر به، وهذا ما يؤدي إلى صعوبة في تلقي المادة لدى القارئ.

3-2/ المناهج النسقية (الحداثية):

أ– المنهج البنيوي:

تعدّ أفكار العالم اللغوي "فرديناند دو سوسير" Ferdinand De Saussure (1857-1913) منطلقا للفكر البنيوي في اللغة، وذلك من خلال الحديث عن جملة من الثنائيات المتقابلة التي يمكن عن طريقها وصف الأنظمة اللغوية، وأولى تلك الثنائيات ثنائية اللغة والكلام؛ فإذا كانت اللغة نموذج جماعي ذهني فإنّ الكلام عمل فردي آني يقع في الزمن، وثانيها هي ثنائية المحور التاريخي والمحور الوصفي؛ فالأول يركز على دراسة الظواهر في مسارها في الزمن، بينما يهتم الثاني بتحليل نظام الظواهر في لحظة زمنية ما[51].

وترعرع المنهج البنيوي في أحضان الفكر الشكلاني، إذ تكاد تجمع أغلب الدراسات تخصصا على أن البنيوية هي «نتيجة للتنظير الشكلاني»[52]؛ فالشكلانيون الروس قامت أفكارهم على أطروحتين أساسيتين: الأولى هي التشديد على الأثر الأدبي وأجزائه المكونة له، والثانية هي الإلحاح على استغلال علم الأدب[53]،كما تركزت دراستهم حول الشكل بوصفه مجموعة من الوظائف وليس مجرد صيغة شكلية مسطحة[54].

وعموما فالبنيوية منهج نقدي يقارب النصوص الأدبية مقاربة آنية محايثة؛ تعتبر النص بنية لغوية متعالقة ووجودا كليا قائما بذاته، مستقلا عن غيره، ومن خلال البنيوية يتحول النص إلى جملة كبرى يتم تجزيئها إلى أصغر مكوناتها، وبهذا يعتبر أقطاب البنيوية أن الجزء لا قيمة له إلا في سياق الكل الذي ينظمه.

وظهرت البنيوية في النقد العربي مع بدايات السبعينات من القرن الماضي مع الدكتور رشاد رشدي (1912-1983)، ومن جاء بعده أمثال محمود الربيعي ومصطفى ناصف وعبد العزيز حمودة وغيرهم[55]، ثم تلتها جهود كل من كمال أبو ديب في كتابه: (البنية الإيقاعية للشعر العربي 1974)، وإبراهيم زكريا في كتابه: (مشكلة البنية 1976)، إضافة إلى كتاب صلاح فضل (نظرية البنائية في النقد الأدبي 1978)[56].

ويرى سمير حجازي أن المنهج البنيوي يصف عناصر البنيات المكونة للعمل الأدبي وليس تفسيرا لمكوناتها، وهذا من أجل الكشف عن القانون الذي يحكم تلك البنيات[57].

ب – المنهج الأسلوبي:

ظهرت فكرة الأسلوبية من خلال ثنائية اللغة (Langue) والكلام (Parole) التي أشار إليها "دو سوسير"، ويختلف الكلام عن اللغة في أنه يعتبر التحقق الفردي للغة؛ أي ما يقوم بالفعل مقابل ما يقوم بالقوة.

وإذا كانت الأسلوبية جزءًا من علم اللغة العام في بداية الأمر، فإنها لم تكن تُعنى باللغة الطبيعية فحسب، وإنما صارت تُعنى أيضا بلغة الأدب بشكل عام، أو ما يسمى اللغة الانفعالية (المجازية)، وهنا يدخل عنصر مهم في الدراسة الأسلوبية يسمى الانزياح (Déviation).

ويؤكد الأسلوبيون على المعنى «بالتحقق الفردي في الكلام من خلال الاختيار والانحراف بالمحور التزامني والمحور التعاقبي Synchronic و Diachronnic فالتزامن هو دراسة اللغة دراسة وصفية، والتعاقب دراستها دراسة تطورية تاريخية»[58]؛ فالمحور التزامني يعني دراسة اللغة على اعتبار أنها نظام يؤدي وظيفة في فترة معينة في الزمن دون العودة إلى تاريخها، أما المحور التعاقبي (التتابعي) فيعني دراسة اللغة والتطورات التي تطرأ عليها تاريخيا أو بمعنى آخر وصف المراحل التطورية التي مرت بها اللغة.

ويعود ميلاد الأسلوبية إلى بدايات القرن العشرين مع تلميذ "دو سوسير" السويسري "**شارل بالي**" Charle Bally (1865–1947)، الذي يعد مؤسس هذا العلم[59]. ويحاول المنهج الأسلوبي دراسة الأدب من خلال وجهة بلاغية جديدة وأسلوبية حداثية تستلهم نظريات الشعرية الغربية لدى "تيزفيتان تودوروف" و"جون كوهين" و"ميشال ريفاتير" وغيرهم.

وانتقل المنهج الأسلوبي إلى الأدب العربي عن طريق الترجمة، ومن أشهر أعلامه عبد السلام المسدي في كتابه (الأسلوبية والأسلوب)، حيث عرف الأسلوبية بأنها: «علم لساني يُعنى بدراسة مجال التصرف في حدود القواعد البنيوية لانتظام جهاز اللغة»[60]؛ أي أنّ الأسلوبية تنتمي إلى علم اللغة الحديث (اللسانيات)، وتشمل كلّ ما له علاقة بالدراسة اللغوية من نحو وصرف ولفظ وصوت.

كما يؤكد عبد السلام المسدي أنّ «الأسلوبية امتداد للبلاغة ونفي لها في نفس الوقت، هي بمثابة حبل التواصل وخط القطيعة في نفس الوقت أيضا»[61].

ونخلص إلى أنّ أهم مجال للدراسة الأسلوبية عندما تنصب على تحليل خواص اللغة الأدبية، ومثل هذا التحليل النوعي لتقنيات التعبير وتوليدها للأبنية التصورية الكلية للأعمال الأدبية، هو الكفيل بتجاوز الخواص الجزئية للنصوص الأدبية، وعندئذ تصبح عملية التقاط الظواهر الأسلوبية المختلفة مجرد خطوة إجرائية لا تكتمل إلا بالتحليل النقدي الكفيل بالربط بين مستويات التعبير العديدة والمتنوعة.

ج – المنهج السيميائي:

يعد المنهج السيميائي ثمرة ثقافة غربية انتقلت إلى العالم العربي عن طريق موجة التأثير الغربية، وإن كنا لا ننفي وجود بذور لهذا المنهج في التراث العربي بمسمى علم العلامات.

أصبحت القراءة النقدية في ضوء المنهج السيميائي قراءة إنتاجية تحاول تقريب القراءة من الكتابة؛ فيصبح القارئ كاتبا ومنتجا ثانيا للنص، لأنّ القراء السيميولوجية تعتبر أن النص يخفي بين سطوره أسرارًا كثيرة تستفز القارئ وترغمه على فك رموز النص انطلاقا من فهم العلاقة الجدلية بين الدال والمدلول.

فالمنهج السيميائي يُعد شكلا من أشكال التواصل، فيقيم علاقة تفاعل بين النص والقارئ، لأنّ الأخير ينشط على مستوى استنطاق الدال في النص مما يجعله يتفاعل معه تارة مؤثرا فيه، وتارة أخرى متأثرا به.

ويعرّف جميل حمداوي السيميولوجيا بأنها «العلم الذي يبحث في أنظمة العلامات سواءً أكانت لغوية أم أيقونية أم حركية»[62]؛ مما يعني أن السيميولوجيا تبحث في العلامات اللغوية وغير اللغوية التي تنشأ في كنف المجتمع، أو بمعنى آخر هي تبحث في حياة العلامات داخل الحياة الاجتماعية، أي أن لها وظيفة اجتماعية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ السيميولوجيا لسانية بالأساس، وأيقونية بالأخص، وهذا لأنها تشكل غالبية عناصر التواصل الإنسانية[63]، ولم تقف السيميائية عند حدودها العلمية، بل تجاوزتها إلى الوسائل المنهجية؛ فتحولت من علم موضوعه العلامة ومنهجه التحليل السيميائي إلى منهج قائم بذاته.

وانتقلت السيميائية –بحلتها الغربية– إلى الوطن العربي وصارت مادة من مواد الدراسة في أقسام اللغة العربية وآدابها ومنهجا ينتهجه كثير من النقاد العرب المعاصرين أمثال محمد مفتاح وعبد الله الغذامي وجميل حمداوي وصلاح فضل وعبد المالك مرتاض وغيرهم[64].

ويقوم التحليل السيميائي للنصوص على عدة عناصر أهمها: سيميائية العنوان سيميائية الصور، سيميائية الأسماء والأفعال، سميائية الزمان والمكان، سيميائية البُنى السطحية والبُنى العميقة، والخاتمة النصية، هذه الآليات الإجرائية وغيرها تعد المفاتيح التي يعتمدها الناقد في تحليل النصوص وكشف أسرارها.

وتجدر الإشارة إلى أنّ عرضنا لهذه المناهج النسقية لا يتوقف عند المنهج البنيوي والأسلوبي والسيميائي فحسب، بل يتعدى ذلك إلى العديد من المناهج الحداثية الأخرى التي حاولت دراسة النصوص من الداخل، ومن بينها: المنهج التفكيكي الذي يستخدم التفكيك للدلالة على نمط من قراءة النصوص، ويعتمد آلية الهدم والبناء؛ أي هدم القراءة السابقة وبناء قراءة جديدة تختلف عن الأولى، إضافة إلى المنهج التداولي الذي يعتمد على المظاهر الاتصالية للغة؛ إذ يبدأ التحليل التداولي من البحث عن حالة اللا تطابق بين النص والسياق.

نخلص في ختام هذا العنصر إلى أنّ المصطلح كالمنهج، كلاهما خلق أزمة للنقد العربي في محاولة ضبطهما وتقديمهما للمتلقي، وخاصة أن النقاد العرب غالبا ما يقدمون المصطلح أو المنهج من خلال نظرتهم الذاتية وفكرهم الخاص دون العودة إلى الأصول التي نشآ فيها.

كما تضاعفت أزمة المصطلح جراء تعدد المناهج من جهة، وغياب الوعي بأصولها من جهة أخرى، فأضحى المنهج مجرد أدوات إجرائية مفرغة، ولعل هذا ما زاد من غربة المنهج وصعوبة فهم إجراءاته.

وختاما فإن إشكالية المصطلح في ضوء تعدد المناهج تعتبر واحدة من أبرز الإشكاليات التي عرفها النقد العربي الحديث والمعاصر، حيث باتت تشير إلى حجم الأزمة التي يتخبط فيها الخطاب العربي بشكل عام، وهو ما أنتج إشكالية أخرى تمثلت في اختلاف المناهج الوافدة من وراء البحار إمّا من حيث التعريفات أو من خلال الآليات الإجرائية، لذا وجب تجاوز هذه الإشكالية والبحث عن الحلول الكفيلة بمعالجة أزمة المصطلح ومن ورائها إشكالية تعدد المناهج.

4- أزمة المصطلح في ظلّ تنوع مجالات الاستخدام:

يرى عبدالسلام المسدي أنّ إشكالية المصطلح أصبحت إشكالية ثقافية وفكرية بلورها انعدام الوعي لدى المثقف العربي بملابسات نشأة المصطلح ومجالات استخدامه، وخصوصياته الحضارية والثقافية التي يبقى وفيا لها رغم الجهود المبذولة لتثبيته في الحضارة العربية(65).

والملاحظ أن أزمة النقد الأدبي العربية ارتبطت بضعف العناية بالمصطلح النقدي في علاقته بالمثاقفة وتمثّل المناهج النقدية الحديثة، وفي ظل الواقع الذي يشهده المصطلح النقدي اتضحت مظاهر إشكالياته؛ ومن بين تلك الإشكاليات تبرز أزمة تنوع مجالات الاستخدام حيث أخذت هي الأخرى في التفاقم شيئا فشيئا، حتى أضحت تشكل عائقا أمام تطور المصطلح، مما شكّل صعوبة لدى الناقد العربي في فهم المصطلح وطرق ومجالات استخدامه.

وتضمن الدرس النقدي العربي عديد المحاولات في سبيل دراسة المصطلحات النقدية العربية نظرا لأهميتها وإقبال النقاد عليها بالدراسة والاستعمال، وعلى الرغم من أن الاهتمام بالمصطلح كان متأخرًا –نوعا ما– في عالمنا العربي، إلا أنه نال حظًّا وافرًا من الاهتمام في مجال الدراسات النقدية العربية الحديثة والمعاصرة، ومن أهم الجهود التي تناولت المصطلح بالدراسة والتحليل نجد محاولات الناقد يوسف وغليسي الذي درس (إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد)، حيث عالج من خلاله نظرية المصطلح النقدي، وناقش إشكالية المصطلح وآليات الاصطلاح، كما قام بتقديم دراسة تطبيقية للهوة المصطلحية في الخطاب العربي الجديد(66).

ولم يتوقف استخدام المصطلح في النقد العربي عند يوسف وغليسي فحسب، بل استخدمه أيضا مولاي علي بوخاتم، حيث تناول في كتابه (مصطلحات النقد العربي السيميائي الإشكالية والأصول والامتداد)، والذي انتقى فيه مجموعة من المصطلحات وقام بدراستها، كما بيّن أهم الطرق الواجب إتباعها في وضع المصطلحات وأهم الإشكاليات التي تعترضها(67).

ولعل محاولة النقاد العرب في احتضان المصطلح النقدي منذ دخوله إلى حقل الدراسات النقدية العربية جعلهم يقومون بعديد الدراسات في هذا المجال ويحاولون الولوج إلى ثنايا النصوص والخروج بنظرية نقدية عربية خالصة لهذا المصطلح لإعطاء منظور فكري نقدي يجعل للمصطلح أفاقا جديد كفيلة بالدراسة والبحث فيها.

خاتمة:

من خلال ما تقدّم نخلص إلى أنّ قضية إشكالية المصطلح النقدي نالت أهمية بالغة لدى النقاد والباحثين، وحظيت بالعناية اللازمة، ومما تمّ التوصل إليه أنّ الأزمة التي تعاني منها الثقافة العربية هي أزمة ثقافية انعكست على المصطلحات والمناهج، كما أنّ المنهج ليس مجرد آليات إجرائية تساعد على تحليل النص، بل للمنهج وظائف أخرى تتعدى ذلك للكشف عن القيم الجمالية للنصوص. ومن جملة النتائج المتوصل إليها نذكر:

- إنّ إشكالية المصطلح واحدة من إشكاليات النقد العربي الحديث والمعاصر، حيث باتت تشير إلى حجم الأزمة التي يتخبط فيها الخطاب العربي.
- إنّ أزمة النقد العربي لا تتوقف عند تعدد المناهج فحسب، بل تتعداها إلى غياب الوعي بأصول المنهج، وعدّه مجرد مجموعة من الوسائل والأدوات الإجرائية.
- من نتائج أزمة المصطلح في النقد العربي الحديث والمعاصر تعدد المصطلحات،وهو ما أسهم في خلق صعوبة في الفهم لدى كل من الناقد والقارئ على حدٍّ سواء.
- تحول المصطلح إلى وسيلة لإلغاز المعنى وإخفائه، عوض تقريبه وتوضيحه.

- إن تعدد المناهج وتنوعها (سياقية ونسقية) بالرغم من أنه خدم النقد العربي، إلا أنه خلق أزمة أخرى على المستوى الإجرائي أساسا، وذلك لعدم وجود آلية متفق عليها في تحليل النصوص الأدبية.
- خلق تعدد المناهج أزمة لدى القارئ في اختياره للمنهج الأنسب لتحليل النص وكشف أسراره، فكثرة المناهج عمّق من أزمة النقد العربي.
- إنّ تعدد المناهج أدى إلى كثرة المصطلحات؛ فنجد للمنهج الواحد كمًّا هائلا من المصطلحات الدالة عليه، وهذا ما عمّق المشكلة لدى كلّ من الناقد والقارئ.
- إنّ تنوع مجالات استخدام المصطلح في النقد أسهم في ظهور العديد من الدراسات التي حاولت تناول مشكلة المصطلح والمنهج.
- إنّ استخدام المصطلح لا يتوقف عند موضوع النقد فحسب، بل يتجاوز ذلك إلى عديد المجالات على غرار اللسانيات، النحو، الصرف، الأدب، وغيرها من المجالات الأخرى.

الهوامش والإحالات:

(1)– محمد مرتضى الحسيني الزبيدي: تاج العروس من جواهر القاموس، ج6، تحقيق: حسين نصّار مطبعة حكومة الكويت، الكويت، ط2، 1969، ص 551.

(2)– أحمد ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط2، 1979، ص 303.

(3)– مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي: القاموس المحيط، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط8، 2005، ص 292.

(4)– جمال الدين أبو الفضل محمد ابن مكرم (ابن منظور): لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرون، مج 4، دار المعارف، مصر، (د ط)، 1981، ص 2479.

(5)– أحمد مختار عمر: معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2008، ص 146.

(6)– شوقي ضيف: المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط4، 2004، ص 520.

(7)– الشريف الجرجاني: كتاب التعريفات، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، مصر (د ط)، (د ت)، ص 27.

(8)– عبد السلام المسدي: الأدب والخطاب والنقد، دار الكتاب الجديد، لبنان، ط1، 2004، ص ص 13–14.

(9)– محمود فهمي حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، مجلة مجمع القاهرة، مج59، 1986، ص11

(10)– علي بن إبراهيم النملة: إشكالية المصطلح في الفكر العربي، بسيان للنشر والتوزيع والإعلام بيروت، لبنان، ط1، 2010، ص ص 15–16.

(11)– ممدوح محمد خسارة: علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، دار الفكر، دمشق سوريا، ط1، 2008، ص 11.

(12)– أحمد مطلوب: معجم مصطلحات النقد العربي القديم، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1 2001، ص 10.

(13)– مهدي صالح سلطان الشمري: في المصطلح وعلم الدلالة، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد العراق، 2012، ص 59.

(14)– أحمد مطلوب: في المصطلح النقدي، منشورات المجمع العلمي، بغداد، العراق، ط2، 2002 ص235.

(15)– عبد السلام المسدي: المصطلح النقدي، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع، تونس (د ط)، 1994، ص 20.

(16)– ينظر: مليكة النوي: المصطلح النقدي في العصر الحديث، الملتقى الدولي الأول في المصطلح النقدي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 09 و10 مارس 2011، ص 214.

(17)– يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، منشورات الاختلاف الجزائر، ط1، 2008، ص 42.

(18)– عبد السلام المسدي: المصطلح النقدي، ص 126.

(19)– المرجع نفسه، ص 126.

(20)– يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 56.

(21)– المرجع نفسه، ص 57.

(22)– المرجع نفسه، ص 57.

(23)– المرجع نفسه، ص 59.

(24)– ينظر: وهيبة دربالي: المصطلح النقدي العربي المعاصر بين الحداثة والتراث، أعمال الملتقى الوطني الأول التراث العربي وجديد القراءات النقدية، المركز الجامعي برج بوعريريج، ع9، 2011، ص281.

(25)– ينظر: فاضل ثامر: إشكالية المصطلح النقدي في الخطاب النقدي العربي الحديث، مجلة نزوى ع86، أفريل 1996، ص 35.

(26)– ينظر: نهاد التكرلي: اتجاهات النقد الأدبي الفرنسي المعاصر، الموسوعة الصغيرة، رقم 36، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، العراق، 1979، ص 114.

(27)– ينظر: حسين جمعة: المسار في النقد الأدبي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، (دط) 2003، ص 129.

(28)– ينظر: صلاح فضل: مناهج النقد المعاصر: ميريت للنشر ، القاهرة، مصر، ط1، 2002، ص25.

(29)– يوسف وغليسي: مناهج النقد الأدبي الحديث، جسور للنشر، الجزائر، ط1، 2007، ص 15.

(30)– ينظر: إنريك أندرسون إمبرت: مناهج النقد الأدبي، ترجمة: الطاهر أحمد مكي، مكتبة الآداب القاهرة، مصر، ط1، 1991، ص 107.

(31)– ينظر: سيد قطب: النقد الأدبي أصوله ومناهجه، دار الشروق، القاهرة، ط8، 2003، ص 165.

(32)– ينظر: المرجع نفسه، ص ص 167–168.

(33)– ينظر: المرجع نفسه، ص 169.

(34)– ينظر: يوسف وغليسي: مناهج النقد الأدبي الحديث، ص ص 20 – 21.

(*)– هيبوليت تين (1828– 1893): ناقد فرنسي عاش في النصف الثاني من القرن 19، تعد نظريته ترجمة معتدلة للنظريات الحديثة في ربط الأدب بالحياة التي تتحكم فيها عوامل منها: بيئة المبدع ثقافته، تربيته، والعوامل الزمانية والمكانية المؤثرة فيه. ينظر: يوسف وغليسي: مناهج النقد الأدبي الحديث، ص 16.

(**)– غوستاف لانسون (1857–1934): أكاديمي فرنسي أعلن عن هويته المنهجية سنة 1909 في محاضرة بجامعة بروكسل حول الروح العلمية ومنهج تاريخ الأدب، ثم أتبعها سنة 1910 بمقاله الشهير: "منهج تاريخ الأدب" الذي حدّد فيه خطوات المنهج التاريخي. ينظر: يوسف وغليسي: مناهج النقد الأدبي الحديث، ص 18.

(35)– ينظر: صلاح فضل: مناهج النقد المعاصر، ص ص 35–36.

(36)– ينظر: المرجع نفسه، ص 45.

(37)– إنريك أندرسون إمبرت: مناهج النقد الأدبي، ترجمة: الطاهر أحمد مكي، ص 117.

(38)– ينظر: إبراهيم السعافين وخليل الشيخ: مناهج النقد الأدبي الحديث، منشورات جامعة القدس المفتوحة، عمان، الأردن، ط1، 1997، ص 103.

(39)– إنريك أندرسون إمبرت: مناهج النقد الأدبي، ترجمة: الطاهر أحمد مكي، ص 127.

(40)– ينظر: إبراهيم السعافين وخليل الشيخ: مناهج النقد الأدبي الحديث، ص 104.

(41)– المرجع نفسه، ص 142.

(42)– ينظر: يوسف وغليسي: مناهج النقد الأدبي الحديث، ص 22.

(43)– ينظر: صلاح فضل: مناهج النقد المعاصر، ص 66.

(44)– المرجع نفسه، ص 67.

(45)– ينظر: سيد قطب: النقد الأدبي أصوله ومناهجه، ص ص 207–208.

(46)– ينظر: يوسف وغليسي: مناهج النقد الأدبي الحديث، ص 23.

(47)– ينظر: المرجع نفسه، ص ص 23–24.

(48)– سمير سعيد حجازي: إشكالية المنهج في النقد العربي المعاصر، دار طيبة للنشر والتوزيع والتجهيزات العلمية، القاهرة، مصر، (د ط)، 2005، ص6.

(49)– عبد الغني بارة: إشكالية تأصيل الحداثة في الخطاب النقدي العربي المعاصر؛ مقاربة حوارية في الأصول المعرفية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، (د ط)، 2005، ص 134.

(50)– زبيدة القاضي: النقد العربي المعاصر من النسقية إلى الإبداع تحولات الخطاب النقدي المعاصر عالم الكتب الحديث، مصر، ط1، 2008، ص 66.

(51)– ينظر: صلاح فضل: مناهج النقد المعاصر، ص ص 85–86.

(52)– فيكتور إيرليخ: الشكلانية الروسية، ترجمة: محمد الولي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب ط1، 2000، ص 66.

(53)– ينظر: المرجع نفسه، ص 14.

(54)– ينظر: يوسف وغليسي: مناهج النقد الأدبي الحديث، ص 67.

(55)– ينظر: المرجع نفسه، ص 72.

(56)– ينظر: المرجع نفسه، ص 73.

(57)– ينظر: سمير حجازي: مدخل إلى منتهج النقد الأدبي، دار التوفيق للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ط1، 2004، ص 24.

(58)– إبراهيم السعافين وخليل الشيخ: مناهج النقد الأدبي الحديث، ص 13.

(59)– ينظر: يوسف وغليسي: مناهج النقد الأدبي الحديث، ص 76.

(60)– عبد السلام المسدي: الأسلوبية والأسلوب، الدار العربية للكتاب، طرابلس، ليبيا، ط3، 1982 ص 56.

(61)– المرجع نفسه، ص 52.

(62)– جميل حمداوي: السيميولوجيا بين النظرية والتطبيق، مطبعة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ط1، 2011، ص 6.

(63)– ينظر: برنار توسان: ما هي السيميولوجيا، ترجمة: محمد نظيف، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء المغرب، ط2، 2000، ص 35.

(64)– ينظر: يوسف وغليسي: مناهج النقد الأدبي الحديث، ص 98.

(65)– ينظر: عبد السلام المسدي: الأدب وخطاب النقد، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2004 ص 30.

(66)– ينصح بالعودة إلى كتاب يوسف وغليسي: إشكالة المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد.

(67)– ينصح بالعودة إلى كتاب مولاي علي بوخاتم: مصطلحات النقد العربي السيميائي الإشكالية والأصول والامتداد، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، ط1، 2005.

إشكالية تكامل وتضافر المصطلحات اللغوية وتعددها في التفسير

The problematic of integration and cooperation of linguistic terms and their multiplicity in Interpretation

د. مصطفى قدوري

جامعة عبد المالك السعدي – تطوان (المغرب)

staff.kaddouri90@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/08/15 **تاريخ القبول: 2020/09/05**

ملخص:

يبتغي هذا البحث إيضاح الصلة بين المصطلحات اللغوية التي تقوم عليها مختلف المستويات اللغوية سواء أكانت صوتا أم صرفا أم نحوا أم بلاغة أم معجما، فتتكامل وتتضافر فيما بينها لتشكل لحمة واحدة يصعب التمييز بينها، ويزداد الأمر صعوبة أثناء دمج هذه المصطلحات بعلوم أخرى مثل علوم القرآن، وأصول الفقه في التفسير، فهنا تتعدد، وهنا تكمن الإشكالية.

فالعمل يروم الكشف عن مواضع هذا التضافر، والتفصيل بين المصطلحات، وتجليتها للقارئ، علما بأنّ لكلّ علم منهج وجهاز مفاهيمي ومصطلحاته التي يقوم بها، وأنّ لكل عالم دربته ومراسه في الأخذ بهذه المستويات لمعالجة القضايا والمواضيع التي يهتم بها.

الكلمات المفتاحية: المصطلحات، اللغوية، التفسير، إشكالية، تكامل، تضافر.

***Abstract*:**

This research seeks to clarify the relationship between the linguistic terms on which the different linguistic levels are based, whether it is a phoneme, morphology, syntax, rhetoric, or lexicon, so that they integrate and cooperate with each other to form a single woof that is difficult to distinguish, and the matter becomes more difficult during the merging of these terms with other sciences such as the

sciences of the Qur'an, and The principles of jurisprudence in the interpretation. In this case it varies, and here in lies the problematic.

The task aims to exposure the sites of this cooperation, and separating terminologies, and revealing it to the reader, bearing in mind that every science has a method and a conceptual apparatus and its terminology that it carries out, and that every field has its habit and way in taking these levels to deal with the issues and topics he is interested in.

Keywords: Terms, linguistic, interpretation, problematic, integration, cooperation.

تقديم:

يروم هذا البحث بيان العلاقة الرابطة بين المصطلحات الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية والبلاغية في التفسير، حيث تتضافر فيما بينها وتتعدد لتشكل لحمة واحدة، ثم تقدّم بذلك أُنموذجا في التفسير اللغوي؛ ييسر الفهم على المتلقي ويقربه من أهداف الدّراسة، ويخلصه من تشتت الذهن إلى الضبط والتنظيم.

وبما أننا نتحدث عن التفسير سنبين مواضع هذا التكامل في ميداني علوم القرآن وأصول الفقه، وهذا المزج سيتمثل في جوانبَ متعدّدة من قبيل: التداخل بين المصطلحات في كتابات الأصوليين وعُلماء القرآن، وضِمنها مكونات أخرى مثل: المزج بين المصطلحات الصوتية والفقهية، المزج بين النّحو وأصول الفقه، المزج بين المصطلحات البلاغية والصّرفية والصوتية، المزج بين المصطلحات المعجمية والفقهية...

ويَحسُن التنبيه في هذا الصدد إلى أنّ البحث يقتضي تداخلا أو تعددا في بعض المصطلحات التي تمّ المزج فيها مع ميدان الفقه؛ فمثلا هناك مصطلحات خُصَّت للتداخل بين النحو والفقه، وفي موضع آخر ذِكْرٌ للمصطلحات النحوية لكن ممزوجة بمصطلحات أخرى مثل: البلاغة أو الصوت والنّحو، فهو تعدد للعنوان فقط وليس للمكون، والمقام يقتضي هذا التقسيم لتقريب المتلقي أكثر من موضوع البحث. كما ينبغي الإشارة إلى أنّ هذه الدراسة تطرقت إلى المصطلحات التي تضمنتها كتب أصول الفقه: البرهان في علوم القرآن، والبرهان في أصول الفقه، الإتقان في علوم القرآن، والموافقات...

إنّ غايتنا في هذا البحث ليس الإحاطة بجميع المصطلحات التي وردت في كتب أصول الفقه وعلوم القرآن، وإنما سنوضح أنّ المصطلحات لا تختص بمجال معين كالصرف أو النّحو أو البلاغة أو الأصوات، ولكن يتم المزج بينها لتفسير أحكام كثيرة من الفقه وعلوم القرآن ومعانيه، وهذا يطرح إشكالية تعدد المصطلحات، وللتمييز بينها يتوجب الإلمام والإحاطة بمعظم ما ينتمي منها إلى علم معين؛ فلعلوم القرآن مفاهيمه ومفرداته التي يتشكل بها، كما للفقه وأصوله، والنحو ومعانيه، وللصرف وأوزانه، وللبلاغة وعلومها وللأصوات واختلاف قراءاته.

- **في مفهوم التداخل بين المصطلحات في كتابات الأصوليين وعلماء القرآن:**

نقصد بالتّداخل بين المصطلحات في كتابات الأصوليين وعُلماء القرآن ذلك المزج الذي يتم بين المصطلحات الصوتية، والمصطلحات الصّرفية، والمصطلحات النّحوية والمصطلحات المعجمية، والمصطلحات البلاغية، حيث سنبين مواضع التّكامل والاقتران المعرفي بين قاعدتين أو أكثر، مستمدّة من عِلمين على الأقل، لكن هذا التكامل يقتصر في هذا المبحث على علمي الأصول والقرآن، وغاية هذا المزج الإسهام في تنمية اللغة العربية وتطويرها من خلال استخلاص مصطلحات حديثة تساعد الباحثين على فهم عدّة مشكلات وقضايا مستعصية.

1- التكامل بين النّحو وأصول الفقه في التفسير:

سنبين في هذا الموضع كيف يستعين علماء القرآن، وأصول الفقه بالمصطلحات اللغوية سواء كانت صوتا، أو نحوا، أو بلاغة، أو معجما، لتفسير مجموعة من الأحكام الفقهية؟ ومما نبدأ به نص للشاطبي في الموفقات ضمن القسم الثاني من مقاصد المكلف يورد فيه أحكاما فقهية ممزوجة بمصطلحات نحوية، يقول: "فيلزم أن يكون ممنوعا من ذلك الفعل لكن إذا فعله فيعد متعديا بفعله، ويضمن ضمان المتعدي على الجملة، وينظر في الضمان بحسب النفوس والأموال على ما يليق بكلّ نازلة، ولا يعدّ قاصدا له البتة، إذا لم يتحقق قصده للتعدي، وعلى هذه القاعدة تجري مسألة الصلاة في الدار المغصوبة، والذبح

بالسكين المغصوبة، وما لحق بها من المسائل التي هي في أصلها مأذون فيها ويلزم عنها إضرار الغير، ولأجل هذا تكون العبادة عند الجمهور صحيحة مجزئة"[1].

وردت القاعدة الفقهية في سياق ما لا يلحق الجالبَ أو الدافعَ ضررٌ، ولكنْ أداؤُه إلى المفسدة قطعي عادة، والقاعدة النّحوية في سياق الفعل يقصد به: الإضرار أو لا يقصد. وسياق الفاعل: الجالب أو الدافع، معتمدا في ذلك على مصطلح "التعدي" في الفعل الذي يقترن بمصطلح "التعدي" في الحكم الفقهي.

وفي سياق المصطلحات الفقهية المتعلقة بأسباب النزول يقول السيوطي:"وقد جاءت آيات في مواضعَ اتفقوا على تعديتها إلى غير أسبابها كنزول آية الظهار في سلمةَ بنِ صخر وآية اللعان في شأن هلال بن أميةَ ونزول حدّ القذف في رماة عائشةَ رضي الله عنها ثم تعدى إلى غيرهم"[2].

فارتبطت آيات هذا النّص التي تدلّ على أسباب النّزول بالتّهم الواهية التي لحقت عائشة رضي الله عنها في سفرها مع رسول الله عليه الصلاة والسلام، وإضلالها الطّريق بعد قضاء حاجتها، ليجدها أحد الصحابة ثم يأخذها معه لإيصالها إلى قافلة النبي عليه الصلاة والسلام وصحابته. وفي هذا الصّدد أنزل الله تعالى آيات كريمة تُبرئ عائشة رضي الله عنها مما لحقها من باطل. فإذا تأملنا في المصطلحات المستعملة في هذا النّص نجد مصطلحات متعلّقة بالنّحو وهو الفعل "تعدى" و"تعديتها"، ومصطلحات متعلّقة بأصول الفقه ومن عُلوم القرآن: (أسباب النّزول)، (آيات)، (حدّ القذف)...

ومن هذا قوله في معرفة الفواصل، ورؤوس الآي: "إذا بلغ منتهاها فهكذا المتكلم إذا تمّ معناه ثم تعداه بزيادة فيه فقد أوغل"[3]. فاستعمل إلى جانب القاعدة الفقهية مصطلحين: الأول منهما نحوي (التعدية)، والثاني صرفي (الزيادة).

وقال في تفسير آية قرآنية: "والعامل في يوم ترجف محذوف وهو الجواب المقدر تقديره لتبعثنّ يَوْمَ ترجف الراجفة، وإنْ جَعَلْنا يوم ترجف الجواب فالعامل في يوم معنى قوله:

﴿**قلوبٌ يومئذ واجفة**﴾، ويكون تتبعها الرادفة في موضع الحال. ويحتمل أن يكون العامل فيه تتبعها"[4]. فاعتمد بذلك السيوطي لتفسير الآية القرآنية مصطلحات نحوية: (العامل) (محذوف)، (مقدّر)، (الحال).

ونقل لنا نصّا في سياق آخر يقول فيه: "سئلتُ عن الحكمة في تنكير (أَحَدٌ) وتعريف (الصَّمَدُ) في قوله تعالى: ﴿**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝ اللَّهُ الصَّمَدُ**﴾(سورة الإخلاص، الآية: 2/1)، وألّفت في جوابه تأليفاً مودَعاً في الفتاوى، وحاصله أن في ذلك أجوبة:

أحدها: أنه نكر للتعظيم، والإشارة إلى أنَ مدلوله، وهو الذات المقدسة، غير ممكن تعريفها والإحاطة بها.

الثاني: أنّه لا يجوز إدخال (أل)، كغير وكل وبعض، وهو فاسد، فقد قرئ: قل هو الله الواحد الصمد"[5].

فنلحظ أنّ مُراد السائل معرفة القاعدة الشرعية، أو الحكم الفقهي من تنكير (أحد) وتعريف (الصّمد)، فسمع من الإجابة ما لم يتوقعه، حيث وظّف المُجيب مصطلحات نحوية لتفسير هذه الحكمة وهي: التنكير للتعظيم، وعدم جواز إدخال (أل) مثل غير وكل وبعض؛ لأنّ هذا في اعتقاده أمر فاسد.

وفي باب التأويلات يقول صاحب البرهان في أصول الفقه: فإذا ثبت ما نبهنا عليه من هذه القاعدة رجع بنا الكلام بعد هذا إلى قوله تعالى: ﴿**فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِيناً**﴾(المجادلة الآية:4). والمساكين معطون، والطعام في هذا التقدير المفعول الثاني فقد جرى الكلام على إظهار أحد المفعولين[6]، فمزج بذلك بين القاعدة الفقهية التي تحض على إطعام ستين مسكينا في حالة من الحالات التي يُخِلّ بها المؤمن بفرض من فُروض الإسلام. وبين بعض المصطلحات النّحوية التي ساعدته في تفسير معنى الآية وهي: (التقدير)، (المفعول)، (المفعولين).

وفي الباب نفسِه يقول: "هذا بيان الكلام فمن عذيرنا ممن يقدر حذف المظهر المعتبر وإظهار المفعول المسكوت عنه وهذا عكس الحق ونقيض الصدق"[7] فالحذف وإظهار المفعول مصطلحان نحويان استعان بهما المؤلف في بيان القاعدة الفقهية في باب التأويلات.

ويقول أيضا: "والسبب فيه أنّ أصل قياسه إذا كان القياس قياسا معنويا معللا والقايس مُطالب بإثبات العلة، وسيتعلق إذا طولب بمسلك من الظنون وظهور كلام الرسول في التعليل"(8). فاعتمد بذلك على مصطلحات نحوية من قبيل: (القياس)، (العلّة) (التعليل)، (معللا)، رغم أنّ مصطلح العِلة قد يكون مجاله في أصول الفقه أقرب، إلا أنّ كثرة تداوله في علم النّحو جعلتنا نرجح كفّته، فندرجه ضمنه.

"وفي موضع آخر يذكر حذف المعطوف عليه: ﴿**أَنِ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ**﴾(سورة الشعراء، الآية: 63) فانفلق أي فضرب فانفلق، وحيث دخلت واو العطف على لام التعليل ففي تخريجه وجهان:

أحدهما: أن يكون تعليلا معلله محذوف كقوله: ﴿**وَلِيُبْلِيَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلَاءً حَسَنًا**﴾(سورة الأنفال، الآية: 17) فالمعنى وللإحسان إلى المؤمنين فعل ذلك.

والثاني: أنّه معطوف على علة أخرى مضمرة ليظهر صحة العطف أي فعل ذلك ليذيق الكافرين بأسه وليبلي"(9).

هذه الآية وردت في سياق أمر الله تعالى موسى عليه السلام بضرب ماء البحر بعصاه أثناء فراره من فرعون وأتباعه، ففسرها السيوطي بتوظيف المصطلحات النّحوية التي تُسهِم في استنباط المعاني، وهذه المصطلحات هي: (المعطوف)، (العطف)، (لام التّعليل)، (المعلل) (المحذوف).

ويفسر في نص آخر معنى الأصل والقياس: "قال: أمّا ما له أصل كذلك فإنه مما يصار إلى قبول القياس عليه كقياس إدغام "قال رجلان" على "قال رب" ونحوه مما لا يخالف نصا ولا أصلا ولا يرد إجماعا مع أنه قليل جدا". فاستعمل بذلك مصطلح (القياس) في النّحو واستعمل (الإدغام) في الصّرف أو الصوت حسب عُلماء القراءات.

وفي موضع آخر يقول: "ومن ذلك تقديمه صلى الله عليه وسلم على نوح ومن معه في قوله: ﴿**وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ**﴾(سورة الأحزاب، الآية: 7). وتقديم الرسول

في قوله: ﴿مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾(سورة الحج، الآية: 52). وتقديم المهاجرين في قوله: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ﴾(سورة التوبة، الآية: 100)، وتقديم الإنس على الجن حيث ذكرا في القرآن وتقديم النبيين ثم الصديقين ثم الشهداء ثم الصالحين في آية النساء وتقديم إسماعيل على إسحاق"[10].

موضع النّحو في هذا النّص جليّ، حيث وظّف مصطلحي التقديم والتأخير لبيان أنّ القرآن الكريم يقدّم ما يراه مناسبا للعناية به، ويؤخر ما يحتاج إلى تأخير للاهتمام بما قدِّم و(التقديم) و(التأخير) يُعتمدان في ميداني النّحو والبلاغة أيضا.

2- تضافر المصطلحات الصوتية والفقهية:

ورد هذا التضافر في سياق حديث السيوطي عن الوقف والابتداء، حيث نقل عن الشعبي القول التالي: إِذَا قَرَأْتَ ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾(سورة الرحمن، الآية: 26) فَلَا تَسْكُتْ حَتَّى تَقْرَأَ: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾(سورة الرحمن، الآية:27)[11]. ففي قوله إشارة إلى معرفة الوقف كنوع من المصطلحات الصوتية التي يتبعها المرتلون لآيات القرآن الكريم وحضٌّ على تعلُّم القرآن، ومعرفة فواصله، يضيف القول "وَلِذَلِكَ حَضَّ الْأَئِمَّةُ عَلَى تَعَلُّمِهِ وَمَعْرِفَتِهِ. وَفِي كَلَامِ عَلِيٍّ دَلِيلٌ عَلَى وُجُوبِ ذَلِكَ وَفِي كَلَامِ ابْنِ عُمَرَ بُرْهَانٌ عَلَى أَنَّ تَعَلُّمَهُ إِجْمَاعٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَصَحَّ، بَلْ تَوَاتَرَ، عِنْدَنَا تَعَلُّمُهُ وَالِاعْتِنَاءُ بِهِ مِنَ السَّلَفِ الصَّالِحِ"[12].

وفي تاريخ بغداد للخطيب في ترجمة الشافعي قال: "وقرأت القرآن على إسماعيل بن قسطنطين وكان يقول القرآن اسم وليس مهموزا ولم يؤخذ من قرأت ولو أخذ من قرأت لكان كلّ ما قرئ قرآنا ولكنه اسم للقرآن مثل التوراة والإنجيل يهمز قرأت ولا يهمز القران"[13].

تنص القاعدة الفقهية على معرفة أسماء القرآن واشتقاقاتها، ويمزج بينها وبين القراءات ضمن المصطلحات الصوتية ذاكرا في ذلك مجموعة من المصطلحات مثل (قرأت)، (يهمز) (مهموزا)، قُرئ..).

وذكر السيوطي في كيفية تحمل القرآن ما يلي: "التحقيق وهو إعطاء كلّ حرف حقه من إشباع المد، وتحقيق الهمزة، وإتمام الحركات، واعتماد الإظهار والتشديدات، وبيان الحروف وتفكيكها، وإخراج بعضها من بعض بالسكت والترتيل والتؤدة. وملاحظة الجائز من الوقوف، بلا قصر ولا اختلاس ولا إسكان محرك ولا إدغامه، وهو يكون لرياضة الألسن وتقويم الألفاظ. ويستحب الأخذ به على المتعلمين من غير أن يتجاوز فيه إلى حدّ الإفراط بتوليد الحروف من الحركات، وتكرير الراءات، وتحريك السواكن، وتطنين النونات بالمبالغة في الغنات..."(14).

يعدّ التّحقيق أول قراءة في كيفية تحمل القرآن؛ وهي قاعدة فقهية تبين للقارئ وجوه القراءة الصحيحة، مزج فيها بين مصطلحات صوتية أخرى منها إشباع المد، وتحقيق الهمزة وإتمام الحركات، وبيان الحروف وتفكيكها، والسكت وغيرها ....

وقال مجاهد: "إذا شك القارئ في حَرْفٍ، هل هو بالتاء أو بالياء فليقرأه بالياء، فإن القرآن مذكّر. وإن شكَّ في حرف هل هو مهموز أو غير مهموز فليترك الهمز. وإن شك في حَرْفٍ هل يكون موصولاً أو مقطوعاً فليقرأه بالوصل. وإن شك في حَرْفٍ هل هو ممدود أو مقصور فليقرأه بالقصر. وإن شك في حرف هل هو مفتوح أو مكسور فليقرأه بالفتح لأنّ الأول غير لَحْن في بعض المواضع، والثاني لحن في بعض المواضع. ويكره قطعُ القراءة لمكالمة أحد"(15).

هذا النّص حسن يوجه عامّة القرّاء إلى الطريقة الصّحيحة لقراءة وترتيل القرآن الكريم، وهو توجيه ييسر على القارئ المبتدئ قراءة وفهمَ معاني القرآن، والفهم يكون بعد القراءة الصّحيحة، ويحدد في القاعدة الفقهية كيفية ترتيل القرآن الكريم عبر مجموعة من المصطلحات الصوتية سواء في (الوصل)، أو (القطع) أو (الهمز) أو (القصر) أو (الفتح) أو (الكسر).

ويذكر في موضع آخر: "وأمّا القراءة بالألحان المطربة بحيث ألا يفرط في المدّ وفي إشباع الحركات حتى يتولَّد من الفتحة ألف، ومن الضمة واو، ومن الكسرة ياء، ويدغم في غير

موضع الإدغام، فلا بأس.(...) وتستحَبّ قراءته بالتفخيم، لحديث الحاكم: نزلَ القرآن بالتفخيم (...) ولا يدخل في هذا كراهة الإمالة التي هي اختيار بعض القراء. وقد يجوز أن يكون نزل القرآن بالتفخيم، فيرخص مع ذلك في إمالة ما تحسن إمالته"[16].

استعان بالمصطلحات الصوتية لتوضيح القراءة بالألحان المطربة، يظهر ذلك في المفاهيم التي اعتمدها: (كراهة الإمالة)، (التفخيم)، (الضمة)، (الكسرة)، (إشباع الحركات) ويشترط في ذلك عدم المبالغة حتى تميل القراءة عن أصلها. "وقد استمر أهل القراءات في العمل بالروايات التي صحت عندهم مما وافق المصحف، وأنهم في ذلك قارئون للقرآن من غير شك ولا إشكال، وإن كان بين القراءتين ما يعده الناظر ببادئ الرأي اختلافا في المعنى لأنّ معنى الكلام من أوله إلى آخره على استقامة لا تفاوت فيه بحسب مقصود الخطاب كـ: {مَالِكِ} و {مَلِكِ} (سورة الفاتحة. الآية: 04)"[17].

ومعنى هذا الكلام أنّه ينبغي على عامّة القرّاء أن يتبعوا الروايات التي صحّت، ووافقت القرآن الكريم؛ وإن كانت تختلف في قراءاتها في مواضع كثيرة، إلا أنّ المعنى المقصود لا يختلف، ومن ذلك الاختلاف بين رواية ورش ورواية حفص في قراءة "مالك"، فمنهم من يقرأها هكذا "مالك"، ومنهم من يقرأها بدون ألف (ملك).

وفي الإمالة والفتح يقول السيوطي: "والأصل فيها حديث حذيفة مرفوعا: "اقرؤوا القرآن بلحون العرب وأصواتها وإياكم وأصوات أهل الفسق وأهل الكتابين"، قال: فالإمالة لا شك من الأحرف السبعة ومن لحون العرب وأصواتها. وقال أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا وكيع حدثنا الأعمش عن إبراهيم قال: كانوا يرون أنّ الألف والياء في القراءة سواء قال يعني بالألف والياء التفخيم والإمالة"[18].

في النّص تحذير من اتباع أهل الفجور والفسق الذين يحرفون القرآن عن مواضعه، وأمر باتباع أصوات ولحون أهل الإيمان من العرب، وما صحّ عنهم في شواهدهم، وهذه قاعدة فقهية استعمل فيها مصطلحات صوتية من قبيل: (الإمالة)، (اللحون)، (التفخيم) (القراءة)، (الفتح).

وقرأ رجل على عبد الله بن مسعود "طه" ولم يكسر فقال عبد الله: "طه" وكسر الطاء والهاء. فقال الرجل: "طه" ولم يكسر فقال عبدالله: "طه" وكسر الطاء والهاء، فقال الرجل: "طه" ولم يكسر فقال عبدالله: "طه" وكسر ثم قال هكذا علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم"[19].

عبد الله بن مسعود رضي الله عنه من الصّحابة الذين تتلمذوا على يد رسولنا الكريم عليه الصلاة والسلام، فتعلّم مصطلحات القراءة حتى صار عالما بالقراءات يُؤخذ عنه ويُتّبع في قراءته، والنّص المقدّم يبين توجيه عبد الله بن مسعود قراءة الرجل، حيث كان يقرأ بفتح الطاء والهاء، إلا أنّ عبد الله بن مسعود وجّهه إلى الكسر في الحرفين قصد الإمالة في الكلام، طبقا لما تعلمه على رسول الله عليه أفضل الصلاة والسلام؛ فاعتمد النّص على التوجيه الفقهي، بتوظيف المصطلحات الصوتية من كسر وفتح.

3- التكامل بين المصطلحات البلاغية والصرفية والفقهية:

ومثل ذلك قول السيوطي في الفصل المعنون بـ: "في بيان الموصول لفظا المفصول معنى" قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿**هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا**﴾(سورة الأعراف، الآية: 189) إِلَى قَوْلِهِ: ﴿**جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ**﴾(سورة الأعراف، الآية: 190) علّق عليها بقوله: "هَذِهِ فَصْلٌ مِنْ آيَةِ آدَمَ خَاصَّةٌ فِي آلِهَةِ الْعَرَبِ"[20]. فهنا قاعدة فقهية فصلت في كون الشرك غير متعلق بآدم وحوّاء؛ لأنّ الأنبياء معصومون عن الشرك قبل النّبوة، وقاعدة بلاغية تجلّت في الفصل بين الآيتين لفظا، ووصلهما معنى.

أمّا الجانب الصرفي فيظهر في التعليق على الآية نفسها: "ويوضح ذلك تغيير الضمير إلى الجمع بعد التثنية ولو كانت القصة واحدة لقال عما يشركان كقوله: ﴿**وَعَزَّا اللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ آتَاهُمَا صَالِحاً جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا**﴾(سورة الأعراف، الآية: 190)، وَكَذَلِكَ الضَّمَائِرُ فِي قَوْلِهِ بَعْدَهُ: ﴿**أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئاً**﴾(سورة الأعراف، الآية: 191) وما بعده إلى آخر الآيات وحسن التخلص والاستطراد من أساليب القرآن"[21].

تتضافر ثلاثة مصطلحات في هذا القول؛ يرتبط الأول بـ(الصرف) من خلال التحويل من ضمير التثنية إلى الجمع، والثاني بـ(الفقه) من خلال تبرئة آدم وحواء من الشرك، والثالث في (حسن التخلص) و(الاستطراد) باعتبارهما (أسلوبين بلاغيين)، وقد يرتبط الانتقال من ضمير إلى ضمير بعلم البلاغة فيما يسمى بـ"أسلوب الالتفات".

ومنه أيضا ما قاله صاحب البرهان في النوع الثالث والعشرين المعنون بـ: "معرفة توجيه القراءات وتبيين وجه ما ذهب إليه كلّ قارئ" "وقال أبو جعفر النحاس وقد حكى اختلافهم في ترجيح: {**فك رقبة**} بالمصدرية والفعلية فقال والديانة تحظر الطعن على القراءة التي قرأ بها الجماعة ولا يجوز أن تكون مأخوذة إلا عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد قال: "أنزل القرآن على سبعة أحرف" فهما قراءتان حسنتان لا يجوز أن تقدم إحداهما على الأخرى"[(22)].

فالقاعدة الفقهية وردت في معرفة توجيه القراءات، والقاعدة الصرفية والنحوية تتجلى في الاختلاف القائم بين لفظ "فك" هل هو مصدر "فكٌّ" أو فعل "فكَّ"؟ وقد تكامل فيها المصطلح الصوتي (القراءات) بالمصطلح الصرفي (المصدرية) بالمصطلح النحوي (الفعلية).

4- تضافر المصطلحات الفقهية والنحوية والبلاغية:

وذلك يتضح في سياق التعليق على قوله تعالى: ﴿**هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ**﴾(سورة الحشر، الآية: 24)، يقول: "بفتح الواو والراء على أنه اسم مفعول وتأويله أنه مفعول لاسم الفاعل الذي هو الباري فإنه يعمل عمل الفعل كأنّه قال الذي برأ المصور"[(23)]، وهي تتمة للتعليق على النوع الثالث والعشرين: معرفة توجيه القراءات وتبيين وجه ما ذهب إليه كل قارئ، إلا أنّ التعليق كان مراعاة للجانب النّحوي؛ لأنّ تأويله في قراءة لفظ "المصور" ليس صفة للبارئ، وإنما مفعول "المُصوَّر" لاسم الفاعل "البارئُ".

ومنه قوله: "لأنّ القصد من إنزال القرآن تعليم الحلال والحرام وتعريف شرائع الإسلام ومصطلحات الإيمان ولم يقصد منه تعليم طرق الفصاحة"[(24)]. فالتوجيه الأول قاعدة فقهية للغاية التي أُنزل من أجلها القرآن وهي تعليم شرائع الإسلام، ومعرفة الحلال من الحرام واستعمل في ذلك مصطلح الفصاحة؛ لأنّ به يكتمل معنى التوجيه الشرعي.

وقوله: "وكانت معرفتهم بأساليب البلاغة مما لا يحتاج فيه إلى بيان بخلاف استنباط الأحكام"[25]، حيث تضافرت في هذا الموضع المصطلحات الفقهية: في معرفة كون اللفظ والتركيب أحسن وأفصح بالمصطلحات البلاغية في النوع المسمى بالفصاحة كجزء من علم البلاغة.

ومنه قوله: "وكالبدل من قوله: {**خلق الإنسان**}؛ لأنّه حي ناطق وكأنه إلى نحوه أشار أهل المنطق بقولهم في حدّ الإنسان حيوان ناطق"[26] فدمج قاعدة نحوية باعتماد مصطلح (البدل)؛ لأنّ الإنسان مفضل ومكرم من خالقه.

وقوله في الاتقان "قال تعالى: ﴿**وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ**﴾(النور، الآية: 31) قال مكي: ليس في كتاب الله آية اشتملت على ضمائر أكثر منها فإن فيها خمسة وعشرين ضميرا ومن ثم لا يعدل إلى المنفصل إلا بعد تعذر المتصل بأن يقع في الابتداء، نحو: {**إياك نعبد**} أو بعد " ألا" نحو: ﴿**وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ**﴾(الإسراء، الآية: 23)"[27].

فوظف لتفسير وشرح الآية القرآنية عدّة مفردات نحوية يسرت فهم المعنى، ومقارنتها بنظيرتها في القرآن الكريم، وهذه المصطلحات النّحوية هي: (الضمائر)، (ضميرا) (المنفصل)، (المتصل)، (التعذر)، (الابتداء).

ومنه قوله في "البرهان" في آداب تلاوة القرآن وكيفيته: "فحق على كل امرئ مسلم قرأ القرآن أن يرتله وكمال ترتيله تفخيم ألفاظه، والإبانة عن حروفه، والإفصاح لجميعه بالتدبر حتى يصل بكل ما بعده، وأن يسكت بين النفس والنفس حتى يرجع إليه نفسه، وألا يدغم حرفا في حرف؛ لأنّ أقل ما في ذلك أن يسقط من حسناته بعضها، وينبغي للناس أن يرغبوا في تكثير حسناتهم، فهذا الذي وصفت أقل ما يجب من الترتيل"[28].

فقد قدّم آداب تلاوة القرآن بتضافر مجموعة من المصطلحات اللغوية؛ البلاغة تكمن في الإبانة عن الحروف والإفصاح لجميعه، والصرف يرتبط بمنع إدغام حرف في حرف ويضيف قاعدة صوتية وهي السكوت بين النّفس والنفس للدلالة على الوقف.

ومنه قول الشاطبي في الموافقات: "إنّ الشريعة مبناها في التكليف على الأمر والنهي وقد اختلف فيه أولا في معناه، ثم في صيغته، ثم إذا تعينت له صيغة "افعل" أو "لا تفعل" فاختلف في ماذا تقتضيه على أقوال مختلفة"[29]. وردت القاعدة في سياق الإحكام والتشابه باعتبارها قاعدة فقهية، وتمّ التعبير عنها بصيغتي الأمر والنهي ضمن البلاغة والنحو.

وقوله أيضا: "لا يدخل تحت قدرة العبد فذلك راجع في التحقيق إلى سوابقه أو لواحقه أو قرائنه..."[30] فوظف مصطلحي (السوابق واللواحق) ضمن علم النّحو ومصطلح (القرائن) من ألفاظ علم البلاغة.

ومنه قول السيوطي في المصطلحات التي يحتاجها المفسر: "ضمير بصيغة المرفوع مطابق لما قبله تكلما وخطابا وغيبة إفرادا وغيره وإنما يقع بعد مبتدأ أو ما أصله المبتدأ وقبل خبر كذلك نحو: ﴿**وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**﴾(سورة البقرة، الآية: 5) ﴿**وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ**﴾(سورة الصافات، الآية: 165) ﴿**كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ...**﴾(سورة المائدة، الآية: 167)[31].

مزج في تفسيره بين المصطلحات النحوية التي تمثلها ضمائر الفصل، والمصطلحات الفقهية في كون هاته المصطلحات من الأساسيات التي يحتاجها المفسرون في تأويلهم لدلالات الآيات القرآنية.

وفي معترك الأقران يحدد القاعدة الفقهية التالية: في وجوه إعجازه (إفادة حصره واختصاصه) بقوله: "ومثاله مجازيّاً: ﴿**وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ**﴾(سورة آل عمران، الآية: 144)، أي مقصور على الرسالة لا يتعداها إلى التبري من الموت الذي استعظموه، إنّه شأن الإله. ومثال قصر الصفة على الموصوف حقيقياً: لا إله إلا الله. ومثاله مجازياً: ﴿**قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً**﴾(سورة الأنعام، الآية: 145)"[32].

ذكر في شرح القاعدة مصطلحات من قبيل (القصر)، (المقصور)، (الصفة على الموصوف)، المجاز... وكلها تنتمي إلى مجال البلاغة.

وشرح في القاعدة الفقهية التي تختص بوجوه إعجاز القرآن في فصل "الإحكام والمتشابه" محكم القرآن وأوجه التشابه فيه، مازجا فيه بين عدة مصطلحات بلاغية حيث يقول: "وأما إثبات المعنى المراد فلا يمكن بالعقل؛ لأنّ طريق ذلك ترجيح مجاز على مجاز وتأويل على تأويل، وذلك الترجيح لا يمكن إلا بالدليل اللفظي..."[33].

اعتمد المؤلف على المجاز ربما لاختصار الكلام، وربما لأنّ لفظه أفصح، وذكره مرتين لتأكيد الكلام، وهو نوع من أنواع علم البيان في البلاغة العربية.

ومنه قول صاحب الموافقات في النوع المتعلق ببيان قصد الشارع في دخول المكلف تحت أحكام الشريعة: "النص الصريح الدال على أن العباد خلقوا للتعبد لله، والدخول تحت أمره ونهيه، كقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ، مَا أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ﴾(سورة الذاريات، الآيتان: 57/56) (...) إلى غير ذلك من الآيات الآمرة بالعبادة على الإطلاق، وبتفاصيلها على العموم، فذلك مردّه إلى الله في جميع الأحوال، والانقياد إلى أحكامه على كلّ حال، وهو معنى التعبد لله.

يتجلى التضافر في توظيف مفاهيم تنتمي إلى المصطلحات البلاغية (الآمرة)، (بيان) (أمره) (نهيه)، (الإطلاق) (العموم) مما يضفي نوعا من التلاحم والانسجام بين القاعدتين.

5- تداخل المصطلحات الصرفية والمعجمية بالفقه:

من ذلك قول السّيوطي: "وقال تعالى: ﴿وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾(سورة الحجرات، الآية: 9) فانظر كيف تحول المعنى بالتصريف من الجور إلى العدل. ويكون ذلك في الأسماء والأفعال فيقولون للطريق في الرمل خبة وللأرض المخصبة والمجدبة خبة وغير ذلك.

ومنه قول الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿سَوَّلَ لَهُمْ﴾(سورة محمد، الآية: 25) سهل لهم ركوب المعاصي من السول؛ وهو الاسترخاء. وقد اشتقه من السؤل. من لا علم له بالتصريف والاشتقاق جميعا يعرض بابن السكيت"[34].

إنّ السيوطي يعتمد في تقديمه لهذا الفصل على شرح الكلمات الغامضة لكي يفهم معناها في التصريف، وهو بهذا الفعل ينبّه المتلقي إلى أهمية علم التصريف، وأنّه لا غنى عنه لباحث في أصول الفقه. واعتمد في تفسيره على المصطلحات المعجمية في شرحه لمعنى الطّريق، وأيضا قوله تعالى "**سؤل**"، والمصطلحات الصرفية في ذكره للاشتقاق والتّصريف.

وقوله في "البرهان": "قال ما كنت أدري ما قوله تعالى: ﴿**رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ وَأَنْتَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ**﴾(سورة الأعراف، الآية: 89). حتى سمعت ابنة ذي يزن الحميري وهي تقول أفاتحك يعني أقاضيك وفي سورة السجدة: ﴿**مَتَى هَذَا الْفَتْحُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ**﴾(سورة السجدة، الآية: 28) يعني متى هذا القضاء. وقال أيضا ما كنت أدري ما فاطر السموات والأرض حتى أتاني أعربيان يختصمان في بئر فقال أحدهما أنا فطرتها يعني ابتدأتها"[35].

يدعو في هذا الموضع إلى معرفة غريب الكلام، ويشرح مبهَم الألفاظ عن طريق النّقل والرواية، وذلك باعتماد المصطلحات المُعجمية التي تركز على الشرح بالمرادف، والشرح بالمقابلة في السياق.

ومنه قول السيوطي في معترك الأقران في القاعدة التالية (من وجوه إعجازه احتواؤه على جميع لغات العرب وبلغة غيرهم من الفرس والروم والحبشة وغيرهم): "وعن قوله: ﴿**أَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ**﴾(سورة فصلت، الآية: 44)، بأنّ المعنى من السياق: أكلام أعجمي ومخاطب عربي، واستدلوا باتفاق النحاة على أن منعَ صرف نحو إبراهيم للعلمية والعجمة"[36].

ذِكره "المعنى من السياق إيحاء إلى الوجه البلاغي، وذكره "للصرف والعجمة" فهذا جانب مختص بالمجال الصرفي.

ومن ذلك قول الشاطبي في الموافقات:"فلا بدّ لها من أن تردها حروفها، ولا تقبلها على مطابقة حروف العجم أصلا، ومن أوزان الكلم ما تتركه على حاله في كلام العجم، ومنها ما تتصرف فيه بالتغيير كما تتصرف في كلامها، وإذا فعلت ذلك، صارت تلك الكلم مضمومة إلى كلامها كالألفاظ المرتجلة والأوزان المبتدأة لها، هذا معلوم عند أهل العربية لا نزاع فيه ولا إشكال"[37].

وردت القاعدة الفقهية في هذا الموضع لبيان قصد الشارع في وضع الشريعة للإفهام موظفا بعض المصطلحات اللغوية؛ فكان بعضها ينتمي إلى علم الصرف من قبيل (التغيير) (تتصرف)، (الأوزان)، (مطابقة حروف العجم أصلا)، ومنها ما ينتمي إلى المعجم (فهمت)، (معناها)، (ألفاظ)، ومنها ما ينتمي إلى المصطلحات الصوتية (المخارج) و(الصفات) وذكر ما يجمع بين المصطلحات (صارت تلك الكلم مضمومة إلى كلامها).

وفي المقدّمة التاسعة ضمن القسم الأول يقول: "ويقع كثير منها في سائر العلوم، وفي العربية منها كثير؛ كمسألة اشتقاق الفعل من المصدر، ومسألة اللهم، ومسألة أشياء ومسألة الأصل فيلفظ الاسم"[38].

هذه مسائل تطرق إليها أبو البركات الأنباري في الإنصاف، إلا أنّ السيوطي اعتمد على هذه المصطلحات الصرفية لبيان قاعدة فقهية ما في المقدّمة التاسعة، وهذه المصطلحات هي: (الاشتقاق)، (المصدر)، (مسألة أشياء).

ومن الأقوال الموجودة عندهم: "ويجعلها بعض الناس اختلافا، أن يعبروا عن المعاني بألفاظ متقاربة كما إذا فسر بعضهم "تُبْسَلَ" بـ "تُحْبَسَ"، وبعضهم بـ "تُرْتَهَنَ"؛ لأنّ كلا منهما قريب من الآخر"[39] فقوله: "التعبير عن المعاني بألفاظ متقاربة" إيحاء إلى الشرح المعجمي، وقوله "إذا فسر بعضهم "تبسل" بـ "تحبس"... شرح معجمي بالمرادف، مما يعني أنّه اعتمد المصطلحات المعجمية في بيان القاعدة الفقهية.

ومن التنازع الموجود عنهم "ما يكون اللفظ فيه محتملا للأمرين، إما لكونه مشتركا في اللغة كلفظ "قسورة" الذي يراد به الرامي ويراد به الأسد، ولفظ "عَسْعَسَ" الذي يراد به إقبال الليل وإدباره وإما لكونه متواطئا في الأصل..."[40].

وردت القاعدة الفقهية في معرفة شروط المفسر وآدابه، وقد وظف لتوضيح ذلك ألفاظا معجمية تيسر على المتلقي فهم القاعدة، مثل (اللفظ)، (يراد به)، (عسعس) (قسورة)، (ألفاظ متقاربة)، (تبسل)، (تحبس).

وفي خطاب الوضع ضمن القسم الثاني يورد نصّا في الأسباب: "وكذلك إبدال الدرهم بمثله، وإبدال الدينار بمثله، مع أنه لا فائدة في هذا العقد، وما أشبه ذلك من المسائل التي نجد الحكم فيها جاريا على أصل مشروعيته، والحكمة غير موجودة. ولا يقال: إنّ السفر مظنة المشقة بإطلاق، وإبدال الدرهم بالدرهم"[41]. فقد تحدث الشاطبي في هذا النّص عن المعاملات النقدية التي تتم بإبدال الدرهم، والدّينار وحكمهما، بتوظيف مصطلح صرفي تكرر بكثرة وهو "الإبدال".

ونقل لنا السيوطي في معترك الأقران قول الخليل: "وقال الخليل، وخلائق: هي من بنْيَة الكلمة، وهي أصلُ علَم لا اشتقاق له ولا أصل"[42]. فنلحظ أنه اعتمد على هذه المصطلحات الصرفية (بنية)، (أصل)، (اشتقاق) لتوضيح القاعدة الفقهية.

وقال في موضع آخر "لأنّ الترجمة إبدال لفظة بلفظة تقوم مقامها، وذلك غَيْر ممكن بخلاف التفسير"[43]. وهنا اعتمد القاعدتين: المعجمية في شرح معنى التّرجمة، والصرفية: في المصطلح المعتمد لشرح معنى الترجمة وهي (الإبدال).

وفي المعجم يذكر: "قيل الراجفة النفخة الأولى. والرادفة النّفْخة الثانية، لأنها تتبعها ولذلك سماها رادفة، من قولك: ردفت الشيء إذا تبعته. وفي الحديث: أن بينهما أربعين يوماً. وقيل الراجفة الموت، والرادفة القيامة. وقيل الراجفة الأرض، من قولك ترجف الأرض والجبال. والرادفة السماء، لأنها تنشقُّ يومئذ"[44].

يتبين أنّ السيوطي استعان بالمصطلحات المعجمية لتفسير معنى الآية، ولم يقتصر في شرحه على مرادف واحد للكلمة؛ فقد حدّد لكلّ مفردة معانٍ ومرادفات كثيرة، الرادفة بمعنى المتابعة، ومعنى القيامة ومعنى السماء، ومعنى النفخة الثانية. أما الراجفة فهي الأخرى حدّد لها مرادفات كثيرة من بينها: النفخة الأولى، الأرض، الموت.

فهذه نصوص كلها تحتوي مصطلحات معجمية، إلا أنها تختلف من نص إلى آخر فمن النّصوص ما يتضمن مصطلحات معجمية، ومنها ما يتضمن ألفاظا تنتمي إلى المعجم.

وتتضمن النّصوص الأخرى مفاهيم واضحة تندرج ضمن المصطلحات الصرفية كاسم المفعول واشتقاق اللفظ والألفاظ المشتقة، مما يوحي أن هناك تداخلا بين ثلاثة مصطلحات: المصطلحات الصوتية والمصطلحات الصرفية والمصطلحات الفقهية.

خاتمة:

إذا كان التكامل بين العلوم يُسهم في تنمية معارف العالِم، ويقدّم له خدمات سديدة لتنمية مهاراته وتجاربه في العلم الذي يبحث فيه، فإنّ التكامل والمزج بين المصطلحات اللغوية التي يستعين بها المفسر لتأويل وشرح الآيات القرآنية، واستخلاص معانيها يفضي إلى نتائج حسنة. وأول مظاهر هذه النتائج هي تنمية معارف الباحث؛ حيث تساعده في الاطلاع على معلومات قد لا تكون له بها دراية مسبقة، وثانيها: توسيع قاعدة البحث وذلك من خلال النهل من مختلف العُلوم التي ترتبط بسياق البحث. وثالثها: تقديم إضافات قيمة لرصيد اللغة العربية، وهي إضافات جديدة لم تكن سائدة من قبل ولم يُتَنَبّه لها إلا في السنوات الأخيرة، ورابعها فتح آفاق البحث في هذا المجال للطلبة والباحثين، وكل المهتمين بميدان العُلوم اللغوية أو الشرعية على حدّ سواء، فالأمر سيان عندما يتعلق بالمزج والترابط والاقتران. وآخرها التنبيه إلى عدّة مصطلحات ومسائل وقضايا تناولها المؤلّف في تفسيره، ولم يُعثر عنها إلا من خلال هذا التكامل المعرفي.

الهوامش والإحالات:

(1)– الموافقات، للشاطبي، تقديم: بكر بن عبد الله أبي زيد، ضبط وتقديم وتعليق: أبو عُبيدة مشهور بنُ حسن آل سلمان، دار ابن عفان. ط1، 1997م. 74/3.

(2)– البرهان في علوم القرآن، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: 794هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه. الطبعة: الأولى، 1376 هـ، 1957م. البرهان في علوم القرآن 24/1.

(3)– نفسه 96/1.

(4)– معترك الأقران في إعجاز القرآن، ويُسمَّى (إعجاز القرآن ومعترك الأقران)، لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى 1408هـ، 1988م. 200/2.

[5]– معترك الأقران في إعجاز القرآن 476/3.

[6]– البرهان في أصول الفقه، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (المتوفى: 478هـ)، المحقق: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة الأولى 1418 هـ، 1997م .212/1.

[7]– نفسه.

[8]– نفسه.

[9]– الإتقان في علوم القرآن، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: 1394هـ/ 1974م. 208/3.

[10]– نفسه 41/3.

[11]– نفسه 283/1.

[12]– نفسه.

[13]– البرهان في علوم القرآن 178/1.

[14]– الإتقان في علوم القرآن، 344/1

[15]– معترك الأقران في إعجاز القرآن، 196/2

[16]– نفسه 195/2.

[17]– الموافقات 132/2.

[18]– الإتقان في علوم القرآن، 313/1.

[19]– نفسه.

[20]– الاتقان في علوم القرآن، 310/1.

[21]– الإتقان في علوم القرآن، 310/1.

[22]– البرهان في علوم القرآن، 339/1.

[23]– البرهان في علوم القرآن، 341/1.

[24]– نفسه.

[25]– نفسه.

[26]– نفسه.

[27]– الاتقان في علوم القرآن، 334/2.

[28]– البرهان في علوم القرآن، 450/1.

(29)– الموافقات للشاطبي، 310/3.

(30)– نفسه 171/2.

(31)– الاتقان في علوم القرآن، 339/2.

(32)– معترك الأقران في إعجاز القرآن، 136/1

(33)– نفسه 111/1

(34)– البرهان في علوم القرآن، 298/1.

(35)– البرهان في علوم القرآن، 293/1.

(36)– معترك الأقران للسيوطي، 148/1.

(37)– الموافقات 103/2

(38)– نفسه 115/1. يحيل في القاعدة الفقهية على مسائل صرفية: أولها مسألة «اشتقاق الفعل من المصدر»، وقد ذهب الكوفيون إلى أنّ المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه، وذهب البصريون إلى أنّ الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه». ثانيها مسألة «اللهم» «ذهب الكوفيون إلى أنّ الميم المشددة في «اللهم» ليست عوضا من «يا» التي للتنبيه في النداء، وذهب البصريون إلى أنها عوض من «ياء» التي للتنبيه في النداء، والهاء مبنية على الضم؛ لأنه نداء». ثالثها «مسألة أشياء»، ذهب الكوفيون إلى أنّ «أشياء» وزنه «أفعاء»، والأصل «أفعلاء»، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين، وذهب بعض الكوفيين إلى أنّ وزنه «أفعال»، وذهب البصريون إلى أنّ وزنه «لفعاء» والأصل «فعلاء». يُراجع: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبي البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: 577هـ)، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى: 1424هـ، 2003. 2/ 812.

(39)– الإتقان في علوم القرآن، 204/4.

(40)– نفسه.

(41)– الموافقات، 392/1.

(42)– معترك الأقران في إعجاز القرآن، 58/2.

(43)– نفسه 196/2.

(44)– معترك الأقران في إعجاز القرآن، 200/2

الجهود الفردية والجماعية المتخصصة في خدمة المصطلح اللغوي؛ دراسة تقويميّة

Individual and group efforts specialized in serving the linguistic term -Assessment study-

الباحثة: وهيبة ملال

جامعة الحاج لخضر – باتنة1 (الجزائر)

wahiba.melal@univ-batna.dz

تاريخ الإرسال: 2020/08/09 **تاريخ القبول: 2020/09/26**

ملخص:

المصطلحات مفاتيح العلوم، واللّسانيات كسائر تلك العلوم شهدت تطورا نتج عنه تعدّد المصطلحات اللّسانية، وتعدد الترجمات للمصطلح اللّساني الأجنبي الواحد إلى اللّغة العربية. ناهيك عن عشوائية وضع المصطلحات وكثرة آليات توليدها وتفضيل إحداها على الأخرى. ونظرا لأهمية المصطلح سارع العديد من الباحثين والعلماء اللسانيّين (أفراد ومنظمات، وهيئات علمية، ومجامع لغوية) إلى دراسته وإخراجه من التعقيدات المصطلحيّة بغية المحافظة على اللّغة العربية الفصحى والارتقاء بها لسانيا، وسعيا نحو تنميط المصطلحات وتذليل صعوبات التواصل اللغوي. ذلك ما نحاول معالجته في هذه الورقة البحثية وصولا إلى نتائج.

الكلمات المفتاحية: المصطلح اللساني، الجهود الفردية، الجهود الجماعية، وضع المصطلح التواصل اللّغوي.

***Abstract*:**

Terminology is the key of science, and linguistics, like all other sciences, has witnessed a development which has resulted in multiple linguistic terms and multiple translations of the single foreign linguistic term into Arabic. Not to mention the randomness of terminology there has been a large number of generating mechanisms and there has been preference for one another. Due to the significance of the term, many linguists'

researchers and scholars (individuals, organizations, scientific bodies, and linguistic groups) have initiated to study … it and eradicating it from the terminological complications in order to preserve the classical Arabic language from obliteration, and develop it to the language, and in an effort to standardize terminology and overcome communication difficulties. This is what we are trying to address in this paper.

***Keywords*:** The linguistic term, Individual efforts, Collective efforts, term foundation, Linguistic communication.

مقدمة:

إنّ الحديث عن اللّغة العربية ومكانتها ليس بالأمر المستجد، فهي لغة القرآن الكريم التي حفظها الله تعالى. ومن واجب العرب الاعتزاز بها، ودراستها للتّعرف على خصائصها والسّعي نحو تطويرها لمواكبة التطور التكنولوجي والعلمي. والحقيقة، أنّ النهوض باللغة العربية لا يفرض علينا التذكير في المنابر بماضيها العريق ولا الرضى بالنتائج التي وصلت إليها المحاولات الفردية المعزولة؛ لأنّ: "هذا يعمل تلبية لهوى في نفسه وتعشقا لهذه اللغة، وذلك يعمل مدفوعا بالغرور وحب الظّهور وثالث للتّجارة وما فيها من كسب للمال ورابع تلبية لرغبات دول أجنبية تريد بث نفوذها بطريق الثقافة"[1]. وبذلك ضاعت حركة التأليف المعجمي العربي والمصطلحي بين تابع لقافلة التّقليد، وآخر ينادي بالتّجديد ودفن القديم. وهكذا مالت الجهود إلى أهواء النّفس، فقلّما نجد من يدرس المصطلحية، والمعجمية لذاتها ومن أجل ذاتها. ولتحقيق المنشود لابّد من تضافر الجهود الجماعية للارتقاء باللغة العربية ولنشر مصطلحات موحّدة في المجتمعات بهدف تحقيق الوحدة اللّغوية العربية.

1- تعريف المصطلح (Terme):

1.1/ في اللغة:

المصطلح "مصدر ميمي للفعل (اصْطَلَحَ) من المادة (صلح)"[2]، وجاء في الصّحاح "الصَّلاح ضدّ الفساد والاسم: الصلح، يذكر ويؤنث، وقد اصطَلَحَا وتصَالحَا واصَّالحَا أيضا

مشددة الصّاد"[3]، وفي لسان العرب: "الصَّلاح ضدّ الفساد صَلَحَ يصْلَح ويصلُح صلاحا وصُلوحا.. والصّلحُ: تصالحَ تصالح القوم بينهم والصلح: السِّلْمُ، وقد اصْطلَحوا وصَالَحوا واصّلحوا وتَصالحوا واصّالحوا مشدّدة الصاد"[4].

أمّا في المعجم الوسيط: "اصطلح القوم: زال ما بينهم من خلاف وعلى الآمر: تعارفوا عليه واتّفقوا"[5]. والمصطلح مأخوذ من اصطلح، يقال: "اصطلح القوم: زال ما بينهم من خلاف واصطلحوا على الأمر: تعاونوا عليه واتّفقوا والاصطلاح مصدر اصطلح والاصطلاح اتفاق طائفة على شيء مخصوص، ولكلّ علم اصطلاحاته"[6].

وفي قاموس المحيط لا نجد لفظة مصطلح بل الصَّلاحُ، وهو"ضدّ الفساد كالصُلوحِ. صَلَحَ كمنَع وكَرُمَ، وهو صِلْحٌ بالكسر وصالحُ وصَليحٌ وأصْلَحَهُ: ضدّ أفسده... والصُّلح بالضم: السِّلمُ ... وصالحه مصالحة وصِلاحا واصْطلحا، واصَّالحا وتَصَالحا واصطلحا ... واستصلحَ: نقيض الفساد[7].

وقد ورد في كتاب التعريفات للجرجاني أربع تعريفات اصطلاحية للّفظ وهي:

- الاصطلاح: عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول، وإخراج اللّفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما.
- وقيل الاصطلاح: اتّفاق طائفة على وضع اللّفظ بإزاء المعنى.
- وقيل الاصطلاح: إخراج الشيء عن معنى لغوي إلى معنى آخر لبيان المراد.
- وقيل الاصطلاح: لفظ معين بين قوم معينين"[8].

2.1/ في الاصطلاح:

يرى محمد حلمي هليل أنّ المصطلح: "لفظ وافق عليه العلماء المختصّون في حقل من حقول المعرفة والتّخصص للدّلالة على مفهوم علمي"[9]؛ أي أنّه كلمة أو تعبير معين له معنى محدد، أو هو دلالة لغوية أصلية نضجت بوساطة استعمالها تحمل دلالة اصطلاحيّة خاصة ومحدودة[10]. ورغم تباين هذه التعريفات وكثرتها فقد أجمع العلماء اللّسانيون أن

أفضل تعريف هو لمحمود فهمي حجازي حيث قال "الكلمة الاصطلاحية، أو العبارة الاصطلاحيّة مفهوم مفرد أو عبارة مركبة استقرّ معناها أو بالأحرى استخدامها، وحدّد في وضوح هو تعبير خاص ضيق في دلالته المتخصّصة وواضح إلى أقصى درجة ممكنة وله ما يقابله في اللغات الأخرى، ويرد دائما في سياق النظام الخاص بمصطلحات فرع محدد فيتحقق بذلك وضوحه الضروري"[11] ليكون المصطلح بذلك قد دلّ على لفظ، أو كلمة ذات معنى معين اتفق على تداولها طائفة معينة في سياق معين. معنى هذا أنّ تعريف محمود حجازي أشمل وأدق؛ لأنّه قد جمع كل السّمات والخصائص المتعلقة بـ"المصطلح" فورد (مفردا أو مركبا بمعنى أنه لا يشترط دائما فيه الإفراد، وواضح فيدلّ على دلالة واحدة متفق عليها، وضيق الدلالة، له مقابلات عدة في اللّغات الأخرى، فلا مفرّ من هذا التعدّد لأنّ المصطلحات تباينت بتباين العلوم وتفرعاتها اللاّمنتهية). والمصطلح يختلف –حسب حجازي– عن اللّفظ العام فور دخوله ميدان تخصصة، من أجل ذلك لابدّ للمصطلح من دلالة واضحة باعتبار أنّ المصطلح: "هو اتفاق مجموعة ما على شيء باسم ما بعد أن ينقل هذا الاسم من معناه اللغوي إلى معنى آخر لمناسبة بينهما، مثل الاشتراك والتشابه، الغرض من ذلك بيان مفهوم الشيء المنقول إليه وتحديده"[12].

2– المصطلح اللّساني:

الاصطلاح –كما أشرنا– هو اتفاق جماعة على تسمية معينة، فإذا كانت هذه الجماعة نحوية نتج لنا مصطلح نحوي، وإذا كانت فلسفيّة نتج لنا مصطلح فلسفي... وإن كانت لسانية نتج لنا مصطلح لساني مخصّص. هذا الأخير الذي لم يخلق من فراغ بل له بيئته ذات خلفية فكرية وفلسفية، والمرتبطة بحقل علم حديث ألا وهو علم اللّسان الذي يُعنى بدراسة اللغة من أجل ذاتها ولذاتها، دراسة علمية (نسبة إلى الأسلوب العلمي من جهة وموضوعيته من جهة أخرى). وفي تعريف المصطلح اللّساني نجد أنّ "المصطلح المترجم هو المصطلح اللساني الذي دخل إلى الدرس اللّساني العربي، عن طريق الترجمة باعتباره نقلا للمفاهيم المستجدة على ساحة اللّسانيات"[13]. وهو ذو دلالة لغويّة أصلية في اللغة العامة ثم انتقل من حيث الاستعمال الخاص إلى فضاء التّخصص المصطلحيّ.

3- الجهود الفرديّة في وضع المصطلح المتخصّص:

وهي الأعمال التي يقوم بها فرد واحد، وينحصر العمل الفردي عموما في تأليف المعاجم أو إعادة ترتيب مداخل المعاجم القديمة. ومن الجهود الفردية المتخصصة التي عرفها العصر الحديث والتي ظهرت أواخر العقد الثامن من القرن العشرين: كتاب "المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية " لمحمد رشاد الحمزاوي سنة 1977م، وجاء بعده "معجم علم اللّغة النظري" لمحمد علي خولي سنة 1982م، و"معجم مصطلحات علم اللّغة الحديث" لمحمد حسن باكلا وآخرون سنة 1983م، ومعجم المصطلحات اللّغوية والأدبية "لعلية عزت عياد سنة 1984م، و"قاموس اللسانيات" لعبد السلام المسّدي سنة 1984م، و"معجم اللّسانية" لبسام بركة سنة 1984م، ومعجم "علم اللغة التطبيقي" لمحمد علي خولي سنة 1986م، وقاموس المصطلحات اللّغوية والأدبية "لإيميل يعقوب وآخرون سنة 1987م و"المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات" الصادر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في طبعته الأولى سنة 1989م، و"معجم المصطلحات اللغوية" لرمزي منير بعلبكي الذي صدرت الطبعة الأولى منه سنة 1990م، و"معجم المصطلحات اللغوية في كتابات المستشرقين" لإسماعيل عمايرة سنة 1992، و"معجم المصطلحات اللغوية" لخليل أحمد خليل سنة 1995م، و"معجم المصطلحات اللسانية لمبارك مبارك سنة 1995م، و"معجم اللسانيات الحديثة "لسامي عياد حنا وآخرون سنة 1997م، و"معجم اللغة العربية المعاصرة "لأحمد مختار عمر سنة 2008م، و"معجم المصطلحات اللّسانية" لعبد القادر الفاسي الفهري سنة 2009م"[14]، و"لقد تجسّد اهتمام العرب بالموضوع في مظهرين: أولهما يخص وضع معاجم عربية مكتملة لمصطلحات اللغة وثانيهما ينحصر في ضبط قائمات من المصطلحات التفسيرية كثيرا ما تكون ذيولا للمؤلفات في علم اللسانيات الحديث"[15] ليواصل الحمزاوي الحديث عن جهود محمود السعران، ويوسف الصودا، وعبد المجيد عطيه وصالح القرمادي... وغيرهم كثيرون.

إنّ بداية العمل المصطلحيّ والمعجميّ كانت فردية؛ فالعربي وحده من سعى إلى البوادي سائلا عن لغته وعن سرّ فصاحتها، وهذا ما ثبت في مسار الحركة المصطلحية

والمعجميّة العربية. فالجهود الجماعية المعجمية مثلا لم يشهدها التأليف المعجمي إلا مؤخرا فمن "معجم العين والجهود قائمة على المعاجم فردية الإنتاج إلى أن عمل المجمع اللغوي المصري على تمثيل التنسيق الجماعي المتخصص، والذي تمثل في "معجم الوسيط" كمثال لمسار الجهود العربية من الفردية إلى الجماعية. ومن الأفراد من سعى إلى محاولة إرساء وبناء نظرية مصطلحية كالدكتور محمد رشاد الحمزاوي الذي وضع لها ركائز متمثلة أساسا في:

- نظام الوضع والتوليد.
- نظام الترجمة.
- نظام الحاسوب.
- نظام التوحيد والتقييس. "إلاّ أن المراحل التي تمر بها عملية البناء النظري لتكوين المصطلح حسب نسق الحمزاوي ستساعد مستقبلا على إيجاد قاعدة التوحيد والتقييس. إذ أن نظامي الوضع والتوليد، والترجمة مهما حاولا اعتماد أسس الاشتقاق والمجاز والتعريب وإقرار قواعد آلية الترجمة، فإنّ ذلك لن يخلو أبدا من المترادفات وهذا ما انتبه إليه بوضوح الأستاذ الحمزاوي، ولقد حاول معالجة هذا الإشكال على قاعدة مبادئ أربعة:
  - مبدأ الاطراد أو الشيوع والحجة اللغوية.
  - مبدأ الإيجاز أو الحجة الصرفية.
  - مبدأ التوليد أو حجة النماء المصطلحي"[16]. من أجل تقييس المصطلح والحدّ من تعدّد المصطلحات اللغوية، وفي المقابل نجده في كتابه العربية والحداثة يشرح مبادئ تنميط المصطلح اللّغوي فيقول:

أ. **الاطراد والشيوع:** وهو رواج المصطلح عند الناس، وهو في اللّسانيات يعتمد عموما الاستعمال الرائج بين المتكلّمين بلغة معيّنة، ويضبط حسابيا إحصائيا.

ب. **يسر التداول:** وهو اختيار اللّفظ السّهل المختصر في الخطاب ...

ج. **الملاءمة:** والمقصود بها أن لا يتداخل المصطلح المترجم المختار مع غيره من المصطلحات ويعبّر عن ميدان واحد فيكون لفظ واحد لمعنى واحد مثل: "Azote" التي تؤدي مفهوما واحدا في ميدان الكيمياء ...

د. الحوافز: المقصود بها كلّ ما يحفّز المتكلّم أو المستعمل على اختيار المصطلح منها: صيغته البسيطة والاشتقاق منه بكثرة مع تجنّب الصيغ المعقّدة والألفاظ الغريبة..."[17].

4- الجهود الجماعية في وضع المصطلح المتخصّص:

إنّ العمل المعجمي ما لبث أن تحوّل من الجهود الفردية إلى الجماعية لعدة أسباب منها: ضعف الجهد الفردي وقصوره، وكثرة الآراء الشخصية، النزعة الفردية البعيدة عن الموضوعية، مع قلة الدقة، وعدم القدرة على استيعاب كلّ المصطلحات التي تتوالد يوميا في كلّ الحقول المعرفية المختلفة دون توقف. وعدم وجود المعاجم التأصيلية، وتقيّد أعمال الأفراد بسنّة التقليد للمعاجم التراثية. والحقيقة أنّ العمل الجماعي غير الجهد الفردي. ومع ذلك لا يسعنا إلاّ احترام العمل الفردي؛ لأنّه يدل على جهد مبذول، في محاولة لإيضاح معالم المصطلحية والمعجمية معا.

والمقصود بالجهود الجماعية: هي الأعمال المصطلحية أو المعجمية التي يتكفّل بها مجموعة أفراد ذوي اختصاص معين، تنسق بينهم هيئة أو مؤسسة ما. تقوم هذه الأخيرة بمحاولة تسيير عمل جماعي منظم بأسس وأهداف مسطّرة بحيث تتوزع المهام حسب تخصص كلّ فرد من أفرادها. منها المجامع اللغوية، وهي مؤسسات تكوّنت بغرض خدمة اللّغة العربية وترقيتها وتوحيد مصطلحاتها وتشمل علماء مختصين.

ولقد لخّص الحمزاوي لنا – فيما يأتي– المنظمات التي تعنى بالمصطلحات بحسب نشأتها التاريخية:

" أ/– المجامع اللغوية و معاهد البحث	– مجمع اللغة العربية بدمشق (المجمع العلمي العربي سابقا) المجمع العلمي العربي بدمشق وترقية اللغة العربية ... المكوّن سنة 1932م والمجمع العلمي العراقي المكوّن سنة 1947م ومجمع اللغة العربية الأردني المكون سنة 1976م وبيت الحكمة بتونس المكوّن سنة 1983م، أما فيما يتعلق بأقسام البحث والمعاهد فنذكر منها قسم اللسانيات بمعهد الدراسات الاقتصادية والاجتماعية بتونس 1960م، ومعهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط 1960م، ومعهد الدراسات الصوتية بالجزائر 1960م.
ب/مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي (1961م)	والذي تشرف عليه المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. وقد نسّق هذا المكتب ووحّد إلى حدود 1981م مصطلحات عشرين علما تقريبا بلغت 67061 مصطلحا.
ج/ الاتحادات المختلفة	ومنها الاتحاد العلمي العربي 1954م واتحاد الجامعات العربية 1960، واتحاد المجامع العربية 1970، واتحاد مجالس البحث العلمي 1957.
د/مؤتمرات التعريب وتوحيد المصطلحات	ينظّمها كل سنتين مكتب تنسيق التعريب[18].

- **مجمع اللغة العربية بالقاهرة وقضية وضع المصطلح:**

إنّ مجمع اللغة العربية بالقاهرة لم يختلف عن المجامع الأخرى في تبنّي وسائل النمو اللغوي المعروفة، والمألوفة عند الجميع إلاّ أنه قد فضّل وسائل عن أخرى ويسّر بعضها ووضع ضوابط وشروط لسلامة هذا النّمو اللغوي. بغية توحيد هذه الوسائل بين اللغويين أقرّ "الاشتقاق، والمجاز والنقل، والنحت والتعريب ولكنّه يسّر من أمرها، وفسح مجال

تطبيقها وأقرّ فيها أصولا ما أجدر المؤلفين والمترجمين أن يفيدوا منها ... فأجاز مثلا الاشتقاق من أسماء الأعيان والجواهر، وترخص في أمر تلك القاعدة المشهورة من أنه "لا يشتق من الجامد"... وحاول أن يقيس أوزانا فيما لم يقل بالقياس فيه، لأداء دلالات خاصة، فصاغ قياسا اسم الآلة من الثلاثي على وزن مفعل ومفعال ومِفعلة ... وأجاز النسب إلى جمع التكسير كأحيائي، وكان مقررا من قبل ألا ينسب إلا إلى مفرد ... ورسمت للتعريب ضوابط تنظمه وتعين على الإفادة منه. فيعرب خاصة ما يدل على أسماء الأعيان وأعلام الجنس كأكسجين وهيدروجين، وأنزيم، وأيون، إلكترون في الكيمياء، وما ينسب إلى علم من اسم شخص أو اسم مكان، أمّا ما وراء ذلك من تلك الكلمات التي أخذت من اللغة العادية لأداء معان علمية فينبغي ترجمته، ويحتفظ بالتعريب بالأصل ما أمكن ويؤخذ بأقرب نطق إلى العربية دون تحيز إلى أصل فرنسي أو إنجليزي..."[19].

والحقيقة أنّ المجامع اللّغوية العربية كلّها تتّفق في قرارات نذكر منها :

- "تفضيل المصطلح العربي على المعرّب، وعدم اللّجوء إلى التعريب إلا إذا تعذّر وجود مصطلح عربي.
- تفضيل المصطلح العربي القديم على الحديث.
- تجنب استعمال اللفظ العربي الواحد لأكثر من دلالة اصطلاحية واحدة. شرح المصطلحات قبل عرضها على المجمع"[20].

وهي تسعى بالضرورة إلى المحافظة على اللغة العربية وإحياء التراث، والتعامل مع المصطلحات المعربة والمولّدة بحذر، بغرض أن يكون لكلّ مفهوم اصطلاحي شكل اصطلاحي معين، وكذا الشّيوع ويُسر التداول في المجتمع بالاعتماد على وضع المعاجم المخصصة، ونشر البحوث والمجلات، وتنظيم المؤتمرات العلمية. ومن ثمار الجهود الفردية والجماعية من كانت ستصبح أرضا خصبة لصناعة نظرية مصطلحية عربية لو أُتبعت فقط بالتنسيق والاستمرارية. ومع ذلك "ظلّت كلّ هيئة تصدر ما تراه صالحا ومفيدا ولو بإعادة ما سبق لغيرها إن أقرته وجربته ونجحت فيه، فضلا عن أننا لم نحظ إلى اليوم بمقاربة منظمة

ومنسقة لعمليّات الجمع والوضع، والترجمة والتّوحيد والتنميط والتخزين، ووضع المعاجم حتى تضبط المسار الكامل لإقرار المصطلحات، وإثباتها بالتأييد والموافقة والإجماع لتكون جاهزة للاستعمال والاستهلاك"[21] ومن أمثلة ذلك "نلاحظ على جهود مكتب تنسيق التعريب الجبارة ملاحظتين أساسيتين: أولهما عدم توفر الالتزام الفعلي باستخدام المصطلحات الموحدة في الكتب المدرسية التي تعدّها وزارات التربية والمعارف والتعليم، على الرغم من أن المكتب يزود هذه الوزارات بمعاجم المصطلحات الموحّدة وأنه أنشأ مؤخرا وحدة لمتابعة استخدام المصطلحات الموحدة في المناهج المدرسية. وثانيتهما، أنّ المكتب – بسبب إمكاناته المحدودة وخطته المرسومة — انصرف إلى توحيد المصطلحات العلمية دون المصطلحات الحضارية... إذ أعني بها تلك المصطلحات السياسية، والإدارية والاقتصادية والاجتماعية الشائعة الاستعمال على ألسنة المواطنين، وفي وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية. فهذه المصطلحات ذات أثر بعيد في تيسير الاتصال بين مواطني الأقطار العربية... وعلى الرغم من مرور سنوات طويلة على استقلال الدول العربية وتأسيس جامعتها ومكتب تنسيقها مازلنا نتداول أسماء مختلفة للشهور مثلا ففي العراق يتحدثون عن شهر آب الذي يسميه المصريون (أغسطس) وينعته التونسيون ب (أوت) ويسميه المغاربة (غشت)"[22]؛ ومعنى هذا "أنّ المؤسسات والمنظمات العربية المعنية بالمصطلح العلمي العربي كثيرة، ومتنوعة وتقوم بجهود محمودة وتحقق أعمالا مفيدة، إلا أنها ضعيفة الوسيلة أعمالها مغبونة لأسباب عدة، والتنسيق بينها يحتاج إلى إمكانيات جبارة غير متوفر وهذه الأحوال لا تساعدنا على الإحاطة بأعمالها والتأسيس لمفهومي التطوير والتوحيد ما دمنا نفتقر لأبسط المعلومات عن منزلة المصطلح العلمي العربي كمّا وكيفا. إنّ هذه المنزلة المغبونة تستدعي:

أ. تخصيص دراسة تاريخية وصفية وإحصائية عربية، غايتها الإحاطة إحاطة شاملة بكل المؤسسات العربية المعنية بالمصطلح وإسهاماتها المختلفة، المتعلقة برؤاها المصطلحية ومعادلاتها الحضارية ومناهجها في الوضع والترجمة والتوحيد.

ب. السعي إلى استخلاص رؤية مصطلحية عربية غالبة متحركة، ومركزة على مفهوم الحداثة وما يستلزمه من نظريات، ومدارس مصطلحية عربية متطورة.

ج. إصدار مجلة ببيبوغرافية مصطلحية عربية إعلامية غايتها التعريف باستمرار بالأعمال والمؤلفات، والدراسات والبحوث النظرية والتطبيقية المتعلقة بالمصطلح في المؤسسات والمنظمات العربية والدولية.

د. إنشاء البنك المصطلحي العلمي العربي الموحد في مقر المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ودعمه بما يحتاج إليه من الطاقات الإنسانية الأساسية والوسائل التقنية الضرورية ليؤدي رسالته المصطلحية التوحيدية على غرار بنوك المصطلحات في الأقطار الرائدة"[23].

خاتمة:

إنّ كلمة الفصل في ختام هذه الورقة البحثية هي أنّنا "بحاجة ماسّة إلى تنسيق الجهود وتوحيد النتائج وخاصة ما يتعلق بإقرار المصطلحات، والألفاظ الجديدة وتبسيط اللغة وتيسير نحوها، وكتابتها في نطاق المحافظة على جوهر الفصحى، التي هي الوسيلة الثقافية المشتركة بين مختلف البلاد العربية. والمكتبة العربية لا تزال في حاجة إلى مزيد من المعاجم العامة والخاصة، فما صدر منها حتى الآن لا يمكن أن يعدّ كافيا ولا وافيا بأغراض البحث العلمي، والدراسات الأدبية والفنية ..."[24] وبالرّغم من ذلك لا ننكر أنّ الأعمال العربية لها فضل كبير على اللغة العربية خاصة وعلى البحث العلمي في شتّى العلوم، وإن حدث وأن ظهر هذا الجهد بنقص وثغرات حالت دون وصوله للهدف المنشود- ونقصد به التوحيد والتنميط الاصطلاحي- فإنّنا نقف وقفت إجلال لهم، وكما قال الحمزاوي "فالعمل بالموجود على علاّته، أفضل من اعتماد قواعد ذاتية مشوّشة لا تسلم من الاعتباطية والتعسّف"[25]، "ولولا تلك الجهود العظيمة التي بذلوها والتي نقف أمامها موقف المعترف المعجب لما كنّا نجد الساعة في بلادنا أثرا للعربية"[26]، غير أنّ جهود العرب لا تزال تناقش قضايا شائكة طرحت منذ عقود، وتُطرح الآن دون حلول فعلية، في الوقت الذي بقيت فيه الكتب والمجلات حبيسة فئة معينة دون العامة، ما حال دون توحيد استعمال المصطلحات على المستوى الاجتماعي. وظلّت معظم التوصيات والاقتراحات التي تمخّضت عنها المجامع اللغوية والندوات العلمية تنتظر التطبيق في ظلّ غياب سياسة لغوية راشدة وإرادة اجتماعية صادقة؛ ومعنى هذا أنّه لابدّ من وضع قضية توحيد المصطلح

غاية لا وسيلة نسعى بها إلى تجميد اللغة، ولتحقيق ذلك نحتاج إلى برنامج يكون موضوع مخطط، لتنمية اللغة مثله مثل المخططات الاقتصادية وغيرها. ولا يتحقق كلّ هذا الأمل إلاّ باتفاقنا على منهجية موحّدة، والنسج عليها، والعمل كلّنا على تداول المصطلحات الموحدة في محيطنا اللغوي وإنتاجها لا استهلاكها، والتّعود على استخدام التكنولوجيا في الأبحاث المصطلحية والمعجمية؛ لأنّ عالم المصطلحية عالم لا تنتهي أبعاده.

الهوامش والإحالات:

(1)– مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، دمشق، ط2، 1965م ص188.

(2)– محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب، القاهرة، 1993م. ص7.

(3)– الجوهري إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1990م، مادة صلح، 1/ 383.

(4)– ابن منظور، لسان العرب، دار صادر بيروت، دط، مج2، مادة صلح، 516–517.

(5)– مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، المكتبة الإسلامية، اسطنبول/تركيا، دط، ج1، ص520.

(6)– المرجع نفسه، ص520.

(7)– مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، تح أبو الوفاء نصر الهوريني، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط2، 2007 مادة (صلح)، ص 255.

(8)– الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1 1985م، ص44–45.

(9)– محمد حلمي هليل، المصطلح الصوتي بين التعريب والترجمة، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، ع21، 1993م، ص112.

(10)– سمير حجازي، المتقن، معجم المصطلحات اللغوية والأدبية الحديثة، فرنسي– عربي/عربي– فرنسي دار الراتب الجامعية، بيروت – لبنان، ص90.

(11)– محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص11–12

(12)– محمد علي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، مراجعة رفيق العجَم، تح علي دحروج، تر: جورج زيناتي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت – لبنان، ط1، 1996م، 212/1.

(13)– يوسف مقران، المصطلح اللساني المترجم مدخل نظري إلى المصطلحات، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا دمشق، ط1، 2007م، ص128.

(14)– أنظر عبدالرحمان حسن العارف، اتجاهات الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر (1932–1985) دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت ط1، 2013م، ص347–348.

(15)– محمد رشاد الحمزاوي، العربية والحداثة أو الفصاحة فصاحات، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1 1986م، ص90.

(16)– عبد الغني أبو العزم، المصطلح والمعجم والتطبيقات الحاسوبية، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، ع49، 2000م، ص143.

(17)– محمد رشاد الحمزاوي، العربية والحداثة أو الفصاحة فصاحات، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1 1986م، ص 131– 132.

(18)– المرجع السابق، محمد رشاد الحمزاوي، المنهجية العامة لترجمة المصطلحات، وتوحيدها، وتنميطها (الميدان العربي) ص13–14 بتصرف.

(19)– محمد علي الزركان، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث دراسة، منشورات اتحاد الكتاب العرب 1998م، ص 134–135.

(20)– عبد القادر شاكر، المجامع اللغوية في تحديد المصطلح، 2006م، ص102–105.

(21)– محمد رشاد الحمزاوي، المنهجية العامة لترجمة المصطلحات، وتوحيدها، وتنميطها (الميدان العربي)، ص17.

(22)– علي القاسمي، تخطيط السياسة اللغوية في الوطن العربي، ومكانة المصطلح الموحد، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، ع23، 1983م، ص51–52

(23)– محمد رشاد الحمزاوي، المصطلحية العربية المعاصرة: سبل تطويرها وتوحيدها، اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، ع39، 1995م، ص114–115.

(24)– محمد العربي الخطابي، اللغة العربية والتطور، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، ع1 1964م، ص32.

(25)– محمد رشاد الحمزاوي، المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها (الميدان العربي)،ص43

(26)– أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، دار الكتاب الجزائري، الجزائر، ط2، 1963م، ص351.

إشكال تلقي مصطلح البنيوية التكوينية في النقد العربي المعاصر
(جمال شحيد، حميد لحمداني، وجابر عصفور) نماذج

The problem of formational structuralism reception of terms in contemporaryArab criticism:
(Jamal Shohid, Hamid Lahmidani, and Jaber Asfour) are examples

الباحث: صلاح الدين أشرقي
الأستاذ المشرف د: علي صدِّيقي
جامعة محمد الأوّل – الناظور (المغرب)
Saho.Fede@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/08/22 **تاريخ القبول: 2020/09/08**

ملخص:

لقد سعينا من خلال هذه الدراسة إلى تحليل كيفية تلقي جمال شحيد، وحميد لحمداني، وجابر عصفور مصطلح البنيوية التكوينية، وذلك بالتركيز على فهم كلّ ناقد ومدى التزامه بالدلالة الأصلية، حيث وجدنا اختلافا واضحا بين المصطلحات العربية عند هؤلاء النقاد، كما وجدنا أيضا تناقضا بين دلالة المصطلح العربي ودلالة المصطلح الفرنسي ومن هنا فإنّ دراستنا لهذه التجارب النقدية الثلاثة تأتي لكي تبين أسباب عدم التلقي الدقيق للمصطلح في بيئته الغربية وما ينتج عنه من إشكالات، مثل عدم التطابق بين الأصل والنسخة، وكذلك تعدد المصطلحات العربية الدالة على البنيوية التكوينية (Structuralisme Gènètique).

الكلمات المفتاحية:

البنيوية التكوينية، التلقي، تعدد المصطلحات، المعنى الأصلي، اختلاف المعنى.

Abstract:

We have tried through this study to analyze how did Jamal Shohid, Hamid Lahmidani, and Jaber Asfour the term of formational structuralism be it in terms of their understanding and commitment to the founding evidences; given this, we have found a clear difference between the meaning of the Arabic and the French terminology. Our study to the mentioned critical experiences is to demonstrate how the absence of accurate terminology assimilation and its results such as its origins and copy as well as the existence of Arabic terminology that denote formational structuralism.

***Keywords*:** Formational structuralism, Receiving, Multiplicity terms, Original meaning, Meaning difference.

مقدمة:

تُعالج هذه الدراسة إشكالا مهما في النقد العربي المعاصر، وهو إشكال تلقي المصطلحات الغربية ممثلة في مصطلح البنيوية التكوينية عند كلٍّ من: (جمال شحيد، وحميد لحمداني، وجابر عصفور)، وقد اخترنا هؤلاء النقاد الثلاثة لعاملين اثنين: أولا: أنهم من النقاد العرب الأوائل الذين اهتموا بمصطلح لوسيان غولدمان، وثانيا: اختلافهم حول المصطلح العربي المقابل لـ (Structuralisme Gènètique)، لذا فقد ركزنا على هذا الاختلاف الاصطلاحي الذي يؤدي إلى اختلاف في المعنى أيضا، كما ربطنا التعدد الاصطلاحي بإشكال التلقي الذي نَعتبره سببا مباشرا في عدم الاستقرار على مصطلح عربي موحد يؤدي نفس المعنى الأصلي، فكل ناقد فَهِم المصطلح الفرنسي فهما خاصا به ومنهم من حاول أن يتجاوزه مُقترحا مصطلحا آخر من خلال التركيب بين نظريات مختلفة، مثل "حميد لحمداني" كما سنرى لاحقا.

تندرج هذه الدراسة ضمن "نقد النقد"، إذ حاولنا أولا: أن نُحلل ونقوِّم تلقي كل ناقد على حدة، وذلك بالتركيز على مدى فهمه واستيعابه للمصطلح الأصلي، وثانيا: محاولة اقتراح طرائق بديلة لتلقي مصطلح البنيوية التكوينية والتعامل معه، على اعتبار أنّ نقد النقد

هو نص ثالث، وهذا ما أكده "عبد الرحمن التمارة" في قوله: "يتجلى نقد النقد نوعا خاصا من النقد، وتظهر صورته وماهيته شكلا من الاشتغال في مجال معرفي يتجاوز خطاب النقد في مستواه الأول. فالنص الثالث (نص نقد النقد) مقرون تحققه بتجاوز النص الثاني"[1] والمقصود بالنص الثاني النقد الأدبي.

تهتم هذه الدراسة بإشكال التلقي بشكل أساسي، غير أنّ هذا الإشكال تتفرع عنه إشكالات وأسئلة أخرى، مثل: كيف فَهِم النقاد الثلاثة مصطلح Structuralisme Gènètique؟ وهل استقروا على مصطلح عربي موحد أم إنهم وظفوا مصطلحات متعددة؟ ألا يؤدي التعدد الاصطلاحي إلى تحريف المعنى الأصلي والخروج عنه؟ أليس إشكال التلقي هو السبب المباشر في خلق فوضى اصطلاحية وفوضى في المعنى أيضا؟ ألا تطرح المصطلحات العربية التي اختارها هؤلاء النقاد اختلافا وتناقضا في المعنى بالمقارنة مع الأصل؟

لقد تطرقت مجموعة من الدراسات لحضور مصطلح البنيوية التكوينية في النقد العربي المعاصر، وقد اهتمت، بشكل خاص، بقضية الترجمة العربية للمصطلح الفرنسي عند غولدمان، مثلما نجد لدى "يوسف وغليسي" في كتابه: "إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد"، وبالمقابل فإنّ هذه الدراسات لم تُركز كثيرا على إشكال تلقي النقاد العرب للمصطلح الأصلي، على الرغم من أهمية هذا الإشكال، حيث تنتج عنه إشكالات أخرى، وعليه فقد سعينا إلى تجاوز هذا الأمر، من خلال مناقشة قضية التلقي وربطها بالتعدد الاصطلاحي الذي لمسناه في التجارب التي درسناها.

1- جمال شحيد ومصطلح البنيوية التكوينية:

يُعد الناقد جمال شُحيد من أوائل النقاد العرب الذين اهتموا بمنهج لوسيان غولدمان ففي عام 1980م كتب مقالا بعنوان: "في البنيوية التكوينية"[2] ويُعتبر من أولى كتاباته التي وظف فيها مصطلح البنيوية التكوينية، غير أنّه بعد سنتين عَدَل عنه ووظف مصطلحا آخر مختلف وهو "البنيوية التركيبية"[3]، لكن المتصفح لهذا الكتاب يرى أنّ شُحيد كان يوظف البنيوية التكوينية كمقابل لمصطلح غولدمان، مما يُعزز ما ذهب إليه "كمال أبو ديب" الذي

قال إن الأصح هو في البنيوية التكوينية، حيث حدث خطأ في طباعة الكتاب فبدل توظيف البنيوية التكوينية تم استعمال البنيوية التركيبية[4].

يطرح تلقي جمال شحيد مصطلح Structuralisme Gènètique مجموعة من الأسئلة أبرزها، كيف تلقى الناقد هذا المصطلح؟ وهل استقر على مصطلح عربي موحد أم إنه وظف مصطلحات مختلفة؟ وهل حافظ على الدلالة الأصلية أم حَرَّفها؟.

*** مطارحات في تلقي جمال شحيد مصطلح "البنيوية التكوينية":**

لقد قدم شحيد عرضا نظريا لمصطلحي (البنية)، و(التكوين)، حيث يرى أنّ البنية الدلالية "هي المعنى الداخلي لهذه البنية الذي ينم عن وعي جماعي معين"[5]، إنّ التعريف الذي قدمه الناقد للبنية يمس جانبا منها فقط وهو ما يتعلق بوحدة العناصر الداخلية، أو وحدة الجزء بالكل في علاقة بنيوية داخلية، وعليه فإنّ الإشكال المطروح هو اتخاذ البنية صفة السكون كما هو الشأن في البنيوية الشكلانية، وصحيح أنّ غولدمان حافظ على المعنى الداخلي إلا أنّ هذا المعنى يختلف، إذ "يفترض مفهوم البنية الدلالية، الذي أدخله غولدمان، لا فقط وحدة الأجزاء ضمن كلية والعلاقة الداخلية بين العناصر، بل يفترض في نفس الوقت الانتقال من رؤية سكونية إلى رؤية دينامية، أي وحدة النشأة مع الوظيفة"[6].

إنّ البنية الدالة تنتج عن البنية الاجتماعية الأشمل والأوسع، وعليه فإنها بنية دينامية متحركة ومتغيرة باستمرار، فهي تجمع بين الوحدة والتنوع في آن، حيث تتحد عناصر البنية لتُشكل كلاّ بنيويا منسجما لكنها لا تقف عند هذا الترابط، بل تتعداه، إذ تنتقل إلى البنى الاجتماعية والتاريخية التي تقع في الخارج، هذا بالإضافة إلى أنّ البنية عند غولدمان تنتج عن الذات الفوق فردية أو الجماعية مما يُقلّص من استقلاليتها وسكونيتها، فالبنية "عن طريق ارتباطها بسلوك الناس تُعتبر الآن تطورا لبراكسيس سابق وسيتغير حتما ليصير براكسيسا لاحقا، ويمكن أن نقول باختصار إنّ البنية تخضع لسيرورة تحولية ويجب أن نتوقف عن اعتبارها بنية ثابتة مستقلة عن السلوك الإنساني"[7]، وصحيح أنّ الناقد جمال شحيد عرض بعض تصورات غولدمان حول دينامية البنية وحركيتها[8] إلا أنّه ظلّ متشبثا

بكون البنية الدالة ذات صلة بداخل النص وتلاحم عناصره الداخلية، ويظهر هذا الطرح في حديثه عن علاقة البنية الدالة بالنص، إذ يرى أنّ الهدف من دراسة البنية الدالة هو "اكتشاف الوحدة الداخلية للنص وتَشَكل مجمل العلاقات الأساسية داخل النص (ومن بينها العلاقة القائمة بين الشكل والمضمون) بحيث يستحيل علينا أن نفهم زاوية من زواياه دون إحالتها إلى مجمل العلاقات هذه. فالجزء مرتبط بالكل، ويستحيل فهمه على حدة دون إحالته إلى مجمل النص الذي يجمع كافة الإجابات الاجتماعية والتاريخية التي تُشكل رؤية معينة للعالم تبرز في تضاعيف النص"[9]، إنّ السؤال الذي نطرحه هنا هو، هل الهدف من دراسة البنية الدالة هو اكتشاف الوحدة الداخلية أم إنّ الأمر يتعلق بدراسة خارجية لبنية النص؟ فالمتأمل لكتب غولدمان التي طبَّق فيها تصوره البنيوي التكويني لا يجد تعريفا محددا للبنية ولا طريقة معينة لدراستها، حيث اكتفى ببعض الاقتراحات النظرية المجردة، مثل: (التجانس، والانسجام، والوحدة..)[10] وقد اعتبرها وسائل لتحليل البنية الدالة، فغولدمان لم يكن مهتما كثيرا بالبنية الداخلية للنص، بل إن غايته الأولى هي تبيان تلاحم رؤية العالم عند مجموعة اجتماعية معينة من خلال بنية النص، لذا فإنّ دراسة تلاحم وترابط عناصر البنية الدالة هي في الحقيقة دراسة لتماسك وانسجام رؤية العالم عند فئة اجتماعية، وجمال شحيد اعتقد أنّ البنية الدالة ترتبط بالنص وبعناصره الداخلية، بمعنى أنها أعادت الاعتبار للنص الذي كان مُغيّبا مع نظرية الانعكاس، غير أنّ الأمر ليس كذلك، حيث إنّ مصطلح البنية ظلّ غامضا عند غولدمان من حيث الجانبُ النظري، وبشكل خاص من الناحية التطبيقية، وعليه يمكن القول إنّ تلقي شُحيد لمصطلح البنية كان تلقيا مطلقا، إذ نظر إلى البنية نظرة كلية باعتبارها لا تطرح أي إشكالات، في حين أنه كان يجب عليه أن يناقش هذا المصطلح وينتقده على اعتبار أنّه مصطلح "نسبي" قابل للنقاش والنقد أيضا.

ونأتي الآن إلى المصطلح الثاني وهو "التكوين" الذي تنبني عليه مختلف تصورات غولدمان، والملاحَظ في تلقي جمال شحيد أنه لم يستقر على مصطلح التكوين فحسب بل إنه مزج بين التكوين و"التوليد" واعتبرهما مترادفان من حيث الدلالةُ، ويظهر هذا في

قوله: "لابد قبل كلّ شيء من التنويه بأنّ التكوين أو التوليد هنا لا يتضمن أي بعد زمني يُعيد الشيء المدروس إلى تاريخ ولادته ونشأته. فالبعد الزمني في هذا الشأن ثانوي جدا"[11]، فالناقد يجعل من التكوين والتوليد شيئا واحدا وهذا يحتاج إلى نقاش، حيث إذا عدنا إلى غولدمان نجد أنّ مصطلح Gènètique يتخذ معنى خاصا في نظريته، حيث يُقصد به دلالة البنية في حركيتها وتغيرها وتفاعلها مع البنيات الخارجية، مثل: (البنية الاجتماعية)، وقد أكد هذا الطرح جمال شحيد أيضا عندما قال: "فصفة تكوينية أو توليدية هنا تعني الدلالية، دون الرجوع إلى النشأة بالضرورة"[12]، لكن ألا يطرح هذا المزج بين التكوين والتوليد إشكال اختلاف المعنى؟ وكذلك ألم يسقط شحيد في التناقض عندما رأى أن التكوين لا يعني النشأة لكنه جعل التوليد مرادفا له؟ إنّ اعتبار التوليد مرادفا للتكوين يطرح قضية تعدد المعنى واختلافه، فالتوليد من حيث الدلالة يعني الولادة والنشأة في حين أنّ غولدمان لم يقصد هذا المعنى كما وضحنا سابقا، لذا فإن جمال شحيد سقط في التناقض عندما وظف مصطلحين مختلفين من حيث المعنى، وهذا يبين لنا أنه لم يأخذ بنظر الاعتبار المعنى الخاص والأصلي الذي قصده غولدمان، فالأمر لا يتعلق بتوظيف عشوائي للمصطلح العربي، بل يجب أن يكون مطابقا في المعنى للمصطلح الفرنسي، لذا يمكن القول إنّ هذا التعدد الاصطلاحي عند شحيد يؤدي إلى اختلاف وفوضى في المعنى.

يرى جمال شحيد أن التكوين يهدف "إلى إقامة توازن بين العالم الخارجي (الذي يحيط بالإنسان ويرسل إليه الحروب والفتوحات والنزوحات والاحتلال مثلا) والعالم الداخلي (الذي ينبعث من الإنسان والمجموعة البشرية بغية التفاعل أو الرضوخ أو الرفض أو...)"[13] لكن ألا ينحاز التكوين إلى العالم الخارجي أكثر من العالم الداخلي؟ فالتوازن الذي يتحدث عنه شحيد هو توازن ظاهري فقط أما في العمق فالتكوين يرتبط بالعالم الخارجي أكثر من ارتباطه بالجوانب البنيوية، ويظهر هذا الطرح في ربط غولدمان بين البنيتين: الداخلية (المرتبطة بالنص)، والخارجية (ذات العلاقة بالمجتمع والتاريخ...)، حيث يتبين لنا أنّ البنى الخارجية هي الأشمل وهي التي تنبثق منها بنية النص، وبذلك فإنّ الاهتمام

بالداخل هو ثانوي بالمقارنة مع العالم الخارجي، وقد أوضح "بون باسكادي" موقف "رولان بارت" من العلاقة بين العالم الداخلي والخارجي، أو بين البنية النصية والبنية الاجتماعية حيث يعترف بارت بفضل غولدمان في الربط بنوع من الحدس بين شكل (التراجيديا) ومضمون (رؤية طبقة سياسية) إلا أنّه ينتهي إلى اتهام غولدمان بتبني حتمية متنكرة[14] بمعنى أن غولدمان انحاز إلى التكوين على حساب البنية، لذا فإنّ التكوين لا يهدف إلى خلق توازن بين العالمين: (الداخلي، والخارجي)، بل بالعكس فهو الذي يُوضح بأنّ العالم الخارجي هو الأساس وأنّ العالم الداخلي ثانوي فقط، وهذا ما لم ينتبه له شحيد، حيث كان يجب عليه أن يناقش هذا التصور ويبين تلك النزعة الاجتماعية المبتذلة[15] التي كرّسها غولدمان من خلال مصطلح Gènètique أو التكوين، حيث إن التلقي والفهم الدقيق للمصطلح في أصله هو خطوة ضرورية لإيجاد مصطلح عربي دقيق يؤدي نفس المعنى الأصلي المقصود.

2- تجربة حميد لحمداني مع مصطلح "البنيوية التكوينية":

يُعتبر لحمداني من بين النقاد الذين تمثَّلوا مصطلح البنيوية التكوينية، وللإشارة فإنّ هذا المصطلح هو الأكثر تداولا بين النقاد العرب، وهذا ما أكده "يوسف وغليسي" عندما رأى أنّ البنيوية التكوينية "تبدو أكثر المصطلحات شهرة وتداولا، وهي لا تحتاج إلى حصر مستعمليها (وما أكثرهم) أو مَواطن استعمالها، يكفي أن نذكر (دون توثيق) من الأسماء النقدية التي تبنتها كلا من: محمد برادة ومحمد بنيس وحميد لحمداني وعبد المالك مرتاض وشكري عزيز الماضي وسامي سويدان ومحمد سويرتي ومحمد ساري وكمال أبو ديب..."[16] غير أنّ ما يهمنا هنا هو لحمداني في كيفية تعامله مع هذا المصطلح.

1.2/ التعدد الاصطلاحي وإشكال تلقي مصطلح "البنيوية التكوينية":

إنّ المتأمل لتجربة لحمداني النقدية يرى أنّه لم يستقر على مصطلح عربي محدد، فقد وظّف البنيوية التكوينية في كتابه: "الرواية المغربية ورؤية الواقع الاجتماعي" واستقر على هذا المصطلح من بداية الكتاب إلى نهايته، حيث يقول لحمداني: "وهكذا صاغ غولدمان

منهجه البنيوي التكويني Structuralisme Gènètique"[17]، وكذلك في كتاب: "النقد الروائي والإيديولوجيا"[18]، وكتاب: "الفكر النقدي الأدبي المعاصر"[19].

أما في كتاب: "من أجل تحليل سوسيو بنائي للرواية"، الذي جاء بعد كتاب الرواية المغربية ورؤية الواقع الاجتماعي من حيث التأليف غير أنه صدر قبله[20]، فقد وظف مصطلح "سوسيو بنائي"، وقد سوَّغ لحمداني اختياره لهذا المصطلح، حيث كان يريد الابتعاد قدر الإمكان عن توظيف مصطلح البنيوية التكوينية، نظرا لأنّ مفهوم البنية ليس له أي قيمة فيها، كما أنّ لوسيان غولدمان، في نظر لحمداني، لم يُقدم لنا أيّ رصيد معرفي يشرح لنا مفهوم البنية وكيف يمكن دراسته من الداخل[21]، حيث تشكل لديه وعي بضرورة تجاوز مصطلح غولدمان الذي لم يُقدم وسائل إجرائية لتحليل بنية النصوص، وهذا ما اكتشفه لحمداني في كتاب: الرواية المغربية ورؤية الواقع الاجتماعي، لذلك فقد سعى إلى تخطي هذا الإشكال من خلال اقتراح مصطلح جديد للبنية، حيث "طعَّم" لحمداني بنيوية غولدمان ببنيوية الشكلانيين[22] وبنيوية "ميخائيل باختين"[23] أيضا، وتجدر الإشارة إلى أنّ النقاد الغربيين لم يستخدموا مصطلح سوسيو بنائي في مؤلفاتهم، فهو من اجتهاد لحمداني الذي اقترح مصطلحا جديدا للبنية هو حاصل التركيب بين البنيوية الشكلانية وبنيوية باختين وسنحاول أن نناقشه من أجل أن نرى هل يتطابق مع المعنى الأصلي للبنية عند غولدمان أم إنه يختلف عنه؟

2.2/ التعدد الاصطلاحي وإشكال المعنى الأصلي:

في البداية يجب التأكيد على أنّ الاجتهاد في ابتكار مصطلحات جديدة من داخل المصطلحات الغربية هو سلوك نقدي مشروع، غير أنّه يجب أن يأخذ بنظر الاعتبار "المعنى الأصلي" حتى لا يُحرفه، وهذا لا يتأتى إلا بتلقٍ دقيق للمصطلحات في أصلها الغربي وبالعودة إلى لحمداني نرى أنّه وظّف مصطلحين مختلفين للدلالة على Structuralisme Gènètique وهما: (البنيوية التكوينية، وسوسيو بنائي)، ونرى أنّ سبب هذا التعدد الاصطلاحي هو إشكال التلقي، وهذا ما يتبين لنا من خلال مصطلح سوسيو بنائي الذي

يتكون من كلمتين: سوسيو ويُقصد بها السوسيولوجيا، وبنائي وتعني البنيوية، ونحن لن نناقش السوسيولوجيا، بل سنركز على مصطلح البنية الذي وظفه الناقد، وهي بنية جديدة تختلف عن بنية غولدمان، لذا فالأمر يستدعي نقاشا نقديا.

سنبدأ النقاش بالنظر في مصطلح البنية في البنيويتين: (الشكلانية، والتكوينية)، فالبنية عند الشكلانيين منغلقة على نفسها لا تنفتح على التاريخ ولا على المجتمع ولا على الذات أيضا، بخلاف ما نجد عند غولدمان الذي نقل البنية من طابعها السكوني لتصبح مرنة من أهم خصائصها التغيُّر أو "البراكسيس"[24] وبذلك فقد اكتسبت معنى آخر، فكيف يمكن تعويض مصطلح البنية عند غولدمان الذي يتسم بالمرونة والتغير، ببنية ثابتة منغلقة؟ إذ هناك اختلاف إبستيمولوجي (معرفي) بين البنية عند غولدمان والبنية عند الشكلانيين، أمّا فيما يتعلق باستثمار لحمداني مصطلح البنية عند باختين فنرى أنه لم يكن استثمارا موفقا فصحيح أنّ باختين أكد على وجود الصراع في البنية بخلاف الشكلانيين، غير أن كيفية حصول هذا الصراع تختلف، فمصدر الصراع في البنية عند غولدمان هو العالم الخارجي بمعنى أنّه صراع خارج البنية، في حين أنّ باختين يرى عكس ذلك، حيث يرى أنّ مصدر الصراع داخلي وليس خارجيا، ويظهر هذا في قوله: "إن كلّ تحدث واقعي، مهما يكن شكله، يحتوي دائما، وبكيفية واضحة تقريبا، على إشارة الاتفاق مع شيء ما أو رفضه فالسياقات ليست موضوعة جنبا إلى جنب فقط، كما لو كانت لا تبالي ببعضها البعض ولكنها توجد في وضع تفاعلي داخلي وتأثير متبادل وصراع حاد ومتواصل"[25]، فالصراع الإيديولوجي الخارج عن البنية في البنيوية التكوينية، أصبح "مُبنينا" مع باختين، وبالإضافة إلى هذا الأمر فإن مصطلح البنية عند الشكلانيين وحتى عند باختين هو ذو أساس معرفي لساني، بخلاف بنيوية غولدمان، وهذا يجعلنا نقول إنّ مصطلح البنية الذي وظفه لحمداني ليس دقيقا ولا يتناسب مع المصطلح الأصلي، حيث إنّه حرَّف المعنى الذي قصده غولدمان من البنية، ويبدو أنّ لحمداني نفسه لم يقتنع كثيرا به، إذ بعد ذلك عاد ووظف مصطلح البنيوية التكوينية في كتابيه: "النقد الروائي والإيديولوجيا" و"الفكر النقدي الأدبي المعاصر".

3- جابر عصفور ومصطلح البنيوية التوليدية:

* إشكال تلقي المصطلح:

تُعتبر دراسة جابر عصفور في كتابه: "نظريات معاصرة" من الدراسات المهمة التي تطرقت لمصطلح لوسيان غولدمان، وقد انفرد الناقد بتوظيفه البنيوية التوليدية، حيث يقول في هذا الصدد: "أما ترجمة البنيوية التوليدية فلا أعرف على سبيل التحديد الحاسم من سبق إليها"[26]، وقد اختار البنيوية التوليدية ولم يعتمد على مصطلحات أخرى تم توظيفها قبله مثل: (البنيوية التكوينية، والبنيوية الهيكلية الحركية، والبنيوية الدينامية...)، ويقول جابر عصفور: "البنيوية التوليدية هي الصياغة العربية التي استرحت إليها في ترجمة المصطلح الفرنسي الأصل Structuralisme Gènètique الذي يشير إلى المنهج الذي صاغه الفيلسوف والناقد الأدبي، الفرنسي الجنسية الروماني الأصل، لوسيان غولدمان"[27]، وقد وضّح الناقد الدافع الذي جعله يختار هذا المصطلح في قوله: "والواقع أنّ مبدأ التولُّد مبدأ أساسي حاسم في منهج غولدمان كله، الأمر الذي جعلني أوثر ترجمة البنيوية التوليدية على الاجتهادات المقابلة في الترجمة من مثل ترجمة (الهيكلية الحركية والبنيوية التكوينية والبنيوية التركيبية)"[28].

إنّ البنيوية التوليدية التي اقترحها جابر عصفور تتطلب إعادة نظر نقدية وتجعلنا نطرح أسئلة من قَبيل: هل تلقي جابر عصفور للمصطلح الفرنسي كان تلقيا مطابقا أم إنه حرّف معناه الأصلي؟ ألا يشير مصطلح التوليد إلى النشأة والولادة بَدَل الدلالية التي يعنيها المصطلح الفرنسي Gènètique؟ ألا يطرح مصطلح التوليد إشكال الترجمة الحرفية المباشرة؟ ولمناقشة هذه الأسئلة سنحاول أن نحلل تصورات الناقد حول (التوليد) الذي هو مناط اهتمامنا؛ لكونه يطرح إشكالات دلالية بالمقارنة مع مصطلح البنيوية.

يرى عصفور أنّ مصطلح التكوين هو الأقرب إلى المصطلح الأجنبي Gènètique من كلمة (التركيبية)، غير أنه، وفي الوقت نفسه، يعتقد أنّ "صفة تكوينية تظل مرتبطة بالمعاني العامة للنشوء وسفر التكوين Genesis الذي هو أول أسفار الكتاب المقدس، لأنه السفر الذي يتحدث عن تكوين العالم وخلقه من العدم، فقبل التكوين كان هناك فضاء

مترام لا متناه. وسفر التكوين هو سفر الانتقال من العدم إلى الحياة، ومن عالم الجماد إلى عالم الأحياء. وتلك دلالة بعيدة في ترابطاتها الدينية عن أداء المعنى المادي لفعل التولد الطبقي الاجتماعي الذي تُشير إليه الدلالة الاصطلاحية لمنهج جولدمان"[29]، ويرى الناقد أنّ التكوين يدلّ على النشأة والولادة أو بشكل أدق يدلّ على الخلق، وهذا ما أدى إلى استبعاده وعدم توظيفه؛ لأنه لا يؤدي نفس المعنى الذي قصده غولدمان. لقد انطلق الناقد من المعنى المباشر للتكوين، في حين أن الأمر هو بخلاف ذلك، فالتكوين يعني الدلالة وليس النشأة أو الخلق، حيث إن ارتباط البنية الداخلية بالبنى الاجتماعية والتاريخية يجعلها تكتسب المعنى، فقد رأى غولدمان أن البنية في البنيوية الشكلانية فقدت معناها وأصبحت مجردة ومنغلقة على نفسها، إذ انتزعت من عالمها الاجتماعي، وبذلك أصبحت البنية لا تحمل أي دلالة أو وظيفة مما أدى إلى اقتراح غولدمان مصطلح التكوين الذي هو المسؤول عن منح البنية معناها، لذا فقد فَهِم جابر عصفور التكوين فهما ناقصا حين اعتقد أنّ صفة التكوينية مرتبطة بالنشأة، إنّ السؤال الذي نطرحه هنا هو، ألم يتناقض الناقد عندما رفض التكوين لدلالته على النشأة لكن، وفي الوقت نفسه، اعتمد مصطلح التوليد؟

إنّ التوليد ينزع إلى الولادة والخلق فهو الأقرب دلالة على النشأة من التكوين، وبذلك فإنّ البديل الذي اقترحه جابر عصفور لا يمكن اعتباره مطابقا للمعنى الأصلي، أي إنه لا يتطابق مع ما قصده غولدمان، فالتوليد في اللغة العربية بعيد كلّ البعد عن المعنى الأصلي لمصطلح غولدمان، ونحن نرى أن سبب هذا التناقض في المعنى بين مصطلحي: (التوليد و Gènètique) راجع إلى طريقة تلقي الناقد جابر عصفور، حيث إنه لم يأخذ بنظر الاعتبار أنّ مصطلح غولدمان يتخذ معنى خاصا ويُعبّر تعبيرا دقيقا عن النظرية، فهو ليس مصطلحا عاما، بل إنه خاص بنظرية محددة، لذلك لا يمكن أن نقابله بأيّ مصطلح كيف ما كان، وإذا عدنا إلى الطريقة التي تلقى بها جابر عصفور المصطلح الفرنسي نجد أنه لم يربطه بالنظرية البنيوية التكوينية ولم ينتبه إلى معناه الخاص، وهذا السلوك النقدي لا يؤدي في نظرنا، إلى فهم دقيق للمصطلحات الغربية التي يتلقاها النقاد العرب ويشتغلون بها في

دراساتهم، وبالإضافة إلى هذا الإشكال فإن الناقد قام بترجمة حرفية للمصطلح الفرنسي، إذ وقف عند معناه السطحي المباشر ولم يُترجم دلالته الباطنية التي ترتبط بعمق النظرية، ومن شأن هذا أن يؤدي إلى انحراف المصطلح العربي (التوليد) عن الدلالة الأصلية لـ Gènètique.

من الأسباب التي أدّت إلى عدم تطابق التوليد مع الأصل اعتماد جابر عصفور، في قراءته لكتب غولدمان، على الترجمة الإنجليزية وليس على اللغة الأصلية، أي اللغة الفرنسية فالترجمة لا تحافظ على التصورات والأفكار كما هي في الأصل، بل تقوم بتأويلها وشرحها مما قد ينتج عنها نص ثان يختلف عن النص الأول، وقد عرض الناقد لبعض الترجمات الإنجليزية لكتب غولدمان، مثل ترجمة "هايدن وايت" و"روبرت أنكور" لكتاب "العلوم الإنسانية والفلسفة"، وكذلك ترجمة "فيليب ثودي" لكتاب "الإله الخفي"[30]، في حين أنّه لم يذكر أي مصدر فرنسي لغولدمان وهذا إشكال حقيقي من شأنه أن ينتج عنه عدم الفهم الصحيح للمصطلح الأصلي، وكذلك تناقض المصطلح العربي مع المصطلح الفرنسي، وعليه يمكن أن نقول إن التوليد ينطوي على دلالات مختلفة لا تتوافق مع الأصل، حيث كان يجب على جابر عصفور أن ينتبه إلى أن المصطلحات تختلف دلالاتها من لغة إلى أخرى لذا كان من الأفضل القيام بحفر في دلالة مصطلح التوليد في اللغة العربية، وهذا ما لم يقم به الناقد الذي كان اهتمامه منصبا على إيجاد مقابل عربي للمصطلح الأجنبي فقط، لكنه أغفل مسألة مهمة وهي الدلالة الأصلية للمصطلح العربي، فلترجمة أيّ مصطلح غربي، في نظرنا، يجب أولا: فهم هذا المصطلح في أصله وفي ارتباطه بالنظرية، وثانيا: البحث عن معاني ودلالات المصطلح العربي الذي سيكون مقابلا للأصل حتى لا يتم تحريف المعنى المقصود والخروج عنه.

وهذه هي أهم الإشكالات التي يطرحها مصطلح البنيوية التوليدية عند جابر عصفور.

خاتمة:

لقد طرح تلقي مصطلح البنيوية التكوينية عند كلٍّ من: (جمال شحيد، وحميد لحمداني، وجابر عصفور) إشكالات عديدة أهمها: أولا: عدم الاستيعاب والفهم الدقيق للمصطلح في أصله الغربي، مما نتج عنه توظيف مصطلحات عربية مختلفة بين النقاد الثلاثة بل وحتى عند كل ناقد على حدة، وثانيا: اختلاف وتناقض المصطلحات العربية مع المصطلح الفرنسي من حيث الدلالةُ، فمصطلح التوليد الذي وظفه جابر عصفور أدّى إلى تحريف المعنى الأصلي، حيث إنّ التوليد في اللغة العربية يدلّ على النشأة والولادة بشكل أساسي وعليه فإنّ هذه الدلالة لا تتوافق مع ما قصده غولدمان، كما أنّ محاولة لحمداني ابتكار بنية جديدة من خلال استثمار البنيوية الشكلانية وبنيوية باختين لم تكن موفقة، حيث إنّه خرج عن المعنى الأصلي الذي وضعه غولدمان لـ Structuralisme، أما جمال شحيد فقد مزج بين التكوين والتوليد، مما جعله يسقط في تناقض دلالي، إذ يرى أن مصطلح Gènètique لا يعني النشأة، لكنه بالمقابل وظّف مصطلح التوليد وجعله مرادفا للتكوين.

إن سبب هذه الفوضى الاصطلاحية هو عدم التلقي الدقيق للمصطلح الفرنسي وهناك سبب آخر هو اشتغال كل ناقد بمفرده بدل الاشتغال ضمن فرقة واحدة، ولتجاوز إشكال تلقي المصطلحات الغربية بصفة عامة، وكذلك إشكال التعدد الاصطلاحي، يجب العمل بشكل جماعي من أجل الوصول إلى فهم صحيح ومطابق للأصل، ثم الاتفاق على مصطلح عربي موحد يؤدي نفس المعنى المقصود من المصطلح الأجنبي.

الهوامش والإحالات:

(1)– عبد الرحمن التمارة، نقد النقد: بين التصور المنهجي والإنجاز النصي، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، ط1، 2017م، ص: 19.

(2)– جمال شحيد، في البنيوية التكوينية، مجلة المعرفة، مج38، العددان 225–226، 1980م، ص: 25.

(3)– جمال شحيد، في البنيوية التركيبية: دراسة في منهج لوسيان غولدمان، دار ابن رشد للطباعة والنشر بيروت، لبنان، ط1، 1982م.

(4)– كمال أبو ديب، الرؤى المقنعة: نحو منهج بنيوي في دراسة الشعر الجاهلي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 1986م، ص: 694.

(5)– جمال شحيد، في البنيوية التركيبية، ص: 80.

(6)– لوسيان غولدمان وآخرون، البنيوية التكوينية والنقد الأدبي، ترجمة جماعية، مراجعة الترجمة، محمد سبيلا، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1984م، ص: 46.

(7)– لوسيان غولدمان، العلوم الإنسانية والفلسفة، ترجمة يوسف الأنطكي، مراجعة الترجمة، محمد برادة المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، مصر، 1996م، ص: 14.

(8)– جمال شحيد، في البنيوية التركيبية، ص: 76.

(9)– نفسه، ص: 81.

(10)– أنظر، لوسيان غولدمان، الإله الخفي: الفصل الأول: (الكل والأجزاء)، ترجمة زبيدة القاضي، وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، 2010م، ص: 39 – 40.

(11)– جمال شحيد، في البنيوية التركيبية، ص: 77.

(12)– نفسه، ص: 77.

(13)– نفسه، ص: 77 – 78.

(14)– لوسيان غولدمان وآخرون، البنيوية التكوينية والنقد الأدبي، ص: 42.

(15)– نفسه، ص: 42.

(16)– يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، منشورات الاختلاف الجزائر العاصمة، الجزائر، ط1، 2008م، ص: 149.

(17)– حميد لحمداني، الرواية المغربية ورؤية الواقع الاجتماعي: دراسة بنيوية تكوينية، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1985م، ص: 11.

(18)– حميد لحمداني، النقد الروائي والإيديولوجيا: من سوسيولوجيا الرواية إلى سوسيولوجيا النص الروائي المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1990م، ص: 61.

(19)– حميد لحمداني، الفكر النقدي الأدبي المعاصر: مناهج ونظريات ومواقف، مطبعة أنفو برانت فاس، المغرب، ط3، 2014م، ص: 70.

(20)– مبارك أزارا، روافد التحليل في النقد الأدبي الحديث بالمغرب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة ابن زهر، أكادير، المغرب، ط1، 2014م، ص: 132.

(21)– حميد لحمداني، من أجل تحليل سوسيو بنائي للرواية: رواية المعلم علي نموذجا، منشورات الجامعة الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1984م، ص: 12.

(22)– نفسه، ص: 12.

(23)– نفسه، ص: 16.

(24)– لوسيان غولدمان، العلوم الإنسانية والفلسفة، ص: 13.

(25)– ميخائيل باختين، الماركسية وفلسفة اللغة، ترجمة، محمد البكري ويمنى العيد، دار توبقال للنشر الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1996م، ص: 107.

(26)– جابر عصفور، نظريات معاصرة، دار المدى للثقافة، دمشق، سوريا، ط1، 1998م، ص: 84.

(27)– نفسه، ص: 83.

(28)– نفسه، ص: 83.

(29)– نفسه، ص: 86.

(30)– نفسه، ص: 92.

واقع المصطلح النقدي واللساني في العصر الحديث؛ نماذج مختارة

The critical and linguistic term in the modern age
Selected models

د. أمال بوكرت

جامعة البليدة2 (الجزائر)

amelarabedz@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/08/18 **تاريخ القبول: 2020/09/13**

ملخص:

استهدفت الدراسة تتبع واقع المصطلح في العصر الحديث المتسم بالاضطراب في المجالات النقدية واللسانية، لما له من أهمية وشمولية إذ يمس كافة الحقول العلمية والمعرفية وقد سجلت الدراسة عددا من الحواجز الواقفة في طريق تخلص هذا العلم من التشتت والتعدد وحتى اللبس المفهومي من خلال الاستعانة بنماذج مختارة في كلّ من التيارات اللسانية والنقدية للتدليل على هذا التعدد غير الفعال، مع استعراض جملة من الحلول والمقترحات الرامية لإرساء الدعائم الفاعلة في التقليل من الفوضى الاصطلاحية، عن طريق استثمار التكنولوجيا وضمان التواصل بين جموع الباحثين لترسيخ فكرة توحيد المصطلح وكذا تنظيم وتسهيل عملية التلقي.

الكلمات المفتاحية: المصطلح، النقدي، اللساني، الاضطراب، الحلول.

***Abstract*:**

The study aimed to trace the reality of the term in the modern era characterized by turmoil in the critical and linguistic fields, Due to its relevance and comprehensiveness, as it affects both scientific and cognitive fields. The study found a variety of obstacles in the way of getting rid of this science of dispersion, multiplicity and even conceptual uncertainty through the implementation of selected models to prove these unhelpful

manifolds with a set of solutions and proposals designed to lay the foundations for reducing conventional chaos effectively. By investing technology and ensuring communication between crowds of researchers to consolidate the idea of standardizing the term and to organize and facilitate the process of reception.

Keywords: The term, critical, linguistic, disorder, solutions.

توطئة:

تزخر المؤلفات والإنتاجات العربية الفكرية والعلمية بالعديد من المصطلحات المعبرة عن الثورة العلمية الهائلة التي شهدها العرب بمجرد اتصالهم بالبلدان المجاورة لهم عن طريق ترجمة علومهم ليتقلدوا مراتب عالية في مجال البحث العلمي آنذاك، غير أن الأوضاع انقلبت بعدما اجتاحت الجيوش الأروبية البلاد العربية، لتدخل في دوامة من الظلام كانت فيها أروبا تعيش أرقى فتراتها ازدهارا، فما كان على النهضة العربية إلا أن تواكب جملة التطورات والتغيرات الطارئة على العلوم بفروعها، ومن الجزئيات المرتبطة بكلّ علم من العلوم "المصطلح" بوصفه حجرة الأساس والشفرة الدالة على المفاهيم والأفكار، إذ يعد من أكثر العلوم ديناميكية وتأثيرا على الساحة العلمية لكونه يضمن العملية التواصلية والسيرورة الفكرية لمختلف الأبحاث المنجزة، لهذا نلفي أنّ الدراسات العلمية قد أولت أهمية بالغة لعلم المصطلح من خلال وضع الأطر والآليات القادرة على صياغة مصطلح يحيل على مفهوم محدد وثابت، فجوهر علم المصطلح يرتبط في المقام الأول ببناء الألفاظ، كما أنه يشترك مع علوم عدة مع اللسانيات وعلم المعرفة والوجود والتصنيف والمنطق.

أسال علم المصطلح بوصفه المضطلع الأول والوحيد بتسمية العلوم وعناصرها وفروعها الكثير من الحبر، فقد تواترت المقالات والكتب الباحثة في شأن هذا العلم، وشتى المصطلحات الأخرى المتعلقة باللغة والأدب بصفة خاصة، وتكررت معها الانتقادات بشأن شيوع مصطلحات مترجمة أو معربة وطرق إنشاء هذه المصطلحات وحتى طريقة تداولها فازدياد هذا الانتقاد المقترن بالاختلاف سببه الكتب الوافدة من الغرب، إذ أصبح المترجم

يأخذ على عاتقه مهمة نقل المفردات من لغتها الأم إلى اللغة العربية وفق فهمه واستيعابه لها، فحركة الترجمة اتسعت اتساعا هائلا لتتكدس تلك الأعمال على الساحة النقدية والفكرية العربية، ويتداولها الباحثون في مشاريعهم العلمية كل بمفهومه الخاص لها، مما خلق فوضى مصطلحية عارمة، كثيرا ما تتكرر في الندوات والملتقيات وعلى لسان الباحثين الذين يدافعون على صحة مصطلح معين ضد آخر أو العكس، لقد أسفر هذا الوضع بحتمية التفكير الجاد في خلق أرضية مشتركة يتم فيها صنع المصطلح القادم من البلاد الغربية بمضمونه اللغوي والأدبي، فاستحدثت المجامع اللغوية الموجودة لهذا الشأن أي التأسيس والتنظيم والاتفاق على مصطلح دون آخر، بهدف إرساء القواعد اللازمة لكل علم من العلوم وسنّ الضوابط المعينة للمتلقي لكي لا يقع في الارتباك ومغبة الخطأ، والدفع بالوتيرة العلمية بعيدا في طريق الابتكار والإنتاج النقدي الخلّاق والفعال بدل الاكتراث بمسميات الآليات والأدوات والمناهج وغيرها، لأنه سبق تأسيسها واعتمادها من قبل المجامع اللغوية المنتشرة في أرجاء البلاد العربية من مغربها إلى مشرقها التي تبذل جهدا في هذا الشأن، غير أنّ الإشكالية لا تزال قائمة لأننا لازلنا نعاني التشتت المصطلحي، وحتى التعصب المصطلحي، وكذا غياب الفعالية والانضباط لدى الكثير من الباحثين، فإن كان المجمع قد أقر باعتماد مصطلح دون آخر لكونه أفصح وأصلح، نلفي مصطلحات أخرى تُتداول في مكان المصطلح المختار، مما يدل أن الفعالية المنشودة مفقودة في هذا المجال.

- **علم المصطلح (المصطلحية):**

عرف العرب على مدار تاريخهم حركية علمية واسعة، تعلقت في المقام الأول بالدراسات المرتبطة بالقرآن الكريم من فقه وحديث وتفسير، ظهرت معها مصطلحات خاصة بكلّ علم، إذ أصبح للمشتغل بالحديث والتفسير مصطلحات خاصة دلالة على إدراكهم لأهمية وضع مصطلح، فالمصطلحات مفاتيح العلوم على حدّ قول الخوارزمي إلى جانب التفات الجاحظ إلى هذه الميزة حين قال:" ... وهم تخيروا تلك الألفاظ لتلك المعاني، وهم اشتقوا لها من كلام العرب تلك الأسماء، وهم اصطلحوا على تسمية ما لم

يكن في لغة العرب اسم... لذلك قالوا العرض والجوهر وأيس وليس، وفرقوا بين البطلان والتلاشي، وذكروا الهدية والهوية وأشباه ذلك"[1]، فالجاحظ أورد لفظ "الاصطلاح" عوض المصطلح المتعارف عليه اليوم، ويعد الجاحظ من أكثر الأدباء والعلماء حرصا على هذه الجزئية إذ أغنى مؤلفاته بالمصطلحات العلمية والأدبية المتوافقة مع إنجازاته الفكرية، أما الشريف الجرجاني نلفيه عرف الاصطلاح بقوله: "عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول، وإخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر، لمناسبة بينهما وقيل الاصطلاح إخراج الشيء من معنى لغوي إلى آخر لبيان المراد، وقيل الاصطلاح لفظ معين بين قوم معينين"[2]، مما يحيل على أنّ السابقين تداولوا لفظ الاصطلاح على المصطلح، وإن كان المحدثون يفرقون بينهما من حيث أنّ الاصطلاح قد يقع على مجموع مفردات مسخرة للتداول في مجال معرفي واحد بينما يرمز المصطلح إلى مجموع مفردات أبعد ما تكون قريبة من الكلام العادي.

بينما اجتمعت تعريفات المحدثين للمصطلح بشكل عام، فقد عرفه علي القاسمي بكونه:"كل وحدة لغوية دالة مؤلفة من كلمة (مصطلح بسيط) أم كلمات متعددة (مصطلح مركب) وتسمى مفهوما محددا بشكل وحيد الوجهة داخل ميدان ما، وغالبا ما يدعى بالوحدة المصطلحية في أبحاث علم المصطلح"[3]، في حين أفضت الندوات الأروبية إلى الفصل بين علم المصطلح (Terminologie) والمصطلحية (Terminographie) "Terminologie يتضمن موضوعات كالنظرية التصويرية، وعلاقة المصطلحات، وبنية المصطلح، وتتضمن المصطلحية Terminographie والمعجمية أو صناعة المعجمات Lexicography موضوعات كتصاميم البيانات، وتسجيل المعايير، واستخلاص المصطلح وتعريفات، وموسوعات"[4]، فعلم المصطلح يتعلق بالجانب النظري التأصيلي بغية التأسيس الدقيق له، بينما تتعلق المصطلحية بالجانب التطبيقي وإن كان الكثيرون يجعلون من علم المصطلح والمصطلحية كيانا واحدا، مما يشير بالضرورة إلى المآزق المفهومية والتعبيرية التي يمر بها درس المصطلح – فقط من مجرد تتبع اسمه وتعريفه – بسبب تداعيات تأخر الترجمة وتعريب العلوم مما أصبح عائقا لدى المشتغلين بعلم المصطلح تحديدا.

- **آليات صنع المصطلح (الترجمة):**

تقع على عاتق المترجم مهمة نقل المصطلح الأجنبي بخصوصيته ومفهومه وطبيعته وحتى ظروفه إلى اللغة العربية لأنه بصدد صنع مصطلح لا بدّ أن تتوافر فيه الدقة المفهومية والتركيبية، فضلا عن تحقق الشروط اللازمة ليحظى هذا المصطلح بالقبول والفهم لدى جمع المتلقين ومن ثمة الشيوع الذي يعد سمة بارزة في رواج المصطلح واكتسابه المشروعية بمعية السلطة الجمعوية لدى جمهور المتخصصين في اللغة والأدب بشكل خاص، غير أنّ الوصول إلى هذه النتيجة يجعل المترجم يمر بالعديد من المصاعب أهمها إيجاد مقابل للمصطلح الأجنبي في اللغة العربية مع مراعاة خصوصية لغته الأم والطرق المتبعة في صناعة المصطلح في عرف اللغة العربية.

تنامى دور الترجمة في العصر الحديث، إذ أصبح من الضروريات التي تتطور بها الأمم وتنفتح على بعضها البعض، فعلاقة العرب مع الترجمة علاقة وطيدة استعانوا بها لترجمة العلوم اليونانية والفارسية والهندية بداية من العصر الأموي لتنتعش أكثر مع العصر العباسي في طوره الأول بتشجيع من الخلفاء آنذاك، في حين أسفر تغير المشهد السياسي والثقافي في العالم إلى تفطن العرب إلى ضرورة مواكبة التطور الهائل في شتى العلوم والمجالات المختلفة. لهذا على المترجم أن يتصف بعدد من المواصفات وأن يلتزم بعدد من الشروط حتى يقدم على ترجمة أثر ما فعملية الترجمة محصورة في أربع مراحل:

- إدراك المترجم لخلفية المصطلح ودلالته وكذا تتبع السياقات المختلفة التي نحاها المصطلح خلال أطواره التاريخية، مع دراسة تفاعل ذلك المصطلح مع ميادين معرفية أخرى.
- البحث في أصل المصطلح في لغته الأم.
- تعامل المترجم مع مصطلح جديد يتم نقله من اللغة الأجنبية إلى اللغة العربية يجعله يتحرى موافقة القواعد العامة التي تنتظم بها اللغة العربية، ومن مهامه التأكد من صحة مصطلحه لكي لا يشيع في الوسط النقدي بتركيب صرفي خاطئ.
- تعامل المترجم مع المعجم من خلال تصنيف المصطلحات بما يتلاءم مع الاختصاصات الشائعة[5].

تأسيس وتصنيف الشروط والآليات قد يكون من الحلول الناجعة في الحد من المشكلات العويصة العاصفة بعلم المصطلح، إن كان من حيث تعدد المصطلحات المرتبطة بمفهوم واحد، وحتى تداخل المصطلحات مع الكلام العادي حين يعجز النقاد على استخراج المصطلح من رحم الدراسات اللغوية والنقدية الأجنبية، فيستعصي عليهم إدراك المفهوم المقصود فيها، فيعمدون إلى نشر مصطلحات غير دقيقة وهذا ما تنبه له العديد من المشتغلين بحقل المصطلح أمثال "عبد الرحيم محمد عبد الرحيم"[6] ، أما بالعودة إلى أصل المشكلة نلفي "أحمد مطلوب" الذي حصر مشكلة المصطلح النقدي بصفة خاصة في عناصر متعددة، من بينها: اختلاف ثقافة المؤلفين أو الباحثين، فمنهم ذو ثقافة أجنبية يقرأ الأدب الأجنبي وينقده باللغة الأجنبية ومنهم من يمتلك ثقافة مضطربة إذ يقرأ الأدب الأجنبي وينقده باللغة العربية، وبين ذاك وذاك من يمتلك ثقافة عربية غير أنه يسعى إلى مواكبة أبحاث الغرب في مجال النقد، غير أنّ الأزمة لم تتوقف عند هذا الحد بل تجاوزتها إلى بيئة المصطلح الأصلية إذ تتنوع المصطلحات عندهم باختلاف نظرتهم إليها دون إغفال اختلاف ترجمة المترجمين للفظ الواحد بحكم ثراء اللغة العربية وغناها بالمصطلحات[7].

تبقى الترجمة من أهم الآليات والطرق الفاعلة في صنع المصطلح وتقييده بالمفهوم المضطلع به، لما تضمنه من جسر تواصل بين اللغات والبلدان، وعلى المترجم أن يستفيد من الثورة الرقمية من حيث تحري المعلومة الصحيحة بأيسر الطرق وأسرعها، أو من حيث تعدد بنوك المصطلحات مما يضمن سرعة اتصال المترجم مع الهيئة المتخصصة التي تنظر في دقة المصطلحات ومدى استيعابها للمفاهيم الناشئة في حضن البيئة الأجنبية، ودون أن تتجاوز الأعراف والقواعد المؤسسة لجوهر اللغة العربية.

- **أزمة المصطلح في الدرس اللساني:**

بمجرد تخلص جل الدول العربية تقريبا من براثن الاستدمار الأروبي، استفاقت على واقع حضاري وثقافي مرير كشف عن التخلف الاقتصادي والعلمي، لذلك دأبت الطبقة العربية المثقفة والمتعلمة على تتبع الآثار والإنتاجات الأدبية والعلمية الأروبية والأمريكية واكتشافهم لطرق ومفاهيم ومناهج جديدة لم يكن لهم دراية بها، مثل "اللسانيات"

"Linguistique" التي نظّر إليها العالم السويسري "فردناند دي سوسير" على أنها نهضة وثورة ضدّ المناهج النقدية السابقة، مبدؤها الأساسي إعادة الاعتبار للغة الأدبية الفنية بفعل أنّ النص عبارة عن بنية مستلقة ومنعزلة عن كلّ الظروف الخارجة عنه.

إنّ انتداب هذا التوجه النقدي وتعريبه خلّف نوعا من التباين في الاستقرار على مصطلح واحد يعبر بالضرورة عن هذه النظرية اللغوية المبتكرة آنذاك، حسب تصور المترجم وإدراكه للمفهوم المرتبط بالمصطلح الذي صنعه، نلفي العديد من المصطلحات المتعلقة باللسانيات مثل علم اللغة، علم اللسان، اللغويات، علم اللغويات الحديث، الدراسات اللغوية الحديثة، علم اللغة العام، علم اللغة العام الحديث والألسنية والألسنيات[8] وغيرها. يزداد الاختلاف في تداول المصطلحات الدالة عن المناهج الغربية تأزما بين المشرق والمغرب العربيين بفعل تباين استقبال تلك المناهج بين اللغة الفرنسية واللغة الإنجليزية، وبالرغم من دعوات الملتقيات والمؤتمرات إلى الاستقرار على مصطلح "لسانيات" لكونه يتماشى مع ما أطلقه العرب على علومهم (الطبيعيات–الرياضيات)، إلا أنّ بعض النقاد المشارقة يصرون على مصطلح "علم اللغة" في مؤلفاتهم مما يصعب مهمة التلقي أكثر فأكثر، ويجعل العملية النقدية محصورة في تتبع المصطلح والحكم على نجاعته وتحمله للمفهوم المضطلع به، ومن ثمة التفكير في صياغة مصطلحات أخرى أنسب من تلكم السائدة لتبقى المصطلحات دائرة في حلقات مفرغة، وهذا ما سيلقي بضلاله السلبية على المتلقي التائه في فوضى مصطلحية لا مبرر لها سوى العبثية الطاغية على فعل الترجمة، فضلا عن تعصب بعض الدارسين في توظيف مصطلح دون آخر بالرغم من الاتفاق على تداول مصطلح معين.

تصادف المتلقي لجمل الأبحاث اللسانية اللغوية العديد من المصطلحات المختلفة شكلا المتشابهة مضمونا، على سبيل المثال مصطلح "Phonology/Phonologie" إذ تقابله المصطلحات الآتية: علم وظائف الأصوات، التصويتية، الفونولوجيا، صواتة، علم الأصوات اللغوية التشكيلي، وعلم التشكيل الصوتي ... ويفضل الكثيرون تعريب المصطلح مباشرة لكي لا يقعوا في مأزق توظيف مصطلح معين دون غيره، كما يمكن الاتفاق على

مصطلح "صوتيات" الذي يشترك في استعماله باحثو اللّغة والنّقد في المغرب والمشرق، بمعية المجامع والهيئات العلمية المتخصصة في صياغة المصطلح، ومراقبة مطابقة المصطلحات المترجمة للمعايير المنصوص عليها. لا تتجسّد الأزمة المصطلحية في مفاتيح العلوم والعناصر المهيمنة للدّرس اللساني فحسب بل تتعداها للتّفاصيل المشكّلة لكنْه ذلك العلم، إذ نلفي الاختلاف في مصطلح "phonem/phoneme" فقد ترجم إلى: وصوت، وصوتم، وصوتون، وصوتيم، وصويتم، ومستوصت، وصوت مجرد، وفونيمية، ولافظ[9]. تتباين المصطلحات بين ما هو معرّب وبين ما هو عربي أصيل.

الأمر نفسه مع مصطلح "Sem-vowel/Semi-voyelle" الذي تقابله بالعربية المصطلحات: شبه صامت، وعلّة، حرف لين، شبه صائت، شبه صوت اللين، نصف علّة نصف صائت، نصف صامت، شبه طليق، شبه علة،شبه مصوت، حركة وسطى، ونصف ساكن، نصف مد[10]، ونرجّح اعتماد مصطلح نصف صائت الأقرب إلى تمثّل المفهوم الفرنسي والإنجليزي، الأمر الذي يؤرق المصطلحات اللّسانية أنها تتناقض والموضوعات اللّغوية والثّقافية العربية، مما يزيد من الاختلاف حولها ناهيك عن تباين المدارس الفكرية الغربية المعاصرة المتفرّقة في أنحاء القارة الأروبية.

- **أزمة المصطلح في الدرس النقدي:**

لم يسلم حقل النّقد هو الآخر من الفوضى المصطلحية، لأنّ مجمل التّيارات النّقدية الأجنبية شكّلت تجربة جديدة للعرب من جانب التّصور النّظري المفهومي والجانب التطبيقي وكذا الجانب التّفاعلي، وقد استقرأ الكثير من المشتغلين بالنّقد جوهر النظريات النّقدية باختلافها، فبتنوع القراءات تنوّعت معها المصطلحات الخاصة بكل منهج نقديٍّ، وقد أورد "يوسف وغليسي" في كتابه "إشكالية المصطلح في الخطاب النّقدي العربي الجديد" العديد من المصطلحات النّقدية المختلف حولها، من بين تلك المصطلحات مصطلح "Sémiologie" فقد استعرض النّاقد مصطلحات المترجمين والمراجع الواردة فيها، مما يظهر الاختلاف الكبير في ترجمة مصطلح "السّيميائية" فمنهم من أطلق عليها مصطلح

"سيميولوجيا/سيميولوجية" أمثال كل من "صلاح فضل" و"عبد الله الغذامي" و"عبد الملك مرتاض" وكذا "عبد العزيز حمودة" وغيرهم ممن ارتأوا تعريب المصطلح مباشرة، بينما اتفق المضطلعون بإنشاء القواميس والمعاجم أمثال "بسام بركة "و"إميل يعقوب" و"لطيب زيتوني" على مصطلح "سيمياء"، في حين نلفي كلا من "وجدي وهبة" و"عبد السلام المسدي" قد ترجما المصطلح إلى "علم العلامات"، وهناك من ترجم "السيميائية" بالعلامية، والعلاماتية علم العلاقات، علم الدلائل، علم الأدلة، الدلائلية، علم الإشارة[11]، يصادف المتلقي أكثر من ستة عشرة مصطلحا جميعها تحيل على مصطلح أجنبي واحد، فمنهم من أبقى على صيغة المصطلح الأجنبية وقام بتعريبه فقط، وبعضهم ألبسه لباسا عربيا أصيلا، أما البعض الآخر فقد استعان بمصطلحات قد لا تمت بصلة للمفهوم الذي يحمله مصطلح "Sémiologie".

فالإشكالية المعبرة عن المصطلح النقدي بصفة عامة تتجاوز مسألة التعدد المصطلحي وحتى الاصطلاحي إلى مسألة الحقل المفهومي، إذ تتعارض الكثير من المصطلحات النقدية مع المفهوم الحقيقي المعبر عنه في اللغة الأجنبية، كما أنّ تعمد بعض النقاد والمترجمين محو كلّ أثر أجنبي على المصطلح جعلهم يغفلون دور البيئة الأم في بلورة تلك المصطلحات والاختلافات الثقافية والأنطولوجية بين العرب والأروبين بصفة خاصة، لذلك تتعالى الأصوات الداعية إلى تقنين – إن صح التعبير– وتنظيم هذا الشريان الحيوي الذي يغذي اللغة والأدب والنقد، بوصفه مفتاحا لها.

رصد "يوسف وغليسي" مصطلحا آخر شهد تذبذبا بين الدارسين للمناهج النقدية الوافدة على الساحة النقدية العربية ممثلا في "Poétique" فقد ترجمه كلّ من "رشيد بن مالك"، و"أدونيس"، و"عبد الله إبراهيم" وغيرهم بـ "الشعرية"، بينما فضل كلّ من "عبد الله الغذامي" و"سعيد علواش" ترجمته بـ"الشاعرية"، أما "عبد الملك مرتاض" فقد أطلق عليه لفظ "الشعريات" وكذا "الشعرانية" و"أدبية الشعر" وكذا "الماء الشعري" بالإضافة إلى "البويتيك"، بينما أطلق عليه "مجدي وهبه" مصطلح "فن الشعر"، في حين

ترجمه "سعيد يقطين" بـ "البويطيقا"، وغيرها من المصطلحات الأخرى: القول الشعري، علم الشعر، الدراسة اللغوية للشعر، الإنشائية، التأليف، علم العروض، الشعري[12].

من الجلي أنّ المصطلحات المترجمة لـ "Poétique" تباينت في الشكل والمضمون فمن النقاد من جعلها رديفا لعلم العروض والإنشاء والتأليف، في حين هناك من أبقى على الصيغة الأجنبية معتمدا آلية التعريب، في حين ترجم الباقون المصطلح إلى الشعرية أو الشعريات، مثلما فعل "عبد الملك مرتاض" حين قال: "يطلق المصطلح المنتهي بـ (يات) على كل المفاهيم الغربية التي تنتهي بـ (Tique) مثل اللسانيات مقابل (Linguistique) والشعريات مقابل (Poétique)، والجماليات مقابل (Esthétique) والسيميائيات مقابل (Sémiotique)"[13] . يظهر نوع من التداخل وعدم الاستيعاب للمصطلح الأجنبي الدال على دراسة ملامح "أدبية الأدب" وليس الشعر لذات الشعر مثلما ذهب إليه بعض النقاد والمترجمين حين أطلقوا عليه مصطلحات: علم العروض والتأليف والإنشائية، إذ تخرج هذه المصطلحات عن المفهوم الحقيقي للمصطلح ناهيك عن الدقة المصطلحية التي يجب أن تتوافر في المصطلح، ومن الملاحظ التذبذب الذي يلحق ذات الدارس فيستعمل أكثر من مصطلح ليعبر عن المدلول الغربي ذاته، مما يؤزم عملية التلقي أكثر فأكثر.

- **مصطلح التناص بين الأصالة والمعاصرة:**

يحسب للعرب أنهم تركوا ميراثا علميا وأدبيا ثريا في مجالات عدة، إذ لا تزال كتبهم شاهدة على حجم التبصر وجودة التحليل المترامي في أرجاء مصادرهم اللغوية والأدبية وذلك ما انعكس على إنتاجات الباحثين اليوم، فقد استلهموا وغاصوا في التراث العربي القديم بغية التنقيب عن كنوزهم القيمة في الإطار العلمي، إذ تفطن هؤلاء إلى ضرورة العودة إلى التاريخ حتى نتمكن من بناء حاضر مستند على أسس متينة لا يمكن أن تنثني بتعاقب الأزمنة، وهذا ما جعل الكثيرين يعودن إلى الكتب العربية التي أشارت إلى فكرة تداخل النصوص، أو تداول المعاني بين جموع الشعراء بمسميات ومعان اصطلحها العرب على هذه الظاهرة، منذ إدراك العرب لضرورة جمع اللغة بالارتحال إلى البادية والاختلاط مع أهلها

ليصطدموا مع مسائل الانتحال والسرقات الشعرية والتضمين، وبالعودة إلى العصر الحديث نلفي "كريستيفا" هي أول من أطلق هذا المصطلح على النصوص بمختلف أجناسها، مشيرة إلى أنّ النص يحمل أكثر من نص، وأنّ المؤلف يستعين بنصوص سابقة في إنشاء نصوصه الجديدة بقصد منه أو بلا قصد، ليتطور هذا المصطلح مع العالم الفرنسي "جيرار جينيت" إذ أدرج التناص ضمن متعاليات خمس.

عبر "عبد الملك مرتاض" عن أحقية العرب في أن ينسب لهم الفضل في تحديد المفهوم وكشف الصلة بين إنتاجات الشعراء من حيث تداخلها وإحالتها على بعضها البعض "يعتقدون أن شيطان العلم هو الذي قيض هذه النظرية تقييضا لطيفا للحداثة الفرنسية سنة 1958 فاهتدت إليها السبيل، فهي وحدها صاحبة هذا الفتح المبين وهي – دون سوائها– أمّ هذا التأسيس العظيم ولا أحد من النقاد العرب، أو غير النقاد العرب أيضا، كان فكر في ذلك قبلها أو قدر أو حام حول هذا المفهوم أو اقترب .. وإننا لا نخالف عن هذا الرأي .. ولا نقبل به شيئا ذلك بأنّ قدماء العرب كانوا خاضوا في هذه المسألة"[14] ، أشارت العديد من الكتب العربية إلى مسألة الالتباس يقول ابن المظفر الحاتمي "وسمعت أبا الحسين علي بن أحمد النوفلي يقول: كلام العرب ملتبس بعضه ببعض، وخذ أواخره من أوائله، والمبتدع منه والمخترع قليل، إذا تصفحته وامتحنته، والمحترس المتحفظ المطبوع بلاغة وشعرا من المتقدمين والمتأخرين لا يسلم أن يكون كلامه آخذا عن كلام غيره، وإذا اجتهد في الاحتراس، وتخلل طريق الكلام وباعد في المعنى، وأقرب في اللفظ وأفلت من شباك التداخل فكيف يكون ذلك مع التكلف المتصنع والمعتمد القاصد"[15]، تسليم السابقين بوجود تداخل في الكلام دليل على تفطنهم لهذه الحيثية في الآثار الشعرية، غير أنّ القول بأسبقيتهم في التأسيس النظري لهذا التوجه النقدي وما تفرع عنه يجانب الحقيقة والصواب فدعاوى التأصيل هاهنا لا مغزى منها، بحكم أنّ النقاد العرب درسوا ظاهرة التداخل في اللفظ والمعنى من الناحية الأخلاقية وإلى حدّ ما من الناحية الإبداعية، دون التأسيس لمعالمه المتعارف عليها اليوم، فمسألة تأصيل المفهوم يمكن أن تتعلق بالتجاور أو الإيحائية في التصور لا أكثر.

أحصى يوسف وغليسي ترجمة مصطلح (Inertextualité) في المعاجم والمؤلفات العربية المتباينة هي الأخرى حول تمثل النقاد العرب لهذا المفهوم والمقابل العربي الأنسب لتداوله، فقد ترجمه كلّ من "وائل بركات" و"محمد خير البقاعي" إلى "التناصية" وسعيد يقطين إلى "التناص"، بينما ترجمه بسام بركة في مؤلفه "معجم اللسانية" إلى "بينصوصية" أما "محمد بنيس" فقد ترجمه إلى "التضمين النصي"، وترجمه "سامي سويدان" إلى "التداخل النصي"، كما آثر "عبد الله الغذامي" تسميته "تداخل النصوص" و"مداخلة النصوص" و"النصوص المتداخلة" مستعينا بثلاث صيغ مختلفة ليعبر عن "التناص"، واستقر "عبد العزيز حمودة" على مصطلح "البينصية"، وأطلق عليه "عز الدين مناصرة" مصطلح "تناسخ النصوص/ التناسخ النصي"[16].

قد يكون مصطلح "التناص/التناصية" أقل المصطلحات النقدية تذبذبا في شكلنة المصطلح وصياغته، غير أنّ التذبذب يقع في إرساء مفهومه أولا والتوافق بشأن تأصيل المصطلح أو عصرنته ثانيا، خاصة مع تغير اتجاه النقد في الوقت الحالي، إذ بدأت الملامح الثقافية تغشى الآثار الأدبية، لأنّ النقد الثقافي يعتمد على استثمار المناهج النقدية السابقة والسمات التاريخية والنفسية والاجتماعية في دراسة الأثر الأدبي، للكشف عن أنساقه المضمرة، وإن كان التدليل عليها يختلف من محاولة تطبيقية إلى أخرى حسب إدراك كلّ ناقد لها، فالنقد الثقافي يساير تطور إنتاجات الإنسان من الناحية الكلية بحكم أنّ العالم يعيش ثورات رقمية ثقافية تؤثر حتما على مردود الإنسان الفاعل في مراقبته ونقده – بصفة خاصة – وتغير من شكل رؤيته للعالم، وهذا ما على الناقد المعاصر استثماره وتوظيفه في شتى ممارساته البحثية.

- **إشكالية المصطلح النسوي:**

سبقت الإشارة إلى أنّ علم المصطلح برمته في أشكاله اللغوية والأدبية والنقدية يعاني الاضطراب والفوضى، إن كان من حيث الصياغة أو من حيث ضبط المفهوم، وقد يتعدى ذلك الحقل المعرفي المنوط به ليصبح دالا على خلفيات إيدولوجية ودينية وحتى فلسفية

لذلك تتسم عملية صنع المصطلح وصياغته بالتعقيد والصعوبة خاصة إن كان مصطلحا مستوردا، وعملية شيوع المصطلح وانتشاره في الأوساط العلمية الأكاديمية تأخذ وقتا، بسبب تنوع مشارب النقاد وتكويناتهم العلمية، ولأنّ علم المصطلح يشغل مساحة أعلى الهرم بوصفه أمّا للعلوم نجد أنه يحظى بالكثير من الدراسة والتدقيق مثلما تعلّق بأدب الهامش وعلى رأسه "الأدب النسوي" المرتبط بالنصوص الإبداعية التي تتناول قضايا المرأة بالدراسة والتحليل، فقد تخلل هذا النوع الفني الجديد الكثير من الجدل في الجانب المصطلحي.

فكتاب (إشكالية المصطلح النسوي دراسة دلالية مصطلح "المساواة" .. "الحجاب" .. "التمكين") للكاتب السعودي "خالد بن عبد العزيز السيف"، دلّل فيه على سبب اهتمام كتابه بالمصطلحات النسوية "..محاولا الدخول في الدراسات التطبيقية للمصطلحات النسوية، كاشفا عن الدلالات التي يمكن أن يقال أنها دلالات من خارج النص، وخصوصا في هذا الوقت بالذات الذي يشهد تسارعا في التغيرات الاجتماعية التي تدفعها وسائل الإعلام بوسائطه المتعددة، ولأجل ذلك كان هذا البحث مضطرا أن يتحرك بين الحقول الدينية والفلسفية والأنثروبولوجية، محاولا الكشف عن كمية الدلالات التي ترافق المصطلحات أثناء ترحلاتها في السياقات الثقافية"[17]، يظهر للمتأمل في التقديم الذي أرفقه الكاتب لمؤلفه أنّ المصطلح خرج من مجرد كونه وعاء يحمل المفهوم والمقصد فحسب بل تعداه إلى تحمل دلالات وإيحاءات قد لا تكون بالضرورة مرتبطة بالمفهوم الذي أنشأ من أجله، خاصة في العصر الحديث الذي يشهد نقلة نوعية وزخما ثقافيا هائلا.

كما نلفي الناقد السعودي "عبدالله الغذامي" قد خصص كتابا لمعالجة مفهوم وأصداء "الأدب النسوي" ممثلا في "المرأة واللغة"، إذ قال فيه: "إذا ساوينا بين إنتاج المرأة والرجل نظلم المرأة، إنّ دخول المرأة في الكتابة يطرح عدة أسئلة مهمة منها: ما الشيء الذي يمكن أن يعمل داخل هذه الكتابة التي استقرت أعرافها من الزمن كمؤسسات تفكير ذهنية وكصيغ مجازية، وكصيغ تحمل أنساقا ثقافية غرست على مدى قرون؟ إنّ توظيف المرأة للكتابة وممارستها للخطاب بعد عمر مديد من الحكي والاقتصار على متعة الحكي وحدها

يعني أننا أمام نقلة نوعية في مسألة الإفصاح عن الأنثى، إذ لم يعد الرجل هو المتكلم عنها والمفصح عن حقيقتها وصفاتها كما فعل على مدى قرون متتالية، ولكن المرأة صارت تتكلم وتفصح وتشهر عن إفصاحها هذا بواسطة القلم، هذا القلم الذي ظلّ مذكرا وظلّ أداة ذكورية"[18]، يتضح للمتمعن في هذه الإشكالية أنّ الاختلاف لم يقتصر على التسمية إن كانت مقبولة فترفع من قيمة هذا الأدب أو تحط من قيمة المرأة لكونها أنتجته أو لجدوى التمييز بين الأدب النسوي والأدب الذكوري، بل تعداه إلى تمثل جنس هذا الأدب وملامحه المعبرة عنه في ظلّ الهيمنة الذكورية، بمعنى أنّ القول في تعريف الأدب النسوي أنه الأدب الذي يتناول قضايا المرأة بمعزل عن هوية منتجه ليس سوى مجرد إعادة صياغة شكلية لموقعة هذا الأدب ضمن الحقول الأجناسية الأخرى للأبد، في حين يذهب ذهن الجميع إلى أن الأدب النسوي هو المؤلف من قبل النساء، وتقديم "عبد الله الغذامي" داعم لهذه الفكرة بطريقة أو بأخرى، فالإشكالية الأساسية تتعلق بتموقع هذا الأدب ومكانته بين الأدب المهمش والأدب المركزي، في الوقت الذي تعالت فيه أصوات تغليب الإنسانية والخروج من هذه الجزئيات المعرقلة لسيرورة الأدب بجمالياته، فالمرأة المبدعة لن تعبر عن نفسها فحسب وإنما ترصد وتصور الواقع من حولها وتتقمص شخصياته بكلّ ما فيه من سمات تتشابه أو تختلف معها لأنها ببساطة تعبر عن جوهر الأدب.

الإشكالية المحيلة على الأدب النسوي لا ترتبط فقط بالمصطلح وإنما ترتبط بالهوية أيضا فهو يقع في مرتبة بين الاعتراف والرفض، وإن كان الأدب النسائي قد وجد مكانه في الساحة النقدية بفعل التأصيلات الأجنبية له إلا أن الجدل حوله ما يزال قائما "شكل تفاعل تلقي المصطلح ما يمكن أن يؤلف ساحة وجود تثاقفية برزت فيها عدة تيارات. منها ما تمسك بدعم مصطلح الأدب النسوي وحارب من أجل ترسيخه، ومنها من عارض هذا التوجه وحاول أن يرصد الإيجابيات والسلبيات. وثالثها ما سعى إلى مصالحة بين التوجهين. وكان لوجود كل تيار فاعلية واضحة على أصحابه وعلى البيئة العربية في مختلف الأصعدة. الفكرية والاقتصادية والاجتماعية. ناهيك عما هو أدبي وما هو جمالي"[19]، إنّ مصطلح

الأدب النسوي هو تجسيد وترسيخ لفكرة مشاركة المرأة في العملية الإبداعية والحركية سواء بوصفها منتجا لها أو موضوعا يتم طرحه فيها، بالرغم من كلّ العوائق المثبطة إلا أنّ الحل التوافقي هو الأمثل لتأسيس العملية النقدية على قواعد ثابتة من خلال تمثل العوامل الخاصة واللصيقة بالكتابة الأنثوية، إذ تختلف الإنتاجات الأدبية في مجملها عن بعضها البعض ويمكن أن يضاف إليها الكتابات المتعلقة بالمرأة أو المؤلفة من قبلها.

- **مقترحات لتوحيد المصطلح من قبل المشتغلين به:**

بمجرد تأزم حقل المصطلح واضطرابه في مجالات عدة لأسباب تم استعراضها آنفا تنوعت السبل والطرق لتوحيد المصطلح حسب رأي المتعمقين في أصوله، من بينهم "علي القاسمي" الذي اقترح:

– تثبيت معاني المصطلحات عن طريق تعريفها.

– تثبيت موقع كلّ مفهوم في نظام المفاهيم طبقا للعلاقات المنطقية أو الوجودية بين المفاهيم.

– تخصيص كلّ مفهوم بمصطلح واضح يتم اختياره بدقة من بين المترادفات الموجودة.

– وضع مصطلح جديد للمفهوم عندما يتعذر العثور على المصطلح المناسب من بين المترادفات الموجودة[20].

مجمل مقترحاته تولي الأهمية البالغة لاختيار المصطلح الذي يعكس المفهوم بدقة، وقد اعتمد على تأليف كتب تعكس مطامحه في التقليل من هذه الأزمة المصطلحية مثل كتاب "معجم مصطلحات علم اللغة الحديث" و"علم المصطلح: أسسه النظرية وتطبيقاته" و"المعجم العربي الأساسي" و"علم اللغة وصناعة المعاجم" وغيرها من الكتب.

كما اقترح "محمد قندور" مجموعة من المقترحات بشأن تنظيم المصطلح اللساني، من أهمها:

– استعمال الشائع عن المجامع اللغوية من المصطلحات ولاسيما ما كان واردا في المعاجم اللسانية الحديثة.

– قبول ما يصدر عن المجامع اللغوية من مصطلحات وما تعتمده الجامعات والمؤسسات القومية ووضعه بين أيدي الدارسين والطلبة.

– الكفّ عن محاولات التسابق على وضع المصطلحات، والرجوع إلى تاريخ الدرس اللساني في العربية للاستفادة من جهود السابقين الرواد.
– إنشاء مكانز للمصطلحات العلمية عامة واللسانية خاصة في المجامع اللغوية والجامعات وربطها بالشبكة العالمية للاتصالات.
– الاهتمام بتدريس علم المصطلح ضمن الدراسات اللسانية وتوظيفه في توحيد الجهود وتنسيق المصطلحات الشائعة.
– المبادرة إلى تأسيس جمعية علمية تعنى بالمصطلح العلمي ولاسيما المصطلحات اللسانية بإشراف اتحاد مجامع اللغة العربية[21].

مع تعدد المقترحات إلا أنّ الفاعلية مفقودة على أرض الواقع، فالتفكير الجدّي في التقليل من التعدد المصطلحي والاستقرار على مصطلح واحد يشترك في استعماله جميع الباحثين الناطقين باللغة العربية غائب حاليا، وكذا انتقاء المرادف الأنسب لاحتمال المفهوم المنوط به، إلى جانب توظيف آليات وطرق صناعة المصطلح التي تبنى عليها اللغة العربية من اشتقاق ونحت وتعريب ومجاز وترجمة مع ترجيح المفهوم والمصطلح الأقدر على تأدية المهمة المرتبطة به، بالرغم من تباين وتأرجح المصطلح في بيئته الأم بين عدد من الدلالات والمفاهيم، فإشكالية المصطلح ليست وليدة الثقافة العربية فحسب بل هي مسألة تتعلق بالعلوم الحديثة بمناهجها المتعددة وباختلاف آراء روادها الفاعلين فيها عبر أصقاع العالم.

وعليه نرى ضرورة تولي هيئة أكاديمية متخصصة في العلوم النقدية واللغوية تنظيم المصطلحات وتثبيت مفاهيمها، من خلال إنتاج دليل المصطلح الخاص بكلّ تخصص، يمتثل لما جاء فيه جميع الباحثين والدارسين، ويتم التنسيق مع الجامعات والمجامع اللغوية ومراكز البحث لتوسيع دائرة اشتغال المصطلح واستغلاله في مختلف الأبحاث العلمية، والاستفادة من التكنولوجيا عن طريق استحداث برمجيات تسمح بجمع المصطلحات وترتيبها مما يسهل عملية تداولها وانتشارها وكذا تحديث مضامينها، كما أنّ المضطلع بالترجمة عليه أن يكون متخصصا ومتمكنا من اللغتين على حدّ السواء، بالإضافة إلى إدراكه للعوامل المؤثرة في

تشكل بنية المصطلح انطلاقا من البيئة المنحدر منها خاصة في الوقت الذي تتسارع فيه عجلة البحث العلمي وتتلاقح فيه الثقافات، فالعالم أضحى اليوم منفتحا على نفسه، مما يضيف تحديا آخر للمترجم الذي عليه أن يدرك حقيقة الفوارق المميزة لثقافة كل أمة، مع التفطن لمختلف الإيحاءات المنبعثة من المصطلح والمحيلة على الإيديولوجيات والنزعات الفكرية المتباينة.

الاضطراب في حقل المصطلح جعل الكثير من الدارسين يضعون الحلول والمقترحات بغية تنظيم هذا الفرع المعرفي الحساس، كما أنّ أكثرهم قرروا خوض مغامرة سن المصطلحات كل حسب تصوره الخاص، مع تبريريها وتبيان معناها وأحقية شيوعها وانتشارها في مقابل مصطلحات أخرى تتصل معها في المفهوم والفكرة، مما يحدث شقاقا وصراعا وحتى حزازات شخصية، العلم في غنى عنها بالنظر إلى أنّ المصطلح أحوج إلى التوافق لا الاختلاف، تقودنا هذه الحيثية إلى ضرورة إيلاء الاهتمام بالتركيبة النفسية والاجتماعية للباحثين الأكاديميين والوقوف عند طرق تعاملهم في الجانب الاجتماعي، من خلال طريقة تواصلهم انطلاقا من مؤلفاتهم العلمية، إذ يستلزم في هذا المقام أن يتمتع الباحث برحابة الصدر وأن يستطيع تقبل الانتقاد والعمل على تحسين أدائه العلمي والمعرفي، لهذا يجب التركيز على تكثيف اللقاءات والملتقيات الرامية إلى القضاء على مختلف الإشكاليات المحيطة بعلم المصطلح والخروج بنتائج مثمرة تتجلى معالمها على أرض الواقع لا أن تبقى حبيسة المداخلات ورفوف المكتبات، خاصة وأن علم المصطلح علم تطبيقي تداولي يحتل موقع الشريان النابض في جوف العلوم الإنسانية والاجتماعية بصفة خاصة وباقي العلوم بصفة عامة. على المضطلعين بعلم المصطلح أن تكون لهم نظرة استشرافية للمستقبل والبدء في عملية تصنيف وتصفيف وتنظيم وترتيب واسعة وشاملة حتى تتجسد جملة المقترحات والحلول على أرض الواقع، لأننا تجاوزنا مرحلة الإشارة إلى الأزمات والمآزق التي يتخبط فيها علم المصطلح وحتى مسألة الحلول والمقترحات النظرية.

خاتمة:

عالج هذا المقال مسألة واقع المصطلح النقدي واللساني في العصر الحديث، مع الإتيان بنماذج مختارة من أجل رصد جملة الاضطرابات التي تمس علم المصطلح في مختلف أشكال وصور الدراسات الأدبية والنقدية واللغوية، ومن النتائج المتوصل إليها:

– الفوضى المصطلحية في شتى الحقول الأدبية واللغوية في العصر الحديث أسبابها كثيرة ومتنوعة، لعل أهمها يتعلق بالترجمة وطرق اشتغال المختصين فيها.

– غياب سبل التواصل والتنسيق بين جموع الباحثين، مع إهمال لدور الرقمنة الفعّال.

– تخبط المصطلح اللساني في الشكل من خلال تداول العديد من المصطلحات الدالة على معنى واحد.

– تأزم واقع المصطلح النقدي من خلال غياب التأسيس للمفاهيم ومن ثمة الرسو على مصطلح جامع للخصائص المادية والمعنوية.

– النزاع بين دعاة التأصيل والمعاصرة، والتعنت في المصادقة على نجاعة مصطلح دون آخر وتبنيه لأسباب غير موضوعية.

– نقص فعالية المجامع اللغوية عمّق أزمة تداول المصطلح بين المشرق والمغرب، مع تسجيل تجاهل لدورها في توجيه المشتغلين بحقل اللغة والأدب والنقد.

– الانعكاسات السلبية الكثيرة لتعدد المصطلح على صعيد عملية التلقي ومرحلة تثبيت الأطر العلمية له.

ومن مقترحاتنا:

* ضرورة الاستعانة بالتكنولوجيا واستحداث تطبيقات تعين الباحث في مسيرته العلمية.

* تفعيل دور الجامعات من خلال توحيد البرامج التعليمية المتعلقة بعلم المصطلح من خلال تجسيد توصيات الملتقيات والندوات على أرض الواقع، وتكثيف تنظيمها في مجال صناعة المصطلح.

* تغليب روح الجماعة على الصراعات الفردية وتقصي الموضوعية العلمية في صناعة المصطلح أو انتقائه.

* سن الأسس والقوانين الداعمة لدور المجامع اللغوية ومجهوداتها فيما يتعلق بعلم المصطلح مع الالتزام بالشروط المنصوص عليها في صياغة المصطلح، مع التفطن لخصائصه المميزة له في بيئته الأم، وضمان شيوع المفهوم الصحيح المرتبط به.
* تكوين باحثين أكفاء قادرين على ترجمة المصطلح وفق معايير وشروط تجعل عمل المترجم يخرج من إطاره العادي إلى دراسة الدلالات المحيطة بالمصطلح، والإيحاءات المترتبة عنه للاهتداء إلى الصياغة الأنسب في صناعته.
* القضاء على تعدد المصطلح في الدرس اللساني، وضبط المفاهيم من خلال إنشاء وإنتاج معاجم وقواميس يتفق فيها المترجمون على انتقاء مصطلح دون آخر، وكذا تنظيم المصطلحات في الدرس النقدي والحرص على الرجاحة المفهومية للمصطلح.
* الاعتماد على ثراء اللغة العربية في صياغة المصطلح، والعودة إلى التأصيل إن جاز ذلك مع تفادي التعريب قدر الإمكان.

تبقى هذه النتائج والمقترحات نظرية إلى غاية تلمس واقع مغاير فيما يخص علم المصطلح، في عصر تتغير فيه المعطيات وتكثر فيه النتاجات الإبداعية والنقدية مما يبعث على الاختلاف والتنوع، بيد أنّ هذا التنوع غير مفيد في جلّ الأحيان لأنّ المتلقي هو المتضرر الأول من هذا الوضع، لذلك يجب أن تتضافر الجهود للقضاء على هذه الأزمة المعرفية.

الهوامش والإحالات:

(1)– أبو عثمان الجاحظ، البيان والتبيين. تح عبد السلام محمد هارون. مكتبة الخانجي. (القاهرة). ط7. 1998م. ج1. ص139.

(2)– الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات.تحقيق إبراهيم الأبياري.دار الكتاب العربي. بيروت. (لبنان).ط4 1998. ص44.

(3)– علي القاسمي، مقدمة في علم المصطلح. مكتبة النهضة المصرية (القاهرة). ط2. 1978. ص215.

(4)– صافية زفنكي، المناهج المصطلحية؛ مشكلاتها التطبيقية ونهج معالجتها. منشورات وزارة الثقافة (سوريا). 2010. ص10.

(5)– عبد الملك مرتاض، صناعة المصطلح في العربية. مجلة اللغة العربية المجلس الأعلى للغة العربية (الجزائر). ع2. 1999. ص22–23.

(6)– عبد الرحيم محمد عبد الرحيم، أزمة المصطلح في النقد القصصي. مجلة الفصول (القاهرة). مج7. ع03. أفريل 1987. ص101.

(7)– أحمد مطلوب، معجم النقد العربي القديم. دار الشؤون الثقافية العامة(بغداد). ج1. 1989. ص27.

(8)– عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات. الدار العربية للكتاب (تونس). 1984. ص72.

(9)– نور الدين دريم، آليات توحيد المصطلح اللساني–المصطلح الصوتي نموذجا–. مجلة الآداب واللغات (البليدة). مج3. ع9. 2015. ص323.

(10)– نفسه. ص324.

(11)– يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد. الدار العربية للعلوم (الجزائر). ط1. 2008. ص229–232.

(12)– المرجع نفسه، ص 282–285.

(13)– عبد الملك مرتاض، نظرية النص الأدبي. دار هومة (الجزائر). ط1. 2007. ص71.

(14)– المرجع نفسه. ص203.

(15)– أبو علي محمد بن الحسين بن المظفر الحاتمي، حلية الحاضرة. تح: محمد الحاوي ومحمد أبو فضل. ط1. 1952. ص202 – 244.

(16)– يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد. ص401–403.

(17)– خالد بن عبد العزيز السيف، إشكالية المصطلح النسوي. الدار العربية للطباعة والنشر (المملكة العربية السعودية). ط1. 2016. ص10.

(18)– عبد الله الغذامي، المرأة واللغة. المركز الثقافي العربي (المغرب). ط3. 2006. ص8.

(19)– رابح طبجون، الأدب النسوي بين إشكالية المصطلح وسؤال الهوية. مجلة منتدى الأستاذ (قسنطينة). ع12. 2012. ص118.

(20)– علي القاسمي، النظرية العامة لوضع المصطلحات وتوحيدها وتوثيقها. مجلة اللسان العربي (الرباط). ع18. ج1. 1980. ص13.

(21)– محمد قندور، اللسانيات والمصطلح. مجلة مجمع اللغة العربية (دمشق). مج81. ج4. ص12.

انفراديّة المصطلح البلاغيّ عند ابن الأثير في كتابه "المَثَلُ السَّائِرْ في أَدَبِ الكَاتِب وَالشَّاعِرْ"

The uniqueness of the rhetorical term for Ibn al-Atheer in his book "The proverb in the literature of a writer and a poet"

د. عـزوز زرقـان

جامعة محمّد البشير الإبراهيميّ - برج بوعريريج (الجزائر)

zorganeazouz19@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/09/21 **تاريخ القبول: 2020/10/10**

ملخص:

يرمي هذا المقال إلى الكشف عن بعض التّفرّد في التعاطي مع المصطلح البلاغي على مستوى المصنّف النّقديّ - المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر - لصاحبه ابن الأثير الجزري. حيث أنّه كان لهذا الأخير بعض التّميّز والتفرّد في التعامل مع المصطلح البلاغي مقارنة مع أقرانه من النقّاد ممّن سبقوه أو عاصروه، لأنّ الرؤى حول المنظومة البلاغيّة على ذلك الوقت لم تكن ثابتة بالقدر الذي يجعل النّقّاد على توافق تام في معنى هذا المصطلح أو دلالاته المختلفة، وهذا الاختلاف يتجلّى في التداول الحاصل بين النقاد المهتمّين بالبلاغة، فما يروق الجرجانيّ قد لا يروق أبا هلال العسكري، وما يعجب ابن الأثير قد لا يقبله ابن رشيق أو غيره، ولكلّ رؤيته وتفسيره، من أجل ذلك قمنا برصد بعض المصطلحات البلاغيّة عند ابن الأثير وتقفّينا آثارها عند غيره لنرى صورة التّعاطي مع المصطلح عند هذا وذاك، مبيّنين للفروقات حينا، ومتوقفين عند الدّلالة حينا آخر، وهذا من أجل التعرّف أكثر على المصطلح البلاغيّ والوقوف عند توصيفاته، والكشف عن صورته عند ابن الأثير.

الكلمات المفتاحية: الانفرادية، المصطلح البلاغي، كتاب المثل السائر.

***Abstract*:**

This article aims to reveal some uniqueness in dealing with the rhetorical term at the level of the critical work - the proverb in the literature of the writer and poet - to its author, Where is the al-Jazari ibn ether. Whereas, the latter had some distinction and exclusivity in dealing with the rhetorical term in comparison with his peers from the critics who preceded him or his contemporaries, because the visions about the rhetorical system at that time were not fixed to the extent that the critics agree completely in the meaning of this term or its various connotations, and this The difference is evident in the discussion among critics interested in rhetoric. What appeals to al-Jarjani may not appeal to Abu Hilal al-Askari, and what Ibn al-Atheer admires may not be accepted by IbnRashiq or anyone else. Others, to see the picture of dealing with the term at this and that, indicating the differences at times, and stopping at the connotation at another time, and this is in order to learn more about the rhetorical term and to stand at its descriptions, and to reveal its image with Ibn al-Atheer.

***Keywords*:** Unilateralism, the term, rhetoric, Ibn al-Atheer.

إضاءة: التعريف بالمؤلِّف والمؤَلَّف

نشأ ضياء الدّين بن الأثير في أسرة علم وأدب في الموصل بالعراق، ثم انتقل في شبابه إلى الشّام، وتنقّل بينها وبين مصر، وعاد في أخريات حياته إلى بلده حيث تفرّغ للعلم والكتابه والتّدريس.

أخذ العلم على والده وأخيه الأكبر مجد الدّين المحدّث صاحب الكتب، ودرس على جماعة من علماء الموصل المشهورين في عصره، واتّصل في الشّام بجماعة من أدبائه، وأدباء مصر الكبار أمثال القاضي الفاضل، وعماد الدّين الأصبهاني، ثم اتّصل بالأفضل بن صلاح الدّين ولازمه، وكان ممّن يغشى مجلسه في ذلك الوقت الشّاعر العالم المصريّ علي بن ظافر صاحب كتاب. "بدائع البدائه". و"التّشبيهات". وصار وزيرا للأفضل صلاح الدّين، واشترك في بعض الأحداث الكبرى التي قامت بينه وبين إخوته وعمّه العادل.

وكان ابن الأثير كاتبا، لكنّ ترسّله لم يبلغ درجه كبار المترسّلين في عصره، لِتكلُّفه وإن كان يحاول أن يعارض القاضي الفاضل، ويتفوّق عليه، ويستشهد دائما في المثل السائر برسائله، ويوازن بينها وبين كبار كتّاب عصره، وبين من سبقوه كأبي هلال الصّابي وأمثاله. وابن الاثير النّاقد أبرع من ابن الاثير الكاتب، لأنّه كان يتمتّع بذوق رفيع، وحسٍّ دقيق في نقد الكلام، وتبيُّنِ مواضع الحسْن والقبح، والتّعليل لهما تعليلا معتمِدا على الذّوق أكثر من اعتماده على القواعد.

كتاب "المثل السّائر" يُعَدّ في مقدمة كتب البلاغة التي تجمع التّبويب إلى الذّوق والتّحليل، وقد حدّد موضوع كتابه في عنوانه فجعله في أدب الكاتب والشّاعر، أي فيما يتأَدَّبُ به كلاهما، وما ينبغي أن يتزوّد به من أدوات لإتقان صنعته، ويمكن أن يجمع إلى ذلك جانب النّقد بأن يكون النّظر في صنعة الكاتب والشّاعر وتحليلها، وبيان محاسنها أو مواضع القبح فيها.

وكلمة أدب عنده تماثل كلمه بيان، حيث يبدأ تعريف البيان بقوله: "موضوع علم البيان هو الفصاحه والبلاغة، وصاحبه يسأل عن أحوالهما اللّفظيّة والمعنويّة"[1].تحدث ابن الاثير في المقدّمة عن موضوع البيان جملة، وعن أدواته أو آلاته، حيث نجده يقسّمها إلى فصول؛ الفصل الأول في توضيح معنى: فصاحة، بلاغة، بيان، جملة. ثم الثاني عن آلات البيان، وما ينبغي أن يتزوّد به الشّاعر والكاتب من المعرفة والثقافة، على أن يكون ملاك ذلك كلّه الطّبع "فإنّه إذا لم يكن ثَمَّ طبع فإنّه لا تغني تلك الأدوات شيئا، ومَثَلُ ذلك مَثَلُ النّار الكامنة في الرماد، والحديدة التي يقدح بها، ألا ترى أنّه إذا لم يكن في الزّناد نار لا تفيد تلك الحديدة شيئاً"[2].

ومن أدوات البيان المعرفة بالنّحو والصّرف، واللّغة، وأمثال العرب وأيّامهم، والاطّلاع على تأليفات من تقدّم من المنظوم والمنثور، ومعرفة الأحكام السلطانيّة بالنّسبة للكاتب وحفظ القرآن الكريم، والتدرّب على استعمالاته في الكتابة بالاقتباس والتّضمين، وحلّ آياته وحفظ الأخبار الواردة عن النّبيّ – صلّى الله عليه وسلّم – والحديث والسّلوك بها مَسْلَكَ

القرآن في الاستعمال، ومعرفة العروض والقوافي، وهي خاصّة بالنّظْمِ. والثّالث في الحكم على المعاني" ويبحث في المعنى الظّاهر والمؤوّل، والمُسْتَنبط، ويرى "أنّ القسم الثّاني من الكلام الذي فيه التّأوُّلُ ألطفُ.."[3].

والرّابع في التّرجيح بين المعاني، "وهو ميزان الخواطر الذي يوزن به نقد درهمها ودينارها بل المحكّ الذي يعلم منه مقدار عيارها"[4]، وفيه يعرض للمعاني المُسْتَنبطة من الحقيقة والمجاز، ويدلّ على طرق التّرجيح بينها، مُعْتَمِدا على نصّ العبارة، والألفاظ وصِلتها بالسّياق، ويبحث في المعاني ومدلولاتها العقليّة، وما ينبغي لها من عدم التّعارض مع حقيقة دينيّة أو اجتماعيّة أو أخلاقيّة.

والفصل الخامس في "جوامع الكلم"، وهو أنّ بعض الألفاظ تتضمّن من المعنى ما لا تتضمّنه أخواتها ممّا يجوز أن يُستعمل في مكانها، سواء أكان على الحقيقة أم المجاز.

والفصل السّادس مكمّل لحديثه في المعاني إذ يتحدّث فيه عن ... الحكمة التي هي ضآلة المؤمن ... ومدارها على الإيجاز، والذي يزيد في سموّ معناها وسيرورتها.

والسّابع في الحقيقة والمجاز، ويرى أنّ المجاز" مَهَمٌّ من مهمّات البيان، بل هو علم البيان بأجمعه، وقد ذهب قوم إلى أنّ الكلام كلّه حقيقة لا مجاز فيه، وذهب آخرون إلى أنّه كلّه مجاز لا حقيقه فيه، وكلا المذهبين فاسد عند بعض النقّاد.

والفصل الثّامن في تحديد اصطلاح الفصاحة والبلاغة، ويرى أنّ العلاقة بينهما علاقة كلٍّ بجزء، فالفصاحة أعمّ من البلاغة، والفصاحه متعلّقة باللّفظ، والخصائص الحسيّة والمعنويّة له، وهي تدل على السّهولة والوضوح وحسْن الوقْع في السّمْع.

والفصل التاسع خاص بأركان الكتابة، ويعرض فيه لمسألة اللّفظ مرّة أخرى، ويميل إلى الصّنعة اللّفظيّة، لأنّ تحصيل المعاني أيسَر من تحصيل الألفاظ كما قال الجاحظ، ولأنّ المعاني الشريفة قد يملكها السّوقة، لكنّهم لا يستطيعون التّعبير عنها، لأنّهم لا يملكون القدرة على سبك الألفاظ المناسبة.

والفصل العاشر والأخير في طرق تعلّم الكتابة.

كما يضمّ المؤلَّف ثمانية أبواب هي: السّجع في المنثور، وتصريع في المنظوم، والتجنيس والترصيع، ولزوم مالا يلزم فيهما معا، والموازنة في المنثور، واختلاف صيغ الألفاظ، وتكرير الحروف فيهما أيضا.

تنوير: المصطلح البلاغيّ لغة واصطلاحا

قبل الشّروع في بيان المصطلح البلاغيّ تدقيقا لا بأس بإيراد ما قاله الأصوليّون: العلم بالشّيء فرع عن تصوّره. فما هو المصطلح؟

لفظ "المصطلح" لغة: مصدر ميميّ للفعل "اصطلح"، من مادة ـ صلح ـ والدلالة التي تحملها المادة في المعاجم عموما هي "ضدّ الفساد"، كما أنّها تحمل دلالة الاتّفاق، وتتولّد عن هذه المادة أفعال كثيرة، وقد ورد الفعل "اصطلح" في المعاجم العربيّة القديمة[5]، وحملت معنى الاتّفاق، نظير قولنا: اصطلح القوم، إذا تعارفوا على الشّيء واتّفقوا عليه.

أمّا في الاصطلاح، فقد عرّفه الزّبيديّ بقوله: "اتّفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص"[6]، أي أنّ علماء أيّ علم يتفقون على إطلاق مصطلح معيّن على شيء محدّد يميّزون به عن غيره من المصطلحات الأُخَر. أمّا الشّريف الجرجانيّ فقد كان أوضح كلاما من الزبيديّ عند تعريفه للمصطلح إذ يقول: "هو إخراج الشّيء من معنى لغويّ إلى معنى آخر، لبيان المراد، والاصطلاح عبارة عن اتّفاق قوم على تسمية الشّيء باسم ما ينقل عن موضعه الأوّل"[7]، ولعلّ العلاّمة الجرجانيّ استقى تعريفه للمصطلح ممّا يفعله علماء أيّ علم بإطلاق تعريفين عليه: أحدهما لغويّ، والثّاني شرعيّ أو اصطلاحيّ.

أمّا أبو البقاء الكفويّ فيعرض لمدلول المصطلح فيقول: "الاصطلاح افتعال من الصّلح للمشاركه كالاقتسام ... ويستعمل الاصطلاح غالبا في العلم الذي تحصل معلوماته بالنّظر والاستدلال"[8].

ويتضح من خلال ما سبق من التّعاريف أنّ المصطلح هو: "عبارة عن تعريف يستخدمه طائفة معيّنة، لعدة أسباب منها" تقريب مفهوم الشّيء إلى المخاطبين، وتسهيل

الوقوف على معانيه، وعدم الوقوع في حيرة لدي القارئ له، أو المخاطب به عند استعماله أوتطبيقه، وإزاله الغموض والإلباس الذي يكتنف كثيرا من المصطلحات، وعدم اختلاط بعضها ببعض عند تحديد مدلوله"[9].

تنوير: المصطلح البلاغيّ قبل وعند ابن الأثير

بالعودة الى المصطلح البلاغيّ خصوصا يمكن القول .. إنّ مصطلحات البلاغة العربيّة لم تتّضح معالمها في بداية نشأة علم البلاغة، مثله مثل أيّ علم لم ينضج من العلوم الأخرى، وجدنا في كتابات البلاغيّين الأوائل إرهاصات للمصطلح البلاغيّ، وإن كان يتداخل بعضها ببعض ـ وهذا أمر طبيعي لنشأة أيّ علم جديد ـ فقد وجدنا ابن المعتز (ت296هـ) في كتابه البديع الذي أطلقه على بعض المصطلحات البلاغيّة، قاصدا به معنى غير الذي تعارف عليه علماء البلاغة من بعده، وهو الفنّ الثالث من فنون علم البلاغة استطاع أن يحصر علم البلاغة في خمسة فنون، وتعتبر هذه هي أولى إرهاصات المصطلح البلاغيّ كما تُعدُّ المفاتيح الأولى لعلم البلاغة.

وهذه الفنون هي: الاستعارة، والتّجنيس، والمطابقة، وردّ أعجاز الكلام على ما تقدّمها والمذهب الكلاميّ، ولكنّ ابن المعتزّ لم يدّع بكتابه هذا حصر البلاغة في هذه الفنون، ولم يغلق الباب بعده، بل تركه مفتوحا على مصراعيه لمن جاء بعده، وأراد أن يُدْلِيَ بدلوه فقال: "ويعلم الناظر أنّا اقتصرنا بالبديع على الفنون الخمسة اختيارا، من غير جهل بمحاسن الكلام ولا ضيق في المعرفة، فمن أحبّ أن يقتديَ بنا ويقتصر بالبديع على تلك الخمسة فَلْيَفْعَلْ فمن أضاف من هذه المحاسن أو غيرها شيئا إلى البديع وارتأى غير رأينا فله اختياره"[10].

وقد جزم ابن المعتز بعدم ولوج أحدٍ هذا الباب قبله، واعتبر نفسه فارس هذا الميدان الأول حيث قال "فأمّا العلماء باللّغة والشّعر القديم فلا يعرفون هذا الاسم، ولا يدرون ما هو، وما جمع فنون البديع ولا سبقني إليه أحد، وألّفْتُه سنة أربع وسبعين ومائتين"[11] هذا وقد جاء من بعده علماء أجلّاء حملوا راية التجديد في علم البلاغة، دون النّظر إلى ماهيّة المصطلح البلاغيّ، أو ترسيم حدود للتّعريفات البلاغيّة، فقد ظهر الإمام عبد القاهر

الجرجاني (ت471هـ) وألّف كتابيْه: دلائل الاعجاز، وأسرار البلاغة، ولم يهتم فيهما بالمصطلح البلاغيّ، ولا بتفريعات تتفرّع منها تقسيمات كما فعله المتأخّرون عنه، إنّما كان شغله الشّاغل قضيّة النَّظْمِ، وقد ردّ على النظّام وأتباعه من المعتزلة الذين ادّعوا أنّ القرآن ليس معجزا بلفظه وبيانه، إنّما هو معجز بالصّرفة، أي أنّ الله صرفهم عن الإتيان بمثله فتحدّث الإمام في الدّلائل عن التّقديم والتّأخير، والذِّكر والحذْف والفصل والوصل، كما تكلّم في الأسرار عن التّجنيس، والاستعارة، والتّشبيه، والتّمثيل، والملاحظ أنّ الامام في كتابيْه ـ اللذين يعتبرهما علماء البلاغة المصدر الرئيس في البلاغة ـ لم يكترث بالمصطلح البلاغيّ، ولا بتعريفاته وتفريعاته وتقسيماته.

وبعد ظهور كتاب مفتاح العلوم للسّكّاكيّ (ت626هـ) بدأت المصطلحات البلاغيّة تتّضح معالمها، وتظهر شيئا فشيئا، وبدأت إرهاصات هذا الفنّ تستوي على سوقها، فبعد أن جعل القسم الثّالث من كتابه في البلاغة، وحدّد فيه الكثير من المصطلحات البلاغيّة أسرع إليه الكثير من العلماء، إمّا شارحين للكتاب، أو مختصرين له، وظهرت شروح على الشّروح، وتفصيلات للمختصرات، فجاء الخطيب القزوينيّ (ت739هـ) وكتب "تلخيص المفتاح" ثم وجد أنّ التّلخيص يحتاج إلى توضيح، فكتب كتاب "الإيضاح"، وكتب من بعده السّبكيّ (ت763هـ) كتابه "عروس الافراح في تلخيص المفتاح"، وجاء من بعدهما السّعد التفتازانيّ (ت793هـ) وكتب كتابيْه "المختصر والمطوّل في شرح المفتاح"، وهكذا بدأت المصطلحات البلاغيّة في الانتشار والتّوسّع من خلال هذه المؤلّفات السّالفه الذّكر، حتى أصبح المصطلح الواحد تتفرّع منه مصطلحات عدّة، بل إنّ المصطلح الواحد قد يكون له أسماء شتّى، تختلط على الباحثين كما سنعرف فيما بعد.

وفي الوقت الذّي ظهر فيه كتاب المفتاح، ظهر ابن الاثير بكتابه "المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر" الذي يكشف عن سعة اطّلاع ابن الأثير وتنوعّ ثقافته، وغزارة علمه حيث قال فيه ابن خلّكان الذي كان مادحا للمؤلِّف والمؤلَّف "ولضياء الدّين من التّصانيف الدّالة على غزارة فضله، وتحقيق نبله، كتابه الذي سمّاه ـ المثل السّائر في أدب

الكاتب والشّاعر. وهو في مجلّدين جمع فيه فأوْعَب، ولم يترك شيئا يتعلّق بفن الكتابة إلاّ ذكره، ولما فرغ من تصنيفه كتبه النّاسُ عنه"[12].

وبعد ظهور هذا المصنّف النّقديّ، تلقّفه العلماء من بعده بين مؤيِّد له ومعارض، وبين ذاكر لمحاسنه وناقدها، حيث برز كتاب لابن العطّار الدُّنَيْسِيرِي(ت794ه) والمُسَمّى بـ"نزهة النّاظر في المثل السّائر"، وكذلك كتاب "الرّوض الزّاهر في محاسن المثل السّائر" ومثلما ظهر المادحون ظهر النّاقدون له، ونجد من بينهم ابن أبي الحديد المدائني (ت656ه) والذّي ألّف كتابه" الفلك الدّائر على المثل السّائر"، ولعلّ هذا الكتاب الأخير أخذ من الشّهرة الكثير وذلك لتميّزه بالنّقد الموضوعيّ البنّاء، والقائم على الحجّة البالغة، ولكن بعد ظهوره تبارى العلماء في الردّ على بن أبي الحديد، وفي هذا المقام يظهر كتاب الركن الّسنجاريّ (ت650ه) والذي ينقد فيه نقد ابن أبي الحديد، وسمّاه "نشْرُ المثل السّائر وطيّ الفلْك الدّائر"، كما نجد مصنّف صلاح الّدين بن أيبك الصّفَدِي (ت764ه) والذي يردّ فيه على ابن أبي الحديد سمّاه "نُصْرَة الثّائِر على المثَل السّائر"، وهكذا توالت المصنّفات للردّ على ابن أبي الحديد.

وبعد هذه الوقفة القصيرة مع كتاب المثل السّائر يمكن القول: لقد كان العلاّمة ابن الأثير دقيقا في إطلاق المصطلحات البلاغيّة في كتابه "المثل السائر" حتّى تتناسب هذه المصطلحات مع معانيها، وكان يردّ كلام كثير من العلماء الذّين تشابهت عليهم المصطلحات وتداخلت في أذهانهم، فنراه يردّ على قدامة بن جعفر (ت337ه) عندما خلط بين مصطلحَيْ الطّباق والجناس، ومثّل للأوّل بأمْثلة الثّاني، وعرّفَهُ بغير ما اصطلح عليه البلاغيّون، فقال ابن الأثير"وقد أجمع أربابُ هذه الصّناعة على أنّ المطابقة في الكلام هي الجمع بين الشّيء وضدّه، كالسّواد والبياض، واللّيل والنّهار، وخالفهم في ذلك قدامة بن جعفر الكاتب فقال المطابقة إيرادُ لفظيْن متساوِييْن في البناء والصّيغة، مختلفَيْن في المعنى وهذا الذّي ذكره هو التّجْنيس بعينِه، غير أنّ الأسماء لا مشاحة إلاّ إذا كانت مشتقّة"[13]. والظّاهر أنّ العلاّمة ابن الأثير قد وقف على الصّواب في كلامه السّابق فيما تعلّق بالمسألة فقدامة قد تداخلت عنده المصطلحات البلاغيّة، وقد يعذر الرّجل في هذا، وذلك بسبب

أنّ المصطلحات البلاغيّة لم تستقرّ في زمانه، فالبلاغة العربيّة لم تنضج بعد لذلك نجده يخلط بين الطّباق الذّي هو مُحَسِّنٌ معنويّ، وبين الجناس الذّي هو محسِّن لفظيّ.

هذا وقد قسّم ابن الأثير المصطلحات البلاغيّة في كتابه "المثل السّائر" إلى نوعيْن: الصّناعات اللّفظيّة، وضمّنها الألفاظ المفردة والمركّبة، وتحدّث عن المحسّنات اللّفظيّة كالتّجنيس والسّجع، والنّوع الثّاني هو: الصّناعات المعنويّة، وضمّنها التّشبيه، والاستعارة والالتفات، والإيجاز، والإرصاد، والإطناب، وغيرها من المصطلحات، وبذلك تفرّد ابن الأثير بهذا التّقسيم الذّي خالف فيه أكثر البلاغييّن الذّين يقسّمون علم البلاغة إلى ثلاثة علوم وهي: المعاني، والبيان، والبديع.

ومن خلال هذه الدّراسة سنحاول الوقوف على جملة من المصطلحات البلاغيّة التي خالف فيها ابن الأثير البلاغيّين في المصطلح أو في المسمّى أو انفرد بها.

إضاءة: المصطلحات الانفراديّة عند ابن الأثير

نجد بعض النقّاد أحيانا يستخدمون بعض المصطلحات التي قد لا نجدها عند غيرهم من نظرائهم، وهذا التفرّد الذي نلحظه يندرج ضمن وجهات النّظر التي تكون مغايرة لرؤية أخرى تبعا لقناعة النّاقد، وثقافته التي قد تملي عليه خلاف ما يعتقده غيره. فما المقصود بالانفراديّة ؟

نقصد بالانفراديّة في هذا المقام، الأسبقيّة لدى النّاقد في ابتكار هذا المصطلح أو ذاك، ثم تفرّده بهذه التّسمية دون سواه من النقّاد، ثم هل أشاع ذكرها بين النّاس، حتى صار معروفا بها ؟

هناك مصطلحات بلاغيّة كان لابن الأثير الفضل في ابتكارها ثم إشاعتها في كتبه حتّى يتلقّاها المتعلّمة وأهل النّقد والبلاغة، وذلك ما وجدناه في كتابه "المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر". ونحن في هذا المقام سنقوم بحصر حديثنا عن بعض هذه المصطلحات وليس جميعها، فما هي أبرز هذه المصطلحات ؟ وكيف تناولها ابن الأثير في كتابه "المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر"؟

أوّلا: التّوشيح

لقد خالف ابن الاثير الكثير من العلماء في إطلاق بعض المصطلحات في كتابه "المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر"، حيث وضع لها جملة من الأسماء غير تلك التي تعارف عليها بعضهم، فمثلا سنجده يعرّف مصطلح التّوشيح بقوله "وهو أن يبنِيَ الشّاعر أبيات قصيدته على بحرَيْن مختلفَيْن، فإذا وقف من البيت على القافية الأولى كان شعرا مستقيما من بحر على عروض، وإذا أضاف إلى ذلك ما بني عليه شعره من القافيه الأخرى كان ـ أيضا ـ شعرا مستقيما من بحر آخر على عروض، وصار ما يُضافُ إلى القافية للبيت كالوشاح"[14].

ويرى ابن الأثير أنّه لا ينبغي للشّاعر أن يُكْثر من التّوشيح في شعره، حتى لا يبدو عليه التكلُّفُ، لأنّه من المحسّنات اللّفظيّة، وأفضل ما يكون منها ما خرج عفويّا بغير تكلّف، حيث نجد ابن الأثير يقول وهو يتكلّم عن أحسن التّوشيح: "هو ما كان يسيرا كالرّقم في الثّوب أو الشّية في الجلد"[15].

وإذا أتينا إلى علماء البلاغة نجد منهم من يوافقه الرّأي في المصطلح ويختلف معه في المُسمّى، ونرى فريقا آخرا يختلف معه في إطلاق المصطلح ويتّفق معه على المسمّى. فمثال الأوّل نراه واضحا جليّا عند أسامه بن منقذ (ت 584هـ)، والذي عرّف التّوشيح بقوله: "أن تريد الشّيء فتعبِّر عنه عبارة حسنة وإن كانت أطْول منه"[16]. فالاتّفاق هنا حاصل في إطلاق المصطلح، والاختلاف واقع في المسمّى، فأسامة بن منقذ أطلقه على غير ما أطلقه ابن الأثير. ومن الأمثله أيضا ما نراه مع قدامه بن جعفر، حيث أنّه عرّف التّوشيح بخلاف ما عرّفه به ابن الأثير، حيث يقول في كتابه نقد الشعر "وهو أن يكون أوّل البيت شاهدا بقافيته، ومعناها متعلِّقا به، حتّى إنّ الذي يعرف قافية القصيدة التي البيتُ منها، إذا سمع أوّل البيت عرف آخره وبانت له قافيته"[17]. وهذا التّعريف الذي ذكره قدامه ينطبق على مصطلح الإرصاد عند ابن الأثير ولا ينطبق على التّوشيح.

وقد اتفق الحمويّ مع قدامة في المصطلح والمسمّى، وعرّف التّوشيح بما عرّفه به قدامة حيث يقول الحمويّ (ت837هـ) "التّوشيح أن يكون معنى أوّل الكلام دالاّ على لفظ آخره ولهذا سمّوه التّوشيح، فإنّه ينزل فيه المعنى منزلة الوشاح، وينزل أوّل الكلام وآخره منزلة محلّ الوشاح من العاتق، والكشح اللّذيْن يحول عليهما الوشاح"[18]. وفي هذا الذّي ذهب إليه العلاّمتان قدامة بن جعفر، وابن حجّة الحمويّ نظر، إذ أنّهما أطلقا مصطلح التّوشيح على مصطلح الإرصاد خلاف ما اتّفق عليه علماء البلاغة، فعند التّدقيق نجد أنّ مصطلح الإرصاد أولى بالتّسمية من التّوشيح على ما سنعرفه فيما بعد.

والمثال الثّاني هو أن يتّفقوا مع ابن الأثير في المسمّى، ولكن يختلفون معه في المصطلح فهناك من أطلق على هذا اللّون البديعيّ مصطلحا غير ما أطلقه عليه ابن الأثير، فقط أطلق عليه الخطيب القزوينيّ مصطلح "التّشريع" فقال: "ومنه التّشريع وهو بناء البيت على قافيتين يصحّ المعنى على الوقوف على كلّ واحدة منهما"[19]، فقد اتّفق ابن الأثير معه في المسمّى واختلف معه في المصطلح، إلاّ أنّ عبارة الخطيب القزوينيّ في تعريفه للتّشريع كانت أوجز وأكثر اختصارا، بل إنّها تحتاج إلى مزيد من الإيضاح، بينما نرى تعريف ابن الأثير للتّوشيح أشمل وأوضح معنًى ومبنًى.

ثانيا: مصطلح الإرصاد

يعرف ابن الأثير الإرصاد بقوله: "وحقيقته أن يبني الشّاعر البيت من شعره عل قافية قد أرصدها له، أي أعدّها في نفسه، فإذا أنشد صَدْرَ البيت عرف ما يأتي به في قافيته وذلك من محمود الصّنعة، فإنّ خير الكلام ما دلّ بعضه على بعض"[20].

من ذلك ما أورده "في قول الشّاعر البحتريّ:

أَحلَّتْ دَمِي منْ غيْرِ جُرْمٍ وحرَّمَتْ بلاَ سَبَبٍ يَوْمَ اللِّقَاءِ كَلاَمِي

فـلـيْـسَ الـذِّي حلـلْـتُه بِـمُحَلَّلٍ ولَيْسَ الذِي حرَّمْتُهُ بِحــرَامِ

فليس يذهب على السّامع ـ وقد عرف البيت الأوّل وصدْر البيت الثّاني ـ أنّ عجُزه هو ما قاله البحتريّ"[21].

إنّ ابن الأثير لم يقتصر على ذكر "الإرصاد" فقط على مستوى الشّعر، ولم يجعله حصرا على النّظم دون النّثر، لذلك نجده يقول: "وقد جاء الإرصاد في الكلام المنثور كما جاء في الشّعر"[22]، ويدلّل بعد هذه الفائدة بالقرآن الكريم، موظّفا بعض النّماذج، من ذلكم قوله سبحانه: ﴿**وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلاَّ أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُوا وَلَوْلاَ كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ**﴾(يونس:19) فإذا وقف السّامع على قوله تعالى: ﴿**لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ**﴾ عرف أنّ بعده – يختلفون – لِما تقدّم من الدّلالة عليه.

ويبدو لي أنّ هذا المصطلح لم يستقر في ذهن ابن الأثير، إذ نرى أنّه يطلِق عليه في كتابه (المفتاح المُنْشأ في صناعة الأنشا) اسما آخر وهو "التّسهيم"، وبيّن أنّ المراد بالتّسهيم هو المراد من الإرصاد، فليس هناك فرق بين المصطلحين، ثمّ عرّف التّسهيم بتعريفَيْن: التّعريف الذي ذكره في المثل السّائر، وذكر تعريفا آخر في المفتاح قائلا: "أن يأخذ المنشئ في معنى فيورده غير مشروح، فيقع له أنّ الواصل إليه الكتاب لا يتصوّره بحقيقة فيعود راجعا إلى ما قدّمه، إمّا أن يظهره، وإمّا أن يجلي الشّبه فيه"[23]، والذي يبدو للقارئ الذي يقف على هذين التّعريفين، أنّ ابن الأثير لا يظهر له رسوٌّ على برٍّ واضح في هذه المسألة، لأنّ التعريف الأول الوارد في كتابه "المثل السّائر" لا يطابق التعريف الثّاني الذي تضمّنه كتاب "المفتاح"، وبالتالي هذه المسألة تقتضي شيئا من التدقيق العلميّ الموسّع، الذي يمكّننا من فكّ هذا الإشكال الذي يبدو قريبا من التردّد.

وقد أشار إلى هذا الإشكال الأستاذ: طه محمد عبد الفتاح جادو في قوله: "نعتقد بأنّه جانبه الصّواب في هذا، فالتّسهيم لا ينطبق على مُسمّاه من ناحية، كما أنّ التّعريف الذي أورده يمكن أن ينطبق على لون بلاغيّ آخر وهو اللّفّ والنّشر ..."[24].

ونشير في هذا المقام أيضا إلى أنّ أبا هلال العسكريّ اعتمد في كتابه "الصّناعتين" مصطلح "الإرصاد" مُطْلِقا عليه اسم "التّوشيح"، والتّسمية الأولى ـ الإرصاد ـ هي الأوْلى حيث ناسب الاسم مسمّاه ولاق به، أمّا التّوشيح فإنّه لون آخر من الألوان البديعيّة مثلما هو مثبت في المصنّفات البلاغيّة.

وعند التدبّر تجد أنّ أبا هلال نفسه يعترض على هذه التّسمية، ويعطيها مصطلحا آخر وهو "التبيين" فيقول في كتابه الصّناعتين "سُمّي هذا النّوع التّوشيح، وهذه التّسمية غير لازمة بهذا المعنى، ولو سُمِّيَ - تبيينا - لكان أقرب، وهو أن يكون مبتدأ الكلام ينبئ عن مقطعه، وأوّله يخبر بآخره، وصدْرُه يشهد بعَجُزِه، حتّى لو سمعت شعرا، أو عرفت رواية ثم سمعت صدر بيت منه وقفت على عجزه قبل بلوغ السّماع إليه"[25]. فلننظر إلى هذا التّردّد داخل هذا النص في إطلاق المصطلح، فمرة هو التّوشيح، وأخرى هو التّبيين، وفي هذا دليل على عدم استقرار المصطلح البلاغيّ في عصره.

ثالثا: مصطلح المغالطة المعنويّة

ونجد هذا المصطلح تحديدا في الجزء الثّاني من الكتاب، النّوع العشرون، المغالطات المعنويّة. يقول ابن الاثير: "وهذا النّوع من أحلى ما استعمل في الكلام وألطفه، لما فيه من التّوريّة"[26]، واللّافت هنا استعماله لمصطلح "التّوريّة" وهو المقصود بالمغالطة المعنويّة والملاحظ أنّ مصطلح التّوريّة هو الأكثر اعتمادا وبصورة مكثّفة عند غيره من البلاغيّين وبذلك يكون قد انفرد بهذا المصطلح دون غيره، حيث أنّنا لم نجد له ذكرا في كتبهم، أمّا ما ذُكر عن الشّيخ عبد القاهر الجرجانيّ من أنّه وظّف هذا المصطلح، إنّما وظّفه في دلالة أخرى غير التّورية، وهي دلالة أسلوب الحكيم، وذلك حينما أورد قوله "وكقول الذّي قال له الحجّاج: لا أحملنّك على الأدهم، يريد القيد، فقال على سبيل المغالطة: ومثل الأمير يُحمل على الأدهم والأشهب"[27]، فالملاحظ أنّ ردّ – القبعثري – على الحجاج، هو من قبيل أسلوب الحكيم، الذي سمّاه الشّيخ عبد القاهر بالمغالطة. وبذلك ندرك أنه استعمله في دلالة مخالفة لما ذهب إليه ابن الأثير. ثم يستطرد ابن الأثير في سرد النّماذج حول هذا المصطلح. بالشّعر والنّثر على حدّ سواء، فمن بين النّماذج التي أوردها ويقصد بها التّورية ما يلي: لفظ الفناء: فإنّه يطلق على عنب الثّعلب، وعلى ذهاب الشّيء إذا لم يبق منه بقيّة يقال: أفناه إذا أذهبه، وأفناه إذا أطعمه الفنا وهو عنب الثّعلب. وكذلك لفظ: الغوى والرشد، وهما نبتان، يُقال: أغواه إذا أضلّه، وأغواه إذا أطعمه نبت الغوى، ويقال: طلب رشدا: إذا طلب ذلك النّبت، وطلب رشدا إذا طلب الهداية"[28].

ومن الأمثلة الرّائقة التّي أوردها ابن الأثير قوله "ومن هذا الأسلوب ما كتبته في فصل من كتاب إلى بعض الإخوان فقلت: "وعهدي بقلمي وهو يتحلّى من البيان بأسمائه، وتبرز أنواع المعاني من ظلمائه، وقد أصبحتْ يدي منه وهي حمّالة الحطب، وأصبح خاطري أبا جهل بعد أن كان أبا لهب"[29].

يعلق ابن الأثير على هذا الكلام مبرزا دلالة الألفاظ الموظّفَه في هذا السّياق، فيقول: "وهذا أحسن من الأول، وأخلب عبارة، فانظر أيّها المتأمّل إلى ما فيه من التّورية اللّطيفة ألا ترى أنّ الخاطر يُحمد فيُوصف بأنّه وقّادٌ وملتهب، ويُذَمُّ فيوصف بأنّه بليد وجاهل؟ وأبو لهب وأبو جهل هما الرّجلان المعروفان، وكذلك حمّالة الحطب، هي المرأة المعروفة، وإذا ذُمّ القلم قيل أنّه حطب، وأنّ صاحبه حاطب، فلمّا نقلت أنا هذا المعنى الذّي قصدته جِئتُ به على حكم المغالطة، وورّيت فيه تورية"[30]، والنّماذج في هذا الباب كثيرة، يمكن للقارئ النّهم مراجعتها في مكانها، كما هو موثّق.

رابعا: مصطلح المنافرة بين الألفاظ في السّبك

وقد ورد هذا المصطلح في كتاب "المثل السّائر" الجزء الأول، النّوع الثامن، تحت مسمّى – في المنافرات بين الألفاظ في السّبك – وحول هذا المصطلح تحديدا يجد القارئ مصطلح – المنافرة بين الألفاظ – والذي يضعه البلاغيّون ضمن حدود – علم البديع – وهم يتكلّمون عن التسجيع، والتّجنيس، والتّصريح، يقتصرون على ذكر هذا اللّون ضمن "فصاحة الكلام" ويسمّونه بالتّنافر في الكلمات، والذّي يعتبرونه من الأشياء المخلّة باللّفظ أو بالتّركيب، على مستوى اللّفظ إذا تنافرت حروفها استُثْقِلَت، وعلى مستوى التّركيب إذا تنافرت الكلمات اسْتُثْقِل الكلام، شعرا كان أم نثرا.

إنّ ابن الأثير وهو يتفرّد بهذا المصطلح، يشير إلى أنّ هناك تقصيرا من قبل البلاغيّن الذين سبقوه أو عاصروه، وبأنّهم لم يصلوا فيه إلى القول الفصل، حيث نجده يقول: "وهذا النّوع لم يحقق أحد من علماء البيان القول فيه، وغاية ما يقال أنّه ينبغي ألاّ تكون الألفاظ نافرة عن مواضعها، ثم يكتفي بهذا القول من غير بيان ولا تفصيل، حتّى أنّه قد خلط النّوع بالمعاضلة، وكلّ منهما نوع مفرد برأسه، له حقيقة تخصّه إلاّ أنّهما قد اشتبها على علماء البيان، فكيف على جاهل لا يعلم ؟"[31]. فما معنى المنافرة التي يقصدها ابن الأثير ؟

لتحديد ذلك وجب الرّجوع إلى كلامه حيث يقول مُعرّفا:"وحقيقة هذا النّوع الذي هو المنافرة، أن يُذكر لفظ أو ألفاظ يكون غيرها ممّا هو في معناها أولى بالذّكر"[32]. وبالتّالي فالمنافرة المقصودة هي في ـ تقديري ـ التّوظيف غير الصّحيح للّفظه ودلالتها، فقد يعمد الشّاعر أو الناثر إلى لفظ منتقًى لإظهار دلالة معيّنة، إلاّ أنّ ذلك اللّفظ من النّاحية اللغويّة لا يؤدي الدّلاله المعْنِيَّة، وبالتّالي هو لفظ قاصر عن أداء الدّلالة الأكثر إثارة أو تأثيرا، أو تحقيقا للمعنى المراد إظهاره، وربّما اتّضح لنا هذا الكلام أكثر ونحن نتصفّح هذا النّموذج الذي أورده، والممثّل في بيت من الشّعر للمتنبي، يقول فيه:

فَلَا يُبْرِمُ الأَمْرَ الذِّي هُوَ حَالِلُ ..... وَلَا يَحْلُلِ الأَمْرِ الذِّي هُوَ يُبْرِمُ

يقول ابن الأثير منتقدا هذا البيت: "فلفظ ـ حالل ـ نافرة عن موضعها، وكانت له مندوحة عنها، لأنّه لو استعمل عوضا عنها لفظة – ناقض – فقال:

فلا يبرم الأمر الذي هو ناقض ..... ولا ينقض الأمر الذي هو يبرم

جاءت اللّفظة قارة في مكانها، غير قلقة ولا نافرة، وهذه اللّفظة التي هي ـ حالل ـ وما يجري مجراها في الاستعمال، وهي فك الإدغام في الفعل الثّلاثيّ، ونقله إلى اسم الفاعل وعلى هذا فلا يحسن أن يقال: بلا الثّوب: فهو بالل، ولا سلّ السّيف: فهو سالل، ولا همّ بالأمر: فهو هامم، ولا خطّ الكتاب: فهو خاطط، ولا حنا: فهو حانن"[33]. والواضح من هذا الكلام النّقدي السّابق، أنّ المنافرة على مستوى اللّفظة، يعني قصورها عن أداء المعنى الدّقيق، كما يندرج ضمن ذلك خروجها عن القاعدة النحويّة غير الصّحيحة، والتّي تجعل منها لفظا ليس بالمستصاغ ذوقا، ولا المقبول توظيفا كبنية، ولفظ هذه صفاته لا يمكن أن يرقى لمدارج الفصاحة، والكلام الحسن الجميل المليح التفصيل.

فهذه المصطلحات التي عمدنا إليها في تقديرنا، وبعد قراءة محيطة بالموضوع، وجدناها الأكثر انفرادية في اعتماد ابن الأثير، وقد أوردنا ما يدلّل على المسألة من خلال ما كتبناه وليس هذا يعني ـ بأي حال من الأحوال ـ أنّه قول فصل في المسألة، وإنّما أردت القول بأنّ الموضوع يمكن أن ينظر فيه من جوانب علميّة نقديّة أخرى قد تجلّي الكثير من الغموض وتبصّر العقل الدّارس بالجديد.

الهوامش والإحالات:

(1)– ابن الأثير، المثل السّائر في أدب الكاتب والشاعر، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، تح : كامل محمد محمد عويضة، ط1، 1998، ج1، ص: 20.

(2)– ابن الأثير، المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر، ج1، ص: 21.

(3)– محمد زغلول سلّام، تاريخ النقد العربي من القرن الخامس إلى العاشر الهجري، دار المعارف بمصر القاهرة، دط، دت، ج2، ص: 265.

(4)– المرجع نفسه، ص: 265.

(5)– ينظر: لسان العرب، مادة: صلح، وتاج العروس للزبيديّ، مادة: صلح.

(6)– علي بن محمد الشّريف الجرجانيّ، كتاب التعريفات، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي بيروت، لبنان، ط1، 1985، ص: 28.

(7)– المرجع السّابق، ص: 28.

(8)– أبو البقاء الكفوي، الكلّيّات، تح: عدنان درويش، ومحمد المصري، دار الرسالة، بيروت، لبنان ط1، 1998م، ج1، ص: 158.

(9)– طه محمد عبد الفتاح جادو، المصطلح البلاغيّ في النقد العربيّ القديم، مجلّة: البلاغة والتّأويل، دار الثقافة، بني ملال، المغرب، العدد: 06، السنة: 2014، ص: 158.

(10)– ابن المعتز، البديع، تح: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1990، ص: 15.

(11)– المصدر السّابق، ص: 15.

(12)– ابن خلّكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، تح: إحسان عبّاس، دار صادر ـ بيروت، لبنان ط4، 1994، ج5، ص: 391.

(13)– ابن الأثير، المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر، ج2، ص: 143.

(14)– المرجع السّابق، ج2، ص: 216.

(15)– السّابق، ص: 217.

(16)– أسامة بن منقذ، البديع في نقد الشّعر، تح: أحمد بدوي وحامد عبد المجيد، مؤسسة البابي الحلبي القاهرة، 1960م، ص: 79.

(17)– قدامة بن جعفر، نقد الشّعر، تح: عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، لبنان، دون تاريخ ج1، ص: 30.

(18)– ابن حجّة الحمويّ، خزانة الأدب وغاية الأرب، تح: عصام شعيتو، دار ومكتبة الهلال، بيروت لبنان، ط1، ج1، ص: 222.

(19)– الخطيب القزوينيّ، الإيضاح في علوم البلاغة، دار إحياء العلوم، بيروت، لبنان، ط4، 1998 ص: 175.

(20)– ابن الأثير، المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر، ج2، ص: 292.

(21) (22)– المصدر نفسه، ج2، ص: 292.

(23)– ابن الأثير، المفتاح المنشأ في صناعة الانشا، تح: عبد الواحد حسن الشيخ، مكتبة الإشعاع الفنّيّة الإسكندرية، مصر، ط1، 1993، ص: 147.

(24)– طه محمد عبد الفتاح جادو، المصطلح البلاغيّ في النقد العربيّ القديم، مجلّة : البلاغة والتّأويل ص: 178.

(25)– أبو هلال العسكريّ، الصّناعتين الكتابة والشعر، تح: مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 2008، ص: 116 .

(26)– ابن الأثير، المثل السّائر، ج2، ص: 192.

(27)– عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 40.

(28)– ابن الأثير، المثل السّائر، ج2، ص: 194.

(29) (30)– المصدر نفسه، ج2، ص: 195.

(31) (32) (33)– المصدر السّابق، ج1، ص: 292 ـ 293.

القيمة المصطلحية لكتاب "الوافي في نَظْم القوافي" لأبي الطيب الرُّندي (684هـ)

The terminology value of the book: The ample in poetry rhyming By Abu-Tayib Al-Rondi (684 AH)

د. عبد العزيز بوكطاية

جامعة محمد الأول – وجدة (المغرب)

abd.boug68@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/10/04 **تاريخ القبول: 2020/10/30**

ملخص:

يعتبر كتاب "الوافي في نظم القوافي" من أهم المصادر النقدية في الأندلس خلال القرن الهجري السابع، وقد شكلت قضاياه امتدادا لقضايا النقد بالمشرق العربي، واشتمل على منظومة اصطلاحية غنية. ولعل ما ميز مؤلفه هو بسط هذه القضايا النقدية وفق منهج خاص، يبين القيمة النقدية للكتاب من خلال آراء الرندي النقدية القليلة، والقيمة المصطلحية المضافة المتمثلة في تصور صاحبه للشِّعر، وتوسيعه مفاهيم مصطلحات أخرى، ووضعه بعض المصطلحات التي أسست بعض المفاهيم المعتمدة في الدراسات النقدية المعاصرة.

وكلتا القيمتين جعلت النقاد المعاصرين يهتمون بكتاب "الوافي في نظم القوافي"، من خلال بعض المصطلحات التي يشكل حضورها مفهوما أوليا، ومرجعا ضروريا لكلّ باحث في القصيدة العربية التشكيلية أو مهتم بالدراسات السيميائية.

الكلمات المفتاحية: القيمة المصطلحية، المصطلح النقدي، المنظومة الاصطلاحية، القضايا النقدية، الشعر، المفاهيم.

Abstract:

The book entitled " The ample in poetry rhyming " is considered among the most critical references in Andalusia during the seventh century (AH). Indeed, the issues tackled have formed an extension to other criticism-based issues raised in the Arab East. It has encompassed a very rich idiomatic system. Perhaps, what distinguished his author is that he has presented these critical issues according to a special methodology which displays the critical value of the book via Al-Rondi's rare critical opinions. It also displays the extra-added terminological value which is presented in the author's perception about poetry and his elaboration on the concepts behind other terms, as wellas his setting of some terminology which established certain adopted concepts in contemporary critical studies.

Both of these values have made contemporary critics more interested in the book " the amble in poetry rhyming " throughout some terms whose presence constitutes a preliminary concept as well as a necessary reference for every researcher in the Arabic graphic/ picturesque poem or anyone concerned with semiotic studies.

***Keywords*:** Term value, Critical term, Idiomatic system, critical issues, Poetry, Concepts.

مقدمة:

أصبح النقد القديم نسيا منسيا، وندر الاهتمام به في الآونة الأخيرة، واتجهت الجهود إلى النقد الحديث. لذا يروم هذا المقال نفض الغبار عن كتاب نقدي أندلسي "الوافي في نظم القوافي" لأبي الطيب الرندي[1]، من خلال منظومته الاصطلاحية الغنية. فماهي قيمة هذا الكتاب المصطلحية؟ وما مدى إفادة النقاد المعاصرين منه؟ وما حظ مصطلحات هذا الكتاب من كتب المصطلح والمعاجم؟

وقبل الإجابة عن هذه الأسئلة لا بدّ من استحضار جملة من المعطيات تتمثل في الإشارة إلى البيئة التي أنتجت هذا المتن المدروس، وتحديد مجاله العلمي، وبيان مكانته بين كتب النقد الأندلسية.

1- الأحوال السياسية والفكرية إبان قيام دولة بني الأحمر(635هـ- 898هـ)

عاصر الرندي أحداثا جساما مرت بها الأندلس والمغرب؛ ففي المغرب احتدم الصراع بين المرينيين والموحدين وانتهى بسقوط الموحدين. أما في الأندلس فقد اغتنمت بعض الأسر هذه الظروف، واستولت على الحكم، ومنها أسرة بني الأحمر في شخص محمد بن يوسف بن خميس النصري المعروف بابن الأحمر الذي دعا لنفسه شماليَ الأندلس في أرجونة مسقط رأسه سنة (629هـ)، وعمل على ضم حواضر أخرى كان آخرها غرناطة سنة (635هـ) معلنا تأسيس دولته، خاصة وأنّ أهل الأندلس عقدوا عليه آمالهم لإنقاذ دولة الإسلام التي باتت الأخطار تهددها من كل جانب، هكذا أقام بنو الأحمر مملكة غرناطة بين مظاهر الاضطراب وتزايد الأطماع التي كانت تتطلع إلى ما بقي من ملك المسلمين في الأندلس بعد أن تقوى النصارى وأصبحوا يشكلون تهديدا حقيقيا للوجود الإسلامي هناك، ولعل سقوط الحواضر تباعا زاد من شهيتهم بعد أن استشعروا ضعف المسلمين وتخاذلهم، وأدركوا عدم قدرتهم على الدفاع عن أنفسهم، وفي ظلّ هذا الاكتساح الجارف لم يبق أمام الحكام المسلمين من سبيل غير عقد معاهدات الصلح والمهادنة بشروط مذلة تحقق أهداف النصارى في الاسترداد. يقول علي بن أبي زرع: "وفيها (أي سنة 665هـ) صَالحَ ابن الأحمر الفونش على أن أعطاه ابن الأحمر نحو أربعين مسورا من بلاد المسلمين... وقيل إن من جملة ما أعطى ابن الأحمر لألفونش من بلاد المسلمين من المدن والحصون المسورة مئة مسور وخمس مسورات من بلاد شرق الأندلس"[(2)].

ورغم هذا الوضع السياسي الخطير الذي شهدته الأندلس جراء هجمات الإسبان لاجتثاث الوجود العربي الإسلامي، والثورات المحلية المناهضة للحكم والطامحة إليه، فإن ذلك لم ينعكس على الحالة الفكرية، إذ من المعلوم أنّه بمجرد استتباب الحكم في الأندلس توجّه الأندلسيون إلى التحصيل العلمي الذي بدأ بمحاكاة المشرق ليتحول فيما بعد إلى إثبات الذات الأندلسية ليدخل في تحد للمشارقة من خلال إظهار التفوق والتميز. لقد أتاحت عصور القوة في طور تأسيس الدولة وما بعد ذلك، نهضة علمية ونشاطا ثقافيا، وحركة أدبية ساهم فيها الأمراء والخلفاء على امتداد الوجود الإسلامي وصولا إلى دولة بني الأحمر التي لم تخرج عن هذه القاعدة، وسلك حكامها نهج سلفهم في تنشيط

الحركة الثقافية رغم الأوضاع السياسية المزرية، وعلى رأسهم مؤسس الدولة محمد بن يوسف ابن نصر(635–671هـ/ 1238– 1272م)، الذي كان منشغلا بتثبيت حكم بني الأحمر إلا أنه لم يغفل الجانب الثقافي، فكان يعقد مجلسا كلّ أسبوع يحضر فيه العلماء والقضاة ويستمع خلاله للشعر ويثيب عليه، وسار على نهجه من جاء بعده من السلاطين والأمراء الذين حرصوا بدورهم كل الحرص على تنشيط الحياة الثقافية من خلال المشاركة فيها وجلب أكابر رجالاتها والمبالغة في إكرامهم والإنفاق عليهم، ولذلك عمرت حضرتهم بالعلماء والفقهاء والأدباء وغيرهم، وأصبحت مملكة بني الأحمر قبلة لهم "وكان من الطبيعي أن تتطلع الأنظار إلى تلك الدولة الجديدة (مملكة غرناطة)، كعبة القصّاد مثلما كانت قرطبة وإشبيلية وبلنسية، وغيرها من القواعد الذاهبة، وأخذ العلماء والكتاب والشعراء يترددون على بلاطها يلتمسون العون والرعاية. وكان من أولئك الزَّهدة الوافدين على بلاط سادة الأندلس الجدد، بني نصر أو بني الأحمر، أبو البقاء صالح ابن شريف الرندي"[3]. ومن المعلوم أنّ الرندي كان دائم التردد على غرناطة وقد حظي بمكانة خاصة لدى ملوكها وخاصة محمد بن الأحمر في غرناطة الذي "كان من خاصة شعرائه الأثيرين لديه أبو الطيب صالح بن شريف الرندي صاحب مرثية الأندلس الشهيرة"[4]، وهي قصيدة ذكرتها المؤلفات المغربية التاريخية والأدبية[5]، وقد تعرضت للزيادة والحذف، مما جعل محمد مفتاح يعتمد روايتين مختلفتين ويوازن بينهما "أزهار الرياض"، و"الذخيرة السنية"، ويبين أنّ ما طرأ على القصيدة من زيادة أو نقص أو تبديل كان عن قصد يعكس نية القائمين بذلك[6]. ويجمع المؤرخون أن الأحداث السياسية المؤلمة التي شهدتها الأندلس هي التي حركت الرندي إلى نظم مرثيته الشهيرة التي تثير مشاعر الحزن والأسى في نفوس من عاصروا تنازل ابن الأحمر عن الأراضي الإسلامية طواعية، ولم يقتصر رثاؤه على ذلك بل شمل كل الحواضر التي تهاوت تباعا فيما قبل بنحو ثلاثين عاماً من خلال نونية عصماء تعد من عيون الشعر العربي، ومطلعها:

لكلِّ شيءٍ إذا مـا تمَّ نقصانُ *** فلا يغرُّ بطيبِ العيشِ إنسانُ

وقد "استهل الشاعر القصيدة بحكمة عامة مفادها أنّ النقصان سنة الخلق في كل شيء عند تمامه ... وأرسل الشاعر حكما مطلقة في باقي الأبيات استلهمها من حوادث

الدهر"[7]، ثم انتقل إلى "الاستطراد إلى ذكر التواريخ للعظة والاعتبار والمحاكاة"[8]، ليخلص إلى" الغرض الأساسي، وهو الدعوة إلى الجهاد والاتحاد"[9]. ولعلّ الرندي بدعوته هاته يستنهض همم المسلمين لتجاوز هذا الوضع المأساوي وإنقاذ الأندلس من الضياع.

2- النقد الأدبي في الأندلس:

يمكن تصنيف الآثار النقدية في الأندلس ضمن ثلاثة اتجاهات:

أ- الآراء النقدية المتفرقة:

لم يكن التأليف في نقد الشعر مبكرا، ولم يشهد خطواته الأولى إلا خلال القرن الهجري الرابع، إذ لم تخل المؤلفات الأندلسية في شتى مناحي العلوم من أشكال أخرى للنشاط النقدي، مثل: المقالات، والمقامات، والرسائل، والفصول والآراء المتفرقة ضمن الكتب الأدبية العامة، وكتب التفسير، وكتب الأصول... ولقد أجمع الباحثون على أنّ المحاولات النقدية الأولى في الأندلس كانت مجرد اقتباس من النقد في المشرق، على يد ابن عبد ربه (328هـ) في كتابه "العقد الفريد". وإلى جانب ذلك نشط التأليف حول الحركة الشعرية في الأندلس، يقول مقداد رحيم: "ولعل الحركة الشعرية في البدء عرفت التراجم الشعرية والطبقات قبل غيرها من اتجاهات نقد الشعر في الأندلس..."(10).

ومع توالي العصور تقوّت الجهود النقدية، يقول إحسان عباس: "كان لا بدّ للطاقات النقدية أن تقوى في الأندلس، على مرّ الزمن، لأسباب عديدة"[11]، وكان من نتائج ذلك ظهور ناقدين في القرن الخامس، هما: ابن شهيد (426هـ) في رسالته "التوابع والزوابع" وابن حزم (456هـ) في رسالته "مراتب العلوم"، وكتابه "التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية".

وموازاة مع ذلك نجد "المقامة اللزومية" للسرقسطي (428هـ)، وكتاب "تسهيل السبيل إلى تعلم الترسيل" للحميدي (488هـ)، ورسالتين نقديتين"رسالة أبي القاسم بن محمد (ق5) والرد عليها لابن أبي الخصال" (540هـ). ومما ألف مع توالي الزمن رسالة "الانتصار ممن عدل عن الاستبصار" لابن السيد البطليوسي(521هـ)، و"مقدمة" ديوان ابن خفاجة (533هـ)

و"الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة" لابن بسام الشنتريني (542هـ)، و"ريحان الألباب وريعان الشباب" لابن خيرة المواعيني(564هـ).

ومن كتب التفسير والأصول "أحكام القرآن" لابن العربي المعافري (543هـ)، و"الجامع لأحكام القرآن" لشمس الدين القرطبي (671هـ)، و"التسهيل لعلوم التنزيل" لابن جزي الكلبي (741هـ) ...

ب– اهتمام الأندلسيين بصناعة الشروح الأدبية واللغوية:

اهتم الأندلسيون بصناعة الشروح الأدبية واللغوية اهتماما بالغا، باعتبارها مدخلا من مداخل النقد، يقول محقق الكتاب: "وإلى كل ما سبق هنالك ميدان نقدي آخر لعل الأندلسيين نشطوا فيه أكثر من ميدان تأليف الكتب النظرية، وتأليف الرسائل والمقالات الصغيرة، وأقصد بذلك ميدان الشروح اللغوية لدواوين ومجامع الشعر القديم"[12]. وتشكل مادة هذه الشروح:

- أبياتا مفردة لشاعر ما: "شرح مُشْكَل أبيات المتنبي" و"الأنيق في شرح الحماسة" لأبي تمام، وكلاهما لابن سيده (458هـ).
- قصيدة مفردة لأحد الشعراء: شرح ابن هشام اللخمي لمقصورة ابن دريد(557هـ)، وشرح ابن بدرون لقصيدة ابن عبدون(ق6 أو7).
- ديوانا كاملا لشاعر واحد: "شرح ديوان صريع الغواني" للطبيخي(352هـ)، و"شرح ديوان المتنبي" لابن الإفليلي (441هـ)، وشرح ابن السيد البطليوسي (521هـ) لديوان "سقط الزند" للمعري.
- دواوين عدد من الشعراء: شرح الأعلم الشنتمري (476هـ)، وشرح أبي بكر بن عاصم البطليوسي[13](496هـ) لدواوين الشعراء الستة: امرؤ القيس، النابغة، علقمة، زهير طرفة، عنترة.

ج– كتب النقـد:

من الآثار النقدية الأندلسية القليلة التي جُمعت في كتاب: "إحكام صنعة الكلام" لأبي القاسم محمد ابن عبد الغفور الكلاعي(ق6)، و"تلخيص ابن رشد الحفيد"(599هـ) لكتاب

"فن الشعر" لأرسطو، و"الوافي في نظم القوافي" لأبي الطيب بن شريف الرندي (684هـ) وكتاب "منهاج البلغاء وسراج الأدباء" لأبي الحسن حازم القرطاجني (684هـ)، وكتاب "المصباح في المعاني والبيان والبديع" لبدر الدين بن مالك الدمشقي(686هـ)... وجلّ هؤلاء النقاد ينتمون إلى عصر بني الأحمر الذي شهد فيه نقد الشعر تطورا ملحوظا، يقول مقداد رحيم: "أما في عصر بني الأحمر فقد شهد نقد الشعر تقدما واضحا، دلّ عليه عدد كبير من النقاد أسهم المبرزون منهم في إثرائه وتعميق اتجاهاته وقضاياه ... وربما ساعد على ذلك كثرة الشعراء والاهتمام بالشعر، وإقبال الملوك والأمراء والرؤساء عليه وعلى نقده"[14]. وقد ذكر هذا الباحث عددا كبيرا من نقاد بني الأحمر، وقسمهم فئتين: فئة من النقاد لم يصل شيء من آثارهم النقدية، وفئة أخرى ذُكرت آراؤهم النقدية في كتب المتأخرين. ولعل ذلك ما ترتبت عنه ندرة في التأليف، خاصة إذا علمنا أنّ الأندلس كانت على اتصال دائم بمختلف الميادين الثقافية في المشرق منذ أقدم عهود التأليف عبر وسائط متعددة، ونحن نعلم حال التأليف النقدي هناك خلال هذه المرحلة، إذ اجتهد النقاد في توليد مصطلحات البديع قسرا، يقول الحسين العربي رحمون: "منذ بداية القرن السابع، أصبح تيار البديع غالبا في مصر والشام، وظهرت كتب خاصة بالبديع وأنواعه وأشكاله، وكان الناقد والكاتب محكومين بمجاراة العصر وذوقه، وكان السعي إلى استخدام البديع هاجس الشعراء حتى أصبح عند النقاد إحصاء لتلك الألقاب والأنواع الجامدة. ونمثل لهذا الاتجاه بألمع نقاد تلك المرحلة في المشرق...وبمقارنة بسيطة بين محتوى "تحرير التحبير" أو"تلخيص المفتاح" ومحتوى "منهاج البلغاء" نكتشف بوضوح المستوى العلمي الجيد عند الناقد الأندلسي"[15].

نستنتج من خلال النص المكانة العلمية التي حظي بها نقاد الأندلس عموما؛ لأنهم لم يهتموا بحشد المصطلحات وإحصائها، ومجاراة ما كان سائدا في المشرق، بل اهتموا إلى جانب نقاد مغاربة آخرين باعتبارهم جميعا من نقاد الغرب الإسلامي بمواضيع وقضايا أخرى، منها:

- تنظيم المصطلح البلاغي: ويظهر ذلك من خلال حصر الرندي لبديع الشعر ومحاسنه في أربعين بابا كما سنوضح ذلك لاحقا، ومحاولات ناقدين مغربيين رامت تنظيم المصطلح البلاغي، يقول أحمد أبوزيد: "ظهر في القرنين الهجريين السابع والثامن بلاغيان مغربيان ساءهما ما وجدا عليه علم البلاغة من سوء التنظيم، وشعرا بما يرهق كاهله من ذلك الركام الثقيل من التفريعات والمصطلحات هما أبو محمد السجلماسي، وابن البناء المراكشي، فحاول كلّ من جهته أن ينظم هذا العلم ويخفف من تضخم قاموسه الاصطلاحي أو المصطلحي"[16].
- الاستفادة من حركة النقد خلال القرن الخامس: شكّلت المادة النقدية في هذا القرن رافدا من روافد النقد الأندلسي لاحقا، فقد أثارت قضايا نقدية، وانتظمت في تيارات مختلفة. يقول مصطفى عليان: "فقد نجحت حركة نقد القرن الخامس في توجيه النقد الأدبي وجهة خاصة بما أثارته من قضايا نقدية وبما استقر فيها من تيارات، فمن القضايا التي أشغل بها نقاد الأندلس في القرنين اللاحقين الصنعة المطبوعة ... ومنها المعارضة والإجادة ... ومنها الحيلة في الصنعة الشعرية ... ومنها تعليم البيان ... ومنها الدفاع عن عقيدة المعري ... وأبعد تيارات النقد الأندلسي أثرا في المتأخرين التيار المنهجي والتيار الخلقي..."[17].

بالإضافة إلى ذلك انبرى الأندلسيون مبكرا إلى التأليف في العروض، بداية مع ابن عبد ربه (328هـ) في كتابه"العقد الفريد". وسعيد بن فتحون القرطبي (398هـ)، وله مؤلفات في العروض، منها مختصر بين فيه موسيقى الشعر. ومحمد بن أحمد القيسي (480هـ) في كتابه "المستنبط في العروض". ومحمد بن مسعود الخشني (544هـ) له مختصر في العروض. وابن سيده (458هـ) في كتاب "الكافي في أحكام القوافي"[18].

وخلاصة القول إنّ الأندلسيين وقفوا عند حدود الإشكالات الكبرى التي أثارها النقاد المشارقة، وكانت لهم فيها آراء خاصة أعطت لمشاركتهم تميزا وتفردا، وعكست تميزهم واستقلالهم عن المشارقة.

وليس عيبا أن تكون المادة الأساسية للنقد الأندلسي مشرقية لعدة عوامل وأسباب: (بيئية، ولغوية، وحضارية، وعلمية...). يقول علي لغزيوي رحمه الله: "ومعنى ذلك أنّ النقد في الأندلس لا يمكن أن يكون إلا خلاصة لجهود المراحل السابقة: في المشرق والمغرب ولذلك فإنّ دراسة النقد ومناهجه في مرحلة متأخرة لا يمكن أن يتم على الوجه الصحيح إلا بالإحاطة بقضايا النقد ومناهجه في المراحل السالفة، لمعرفة حدود الاتباع والاجترار ومظاهر الأصالة والإضافة"[19].

إنّ الإلمام بقضايا النقد ومناهجه في المراحل السالفة عملية ضرورية لا محيد عنها تصل الماضي بالحاضر، وتشكل لبنة أساسية لتحقق "التراكم المعرفي" الذي يشكل إرثا مشاعا يستفيد من خلاله اللاحق من السابق.

ومن الباحثين من لم يقفوا عند حدود تأثر نقاد الأندلس بما راج في المشرق، فمنهم من ربط النقد الأندلسي بحركة الشعر، يقول محمد رضوان الداية: "وكما وجدنا للشعر حركة وحياة فقد كان للنقد الأدبي في القرن السابع وجود وكان للنقاد مكان. ويظهر أمامنا عدد من النقاد مثل الشَّقُندي (629) وابن دحية الكلبي (633) وابن سعيد (685) وحازم (684) والرندي (684)"[20].

ومنهم من جعل النقد الأندلسي قيمة مضافة إلى النقد العربي، يقول رحيم مقداد: "يشكل نقد الشعر في الأندلس في هذا العصر إضافة ذات قيمة كبيرة إلى النقد العربي تمثل في الجهود النقدية لأبي البقاء بن الشريف الرندي، وحازم القرطاجني، وابن سعيد الأندلسي، وأبي الحكم مالك بن المرحل، ولسان الدين بن الخطيب، وجمال الدين الأندلسي، وابن خلدون"[21].

ومنهم من بيّن أنّ النقد الأدبي في الأندلس يضطلع بآراء ونظريات جديدة، يقول الحسين العربي رحمون: "وعندما نتحدث عن النقد الأدبي والبلاغي في الغرب الإسلامي فإنما نعني بذلك ما كانت تعتمل به هذه الحواضر جميعها، وما أنتجه نقادها من آراء ونظريات نقدية جديدة واكبت الوضع الأدبي في المنطقة الغربية من الوطن العربي"[22].

ومنهم من أكد سبق نقاد الأندلس في تطوير موسيقى الشعر العربي وتجديدها، وعدم تأثرهم بالجهود النقدية السابقة، يقول عبد الجليل شوقي: "لم يكن لجهود نقاد القرن الهجري الثامن بالغرب الإسلامي في تناولهم لألوان التطور والتجديد الموسيقي في الشعر العربي تأثر بالجهود العربية السابقة، لكونهم لم يُسْبَقوا إلى تناولها من ذي قبل؛ فقد كانت منطقة الغرب الإسلامي رائدة في التناول النقدي لأوجه التطور والتجديد الإبداعي في موسيقى الشعر العربي: الدوبيت والموشحات والزجل"[23]. ومن المعلوم أن بوادر هذا التجديد الموسيقي ظهرت محتشمة قبل ذلك.

وخلاصة القول إنّ استفادة نقاد الأندلس من الجهود النقدية المشرقية لم يحل دون إثباتهم لأنفسهم، "وأثبت الأندلسيون اسما في الدراسات البلاغية والنقدية. فممن اشتغل بالبلاغة ابن عبد الغفور الكلاعي صاحب (إحكام صنعة الكلام)، والمواعيني(ت564هـ) صاحب (الريحان والريعان)، وابن رشد الذي تلتحم عنده البلاغة بالفلسفة ... وفيهم أبو البقاء الرندي صاحب كتاب (الوافي في نظم القوافي)"[24]. ويبقى "منهاج البلغاء وسراج الأدباء" لحازم القرطاجني (ت684هـ) أهم مصنف نقدي أندلسي "استدرك على جملة من التآليف النقدية والبلاغية التي تقدمته... وهو في كامل القسم الثاني...يكشف، كما نبه على ذلك بنفسه، عن آراء أصيلة ونظريات كثيرة شخصية في هذا الفن"[25].

من خلال ما سبق يتضح أن ما ميز النقد الأدبي في الأندلس عموما، هو:

- قلة النصوص النظرية، وتفرق الآراء النقدية، و كثرة الشروح.
- اعتماد نصوص الأدب المشرقي وقضاياه بدل نصوص الأدب الأندلسي وقضاياه، إلا لماما.
- إثبات الذات الأندلسية: (ظهور آراء ونظريات نقدية جديدة، ظهور مفهوم خاص للشعر لا يخلو من الجدة والطرافة، تطوير موسيقى الشعر وتجديدها...).

في ظل هذا المناخ النقدي السائد ألف أبو البقاء الرندي كتابه "الوافي في نظم القوافي"، ومن البدهي أن ينعكس ذلك على موضوعاته وقضاياه من جهة، وعلى واقعه المصطلحي من جهة أخرى.

3- التعريف بكتاب "الوافي في نظم القوافي":

أ- اسم الكتاب:

اسم الكتاب في النسخ المخطوطة التي نظر إليها المرحوم "محمد الكنوني"، هو "الوافي في نظم القوافي"[26]، أما في المصادر الأخرى فتختلف التسمية، فصاحب الذيل والتكملة أورد الكتاب باسم "الكافي في علم القوافي"[27]، وأورده ابن الخطيب باسم "الوافي في علم القوافي"[28]، في حين أن الرندي قد صرح باسم مؤلفه في المقدمة، ووفر علينا مؤونة التحقيق في ذلك، يقول:"وقد أوردت في كتابي هذا جملة كافية في صنعة الشعر، لمن أحب أن يأخذ بأزراره، ويطلع على أسراره، ويتفنن في بديعه، ويتبين سقطه من رفيعه... وسميت كتابي هذا:"الوافي في نظم القوافي" وقسمته أربعة أجزاء، تتضمن ما فيه من الإجزاء[29] بحول الله تعالى"[30].

ب- موضوع الكتاب:

قد يتبادر إلى ذهن القارئ من خلال عنوان الكتاب أن موضوعه هو: القوافي فقط ولكن ذلك لايثبت إن هو اطلع على مضمونه فسيجده من الاتساع والامتداد بمكان، فهو في صنعة الشعر عموما، وما يتعلق بها، وما يتصل بقضاياها، وهذا ما تؤكده مواضيعه المختلفة والمتنوعة التي توزعت على أربعة أجزاء، كما يوضح الجدول:

القضايا النقدية المعالجة في أجزاء الكتاب

الأجزاء	القضايا النقدية المعالجة
الجزء الأول	الدفاع عن الشعر/ المفاضلة بين الشعراء/ العملية الشعرية/ أغراض الشعر ووظيفته.
الجزء الثاني	محاسن الشعر وبديعه: بناء القصيدة/ التضاد والتقابل/ الصورة البيانية/ التجنيس وأنواعه/ المبالغة وأشكالها...
الجزء الثالث	عيوب الشعر: الإخلال، والسرقة، والضرورة.
الجزء الرابع	حد الشعر، والعروض، والقافية.

فعن موضوع الكتاب، يقول محمد رضوان الداية: "الكتاب لاحق بكتب النقد والبلاغة جملة، وفيه أخبار أدبية أندلسية متفرقة، ومختارات من شعر المؤلف تدل على شعر جيد، واستمرار للنفس الأصيل في تيار الشعر العربي في الأندلس"[31].

4 ـ منظومة الوافي الاصطلاحية:

للوقوف على المنظومة الاصطلاحية للكتاب نورد هذه الخطاطة النسقية التي تتخذ من مصطلح الشعر نواة، ومن مصطلحات العلوم الأخرى مقولات تتفرع عنها مصطلحات جزئية توضح إفادة النقد من شتى العلوم مما سيغني منظومته الاصطلاحية وجهازه المفهومي فهذه العلوم شكلت فروعا للنقد، ومن ثم اتسمت مصطلحاتها بالنقدية. والخطاطة الآتية تختزل المنظومة الاصطلاحية لكتاب "الوافي في نظم القوافي"[32].

من خلال هذه الخطاطة يتضح منهج الرندي في كتابه، والموضوعات التي سيطرقها فقال: "وقد أوردت في كتابي هذا جملة كافية في صنعة الشعر، لمن أحب أن يأخذ بأزراره ويطلع على أسراره، ويتفنن في بديعه، ويتبين سقطه من رفيعه... وسميت كتابي هذا: "الوافي في نظم القوافي" وقسمته أربعة أجزاء، تتضمن ما فيه من الإجزاء، بحول الله تعالى"[33].

وإذا كانت مصطلحات "الوافي" بهذه الكثرة والدقة فلا محالة أن وراءها جملة من القضايا النقدية التي ساعدت على تشكل نظرية نقدية واضحة عبر مسار طويل. ولا يتم فهم هذه القضايا إلا بامتلاك مفاتيحها؛ يقول محمد الروكي: "إن مصطلحات أي علم من العلوم، هي المدخل الطبيعي إلى مضمونه ومحتواه، والباب الموصل إلى مسائله وقضاياه، وهي المفاتيح لمغاليقه، بتحقيق المصطلحات وضبطها وتحصيل معانيها، يدرك العلم ويحصل"[34].

خطاطة نسقية للمصطلح النقدي في كتاب " الوافي في نظم القوافي " لأبي البقاء الرندي (684 هـ).

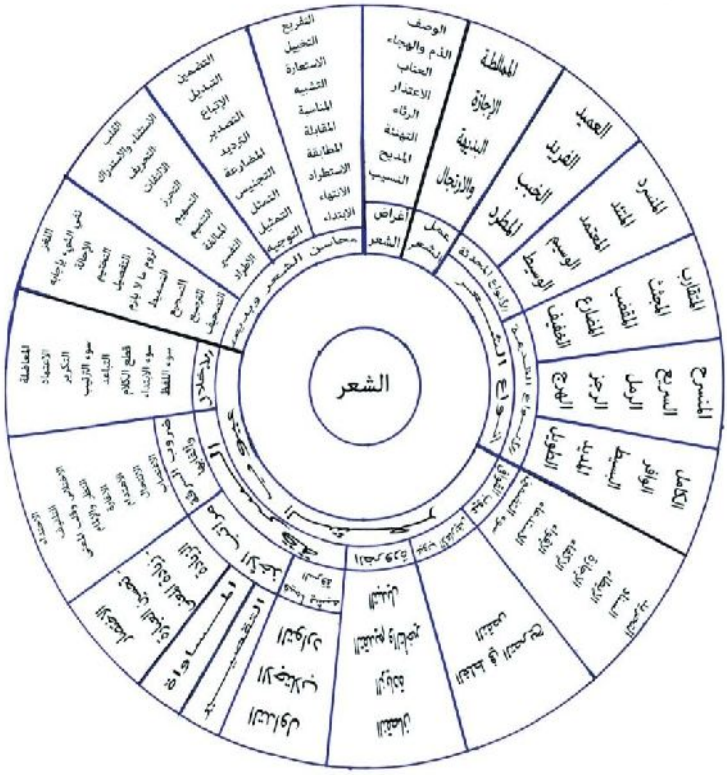

ولعلّ الخطاطة توضح مميزات "الوافي"، المتمثلة في:

– التنظيم والترتيب: إنّ تصنيف كتاب "الوافي في نظم القوافي" إلى أربعة أجزاء هو تصنيف لمجموعة من العلوم، هي: علم الشعر (الجزء الأول/ الجزء الثالث)، علم البديع (الجزء الثاني)، علما العروض والقوافي (الجزء الرابع).

– تقسيم الكتاب وتبويبه إلى أجزاء وفصول وأبواب، تقابل الأولى مكونات النقد الأدبي (مصطلحات شعرية، مصطلحات بديعية، مصطلحات العروض، مصطلحات القافية) وتقابل الثانية مصطلحات أصول تتضمن مقولات كبرى، بينما تقابل الثالثة مصطلحات حاملة لقضايا نقدية. ويكشف هذا التقسيم والتنظيم والتبويب عن تصور منهجي كامل لقضايا الكتاب برمته، ويدل على اطلاع واسع على أدق جزئياته وفق بنية نسقية مقصودة[35].

– الإيجاز، والاختصار، والتركيز: يتمثل الأول في الاستغناء عن بعض المباحث الكبرى (الفصاحة، البلاغة، البيان) لكونها شكلت مادة أساسية في المؤلفات النقدية والبلاغية الأخرى. ويتمثل الثاني في حصر أبواب البديع في أربعين بابا، بينما يتمثل الثالث في العناية بما تتحقق به صنعة الشعر.

– التصنيف الجديد لمصطلحات "السرقة": "ضروب السرقة وألقابها"، "مراتب الأخذ" "فيما يشبه السرقة وليس منها"، وعدم جعلها ضمن خاتمة الكتاب.

– ترتيب جل مصطلحات البديع وفق مبدأ التقارب النسبي في المفهوم.

– عرض مادته بأسلوب علمي موضوعي سلس، ولفظ سهل، يتسم بالعلمية والموضوعية. يقول نبيل أديب رحال: "جاء هذا الكتاب رغم صغر حجمه تلخيصا جامعا لكل فنون الشعر الرئيسية وقضاياه، فلم يترك شاردة أو واردة من شوارد الشعر وموارده إلا وتناولها بأسلوب علمي موضوعي جاء تكثيفا دقيقا وأمينا لموضوع واسع متشعب الأطراف"[36].

5– القيمة المصطلحية للكتاب:

اشتمل كتاب "الوافي في نظم القوافي" كغيره من الكتب النقدية والبلاغية على منظومة اصطلاحية متنوعة تنوع العلوم التي طرقها، ومتعددة تعدد القضايا التي عالجها. وهذه المصطلحات هي مداخل لفهم القضايا واستيعاب العلوم. وقد انطلق مؤلِفه من وعي نظري بالظواهر (المجالات) العلمية، وبموقعها في إطار مقولة كبرى (النقد)، وبالعلاقة فيما بينها. هذا الوعي وعي تصنيفي في جوهره، يقوم على إدراك التشابه ورصد الفروق وتجريدهما في مقولة نظرية تنضوي تحتها كلّ تجلياتهما. والمتصفح للكتاب يستنتج:

– أنّ مصطلحات "الوافي" بحكم انتمائها إلى النقد الأندلسي خاصة، والنقد العربي عامة تجعل الدارس يتساءل عن هوية المصطلح النقدي في الأندلس.

– أنّ كتاب "الوافي في نظم القوافي" جمع عددا كبيرا من المصطلحات النقدية، كباقي المؤلفات النقدية الأخرى، وضمنها مصطلحات بلاغية، وعروضية، ومصطلحات القافية، ومصطلحات علوم ومجالات أخرى.

- اعتماد الرندي التنظير: حيث يتصدر المصطلحُ التعريفَ، ويحيل على الظاهرة (العلم) داخل البناء الكلي للمقولة الكبرى التي تتضمنه.
- اعتماد الرندي الاستنباط أسلوبا أثناء تعريف المصطلحات؛ فهو ينطلق من المفهوم العام إلى الأمثلة والظواهر، وقليلا ما يلجأ إلى الاستقراء.
- كون المصطلح في الغالب عنوانا للفصل أو الباب الذي يخصص للقضية (للظاهرة) ويستفتح النصُ بالنَّصِ على مفهوم المصطلح حيث تصبح عملية التعريف هي أساس النص التنظيري، وهو ما يجعل بناء النصوص النظرية حول أبواب البديع مؤسسا على سؤال الماهية، الذي يجاب به عن طريق التعريف والاستشهاد، وهما المكونان الأساسيان – في معظم الأحيان– للنص التنظيري.
- استعمال ألفاظ دالة على بعض ضوابط المصطلح، وإن لم يصرح به، مثل: التسمية والوضع، والاتفاق.
- اعتماد طرق ووسائل في وضع المصطلحات وتوليدها، هي: المجاز، والاشتقاق والتعريب، والتركيب، والوضع.
- اتباع مسالك متنوعة في استعمال المصطلح، جمعت بين ما وصل إليه، وما وضعه.
- سلك طرق متعددة في الانتقال من المعرّف إلى التعريف.
- اعتماد الأصل العلمي للمصطلح؛ لأنّ مصطلحات العلوم بلغت مبلغا من النضج يصعب معه وضع مصطلحات أخرى تحيل على مفاهيمها، ومما يؤكد ذلك أنّ هذه المفاهيم خلال القرن الهجري السابع وما تلاه، أصبحت تغني عن ذكر المصطلحات.
- اعتماد التنويع في بنية المصطلح النقدي بغية الإحاطة بالمفهوم (المصطلح المفرد)، وفي حالة قصور هذه الصيغة في التعبير عن مفاهيم جديدة، يلجأ إلى صيغ أخرى مركبة – تشكل فروعا للمصطلح المفرد – تتجاوزها لإيجاد شبكة اصطلاحية، تظهر من خلالها الفروق بين المفاهيم الجديدة، وتستخدم للشرح والإفهام.

- بلورة المصطلح النقدي عن طريق المركبات، إذ بها يتبين لنا أنّ مجال المصطلحات هو مجال تركيب وصياغة دائمين، يعتمد الإضافات، والصفات، والنسبة، والعطف... التي تشكل امتدادات للمصطلح المفرد، تتراوح بين التعريف والتخصيص.
- اعتبار المصطلحات عند الرندي إحدى العتبات والمداخل الأساسية للنص النقدي بدءا من العنوان، عناوين الأجزاء والفصول والأبواب...
- وضع الرندي بعض المصطلحات (التختيم، والإغياء)، وتسمية بعضها بغير ما اشتهرت به، وتوسيعه لمفاهيم أخرى، مثل: التفصيل، القلب (الشكل المربع)، التبديل.
- تعريف المصطلحات تعريفا واحدا في سياق واحد، وتعريف أخرى أكثر من مرة.
- الإيجاز في تعريف بعض المصطلحات "كالتتميم" و"التجنيس".. والتطويل في مصطلحات أخرى "كالوصف" و"التختيم" و"التفصيل" و"التفريع"...
- ذكر مصطلحات دون تعريف، فهي عنده تندرج في لغة العلم، فيكتفي فيها بالاستعمال منها: "البيان" و"البلاغة"...
- جعل مصطلحات البديع عناوين لأبواب "محاسن الشعر وبديعه" الأربعين.
- الإحالة بالتخصيص، كأن يذكر الكتاب الذي اعتمده، أو المؤلف الذي استأنس به في تعريف مصطلح أو التمثيل له، أو في تناول قضية نقدية.
- ورود المصطلحات النقدية المعرفة بكثرة تتوافق والعلوم المختلفة، حسب أجزاء الكتاب فالجزء الأول اختص بمصطلحات الشعر، والجزء الثاني بمصطلحات محاسن الشعر وبديعه، والجزء الثالث بمصطلحات عيوب الشعر، والجزء الرابع بمصطلحات العروض والقافية وعيوبهما.
- غنى القاموس المصطلحي في الكتاب إلى درجة اعتباره معجما نقديا مصغرا، يستوعب مصطلحات العلوم الأخرى "باعتباره آلية من آليات الأداء اللغوي، والضبط المعرفي والتنظيم المنهجي"[37].
- تمكن نقاد الأندلس وقدرتهم على مناقشة القضايا النقدية، وامتلاك المصطلحات والمفاهيم التي تتم بها هذه المناقشة.

– فطنة الرندي وآخرين من نقاد الأندلس إلى كثرة التقسيمات والتفريعات التي عرفتها البلاغة (البديع)، مما دفعهم إلى تقليصها وحصرها.

– اعتماد الإحالة العامة، كأن يحيل على تعريف المصطلح لدى فئة من الفئات أو مذهب من المذاهب.

– تسمية الدوائر العروضية باسم النوع الأول "البحر الأول" منها، وتسمية البحور الشعرية بالأنواع.

– استعمال مصطلح الأجزاء (التفعيلات)، وتعريفه الشعر بشكل تنازلي (من الكل إلى الجزء).

– إطلاق مصطلح الأنواع على أغراض الشعر والبحور الشعرية.

– التصنيف الجديد لمصطلحات "السرقة".

– ترتيب جل مصطلحات البديع وفق مبدأ التقارب النسبي في المفهوم.

– التنويع في التعريف (التعريف بالمرادف، والماهية، والوصف، والشاهد...).

– تأخير المعرف عن التعريف (الصدر والعجز).

– التعليل لتسمية بعض المصطلحات بأسمائها بالربط بين معناها اللغوي ومعناها الاصطلاحي، ويظهر ذلك من خلال بعض المصطلحات: البيت، التحريد، التسهيم...

– الاستشهاد بشعره في تعريف بعض المصطلحات، وتضمينها في الشواهد (التشبيه، الاطراد) وبشعر غيره في تعريف مصطلحات أخرى (الهجاء)، وبذلك يجمع بين التنظير والتطبيق.

– تنبيهه في بعض الأحيان إلى الفروق بين بعض المصطلحات المتقاربة دلاليا.

– الاقتصار على التعريف بالأمثلة دون وضع حدّ للمصطلح (الاستثناء والاستدراك التقديم والتأخير...).

– مراعاة الرندي للمألوف (الرائج) من المصطلحات، وترك ما هو غير مألوف.

– التكثيف في تعريف بعض المصطلحات (الشعر).

– تعريف بعض المصطلحات تعريفا اصطلاحيا، وإعادة تعريفها في وضعيات خاصة، ومنها مصطلح (الثلم، الجمم ...)، يقول الرندي: "وذلك حذف أول حرف من الوتد المجموع من فعولن، فيصير: فعلن، على وزن: زيد، ويسمى ذلك الثلم"[38]. وفي مكان

آخر يعرف الثلم في علل الطويل، يقول: "فأما الثلم، فخرم فعولن في أول البيت فيصير: فعلن"[39]

– اعتماد مصطلحات جعلت بعض أحكامه النقدية انطباعية وذوقية – ذات بعد تقييمي وهي المصطلحات التي شكلت نواة القضايا النقدية التي عرفها النقد العربي، منذ بداياته الأولى حتى القرن الهجري السابع.

– قلة ورود الاشتراك اللفظي والترادف في المصطلحات، إلا ما راج عند النقاد.

– عدم ذكر تسميات النقاد للمصطلح إلا نادرا.

وعلى العموم فإن قارئ الكتاب، سيكتشف بعض جهود الرندي النقدية، ويقف مليا عند بحثه المصطلحي المتميز.

6 ـ إفادة النقاد المعاصرين:

لتأكيد القيمة النقدية للكتاب ومنها قيمته الاصطلاحية كان لزاما استحضار ما كتب حوله رغم قلته، وسأقتصر على من اهتم بنقد الرندي، وببعض مصطلحاته اهتماما متفاوتا. من النقاد والدارسين الذين اعتمدوا مصطلحا أو أكثر من مصطلحات الرندي:

– عبدالمالك الشامي الذي تتبع المصطلح النقدي في كتاب"الوافي في نظم القوافي" بالدراسة والمقارنة ليرصد ملامح التجديد أو التبعية أو التحوير عند صاحبه. ويقول: "وسنتناول بالدراسة ما تضمنته هذه الأجزاء وأبوابها وما تردد في كل منها من مصطلحات، متتبعين الترتيب الذي جرى عليه المؤلف في تقسيمه الأصلي والفرعي"[40].

فالنص يفصح عن نية صاحبه في دراسة مصطلحات "الوافي في نظم القوافي" حسب أجزائه وأبوابه وفق الترتيب الذي اختاره المؤلف. وقد بين دواعي هذا الاختيار، يقول: "وسنختار كتاب الوافي في نظم القوافي فقط لاعتبارات مختلفة منها:

* أنّ مادته أكثر اتساعا وروجانا في سوق النقد، لأنها تمس موضوع الشعر، وسوقه كان أكثر روجانا من غيره من فنون التعبير الأخرى.

* أنّه يجمع في دفتيه جملة كبيرة من المصطلحات التي فصلها النقاد المتأخرون إلى علوم منفصلة عن بعضها كعلم البلاغة وعلم العروض ... ونظر إليها هو نظرة موحدة من حيث الهدف المطلوب منها.
* أنّ الهدف من الكتاب هو التقعيد والتقنين ووضع الحدود وضرب الأمثلة وهذا ما يعني أنّ المصطلح – من خلاله – يتمتع بنوع من الاستقلالية التي لا تفصله عن تموضعه في إطاره العام الذي يتصل بالمجال الذي وضع فيه".[41]

لقد أدرك هذا الباحث القيمة المصطلحية لكتاب "الوافي في نظم القوافي" باعتباره منظومة اصطلاحية متكاملة، اختلفت فيها رؤية صاحبها عن رؤى النقاد الآخرين.

- محمد الماكري في كتابه "الشكل والخطاب مدخل لتحليل ظاهراتي"، حيث أورد ثلاثَة مصطلحات صنفها الرندي ضمن محاسن الشعر، يقول في حديثه عن الاشتغال الفضائي الدال: "الأشكال التي نود التعرض إليها تحت هذا العنوان، لا تقف عند مُجَرَّدِ العرض البصري التجسيمي الذي تتحكم فيه مقتضياتٌ صوتيةٌ ونظمية، بل تتجاوز ذلك إلى توظيف الاشتغال الفضائي للنص من أجل خلق إمكاناتٍ متعددةٍ للقراءة وهذه الأشكال تتدرج في تنوعها من البسيط إلى المركب، ومنها: 1– القلب. 2– التفصيل. 3–التختيم"[42].
- محمد عزام في كتابه "المصطلح النقدي في التراث الأدبي العربي"، حيث اعتمد تعريف الرندي لمصطلحي التصحيف وعيوب الشعر، يقول: "والتصحيف عند الرندي (684هـ) نوع من التجنيس. وهو على نوعين:
تصحيف الخط، كما في قول، الحريري:

زُيِّنَتْ زَيْنَبٌ بقَدٍّ يَقُدُّ وتَلاهُ ويْلاهُ نَهْدٌ يهُدُّ

والثاني أن يكنى عن اللفظ بما يشبهه"[43].

كما أورد تعريف الرندي لعيوب الشعر[44]، واكتفى به دون غيره، وفصل القول في هذه العيوب. واكتفاء محمد عزام بذلك يعني أنّ تعريف أبي الطيب جامع مانع لهذه العيوب.

– محمد بنيس في حديثه عن بنية المكان[45]، ومحمد نجيب التلاوي في "القصيدة التشكيلية في الشعر العربي"، فهو يعتبر التختيم قصيدة تشكيلية[46]، ومحمد الصفراني في "التشكيل البصري في الشعر العربي الحديث(1950– 2004م)[47]، وعبدالله بنصر العلوي "في الشعرية العربية من فضاء الذاكرة ... إلى أيقون العجيب" متحدثا عن الأيقونات التصويرية، حيث أورد تعريف الرندي للتختيم مشفوعا بتعليق ثم أورد الشكل الذي صنعه[48]... ويمكن القول إنّ التختيم شكل عند هؤلاء اللبنة الأولى للقصيدة التشكيلية المعاصرة، ويؤكد ذلك حضوره مفهوما أوليا، ومرجعا ضروريا لكلّ باحث في القصيدة التشكيلية أو مهتم بالدراسات السيميائية.

– محمد رضوان الداية في كتابه "أبو البقاء الرندي شاعر رثاء الأندلس"، حيث يبين إسهام الرندي في تسمية بعض المصطلحات، يقول: "وهو ارتاد القصيدة (المطولة) والمقطوعة واستخدم الرباعيات أو (المربعة) كما أسماها"[49]...

ونظرا للقيمة المصطلحية لكتاب "الوافي في نظم القوافي" فإن مصطلحاته لم تنحصر في كتب النقد بل شكلت مادة معجمية غنية اعتمدها صاحب "معجم مصطلحات النقد العربي القديم"[50]، الذي أورد واحدا وسبعين مصطلحا معرفا مشيرا في الغالب إلى الكتاب وصاحبه، وقليلا ما يورد المصطلح معرفا دون الإحالة عليهما. وسأورد بعض الأمثلة: الابتداء، والاستطراد، والمطابقة، والمقابلة، والمناسبة، والتفريع، والتوجيه، والتجنيس والمضارعة، والترديد، والتصدير، والإتباع، والتبديل، والتضمين، والاطراد، والتفسير والتحرز، والترصيع، والتختيم، والإحالة، والإخلال، والرثاء، والتهنئة، وسوء الابتداء، وسوء الترتيب، وسوء اللفظ، والسرقة...

خاتمة:

يكشف هذا المقال عن كتاب نقدي أرخ للنقد العربي في الأندلس خلال القرن الهجري السابع، وقد شكلت قضاياه امتدادا لقضايا النقد بالمشرق العربي، ولعل ما ميز مؤلفه هو بسط هذه القضايا النقدية وفق منهج خاص، مما ساعدنا على الوقوف على:

– القيمة النقدية للكتاب من خلال آراء الرندي النقدية القليلة، وإضافاته المتميزة.

– القيمة المصطلحية المضافة؛ وتتمثل في تصور الرندي للشِّعر، وتوسيعه لمفاهيم مصطلحات أخرى، ووضعه لبعض المصطلحات التي أسست بعض المفاهيم المعتمدة في الدراسات النقدية المعاصرة.

وكلتا القيمتين جعلت النقاد المعاصرين يهتمون بكتاب "الوافي في نظم القوافي"، من خلال بعض المصطلحات التي يشكل حضورها مفهوما أوليا، ومرجعا ضروريا لكل باحث في القصيدة العربية التشكيلية أو مهتم بالدراسات السيميائية.

فضلا عن ذلك فهو مصدر غني بالمصطلحات النقدية؛ إذ يزخر برصيد مصطلحي متنوع من شأنه تنمية ذخيرة المتخصصين في النقد الأندلسي، والحاجة ماسة للعودة إليه واستثماره في بحوث ودراسات أخرى، وما أكثر يا يحوي من قضايا ومصطلحات نقدية في حاجة إلى البحث والاستقصاء.

الهوامش والإحالات:

(1)– "صالح بن يزيد بن صالح بن موسى بن أبي القاسم بن علي بن شريف النفزي. من أهل رندة، يكنى أبا الطيب"ينظر: الإحاطة في أخبار غرناطة– لسان الدين بن الخطيب– تحقيق محمد بن عبد الله عنان، (دط–دت)، المجلد، 3 مكتبة الخانجي، ص: 360. "ولد في محرم سنة إحدى وستماية" و"توفي في عام أربعة وثمانين وستماية." ينظر: المصدر السابق، ص: 375. وإلى جانب كنية أبي الطيب، يكنى الرندي بأبي البقاء وأبي محمد، وله نسبتان؛ "الرُندي" نسبة إلى بلدته (رُندة) و"النفزي"، نسبة إلى قبيلة (نفزة) البربرية. ويمكن حصر شيوخه في ستة أسماء، ذكرها كل من محمد بن عبد الملك المراكشي، وابن الخطيب"روى عن آباء الحسن: أبيه والدباج، وابن الفخار الشريسي وابن قطرال، وأبي الحسين بن زرقون، وأبي القاسم ابن الجد التونسي. "ينظر: الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة – لأبي عبد الله محمد بن عبد الملك المراكشي، حققه عن نسخة الأسكوريال د. إحسان عباس، (دط–دت)، دار الثقافة، بيروت، السفر الرابع، ص: 137/ الإحاطة: 3/ 360 وقد تعددت مؤلفات أبي البقاء الرندي وتنوعت، يقول عبد الملك المراكشي: "... وله "مقامات" بديعة في أغراض شتى، وكلامه نظما ونثرا مدوّن، وصنّف في الفرائض وأعمالها مختصرا نافعا نظما ونثرا، وله تأليف في العروض وتأليف في صنعة الشعر سماه "الكافي في علم القوافي"". ينظر: المصدر السابق، ج: 137/4.

(2)– علي بن أبي زرع الفاسي، الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية، دار المنصور، (دط)، الرباط 1972، ص: 112.

(3)– محمد بوذينة، أبو البقاء الرندي ورثاء الأندلس، سلسلة من غرر الشعر 12، المطابع الموحدة مجموعة سراس، ماي 1995، تونس، ص: 8 . 9.

(4)– محمد عبد الله عنان، لسان الدين بن الخطيب حياته وتراثه الفكري، (دط–دت)، مكتبة الخانجي القاهرة، ص: 27.

(5)– علي بن أبي زرع الفاسي، الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية، ص: 112–113–114/ شهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني، أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض، ضبطه وحققه وعلق عليه: مصطفى السقا –إبراهيم الأبياري– عبد الحفيظ شلبي، منشورات المعهد الخليفي للأبحاث المغربية (بيت المغرب)، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، (دط)، 1358هـ 1939م. ج1، ص: 47–48–49– 50./ ابن عذارى المراكشي، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب – قسم الموحدين– تحقيق الأساتذة: محمد إبراهيم الكتاني، محمد بن تاويت وآخرون، الطبعة الأولى 1406–1985، دار الغرب الإسلامي، بيروت–لبنان/ دار الثقافة، الدار البيضاء–المغرب، ص:463–464. (أورد المؤلف سبعة عشر بيتا من قصيدة الرندي).

(6)– محمد مفتاح، في سيمياء الشعر القديم –دراسة نظرية تطبيقية– ، ط1: 2012، رؤية، ص: 18.

(7)– عبد السميع موفق، تفاعل البنى في نونية أبي البقاء الرندي مقاربة أسلوبية، مجلة الأثر، العدد 17 جانفي 2013، ص: 114.

(8)– محمد مفتاح، في سيمياء الشعر القديم–دراسة نظرية تطبيقية–، ص: 31.

(9)– نفسه، ص: 31.

(10)– مقداد رحيم، اتجاهات نقد الشعر في الأندلس في عصر بني الأحمر 635–897هـ، المجمع الثقافي (دط)، 1420هـ–2000م، أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة، ص: 10–11 (تنظر: جملة من كتب الطبقات أوردها المؤلف).

(11)– إحسان عباس، تاريخ النقد الأدبي عند العرب نقد الشعر من القرن الثاني حتى القرن الثامن الهجري، (دط–دت)، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، ص:479.

(12)– محمد الخمار الكنوني (تقديم ودراسة) لكتاب (الوافي في نظم القوافي) لأبي الطيب صالح بن شريف الرندي (601–684هـ): محمد الخمار الكنوني، رسالة مرقونة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، ص: 60.

[13]– ذكر صاحب اتجاهات نقد الشعر في الأندلس في عصر بني الأحمر شروحا أخرى لأبي بكر بن عاصم (البلوي ت 494هـ): "شرح الأشعار الستة الجاهلية" و"شرح المعلقات السبع" و"شرح أشعار الحماسة"، تنظر: ص: 12.

[14]– مقداد رحيم، اتجاهات نقد الشعر في الأندلس في عصر بني الأحمر، ص: 12.

[15]– الحسين العربي رحمون، أدباء الأندلس: إسهاماتهم وتأثيرهم في الحركة الأدبية العربية (خلال القرنين: السابع والثامن الهجريين)، مقال ضمن ندوة: الأندلس قرون من التقلبات والعطاءات، القسم الرابع: اللغة والأدب، مطبوعات مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الطبعة الأولى 1417هـ/1669 ص:204-205.

[16]– أحمد أبو زيد، "التضخم والتضارب في المصطلح البلاغي"، المناظرة، السنة الرابعة– العدد 6 رجب1414، دجنبر 1993، ص: 46.

[17]– مصطفى عليان عبد الرحيم، تيارات النقد الأدبي في الأندلس في القرن الخامس الهجري، الطبعة الأولى، 1404هـ-1984م، مؤسسة الرسالة، ص:672-673-674 (بتصرف).

[18]– للمزيد ينظر دراسة المحقق،ص:99-100/ ولكتاب ابن سيده عنوان آخر" الوافي في علم القوافي".

[19]– علي الغزيوي، نظرية الشعر والمنهج في الأندلس(حازم القرطاجني نموذجا)، الطبعة الأولى 1428هـ-2007م، مطبعة سايس– فاس، ص: 22.

[20]– محمد رضوان الداية، أبو البقاء الرندي شاعر رثاء الأندلس، الطبعة الثانية، 1406هـ-1986م مكتبة سعد الدين– بيروت، ص: 104.

[21]– مقداد رحيم، اتجاهات نقد الشعر في الأندلس في عصر بني الأحمر 635-897هـ، ص: 233. (أورد عدة نصوص في خاتمة كتابه تؤرخ لحركة نقد الشعر في الأندلس في عصر بني الأحمر).

[22]– الحسين العربي رحمون، أدباء الأندلس: إسهاماتهم وتأثيرهم في الحركة الأدبية العربية (خلال القرنين: السابع والثامن الهجريين)، ص: 201.

[23]– عبد الجليل شوقي، جمالية البناء الفني في النقد الأدبي العربي (أشكال التلقي ومظاهر التجديد بالغرب الإسلامي)، الطبعة الأولى، 1433هـ/2012م، دار الوطن، الرباط– المغرب، ص:99.

[24]– محمد رضوان الداية، في الأدب الأندلسي، دار الفكر، 2002، دمشق– سورية، ص:47.

[25]– حازم القرطاجني، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تقديم وتحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة، ط3، دار الغرب الإسلامي– بيروت، 1986م، ص: 117. (مدخل المنهاج).

(26)– صالح بن شريف الرندي (601–684هـ)، الوافي في نظم القوافي (من نصوص النقد العربي في الأندلس)، حقق وقدم له لنيل دبلوم السلك الثالث: محمد الخمار الكنوني، تحت إشراف: أ. د/ محمد بن شريفة، رسالة مرقونة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية– الرباط، ص: 3.

(27)– محمد بن عبد الملك المراكشي، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، السفر الرابع، ص:4/137.

(28)– لسان الدين بن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، المجلد 3، ص: 3/361.

(29)– في مخطوطات "الوافي في نظم القوافي" الآتية: "الإجزاء"، ن: 12342، ورقة: 3/ 4/13779 ص:121/ 419، ص: 2/ 2251، ورقة: 3.

(30)– صالح بن شريف الرندي، الوافي في نظم القوافي، ص: 3.

(31)– محمد رضوان الداية، تاريخ النقد الأدبي في الأندلس، ص: 453.

(32)– عبد العزيز بوكطاية، المصطلح النقدي في كتاب "الوافي في نظم القوافي" لأبي الطيب الرندي (684هـ)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الآداب، جامعة محمد الأول، وجدة، ج1، ص: 72.

(33)– صالح بن شريف الرندي، الوافي في نظم القوافي، ص: 3.

(34)– محمد الروكي، "جهود الفقهاء في دراسة المصطلح القرآني"، مجلة دراسات مصطلحية، العدد2 ص:27.

(35)– "نسق System: نظام ينطوي على استقلال ذاتي، يشكل كلا موحدا، وتقترن كليته بآنية علاقاته التي لا قيمة للأجزاء خارجها" ينظر: نقد أدبي حديث مفاهيم ومصطلحات وأعلام حامد صادق قنيبي، الطبعة الثانية 1433هـ–2012م، دار كنوز المعرفة، عمان، ص: 212.

(36)– نبيل أديب رحال، موقف مؤلف أندلسي من نقد الشعر كما يتضح في كتاب الوافي في نظم القوافي، تأليف أبي البقاء صالح بن شريف الرندي الأندلسي، رسالة قدمت إلى الدائرة العربية في الجامعة الأميركية في بيروت، تشرين الأول 1966، ص: 53.

(37)– محمد أمهاوش، المصطلح النقدي في كتاب "العمدة" لابن رشيق، دبلوم الدراسات العليا، جامعة سيدي محمد ابن عبد الله–كلية الآداب والعلوم الإنسانية –ظهر المهراز– فاس، السنة الجامعية 1412هـ/1991–1992م، ج1، ص:67.

(38)– صالح بن شريف الرندي، الوافي في نظم القوافي، ص: 272.

(39)– نفسه، ص: 278.

(40)– عبد المالك الشامي، النقد الأدبي في الأندلس بين النظرية والمصطلح، منشورات المركز الأكاديمي للثقافة والدراسات المغاربية والشرق أوسطية والخليجية/ كلية الآداب والعلوم الإنسانية/ ظهر المهراز/ فاس، ص: 306.

(41)– نفسه، ص: 305.

(42)– محمد الماكري، الشكل والخطاب مدخل لتحليل ظاهراتي، ط1، 1991، المركز الثقافي العربي ص: 156.

(43)– محمد عزام، المصطلح النقدي في التراث الأدبي العربي، دار الشرق العربي، ص: 104.

(44)– نفسه، ص: 249 ـ 250.

(45)– محمد بنيس، ظاهرة الشعر المعاصر في المغرب– مقاربة بنيوية تكوينية، ط2–1985م، دار التنوير للطباعة والنشر– بيروت/ المركز الثقافي العربي الدار البيضاء، ص: 97.

(46)– محمد نجيب التلاوي، القصيدة التشكيلية في الشعر العربي، (د،ط)، 1988، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص: 8.

(47)– محمد الصفراني، التشكيل البصري في الشعر العربي الحديث (1950–2004م)، ط1، 2008 الناشر: النادي الأدبي بالرياض والمركز الثقافي العربي، الدار البيضاء/ بيروت، ص: 33.

(48)– عبد الله بنصر العلوي، في الشعرية العربية من فضاء الذاكرة .. إلى أيقون العجيب، منشورات: المركز الأكاديمي للثقافة والدراسات المغاربية والشرق أوسطية والخليجية/ كلية الآداب والعلوم الإنسانية/ ظهر المهراز/ فاس، 2014، مطبعة أنفو برانت، فاس، ص: 176.

(49)– محمد رضوان الداية، أبو البقاء الرندي شاعر رثاء الأندلس، ص: 99.

(50)– وحيد كبابة، معجم مصطلحات النقد العربي القديم، ط1، 2012، ج1، مكتبة لبنان ناشرون (صفحات متفرقة).

من الأسلوب إلى الأسلوبية؛ بحث في التأصيل المصطلحي

From Style To Stylistics - an Etymological study

د. رشيد بلعيفة

جامعة عباس لغرور – خنشلة (الجزائر)

belaifarachid19@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/08/05 **تاريخ القبول: 2020/08/26**

ملخص:

لا شك أنّ الواجهة الخلفية لتأصيل المصطلح تقف على أرض متغيرة، تتبدّى فيها مجاذب التأصيل لتفسح المجال واسعا لرؤى التحول واللاثبات، والمصطلح في ارتحاله وفي تبيئته– وإثر الهزات المعرفية المختلفة الناتجة عن تشبع المصطلح بميزات إيديولوجية أو ضرورات أدبية، أو حفريات على مستوى الخطاب – يأخذ دلالات أخرى تُضاف إلى ميزاته المعجمية، لتصبح الدلالة تنوعا وإغناءً يعثر فيها المصطلح على بعده الثالث، بُعده التداولي كما يقول بيرس، الذي تندرج فيه مساحات تحقيق المصلحة لرؤية تعددية اللفظة والكلمة، فتتجلى مع كلّ ذلك ملامح الاتصال لبلوغ الفهم.

الكلمات المفتاحية: الأسلوب، الأسلوبية، الدلالة، اللسانيات، المصطلح.

***Abstract*:**

The background for meaning identification of a term is undoubtedly set on an ever-changing basis. Terms are continuously adopting new meanings as they get loaded with ideological considerations, literary necessities or discursive functions that lead to the diversification and enrichment of the meaning. Consequently, in addition to its lexical meaning, the term acquires, as stated by Searle, a new dimension: the pragmatic significance. The pragmatic meaning offers the term or the utterance a functional flexibility that contributes to a successful communication.

***Keywords*:** style; stylistic; semantics; linguistics; term.

توطئة:

ترتكز كلّ عملية قراءة – تهدف الوصول إلى سبر كنه النص، وفكّ شفراته وفتح مغاليقه، ونزع أستار الحجب عن المعنى – على منهج نقدي معين، ترتاد به هذه المتون وتحاول مستعينةً به تفكيك البنى اللغوية الكبرى، والوصول إلى دلالات تقع في العمق من العملية الإبداعية، ولا مناص لأيّ باحث من الاحتكام لآليات منهج معين، بغيةَ الوصول إلى كشف الحقيقة/المعنى/الظاهرة المنطوية في شكل نص أو إبداع، والمنهج بهذا الطرح "يتعدد بتعدّد أنماط المعرفة، وأنّه يلحق بها ولا يسبقها، وأنه تبعًا لذلك معرّض للتطور والتجدّد والنسبية في كلّ ذلك، وأنه بهذا لا يقبل الوصف بالشمولية والإطلاق، ولا يحتمل أن يفرض أو يعمم أو يلصق بأي مجال معرفي – كيفما كان – ينقل إليه أو يُتبنّى فيه"[1].

تأسيسا على هذا، لا يعتبر المنهج منبتّ الصلة بالحاضنة الفلسفية الحاملة له، ولا يمكن عزله عن الحقل المعرفي الذي أُنتج فيه، ولا عن خلفياته الفكرية ومرجعياته الفلسفية التي عملت على بلورته ونضجه، إذ "يمكن النظر في علم المناهج بصفته نظرية عامة شاملة للمناهج المفردة، أي المناهج الموظفة والمستثمرة في مختلف العلوم، وحقول المعرفة... وترتيبا على ذلك يفضي البحث في المنهج إلى مجال فلسفة العلوم أو نظرية المعرفة أو ما يمكن تسميته اختصارا: الإبستمولوجيا، وهو ما يتولّد عنه خطاب نظري من درجةٍ ثانيةٍ يصطلح عليه بالخطاب النظري الواصف أو ما بعد النظري"[2].

إنّ محاولة تأصيل مناهج البحث والدراسة الأدبية هي ما يرومه عدد غير قليل من نقادنا المحدثين، وعملية التأصيل في حقيقتها هي البحث عن أصل لهذه المناهج في التراث النقدي والبلاغي العربي، على اعتبار أنّ الموروث النقدي حافل بالكثير من اصطلاحات العلوم والفنون، غير أنّ الأمر لا يمكن التسليم به بهذه البساطة، فالكثير من القضايا النقدية الحديثة والمعاصرة لم تجد ما يماثلها على الصعيد الفكري والفلسفي تراثيا، والكثير من المقولات البلاغية والنقدية القديمة أثبتت عقمها، وعدم جدواها على الساحة النقدية المعاصرة، ما أدّى إلى التوجه رأسًا صوب الحضارة الغربية في محاولةٍ لاستثمارها والإفادة

منها، يقول محمد برّادة: "معظم نقادنا منذ حسين المرصفي قد اتجهوا صوب المستودع الأدبي الأوربي (=الغربي)، بحثا عن أدوات التحليل والتفسير، حتى عندما حاولوا إعادة تقييم روائع التراث العربي، وهذا ما ترك في نفوسنا الانطباع عند قراءة العقاد والمازني وطه حسين وهيكل ... بأنهم يجتهدون في إبراز قيمة التراث عن طريق إظهار إمكانية تطبيق المناهج الغربية على جوانبه الهامة، حتى لا يكون مختلفا في شيء عن التراثات الأدبية للأمم المتقدمة"[3].

واستتباعا لما تمّ تقديمه حول العلاقة بين النقد العربي الحديث والنقد الغربي، وما نجم عن عمليات المثاقفة التي لا غنى للنقد العربي عنها، وعمليات التلاقح التي تمت بين التيارين العربي والغربي، فما من شكّ في أنّ هذه العلاقة منذ مرحلة البدايات، أو بداية الاتصال بالثقافة الغربية كانت علاقة الأستاذ بالتلميذ، أو التابع بالمتبوع، والإقرار بذلك يدخل في صميم العملية النقدية والحضارية التي من شأنها أن تدفع بالتيارات النقدية والأدبية إلى مزيد من التقدم على الصعيد المعرفي، ولا نغالي في الاعتراف بأنّ مرحلة النقل والاستنساخ والإسقاط مثّلت مرحلة قاتمة في تاريخ النقد العربي الحديث، ذلك أنّ كثيرا من النقاد العرب ساروا في اتجاه الأخذ من الغرب دون وعي بمختلف المرجعيات والخلفيات التي تحتكم إليها هذه المناهج، إنما حصلت عملية تدافع نحو المنتَج الغربي، ومحاولة محاكاته باعتباره المثال والنموذج والمركز، يقول "نبيل سليمان" مبرزا عملية التدافع الحاصلة، فالناقد العربي "يستورد من الآخر ما هو جاهز استيرادا شرعيا أو تهريبا يحاول التوليف مع مقتضيات الواقع الفكري والنقدي والأدبي، تتصاغر ذاته أمام الآخر الكلي ذي الجاذبية والتفوق"[4].

وتماشيا مع هذا الطرح، فإنّ لكلّ دراسة أو مقاربة مصطلحاتها التي تتميز بها عن غيرها من المقاربات، وبما أنّ مفاتيح العلوم مصطلحاتها، ستحاول هذه الدراسة أن تقف عند حدود بعض المفاهيم لجملة من المصطلحات التي جعلتها عينة للمدارسة والتقصي وهي إذ تهدف إلى التعريف بأحد أهم الحقول المعرفية التي يحتاجها الطالب كما الأستاذ فهي كذلك ستحاول التمييز بين جملة من المعارف لعل من أهمها؛ معرفة الأسلوب

والأسلوبية، ولما كان الأسلوب أحد أبرز الظواهر اللغوية والأدبية التي تمت مناقشتها من زوايا متعددة، فهو كذلك نقطة تقاطع علم اللغة بالأدب، إذ من بين موضوعات الدراسة اللسانية "الأسلوب اللغوي" وموضوع الدراسة الأدبية "الأسلوب الأدبي"، ولأن الدراسة الأسلوبية تعنى بداية بالأسلوب ستحاول هذه الدراسة إعطاء مفاهيم لغوية واصطلاحية لهذا الأخير، في بيئات مختلفة عربية وغربية، وستقف بشيء من التفصيل عند التعريفات الاصطلاحية لمصطلح الأسلوب ثم الأسلوبية.

- **الأسلوب؛ نبش الأصول**

1- في اللغة:

ورد مصطلح الأسلوب في المعاجم العربية القديمة، كما ورد أيضا في المعاجم والموسوعات الحديثة، أما قديما فقد عُرّف بأنه "السطر من النخيل، والطريق يأخذ فيه، وكل طريق ممتد فهو أسلوب، والأسلوب: الوجه والمذهب، يقال: هم من أسلوب سوء، ويجمع على أساليب، وقد سلك أسلوبه أي طريقته، وكلامه عن أساليب حسنة، والأُسلوب بالضم: الفن، يقال: أخذ فلان في أساليب من القول؛ أي أفانين منه"[5].

وهو عند "الفيروز أبادي" "...الطريق"[6]. وعند "الفخر الرازي" "الفن"[7]. وهو عند "الزمخشري" "سلكت أسلوب فلان: طريقته، كلامه على أساليب حسنة، ويقال، للمتكبر: أنفه في أسلوب، إذا لم يلتفت يمنة أو يسرة"[8]. وكذلك يورده "ابن منظور" على هذه الشاكلة: "... يقال للسطر من النخيل، وكل طريق ممتد فهو أسلوب، وهو بذلك الطريق والمذهب، يقال: أنتم في أسلوب سوء، ويجمع: أساليب، والأسلوب: الطريق تأخذ فيه والأسلوب بالضم: الفن، يقال: أخذ فلان في أساليب من القول أي أفانين منه"[9]. يتضح مما سبق أنّ الأسلوب يعود في المعاجم العربية القديمة إلى المجال الأصلي المستعمل في الواقع وهو أصله اللغوي الذي يفيد: السطر، الطريق، المذهب، الوجه، الفن.

2- في الاصطلاح:

2-1/ مباحث الأسلوب في التراث النقدي والبلاغي العربي:

لقد كان للفظة أسلوب متصورات عديدة، ذلك أنها لم تستعمل مباني ومعاني معينة في مواجهة الخطابات الفنية الخاصة، إنما كان المضمون الدلالي لهذا المصطلح يتمركز في التصور النقدي والبلاغي واللغوي العربي القديم دون أن يذكر لفظ "أسلوب".

يشير الباحث "محمد عزام" إلى أنّ النقاد والبلاغيين العرب القدامى لم يعرفوا الأسلوب بهذا المفهوم أبدا، وإنما تحدثوا عن الصياغة والجمال[10]، إذ نجد "الجاحظ" يتحدث عن الأسلوب في ممارسته المعرفية، التي هي في حاجة ماسة لهذا المصطلح في مقولته المشهورة: "وذهب الشيخ إلى استحسان المعاني، والمعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي والبدوي والقروي، إنما الشأن في إقامة الوزن وتخير اللفظ وسهولة المخرج وكثرة الماء وفي صحة الطبع وجودة السبك، فإنما الشعر صناعة وضرب من النسج وجنس من التصوير"[11].

إنّ ربط "الجاحظ" الشعرَ، في هذا النص، بالصورة والصناعة والنسج، يشكل نظرية في الشعر أرسى دعائمها "الجاحظ"، وسار على إثره الكثير من النقاد والبلاغيين العرب القدامى، وهو ربط شائع في عصور مختلفة منذ "هوراس" حتى قيل: "الرسم شعر صامت والشعر صورة ناطقة"[12].

ويعدّ هذا التحديد البنيوي لمصطلح الصورة – الذي يعادل في الكثير من الأحيان مصطلح الأسلوب في الدراسات الحديثة – نظرة استشرافية للمدلولات الشكلية وحجر الزاوية لنظرية في الشعر، باعتبار عملية التصوير أحد أهم المكونات الهامة لنظم القصيدة وربط أجزائها، ويعدّ هذا التحديد كذلك "خطوة نحو التحديد الدلالي لمصطلح الصورة لاسيما أن "الجاحظ" لم يقرن مصطلحه بنصوص عملية تضيء دلالته، فضلا عن تعلق مفهومه بالثنائية الحادة التي شغلت نقادنا القدامى، القائمة على المفاضلة بين اللفظ والمعنى طبقا للمفهوم الصياغي أو الصناعي للشعر"[13].

إن ما ذهب إليه "الجاحظ" من خلال هذا الطرح، يعبر عن ذلك الترابط الوثيق بين الأسلوب واللغة المتوسل بها، وهي قضية ماثلة في نظرية "الجاحظ" الشعرية والأسلوبية، ذلك أنّ "الاهتمام بالصياغة الفنية من صميم الدراسات الحديثة في النقد".[14]

ويضيف "عبد الملك مرتاض" متتبعا ذلك التحديد الجاحظي الذي لا يختلف كثيرا عن طروحات النقد الأدبي الحديث في التعرف على قيمة الأثر الأدبي، إذ تكمن هذه القيمة "في كيفية توظيف هذه الدوال وتحميلها معان لم تكن فيها، ثم في كيفية الربط بين هذه الدوال ثم في وضع نظام لسانوي للعلاقات فيما بينها داخل الخطاب".[15]

ومن النقاد العرب القدامى الذين وقفوا عند هذه القضية الجوهرية التي لازمت الإبداع الشعري ردحا طويلا نجد "القاضي الجرجاني"، الذي سعى إلى تأصيل المنهج والطرق التي تخدم الإبداع، وهو بهذا يشير إلى الأسلوب بالمفهوم فقط دون المصطلح بقوله: "... ولا آمرك بإجراء أنواع الشعر كله مجرى واحدا، ولا أن تذهب بجميعه مذهب بعضه، بل أرى لك أن تقسم الألفاظ على رتب المعاني، فلا يكون عزاك كافتخارك، ولا مديحك كوعيدك،... بل رتب كلا مرتبته، وتوفيه حقه"[16].

وإذا تأخرنا قليلا فإننا نجد الإمام "عبد القاهر الجرجاني" يساوي بين الأسلوب والنظم، فهما يشكلان تنوعا لغويا خاصا بكلّ مبدع، وحتى بكلّ نص مهما اختلفت درجة وحدة هذا النص عن غيره من النصوص، لذلك عدّ الأسلوب ضربا من النظم وطريقةً فيه، فهو يرى أنّ الأسلوب يقتضي من المبدع أن يحسن اختيار الكلمة التي ينفرد بها عن غيره من المبدعين، ومراعيا في الوقت ذاته مقتضى الحال والمقام، دون أن يَغفَلَ عن أهم أصل من أصول اللغة العربية وهو الصحة النحوية، التي يوليها الإمام مرتبة متقدمة من بين الشروط النظمية الأخرى، يقول في ذلك: "واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها، وذلك أنّا لا نعلم شيئا يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كلّ باب وفروقه"[17]. فالصحة النحوية هي

الضامن الوحيد حسب "الجرجاني" للوصول إلى أيّ معنى يكتنزه الخطاب الأدبي، وإلا انخرمت تلك الرابطة المعنوية بين الكلمات فيما بينها لتكوين الجمل، لذلك تتأكد المفاضلة بين المبدعين انطلاقا من اختلافهم في نظم الكلمات ورصفها بعضها ببعض، وتندرج هذه الشروط في السلامة النحوية للتأسيس لما اصطلح عليه الإمام "معنى المعنى"، إذ هو المعول عليه انطلاقا مما قعّد له الشيخ.

وعدم الفصل بين النظم والأسلوب عنده يكاد يطابق بينهما بوصفهما ممثلين لإمكانية خلق التنوعات اللغوية القائمة على الاختيار الواعي، ومن حيث إمكانية هذه التنوعات في أن تصنع نسقا وترتيبا بإجراء الاحتمالات النحوية القائمة في بنية التركيب لأنّ توالي الألفاظ في النطق لا يصنع نسقا أبدا، وإنما يصنعه مبتغى المبدع إلى التأليفات بتكوينها الأسلوبي الذي يميزها عن غيرها من الإمكانيات، ويربطها بالغرض العام في الوقت نفسه: "واعلم أنّ الاحتذاء عند الشعراء وأهل العلم بالشعر وتقديره وتمييزه أن يبتدئ الشاعر في معنى له وغرض أسلوبا – والأسلوب الضرب من النظم والطريقة فيه – فيعمد شاعر آخر إلى ذلك الأسلوب فيجيء به في شعره فيشبه بمن يقطع من أديم نعلا على مثال نعل قد قطعها صاحبها فيقال قد احتذى على مثاله وذلك مثل أن "الفرزدق" قال:

أَتَرجو رَبيعٌ أَن يَجيءَ صِغارُها بِخَيرٍ وَقَد أَعيا رَبيعاً كِبارُها

واحتذاه البعيث فقال:

أترجو كُليبٌ أن يجيءَ حديثُها بخيرٍ وقد أعيا كلیباً قديمُها"[18]

وانطلاقا مما سبق، تتضح الطبيعة الذهنية التصورية للنظم بما هو أسلوب عند "الجرجاني" ويصبح والحال هذه اكتساب هذا التصور والتحرك فيه شيئا قابلا للتحقق، وهذا ما ذهب إليه بمقولة الاقتباس والأخذ، وذلك التصور الذهني يحيله الإمام إلى صورة نفسية مرتبة ترتيبا خاصا في النفس، وذلك بما يقابلها في العالم الخارجي من صور مجانسة[19].

هذا فيما يخص بعض المحطات النقدية لمصطلح الأسلوب في بيئة البلاغيين العرب القدامى، فإذا انتقلنا إلى بيئة أخرى وهي بيئة المناطقة[*] فإننا نقف عند مفاهيم متباينة حينا

ومتجانسة حينا آخر، ولعل من أهم من يمثل هذه الطبقة "حازم القرطاجني" في مؤلفه "منهاج البلغاء وسراج الأدباء"، إذ ينفرد "حازم القرطاجني" (ت، 684ه) في نظرته إلى النص الأدبي، عن باقي البلاغيين والنقاد العرب الذين سبقوه إلى التأليف والتنظير في تحسس المقاييس الأسلوبية في النصوص الإبداعية، فكانت نظرته أكثر شمولا إلى النص باعتباره السابق إلى تقسيم القصيدة العربية إلى فصول، إذ رأى أنّ لها أحكاما في البناء وهو أول من أدرك الصلة الرابطة بين مطلع القصيدة وهو بدايتها، وبين مقطعها الذي هو خاتمتها التي تحمل نتائج القصيدة وانطباعاتها الأخيرة.

وما شد "حازم" إلى هذا التقسيم هو اهتمامه الكبير بوشي القصيدة وحليها، وما ينبغي للشاعر أن يوفره في بناء أجزائها، ولينقل القارئ من حسن إلى أحسن، ومن جيد إلى أجود، لذلك يشترط على الشاعر المجيد أن يضمّن قصيدته التصريع في المطلع، ويشترط عليه أن يكون المصراعان متناسبان مع ما يأتي في حشو القصيدة، لذلك يولي حازم أهمية بالغة لهذه الخاصية الشكلية والبنائية. يقول "حازم": "فإن للتصريع في أوائل القصائد طلاوة وموقعا من النفس لاستدلالها به على قافية القصيدة قبل الانتهاء إليها، ولمناسبة تحصل لها بازدواج صيغتي العروض والضرب وتماثل مقطعها لا تحصل لها دون ذلك"[20].

وعملية التدرج الداخلي للمعاني من القضايا الأساسية في الفكر النقدي لدى "حازم" فلا يجوز في نظره أن تكون الخاتمة مقطوعة الصلة عن ما سبقها من المعاني، أو أن تحمل نتيجة لم تكن سببا في مطلعها، يقول "حازم": "... إنما وجب الاعتناء بهذا الموضع لأنه منقطع الكلام وخاتمه، فالإساءة فيه معفية على كثير من تأثير الإحساس المتقدّم عليه في النفس، ولا شيء أقبح من كدر بعد صفو، أو ترميد بعد إنضاج"[21].

تتأسس هذه النظرة المتدرجة للمعاني من دافع النزوع نحو مراعاة شعور القارئ، ومحاولة مساوقة التأثير الوجداني والعاطفي للقصيدة، فلا مسّوغ أن تتضارب أحاسيس القارئ نتيجة عدم التوازن في البناء التدرجي للمعاني داخل القصيدة، وفي عملية التناسب التي خصها "حازم" باهتمام بالغ يضرب لنا مثلا من الشعر العربي القديم في مدح سيف الدولة

الحمداني وبني كلاب من قبل أبي الطيب المتنبي، ففي هذه القصيدة نجد ملمح التناسب بارزا على نحو تلتحم فيه المعاني مع ذلك التدرج المنطقي داخل القصيدة في اتساق وتجانس ظاهرين؛ يقول المتنبي:

بِغَيرِكَ راعِياً عَبِثَ الذِئابُ وَغَيرَكَ صارِماً ثَلَمَ الضِرابُ

فإضافة إلى حسن التصريع، نلحظ المناسبة بين معنى البيت الأول وسائر الأبيات داخل القصيدة، ذلك أنه امتدح "سيف الدولة" بصفتين أساسيتين: القيادة الحكيمة للرعية التي تمنعها من الفوضى، والصفة الثانية هي الشجاعة في الحرب، وإذا تتبعنا القصيدة من مجراها إلى مرساها لا نجدها تشذ عن الاحتكام إلى هذين الصفتين؛ إمّا أن يصف "سيف الدولة" بالشجاعة والإقدام وحسن التدبير، وإما أن يصف "بني كلاب" بأنهم صنيعته سواء في الحرب أم في السلم.

إضافة إلى ما سبق يفرد "حازم" لمسألة الوحدات التي يتألف منها النص الشعري فصلات في كتابه تندرج تحت باب "طرق العلم بإحكام مباني الفصول وتحسين هيئاتها ووصل بعضها ببعض" وهو باب مهم من ناحية التركيز الكبير الذي أولاه "حازم" للتنظيم الداخلي للنص ومغايرته لغيره من وجوه الخطاب الكلامي سواء المكتوب أو المنطوق، يقول: "اعلم أنّ الأبيات بالنسبة إلى الشعر المنظوم نظائر الحروف المقطعة من الكلام المؤلف والفصول المؤلفة من الأبيات نظائر الكلم المؤلفة من الحروف، والقصائد المؤتلفة من الفصول نظائر العبارات المؤلفة من الألفاظ، فكما أن الحروف إذا حسنت حسنت الفصول المؤلفة منها إذا رتبت على ما يجب ووضع بعضها من بعض على ما ينبغي كما أن ذلك في الكلم المفردة كذلك. وكذلك يحسن نظم القصيدة من الفصول الحسان كما يحسن ائتلاف الكلام من الألفاظ الحسان إذا كان تأليفها منها على ما وجب"[22].

يتقاطع "القرطاجني" في هذه المسائل المعنوية واللغوية والدلالية مع الكثير من الطروحات اللسانية الغربية الحديثة؛ كتقاطعه مع العالم اللساني الهولندي "فان ديك Van Dijk" في حديثه عن ترابط البنى المؤلفة لكل نص، في كتابه "النص والسياق Texte et contexte"

في إشارته إلى الروابط النحوية التي تساعد انسجام النص، ومنها الضمائر النحوية، ويشير كذلك إلى استخدام المبدع لبعض الظواهر الصوتية كالتنغيم والنبر، وذلك لإشعار القارئ بالانتقال من مقطع إلى آخر.

ويتقاطع كذلك "حازم" مع بعض اللغويين المحدثين في استعماله مصطلح "الاقتران" ذلك أنّ النص في نظر هؤلاء العلماء إما أن يقوم على قاعدة (الاتساق Cohésion) وإما (الانسجام Cohérence)، وأثناء حديثه عن الصلة بين أجزاء قصيدة "المتنبي" وباقي الأجزاء المشكلة لها يستخدم حازم مصطلح الانتقال من المعاني الجزئية إلى المعاني الكلية في القصيدة التي مطلعها:

أُغالِبُ فيكَ الشَوقَ وَالشَوقُ أَغلَبُ وَأَعجَبُ مِن ذا الهَجرِ وَالوَصلُ أعجب

ويصل إلى نتيجة مؤداها أنّ القصيدة وما حملته من ذكرٍ للفراق والبعاد، ستصل حتما وبلا مجال للشك إلى ذم الدنيا وما تؤول إليه أحوالها من تقلب، إذ يقول "المتنبي":

لَحَى اللَهُ ذي الدُنيا مُناخاً لِراكِبٍ فَكُلُّ بَعيدِ الهَمِّ فيها مُعَذَّبُ

وفي ذلك يقول "حازم": "فاطّرد له الكلام في جميع ذلك أحسن اطّراد، وانتقل في جميع ذلك من الشيء إلى ما يناسبه وإلى ما هو منه بسبب ويجمعه وإياه غرض. فكان الكلام بذلك مرتبا أحسن ترتيب ومفصلا أحسن تفصيل وموضوعا بعضه من بعض أحكم وضع"[23].

وفي الختام فالحديث عن الاقتران والتجانس يقودنا حتما للوقوف عند الرابطة القوية بين المباني والمعاني والتي تجعل من اطّراد الأسلوب قرين اطّراد النظم، يقول "حازم": "ومما يجب أن يكون حال الأسلوب فيه على نحو ما يكون النظم عليه ملاحظة الوجوه التي تجعلهما معا مخيلين للحال التي يريد تخيلها الشاعر من رقة أو غلظة أو غير ذلك. فإنّ النظام اللطيف المأخذ، الرقيق الحواشي، المستعمل فيه الألفاظ العرفية في طريق الغزل، تخيل رقة نفس القائل، ولو وقع ذلك مثلا في طريقة الفخر لم تخيل الغرض، بل تخيل ذلك الألفاظ الجزلة والعبارات الفخمة المتينة القوية، وكذلك لطف الأسلوب ورقته يخيلان لك أن قائله عاشق،وخشونة الأسلوب وجفاؤه لا يخيلان ذلك نحو أسلوب الفرزدق في النسيب"[24].

في الختام لاشك أنّ "حازما" يقف من مسألة التناسب، بين الألفاظ والمعاني، موقفا جادا حيث أنّ الأسلوب للمعاني بمثابة النظم في الألفاظ، ولابدّ أن يخضع الأسلوب للمبدأ ذاته، "ولما كان الأسلوب في المعاني بإزاء النظم في الألفاظ وجب أن يلاحظ فيه من حسن الاطراد والتناسب والتلطف في الانتقال عن جهة إلى جهة والصيرورة من مقصد إلى مقصد ما يلاحظ في النظم من حسن الاطراد من بعض العبارات إلى بعض ومراعاة المناسبة ولطف النقلة"[25].

أما "ابن خلدون" فقد عرّف الأسلوب بقوله: "ولنذكر هنا سلوك الأسلوب عند أهل الصناعة، وما يريدون بها في إطلاقهم، فاعلم أنها عبارة عندهم عن المنوال الذي ينسج فيه التركيب، أو القالب الذي يفرغ فيه. ولا يرجع إلى الكلام باعتبار إفادته أصل المعنى الذي هو وظيفة الإعراب، ولا باعتبار إفادته كمال المعنى من خواص التراكيب، الذي هو وظيفة البلاغة والبيان، ولا باعتبار الوزن كما استعمله العرب فيه الذي هو وظيفة العروض. فهذه العلوم الثلاثة خارجة عن هذه الصناعة الشعرية، وإنّما ترجع إلى صورة ذهنية للتراكيب المنتظمة كلية باعتبار انطباقها على تركيب خاص"[26].

لم يؤصل "ابن خلدون" الأسلوب على معاني النحو فقط؛ إنما جعل النحو والبلاغة والعروض آليات تغذي سلوك الأسلوب كما يسميه هو، لكنه لم يمتح من معين التقعيد الذي وقعت فيه العلوم اللغوية في زمانه، لأنّ الصناعة الشعرية في نظره تتعدّى معرفة العلوم المذكورة، ولا تقوم الشاعرية عند الشاعر بإدراك هذه العلوم. إنما ترجع الصناعة الشعرية حسب ابن خلدون إلى "تلك الصورة ينتزعها الذهن من أعيان التراكيب وأشخاصها ويصيرها في الخيال كالقالب أو المنوال، ثم ينتقي التراكيب الصحيحة عند العرب باعتبار الإعراب والبيان، فيرصّها فيه رصّا كما يفعله البنّاء في القالب أو النسّاج في المنوال، حتى يتسع القالب بحصول التراكيب الوافية بمقصود الكلام. ويقع على الصورة الصحيحة باعتبار ملكة اللسان العربي فيه، فإنّ لكل فن من الكلام أساليب تختص به وتوجد فيه على أنحاء مختلفة"[27].

إنّ الأسلوب حسب تصور "ابن خلدون"، صورة ذهنية تغمر النفس وتطبع الذوق الأساس فيها الدربة النابعة عن قراءة النصوص المتفردة إبداعيا، ذات البعد الجمالي الأصيل وبمثل ذلك تتكون وتتآلف التراكيب التي تعودنا على نعتها بالأسلوب، وإذا كانت التراكيب التي يكون الأساس الأول فيها هو اللغة – التي هي الأداة المثلى لتشكيل الصورة الذهنية – فإنّ الوظيفة الشعرية للأسلوب تجمل في تحقيق التجانس بين مختلف التراكيب المنتظمة في بنية أساسها اللغة، ولا يتحقق ذلك إلا بالتوفيق بين التراكيب من جهة والذوق من جهة ثانية. إضافة إلى ذلك فالأسلوب عند "ابن خلدون" مرتبط بالمتكلم، كونه عبارة عن عملية ذهنية تنتج ألفاظا وعبارات لتنتظم في أسلوب خاص بالمتكلم، الذي يصبها بدوره هو الآخر في قالب لغوي وفق القواعد والأعراف المتداولة بين الناس. فصورة الأسلوب عنده صورة متكاملة لتركيبة عجيبة، لم ينف منها أيّ عنصر من عناصر الكلام الإبداعي.

2-2/ مصطلح الأسلوب في التراث الغربي:

يعود الأصل اللغوي الإنجليزي لكلمة[28] Style إلى الاشتقاق اللاتيني STILUS الذي يعني "ريشة" ويعود الأسلوب "إلى اللغة اللاتينية، حيث كان يعني عصا مدببة تستعمل في الكتابة على الشمع"[29].

غير أنّ المعنى انتقل مجازا إلى مفاهيم تتعلق أساسا بطريقة الكتابة فارتبط بطريقة الكتابة اليدوية، ليدلّ بذلك على المخطوطات الأدبية، ثم تطور المصطلح فأخذ يطلق على التعبيرات اللغوية في العصر الروماني أمام الخطيب المشهور "شيشرون Cicéron" على سبيل الاستعارة، يشيرون بها إلى صفات اللغات المستعملة من قبل الخطباء والبلغاء، وظلّت هذه الصفة عالقة إلى حدّ ما بكلمة "STYLE"، حتى وقتنا الحاضر في اللغات الأوربية وتعلق مفهوم الأسلوب بها يشير إلى بعض الخواص الكلامية، فنجد مثلا في اللغة الفرنسية أن هذا المصطلح يعني التعبير عن الخصائص البلاغية المتعلقة بالكلام المنطوق.

واكتسب المصطلح شهرة التقسيم الثلاثي، الذي استقر عليه بلاغيو العصور الوسطى، حين ذهبوا إلى وجود ثلاثة ألوان من الأساليب؛ الأسلوب البسيط، المتوسط

السامي، وهي ألوان يمثلها عندهم ثلاث نماذج كبرى في إنتاج الشاعر الروماني العظيم "فرجيل VIRJILE"، الذي عاش في القرن الأول قبل الميلاد، وهذا التقسيم جاء من خلال ديوانه الذي كتبه عن حياة الفلاحين بعنوان "قصائد ريفية"، يعدّ نموذجا للأسلوب البسيط، وديوانه الأخلاقي الذي عنوانه "قصائد زراعية" يعد نموذجا للأسلوب المتوسط، أما ملحمته الشهيرة "الإنياذة" فتعد نموذجا للأسلوب السامي(30). ولذلك شاع ما يعرف عند البلاغيين بدائرة "فرجيل" في الأسلوب.

وبهذا تمّ تفريع الأسلوب بحسب طبيعة المتكلمين، فكان منه البسيط والمتوسط والسامي، والملاحظ أنّ هذا التقسيم يعتمد اعتمادا أساسيا على الوضع الاجتماعي لكل طبقة، لكن مصطلح الأسلوب لم يتم اعتماده في اللغات الأوربية الحديثة إلا في بدايات القرن التاسع عشر، وبالتحديد في "النقد الألماني في معجم "Grimm"، وورد لأول مرة في اللغة الإنجليزية كمصطلح عام 1846 طبقا لقاموس أكسفورد، ودخل القاموس الفرنسي لأول مرة كمصطلح عام 1872"(31).

وقد كان "للكونت بوفون Conte Buffon" مفهوم مشهور، قدمه للأسلوب في خطابه إذ يقول: "إنّ المعارف والوقائع والمكتشفات تنتزع بسهولة، وتتحول وتفوز إذا ما وضعتها يد ماهرة التنفيذ، هذه الأشياء إنما تكون خارج الإنسان، وأما الأسلوب فهو الإنسان نفسه، ولذا لا يمكنه أن ينتزع أو يحمل أو يهدم".(32) فالأسلوب عند "بوفون" سمة شخصية فردانية، لا يمكن نقلها لأنّ ذلك يشوه ملامح الكاتب، وهو يربط التعبير الأسلوبي بشتى أنواع النشاط الإبداعي للشخص.

أما مصطلح الأسلوب عند "بيير جيرو Pierre Guiraud" فهو طريقة للكتابة، وهو من ناحية أخرى، طريقة في الكتابة لكاتب من الكتاب، ولجنس من الأجناس، ولعصر من العصور(33). وفي موضع آخر يربط بين الأسلوب وطريقة التفكير، يقول: "الأسلوب هو طريقة للتعبير بوساطة اللغة"(34).

وإذا رمنا أن نورد تعريفا أكثر دقة وشمولية، عدنا قليلا إلى ذلك المفهوم الذي جاء به: "عبد السلام المسدي"، باعتباره السبّاق إلى ترجمة المصطلح ونقله إلى البيئة النقدية العربية فهو يساعد القارئ العربي على معرفة ماهية المصطلح الذي تبناه على ثلاث وجهات نظر:

- الأسلوب من وجهة نظر المخاطِب.
- الأسلوب من وجهة نظر المخاطَب.
- الأسلوب من وجهة نظر الخطاب.

فأما الأولى فتبرز في كونه يكشف عن نمط تفكير صاحبه، بل يتعدى ليصبح الإنسان نفسه، كما ظهر ذلك عند بوفون Buffon وفلوبير Gustave Flaubert وجون ستاروبنسكي Jean Starobinski الذي يعتبر الأسلوب إقامة توازن بين ذاتية تجربة المخاطِب ومقتضيات التواصل.

أما الثانية فهو لا يعدو أن يكون ضغطا لغويا مسلطا على المستقبل اعتبارا لمقاييس الاختيار والانزياح، وهو ما يجعلنا نصل إلى تعريف الأسلوب من وجهة نظر الخطاب نفسه، فهو وليد النص ذاته، ويشكل بالتالي تقاطع الدوال مع مدلولاتها.

وتتآلف وجهات النظر هذه وتمكننا من إيراد تعريف شامل لمصطلح الأسلوب على أنّه النسيج النصي الذي يبوّئ الخطاب منزلته الأدبية[35].

وتأسيسا على ما تمّ فالأسلوب لا يخرج معناه الذي وضع له عند العرب والغرب، فهو متعلق بالقول، وأوجه إيراده للسامع والمتلقي، فيجعل من الأخير واعيا بطرق وسبل التعبير الذي ينتهجه المتكلم أو المرسل فيتفاعل معه بطريقة ما.

3- الأسلوبية / المصطلح:

عودٌ على بدء، يأخذ مصطلح الأسلوبية مسارا تنوعت فيه المفاهيم والرؤى، فقد ظهر عند الغربيين في القرن التاسع عشر، وكان ظهوره مرتبطا إلى حدّ بعيد بالجهود اللغوية التي سادت ذلك القرن، إلى أنّ نظّر العلاّمة "دي سوسير" F.D.Saussure لعلم اللغة

الحديث، بدراسته العلاقة بين اللغة والكلام، وتحليله الرموز اللغوية، وكذا دراسة التركيب العام للنظام اللغوي، والتفرقة بين مناهج الدراسة الوصفية والتاريخية، ودون التوسع في فلسفة "سوسير" اللغوية نرى أنّ هذا الجهد الخارق كان متاحا لأكبر تلامذته، وهو "شارل بالي" Charles Bally الذي تأسست على يديه الأسلوبية كعلم، وعلى إثر ذلك يمكننا أن نعتبره واضع الأساس أو اللبنة الأولى لهذا العلم، فاللغة عنده تتكون من نظام لأدوات التعبير التي تتكفل بإبراز الجوانب الفكرية من الإنسان، وفي الوقت ذاته هي مسئولة عن نقل الإحساس والعاطفة. ويرى أغلب مؤرخي الأسلوبية أنّ "شارل بالي" أصّل عام 1902 علم الأسلوب، وأسس قواعده النهائية باعتباره يدرس العناصر التعبيرية للغة المنظمة من وجهة نظر محتواها التعبيري والتأثيري. وقد نشر كتابه الآخر سنة 1906 "بحث في علم الأسلوب الفرنسي" ثم أتبعه بدراسات أخرى، أسس فيها أحد أهم الاتجاهات الأسلوبية الحديثة وهي الأسلوبية التعبيرية، وقد رأى "أنّ اللغة مجموعة من وسائل التعبير التي تتناوب مع الفكرة، أي الدلالات المضافة مع الفكرة، وأن علم الأسلوب يعنى بدراسة الوسائل التي يستخدمها المتكلم للتعبير عن أفكار معينة"[36].

وهي المرة الأولى التي تمّ فيها نقل الدرس الأسلوبي من الدرس البلاغي في الثقافة الغربية، بتأثير من اللسانيات منهجا وتفكيرا إلى ميدان مستقل، صار يعرف بميدان الدرس الأسلوبي أو الأسلوبية[37].

ومصطلح الأسلوبية يطلق عليه في الإنجليزية Stylistic وفي الفرنسية Stylistique والباحث في الأسلوب Stylisticien وكلمة Style تعني طريقة الكلام، وهي مأخوذة من الكلمة اللاتينية Stylos بمعنى عود من الصلب كان يستخدم في الكتابة، وكانت تعني:

- دراسة الصلة بين الشكل والفكرة.
- الطريقة الفردية في الأسلوب[38].

يقول "عبد السلام المسدي": "منذ 1902 كدنا نجزم مع شارل بالي أنّ علم الأسلوب قد تأسست قواعده النهائية مثلما أرسى أستاذه"ف.دي. سوسير F.D.Saussure" أصول اللسانيات الحديثة"[39]. فهي تستمد معاييرها من النظرية العلمية أو من العلم الذي تنتمي إليه، لذلك نجد عملية البحث الأسلوبي، التي تعتمد على أسس النظرية الأسلوبية، تقوم مقابل "علم اللغة التطبيقي"، الأمر الذي يجعلها فرعا من فروع علم اللسان[40].

وفي سنة 1960 يبارك "ستيفن أولمان" Stefan Ullmann استقرار الأسلوبية علما لسانيا نقديا، قائلا: "إنّ الأسلوبية اليوم، هي من أكثر أفنان اللسانيات صرامة، على ما يعتري غائيات هذا العلم الوليد ومناهجه ومصطلحاته من تردد، و لنا أن نتنبأ بما سيكون للبحوث الأسلوبية من فضل على النقد الأدبي واللسانيات معا"[41].

أما "مايكل ريفاتير" Michael Riffaterre، فيرى أنّ الوقائع الأسلوبية لا يمكن ضبطها إلا داخل اللغة، وينبغي أن يكون لهذه الوقائع طابع خاص، وإلا لا يمكن تميزها عن الوقائع اللسانية[42]. لأنّ موضوع الدراسة الأسلوبية عنده هو النص في حدّ ذاته، فالنص يضمن نوعا من التواصل بين الكاتب والقارئ، ولأنّ الكاتب فاقد لوسائل التعبير غير اللغوية، كالإشارة مثلا، فإنّه عليه استخدام ما يمتلك من صيغ وأساليب، بهدف التأثير في أكبر عدد من القرّاء، ومن جملة هذه الأساليب المبالغة والاستعارة والتقديم والتأخير[43].

الأسلوبية علم ألسني يعنى بدراسة مجال التصرف في حدود القواعد البنيوية لانتظام جهاز اللغة[44]، كما أنها البحث عن الأسس الموضوعية لإرساء علم الأسلوب، وعلى هذا الأساس يستخدم "عبد السلام المسدي" مصطلح "الأسلوبية" مرة ويستخدم "علم الأسلوب" مرة أخرى، فالمصطلح عنده حامل لثنائية أصولية، فسواء كان انطلاقنا من الدال اللاتيني، وما تولد عنه في مختلف اللغات الأخرى، أو كان انطلاقنا من المصطلح الذي استقر ترجمة له بالعربية، وقفنا على دال مركب "أسلوب Style" ولاحقة "ية Ique" فالأسلوب ذو مدلول إنساني، وبالتالي اللاحقة تختص بالبعد العلماني العقلي، لذلك فالأسلوبية في عرفه: "هي البحث عن الأسس الموضوعية لإرساء علم الأسلوب"[45].

إذا كانت الأسلوبية تتعامل مع اللغة على أساس أنها تخدم التعبير، وتبرزه في صور وأشكال مختلفة، فإنها لا تتعامل مع كلّ تعبير، بل مع نوع معين منه، وصل إلى درجة معينة من الأداء الأدبي[46].

وتأسيسا على ما تم نستطيع القول في تعريف الأسلوبية أو علم الأسلوب بأنه علم لغوي حديث يبحث في الوسائل اللغوية التي تكسب الخطاب الاعتيادي، أو الأدبي خصائصه التعبيرية، والشعرية، فتميزه من غيره وتتعدى مهمة تحديد الظاهرة إلى دراستها بمنهجية علمية لغوية وتعدّ الأسلوب ظاهرة لغوية، في الأساس، تدرسها ضمن نصوصها[47].

أما "رومان ياكبسون" Roman Jakobson فقد عرّف الأسلوبية بأنها "البحث عما يتميز به الكلام الفني عن بقية مستويات الخطاب أولا، وعن سائر الفنون الإنسانية ثانيا"[48].

من هنا يتضح، أنّ الأسلوبية تعنى بدراسة الخصائص اللغوية التي تنقل الكلام من مجرد وسيلة إبلاغ عادي، إلى أداء تأثير فني، وتعرّف عادة بأنها الدراسة العلمية للأسلوب. واهتم ياكبسون بالنص الأدبي باعتباره خطابا تغلب فيه الوظيفة الشعرية للكلام على باقي الوظائف التواصلية الأخرى، الأمر الذي نجم عنه التفريق بين دراسة الأدب بوصفه طاقة مكتنزة داخل اللغة، وبين دراسة الأسلوب الفعلي في حدّ ذاته.

خاتمة:

بعد أن تمّ استهلاك رؤية هذه الدراسة، التي اهتمت بإبراز مصطلح الأسلوب والأسلوبية في التراث العربي والغربي، ننتهي إلى جملة من الاستخلاصات المعرفية، منها أنّ مصطلح الأسلوب تباينت مجالات الاهتمام به في التراث النقدي والبلاغي العربي كما هو الحال في التراث الغربي، أما الثابت فيه فهو بعده الذاتي الفرداني أو الشخصي فالمصطلح يأخذ نوعا من الثراء المعجمي والدلالي باعتبار الحقول المعرفية التي يرتادها، أما مصطلح الأسلوبية فيكاد يحصل على شبه إجماع من لدن النقاد واللسانيين على مستوى الدلالة الثانية، وهي اهتمامه بإبراز الجانب الجمالي أو الشعري في الخطاب، بما أنّ العناية الأسلوبية تتجه صوب الخطاب لاستجلاء مظان التميز والتفرد فيه، على اعتبار أنها الوجه الجمالي للسانيات.

الهوامش والإحالات:

(1)– عباس الجراري: خطاب المنهج، منشورات النادي الجراري، ط2، 1995، ص: 14.

(2)– عبد الجليل بن محمد الأزدي: أسئلة المنهج في النقد العربي الحديث، المديرية الجهوية لوزارة الثقافة مراكش، ط1، 2009، ص: 62.

(3)– محمد برادة: محمد مندور وتنظير النقد الأدبي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، 1985 ص: 05.

(4)– نبيل سليمان: مساهمة في نقد النقد الأدبي، دار الطليعة للنشر، بيروت، ط1، 1983، ص: 48.

(5)– مرتضى الزبيدي: تاج العروس، مادة سلب، دار الفكر، بيروت، 1994، مج2، ص: 82.

(6)– الفيروز أبادي: القاموس المحيط، فصل السين، باب الباء، مطبعة البابي الحلبي، مصر، ط2 1952، ج1، ص: 86.

(7)– الفخر الرازي: مختار الصحاح، مادة سلب، مكتبة لبنان، بيروت، ص: 130.

(8)– الزمخشري: أساس البلاغة، مادة سلب، دار المعرفة، بيروت، ج2، ص: 56.

(9)– ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط1، 1995، مج1، ص: 473.

(10)– محمد عزام: المصطلح النقدي، دار الشرق العربي، بيروت، دط، دت، ص: 35.

(11)– الجاحظ: الحيوان، تح: عبد السلام هارون، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، دط، 1357هـ، ص: 171.

(12)– محمد حسن عبد الله: الصورة والبناء الشعري، دار المعارف، القاهرة، دط، 1981، ص: 12.

(13)– بشرى موسى صالح: الصورة الشعرية في النقد العربي الحديث، المركز الثقافي العربي، بيروت– الدار البيضاء، ط1، 1994، ص: 20.

(14)– عبد المالك مرتاض: بنية الخطاب الشعري، دار الحداثة، بيروت، 1986، ص: 16.

(15)– المرجع نفسه، ص: 19.

(16)– القاضي الجرجاني: الوساطة بين المتنبي وخصومه، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، دط، 1966، ص:24.

(17)– عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، موفم للنشر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، الجزائر، دط، 1991، ص: 94.

(18)– نفسه، ص: 417–418.

(19)– ينظر: محمود علي مكي: قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، ط1، 1995، ص: 44.

(*)– تتضح فعالية التأثير المنطقي لأرسطو والفلسفة اليونانية بشكل عام في الفكر النقدي عند "حازم" من ناحية التقسيمات الجزئية الهامة لمتن القصيدة الشعرية. بالإضافة إلى وقوفه بشكل عملي عند المقدمات والنتائج أو الأسباب المتعلقة بالمطالع، والنتائج المنتظمة في المقاطع أو النهايات، ويعد "حازم" من أوائل النقاد العرب القدامى احتفاءً ببنية القصيدة وكيفية الصياغة الشعرية لمختلف الأغراض أو الفصول، وأول من تفطن لعلاقة المطالع بالمقاطع، وكأن صدق المقدمات يؤدي بالضرورة إلى صدق النتائج، وكأنّ القصيدة عبارة عن جملة من القضايا التي تؤدي إلى تكامل جزئياتها بدءًا بالقضية الصغرى، وانتهاء بالقضية الكبرى. يقول "إحسان عباس": "وخلاصة القول، أنّ حازما يمثل المزج بين التيار اليوناني والتيار العربي في النقد بعد أن ظلا منفصلين مدة طويلة، وهو رغم اعتماده على هذين المصدرين استطاع أن يرسم منهجا متكاملا لموقف نقدي محدد المعالم". إحسان عباس: تاريخ النقد الأدبي عند العرب، دار الشروق للنشر، عمان، ط1، 2006، ص: 580.

(20)– حازم القرطاجني: منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تح: محمد الحبيب بن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1981، ص: 283.

(21)– نفسه، ص: 285.

(22)– نفسه، ص: 287.

(23)– نفسه، ص: 299.

(24)– نفسه، ص: 364.

(25)– نفسه، ص: 364.

(26)– عبد الرحمان بن محمد بن خلدون: المقدمة، دار صادر، بيروت، ط1، 2000، ص: 460.

(27)– نفسه، ص460، 461.

(28)– أحمد درويش: الأسلوب، الأسلوبية، مجلة فصول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1984، ع1 م5، ص: 60.

(29)– محمد كريم الكواز: علم الأسلوب– مفاهيم وتطبيقات– منشورات جامعة السابع من أبريل، ليبيا ط1، دت، ص: 53.

(30)– نور الدين السد: الأسلوبية وتحليل الخطاب، دار هومة، الجزائر، دط، دت ، ص: 130. وينظر أيضا: أحمد درويش: الأسلوب، الأسلوبية، مجلة فصول، ص: 60.61 .

(31)– صلاح فضل: علم الأسلوب – مبادئه وإجراءاته، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1998، ص: 94.

(32)– بيير جيرو: الأسلوبية، تر: منذر عياشي، مركز الإنماء الحضاري للدراسة والترجمة والنشر، سوريا ط2، 1994، ص: 37.

(33)– نفسه، ص: 05.

(34)– نفسه، ص: 06.

(35)– ينظر: عبد السلام المسدي: الأسلوبية والأسلوب، نحو بديل ألسني في نقد الأدب، الدار العربية للكتاب ، تونس، ط3، دت، ص: 21–25. وينظر أيضا: توفيق الزيدي: أثر اللسانيات في النقد العربي الحديث، الدار العربية للكتاب، تونس، 1984، ص: 91–92.

(36)– محمد كريم الكواز: علم الأسلوب– مفاهيم وتطبيقات–، منشورات جامعة السابع من أبريل، ليبيا ط1، دت، ص: 66.

(37)– عبد المنعم خفاجي: الأسلوبية والبيان العربي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط2، 1999 ص: 14.

(38)– ينظر: محمد عبد المطلب: البلاغة والأسلوبية، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، 1994، ص: 172 وينظر أيضا: أحمد درويش: الأسلوب والأسلوبية – مدخل في المصطلح وحقول البحث ومناهجه مجلة فصول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1984، مج 5، ع 1–2، ص: 60–61.

(39)– عبد السلام المسدي: الأسلوبية والأسلوب، ص: 20.

(40)– ينظر: فرحان بدري الحربي: الأسلوبية في النقد العربي الحديث، نجد للنشر، بيروت، ط1، 2003 ص: 26.

(41)– عبد السلام المسدي: الأسلوبية والأسلوب، ص: 24.

(42)– ينظر مايكل ريفاتير: معايير التحليل الأسلوبي، تر: حميد لحميداني، دراسات سال، دار النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1993، ص: 17.

(43)– ينظر: يوسف أبو العدوس: الأسلوبية؛ الرؤية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2007، ص: 140.

(44)– ينظر فرحان بدري الحربي: الأسلوبية في النقد العربي الحديث، ص: 27.

(45)– عبد السلام المسدي: الأسلوبية والأسلوب، ص: 33.

(46)– ينظر: أحمد درويش: الأسلوب والأسلوبية، مجلة فصول، ص: 61.

(47)– عدنان بن ذريل: الأسلوبية، مجلة الفكر العربي المعاصر، مركز الإنماء القومي، بيروت، 1982 ع25، ص: 249.

(48)– أحمد درويش: الأسلوب والأسلوبية، مجلة فصول، ص: 66.

Publication terms and conditions

The Journal of Arts and Humanities receives all scientific researches and studies that fall within its literary, human and social interest circle and will seek to publish the achievements of researchers from inside and outside the country in the three languages (Arabic, English and French) as long as the following conditions are respected.

- The submitted works are characterized by seriousness, objectivity and scientific value.
- The submitted material is authentic, has not been previously published, and was not sent for publication to another Journal.
- The research must be written in a sound and accurate language, with commitment to the scientific principles, especially with regard to proving sources of information, and documenting quotes.
- The number of search pages should not exceed 25 pages, including the list of sources and references.
- It should be processed according Microsoft Word software in Traditional Arabic font of 16 in size
- for the body and 12 for the margins, and for the foreign language in Times New Romanwith the size of 14 for the body and 11 for the margins. The margins have to be includedat the end of the article.
- The first page is devoted to: the title of the research and its translation in English, the name of the researcher, his degree and the institution to which he belongs in addition to the phone number and e-mail.

Journal Director

Prof. Abdelhak Boubetra

Rector of the University

Editor in chief

Dr. Abdallah Bensefia

Editorial Board

Prof. Rahim Hocine (Algeria)
Prof. Dhyaa Ghani Al-uboody (Iraq)
Prof. Mohammad Jawad Albdrany (Iraq)
Dr. Smail Mihoubi (Algeria)
Dr. Salim Hamdane (Algeria)
Dr. Mourad Touati (Algeria)
Dr. Abdelkarim Hadjres (Algeria)
Dr. Ali abdelamir Elkhamis (Iraq)
Dr. Nacer Barka (Algeria)
Dr. Moustafa Ahmed Qunbor (Qatar)
Dr. Abdelmalek Bekai (Algeria)
Mr. Boubaker Meliani (Algeria)
Mr. Rachid Hannachi (Algeria)
Ms. Soumia Direm (Algeria)

All correspondence and research worksshould beaddressed to:

Editor-in-Chief, El-Ibrahimi for Letters and Humanities Journal

University of Mohamed El Bachir El Ibrahimi, Bordj Bou Arreridj, Algeria

Phone: **00213(0)661604837**

00213(0)799280165

E-mail: elibrahimi.lh@gmail.com

El Ibrahimi for Letters and Humanities

A semi-annual International Academic Peer-reviewed Journal

Issued by Bordj Bou Arreridj University, Algeria

Issue: 04

October 2020

The Problematics of Terms in Humanities and Social Sciences

issn: 2710 – 7949 **:ردمو**

Legal Deposit: January 2020

Issue 04
October 2020

El Ibrahimi for Letters and Humanities

An International Academic Peer-reviewed Journal
Issued by Bordj Bou Arreridj University, Algeria

ISSN 2710-7949
Legal Deposit: January 2020